



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

المناظر البصيرة

في

أحكام الفروع الظاهرة

كتاب الجهاد

بإذن

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

الملك الموفق المنصور الناصر

المعتمد بالله

الملك الموفق المنصور الناصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المناظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطهاره

كاتب:

آيت الله سيد محمد على علوى گرگانى

نشرت فى الطباعة:

فقيه اهل بيت عليهم السلام

رقمى الناشر:

مركز القائمىه باصفهان للتحريرات الكمبيوترىه

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	المناظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطاهره - المجلد ١
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٦	تعريف الطاهره
٢٠	كيفية تقابل الطاهره و القذاره
٢٢	تحقيق كلام المَحَقِّق فى تعريف الطاهره
٢٥	انقسام كَلِّ من الطهارات الثلاث الى واجب و ندب
٢٩	الوضوءات المندوبه
٣٢	تبه الغايات المترتبه على الوضوء
٤٠	فى الاستحباب النفسى للوضوء و عدمه
٤٦	وجوب الغسل نفسى أم غيرى؟
٦٠	بقية الأغسال الواجبه
٦٦	كفايه غسل مس الميِّت عن الوضوء و عدمها
٧٢	ما يجب له غسل مس الميِّت
٧٥	وجوب غسل الجنابه قبل الفجر من يوم يجب صومه
٨٦	قضاء شهر رمضان كأدائه فى مسأله البقاء على الجنابه و...
٨٨	فى الجواب عمايرد على وجوب الغسل قبل الفجر
٩٢	التيمم الواجب للغير
٩٣	فى كون التيمم بدلا عن الطاهره المائيه
٩٧	فروع تتعلّق بوجوب الطاهره بالنذر و شبهه
١٠١	تعريف الماء المطلق و المضاف
١٠٤	الماء طاهر و مطهر
١٠٦	دلالة الكتاب على أنّ الماء طاهر و مطهر

- ١٠٧ دلالة السنّه على أنّ الماء طاهر و مطهر
- ١٠٨ الفرق بين الحدث و الخبث
- ١١٠ تطهير الماء للمايعات المضافه و عدمه
- ١١٢ تقسيم الماء باعتبار وقوع النجاسه فيه
- ١١٣ أقسام المياه وأحكامه
- ١١٣ في تعريف الماء الجارى
- ١١٦ عاصميه الماء الجارى و ما هو بمنزلته
- ١٣٧ في تغير الماء الجارى و ما هو بمنزلته بمجاوره النجس
- ١٤١ في ما لوانقطع الماء الجارى بعضه عن بعض بسبب التغير بالنجس
- ١٤٢ كيفيه تطهير الماء الجارى و ما هو بمنزلته بعد زوال التغير
- ١٤٥ في عاصميه ماء الحمام اذا كان له مادّه
- ١٥٢ في تغير الماء بغير النجس
- ١٥٣ في انفعال الماء القليل بملاقاه النجس و المتنجس
- ١٦٣ في ما استدلّ به على عدم انفعال الماء القليل
- ١٨٠ في تفصيل المحقق الخوئى (ره) في انفعال الماء القليل
- ١٨٦ في تفصيل السيد المرتضى (ره) في انفعال الماء القليل
- ١٨٨ في ما يعتبر في تطهير الماء المتنجس
- ١٩١ في ما يعتبر في تطهير الماء المتنجس
- ١٩٥ في تميم الماء المتنجس كذا
- ٢٠١ في حكم الماء المشكوك كزّيته
- ٢٠٢ ماء الكزّ وأحكامه
- ٢٠٨ هل يعتبر تساوى السطح في عاصميه الكزّيه؟
- ٢١٤ في كيفيه تطهير الكزّ المتغير بالنجس
- ٢١٩ في مقدار الكزّ بحسب الموازين
- ٢٢٦ في مقدار الكزّ بحسب المساحه
- ٢٤٢ ماء البئر وأحكامه

- ٢٤٢ ----- فى تعريف ماء البئر و حكمه
- ٢٤٤ ----- فى ما استدلّ به على انفعال ماء البئر
- ٢٤٠ ----- فى استحباب النزح عند ملاقاته البئر للنجاسه
- ٢٤٢ ----- فى كيفيته تطهير البئر
- ٢٤٤ ----- فى فروعات نزح البئر
- ٢٧٠ ----- فى حكم استعمال الماء المنتجس
- ٢٧١ ----- فى الانائين المشتبهين بالنجاسه
- ٢٩٤ ----- فى ملاقى احد الانائين المشتبهين
- ٣٠١ ----- فى ما لو اشتبه أحد الانائين المشتبهين مع اناء ثالث
- ٣٠٢ ----- النهى المستفاد من الأمر بالاراقه تحريمى ذاتى أو تشريعى؟
- ٣٠٤ ----- فى ملاك المحصور و غير المحصور
- ٣٠٤ ----- فى تعريف الماء المضاف و أقسامه
- ٣٠٧ ----- الماء المضاف وأحكامه
- ٣٠٧ ----- فى ما لو شكّ فيصدق الاطلاق و الاضافه
- ٣٠٩ ----- فى حكم الماء المضاف
- ٣١٠ ----- فى عدم رافعيه الماء المضاف للحدث
- ٣١٤ ----- فى ما يمكن أن استدلّ به لجواز التهير بالمضاف
- ٣١٨ ----- فى الجواب عما يمكن أن يستدلّ به لجواز التطهير بالمضاف
- ٣٢١ ----- متى استدلّ به أيضا لعدم جواز التطهير بالمضاف
- ٣٢٤ ----- فى الجواب عن تفصيل العمانى فيالماء المضاف
- ٣٢٥ ----- فى انفعال المضاف بملاقاه النجس
- ٣٢٤ ----- فى انفعال المضاف بملاقاه النجس
- ٣٢٨ ----- فى انفعال المضاف بملاقاه النجس
- ٣٣٠ ----- فى تطهير المضاف المنتجس
- ٣٣٩ ----- فى تطهير غير الماء من المايعات المنتجسه
- ٣٤١ ----- فى حكم الماء المشمس

- ٣٤٢ الفروع المتعلقة بالماء المشمس
- ٣٥٠ حكم الماء المسخن بالنار
- ٣٥٢ حكم الماء المسخن بالنار لسائر الاستعمالات
- ٣٥٣ حكم الاستشفاء بالعيون الحارّه و استعمالها
- ٣٥٥ حكم غسله الخبث
- ٣٥٦ ما يدلّ على نجاسه الغساله مطلقاً
- ٣٦٨ الجواب عمّا يتوهم معارضته للقول بنجاسه الغساله
- ٣٧٣ حكم ماء الاستنجاء
- ٣٨٢ في حكم استعمال الغساله على القول بطهارتها
- ٣٨٣ في حكم ملاقى الغساله على القول بنجاستها
- ٣٨٧ في حكم ماء الاستنجاء
- ٣٩٧ في الماء المستعمل لتطهير مخرج البول
- ٤٠١ في استعمال ماء الاستنجاء فيرفع الحدث
- ٤٠٥ في الغساله المشكوكه أنّها للاستنجاء أو لسائر النجاسات
- ٤١٠ في حكم الماء المستعمل في الوضوء
- ٤١٩ في طهاره الماء المستعمل في الحدث الأكبر
- ٤٢٠ في مطهره الماء المستعمل في الحدث الأكبر عن الخبث
- ٤٢٢ في الوضوء بالماء المستعمل في الحدث الأكبر
- ٤٣٥ في الاغتسال بالماء المستعمل في الحدث الأكبر
- ٤٦٩ طهاره الماء المستعمل فيالوضوء
- ٤٧٣ الماء المستعمل فيالوضوء الراجع للحدث
- ٤٧٨ مطهرته الماء المستعمل فيالحدث الأكبر عن الخبث
- ٤٨٢ استعمال الماء المستعمل في الحدث الأكبر في الوضوء
- ٤٩٢ الاغتسال بالماء المستعمل فيالحدث الأكبر
- ٥١٩ تنبيهات استعمال الماء المستعمل في الغسل
- ٥٢٧ ما كان من الاسئار نجساً و حراماً

٥٣١ ----- ما كان من الاسرار طاهراً و مكروهاً

٥٣٩ ----- فى سور الجلال و اكل الجيف

٥٥٤ ----- فى سور الحائض التى لا تؤمن

٥٦٣ ----- الفهرست

٥٧٣ ----- تعريف مركز

المناظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطاهره – المجلد ١

اشاره

سرشناسه : علوى گرگانى، سيد محمدعلى، ١٣١٧ -

عنوان قراردادى : شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام .برگزیده .شرح

عنوان و نام پديدآور : المناظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطاهره / لمولفه محمدعلى العلوى الحسينى .

مشخصات نشر : قم : فقيه اهل بيت (ع)، ١٣٩٥ .

مشخصات ظاهرى : ١٠ ج .

شابك : ١٥٠٠٠٠٠ ريال : دوره: ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-١٤-٩ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٤-٠ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٥-٢ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٥-٧ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٤ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٧-١ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٨-٨ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٩-٦ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-١٠-٥ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-١١-٨ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-١٢-٥ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-١٣-٢

وضيقت فهرست نويسى : فييا

يادداشت : عربى .

يادداشت : اين كتاب شرحى است بر شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام محقق حلى

يادداشت : كتابنامه .

موضوع : محقق حلى، جعفر بن حسن، ٦٠٢ - ٦٧٦ق . شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ٧ق .

موضوع : *Islamic law, Ja'fari -- ١٣th century

موضوع : طهارت (فقه)

موضوع : *Taharat (Islamic law)

شناسه افزوده : محقق حلى، جعفر بن حسن، ٦٠٢ - ٦٧٦ق . شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام . شرح

رده بندى كنگره : BP١٨٢/م٣ش ٤٠٢٣٧١٦ ١٣٩٥

رده بندی ديويي : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۴۲۲۳۳۶۲

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاه والسلام على خير خلقه وأشرف بريته محمد وآله الطيبين الطاهرين ، لا سيما بقيه الله في الأرضين وحبته على العالمين ، واللعنه على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين .

أما بعد : _ فهذا جزء مبارك من المباحث الفقيهيه من دراسات مرحله الخارج حيث قد جعلنا تعليقتنا وبيان مستنبطاتنا على متن كتاب المحقق الأول _ أعلى الله مقامه الشريف _ المسمى بـ «شرائع الإسلام» لسهوله تناوله وكثره التعليقات عليه من فقهاءنا رضوان الله عليهم أجمعين . ونسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد ، والهدايه إلى طريق الخير والرشاد ، ونعوذ به من الزلل فى الأقدام ، والاعوجاج فى الافهام «وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً» . ونسأله بحق أوليائه المقربين ، لا سيما بقيه الله فى الأرضين ، أن يحفظنا وينصرنا ويوفّقنا لبلوغ ما هو الحقّ والرضا عنده ، وأن لا يجعل الدنيا أكبر همّنا ولا مبلغ علمنا ، ولا يسلط علينا من لا يرحمنا ، بجاه محمد وآله الطاهرين ، صلوات الله عليه وعليهم أجمعين ، آمين يا رب العالمين .

وقد كان تاريخ الشروع يوم الأربعاء لخمس مضيّن من شهر ذى الحجه الحرام ، سنه ألف وأربعمائه وأربعه للهجره النبويه الشريفه .

بيد الأقل

محمد على العلوى الحسينى الكركانى

كتاب الطهارة

قال المحقق قدس سره : الطهارة اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحه الصلاة . (١)

(١) الطهارة في اللغة هي النظافة والنزاهة ، ويطلق عليها في الفارسيه ب «پاكيژي و پاكي» ، ويقابلها «القذاره» ، وهي بمعنى النجاسه ، المعبر عنها في الفارسيه ب «پليدي» ، والتي ينفر عنها طبع الإنسان ويعرض عنها كما في «القاموس» و«الطراز» و«المنجد» وغيرها من المعاجم اللغويه . الطهارة مصدر ، وهي أحد المصادر الثلاثة من طَهَّرَ (بضم العين) أو طَهَّرَ (يفتحها) ، والمصدران الآخرا هما : طهر وطهور ، ويطلق على الأول اسم المصدر أيضا كما في «الجواهر» . فثبت من قول أهل اللغة ، أن الطهارة في استعمالها الحقيقي : النظافة والنزاهة مطلقا ، وإن استعملت اللفظه كثيرا في لسان أهل الشرع والعرف في خصوص الطهارة عن الحدث ، بل لقد كثر استعمالها في ذلك بحيث توهم البعض كونها منحصره في معنى الطهارة عن الحدث .

وعلى هذا لا بدّ من ملاحظه حال الاستعمالين : وهل هو حقيقه في كليهما ؟ أو حقيقه في الطهارة عن الخبث فقط ، ومجاز في غيرها ؟

أو تكون حقيقه مستعمله في القدر المشترك بينهما ، بحيث يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا ، كما هو الحال في الأول ؟

تعريف الطهارة

فيه وجوه وأقوال ، أولاها الثاني ، لوضوح أنه لم يكن للطهارة بالمعنى الثاني قبل جعل الشارع المقدّس وتشريعه لها ، عينٌ ولا أثر ، والشارع المقدّس استعمالها مجازا ، وكثر الاستعمال في ذلك بحيث لا يبعد دعوى صيرورته حقيقه متشرعه في المعنى الثاني في غير زمان الشارع لو لم نسلم الحقيقه الشرعيه في

مثل تلك الألفاظ . وأما كونها حقيقة في المعنيين ، فقد ظهر ممّا ذكرنا فساد ، لعدم كون المعنى الثانى عند أهل اللغة معهودا حتى يوضع عليه اللفظ ، كما لا يخفى . فلو استعمل فيه فقط ، أو فى القدر المشترك ، كان مجازا أو منقولاً ، كما ادّعا البعض ، كالمهدانى فى «مصباح الفقيه» فى الأوّل منهما .

وإن كان الثانى أولى عند صاحب «الجواهر» قدس سره دون أن يشير إلى أنّه كان مجازا فيه أو لم يكن .

فإذا بلغ الكلام إلى هنا ، فلا بأس من الإشارة إلى الوجوه أو الأقوال الموجوده ، فنقول :

الأوّل : وهو الذى ذهب إليه كثير من الأصحاب ، أنّ الطهاره فى لسان الشرع وإطلاقاته ضد النجاسه بمعناها المتعارف عند المتشرّعه .

الثانى : أنّ المراد منهما أعمّ مما سبق ، بأن تشمل الطهاره ما ذكر ومن الأثر الشرعى الحاصل من الوضوء وغيره ، يعنى النظافه المعنويه الموجبه لإباحه الصلاه .

الثالث : أنّ المراد خصوص الآثار الشرعيه المترتبه على الوضوء وغيره بل كثيرا ما يراد من استعمالات أهل الشرع لهذا اللفظ ، خصوص هذه الأفعال : أى الوضوء والغسل والتيمّم ، بحيث صار حقيقه فى ذلك عندهم .

الرابع : أنها اسم لهذه الأفعال لا مطلقا ، بل إذا كان لها تأثيرا فى إباحه الصلاه ، كما ترى ذلك فى كلام المصنف ، والمحقق فعليه يلزم أن لا تشمل لمثل وضوء الحائض ، والجنب ، والأغسال المندوبه على المشهور ، والتيمّم للنوم ، وإن استعمل فيها على الظاهر ، كان من باب تسميه المسبب باسم سببه ، أى تكون هذه الأمور سببا للاستباحه .

والخامس : أن تكون الطهاره اسما منقولاً لخصوص الطهاره المبيحه للصلاه .

وهذا هو المستفاد من ظاهر كلام صاحب «المصباح» . فعليه يلزم أن يكون

المعنى الأوّل مهجورا ، بل قد يقَرَّر في محلّه بأنّ أثر النقل كون الاستعمال في المعنى المنقول عنه مجازا . ولا يخفى أنّ الثاني من هذه الوجوه يتصوّر على وجهين :

تارة تستعمل في الأعمّ ، أي القدر المشترك والجامع ، فيمّسى مشتركا معنويا .

وأخرى : تستعمل فيه ، بمعنى تعدّد الاستعمال حقيقه حتى يكون مشتركا لفظيا .

والأوّل هو مختار العلّامه والشهيد الثاني ، وبعض شراح الألفيه .

والثاني هو المستفاد من ظاهر كلام المحقّق قدس سره كما في «مفتاح الكرامه» .

هذا إذا ثبت وتحقّق القول بأحد الأمور السابقه ، ولم يحصل الشك في تعيين أحد المصاديق السابقه من الأدلّه الموجوده عند كلّ من يدعى وجهها من الوجوه . وأمّا لو شككنا في ذلك ، ولم نقف على حقيقه معنى الطهاره واستعمالها في إحدى المعاني المذكوره ، فلا بدّ حينئذ من الرجوع إلى الأصل الجارى في مثل هذه الأمور . والظاهر أنّ كون المعنى الأوّل ، هو الحقيقى اللغوى الأوّل ممّا لا إشكال فيه ، ولعلّه ممّا تسالم عليه الجميع ، كما يشهد مراجعه كتب أهل اللغه . كما لا إشكال في وقوع استعمال لفظ الطهاره في غير المعنى الأوّل أي المعنى الثاني ، وهو الطهاره بمعنى الوضوء وغيره بأيّ وجه من الوجوه المذكوره ، وإنّما الإشكال والكلام في أنّ الاستعمال في غير المعنى الأوّل هل هو حقيقى أم مجازى ؟

والظاهر عندنا كونه مجازا لغويا ، وأنّ يعدّ حقيقه شرعيه إذا استعمل في الثاني ، لو سلّمنا بوجودها في مثل هذه الألفاظ ، كما يظهر من كلام البعض ، أو حقيقه متشرّعه بنحو المنقول ، أو مجازا مشهورا إنّ لم نقل بوجود الحقيقه الشرعيه . وذلك لصعوبه إثبات كون الاستعمال في الوجه الثاني يكون على نحو الوضع والحقيقه اللغوى ، والأصل عدمه عند حصول الشك ، كما ان الأصل عدم النقل عن المعنى الأوّل إلى المعنى الثاني ، أي الطهاره بمعنى هذه الأفعال بما لها من الأثر المعنوى .

فثبت ممّا ذكرنا أن أحسن الوجوه ، هو القول بكون الاستعمال فى غير المعنى الأوّل مجازاً لغوياً ، سواء كان بنحو الحقيقة الشرعية _ لو قيل بها _ أو بنحو الحقيقة المتشرعة ، لو لم نقل بها _ كما هو الظاهر _ والله أعلم .

تنبيه : ظهر ممّا ذكر أنّ ما يقابل الطهارة فى اللغة ، هو القذاره والنجاسه ، والقذاره هى ما كانت النفوس متنفّره عنها كالبول والعذره وأمثال ذلك وهى تنقسم إلى قسمين ، كما هو الحال فى الطهارة ، إذ القذاره تنقسم إلى خبثيه وحدثيه .

والأولى منهما : قد تكون ذاتيه ، أى بنفسها قذره ونجسه كالبول والعذره ، والمنى ، وإن كان المنقول عن بعض العامه ، وهو الشافعى القول بطهاره المنى ، حيث استدل بأن القول بنجاسته منشأ تكون الإنسان توجب نجاسه نفس الإنسان ، لكنه غفل عن كون الاستحاله تعدّد من المطهّرات كما سيأتى فى محلّه إن شاء الله تعالى .

وقد تكون عرضيه ، أى تعرض لها القذاره بواسطه الملاقاه مع القدر ومنها سميت بالعرضيه .

هذا كله فى القذاره بمعنى الخبث ، المصطلح عليه عند المتأخرين ، والمشهور منهم بالنجاسه الجسمانيه .

والثانيه : وهى القذاره الحداثيه ، وهى نجاسه باطنيّه بحيث إذا ابتلى بها المكلف بواسطه تحقّق شىء من أسبابها كالبول والمنى وغيرها من الأحداث ، حصل له قذاره معنويه ، يمتنع معها التقرب إلى الله بإتيان الصلاه والصوم ، إلا فى بعض الموارد الخاصه على احتمال مثل الفاقد للطهورين .

ثم إنّ الحدث ينقسم إلى قسمين :

الحدث الأكبر : الحاصل من تحقّق الجنابه والحيض والنفاس .

والحدث الأصغر : الحاصل من خروج البول والريح ونظائرها .

فبذلك ظهر أنّ إزاله كل واحد من القسمين _ سواء الحدث الأكبر أو الأصغر _ بماله من الشرائط تسمى طهاره .

كيفية تقابل الطهاره والقذاره

ثمّ إنّه بناءً ذكرناه يثبت أنّ الطهاره تنقسم إلى قسمين : طهاره خبيثه وطهاره حدثيه ، وهو المستفاد من الآيه النازله فى غزوه بدر ، وهى قوله تعالى : «وإذ يُغَشِّكُمُ النَّعَاسُ أَمَنَّهُ مِنْهُ وَيُنزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ» (١) ، حيث نزلت فيما كان المؤمنون قد نزلوا فى أرض رخوه رمليه فى أرض متربه صلبه فاستوحش المؤمنون لرخاوه موضع أقدامهم دون الكفار ، فأرسل الله على المؤمنين النعاس _ أى النوم الخفيف _ فأحسوا الأمن من الخصم أو من الله ، فصاروا مجننين محدثين فأنزل الله عليهم الماء _ أى المطر _ من السماء _ أى العلو والارتفاع _ ليطهروا من الخبث والحدث ، أو ليطهروا باتيان الغسل فقط .

«لِيُطَهِّرَكُم بِهِ» أى عن الخبث بسبب نزول الماء ، «وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ» أى الجنابه بواسطته ، هذا بحسب الطهاره من القسمين «وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ» أى برفع الاستيحاش من رخاوه أرضهم وصلابه أرض خصمهم ، حيث صارت القضية معكوسه ، إذ صلبت أرض الرمل وتلبدت بنزول المطر عليها ، ورخوت أرض التراب وصارت طينا ووحلت ، ولذا قال تعالى : «وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ» .

وتوهم كونها فى خصوص المطر واضح الردّ والبطلان ، لعدم خصوصيه فيه ، فىلغى ذلك قطعاً ، كما تلغى خصوصيه كونها نازله فى غزوه بدر ، للقطع بعدم الخصوصيه فى المورد ، كما قيل الاعتبار بعموم الوارد لا بخصوص المورد ، وهو

واضح ، فلفظ الطهارة يراد منه إما خصوص رافع الحدث _ كما احتمله فى «مجمع البيان» و«الميزان» أو هو مع الخبث _ كما هو الظاهر _ أو على ما أحتمله البروجردى قدس سره هو خصوص الخبث والحدث ، المستفاد من قوله «وَيُذْهِبْ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ» ، والآيه مشتمله لأمر تشريعيه من الطهارة ، وتكوينيته من تثبيت الأقدام ، وإذهاب الوسوسه عنهم .

تذييل : قد عرفت فى صدر البحث أن الطهارة متقابل للقداره ، لكن السؤال أنه هل التقابل بينهما من باب تقابل الضدين كالسواد والبياض ، أو التقابل بنحو الإيجاب والسلب ، أو تقابل العدم والملكه _ كما عن الشيخ الأنصارى فى الطهارة _ للطهارة الحديثيه بل الخبييه أيضا ؟

وبعبارة أخرى: هل الطهارة والقداره أمران وجوديان ؟ أو وجودى وعدمى بالايجاب والسلب ؟ أو وجودى وعدمى بالملكه ؟

والحق الموافق للتحقيق هو التفصيل بين الطهارتين الخبييه والحديثيه ، إذ الطهارة فى الخبث هى عبارة عن إزالته ورفعته ، فهى أمر عدمى والقداره حينئذ تكون أمرا وجوديا ، هذا بخلاف الطهارة الحديثيه حيث أن الطهارة فيها أمر وجودى ، لأنها عبارة عن حاله متحققه من الوضوء والغسل والتيمم ، يمكن معها الدخول فى العباده ، أو يحصل الكمال المشروط بها ، الحاصله مع قصد القربه وكان الأمر موجودا فى الروح لا الجسم والجسد . والشاهد على كون الطهارة الحديثيه أمرا وجوديا ، الحديث المصحح لابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال : «إِذَا سَمَّيْتَ فِي الْوَضُوءِ طَهْرًا جَسَدِكَ كُلَّهُ ، وَإِذَا لَمْ تُسَمِّ لَمْ يَطْهَرْ مِنْ جَسَدِكَ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ» (١) .

ولا يتوهم أنّ الحديث صريح في خلاف ما ذكر ، لأنه قد ذكر الطهارة للجسد لا الروح ، لأنه واضح الرد ، لمعلوماته عدم سرايه الماء في الوضوء إلى جميع البدن ، فليس ذلك إلا من جهة ملاحظه عالم الروح الشامل للجسد والجسم وهو واضح ، كما لا يخلو من الدلاله على ما ذكرنا من كون الطهارة أمرا وجوديا ، الحديث المشهور على ألسنه الفقهاء بأنّ : «الوضوء على الوضوء نور على نور» ، كما نقله الصدوق قدس سره عن الصادق عليه السلام (١) ، خلافا للشيخ حيث جعل الطهارة عن الحدث في التقابل كالطهارة عن الخبث ، وكالموت والتذكيه من الاعدام المقابله للملكات .

تحقيق كلام المَحَقِّق في تعريف الطهارة

نعم يحتمل أن تكون الاحداث أيضا من الأمور الوجوديه ، أى أنه يتحقّق القذاره المعنويه بواسطه تحقّق أحد الأسباب الموجوبه لها ، فيستلزم حينئذ كون التقابل على هذا التقدير بين الطهارة والقذاره فى الحدث هو التقابل بين الضدين ، وهو غير بعيد . ولكن الأظهر هو الأوّل ، والله العالم .

كما يمكن استظهار ذلك اجمالا عن مثل خبر محمّد بن سنان الوارد فى «علل الشرائع» (٢) عن الرضا عليه السلام فيما كتبه إليه وأجاب عليه السلام عنه بقوله : «لّه غُسل الجنابه للنظافه وتطهير الإنسان نفسه ممّا أصابه أذاه _ وتطهير سائر جسده _» الحديث ، وخبر الفضل بن شاذان (٣) .

وهاهنا نرجع إلى أصل التعريف الذى ذكره المصنف بقوله : «الطهاره : اسم للوضوء أو الغسل أو التيمّم على وجه له تأثير فى استباحه الصلاه» . والظاهر أنّه

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .
 - ٢- علل الشرائع : الباب ١٩٥ ص ٢٦٦ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الوضوء، الحديث ٩ .

أراد من ذلك بيان الطهارة الشرعيه ، التي قد عرفت كونها حقيقه شرعيه أو متشرعه فى الطهاره عن الحدث ، فلا يشمل الطهاره عن الخبث ، مع أنه لا يبعد صحه إطلاق الطهاره شرعا على ذلك أيضا فلا بدّ من دخول هذا القسم فى التعريف .

ثمّ إنّه قد ذكر قدس سره بأنّها اسم للثلاثه ، إشاره إلى أنّ التعريف لفظى لا حقيقى ، كما هو الظاهر فى مثل هذه الأمور ، التى اعتبرها الشارع ولا حظها فسمها طهاره ، كغيرها من العناوين الشرعيه .

ثمّ فى ذكر القيد : بأنّ (له تأثيرٌ فى استباحه الصلاه) اشكالٌ :

أولاً: - أنه موجب لخروج بعض أفراد الثلاثه ، مثل وضوء الحائض والجنب ، حيث لا- تباح به الصلاه ، بل وكذا الوضوء التجديدى ، لأنّ الإنسان بعد التوضوء يصير متطهرا ، ويكون دخول الصلاه مباحا له ، فلا معنى لحصول الاستباحه له ثانيا ، لأنّه تحصيل للحاصل ، وهو محال . إلا- أن يراد من التأثير الأعم من الفعلية ، كما فى أنواع الوضوء المتعارفه أو الشأنيه ، كما فى التجديدى لولا- الوضوء السابق عليه ، ووضوء الحائض والجنب لولا الحيض والجنبه ، كما احتمل ذلك صاحب «كشف اللثام» فى معرض تعليقه على كلام العلامة فى «القواعد» وهو غير بعيدٍ ، إلا أنّ العبارة قاصره عن ذلك كما لا يخفى .

وثانيا : أن ذكر خصوص الصلاه موجب لخروج بعض ما لا- يكون كذلك ، مثل وضوء الجنب للنوم ، والحائض للجلوس فى مصلاها وأمثال ذلك .

ولو سلّمنا بدفع الإشكال لذكر خصوص الصلاه دون الطواف بكونه للمثال ولا خصوصيه فيها ، كان الأولى أن يذكر لفظ العباده فى مكان الصلاه لتشمل جميع الأفراد . كما أنّ الأولى أن يضاف إليها أنّ له تأثيرٌ للاستباحه فى دخول العباده ، أو حصول الكمال بها ، ليشمل مثل وضوء الجنب والحائض ، حيث يحصل لهما الكمال المخصوص بذلك . الأحسن فى تعريف الطهاره

فإن قلت : وضوؤها _ أى الحائض _ ليس بطهاره ، كما يشهد بذلك صحيحه محمّد بن مسلم : قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله ؟ قال : أما الطهر فلا ، ولكنها تتوضأ في وقت الصلاة» (١) .

فلا وجه لإدخال ذلك في عنوان الطهاره ، فهكذا يكون في الجنب لوحده ملاكهما وهو وجود المانع عن حصول الطهاره .

قلت : إن الأمور نسبيه ، والطهاره بالنسبه للحائض تتصور هكذا : أى الفرق بين من لم تتوضأ منهم ومن توضأت واضح ، ولو كان للجلوس ، فالطهاره النسبيه حاصله لها بذلك المعنى ، أى صار الجلوس لها في مصلاتها مع هذه الحاله مطلوباً للشارع . وهكذا الحال في وضوء الجنب للنوم وغيره .

نعم ، ليست بطهاره حقيقه بمعنى المبيحه لإتيان العباده فعلاً ، كما هو المراد من النفي الوارد في الحديث ، لأن الأئمه عليهم السلام كانوا في صدد تعليم الناس وتفهمهم بأن الحائض لا تطهر بالوضوء كسائر الناس ، ولذلك قال عليه السلام : «أما الطهر فلا» .

فالأحسن والأولى في تعريف الطهاره ما نذهب إليه ، لأنه أقل إشكالاً من سائر التعاريف ، وهو : «أن الطهاره شرعاً عباره عن الغسل بالماء ، أو المسح بما يصح أن يتيمم به على وجه له تأثير في استباحه الدخول في العباده ، أو في حصول الكمال المشروطين بهما ولو بالقوه» .

وهو وإن لم يخل من إشكال من جهه شموله لبعض أجزاء الوضوء والغسل ، قبل حصول أركانها وشروطه ، مثل النيه ، لأنه يصدق أنه طهاره بالقوه ، أى عند فرض تحقق مجرد النيه وقبل الفراغ وقبل وجود سائر أجزائه فإنه لا يصدق

عليه الوضوء شرعا .

ولكنه مع ذلك كله خالٍ من سائر الإشكالات الكثيرة الواردة على سائر التعاريف .

فالطهاره على هذا التعريف تشمل الطهاره بكلا- قسميها من الخبث والحدث ، كما تشمل جميع الأقسام الثلاثة من الوضوء والغسل والتميم كما لا يخفى .

وكما أنّ التعريف يشمل الثلاثة الغير المتعارفه أى وضوء الحائض والجنب والتميم ، كذلك إن قلنا بجواز إتيان التيمم مكان الوضوء والغسل . وهذا التعريف قريبٌ مما ذكره العلامة في «القواعد» مع زياده ليست في تعريفه ، والله أعلم بالصواب .

مسألة فرعيه مستتبعه : ذكر في «الجواهر» ما مضمونه : أنّ ذكر الاستباحه في كلام المصنّف قدس سره كان في مقابل الحرمه التشريعيه ، ويقتضى منه عدم حصول الطهاره للصبى المميّز ، وذلك أما لأنّ عباداته تمرينيه ، أو لم تحصل منه الطهاره الشرعيه _ كما في وضوء الحائض _ بأن تكون الشرعيه من الصبى والحائض أعم من كونها طهاره . ثمّ ذكر احتمالاً آخر ، وهو أنّ المراد من الاستباحه هي الصحه ، فتحصل الطهاره للصبى أيضا .

انقسام كلّ من الطهارات الثلاث الى واجب و نذب

ولكنّ الحقّ على ما حققناه كون وضوء الحائض وأمثاله يعدّ من الطهاره الشرعيه ، لأنّ الطهاره بالنسبه إلى حال كل أحد متناسب مع ملاحظه فقد هذا المقدار من الطهاره منه ، ولذلك نشهد الفرق _ وجدانا _ بين الحائض التي قد توضأت والتي لم تتوضأ ، وهكذا في الجنب وهذا هو الذى قد رغب الشارع باتيانه للحصول على تلك المراتب الكماليه ، فعليه يمكن أن يكون الوضوء _ بل مطلق الطهاره المتحقّقه من المميّز _ من هذا القبيل ، فيصدق عليه أنّه قد أتى بوضوء أجيز له الدخول به في العباده بالنسبه إلى حاله ، فعلى مسلكنا تصح العبارة على نحوين :

أحدهما: أن يكون المراد من الاستباحه هيالصحّه ، كما احتمله صاحب «الجواهر» قدس سره

وكل واحد منها ينقسم إلى واجب وندب ، فالواجب من الوضوء ما كان لصلاه واجبه ، أو طواف واجب ، أو لمس كتابه القرآن إن وجب.(١) الوضوء

ثانيهما : أن تكون طهارته متناسبه مع شأنه ، وتكون شرعيه كما هو الحقّ إن قلنا به . نعم لو قلنا بأنّ عبادات الصبيّ تمرينيه محضه ، فيوجب الخروج عن مورد العبارة . والتحقيق في أنّ عباداته شرعيه أو تمرينيه موكول إلى محلّه ، وقد بحثنا عنها في التعليق على المسأله الرابعه من مسائل نجاسه عرق الجنب من الحرام في «العروه الوثقى» .

(١) ولا- تطلق باقى الأحكام ، من الحرمة والكراهه والإباحه عليه إلّا- على نحو من الاعتبار ، كما قد يقال بأنّ الوضوء من الماء المغصوب حرام ، حيث أنّه واضح فى التسامح ، إذ المراد هو التصرف فى الماء المغصوب ولو كان فى ضمن أمر عبادى مثل الوضوء ، والحال كذلك فى بقيه الإطلاقات . والظاهر أن ذكر الصلاه كان من جهه كون وجوبها بالأصل ، وفى الطواف بواسطه دليل التنزيل ، بقوله عليه السلام : «الطواف بالبيت صلاه» . وفى مسّ كتابه القرآن بالعرض ، من جهه عروض عارضٍ موجب للمس .

ثمّ قد يُنسب الخلاف إلى البعض فى أنّ الوضوء هل واجب شرعى غيرى أو يكون واجبا نفسيا ؟

والأوّل هو مورد قبول علمائنا ، بل قيل إنّ عليه الإجماع ، كما نقله الشهيد الثانى رحمه الله . نعم قد نُسب الخلاف إلى الشهيد الأوّل فى «الذكرى» بالعبارة المشهوره منه حيث أنّه بعد أن ذكر الكلام فى الغسل بالنسبه إلى الوجوب النفسى والغيرى ، قال : «وربما قيل بطرؤ الخلاف فى كلّ الطهارات ، لأنّ الحكمه ظاهره فى شرعيّتها مستقله» ، وفى «الجواهر» يظهر للمتأمل كون هذا القول لغيرنا ،

ولعلّه أراد ذلك من جهه ذكر الاستحسان بأن الحكمه ظاهره . . . إلى آخره . حيث يفهم أنّ ذلك صدر عن غيرنا ، إذ أنّ فقهاءنا رضوان الله عليهم لا- يستدلون بالاستحسانات ولكن في كلامه غموض . انقسام كلّ من الطهارة الثلاث الى واجب و ندب

اقول: وكيف كان ، فقد نسب في «القواعد» الثانى إلى بعض العامه ، لكن لم نعثر على مستند لقوله برغم تتبعنا وفحصنا في «مفتاح الكرامه» و«مصباح الهدى» . فبلغ الكلام بذلك إلى أن ندعى الإجماع عند أعيان فقهاء الشيعة والعامه على وجوب الوضوء وجوبا شرعيا غيريا شرطيا ، وليس نفسيا ، كما ادّعى أو احتمل . والذي يدل على كونه واجبا شرعيا غيريا لا نفسيا ، مما قيل أو يمكن أن يقال أمور :

الأول : الوجوب المستفاد من قوله تعالى : «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ» . . . الآية (١) ، حيث تدل بمفهوم الشرط الذى هو حجه ، على كون وجوب الصلّه عند وجوب شرطها .

ولا يقال : هو أعمّ من كونها واجبه لأنها قد تكون نافله ، فيستفاد من الآية الوجوب الشرطى لا التكليفى ، أى إنّ من أراد الإتيان بالصلاه كان شرطها تحصيل الوضوء ، وأما كونه واجبا نفسيا أو غيريا ، أو مستحبا نفسيا أو عدم كونه شيئا من ذلك ، فلا بدّ من استفادته من دليل آخر غير هذه الآية .

لأنّنا نقول : لو لم نقل بما أجاب به صاحب «الجواهر» من العهدية الذهنيه للصلاه الواجبه من لفظ الصلاه ، فلا تشمل النافله ، بل قلنا بالتعميم لكلا قسمهما ، لكن نقول لا إشكال فى استفاده أنّ الصلاه لم تتحقق إلا بالوضوء ، فإذا كانت الصلاه واجبه فمن الضرورى أن يكون وضوءها أيضا واجبا ، لأنّه لا يعقل

أن تكون الصلاة واجبه بوجوب مطلق _ كما عليه الضروره الدينيه ، للقطع بفساد احتمال كونها وجبا مشروطا كالحج بالنسبه إلى الاستطاعه _ ووضوءها غير واجب . نعم يمكن أن يقال حينئذ إنّ الواجب للوضوء ليس شرعيا ، بل هو عقلي كما قاله صاحب «الكفايه» فى الواجب التعبدى ، وذلك لحكم العقل بأن الصلاة الواجبه لا تتحقق إلاّ به ، فيحكم بوجوب إتيان شرائطها ومنها الوضوء ، فليس هذا إلاّ وجوبا عقليا لا غيريا كما هو المطلوب .

ولكن الانصاف _ على ما يشهد به العرف _ أن المستفاد من الآيه هو بيان حكم الوضوء للصلاه الواجبه من جهتين ، من الحكم الشرطى والشرعى ، غايه الأمر تكون فى النافله من جهه واحده ، وهى بحسب الأدله الخارجيه يكون حكما شرطيا فقد لا وجوبا شرعيا . مضافا إلى أنه لو قلنا بوجوب المقدمه وجوبا شرعيا لا عقليا فقط ، على ما فى بحث الواجب التعبدى من «الكفايه» ، كان الوضوء أيضا واجبا غيريا لا نفسيا .

وما توهمه صاحب «مفتاح الكرامه» ، وتبعه عليه صاحب «الجواهر» ، بل زاد عليها فى «المفتاح» من احتمال عدم الوجوب ، عند عدم الشرط بلحاظ شرطه ، فلا ينافى وجوبه لكونه واجبا نفسيا ، ومن احتمال عدم حجّيه المفهوم فى المقام ، لوجود فائده التنبيه على شرطيه الوضوء للصلاه ، ومن احتمال أن يكون المفهوم أنه عند عدم القيام لا وجوب للوضوء ، ولو فى بعض الأحيان ، كما لو كان متطهرا ، وأمثال ذلك ، فلا ينافى وجوبه عند فقد الطهاره .

كلها مدفوعه ، بكون ذلك خلافا بالاستظهارات العرفيه عن مثل تلك القضايا الشرطيه ، فلا نطيل الحديث بذكر الأجوبه عن كلّ واحد واحد .

هذا مضافا إلى الاجماع المنقوله ، بل لا يبعد التحصيل له ، كما يظهر لمن تتبع كلام القوم ، بل وهكذا بحسب القاعده ، من جهه سيره المشرعه ، إذ لم يعهد

منذ زمن النبي صلى الله عليه وآله ، والصحابه والتابعين ، مع شدة اعتنائهم لمثل هذه الأمور الحكم بلزوم استمرار الوضوء وتحصيله متعاقبا للحدث ، مع وجود الظنّ بالوفاء ، بل حتى مع القطع بالموت . ومضافا إلى إمكان استفاده عدم الوجوب بالأولويه القطعيه ، بمعنى أنه إذا استظهرنا فى الغسل للجنابه والحيض وغيرهما ، كون الوجوب وجوبا غيريا لا نفسيا ، مع كونه طهاره عن الحدث الأكبر ، فعدم وجوب الطهاره عن الحدث الأصغر يكون بطريق أولى ، مع إمكان استفاده ذلك أيضا من حكم الفقهاء بعدم الوجوب فى التيمم قطعا ، وذلك من جهه البدليه وعموم منزلتها فيقتضى عدم الوجوب فى الوضوء أيضا .

الوضوءات المندوبه

هذا كله ، مضافا إلى أنه لو لم نُسلّم استفاده الوجوب الشرطى الشرعى الغيرى من الآيه المذكوره ، ولم نقل بوجوب مقدّمه الواجب ، فليس لنا طريقٌ لإثبات وجوب شرعى غيرى ، فضلا عن وجوب النفسى للوضوء من مثل هذه الآيه ، لإمكان دعوى دلالتها على جهه شرطيه الوضوء للصلاه ، أى لا يمكن الإتيان بها إلا معه ، المستلزم بحسب حكم العقل بلزوم إتيان الشرط من جهه وجوب الصلاه ، وأنى لك يا ثبات وجوب شرعى غيرى للوضوء لأجل الصلاه وغيرها ، إلا أن الانصاف بحسب الاستظهار العرفى من الآيه أنّ المفهوم منها ومن نظائرها هو الوجوب الغيرى الشرعى ، مضافا إلى وجوب المقدّمه فى مقدّمه الواجب إن قلنا به .

(١) فظهر ممّا ذكرنا عدم وجوب دليل مقنع تام على إثبات الوجوب للوضوء بالوجوب النفسى ، فحينئذ لا محيص لنا إذا رأينا فى حديث من ذكر لفظ الوجوب على الطهاره أو على الوضوء ، إلا من حمله على معنى آخر ، مثل اللزوم والثبوت وغيره ، وهو كما ترى فى مثل صحيح زيد الشحام ، وعبد الرحمان بن الحجاج عن الصادق عليه السلام : «إنّ عليا عليه السلام كان يقول : مَنْ وجد طعم النوم قاعدا

والمندوب ما عداه (١)

أو قائما فقد وجب عليه الوضوء» (١).

وصحيح زراره في حديث: «فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد وجب عليه الوضوء» (٢).

وغير ذلك من الأخبار، حيث تحمل على العهد الذهني في الوضوء، من جهة بيان وجوبه لإتيان الصلاة لا وجوبه لنفسه، أو يحمل على معنى الثبوت واللزوم بواسطة حدوث الحدث. ولا يمكن رفع اليد عن مثل تلك الأدلة بواسطة هذه الأخبار، مع عدم كون هذه المحامل بعيدة أيضا، كما لا يخفى، كما وردت هذه التعابير في أمثال ما نحن فيه، كما في الأمر بغسل الأواني والثياب المتنجسات، مع أنه لم يقل أحد بالوجوب فيها أصلاً، وهذا واضح.

(١) أي ما عدا الوضوء المأتي به لأمر واجب يكون مندوبا، وهو على قسمين:

قسم: يستحب له الوضوء، أي تكون الغايه المستحبه موجهه لاستحباب الوضوء، وأمثله كثيره مثل الوضوء لقراءه القرآن، والصلاه المندوبه، والطواف المندوب، ولدخول المساجد، وغير ذلك، وربما يُعدّ إلى العشرين.

وآخر: يستحب منه الوضوء، أي إذا صدر منه عمل يستحب ويندب أن يقدم على الوضوء، كالضحك في الصلاة، والظلم، واكتثار انشاء الشعر الباطل، وخروج الودي وغير ذلك وهو أيضا قد يعد إلى قريب العشرين.

ثم يكون الوضوء تاره رافعا للحدث، وآخر محصلاً للكمال مع الحدث أو بدونه.

بقي البحث عن مسائل مندوبات الوضوء وهي كثيره وقد تعرض لذكرها

١- وسائل الشيعة: الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨ - ٩.

٢- وسائل الشيعة: الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١.

صاحب «الجواهر» فتركها إلا بعض ما يهمننا من مسائلها حيث نذكرها في ضمن مسائل وهي :

المسألة الأولى : لا- يخفى عليك أنّ بعض ما ذكر من الوضوءات المستحبه ، لم يكن عليه دليل معتبر ، فهل يثبت الاستحباب بمجرد قول بعض أصحابنا بوجود نص معتبر عليه _ كما هو الحال في «الذكرى» ، فانه بعد ما يحصى الوضوءات المندوبه ، يقول : كل ذلك للنص _ أم لا يثبت إلاّ بدليل من الحديث وغيره كالدليل الاجتهادي أو الأصل الفقهي ؟

والذى يظهر من صاحب «المدارك» قدس سره هو الثانى ، فإنه بعدما يذكر أقسام المندوبات من الوضوء ، يقول : «وقد ورد بجميع ذلك روايات إلاّ- أن فى كثير منها قصورا من حيث السند ، وما قيل من أن أدلّه السنن يتسامح فيها بما لا يتسامح فى غيرها فمنظور فيه ، لأن الاستحباب حكم شرعى فيتوقف على الدليل الشرعى كسائر الأحكام» ، انتهى .

ولكن فى «الجواهر» و«المصباح» قد اختار الأوّل بكفايه إرسال «الذكرى» فى إثبات استحباب الوضوء ، بل قد ردّ صاحب «المصباح» على «المدارك» بقوله : «بأن أدلّه التسامح الوارده فى مثل ذلك بقوله صلى الله عليه و آله : «مَنْ بلغه ثوابٌ على عملٍ فعمله التماس ذلك الثواب اوتيه ، وإن لم يكن الأمر كما بلغه» كافيّة فى إثبات استحباب كلّ ما ورد فيه روايه ، ولو لم يكن فيها شرائط الحجّيه ، مضافا إلى شهاده العقل لحسن إتيان ما يحتمل كونه محبوبا لله تعالى ، وإن لم يثبت بذلك العنوان المخصوص وكونه مستحبا شرعا حتى يترتب عليه آثار الاستحباب ، ثمّ مثل ذلك بقوله : بأنّه لو قلنا أن كلّ غسل مستحب مثلاً يرفع أثر الجنابه ، فوردت روايه ضعيفه داله على استحباب غسل خاص ، فلا يترتب عليه ذلك الأثر ، لأنّ الغسل بهذا العنوان لم يثبت استحبابه حتى يترتب عليه كل الآثار» ، انتهى

ملخص ما فى «المصباح» .

تبه الغايات المترتبه على الوضوء

ولكن الانصاف مع التأمل فى أخبار «من بلغ . .» يفهم أن الحق مع صاحب «المدارك» لو لم نقل بإمكان الجمع بين العَلَمين ، وكان رجوع النزاع بينهما لفظيا .

وتوضيح ذلك : أن ظاهر قوله عليه السلام فى حديث عمران : «مَنْ بلغه ثواب من الله على عمل فعمله التماسا لذلك الثواب اوتيه» (١) أنه كان من باب التفضيل ، أى لا يخيبه الله فى رجائه ، حيث قد أتى طمعا بذلك الثواب ، وأما صيروره العمل بذلك البلوغ محبوبا واقعا ، فيصير مستحبا شرعيا فغير معلوم ، بل دعوى عدم استفاده المرغوبيه بين ذلك التعبير ، بحيث يرغب الناس فى الإتيان بالعمل إذا صارت الحال كذلك فغير بعيدة ، إلا أن يستظهر ذلك من جهه أنه إذا كان الله عز وجل كريما على الإطلاق ، حتى أنه يعطى عباده الثواب بهذه الصوره ، كان من مناسبه الحكم والموضوع من حسن تحصيل الثواب والحسنات ، أن للعباد أن يحصلوا ولو كان كذلك ، فله وجه جيد لا يخلو من لطافه . بل قد يمكن أن يدعى ان المقصود من الاستحباب فى كلام صاحب «الجواهر» و«المصباح» أيضا هو المحبوبيه بما قد ذكرنا ، حيث أن صاحب «المدارك» قدس سره أيضا لعله لا يمنع عن ذلك المقدار ، ولذا صرح صاحب «المصباح» بعد ترتب الآثار المترتبه على العنوان المخصوص ، فليس هذا إلا لما مر ذكره . إلا أنه خلاف ظاهر كلام «المصباح» بحسب ما أورده من الكلام ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

المسأله الثانيه : لا يخفى عليك أن الغايات المترتبه على الوضوء قد تكون كلها واجبه ، وقد تكون كلها مندوبه ، وقد تكون مركبه منها .

ثم فى مقام القصد أيضا ينقسم إلى ثلاثه أقسام :

١- وسائل الشيعه : الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات الحديث ٧ .

فتاره : يقصد تمام الغايات المتعدده المتحدده وصفا من حيث الوجوب .

وأخرى : مثلها من حيث الندب .

وثالثه : مختلفه منها .

وهذا كله إذا فرضنا تعدد الغايات لا وحدتها ، وإلا تكون الأقسام أزيد من ذلك .

ولا إشكال فى صحه الموضوع والإتيان به لكل غايه واجبه ، إذا قصدها ولو لم تكن تلك الغايه بالخصوص مقصوده ، بل قصد غايه أخرى واجبه ، نعم لو أراد تحصيل الثواب المخصوص المربوط بغايه خاصه ، فلا يحصل عليه إلا أن يقصد بها بخصوصها ، لأن الثواب من أثر الامتثال ، ولا امتثال للأمر إلا أن يقصد الأمر المتعلق لتلك الغايه المترشح منه إلى مقدمته ، وهو الموضوع على الوجوب المقدمى الغيرى إن قلنا بوجوبها ، أو تعلق نفس الأمر بأمر شرعى غيرى للموضوع ، حتى يكون واجبا للغير إن لم نقل بوجوب المقدمه ، وسلّمنا تعلق الأمر بخصوصه ، وإلا يكون واجبا غيريا عقليا لا شرعيا كما عرفت احتمالاه .

وكيف كان ، فلا- إشكال فى صحته لكل غايه واجبه فى الفرض المزبور ، لكونه امتثالاً- منبعثا عن الأمر الوجودى ، وإن كان متعلقا بفرد آخر غير ما قصده ، كما هو كذلك أيضا فى الغايات المتعدده المندوبه ، لما عرفت من الوجه مضافا إلى وجود الأولويه القطعيه ، بمعنى أنه إذا فرضنا الصحه والامتثال فى الأمر الوجوبى مع شده الاهتمام به ، ففى الأمر الندبى يكون بطريق أولى ، وهو واضح .

وبقى الإشكال فيما لو تفاوتت الغايه المترتبه من الوجوب والندب ، مثلاً- لو ترتبت فى الموضوع غايه واجبه كالصلاه اليوميه ، وغايه مندوبه كصلاه النافله ، فقد يكون المكلف فى مقام الامتثال ويقصد كلتا الجهتين ، أى الغايه الواجبه والمندوبه ، فحينئذ لا إشكال فى صحه الموضوع والإتيان به لصلاه واجبه ومندوبه .

ولكن يبقى سؤال وهو هل يمكن الجمع بين الأمرين المتفاوتين من الوجوب

والندب ، أو ليس هنا إلا أمر وجوبى لعدم مورد للندبى عند وجود أمر وجوبى ، كما ادعاءً بعض ؟

وآخر يقصد خصوص غايه واجبه ولكن رتب على الوضوء جهه مندوبه ، بلا ترتب أثر للوجوب ، وأتى بناقله ابتداء بلا نظر إلى إتيان الفريضة .

وثالثا : يكون عكس ذلك ، بأن قصد الغايه المندوبه فأتى بالفريضة بلا توجه للنافله ، فهل يصح مثل ذلك الوضوء ؟

والسؤال فى هذا المورد ، خصوصا فى الاخير يكون عن أمرين :

أحدها : ما عرفت من صحه وجود الأمر الندبى مع وجود الأمر الوجوبى ، أو لا يمكن تأثيره وتحققه مع أمر وجوبى .

ثانيها : على فرض تسليم وجوده ، أو إمكان تأثيره ولو بملاكه ، فهل يصح الوضوء حتى لا تيان الفريضة ، ولو لم يقصد الغايه الواجبه منه ، لوجود أصل المحبوبيه فى ذلك ، ولو فى ضمن الأمر الندبى ، أم لابد من قصد الغايه الواجبه فى صحه الإتيان بالفريضة ؟ فى «الجواهر» أن الاقوال سته :

قول : صحه الوضوء مطلقا ، ويجوز الإتيان بالفريضة فى الفرض المذكور ، وقد نسب إلى المحقق أنه مال إليه ، بل عن بعض أنه الظاهر من الأصحاب ، كما ادعى عليه الإجماع من آخر .

قول فى مقابله : وهو عدم ارتفاع الحدث به مطلقا ، كما نقل ذلك عن الشيخ الطوسى قدس سره فى جواب المسائل الحليات .

قول : بصحته أيضا ، إلا إذا نوى الوضوء مطلقا ، أى بلا نظر إلى غايته أصلاً ، فحينئذ لا يصح هذا كما فى «المنتهى» .

قول : بصحته لما يستحب له الوضوء لأجل الطهاره كقراءه القرآن ، بخلاف ما استحب لا للطهاره عن الحدث بل لتحصيل الكمال كالتجديدى ، كما عليه

العلامة في «التذكرة» .

قول : بصحته ان كان استحبابه للحدث ، وكان من قصده الكمال ، فلو أتى لا لرفع الحدث كالتجديدي ، أو أتى بقصد رفع الحدث ، ولكن لم يقصد الكمال فلا ، هذا كما عليه العلامة في «النهاية» .

قول : بالصحة في الصلاتين ، وهما ما لو أتى بالوضوء لما يكون الطهارة مكمله له ، أو قصد الكون على الطهارة ، وإلا فلا يصح ، هذا كما عليه الشهيد في «الذكرى» .

ونحن نزيد عليها قولاً - سابعاً : وهو التفصيل بين ما لو أتى بذلك بنحو الخطأ في التطبيق ، أو مع العمد حتى مالو قصد غايه مخصوصه مندوبه دون أخرى واجبه ، وأتى بواجب لم يقصد غايته أصلاً ، إذا لم يقيد بأنه لو كان أمر الواجب موجوداً لم يأت به فيصح ، وبين صورته التقييد بما قد عرفت تفسيره ، فلا يصح هذا ، كما عليه السيد في «العروة» والحكيم في «تعليقته» عليها ، و«مصباح الهدى» في هذه المسألة ، وهي مالو أتى بالوضوء التجديدي ، بزعم أن له الأمر الندبي بذلك ، فظهر محدثاً بالاصغر وكان الوضوء عليه واجباً .

ولكن الأقوى عندنا هو الصحة عن كل فرض من الفروض ، حتى في صورته التقييد ، ان فرضنا تحقق قصد القربة منه له في ذلك ، وكان الوضوء رافعا للحدث ، إن كان محدثاً . فلا بأس بذكر تحقيقه حتى يتضح الحال بتأييد من الله العزيز المتعال ، فنقول :

لا يذهب عليك أن المتوضىء في الواقع تاره قد يكون محدثاً وملفتاً إليه ، واخرى لا يكون كذلك .

فعلى الأول : لا إشكال في أن الشارع جعل هذا العمل _ أي الغسلتان والمسحتان مع قصد القربة ولو بملاك محبوبيته الذاتيه لو قيل بها _ موجبا لرفع

الحدث ، ولو لم يكن من الأمر المخصوص المتوجه إلى العمل ، كما يشير إليه في الخبر المروى عن الفضل بن شاذان كما في «علل الشرايع» ، و «عيون الأخبار» على ما نقله صاحب «وسائل الشيعه» عن الرضا عليه السلام قال : «إنما أمر بالوضوء وبدى به لأن يكون العبد ظاهراً إذا قام بين يدي الجبار عند مناجاته إياه مطيعاً له فيما أمره نقياً من الأدناس والنجاسه» الحديث (١).

من حيث أنّ الوضوء إذا تحقّق ، يكون رافعاً للحدث والنجاسه المعنويه بأىّ موجب وغايه حصل ، فلو نوى إحدى الموجبات معينا من المندوبات يحصل منه رفع الحدث لو كان ، فاذا ارتفع يصح منه الدخول في الصلاه ، كما أنه لو نوى أصل رفع الحدث من مجموع موجباته ، فهو أيضا يكفي في رفعه وتحقّق الطهاره ، ويصح له الدخول فيها ، لوضوح أنه لا يتعدّد الحدث بتعدد موجباته ، بل إذا تحقّق بأحد الأسباب تدريجاً أو بمجموعها إذا تحققت دفعه واحده _ لعدم تعقل تأثير كلّ سبب مستقلاً في تحقّقه ، بل لا بدّ أن يكون المؤثر فيه أمراً وحدانياً وهو الجامع بين الأسباب ، كما هو كذلك في أسباب حصول القتل ، إذا فرضنا قابليه كل سبب للتأثير مستقلاً _ فيرتفع باتيان الوضوء المطلوب بأى غايه حصل .

كما أنّ التحقيق المطابق للحق هو عدم لزوم النيه لرفع الحدث في حصول الرفع ، بل يكفي في تحقّقه وجود الغسلتين والمسحنتين مع قصد القرابه ، فبعد وضوح هاتين المقدمتين ، فلا مانع في البين عن صحّه هذا الوضوء ، وجواز الدخول به في الصلاه ولو كانت فريضه ، إلاّ - توهم أنه إذا لم يقصد الأمر المتوجه إلى الصلاه ، الموجب لوجوب الوضوء بوجوب غيرى _ على حسب الاحتمالات المذكوره في محلها ، مع فرض وجود هذا الأمر والجهه اللزوميه

بسبب الملاك في الواقع _ فكيف يصح الإتيان بالفريضة ؟

قلنا : إنّ قصد امتثال الأمر والتوجه ، إنّما يعتبر في حصول الثواب من هذا الطريق ، أى لو لم يقصده لم يحصل امتثال ذلك بالخصوص وما لم يتحقق الامتثال لم يستحق المثوبه من تلك الناحيه ، وان حصل له الثواب والامتثال من قصد الأمر الندبى وملاكه المفروض وجوده هنا .

فبلغ أوان أن يقال : كيف يمكن الجمع بين الملاكين ؟ فهل يصح أن تكون جهه وجوب الضوء وجهه ندبه مجتمعين في محل واحد ، مع أنّ بين الاحكام بعضها مع البعض نسبه التضاد كما قيل ، فكيف يمكن الاجتماع ؟ فلا بد حينئذ من الالتزام بوجود احدى الجهتين ، وحيث كان المتحقق في عالم القصد هو الندب دون الوجوب ، فلا وجه لبقاء وجود ملاك الوجوب والحكم بصحته .

اللهم إلا- أن يقال : بأن المورد من قبيل موارد اجتماع الأمر والنهي من جهه تعدد العنوان ، وقلنا بكفايه تعدد الجهه في رفع مجذور التضاد ، وقلنا في ذلك بإمكان الاجتماع وجواز ذلك ، كما هو الظاهر المستفاد من السيد قدس سره في «العروه» في تلك المسأله . ولكن الذى يقوى في النفس ، كما عليه الحكيم قدس سره في «المستمسك» والآمل في «مصباح الهدى» هو عدم وجود التضاد بين الوجوب والاستحباب ، وإمكان اجتماع ملاكهما ، لأنّ الوجوب ليس إلا طلب للفعل مع المنع من الترك ، المنتزع من الطلب الشديد ، والندب هو هذا الطلب للفعل مع جواز تركه من ناحيه ، فجبه الاقتضاء في كل منهما هي الطلب ، وبينهما كمال الملائمه ، ولا- تنافى بين ذلك أصلاً ، وأما الفصل هو المنع من الترك في الوجوب وجواز الترك من طرف الندب ، فهو أيضاً مما لا- يزاحم بينهما ، لان المنع من الترك له اقتضاء من ناحيته حيث أنّه يمنع عن تركه ويحكم على تاركه باستحقاق العقاب عند ذلك من جهه ملاك وجوبه . بخلاف جواز الترك من ناحيه

الاستحباب ، حيث أنه لا- اقتضاء له بأن يحكم بالترك ، بل يكون مفاده الترخيص وعدم المنع من ناحيه نفسه ، وهذا لا ينافى ممنوعيته من جهه عروض عارض آخر ، وهو الوجوب فى المقام ، كما هو كذلك لو كانت تلك الغايه المندوبه متعلقا للنذر والعهد ، حيث أنه يصير حينئذ واجبا ولا يجوز تركه ، ولكنه لا مانع من أن يكون بنفسه مستحبا . بل زعم بعض المحققين وهو آيه الله الخميني _ كما هو الحق عندنا أيضا _ : أنه لا يتحقق الامتثال بالامر الوجوبى للنذر إلا أن ينوى فى الوضوء فى الفرض المزبور ، ما هو المتعلق للامر الندبى الذى وقع موردا للوفاء بالنذر ، وليس هذا إلا من جهه وجود ملاك الاستحباب فيه ، وهكذا يكون فى المقام .

فعلى ما ذكرنا يصح القول باجتماع الملاكين هاهنا ، ولو قلنا فى بحث اجتماع الأمر والنهى بالامتناع ، وعدم كفايه تعدد الجهه فى رفع الاستحاله .

وان أبيت عن التحقيق الذى ذكرناه هناك ، ذكرنا فى المقام وسلمنا وجود التضاد بين الوجوب والاستحباب ، واستحاله اجتماعهما فى مورد واحد ، فهل يكفى فى رفع استحاله هنا وجود تعدد الجهه والعنوان _ كما قيل بذلك فى مثل الصلاه والغصب _ حتى يرتفع المحذور فى المقام بذلك ، أم لا يكفى فيما نحن فيه ، وان كان صحيحا فى مثل المثال ؟

والحق هو الثانى ، لوضوح الفرق بين الممثل والممثل به ، اذ قد تعلق كل حكم بعنوان نفسه بلا توجه إلى الآخر ، غايه الأمر أنه قد اضطر المكلف فى مقام الامتثال فى حصول الاتحاد فى الخارج بين العنوانين ، مثل : صل ولا تغصب ، فوقع المكلف فى مورد قد تنجز عليه التكليف المتعلق بالعنوانين ، فحينئذ قد يمكن أن يقال بأنه ترتفع الاستحاله بينهما من جهه كفايه تعدد الجهه فى رفع التضاد بينهما .

هذا بخلاف المقام ، اذ متعلق العنوانين من الوجوب والاستحباب يكون فى

موضوع واحد ، وهو الوضوء ، كأن يقول : «توضأ لقراءة القرآن وتوضأ لصلاة الفريضة» ، حيث يكون مركز الأمرين في كلا الموردین هو الوضوء ، فعلى فرض التضاد بين الحكمين يوجب هاهنا استحاله اجتماع الضدين في محل واحد .

نعم يمكن أن يفرض في المقام ما يوجب رفع الاستحاله بتعدد الجبهه ، فيما إذا فرض تعلق النذر بالوضوء الندبي ، كالوضوء لتلاوه القرآن إذا وقع محلاً للنذر ، فمثله حينئذ كمثل الصلاة والغصب ، فيأتي فيه ما يأتي في الممثل به . ولكن نحن قد استرحنا من ذلك بالتحقيق الذي ذكرنا .

فتبين من جميع ما ذكرنا أمور :

الأول : _ صحَّه الوضوء الذي قصد غايته المندوبه للدخول فيما شرطه الطهاره ، سواء كان المشروط بها أمراً واجبا كصلاه الفريضة ، أو مندوباً كالنافله ، أو أتى بذلك الوضوء بأمرٍ كان كماله مشروطاً بالوضوء كما في تلاوه القرآن ودخول المساجد ، حيث يتحقق ذلك الكمال ، ولو كان قد قصد في الوضوء غيرهما من الأمور المندوبه ، لأن الغرض حصول الطهاره بذلك ، فعند تلاوه القرآن ودخول المسجد يكون هو متطهراً وحاصلاً للطهاره ، فما نحن فيه لا يكون فاقداً لشيء من رفع الحدث وقصد القربه المعتبرين في الوضوء ، حتى يحكم بعدم جواز الدخول به في الفريضة .

الثاني : _ ان تحصيل الثواب من كل أمر موقوف على صدق امتثال ذلك الأمر ، فعليه ، يلزم أن يكون الثواب مترتباً على الغايات التي قد قصدها ، بلا فرق بين غايه الوجوب أو الندب ، كما قد عرفت وجهه فلا نعيد .

الثالث : _ ان رفع الحدث لا يحتاج إلى نيه بخصوصه ، بل يتحقق ولو لم يكن ملتفتاً إليه ، سواء كان موجب الحدث متحداً أو متعدداً ، كما أن تعدد موجباته لا يوجب تعدد الحدث ، بل كان التعدد فيه عند حصول صورته التدريجي بلا أثر ،

ويكون الحدث متحققا بأول وجود من موجه وغيره يكحون موجبا تقديريا أى لو كان متطهرا لكان موجبا لا فعليا ، وإن كان حصول المتعدد دفعا ، فالموجب حقيقه هو الجامع فيهما كما قد عرفت فلا نعيد .

الرابع : _ قد عرفت إمكان تحقيق الملاكين ووجودهما من الوجوب والندب هاهنا ، ولو لم نقل بإمكان ذلك فى اجتماع الأمر والنهى من حيث كونه ممتعا ، ولم نقل بكفايه تعدد الجبهه فى رفع الاستحاله ، لما قد عرفت من عدم وجود التضاد بين الوجوب والاستحباب من جهه الطلب وقيد به بما لا نعيده .

وقد عرفت أيضا أنه لو لم نسلّم ذلك ، فلا- يكون المورد من قبيل اجتماع الأمر والنهى ، حتى يكفى تعدد الجبهه فى رفع الاستحاله وهذا هو الذى ذهب إليه الحكيم قدس سره فى «المستمسك» والآملى قدس سره فى «مصباح الهدى» ، خلافا للسيد قدس سره فى «العروه» ، بل قد يستظهر من صاحب «الجواهر» قدس سره أيضا ما ذكرناه ، وإن كان يحتمل اختياره لما اختاره السيد من إمكان اجتماع جهه الوجوب والاستحباب .

ونحن نزيد فى ذلك ونقول : بل يمكن أن يحكم بالصحه بناءً على ما حققناه ، حتى فى الصوره التى فرضت بأن كن الموجب لا تبيان الوضوء غايته المنسوبه ، ولكن كان على نحو التقييد ، بحيث لو توجه أن المورد كان من مصاديق موجبات الوجوب لم يأت بهذا الوضوء فعلاً ، لما قد عرف من حصول رفع الحدث بذلك ، ووجود قصد القربه كما عليه الفقيه الهمدانى قدس سره فى «المصباح» .

ولكن الأحوط فى هذه الصوره عدم الاكتفاء بذلك ، لوجود الشبهه من جهه قصد القربه ، إذ المفروض أنه يقصد التقرب إلى الله عند فرضٍ دون غيره ، ولعله لذلك قد أفتى السيد قدس سره وتبعه الحكيم والآملى بعدم الصّحه ، فتأمل .

فى الاستحباب النفسى للوضوء و عدمه

فظهر مما ذكرنا حكم صوره عدم الالتفات _ وهو القسم الثانى _ أى من لم يكن متوجها بكونه محدثا ، بل زعم خلافه من صحّه الدخول فى الفريضه حتى

بذلك الوضوء الذى لم يقصد به حين العمل رفع الحدث ، مثل الوضوء التجديدى ، والوضوء المجامع للحدث الأ-كبر ، والوضوء للقيء والرعاى ، إذا ظهر بعد الوضوء فساد الوضوء الذى كان قبله ، وبان له أنه كان محدثا بالحدث الأصغر ، لان المفروض تحقّق رفع الحدث بذلك ، لعدم إمكان اجتماعهما ، لما قد حققناه بأن تقابلهما أما على نحو تقابل الإيجاب والسلب فيكونان متناقضين ، أو تقابل التضاد فيكونان متضادين ، فالقول بعدم تحقّق الوضوء مع إيجاد أفعاله مع النيه خارجا واضح الفساد . كما أنّ القول بوجود الحدث بعد الوضوء أفسد ، ولذا لم يقل أحدٌ بعدم جواز مس كتابه القرآن ، وإتيان الصلاه المندوبه مع هذا الوضوء ، مع أنه لا خلاف فى كونهما مشروطين بالطهاره أيضا ، وإن لم تحصل الطهاره به ، فلم يجوز المس ، فاذا حصلت الطهاره فيجوز الدخول فى الفريضة أيضا ، إذ لا- فرق بين الفريضة وغيرها من حيث شرطيه الطهاره ، مضافا إلى إمكان الاستظهار لذلك من حديث الجعفرىات : «قال : أخبرنا محمّد ، حدّثنى موسى ، حدّثنا أبى ، عن أبيه ، عن جدّه جعفر بن محمّد ، عن أبيه ، عن جدّه : أنّ على بن أبى طالب كان يتوضأ لكلّ صلاه ويقرأ «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» ... الآية»(١) . ومثله حديث القطب الراوندى قدس سره (٢) .

توضيح ذلك : أنه يظهر من هاتين الروايتين محبوبيه الوضوء لكلّ صلاه ، فاذا توضأ للصلاه بتخييل كونه متوضا أولاً- فبان الخلاف فلا إشكال فى صحّته ، لأنه على كل حال أوقع الوضوء وأوجده لآتيان الصلاه غايه الأمر أن الفرق بينهما أنه لو كان ملتفتا بعدم كونه متوضأ أتى به للصلاه وجوبا ، إن كانت واجبه ومندوبا إن

-
- ١- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٧ من أبواب أحكام الوضوء، الحديث ١ .
 - ٢- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب أحكام الوضوء الحديث ٤ .

كانت مندوبه ، وحيث كان غير متلفت فيأتي بالوضوء للصلاه أيضا مندوبه من جهة امثال الأمر التجديدي ، فهو أيضا للصلاه ، فلم لا يصح ؟ فاذا فرض صحّه الدخول في الفرض المذكور بالخصوص _ أي ما أتى به للصلاه بذلك الاستدلال _ فيتم في غير الفرض المذكور ، وهو كما إذا توضحاً لا لخصوص الصلاه بل للكون على الطهاره مثلاً ، بعد القول بالفصل ، يعنى كل من قال بالكفايه في الأول يقول بها في الثاني ، ومن لم يذهب إلى الكفايه في الثاني لم يذهب إليها في الأول أيضا ، ولم نشاهد من أحد التفصيل بين الفرضين .

فثبت من ذلك كله إمكان الاكتفاء بذلك الوضوء حتى للفريضة أيضا ، كما لا يخفى ، وهكذا يكون في غير التحديدي من الضوءات التي أتى بها لغير الطهاره .

وأما ما استدل به في «الجواهر» بما دل على كون الوضوء التجديدي كان لجبران الخلل في الوضوء الأول ، فله وجهٌ وجيه ، ولكن لم نجد في الخبر ما يشير إلى ذلك أصلاً ، حتى يستدل به على المطلب بكون مشروعته لذلك . فراجع وتبع لعلك تجد ما لم نجد ، وقد قيل إنّ عدم الوجد أن لا يدل على عدم الوجود ، والله يهدي من يشاء إلى سبيل الرشاد .

المسأله الثالثه : لا يخفى عليك وقوع الخلاف بين الفقهاء في أنّ الوضوء هل هو مستحبٌ بنفسه وبذاته أو لا ؟ كما وقع الخلاف في تفسيره أيضا ، لأنه قد يفسر بالوضوء المستحبى على الوضوء للكون على الطهاره ، وآخر يفسره بما كان نفس الفعل وهما الغسلتان والمسحتان راجحا بذاته بلا توجه إلى الكون على الطهاره أو غيره من الغايات .

ولكن الحق _ وفاقاً لأهل التحقيق ، بل قد ادّعى عليه الإجماع ، كما عن الطباطبائي ، بل ولا خلاف فيه كما في «كشف اللثام» _ هو كون الوضوء بالمعنى الأول مستحباً قطعاً ، إمّا من جهة كونه احدى الغايات _ كما ادّعى _ أو كونه من

آثار الوضوء بالمعنى الثانى ، وكيف كان فلا بد أن يتوجه الإشكال إلى المعنى الثانى منهما ، فحينئذ يقال : هل الوضوء بنفسه راجحٌ مع قطع النظر عن قصد الكون على الطهاره _ كما عليه السيّد قدس سره فى «العروه» من عدم الاستبعاد ، والحكيم وغيرهما _ أو غير راجح ، بل قد يدعى حرمة وبطلانه كما يظهر من الشيخ الانصارى قدس سره والآملى وغيرهما كما يشير إليه ظاهر كلام الفاضلين والشهيد فى «الذكري» بقولهم : «لو نوى المُحدِث بالأصغر وضوءاً مطلقاً مقابلًا للوضوء للغايات حتى الكون على الطهاره كان باطلاً» . حيث فهم منه الشيخ كون المراد بنفسه راجحاً ، بلا ملاحظه غايه من الغايات ، ولذا حكم بالبطلان وأنه حرام لكونه تشريعاً .

وقد تمسك كل فريق لاثبات مرامه بوجوهٍ ، لا بأس بالتعرض لها ، وبيان ما هو الواصل إليه نظرنا القاصر ، والله هو المعين ، فنقول :

استدل للاول بعده أخبار : مثل الحديث القدسى الذى رواه الديلمى قدس سره فى «الارشاد» : «من أحدث ولم يتوضأ فقد جفانى» . ومثل المرسله المرويه فى «الفقيه» بقوله : «الوضوء على الوضوء نور على نور»^(١) . ومكاتبه أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبى بكر لما ولّاه مصر : «الوضوء نصف الإيمان»^(٢) . وقول الصادق عليه السلام فى خبر السكونى : «الوضوء شطر الإيمان»^(٣) . ومثل قوله عليه السلام فى حديث سعد : «إنّ الوضوء بعد الطهور عشر حسنات»^(٤) .

حيث يفهم من مجموع هذه الأخبار كون نفس الوضوء مطلوباً ومرغوباً ، لا

١- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- مستدرک وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب أحكام الوضوء الحديث ٨ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الوضوء، الحديث ٥ .

٤- وسائل الشيعة: الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٣ .

للكون على الطهارة ، وليس الوضوء إلا الغسلتان والمسحتان ، فهو المطلوب .

وأجاب القائلون بالقول الثاني : بأن المراد من الوضوء في هذه الأخبار هو ماعناه الكون على الطهارة ، ولذلك ترى هذه الأخبار مذيّلة بمذيل يكون قرينه على كون المراد من الصدر هو الطهارة ، لما ترى من تذييل الخبر الأوّل : بأنه لو توضأ ولم يغسل فقد جفاني ، حيث يدل على أنّ المطلوب هو رفع الحدث ، وتحصيل الطهارة ، لا نفس العمل ، وهكذا ذيل الخبر الثاني : حيث كان في «تطهروا» ، الظاهر كون هو المراد من الصدر .

مضافاً من الانصراف إلى الكون على الطهارة من الأخبار المطلقة ، فيحمل عليه كما أطلق ، وهو واضح . هذا فضلاً عن إمكان الاستدلال لذلك بالتعليل الوارد من ثامن الأئمة عليهم السلام في خبر «العلل»^(١) بقوله : «وإنّما أمر بالوضوء وبدء به لأن يكون العبد طاهراً إذا قام بين يدي الجبار» ، حيث يفهم منه كون تمام المقصود هو الكون على الطهارة ، لا نفس العمل ، كما لا يخفى .

بل قد استدلل لذلك بقوله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٢) ، وبقوله تعالى : «فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٣) .

ولكن يمكن الخدشه فيهما ، بأن ظاهر التطهير في الآيتين هو الطهارة من الذنوب والرذائل النفسانية ، وذلك بمناسبه الحكم والموضوع ، كما يفهم ذلك من تصدر ما بالتوايين في الأولى ، والمحبة للطهارة باكتساب الفضائل في الثانية .

اللهم إلا أن يقال : إنّ انطباق الكبرى على بعض الأفراد لا يوجب الانحصار ،

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الوضوء ، الحديث ٩ .

٢- سورة البقرة : آيه ٢٢٢ .

٣- سورة التوبة : آيه ١٠٧ .

فكأن الآيه فى صدد بيان أنّ الله تعالى كما يُحبُّ التوايين يحب المتطهرين بأى نوع من الطهاره ، فيشمل بإطلاقه جميع أفرادها من الطهاره الحديثه والخبيثه والصفات الرذيله النفسانيه ، فعلى ذلك يتم الاستدلال ، فتكون الآيتان جاريتان مجرى التعليل ، فكأنه جواب عن السؤال : بأن طلب الطهاره وإظهار المحبّه لها هل هو ممدوح أم لا-؟ فيجواب نعم ، لأنّ الله تعالى يحبّ المتطهّرين ، فإطلاقه شامل لجميع أفرادها .

كما يؤيّد ذلك الأخبار الدالّه على استحباب التسميه فى الوضوء وهى : «بسم الله وبالله اللهم اجعلنى من التوايين واجعلنى من المتطهّرين» .

بل قد استدل أيضا للقول الثانى بما ورد فى «أمالى الصدوق» قدس سره عن رسول الله صلى الله عليه و آله : «يا أنس أكثر من الطهور يزد الله فى عمرك ، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهاره فافعل ، فإنك إذا مت على طهاره مت شهيدا»(١).

فحينئذ لا يبعد إمكان الاستدال بما عن «النوادر» للراوندى عن أمير المؤمنين عليه السلام : «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله إذا باتوا توضؤا أو تيمّموا ، مخافه أن تدركهم الساعه _ أى ساعه الموت _ فيفوتهم ثواب الشهاده من جهه فقد الطهاره» ، حيث يفهم منه مطلوبيه أصل الطهاره ، كما لا يخفى .

والإنصاف أن يقال : إنّه إن فرضنا بأنّ الوضوء بذاته رافع للحدث ومحصل للطهاره ، ولا يحتاج رفع الحدث الحاصل منه إلى القصد كما هو الحقّ الموافق للتحقيق ، فحينئذ لا يمكن التفكيك بين الغسلتين والمسحنتين فى الخارج مع قصد القربه ، ووجود الطهاره برفع الحدث ، فيكون ذلك من الأسباب التوليديه

القهرية ، سواء كان ملتفتا إلى حصول أثره أم لا .

وحيث كان الأمر كذلك فلا يبعد أن يقال إنَّ المطلوب الأولى للشارع هو حصول الطهاره للعبد ، كما ترى حسن الاستدلال لذلك في كلام الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام ، إلاّ- إنّه لما كان ذلك أثر الزوم وغير المنفك عن الغسلتين والمسحيتين مع قصد القربه لذا قد يعبر في الأخبار بما يدلّ على حسن التوضي وذلك لقوله عليه السلام : «الوضوء نور على نور وهو شطر الإيمان أو نصف الإيمان» . فلهذا لا يبعد دعوى محبوبيه العمل من جهة محبوبيه حصول الطهاره ، من باب محبوبيته المقدمه بواسطه ذبيها ، فلا يمكن فرض حصول العمل مع قصد القربه ، ولا يحصل معه الطهاره ، حتى يقال إنّه مضافا إلى عدم كونه مستحبا كان حراما تشريعا كما في كلام الشيخ الأنصاري قدس سره .

وجوب الغسل نفسى أم غيرى؟

ثبت من ذلك أنّ العمل مستحبّ أى محبوب بواسطه محبوبيه الأثر المترتب عليه وغير المنفك عنه ، وهو الطهاره ، فحينئذٍ ينتج صحّه ما قاله الحكيم قدس سره أنّه لو أتى بالوضوء غافلاً عن قصد الكون على الطهاره بداعى محبوبيه العمل كان ومستحبا ، ولعله هو مراد صاحب «مصباح الفقيه» فالاستحباب للوضوء بذلك المعنى أمرٌ مقبول ووجيه .

نعم ، يشكل ذلك لمن زعم : أنّ رفع الحدث لا يتحقّق إلاّ بالتيه ، لأنّه حينئذٍ إن لم يقصد من العمل الكون على الطهاره ، لم يتحقّق رفع الحدث ، فاستحباب نفس العمل حينئذٍ لا- وجه له ، لأنّ المفروض عدم ترتب أثر على العمل خارجا ، واستفاد محبوبيه نفس الغسلتين والمسحيتين مع قصد القربه ، ولو مع عدم ترتّب أثر عليه من تلك الأخبار ، مشكل جدّا .

والواجب من الغسل ما كان لأحد الأمور الثلاثة ، أو لدخول المساجد أو لقراءه العزائم إن وجبا (١).

(١) لا يخفى أنّ الظاهر من كلام المصنّف _ كما عليه عددٌ من الفقهاء كما عن الحلّي والمحقّق والكركي ، والشهيد بل أكثر المتأخرين ، كما في «جامع المقاصد» بل هو المشهور مطلقا كما في «الحدائق» _ كون وجوب الغسل من الجنابه والحيض والنفاس وغيرها غيريا لا نفسيا ، خلافا لعدد آخر من الفقهاء ، حيث ذهبوا إلى الوجوب النفسى ، كما نسب ذلك لابن شهر آشوب ، وابن حمزه فى «الوسيله» والعلامة فى «المنتهى» و«التحرير» و«المختلف» والراوندى والأردبيلى ، وصاحب «المدارك» و«الذخيره» و«الكفايه» وغيرهم .

نعم قد نسب التوقف فى ذلك أيضا إلى المحقق المذكور فى مبحث الغسل ، كما فى «مفتاح الكرامه» و«القواعد» و«التذكره» و«النهايه» للعلامة ، بل هو ظاهر الأردبيلى فى «آيات الأحكام» ، ومولانا المجلسى على ما نقل عنه ، فصارت الأقوال حينئذٍ ثلاثه ، فلا بأس بالإشاره إلى وجوه التى استدللّ بها كل قوم ولو بما يمكن الاستشهاد لهم ، وإن لم يتمسكوا به ولم يشيروا إليه ، وثمّ نسوق البحث إلى كلّ غسل مستقلاً ، حتّى ينظر فى أدلته فى الجملة ، وإن كان يمكن أن نوكل بعض مباحثها إلى المحلّ المناسب لكلّ غسل ، فنقول وبالله الاستعانه :

أمّا غسل الجنابه : فقد تمسك واستدلّ أو يمكن أن يستدلّ لوجوبه النفسى بأمر :

الأول : بالآيه وهى قوله تعالى : «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ . . .

وإن كنتم جُنُبًا فاطَّهروا» (١) بكون الواو للاستئناف ، فصارت جملة مستقلة ، أو عاطفه عطفا على جملة شرطيه «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ، فحيثُ تدلُّ على وجوب تحصيل الطهارة عند حصول الجنابه ، سواء ترتبت عليه غايه من الغايات الواجبه أو لا .

هذا ، ولكنه مخدوش أولاً : بأن التصدير بقوله تعالى : «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» يفهم منه العرف أن تحصيل الطهارة كان لأجل الصلاة ، كما أن ذيلها أيضا الذى كان مربوطا بالتيميم متعلق بكلا الأمرين من الضوء والغسل ، ولا إشكال فى كون الوضوء للصلاة وكذلك يكون الغسل والتييم ، لوحده السياق ، لوضوح عدم المتاننه فى جعل الجملة المعترضه المستقله للغسل فى وسط الآيه بين الضوء والتييم المفروض كونهما متعلقين للصلاة فتكون قوله : «وإن كنتم» عطفا على «فَاعْبُدُوا» لا على قوله «إِذَا قُمْتُمْ» حتى لا تدل على المطلوب ، خلافا لصاحب «مستند الشيعة» حيث ذكر الاحتمالين ولم يعين أحدهما ، فراجع .

فحيثُ لو لم نقل بدلاله الآيه على الوجوب الغيرى الشرطى للغسل ، كما هو الظاهر ، غايته دلالتها على أصل الشرطيه ، بأن الصلاة شرطها هو الطهارة من الجنابه أيضا ، فيكون ساكتا عن حكم نفس الغسل من الوجوب والاستحباب ، بل يكون فى ذلك تابعا لحكم الصلاة ، كما قلنا ذلك فى الوضوء أيضا .

لكنه مخدوشٌ بأنه لو لم نقل بوحده السياق ، وما سياتى من المؤيّدات على الوجوب الغيرى ، لما كان لذكر دلالاته على بيان الشرطيه وجه ، لأنها جملة مستقلة ، وظهور الأمر فى الوجوب النفسى واضح .

بل قد يؤيد ما ذكرنا آيه أخرى وارده فى الجنابه ، وهو قوله تعالى : «يا أيها

الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» (١) حيث تكون دلالتها على كون الجنابه مانعه من الدخول فى الصلاة وشرطها الغسل ، أى باعتبار كون المشى إلى مواضع الصلاة هى المساجد ، أى لا تتوجهوا مع الجنابه إلى المساجد للصلاة ، إلا أن تكونوا عابرين أو مجتازين ، هذا هو أحد المعنيين .

والآخر : أن يكون المراد بأن الدخول فى الصلاة من شرطها الغسل عن الجنابه ، إلا أن يكون مسافرا لا يقدر على ذلك ، حيث أنه يتيمم حينئذ فيكون المراد من قوله : «عابري سبيل» أى يكون مسافرا .

وفى «مجمع البيان» أن الأول أقوى ، لأن معنى الثانى يوجب التكرار فى ذيل الآيه من بيان حكم التيمم .

ولكن الظاهر اقوائيه الثانى ، لأنه لم يتعرض بصدرها حكم وجوب التيمم ، بل كان متعزضا لوجهه عدم وجوب الغسل فقط ، وأما كون وظيفته التيمم أولا ؟ فهو استفاد من ذيلها فلا يكون تكرار .

وكيف كان ، فدلالته على كون وجوب الغسل للصلاة واضحه _ كما أن الدلاله فى الآيه الاولى كانت أوضح _ فاستفاد الوجوب النفسى من الآيتين _ كما احتمله بعض ويظهر من كلماتهم _ مشكلا جدا .

بل قد يؤيد بما ورد فى ذيل الآيه الوارده فى سوره المائده وهى قوله تعالى : «ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ» الآيه ، لوضوح أن الحكم بالوجوب النفسى _ حتى بنحو الموسع _ كان أصعب ، خصوصا مع احتمال الفوت بحصول الموت فى كل ساعه ، وهذا بخلاف ما لو كان مستحبا فى

نفسه وبذاته ويجب لغايه واجبه فهو أسهل بمراتب من الوجوب النفسى .

الثانى : مما استدل به للوجوب النفسى بطوائف من الأخبار :

طائفه منها : تدل على ذلك ، لما يشمل اطلاق لفظ الواجب أو الوجوب أو الفريضة على غسل الجنابه ، كما ترى ذلك فى مثل ما روى عن أبى الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام فى حديث قال : «غسل الجنابه فريضه» (١) .

ومثله خبر سماعه عن الصادق عليه السلام : «غسل الجنابه واجب ، وغسل الحائض إذا طهرت واجب ، وغسل المستحاضه واجب . . .» (٢) الحديث .

ومثله حديث مرسل يونس عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام قال : «الغسل فى سبعة عشر موطناً ، منها الفرض ثلاثه» . فقلت : جعلت فداك ما الفرض منها ؟ قال : «غسل الجنابه ، وغسل من مس ميتاً ، والغسل للاحرام» (٣) حيث دل ظاهر الخبرين على وجوب الغسل نفسياً لا غيرياً ، كما هو واضح .

وطائفه أخرى من الأخبار : ما تمسّكوا بكون الغسل يترتب على التقاء الختانيين ، أو على الإنزال ، أو على الدخول أو الجنابه ، وذلك مثل خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : «سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأه ؟» فقال : «إذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم» (٤) . وحديث ابن بزيع عن الرضا عليه السلام فى حديث : «متى يجب الغسل ؟ فقال : إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل» الحديث (٥) .

- ١- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الجنابه، الحديث ١ .
- ٢- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الجنابه، الحديث ٣ .
- ٣- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الجنابه، الحديث ٤ .
- ٤- وسائل الشيعه : الباب ٦ من أبواب الجنابه، الحديث ١ .
- ٥- وسائل الشيعه : الباب ٦ من أبواب الجنابه، الحديث ٢ .

وخبر عبيد الله الحلبي قال : «سألت أبا عبد الله عن المفخذ عليه غسلٌ ؟ قال : نعم إذا أنزل» (١).

وأمثال ذلك كثيره في الأخبار .

وجه الدلالة : أنه قد علق وجوب الغسل على هذه الأمور ، بلا اشاره إلى جهة اخرى يكون الغسل شرطا لها ، فظهر أنّ وجوبه نفسى .

وطائفة اخرى : هي الأخبار الدالة على تغسيل الميت جُنبا ، بل وجوب نيه غسل الجنابه له أيضا ، لخروج المنى عنه بالموت ، فيفهم من ذلك وجوب الغُسل ولو لم يترتب عليه شيء من الغايات ، كما هو كذلكك في الميت ، كما في خبر عبد الرحمن بن حمّاد ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام : «عن الميت لم يُغسَلْ غُسل الجنابه فذكر حديثا فيه : فاذا مات سالت منه النطفه بعينها ، يعنى التى خلق منها ، فمِنْ ثَمَّ صار الميت يُغسَلْ غُسل الجنابه» (٢) .

ونظير ذلك كثير في ذلك الباب ، فلا نذكره خوفا من الاطاله .

وجه الاستدلال : أنه له لم يكن واجبا نفسيا ، يحكم بتغسيل الميت ، ولم يكن حكمه إلا من جهة ان الجنابه موجهه لوجوب الغسل ، ولو لم يكن الغير عليه واجبا كما هو كذلكك في الميت .

بل وخبر عيص ، قال : «قلت لأبى عبد الله عليه السلام : الرجل يموت وهو جنب ؟ قال : يغسل من الجنابه ثم يُغسَلْ بعد غُسل الميت» (٣) .

وغيره من الأخبار الواردة في هذا الباب من الحكم باتيان غسل الجنابه ، غايه

١- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الجنابه، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧ .

الأمر كفايه غسل واحد عن الغسلين من غسل الجنابه وغسل الميت ، بل يكفي أكثر من ذلك من الحيض والنفاس أيضا ، كما لا يخفى لمن راجع الأخبار .

بل قد يستدل بصحيح عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام : الرجل يواقع أهله أينام على ذلك ؟ قال : الله يتوفى الأنفس فى منامها ولا يدري ما يطرقه من البليئه ، إذا فرغ فليغتسل» (١) الحديث .

وجه الاستدلال : أنه لو لم يكن واجبا نفسيا لما يحكم بذلك ، فحيثُ أمر بالغسل خوفا من درك الموت وهو جنبٌ ، يفهم منه الوجوب النفسى .

الثالث : حكم الفقهاء بوجوب إتيان الغسل قبل وقت الواجب الموقت كالصوم ، من أن الواجب الذى هو ذو المقدمه مالم يدخل الوقت لم يجب ، فكيف يكون وجوب مقدمته وهو الغسل قبله ؟ فليس هذا إلا من جهه كونه واجبا نفسيا . بل قد استدل الحكيم قدس سره بخبر معاذ أيضا حيث سأل الصادق عليه السلام : «بالدين الذى لا يقبل الله غيره من العباد ؟ فأجاب عليه السلام وعدّ امورا منها : والغُسل من الجنابه» (٢) .

هذه جمله ما استدل بها فى الوجوب النفسى للغسل من الجنابه .

ولكن الانصاف عدم تماميه شىء منها لاثبات الوجوب النفسى قطعا ، فلا بد من التعرض لكل واحد منها بالخصوص ومناقشتها . فنقول وبالله الاستعانه :

أما الجواب عن الطائفة الأولى من الأخبار فيمكن أن يقال :

أولاً- : إطلاق الفريضة على غسل الجنابه ، كان باعتبار ان وجوبه قد ذكر فى القرآن ، إذ قد يطلق الفريضة على ذلك وما قبله هو وجوب السنه ، أى كان

١- وسائل الشيعة : الباب ٢٥ من أبواب الجنابه، الحديث ٤ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ٣٨ .

وجوبه قد بلغنا بواسطة سنته صلى الله عليه وآله لا عن طريق القرآن ، كما يشهد لذلك خبر حسين بن النضر الأرمنى قال : «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن القوم يكونون فى السفر ، فيموت منهم ميتٌ ومعهم جنبٌ ، ومعهم ماءٌ قليل قدر ما يكفى أحدهما ، أيهما يبدء به ؟ قال : يغسل الجنب ويترك الميت ، لأنَّ هذا فريضه وهذا سنه» (١).

وفى «وسائل الشيعة» فى ذيله : المراد بالسنة ما علم وجوبه من جهة السنه ، وبالفرض ما علم وجوبه من القرآن ، كما عن الشيخ الطوسى فى ذيل حديث سعد بن أبى خلف (٢) فيحمل الفريضه فى المورد على ذلك لا بمعنى الوجوب النفسى .

لا- يقال : كيف يمكن أن يحمل عليه ، مع ملاحظه انضمام غسل الحيض والاستحاضه مع غسل الجنابه فى الأخبار ، مع عدم وجودهما فى القرآن مثل غسل الجنابه .

لأننا نقول : أما غسل الحيض فقد أتى حكمه فى القرآن بقوله تعالى : «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ فَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ» الآية (٣) .

وجه الاستدلال: هو النهى عن المقاربه حتى يطهرن ، بناء على معنى الغسل لا النقاء فقط ، فينضم ذلك مع وجوب المجامعه فى كل أربعة أشهر ، فينتج وجوب الغسل عليها عند حصول المقاربه ، وهو المطلوب .

وأما غسل الاستحاضه الذى يكون فى صوره كثرتها ، لا يبعد أن تكون هى

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الجنابه، الحديث ١٠ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الجنابه، الحديث ١١ .
 - ٣- سورة البقره : آيه ٢٢٢ .

مرتبته ضعيفه للحيض ، كما يشعر بذلك مادّه اشتقاقها ، حيث تكون مأخوذه من مادّه الحيض ، فعليه يدخل في الآيه بعمومها بنحو الإجمال ، فعليه يمكن أن يكون المراد من الوجوب في بعض الأخبار هو هذا المعنى ، بقرينه تلك الأخبار ، مضافا إلى عدم وجود إطلاق الفريضة عليهما حتى نحتاج إلى تأويل .

وثانيا : إنه لا- يمكن إرادته الوجوب النفسى فى غسل الجنابه ، لاقتترانه بمثل غسل الحيض والاستحاضه ، حيث قد ادعى فى «الجواهر» الإجماع _ بكلا- قسميه من المحصل والمقول _ على عدم الوجوب النفسى فى المحيض ، ففى الاستحاضه يكون بطريق أولى ، فكيف يمكن الافتراق بين جزئين من جمله واحده ، من الحكم بالوجوب النفسى فى واحد دون الآخر ، وهو واضح .

هذا بخلاف ما لو حمل على الوجوب الغيرى ، حيث يصح فى تمام الأقسام من الجنابه والحيض والاستحاضه ، كما لا يخفى .

وستزيد توضيحا لهذا الإشكال انضمام غسل مس الميت والاحرام فى مرسله يونس إلى غسل الجنابه ، مع القطع بعدم وجوب غسل الاحرام حتى فى الحجّ الواجب ، كما هو واضح ، فلا بد له من تأويل آخر .

وثالثا : يمكن أن يكون إطلاق الوجوب عليه محمولاً على العهد الذهني فى الخارج ، من كونه شرطا لمثل الصلاه ، كما قلنا بمثل ذلك فى الوضوء ، فيساعد ذلك على الوجوب الغيرى لا النفسى ، أو كان الوجوب والواجب بمعناه اللغوى ، وهو الثبوت واللزوم ، لا الوجوب الاصطلاحى الفقهي كما أشرنا إليه فى باب الوضوء .

وهذا الجواب يمكن اسراءه إلى الطائفة الثانيه من الأخبار ، حيث أنّ الغسل قد تعلق على الادخال أو الانزال أو غيرهما ، فالحكم بالوجوب كان بمعنى الثبوت أو اللزوم ، أى ثبت ذلك بهذه الأسباب ، كما يثبت لذلك بالنسبه إلى المهر والرجم الموجودان فى خبر محمّد بن مسلم ، أى قد ثبت المهر والرجم ان كان

الدخول مع الاجنبيه . فضلاً عن أنّ هذه الأخبار هي في صدد بيان أصل إثبات حكم الغسل بهذه الأمور ، أما كون وجوبه نفسياً أو غيرياً فخارج عن لسان الدليل ، أى أن الدليل ليس في صدد بيانه كما هو واضح لمن أنصف وتأمل فيها .

أما الجواب عن الطائفة الثالثة من الأخبار : هو أنّ الخطاب في ذلك متوجه إلى الغاسل والولى لا- إلى الميّت الجُنُب ، حتى يستفاد منه الوجوب النفسى لعروض الجنابه على من عرض له ذلك ، فلا منافاه بين أن يكون التغمسيل للميّت الجنب واجبا على الغاسل دون من كان جنباً حياً ، كما هو مفروض البحث .

مضافاً إلى أنّه كيف ينتقل التكليف بوجوب غسل الجنابه بوجوب نفسى من الميّت إلى الغير ، بل هو وجوب مستقلّ على حده متوجه إلى الغاسل .

مضافاً إلى أنّه لم يفتِ أحد من الفقهاء في ذلك بوجوب غسل الميّت غسلًا آخر بعنوان الجنابه ، بل يكفى غسله الذى كان واجبا لكل ميت عن ذلك .

وأما كون عله وجوب تغميله بهذه الجهة ، كما أشير إليها في بعض الأخبار ، وهو أمر آخر ، لإمكان أن يكون بواسطه أنّه عرج إلى لقاء الله فأراد الله تعالى طهارته عن كل دنس وقذاره ، وهو غير مرتبط بالجنب الحى ، الذى لا يقصد ذلك ، لعدم كون في وقت واجب شرطه الطهاره ، ولا في حال يريد لقاءه تعالى ، فلا يبعد القول حينئذٍ بحسن ذلك ومحبوبيته بنحو الاستحباب ، لا الوجوب النفسى .

كما أنّه يمكن الجواب عن صحيح عبد الرحمن : بأنه لم يسمع عن أحد من الفقهاء الحكم بوجوب غسل الجنابه بعد الفراغ ، فلا يكون معمولاً به عند الأصحاب ، ولكن ذلك لا ينافى حمله على الاستحباب ومطلوبيه الغسل بنفسه ، كما قد يشعر ذلك بيان التعليل الوارد بقوله : «لا يدرى ما يطرقه من البليّه» ، حيث يستظهر منه كون ذلك ترغيباً وتحريكاً على استعجال ذلك ، فهو مما لا يُنكر كما لا يخفى .

كما يشهد خلافه في صحيحتي سعيد الأعرج ، وسماعه(١) حيث أجاز تأخير الغسل إلى بعد النوم وعند اليقظه ، فراجعهما .

وأما الجواب عن الدليل الثالث فلأننا نقول : وجوب الغسل فيما قبل وقت الواجب في مثل غسل المستحاضه الصائمه لصوم غدها ، حيث يجب قبل دخول وقت الصوم وهو طلوع الفجر ، يمكن أن يكون بأحد من الأمور الأربعة :

إمّا على نحو ما قاله صاحب «الفصول» في الواجب المعلق من كون الوجوب حاليا والواجب استقباليا ، فيترشح من ذلك الوجوب وجوباً لتلك المقدمه .

أو يقال : بكون وجوبه بواسطه حكم العقل بذلك ، لأنّه يحكم فيما يعلم تقويت الواجب لو لم تحصل مقدمته قبل دخوله بوجوب إتيان المقدمه قبل الوقت .

أو يقال : بما احتمله صاحب «الكفايه» قدس سره بأنه إذا علمنا من دليل الخارج وجوب إتيان هذه المقدمه قبل الوقت ، فيكشف بطريق إلاّن بأن وجوب في هذا المورد بخصوصه يكون واجبا غيريا شرعيا ، بوجوبٍ حالى ، لاستحاله وجوب المقدمه قبل وجوب ذيهها .

أو يقال : بما احتمله صاحب «الكفايه» _ على ما أظنّ _ وهو منسوب إلى صاحب «المدارك» قدس سره بكون الوجوب في ذلك وجوبا نفسيا ، كأنه هو واجب برزخى بين وجوب الواجب النفسى الذى يقول به القائل ، وبين الوجوب الغيرى .

فمع وجود إحدى هذه الاحتمالات ، لا وجه للحمل على كون وجوب الغسل قبل الوقت واجبا نفسيا ، كما لا يخفى . هذا تمام الكلام فى أدلّه الوجوب النفسى .

والآن نشرع فى بيان أدلّه من ذهب إلى كون وجوبه غيريا وهذا كما هو المشهور بل عن «السرائر» دعوى اجماع المحققين من الأصحاب عليه ، وعن

«الذكرى» نسبته إلى ظاهر الأصحاب ، وعن المحقق أنّ عليه فتوى الأصحاب .

فمن الأدلّة : الآيتان اللتان قد عرفت دلالتهما على الوجوب الغيرى ، لا سيما الآية المذكوره فى سورة النساء ، حيث لا يرد عليها ما أورده الآملى قدس سره على الآية الأولى من عدم دلالتها على الوجوب الغيرى ، ولا تنفى الوجوب النفسى ، لما قد عرفت دلالة الثانية على كون وجوبه للصلاه واضحه ، فبضميمه عدم دليل يدل على الوجوب النفسى ينتج انحصار الوجوب فى الوجوب الغيرى ، كما يساعده الاعتبار أيضا .

ومنها : خبر زراره عن الصادق عليه السلام : «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاه ، ولا صلاه إلا بطهور»(١) .

حيث يظهر منه _ بناءً على شمول إطلاق لفظ الطهور للغسل أيضا ، بل قف يكون شموله بالأولويه ، لأنه إذا وجب تحصيل الطهاره عن الحدث الأصغر فى الوقت للصلاه فعن الحدث الأ-كبر يكون بطريق أولى _ أنّ وجوب الغسل والوضوء يكون بواسطه وجوب الصلاه ونظائرها ، كما يدل عليه ذيله .

فبانضمام ما ذكرنا آنفا من عدم الدليل على الوجوب النفسى ، يتم الاستدلال كما لا يخفى . بل لولا ذيله لأمكن القول بأنه يدل على وجوب الطهور بعد دخول الوقت دون قبله ، بدون التعرض لغيريته ، فيمكن عدّه نفسياً ، لكنه مدفوع بوجهين :

الأول : على هذا التقدير يلزم التفصيل فى الوجوب النفسى بكونه كذلك فى الوقت دون غيره ، وهو مخالف للاجماع المركب ، لأن الفقهاء بين قائل بالوجوب النفسى مطلقا وعدمه مطلقا فلا قائل بالتفصيل .

الثانى : بناء عليه يشمل الطهور للوضوء قطعاً ، مع أنّه لا قائل بالوجوب

النفسي فيه في الوقت وخارجه .

فالقول بالجوب النفسي يكون غير معمول به عند الأصحاب ، بخلاف حملة على الوجوب الغيرى ، إذ هو خال عن الإشكال .

ومنها : خبر عبد الله بن يحيى الكاهلى قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة يجامعها الرجل فتحيض وهى فى المغتسل فتغتسل أم لا ؟ قال : قد جاءها ما يفسد الصلاة فلا تغتسل» (١) .

فان النهى عن الاغتسال معللاً بأنه جاءها ما يفسد الصلاة ، يدل على ارتباط الغسل بالصلاة ، وذلك لوضوح أنه لو لا الارتباط لما حسن التعليل بذلك بل قد علل بأمر آخره . فما أورده الآملى قدس سره من إمكان أن يكون المنع عن اغتسال الحائض ، لعدم تمكنها منه لحدث الحائض لا لكون وجوب الغسل عليها غيريا ، غير وارد . لأنه على أى تقدير يدل على عدم الوجوب النفسى فى حال الحيض ، ولو لعله وجود حدث الحيض .

ونحن نضيف إليه عدم الوجوب النفسى لغير حال الحيض أيضا ، لعدم القول بالفصل فى الوجوب النفسى بين حال الحيض وغيره ، فيتم المطلوب .

فتوهم أن النهى يدل على عدم الجواز مدفوع ، بأن النهى المتعقب للأمر يفيد الجواز ، كما يكون كذلك للأمر المتعقب للنهى ، فيفهم أنه يجوز عليها الإتيان بغسل الجنابه فى حال الحيض أيضا كما يجوز لها تركه ، كما يدل على ذلك خبر عمار الساباطى ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل ؟ قال : «إن شاءت أن تغتسل فعلت ، وإن لم تفعل فليس

١- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الجنابه، الحديث ١ .

عليها شيء ، فإذا طهرت اغتسلت غسلًا واحداً للحيض والجنابه»(١).

مع أنه على ما ذكره الآملي يلزم كون النهي إرشادياً ، فكأنه أراد من النهي بأنه لا تقدر على الإتيان ، فينأى ما قد عرفت صراحه خبر عمّار على الإمكان والجواز .

ومنها : الأخبار الكثيرة التي وردت لبيان وجوب غسل الجنابه للصوم قبل الوقت بحيث لو ترك الغسل متعمداً من غير عذر وجب عليه قضاء الصوم ، كما ترى في أخبار الباب ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم في «وسائل الشيعه» .

بل قد يستفاد الوجوب الغيرى من صراحه بعض الأخبار ، من الحكم بالغسل ثم الصلاة والصوم ، كما فى خبر ابن رثاب ، قال : سئل أبو عبدالله وأنا حاضر ، عن الرجل يجنب بالليل فى شهر رمضان فينام ولا يغتسل حتى يصبح ؟ قال : «لا بأس يغتسل ويصلى ويصوم»(٢) .

ومثله خبر إسماعيل بن عيسى فى حديث عن الرضا عليه السلام : عن رجل أصابته جنابه فى شهر رمضان . . . إلى أن قال : «يغتسل إذا جاءه ثم يصلى»(٣) .

حيث حكم بعد المجيء إلى الماء بالغسل ثم أمر بالصلاه .

والحاصل : إن الأخبار الدالة على الوجوب متواتره ، ولذلك ترى القول بالوجوب الغيرى حتى عمن قال بالوجوب النفسى فى غسل الجنابه ، كما ادعاه الآملي قدس سره وصاحب «الجواهر» . بل قد عرفت أنه موافق للأصل إذا فرض وجوب للغير المشروط بالغسل ، وترددنا أن وجوبه غيرى فقط ، أو هو مع الوجوب النفسى ، فالأصل يقتضى الغيرى ، لأنه القدر المتيقن ، كما أن أصل

١- وسائل الشيعه : الباب ٤٣ من أبواب الجنابه، الحديث ٧ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ١٣ من ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٧ .

٣- وسائل الشيعه : الباب ١٤ من ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٢ .

البراءة يقتضى نفى أصل الوجوب لو لم يكن الغير المشروط به واجبا ، كما إذا كان فى خارج الوقت . هذا كله بعد فرض عدم وجود إطلاق يقتضى أصل الوجوب ، كما هو المفروض فى المقام ، فهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان .

فثبت من جميع ما ذكرنا ان الوجوب فى غسل الجنابه غيرى ، وليس له وجوب نفسى . ولا يخفى عليك أن القائل بالوجوب النفسى ملتزم به مع الوجوب الغيرى ، أى لا ينفى شرطيه غسل الجنابه للصلاه والصوم ، كما تدل على ذلك مراجعه كلماتهم فى هذا الباب ، ولكن قد عرفت عدم تماميه أدله الوجوب النفسى ، فلا يبقى حينئذ إلا الوجوب الغيرى وهذا هو المدعى المطلوب فى غسل الجنابه .

بقية الأغسال الواجبه

وأما غسل الحيض والنفاس والاستحاضه : فلا إشكال فى وجوب الأغسال الثلاثه للصلاه والصوم ، فتكون واجبا غيريا ، وإن لم يتعرض القدماء من الفقهاء لشرطيه غسل الحيض والنفاس للصوم ، ولكنه هو المستفاد من الأخبار قطعا وسيأتى توضيح ذلك بعد إن شاء الله تعالى . والظاهر الموافق للمهشور _ بل كاد أن يكون اجماعا ، لعدم مشاهده الخلاف فى ذلك ، إلا عن العلامة فى «المنتهى» واحتمال القوه فى ذلك عن صاحب «المدارك» _ كون غسل الحيض واجبا غيريا فقط ، لا غيريا ونفسيا كما ادّعا العلامة ، فاحتمال وجود الخلاف فيه كما عن «الذكرى» بعيد وضعيف . بل قد ادّعى فى «المصاييح» نفى الخلاف فيه ، بل الإجماع قائم كما عن المحقق الثانى والشهيدى والعلامة فى «نهايه الاحكام» على الوجوب الغيرى فقط ، ومثله غسل النفاس لوجود الإجماع على الاشتراك بينهما فى كثير من الاحكام ، فإذا ثبت الإجماع على عدم وجوبه فى الحيض فالنفاس يكون كذلك بطريق أولى .

مضافا إلى عدم وجود قائل بالوجوب النفسى فى النفاس والمستحاضه ،

فدعوى الإجماع على عدم الوجوب النفسى فيهما يكون بلا إشكال ، فالأولى صرف الكلام عن ذلك وعدم الاطاله فيه ، وإحاله تفصيل الكلام فى كون الغسل فى الحيض شرطاً فى تمام الخمسه المذكوره فى كلام المصنف ، أو يكفى النقاء عن الدم فى مثل الدخول فى المساجد وقراءه العزائم _ كما ذكر احتمالاه فى «المدارك» عن بعض وقواه ، غايته جعل قول المشهور هو الأقرب إلى محلّه ، وخلصته قوه كلام المصنف كما عليه المشهور لو لم يكن اجماعيا .

وأما غُسل مسّ الميت : فنبحث عنه من خلال عدّه أمور :

الأمر الأوّل : فى وجوبه : لا- إشكال فى كونه واجبا ، كما عليه المشهور ، بل كاد أن يكون اجماعيا ، كما ادعى ذلك الشيخ قدس سره فى «الخلافا» ، ولم يخالف فى وجوبه إلاّ السيّد المرتضى قدس سره . نعم نسب الوقف إلى «الوسيله» و«المراسم» ، ولكن الشيخ الانصارى قدس سره قد نقل عبارته «الوسيله» بحيث تدل على الوجوب . وكيف كان ، فإن حكم الوجوب مسلّم بين الفقهاء قديما وحديثا ، فلا يحتاج إلى مزيد بيان .

الأمر الثانى : أن الوجوب فيه هل هو نفسى أو غيرى ؟

والظاهر هو الثانى ، كما عليه المشهور ، بل لم يعرف فيه خلاف إلاّ عن صاحب «المدارك» قدس سره حيث قد توقف فيه ، واحتمل أن يكون وجوبه نفسيا كغسل الجمعه والاحرام عند من أوجبهما . ثمّ قال : نعم إن ثبت كون المس ناقضا للوضوء اتجه وجوبه للامور الثلاثه ، إلاّ أنّه غير واضح ، انتهى .

وفى «الجواهر» قال : قد تبعه فى ذلك بعض متأخرى المتأخرين . ثمّ قال : مؤيدا له وهو صحيح الحلبي ، عن أبى عبدالله عليه السلام : «أنه سُئل رجل أمّ قوما فصلّى به ركعه ثمّ مات . قال : يقَدّمون رجلاً آخر ويعتدون بالركعه ، ويطرحون

المَيِّت خلفهم ويغتسل من مسّه»(١).

وإن أشكل في دلالتة ، من عدم صراحته ، وإمكان أن يكون الاغتسال مندوبا ، لكون المَيِّت حينئذٍ لم يبرد جسمه . إلا أن الانصاف عدم دلالتة رأسا على فرض المسألة ، إذ ليس المراد من طرحهم للمَيِّت خلفهم ، هو مسّه لهم له حتى يتم ما قاله صاحب «الجواهر» ، بل المراد هو أن يتركوا المَيِّت ، ويستمرّوا في صلاتهم ، غاية الأمر لما كان مقتضى المقام السؤال عن حكم مسّه ؟ قال : يغتسل ، فلا ينافى أن يكون بمعنى الوجوب إذا كان باردا ، كما لا ينافى أن يكون مسّه ناقضا للوضوء إن قلنا به ، فحمل الاغتسال _ فيه _ مع كونه الجملة فعلية وظاهره في الوجوب _ على الاستحباب كما فعله في غايه الضعف ، كما هو واضح لمن تأمل .

كما يؤيد ما ذكرنا ما في الخبر الذي رواه الطبرسي في «الاحتجاج» وهو مطابق لمضمون الخبر السابق و هو: في حديث عن صاحب الأمر _ عجل الله فرجه _ خرج إلى محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري ، حيث كتب إليه : «روى لنا العالم عليه السلام أنه سُئِلَ عن إمام قوم يُصلّي بهم بعض صلاتهم ، وحدثت عليه حادثه ، كيف يعمل من خلفه ؟ فقال : يؤخر ، ويتقدم بعضهم ، ويتم صلاتهم ، ويغتسل من مسّه .

التوقيع: ليس على من مسّه إلا غسل اليد ، وإذا لم تحدث حادثه تقطع الصلاة تتم صلاته عن القوم»(٢).

حيث أنّ الإمام عليه السلام بين كلام العالم (أى موسى بن جعفر عليه السلام) من أنّ المراد من يغتسل من مسّه هو غسل اليد لا الغسل المتعارف ، وذلك لعله لما احتمله صاحب «الجواهر» هو كون بدنه حارا ، كما هو المتعارف في المَيِّت حين موته

١- وسائل الشيعة : الباب ٤٣ من أبواب الجماعه، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب غسل المس، الحديث ٤ .

حيث لا يكون بارداً ، فلا يجب على الماس الغسل . وأما غسل اليد يمكن أن لا يكون واجبا ، فيكون المعنى هكذا : إن أراد الماس أن يفعل شيئا ليس على الماس إلا غسل اليد لئلا يظن عن ملامسه الحيده مع الميت ، فلا يكون مرتبنا بما نحن بصدده ، كما لا يخفى .

وأما الاستدلال على كونه واجبا غيريا ، مضافا إلى دعوى الإجماع فبأمر :

الأول : أصالة البراءة عن الوجوب فى الوقت قبل فعل ما يشترط فيه الطهاره أو بعده ، أو كان قبل الوقت ، كما عرفت مثله فى مبحث غسل الجنابه .

وثانيا : أصالة الاشتغال والاحتياط ، لاحتمال عدم رفع التكليف بالنسبه إلى المشروط به لو أتى به بغير هذا الغسل ، فالشغل اليقيني يقتضى فراغه يقينا ، وهو يكون باتيان الغسل بعنوان الوجوب الغيرى ، أو أن الوجوب الغيرى هو المتيقن ، فلا بد من الفراغ منه باتيانه كذلك .

وثالثا : بالمحكى عن «فقه الرضا» عن الرضا عليه السلام : «وإن نسيت الغسل وذكرته بعد ما صليت ، فاغتسل وأعد صلاتك» (١)

حيث يفهم منه كون الغسل المتحقق من المس واجبا للصلاه .

وليس عندنا دليل صريح على كونه شرطا إلا هذا الحديث ، لأن الأخبار مع كثرتها فى هذا الباب جاءت لأصل وجوب الغسل ، ولا صراحه فيها على كونها للصلاه . فبانضمام هذا الحديث ، مع الخبرين فى بيان العله لغسل مس الميت ، مثل روايتى الفضل بن شاذان ومحمّد بن سنان عن الرضا عليه السلام : «إنما أمر من يغسل الميت بالغسل لعله الطهاره مما أصابه من نضح الميت ، لأن الميت إذا

١- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب غسل المس ، الحديث ١ .

خرجت منه الروح بقي أكثر آفته» (١).

وزياده في الثانيه وهى : «فلذلك يتطهر منه ويطهر» .

ويفهم منهما أنّ المس موجبٌ لحصول قذاره معنويه فى بدن الماس ، لا ترتفع إلاّ بالغسل خاصه ، أو هو مع الوضوء لو اشترطناه معه ، كما أنّه كذلك يفهم من الأمر بالغسل للثوب والبدن الملاقى للنجاسه ، أنّ الغسل يصير واجبا للصلاه المشروط بالطهاره ، هكذا يكون فى المقام أى يفهم من قبيل هذا السياق كون الوجوب غيريا .

ورابعا : ممّا فى خبر زراره عن الصادق عليه السلام : «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاه ولا صلاه إلاّ بطهور» (٢) .

حيث أنّه بالمفهوم يدلّ على عدم وجوب إحداث الطهور قبل الوقت للمكلف ، بل يعدّ الملاك وجوب إحداث الطهور بأى قسم منه حين دخول الوقت ، وليس ذلك إلاّ للصلاه ، كما يشير إليه ذيله بقوله : «لا صلاه إلاّ بطهور» .

خامسا : بخبر شهاب بن عبد ربه ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يغسل الميّت ، أو من غسّل ميتا له أن يأتى أهله ثمّ يغتسل ؟ فقال : سواء ، لا بأس بذلك ، إذا كان جنبا غسل يده وتوضأ ، وغسل الميّت وهو جنب ، وإنّ غسل ميّتا توضأ ثمّ أتى أهله ، ويجزيه غسل واحد لهما» (٣) .

حيث يدل على أنّ الوضوء لمن مس الميّت موجب لتخفيف الحدث ، كما أنّ الوضوء بعد الجنابه قبل غسل الميّت موجب لتخفيف حدث الجنابه ، فيستظهر

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب غسل المس ، الحديث ١١ _ ١٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الجنابه ، الحديث ٢ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٤٣ من أبواب الجنابه ، الحديث ٣ .

منه أنّ مس الميّت مستلزمٌ للحدث ، وإلاّ لم يكن للحكم بالوضوء _ ولو استحباباً _ قبل الجنابه وجه ، فدلالته على حديثه المس واضحه ، غايه الأمر يستفاد من الحكم بالغسل للمس ، أنّ حديثه تكون أشدّ . لأنّه لو كان بالأقلّ لارتفع بالوضوء المزيل للحدث الأصغر ، وحيث قد حكم بالغسل بعد الوضوء والجنابه بغسل واحد لهما ، يفهم أنّ الحدث المتولد من المس يكون بالأشدّ ، كما لا يخفى .

سادسا : بالسيره المستمره المستقرّه في تمام الأمصار وجميع الأعصار من أهل الشرع ، على عدم فعل شيء ممّا يشترط فيه الطهاره _ كالصلاه والطواف _ إلاّ بعد غسل المس ، حيث يفهم أنّهم يعاملون معه معامله المحدث في عدم الإتيان بالصلاه ، إلاّ بعد رفعه بالغسل ، وهو واضح .

لكنّها مخدوشه بأنّه متولّد من فتاوى الفقهاء رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، وليس ذلك بنفسه دليلاً ، كما كان كذلك في مثل باب المعاملات ، حيث كانت الأمر ثابتة عند العقلاء الذين كانوا في عصر الشارع والمعصوم ، ولم يثبت صدور الردع ، فحينئذٍ يكون تقرير الشارع موجبا لحجّيتها ، وهو واضح .

فما في «الجواهر» من التمسك بها لا يخلو من إشكال .

سابعا : ربما يتمسك لاثبات كونه واجبا غيريا _ كما في «المصابيح» وغيره _ بمرسله ابن أبي عمير ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : «كل غسل قبله وضوء ، إلاّ غسل الجنابه» (١) . وخبر حمّاد بن عثمان أو غيره عن الصادق عليه السلام قال : «في كلّ غسل وضوء إلاّ الجنابه» (٢) .

وجه الدلاله : أنّه قد حكم بالوضوء في كلّ غسل ، فيظهر منه تحقيق الحدث

١- وسائل الشيعة : الباب ٣٥ من أبواب الجنابه، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٣٥ من أبواب الجنابه، الحديث ٢ .

حيث يرتفع بالضوء مع الغسل ، ومنه مسّ الميّت ، فإذا تحقّق الحدث فيكون المسّ ناقضاً للوضوء ، فيجب رفعه عند إرادته الصلاة ، وليس ذلك إلاّ بالغسل بالوضوء _ لو لم نقل بكفايه الغسل عن الوضوء _ وهذا هو المطلوب .

وهكذا يمكن تقوية استدلال من تمسّك بالخبرين ، بخبرين آخرين وهما :

أحدهما : في «فقه الرضا» عن الرضا عليه السلام : «الوضوء في كلّ غسل ما خلا غسل الجنابه ، لأنّ غسل الجنابه فريضه تجزيه عن الفرض الثاني ، ولا تجزيه سائر الأغسال عن الوضوء ، لأنّ الغسل سُنَّته والوضوء فريضه ، ولا تجزي سُنَّته عن فرض ، وُغسل الجنابه والوضوء فريضتان ، فإذا اجتمعا فأكبرهما يجزي عن أصغرهما ، وإذا اغتسلت بغير جنابه فابدأ بالوضوء ثمّ اغتسل ، ولا يجزيك الغسل عن الوضوء ، فإن اغتسلت ونسيت الوضوء ، فتوضّأ وأعد الصلاة»(١).

ومثله خبر الصدوق في «الهداياه» ، إلاّ أنّ فيه زياده وهي : «وغسل الحيض فريضه»(٢) . وليس فيه حكم إعادة الصلاة في صورته نسيان الوضوء .

ومثله خبر آخر مروى في «فقه الرضا» : «إذا اغتسلت غسل الميّت ، فتوضّأ ثمّ اغتسل كغسلك من الجنابه ، وإن نسيت الغسل فذكرته بعدما صليت ، فاغتسل وأعد صلاتك»(٣) .

والثاني : «غوالي اللثالي» عن النبي صلى الله عليه وآله : «كلّ غسل لابدّ فيه من الوضوء إلاّ مع الجنابه»(٤) .

كفايه غسل مسّ الميّت عن الوضوء و عدمها

بل صرّح في «الجواهر» بأنّه يدل على شرطيه غسل المسّ للصلاه ، حتى ولو

-
- ١- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٢٥ من أبواب الجنابه، الحديث ١ .
 - ٢- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٢٥ من أبواب الجنابه، الحديث ٢ .
 - ٣- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب غسل الأموات، الحديث ١ .
 - ٤- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٢٥ من أبواب الجنابه، الحديث ٣ .

كان وجوبه لها أيضا غيرياً ، كما فى ذيل حديث «فقه الرضا» ، أى خبره الثانى المذكور هنا بقوله : «وإن نسيت الغسل فذكرته . . إلى آخر» ، حيث أنه يحكم بوجوب إعادته الصلاه حينئذٍ .

هذه جملة من الأخبار المتمسك بها للدلالة على كون الغسل واجبا غيريا .

الأمر الثالث : فى أنّ المس ناقض للوضوء أم لا ؟ وهل يجب مع الغسل للمس وضوء للصلاه أم لا ؟ ويتصور الافتراق فيما بينهما بأن يكون ناقضا للطهاره والوضوء ولكن يكفيه غسله ، كما يمكن القول بلزوم الوضوء مع الغسل وعدم كفايته عنه . وأما إن قلنا بعدم ناقضيته فمعناه كون وجوب غسل المس تعديا ، فلا معنى حينئذٍ للحكم بوجوب الوضوء مع الغسل للصلاه أصلاً .

والمشهور بين المتقدمين والمتأخرين ، بل المعاصرين ومن قاربهم ، هو الحكم بعدم كفايه غسل المس عن الوضوء غاية الأمر أنّ بعضهم يفتى بذلك جزما كالمقدمين ، مثل السيد قدس سره فى «العروه» والعلامة البروجردى والاصطهباناتى ، والآملى ، والميرزا عبد الهادى الشيرازى ، حيث يظهر منهم كون المس ناقضا . بل فى «مصباح الهدى» : كل ما يجوب الحدث الأكبر فهو موجب للأصغر أيضا ، كما يشعر بذلك كلام الحكيم قدس سره فى «المستمسك» . وبعضهم يحكم بالاحتياط _ كأكثر من عاصرناه _ وجوبا أو استحبابا ، حيث يفهم منهم وجود الشبهة عندهم فى الناقضيه للوضوء ، ومن أراد الاستزاده فليراجع .

والذى يمكن أن يستدل به على ذلك ، أوّلاً : هو الخبر الذى مرّ ذكره عن «فقه الرضا» بكلا فرديه ، مضافا إلى صراحته بعد كفايه الغسل عن الوضوء ، كما كان هذا الكلام منقولاً عن الصدوق قدس سره فى «الهداية» ، الموجب لحصول الاطمئنان فى الجملة ، كما ذكره «مصباح الفقيه» فى باب عدم كفايه غسل الحيض عن الوضوء بأن أفتى على طبق مذهب مثل الصدوق رضوان الله عليهم نقلاً عن

صاحب «الحدائق». ودلالته عن الناقضيه من جهة الحكم بلزوم الإعادة للصلاه عند نسيان الوضوء واضحه ، وتوهم ضعف سند حديث «فقه الرضا» مخدوش بأمر :

أولاً : بأنه معتبر عند كثير من الأصحاب ، بل قد اعتبروه من الأخبار القويه وهذا هو المترائي من الأستاذ الأكبر البهبهائي قدس سره ، وصاحب «الحدائق» والنراقي والفاضل الهندي والمجسسين . وبعضهم يتمسك بأخباره عند عدم وجود خبر معارض له أقوى منه ، وكان منجبراً بالشهره وعمل الأصحاب وفي المقام ترى أنّ الخبر لا معارض له ، كما قاله الشيخ الأنصاري قدس سره ، وصاحب «المستدرک» وصاحب «الجواهر» ، بل وكثير من الفقهاء المعاصرين . فالقول برد الخبر بدعوى مجهوليه مؤلفه ، أو دعوى كونه هو كتاب «الشريعه» لعلى بن بابويه الذي كتبه لابنه الصدوق ، واشتبه عنوان على بن موسى الذي هو اسم لوالد الصدوق بالامام على بن موسى الرضا عليه السلام ، لانصراف الاسم المطلق إلى أبرز مصاديقه في غايه الضعف ، وقد ذكر المحدث النوري شرطه في خاتمه المستدرک فراجعه (١) .

وأما كون نص الخبر منقول عن على بن موسى الرضا عليه السلام أو منه ومن بعض أصحابه ، كما حَقَّقه صاحب «المستدرک» ففيه كلامٌ . وكيف كان فإنّ اعتباره في الجملة مسلّم عند الفقهاء .

وثانياً : أنّ الخبرين هاهنا سالمين من وجود معارض في خصوص هذا الحكم ، وهو الوضوء للصلاه في خصوص غسل المس ولزوم الإعادة عند النسيان ، وإن كان في جهة كون الوضوء قبل الغسل مورداً للمعارضه ، لدلاله عدّه أخبار على عدم لزوم كون الوضوء قبل الغسل بل ولا بعده ، وصريح بكفايته عن الوضوء ، سواء كان قبله أو بعده ، كما في خبر عمّار الساباطي حيث قال : «سئل

أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا اغتسل من جنبه أو يوم جمعه أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده؟ فقال: لا ليس عليه قبل ولا بعد قد أجزاه الغسل، والمرأه مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء ولا قبل ولا بعد، قد أجزاها الغسل» (١).

حيث يتوهم التعارض مع أصل الوضوء، لأنه يحكم بكفايه الغسل عنه، فعمومه شامل لمثل غسل المس.

لكنه مدفوع، بأنه لا عموم فيه على نحو يشمل ذلك، لأنه قد صرح بالأغسال التي تكفى عن الوضوء، لو قلنا بالكفايه فى مثل الجنابه والجمعه والعيد، كما صرح للمرأة أيضا فيالحيض ولفظ ذلك يمكن أن يكون متعلقا للحيض وسائر الأغسال المتعلقة بالمرأه، مثل النفاس والاستحاضه، فلا يشمل غسل مس الميِّت، فلا تعارض بينهما.

اللهم إلا أن يقال: إنَّ ثبوت «الكفايه» عن الوضوء فيما نحن فيه _ لو قلنا بالكفايه فى مثل غسل الجمعه والعيد الذى كان مستحبًا _ يكون بطريق أولى، لأنه يكون واجبا غيريا، فهو أولى بذلك.

ونقول: هذا صحيح، لو لم يكن لنا نصٌّ بالخصوص على عدم الكفايه، كما ترى فى مثل الخبر المنقول فى «فقه الرضا»، فعليه لا- مورد للتمسك بالأولويه، كما لا يخفى. ولكن لا يمكن العمل بخصوصيه لزوم كون الوضوء قبل الغسل بل يكفى بعده، ويُحمل على كونه أفضل فرديه، من وجوه:

الأول: من عدم وجود قيد قبل الغسل فى الخبر الآخر من «فقه الرضا» وإن كان ظاهر الترتيب فى الكلام بل وجود لفظ (ثم) يقتضى كون الوضوء قبل

الغسل ، لكنّه ليس فيه إلا الظهور بخلاف خبره الأوّل حيث صرّح بذلك بقوله : «فابدأ بالوضوء» .

الثانى : إنّه قد حكم فى صورته نسيان الوضوء والإتيان بالصلاه ، بتحصيل الوضوء للصلاه وإعادتها ، حيث يظهر من ذلك أنّ قبله الوضوء من الغسل لا يكون شرطا لا فى الغسل وفى الوضوء ، وإلا لكان اللّازم إعادته أصل الغسل ثمّ الوضوء بعده ، فيفهم من ذلك أنّ المقصود هو تحصيل الطهاره بالوضوء ، غايه الأمر أنّ تحصيله قبل الغسل أحسن .

اللّهم إلا أن يقال : وجوب قبلتيه ذكرى لا واقعى ، بل قد يشير الخبر الثانى المروى فى «الفقيه» بعدم اعتبار القبليه ، حيث يحكم فى صورته إتيان الصلاه مع نسيان غسل مس الميّت باتيان الغسل وإعادته الصلاه ، بلا إشاره إلى لزوم الوضوء حينئذ قبله ، إذ لا يخلو الأمر حينئذٍ أمّا أنّه قد أتى بالوضوء من قبل وصلّى بدون الغسل ، فلازمه وقوع الغسل حينئذٍ بعد الوضوء ، إلا أنّه قد فصّل بالصلاه بينهما ، ولذا حكم بالبطلان ، فيفهم عدم شرطيه كونه الغسل بعده بلا فصل شىء فى صحّه الوضوء الواقع قبله ، وإلا لكان اللّازم إعادته الوضوء أيضا .

أو لم يأت بالوضوء قبله ، كما إذا نسى الغسل ، وإن كان هذا بعيدا . فدلالته على عدم اعتبار القبليه يكون أوضح ، بل يدلّ حينئذٍ على عدم اعتبار أصل الوضوء ، ولكن عرفت بعد احتمالها .

الثالث : يوجب أن يكون غير معمول به عند الأصحاب ، لأنّهم بين قائل بعدم أصل الوضوء ، وقائل باعتباره مطلقا ، وأمّا لزوم اعتباره قبل الغسل فلم نجد من صرح بذلك من الأصحاب ، كما هو واضح لمن راجع كلامهم .

وثانيا : هو ما عرفت من حسنه شهاب بن عبد ربه عن ابن هاشم (١) حيث دلّ

الحكم بالوضوء بعد المسّ للإتيان بالأهل أنه تخفيف للحدث كوضوء الجنب للنوم ، مضافا إلى دلالة على كون المسّ موجبا للحدث الأكبر لا الأصغر ، لوجهين :

أحدهما : أنه لو كان للأصغر ، لكان الوضوء وحده كافيا ، ولا حاجة للحكم بالغسل مع أنه حكم به .

الثاني : من الحكم باجزاء غسل واحد منهما ، حيث يفهم منه أن حديثه تكون كحديثه الجنابه ، من جهة لزوم الغسل ، وهو يغتسل للجنابه والمسّ لإتيان ما يعدّ مشروطا بالطهاره ، وهو واضح .

والثالث : يمكن الاستفاده لذلك من الخبرين المذكورين سابقا ، وهما مرسله ابن أبي عمير ، وحمّاد بن عثمان(١) ، حيث ورد في الأوّل منهما شرطيه كلّ غسل قبله الوضوء إلا الجنابه ، وفي الثاني : «في كلّ غسل وضوء إلا الجنابه» ، حيث يفهم منهما كون ما يوجب الغسل وهو الحدث الأكبر موجبا لحدوث الأصغر ، فلا يزول الأصغر بعد تحققه إلا بالوضوء في غير غسل الجنابه ، حيث أنه يكفي عنه .

فما يتوهم _ كما في «مستند الشيعة» _ بأن ذلك مستلزم لتخصيص الأكثر ، لعدم كون الأغسال المسنونه كذلك ، أي بنفسها لا تقتضى الوضوء ، فلو كان الشخص متطهّرا بالوضوء قبله لا يوجب حصول أسباب الغسل المستحب إتيان الوضوء ثانيا قبل الغسل أو بعده ، فتخصيصه بغير الأغسال المسنونه ليس بأولى من الحكم بعد لزوم الوضوء أصلاً ، حتى في مسّ الميت فلا يكون ناقضا .

ومدفع ، بأن العرف يفهم من سياق هذه العبارة _ خصوصا مع ذيله المشتمل على الاستثناء للجنابه _ أن المقصود من الغسل في الصدر ليس إلا ما يوجب الحديثه ، لا كلّ غسل ولو كان مسنونا غير موجب للحدث .

فبذلك يصح أن يقال : كأنه يريد أن يقول بأنَّ كلَّ حدث كبير يجب الوضوء معه للصلاه إلا الجنابه ، فيشمل ذلك بعمومه مس الميِّت أيضا إذا ثبت بأدله غسله بأنَّه حدث أكبر ، كما هو الظاهر .

ما يجب له غسل مس الميِّت

مع أنه يمكن أن يقال : بأن الأمر دائر بين ورود أحد القيدين ، أمّا من جهة حفظ عموم الاستغراق لكلِّ غسل من الواجب والمندوب ، وإضافه قيد أنه لو كان غير متوضئ يرفع اليد عن لزوم الوضوء ، كما ذهب إليه صاحب المستند قدس سره .

أو القول بتقييد الغسل بالواجب ، بلا تصرّف في إطلاق حال الشخص ، أى يجب الوضوء مع كلِّ غسل واجب، ولو كان متوضئا قبله، فيكون الإطلاق حينئذٍ محفوظا.

وليس القول بالتقييد على النحو الأوّل ، بأولى من التقييد على النحو الثانى .

والإشكال من جهة ذكر قبله الوضوء للغسل المذكور فى مرسله أبى عمير قد عرفت جوابه فيما قبل . مضافا إلى معارضته بإطلاق خبر حماد بن عثمان ، وإن أمكن التقييد به لولا ما ذكرنا سابقا من الشواهد على عدم وجوب قبله الوضوء .

مع أنه يمكن أن يقال بالتصرف فى الهيئه ، مع فرض وجود الشواهد والقرائن على إطلاق وجود الوضوء ، فيحمل الحكم بقبله الوضوء على الأفضليه ، كما يقال فى قولنا : (اعتق رقبه) مع ملاحظه دليل (اعتق رقبه مؤمنه) ، وإن كان أعمال التقييد فى الماده لولا- الشواهد أولى . فثبت من جميع ما ذكرنا أنّ المس ناقض للطهاره ، وموجب لتحقق الحدث الأكبر ، ولا بدّ فى رفعه من الغسل والوضوء ، وإن كان إتيان الوضوء قبل الغسل أفضل وأوفق بدلاله الأخبار جميعها ، والله العالم بحقائق الأمور .

ومما ذكرنا يظهر حكم مسأله أخرى ، وهى : أنه لا يكون غسل المس والوضوء ضرورين للصلاه فحسب _ كما يظهر ذلك من النراقى فى «المستند» _ بل لازم وضرورى لكل ما يكون الطهاره عن الحدث الأصغر فيه شرطا ، مثل

الطواف ومس القرآن وأدباً دخول المسجدين ، والمكث في المساجد ، وقراءه سور العزائم لا- يكون مشروطاً بالطهاره ، فيجوز لماس الميِّت إتيان هذه الأمور قبل غسل المس والوضوء .

لا- يقال : بأنَّ المستفاد من البحوث السابقه والتحقيقات الآنفه ، كون المس مشتملاً على الحدثين الأصغر والأكبر ، فمع تحقّق الحدث الأكبر ، كيف يجوز الإتيان بالغايات المذكوره بلا غسل ، كما لا يجوز تلك الغايات للجنب والحائض قبل الغسل؟!

لأننا نقول : لم تثبت الملازمه شرعا بين وجود الحدث الأكبر والمنع عن الإتيان بهذه الأمور ، إذ من الممكن التفكيك بينهما كما ترى ذلك في مثل المستحاضه الكثيره التي وجب عليها الغسل والوضوء معا ، فمع كونها محدثه بالحدثين قطعاً _ لو لم نقل بأنها أشد حدثاً عمّا فيما نحن فيه لما ترى من وجوب الوضوء لكلّ صلاه فقد _ ذهب جماعه من الفقهاء كصاحب «المدارك» و«الذخيره» و«شرح المفاتيح» و«كشف الغطاء» و«الجواهر» _ قدس الله أسرارهم _ إلى جواز الإتيان بتلك الغايات للمستحاضه ، قبل الإتيان بوظيفتها من الغسل والوضوء وتغيير القطنه ، وإن كان المشهور على خلافهم . فيفهم من ذلك إمكان دعوى التفكيك وعدم الملازمه .

ونحن نقول بذلك في المقام ، بأنّه إذا ثبت عدم الملازمه ، فلا بدّ في إثبات المنع مع إقامه دليل من طرف الشرع ، خصوصاً لمثل هذه الأمور التي كانت مورداً للابتلاء كثيراً ، ومحلاً للاهتمام ، مع ذلك ليس في الأخبار والآثار المرويّه في ذلك عين ولا أثر ، فيفهم جواز الإتيان إلّا ما نص على خلافه ، أو يفهم منه ذلك أو عند حصول الشك في حرمه إيجاد هذه الأمور بلا غسل ، فحينئذ يمكن الرجوع إلى أصاله البراءه أيضاً ، لأنّه حينئذ يعدّ من موارد الشك في التكليف

وقد يجب إذا بقي لطلوع الفجر من يومٍ يجبُ صومه بقدر ما يغتسل الجنب (١)

وأنه هل يجب الغسل لمثل هذه الأمور أم لا ؟ فالأصل يقتضى عدمه ، ولذلك ذهب المشهور من الفقهاء قديما وحديثا إلى ذلك ، بل فى «السرائر» دعوى الإجماع عليه ، خلافا لظاهر إطلاق «الشرائع» و«القواعد» بل قد ادعى عليه الإجماع ، لكنّه غير ثابت .

والحق هو ما ذكرناه ، وفاقا للمتأخرين والمعاصرين ، وإن كان الأولى تحصيل الطهاره لذلك أيضا ، وهو واضح لا ستره .

(١) بلا فرق بين كون وجوب الصوم لذلك اليوم مضيّقا أو موسعا ، فيصحّ نيه الوجوب للغسل ، إن أثبتنا عدم تحقّق الصوم مع الجنابه ، غايته وجوبه من تلك الجهة كوجوب الصوم . ثم لا- خصوصيه فى غسل الجنابه لمماثلته مع الحيض والنفاس ، فلعله كان من باب التشابه كما سيأتى بحثه إن شاء الله تعالى . والقول بوجوب الغسل لذلك ، وعدم جواز تأخيره عنه ، هو المشهور من المتقدمين والمتأخرين ، بل قد ادعى الإجماع عليه ، بل فى «الجواهر» أنّ عليه الإجماع محصّيًّا ، بل فى «الرياض» دعوى تواتر الأخبار الدالّه عليه . وممن ذهب إليه السيّد فى «الانتصار» وهو منقول عن «الخلاص» و«السرائر» و«الوسيله» و«الغنيه» ، و«كشف الرموز» و«حواشى التحرير» و«الرياض» و«المقاصد العليه» و«كشف اللثام» وفى «المعتبر» و«المنتهى» و«التذكره» نسبته إلى علمائنا ، وفى «كنز العرفان» إلى أصحابنا وفى «المهذب البارع» أنّ القول بخلاف ذلك منقرض ، إلى غير ذلك من الأقوال . خلافا للصدوقين فى «المقنع» للثانى منهما ، والسيّد مير الداماد فى «شرح النجاه» أو «الرساله الرضاقيه» والأردبيلى فى «آيات الاحكام» و«شرح الإرشاد» والكاشانى فى «المعتصم» ،

حيث ذهبوا إلى عدم وجوب ذلك قبل الطلوع .

وجوب غسل الجنابه قبل الفجر من يوم يجب صومه

والذى تمسك به القوم للأول ، أو يمكن أن يتمسك عده أمور :

الأمر الأول : الإجماع المذكور لو لم يكن محصياً كما فى «الجواهر» ، ولا أقل من الشهره العظيمه من المتقدمين والمتأخرين ، بل لم نجد خلافاً من متأخري المتأخرين من المعاصرين وغيرهم ، وكأنه صار عندهم من ثوابت الفقه ، وهو واضح .

الأمر الثانى : عده أخبار تدل على ذلك ، بحيث تبلغ فى الكثره حد الاستفاضه لو لم نقل بكونها متواتره ، كما ادعاه صاحب «الرياض» ، فبعضها صريحه وبعضها ظاهره فى الحكم ، كما أنّ بعضها صحيح وبعضها موثق . ففى موثق أبى بصير ، عن أبى عبدالله عليه السلام : «فى رجل أجنب فى شهر رمضان بالليل ، ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح ؟ قال : يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً» الحديث (١) .

واحتمال كون الكفار لثبوت المعصيه ، لا لإثبات القضاء الملازم للبطلان ، مندفع بما قد عرفت دعواه من الملازمه ، هذا كما فى «المصباح» .

ولكننا نقول : لو لم نقل بالملازمه ، ولم يثبت القضاء بذلك أصلاً ، وحكمنا بصحة صومه ، لكن دلالاته على المعصيه كافيه لإثبات المدعى من وجوب تحصيل الغسل ، لأن ثبوت المعصيه ليس إلا لذلك ، وهو بقاءه على الجنابه بلا غسل إلى أن أصبح ، فثبت المطلوب .

لكنه مخدوش ، بأنه يقتضى كون الغسل واجبا نفسياً ، وهو خلاف المطلوب ، إذ الأمر الغيرى لا يترتب عليه العصيان إلا بواسطة ترك الغير ، المفروض انتفاءه على الفرض . فالحق هو ما ذهب إليه الآملى قدس سره من لزوم ثبوت الملازمه بين

١- وسائل الشيعه : الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عن الصائم ، الحديث ٢ .

الكفاره والقضاء الملازم للبطلان . ولا يبعد استفاده ثبوت الملازمه بينهما من الأخبار الوارده فى تضاعيف مفطرات الصوم ، كما ترى فى مثل خبر سماعه :

قال : «سألته عن رجل أتى أهله فى شهر رمضان متعمدا ؟ قال : عتق رقبه أو اطعام ستين مسكينا أو صوم شهرين متتابعين ، وقضاء ذلك اليوم ، ومن أين له مثل ذلك اليوم» (١) .

ومثله خبر المشرقى ، عن أبى الحسن عليه السلام فى حديث فكتب : «من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا فعليه عتق رقبه مؤمنه ويصوم صوما بدل يوم» (٢) .

ومما يدل على قول المشهور ، وثبوت الملازمه المذكوره ، خبر سليمان ابن جعفر (حفص) المروزى عن الفقيه عليه السلام قال : «إذا أجنب الرجل فى شهر رمضان بليل ، ولا يغتسل حتى يصبح ، فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ، ولا يدرك فضل يومه» (٣) .

وهذا أيضا يمكن أن يחדش فيه ، بأنه لا صراحه بل لا ظهور فى وجوب القضاء ، لامكان أن يكون المراد من قوله : «مع صوم ذلك اليوم» هو وجوب حفظ الصوم والامسك ولا يبطل بذلك ، غايته فَعَل حراما ولا يدرك فضله .

اللهم إلا- أن يكون بطلان الصوم بذلك معلوما من الخارج وهو أوّل الكلام فى المقام ، كما هو واضح . ثم يثبت الحكم المذكور بواسطه ثبوت الملازمه من دليل خارج ، كما عرفته ، فيثبت وجوب القضاء عليه ، فيدل على المطلوب ، كما لا يخفى .

الأمر الثالث : ولدلاله بعض الأخبار التى تدلّ على المطلوب نحو الأولويّه ، يعنى إذا كان البقاء على الجنابه نوما موجبا للبطلان وبثوت الكفاره ، ففى صورته

-
- ١- وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ١٣ .
 - ٢- وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ١١ .
 - ٣- وسائل الشيعه : الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٣ .

العمد واليقظه يكون بطريق أولى ، وهو مثل خبر عبد الحميد عن بعض مواليه في حديث : «فمن أجنب في شهر رمضان ، فنام حتى يصبح ، فعليه عتق رقبه أو اطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم ، ويتم صيامه ولن يدركه أبدا»(١).

فدلالتها على كلا الأمرين واضحة ، ولكن لا يدل على بطلان الصوم ، لأنه حكم بإتمام صيامه .

اللهم إلا- أن يقال : إنه ليس بصوم حقيقه ، بل لعله يكون عقوبه من حيث الحكم بالإمساك وإلا فلا وجه للحكم بوجوب الاداء والقضاء كليهما اجماعا ، إلا على نحو ما ذكرناه ، كما يكون مثل ذلك في الحج أيضا .

وصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه قال : «في رجل احتلم أول الليل ، أو أصاب أهله ، ثم نام متعمدا في شهر رمضان حتى أصبح ؟ قال : يتم صومه لذلك ، ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان ، ويستغفر ربه»(٢).

حيث يدل بالصراحة على القضاء في صورته التعمد بالترك للغسل في الليل حتى أصبح . واحتمال دخاله النوم في ذلك الحكم لا التعمد في الترك في غايه الضعف . والكلام في تماميه صوم ذلك اليوم كما في سابقه . نعم ظاهر الحديث انحصار الحكم بخصوص شهر رمضان لا غيره .

ومثله صحيح أبي نصر البزنطي ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : «سألته عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان ، أو أصابته جنابه ثم ينام حتى يصبح متعمدا ؟ قال : يتم ذلك اليوم وعليه قضاءه»(٣).

الأمر الرابع : أنه يمكن استظهار ذلك ، من الحكم بالبطلان ، في صورته البقاء

١- وسائل الشيعة : الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٤ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٤ .

على الجنابه إلى الفجر في قضاء شهر رمضان ، بسبب الأخبار الواردة في ذلك الباب ، مثل الصحيح المروى عن ابن سنان ، وهو عبدالله : «أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان ، فيجنب من أوّل الليل ولا يغتسل ، حتى يجيء آخر الليل ، وهو يرى أنّ الفجر قد طلع ؟ قال : لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره» (١) .

وغيرها من الروايات الدالة بظاهرها من جهة النهى عن صوم ذلك اليوم على بطلانه ، حيث يفهم منها أنه ليس إلا من جهة البقاء على الجنابه متممدا إلى الفجر ، فيستفاد من ذلك أنّ بقاء تلك الحالة مناف مع طبيعه الصوم الواجب مطلقا ، أو لا أقل في مثل شهر رمضان وقضائه ، كما هو المذكور صراحه في الأخبار .

فإن قلت : لعل هناك فرق بين أداء الصوم وقضائه من شهر رمضان من حيث الوقت ، لأنه مضيق بوقته ، ولا يجوز التأخير عنه ، بخلاف القضاء فهو أولى بالحكم بالصحة من القضاء الذي يكون موسعا غالبا ، فبذلك يظهر إمكان القول بالتفريق بينهما في البطلان وعدمه .

قلت أولاً : ظاهر إطلاق بعض الأخبار وشمولها ، حتى صورته ما لو صار القضاء مضيقا ، لو لم نقل بذلك للاطلاق في الجميع ، لدعوى إمكان ظهور لفظه (صم غدا) مثلاً على التوسع ، وهو كما في خبر سماعه ابن مهران في حديث ، قال : «قلت : إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى رمضان ؟ قال : فليأكل يومه ذلك ، وليقض فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور» (٢) .

حيث أنه لا يدل إلا على وجود التنافي بين البقاء على الجنابه ، مع صحه

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ١ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ٣ .

الصوم حتى إذا صار مضييقاً . واحتمال ظهور لفظه (وليقتض) على بقاء الوقت وسعته ، مندفع بإمكان أن يكون المراد من القضاء هو الأعم ولو بعد هذه السنه ، لا أن يكون المراد خصوص القضاء قبل رمضان عام آخر حتى ينافى ما ذكرناه .

وثانياً : يستفاد ذلك من التعليل الوارد في ذيل خبر سماعه ، من عدم تشابه رمضان مع بقية الشهور ، وأن الحكم بالبطلان يكون في صورته الاداء أولى من القضاء بظهور هذا التعبير من عظم هذا الشهر المنتسب إلى الله سبحانه وتعالى فإذا سلمنا ذلك _ أى منافاته مع قضاؤه _ فأدائه يكون بطريق أولى . مضافاً إلى إمكان استفاده ذلك من الحكم بالقضاء على مَنْ نسي غسل الجنابه من الأخبار ، كخبر إبراهيم بن ميمون وغيره (١) . وهذا المقدار كاف في إثبات ذلك المطلب .

مضافاً إلى عدم صراحه الخلاف في أصل المسأله مِمَّنْ أشرنا إليه من الفقهاء ، وعدم قوه استدلالهم من الأدله التي تمسكوا بها ، كما سنذكره إن شاء الله ، فالمسأله واضحه بحمد الله . فحيثُ نشرع في ذكر أدله من يقول بصحة الصوم في الفرض المذكور ، أى البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر من شهر رمضان .

فمما استدلل به الآيتان الواردتان في الصوم وهما في الحقيقه تعدان آيه واحده ، وهما قوله تعالى : «أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ» وقوله تعالى «فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» (٢) . بناءً على شمول الغايه بقوله : «حَتَّى يَتَبَيَّنَ» للمباشره أيضاً ، ولا تكون متعلقه بخصوص الأكل والشرب ، فعليه تفيد الآيتان _ صدرا وذليلاً _ بإطلاقهما جواز مباشره النساء في

١- وسائل الشيعة : الباب ١٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ١ .

٢- سورة البقره : آيه ١٨٦ .

تمام الأجزاء من الليل حتى الجزء الأخير منه المتصل بالفجر ، بحيث لا يبقى منه وقت للغسل أيضا .

هذا لكّنه مخدوش أولاً : بأنّ الجواز كذلك بملاحظه الحكم أولى ، وهذا لا ينافي الحكم بلزوم وقوع الغسل قبل الفجر ، لأنّ النظر في الحكم بالجواز إنّما كان بملاحظه أصل الموضوع ، مع الغضّ عن أنّ بعض موارد من جهة بعض المقدمات الخارجيه تحتاج إلى فتره زمنيه كما هو الحال في الأكل والشرب أيضا ، فإنّ الحكم بجواز الأكل في الليل كلّ لا ينافي كون المكلف على حال لا يقدر من الأكل إلاّ بقدر من الوقت ، بحيث لو أتى في آخر جزء من الليل مع تلك الحاله لوقع أكله أو بعض أثره المبطله ما بعد طلوع الفجر ، فإنّه يجب عليه ترك أكله قبل ذلك بواسطه الأدلّه الدالّه على مبطله الأكل بعد الفجر ، حتى بمفاد حكم الغايه المستفاد من سياق الكلام أيضا .

ثانيا : أنّ الآيتان ليستا بصدد بيان الحكم إلاّ من جهة أصل الجواز ، كما هو كذلك في مثل نظائرها ، خصوصا في الآيه الأولى ، وخاصه إذا لاحظنا أنّ شأن نزولها كان لأجل المنع عن المباشره في الليل أولاً ثمّ أجزى وأحلّ بعد ذلك ، حيث يؤيد ما ذكرناه ، فلا يجوز ملاحظه إطلاق الآيه في تلك الجبهه قطعا .

مضافا إلى الإشكال في الآيه الثانيه من جهة احتمال كون الغايه راجعه إلى الجملة الأخيره ، لا إلى المجموع ، كما ادعاه الآملی قدس سره في «المصباح» .

وثالثا : لو سلمنا إطلاق الآيتين للجواز حتى للجزء الأخير من الليل ، فنقيده بذلك بواسطه الأخبار الخاصه الكثيره ، التي قد بلغت في الكثره إلى حد الاستفاضه _ لو لم نقل بالتواتر _ والإجماعات المدّعاه من الفقهاء على بطلان الصوم لو بقي على الجنابه مصبحا ، كما لا يخفى بمثل ما نقيده غيرها من الإطلاقات .

ومما استدلّ به أيضا على الصّحّه : الأخبار الوارده في ذلك ، مضافا إلى

الأصل ، وهو البراءة عن الوجوب والشرطية للغسل لصحّة الصوم ، ومنها صحيح حبيب الخثعمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلاه الليل في شهر رمضان ، ثم يجنب ، ثم يؤخر الغسل متعمدا حتى يطلع الفجر » (١) .

الخبر المنقول في «المقنع» عن حماد بن عثمان : «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل وأخر الغسل حتى يطلع الفجر ؟ فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجامع نسائه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر ، ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقباب يقضى يوما مكانه» (٢) .

فيمكن أن تكون قوله عليه السلام : « كان رسول . . . » إلى قوله «هؤلاء الأقباب» مقوله قول هؤلاء العامه ، فترجع جملة «يقضى يوما مكان» إلى موضوع السؤال وكان هذا صحيحا .

أو يمكن أن يكون المراد من «هؤلاء الأقباب» هم الخاصه تقيه فأراد عليه السلام الطعن في الخاصه فتكون جملة «يقضى يوما» مقوله قول الخاصه المطعونه ظاهرا ، فصارت الجملة وارده مورد التقيه ، واحتمال الأول أولى ، والله العالم .

وصحيح عيص بن القاسم ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل ، فأخر الغسل حتى طلع الفجر ؟ فقال : يتم صومه ولا قضاء عليه» (٣) .

وخبر سليمان بن أبي زينه ، قال : «كُتبتُ إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أسأله عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل ، فأخر الغسل

١- وسائل الشيعة : الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ٥ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ٣ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ٤ .

حتى طلع الفجر؟ فكتب إلى بخره مع مصارف: يغتسل من جنابته ويتم صومه ولا شيء عليه» (١).

وخبر إسماعيل بن عيسى، قال: «سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابه في شهر رمضان، فنام عمدا حتى يصبح أى شيء عليه؟ قال: لا يضر هذا، ولا يفطر ولا يبالي، فإنّ أبى عليه السلام قال: قالت عائشه إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أصبح جنبا من جماع غير احتلام. قال: لا يفطر ولا يبالي» الحديث (٢).

نعم قد تمسك الآملى قدس سره فى سياق هذه الأخبار بخبر أبى سعيد القمات: «أنه سئل أبو عبدالله عليه السلام عمّن أجنب فى شهر رمضان فى أول الليل، فنام حتى أصبح؟ قال: لا شيء عليه، وذلك أنّ جنابته كانت فى وقت حلال» (٣). ولم يذكره أحد غيره، ولعله لإمكان الفرق بكونه واردا فى مورد النوم متعمدا مع الجنابه، فلم يوجب البطالين، بخلاف من كان فى حال اليقظة وأصبح عامدا جنبا.

اللهم إلاّ- أن يكون مقصوده التمسك بذيله المذكور على صور التعليل، بأنه حيث وقعت الجنابه فى وقت حلال فلا يضر، فعموميته تشمل المقام أيضا.

لكنه لا يخلو عن تعسف كما لا يخفى.

هذه جملة من النصوص الدالّة بظاها - لولا التأويل - على مختاراتهم. ولا يخفى على المتأمل ضعف تمام هذه الأدلّة، مع ملاحظه تلك الأخبار ولا بدّ فيها من اعمال ضرب من التأويل.

فأمّا الجواب عن الأصل: فلو ضوح أنّه لا مورد له مع وجود الأخبار الصريحه

- ١- وسائل الشيعة: الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٥.
- ٢- وسائل الشيعة: الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٦.
- ٣- وسائل الشيعة: الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ١.

فى وجوب الغسل قبل الفجر ، وعدم جواز التأخير حتى يصبح ، وهو واضح .

وأما الأخبار : فحملها على التقية هو الأقرب ، وفى بعضها قرينه على ذلك من نقل الإمام عليه السلام عن أبيه عن عائشه ، والحال أنه بعيد جدا عن شأن الإمام عليه السلام مثل ذلك ، وذكر لفظ (كان) الظاهر استمراره عمل رسول الله صلى الله عليه وآله إذ يعدّ مبعدا آخر لا يعقل منه صلى الله عليه وآله فى شهر الله الأكبر أن يبقى بحال الجنابه إلى الفجر ، حتى بعد طلوعه ، وتأخيرها صلاة الصبح عن أول وقته .

وأما الإشكال بوجوب صلاة الليل عليه صلى الله عليه وآله وأنه لا يتناسب مع بقائه جنبا ، لاستلزامه لترك ما هو الواجب عليه .

فمندفع ، بما ذكر فى خبر الخثعمى من احتمال كون الجنابه واقعه بعد صلاة الليل ، كما صرح فى هذا الخبر بذلك ، فلا يوجب حينئذ ترك الواجب .

وقرينه أخرى فى بعضها ، وهى الإشارة إلى قول العامة ، بقوله عليه السلام : «لا أقول كما يقول هؤلاء الأقباب يقضى يوما مكانه» . هذا فضلا عن أن مسلك العامة أيضا كذلك من الحكم بالصحة فى الفرض وهو أولى من سائر التأويلات التى لا تخلو عن غرابه فى الجملة ، من احتمال كون الحكم المذكور فى هذه الأخبار منسوخا أو من خصائص النبى صلى الله عليه وآله كما احتملها صاحب «وسائل الشيعة» قدس سره ، أو الحمل على صورة العذر ، أو على غير صورة العمد ، أو على الاستفهام الإنكارى والتعجب ، فكأنه يقال : هل يمكن أن يكون كذلك أو التأخير إلى قريب الفجر قبل طلوعه ، أو الفجر الكاذب الأول لا الثانى الصادق . مع عدم مساعدته مع بعضها ، حيث قد صرح فيه بلفظ الصبح كما فى خبر إسماعيل : «قالت عائشه : إن رسول الله أصبح جنبا» فحملة على الصبح الكاذب حمل على ما هو غير متعارف فى الاستعمال ، كما لا يخفى .

فثبت أن أحسن الوجوه هو الحمل على التقية ، ولا يكون مع ذهاب العامة إلى

ذلك حملاً بعيداً . هذا مضافاً إلى عدم القطع بصحّته استناد الحكم بالصحة حزماً إلى الصدوقين وغيرهما ، كما ذكره صاحب «الجواهر» والحكيم في «المستمسك» . وهكذا ثبت _ بعد ما ذكرناه _ وضوح الحكم في المقام ، أنه يجب الغسل قبل دخول الوقت قطعاً ، ولا يجوز تأخيره إلى طلوع الفجر ، والله العالم .

ها هنا عده فروع وهي :

الفرع الأوّل : هل يلحق الحيض والنفاس بالجنابه أم لا ؟ المشهور على الأوّل ، كما عن كتاب «الطهاره» للشيخ الانصارى قدس سره ، بل حُكي عن «المقاصد العليه» نفى الخلاف فيه ، ولكن كتب القدماء خاليه من ذكر هذا الشرط ، ونقله صاحب «الجواهر» عن «المصباح» سوى ابن عقيل ، ولذلك ذهب صاحب «المدارك» والأردبيلي ومحكي «النهايه» إلى عدم الالتحاق ، ونُسب إلى «جمل» السيّد و«مبسوط» الشيخ قدس سره أيضاً كما في «المصباح» ، بل استظهره «كاشف اللثام» عن العلّامه في «القواعد» من جهة التقييد بالجنب فقط . فعلى هذا ، لا يبعد أن يكون هذا هو المراد من التقييد في كلام «الشرائع» أيضاً ، لو لم يحمل على التمثيل . بل نقل في «كشف اللثام» التردد عن العلّامه والمحقق في «المنتهى» و«المعتبر» ، خلافاً للعلّامه في «المختلف» و«التذكرة» و«التحرير» . وكيف كان ، الأقوى عندنا اللاحق ، كما عليه المتأخرون والمعاصرون لوجوه وهي :

الأوّل : دلالة موثّق أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «إنّ طهرت بليلٍ من حيضها ، ثمّ توات أن تغتسل في رمضان ، حتّى أصبحت ، عليها قضاء ذلك اليوم» (١) .

فهى تدل على وجوب القضاء ، فيدل على البطلان وهذا الخبر هو العمده في المقام .

واحتمال ضعف سنده بواسطة على بن حسن بن فضال ، وعلى بن أسباط ،

١- وسائل الشيعه : الباب ٢١ من أبواب ما يسمك عنه الصائم، الحديث ١ .

حيث ورد في حَقَّهما غمَزٌ ، وأنَّ روايتهما غير صحيحة .

مندفع ، بوقوع التوثيق من المشهور ، إذ شهدوا عليهما بالتوثيق كما في «كشف اللثام» في هذا المقام ، وتمسَّكوا به ، مضافا إلى الأمر الوارد من الأخذ بروايات ابن فضال بقوله عليه السلام : «خذوا ما رووا وذرُوا ما رأوا» ، كما في «المستمسك» ، هذا فضلاً عن أنه منجبرٌ بعمل الأصحاب من الاعتماد تصريحاً أو تلويحاً .

الثانى : ممَّا في «الجواهر» من الغلبه بمشاركه الحيض مع الجنابه فى كثير من الأحكام ، بل قد يُدعى الأولويه بواسطه بعض الأخبار بأنَّ الحيض يكون أعظم الوارد فيمن حاض بعد الجنابه ، فإذا كان البقاء على الجنابه متعمداً موجبا للبطلان ، فالحيض يكون بطريق أولى ، بل وهكذا أنَّ الحيض إذا وقع ولو بغير اختيار موجبٍ لبطلان الصوم ، بخلاف الجنابه ، كما أنه لو احتلم فى يوم رمضان مثلاً حيث لا يوجب البطلان ، فكيون الحيض أشدَّ حالاً من الجنابه ، كما فى «مصباح الهدى» . أو بما فى «كشف اللثام» من وجود التنافى بين طبيعه الحيض مع الصوم كالجنابه معه فيوجب الإلحاق .

ولكن قد استشكل عليه فى «كشف اللثام» قائلاً: بأنه ممنوع . وفى «المصباح» بأنه لا يخفى من الغرابه بأنَّ الأشدَّيه إنَّما كانت بالنسبه إلى نفس الحيض ، لا ما هو يبقى أثره بعد زوال نفسها ، والكلام إنما هو فى الثانى لا الأول .

ولكن الإنصاف شمول الحديث الدال على أنه أعظم لأثره الباقى بعد انقطاع الدم ، لان المفروض كونها محدثه بعده أيضاً ، ولذا يجب الغسل عنه للصلاه والصيام لمن أراد الإتيان بهما . مضافاً إلى أنه لو لم نقل أنه أعظم ، فلا أقل من التساوى . فما ذكره «كاشف اللثام» من المنع لا يخلو عن منع ، فالتمسك بهذا الوجه من الدليل لا يخلو عن وجه .

الثالث : تمسكا بالأصل في وجه ، سيما أنّ جعل الكف عنه داخلاً في ماهية الصوم ، كما في «الجواهر» ولعلّ المراد أنّ جعل الصوم عنواناً محصلاً عن الترك والكف والإعراض ، مع انضمام التيه ، فصار كالطهاره على قول ، فحينئذ إذا شكّ في شرطيه شيء أو جزئيه ، يرجع شكّه إلى الشكّ في المحصّل والمحصّل ، فالأصل فيه هو الاشتغال لا البراءه ، وهذا بخلاف ما لو جعل الصوم هو نفس التروك لا- أمراً محصلاً عنه ، فحينئذ يرجع الشك إلى الشك في التكليف ، فالمرجع هو البراءه لا الاشتغال ، ولولا ذلك لما بقي للأصل المذكور المقتضى للاشتغال وجهاً ، فتأمل .

الفرع الثاني : هل يلحق النفاس بالحيض أم لا ؟ الأقوى هو الأوّل ، للقاعده المجمع عليها من مشاركته مع الحيض في الأحكام ، بل قد يدعى في المقام - أي الصوم - الإجماع ، أي من قال بوجوب غسل الحيض للصوم ، قال به بالنسبه إلى غسل النفاس أيضاً . مضافاً إلى إمكان دعوى الاتحاد موضوعاً لا حكماً ، لأنّ دم النفاس هو دم الحيض ، إلاّ أنّه احتبس لتكون الولد . فالحكم واضح ، لا كلام فيه ، ولم نشهد مخالفاً فيه .

الفرع الثالث : هل يلحق به غسل مسّ الميّت أم لا ؟ الأقوى عدم الالتحاق ، بل هو المسلم بين الأصحاب ، ولم ينقل خلاف إلاّ دلالة كلام والد الصدوق قدس سره في اللاحق ، من جهه الحكم بالبطلان في صوره النسيان للغسل للصلاه والصيام . ولكن في «الجواهر» : لعله وهم من الناقل ، لكونه كذلك في النسخ ، مضافاً إلى أنّ الصدوق يفتى عاده على طبق نص «فقه الرضا» والأخبار ، والحال أنّه ليس فيهما من ذلك أثراً .

قضاء شهر رمضان كادائه في مسأله البقاء على الجنابه و...

مضافاً إلى ما عرفت من وجود السيره المستمرّه إلى زمام المعصوم عليه السلام من وقوع المسّ في أيام شهر رمضان ، ولم يتبهاوا الناس من ضروره لزوم الغسل عنه

لو وقع فى الليل ، حذرا من إبطال الصوم ، مع أنه لو قيل وكان لاشتهر وبان .

فثبت القطع بعدم اشتراط صحه الصوم به ، مضافا إلى وجود الأصل أيضا هو البراءة من شرطيه ذلك ، وهو واضح .

النوع الرابع : الظاهر إلحاق قضاء صوم رمضان فى ذلك الحكم بالأداء ، أى البقاء على الجنابه ، بل الحيض والنفاس موجب لبطلان صوم ذلك اليوم ، كما هو المشهور المنصور ، كما ادعى ، ويدل عليه أمور :

الأمر الأول : الروايات الخاصه الوارده فى قضاء صوم شهر رمضان ، وهذه الأخبار التى ستعرض لها ، وإن كانت وارده فى الجنابه ، إلا أنه قد عرفت بأن الحيض والنفاس لو لم يكن أعظم ، فلا أقل من التساوى فلا نعيد ، فإذا أثبتنا الحكم فى الجنابه فيثبت فى غيرها أيضا .

ومما يدل على ذلك صحيح عبد الله بن سنان :

«أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان ، فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل ، وهو يرى أن الفجر قد طلع ؟ قال : لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره» (١) .

وخبر ابن سنان ، يعنى عبد الله ، قال : «كتب أبى إلى أبى عبد الله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان ، وقال : إنى أصبحت بالغسل ، وأصابتنى جنابه ، فلم أغتسل حتى طلع الفجر ؟ فأجابه عليه السلام : لا تصم هذا اليوم وصم غدا» (٢) .

فهو يدل على المطلوب إما بالمنطوق إن كان منتبها إلى الصبح ، أو بالأولويه إن كان قد نام وأصبح .

١- وسائل الشيعة : الباب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، الحديث ٢ .

وذيل موثق سماعه بن مهران في حديثٍ : «فقلت : إذا كان ذلك من الرجل ، وهو يقضى رمضان ؟ قال : فليأكل يومه ذلك وليقض ، فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور»^(١). حيث ان صدره وارد فيمن أصابته جنابه في جوف الليل في رمضان فنام ، وقد علم بها ، ولم يستيقظ حتى أدركه الفجر .

في الجواب عمّا يرد على وجوب الغسل قبل الفجر

ويفهم الحكم المزبور بنحو الأولويه فيمن ترك الغسل متعمداً إلى أن يطلع الفجر ، بلا نوم أصلاً ، لا مكان أن يكون النوم لمن أراد الاغتسال بعد الانتباه ولكن لم يستيقظ . مضافاً إلى ظاهر التعليل ، حيث أنه يمكن ارجاعه إلى وجوب الاتمام لصوم ذلك اليوم في الأداء دون القضاء ، كما احتمله الآملي في «مصباح الهدى» . أو يكون المراد بيان حكم البطلان لذلك الصوم ، حتى يكون في صدد بيان امتياز شهر رمضان وقضائه عن سائر الشهور . فعليه لا تخلو الرواية عن دلالة عدم منافاه الجنابه مثلاً لصيام غير رمضان أداءً وقضاءً .

الأمر الثاني : أنّ الظاهر أنّ القضاء ليس إلّا نفس الواجب ، إلّا أنّه قد أتى به في خارج الوقت ، ولذلك لا بدّ له من الشرائط ورفع الموانع بكل ما يكون في أدائه وإلّا- لولاه لما كان لنا في القضاء بالخصوص لكلّ من الشرائط ودفع الموانع دليل ، لا سيما إنّ جعلنا الأمر في الأداء على نحو تعدّد المطلوب ، فعليه لا يكون القضاء إلّا نفس ذلك الواجب المأمور به في الوقت ، إلّا أنّه وقع في خارجه ، فالادله الوارده في الأداء إذا فرضنا قصور أيدينا عن دليل في باب القضاء - كافيّه في إثبات المطلب ، كما لا يخفى على المتأمل . مضافاً إلى إمكان دعوى قيام الشهره العظيمه من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين ، بل لم نجد من صرح بنقل خلاف من أحد . نعم قد نقل التردد عن «المنتهى» والميل إلى العدم عن

١- وسائل الشيعة : الباب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٣ .

«المعتبر» ، كما عن «المستمسك» ، فصارت المسأله قريبه من الاتفاق فى ذلك ، فليجعل ذلك ثالث الأدله . بل قد يدعى إمكان الاستظهار عن مجموع الأخبار الوارده فى هذه المسأله وأشباهها ، أنّ الجنابه ونظائرها من الأحداث منافيه كلّها مع ماهيه الصوم ، سواء كان واجبا أو مندوبا ، وسواء كان معينا أو غير معين ، وسواء كان شهر رمضان أو غيره ، أداءً أو قضاءً ، إلاّ ما ثبت بالدليل الخروج من ذلك ، كما ادّعى فى المندوب بواسطه وجود بعض الأخبار الخاصه منه .

وليست هذه الدعوى ببعيده ، ولا أقلّ من حسن الاحتياط ، فإنّه حسن على كل حال ، لا سيما فى الواجب منه _ أى الصوم _ فلا يترك ، وتفصيل الكلام فيه موكول إلى محلّه إن شاء الله .

الفرع الخامس : إذا عرفت وجوب غسل الجنابه والحيض والنفاس لأجل الصوم الواجب ، وكان شرطا فى صحته ، ولم نجوّز وقوعه فيما بعد طلوع الفجر _ كما عليه المقدس الأردبيلى قدس سره وغيره _ بل لابدّ من إتيانه قبل الطلوع ، فحينئذ يقع الإشكال فى أنّ الصوم حيث لا يكون واجبا إلاّ من أوّل وقت الطلوع ، ولا يجب قبله ، فكيف يمكن تحقّق وجوب الغسل الذى هو مقدّمه للصوم قبل وجود وجوب الصوم ، إلاّ يعدّ هذا من باب لزوم تقدم المعلول على العلّه الذى ثبت محاليه ؟ فكيف التخلّص عن ذلك ؟

قلنا : الأقوال فيه كثيره ومضطربه ، فقد استخلص بعض مثل ابن إدريس الحلّى ومن تبعه بجعل الوجوب المتعلّق به وجوبا نفسيا ، فلا ينافى كونه واجبا قبل الصوم .

ويرد عليه : أنّه يلزم أن يكون وجوبه غير منوط بآخر الوقت ، كما يظهر ذلك من كلام المحقّق فى «الشرائع» بقوله : «يجب قبل طلوع الفجر ليوم يجب صومه بقدر ما يغتسل الجنب ، بل لو أراد الإتيان فى اليوم الذى كان قبله كان واجبا

أيضا» وهو واضح مع عدم وجود دليل على ذلك ، كما عرفت تفصيله سابقا فلا نعيد ، هذا أحد الأقوال .

وقولُ بكونه واجبا غيريّا شرعيّا بوجوب المتعلق على الصوم ، إلا أن وجوبه مطلق حالي والواجب استقبالي ، والزمان يكون ظرفا للواجب لا الوجوب ، فيصير هذا هو الواجب المعلق ، كما ذكره صاحب «الفصول» ، لا الواجب المشروط الذي كان وجوبه أيضا مشروطا ، فيترشح من ذلك الوجوب المطلق وجوبٌ لتلك المقدمه قبل وقت الواجب ، وهذا هو الظاهر من كلام صاحب «الجواهر» و«مصباح الفقيه» مع فرق بينهما من جهة أنّ صاحب «الجواهر» يجعل الغسل قريبا بوقت الصوم شرطا لصحته ، فهو واجب بذلك الوجوب لا مطلق الغسل الواقع قبله بوقت وسيع ، خلافا للفقيه والهمداني فإنه يحكم بما يقتضى لازم كلامهما من كون الغسل فى وقت وسيع أيضا واجبا غيريا ، ولذا استشهد بعدم جواز النوم فى أول الليل لمن يعلم عدم الانتباه فيصبح جنبا . فى الجواب عمّا يرد على وجوب الغسل قبل الفجر

وقول بكونه واجبا نفسيا تهيئيا وهو ما اختاره صاحب «المدارك» قدس سره فى وجوب التعلم للأحكام الشرعية قبل البلوغ ، أو قبل وقت الواجب ، حتى يكون متهيئا بايقاع الواجب صحيحا فى الوقت ، وهكذا الأمر فى المقام .

فعليه لا يكون الغسل واجبا إلا فى آخر الوقت الذى يصدق عليه النهى عرفا ، كما لا يخفى .

وقولُ بكونه واجبا شرعيا غيريا ، بحيث يستفاد من الأدله وجوبه كذلك ، أى قبل دخول الوقت الواجب ، فعليه يكونوا أيضا مستفادا من الدليل مستقلا لا من نفس دليل وجوب ذى المقدمه ، فعليه يكون أيضا واجبا مضيقا لا موسعا . وهذا هو الظاهر من كلام صاحب «الكفايه» فى الأصول .

وقولُ بأن يكون وجوبه وجوبا عقليا عقلايا ، إذ العقل والعقلاء إذا فهموا

ولصوم المستحاضه إذا غمس دمه القطنه (١)

الملازمه بين تركه فى ذلك وبين ترك الواجب وتفويته ، كما أوجبوا تحصيلاً لمصلحه الواجب اتيانه قبل الوقت ، وإن كان الفرض قصور دليل وجوب الصوم عن شموله للإشكال المقدم ، وهو تقدم المعلوم على علتة ، فلا يبعد القول بأحد الوجهين الأخيرين ، لو لم نسلّم بما ذكره صاحب «الجواهر» وغيره .

وقولٌ _ وهو أضعفها _ بأن يكون العلم باتيان الواجب فى محلّه ، وعدم إمكان استدراكه إلاّ باتيانه قبله موجبا لصيرورته واجبا ، وهذا لا محصل له ، إلاّ أن يرجع إلى ما ذكرناه ، وهو غير مرتبط بالعلم بذلك ، كما لا يخفى .

(١) ظاهر كلام المصنف هو الإطلاق من جهه السيلان وعدمه ، فيشمل كلامه المستحاضه الكثيره والمتوسطه .

قيل : الذى لا- غسل فيه قطعاً ، هى القليله ، وهو مسلّم بين الفقهاء ، كما لا إشكال فى وجوبه فى الكثيره ، بل قد ادعى عليه الإجماع ، وإنّما الخلاف فى المتوسطه ، حيث أنّ الظاهر من كلام المحقق وغيره هو الوجوب ، بل قد ادعى صاحب «حواشى التحرير» و«منهج السداد» و«الروض» عليه الإجماع ، مع التصريح بالتعميم ، بل عليه الفقهاء المتأخرين والمعاصرين . وتفصيل الكلام وتحقيقه موكول إلى محلّه .

وما استدل فى «الجواهر» من صحيح على بن مهزيار _ حيث ورد فيه السؤال عن ترك ما تعمل المستحاضه من الغسل لكلّ صلاتين؟ فأجاب الإمام عليه السلام بقضاء الصلاه دون الصوم ، وعلمل بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمه والمؤمنات من نساءه بذلك (١) _ إنّما يكون مورد السؤال صورته الكثره ، وسأكت عن صورته

١- وسائل الشيعه : الباب ١٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ١ .

والواجب من التيمم ، ما كان لصلاهٍ واجبه عند تضييق وقتها ، وللجُنب في أحد المسجدين ليخرج به.(١)

التيمم الواجب للغير

غيرها ، فلا ينافيه . بناءً على هذا لنا دليل على إثبات الحكم للمتوسطه ، فالمرجع هو الأصل ، لو لم يكن عندنا نص . اللهم إلا أن يكون الإجماع المنقول ، أو الشهره العظيمة ، موجبا لحصول الظنّ أو الاطمئنان بوجوب الغسل ، فلا يعتمد على الأصل . ولا يسع المقام أن يبحث أزيد من هذا .

ثم لا إشكال في توقف صحّه الصوم على غُسل الفجر ، وإن كان الغُسل بعد الفجر قبل الصلاه وكان سببه متقدّماً قبل الطلوع ، وهذا اتفاقى وكأنه لا خلاف فيه .

وأما توقّفه على الأغسال الفجريه والنهاريه معا فمحل خلاف ، ذهب المشهور _ كما نسب إلى «المدارك» _ كما عليه العلامه والشهيد وجماعه ، ولكن العلامه في «النهايه» احتمل توقّفه على الفجر فقط .

وأما توقّفه على مطلق الأغسال من النهاريه والليليه المستقبليه ، وإن اقتضت إطلاقات كلامهم إلا أنه صرح بعضهم على خلافه ، فإثباته موكول إلى محلّه .

(١) ظاهر إطلاق الماتن قدس سره يشمل تام افراد التيمم للصلاه الواجبه ، سواء كان بدلاً عن الوضوء أو الغسل ، وسواء كان الغسل عن الجنابه ، أو الحيض أو النفاس ، أو المس . والحكم الثابت ومجمّع عليه ، اجماعاً محصلاً ومنقولاً من الكتاب والسنة . نعم قد خرج عن ظاهر كلامه الطواف ، ومس كتابه القرآن ، وقراءه العزائم أن وجبا ، والصوم للغُسل خاصه ، كما صرح بالخروج العلامه في «المنتهى» كما نقله والده الفخر ، بل قد صرح بذلك صاحب «المدارك» للأخير أيضاً ، لأنه لا بد له من نوع خاص من الطهاره ، فبدليه التيمم عنه تحتاج إلى دليل خاص ، وحيث لم يكن فالمرجع الأصل ، بخلاف ما كان شرطه الطهاره المطلقه

من الحدث الأ-كبر والأصغر ، فيصح بدليته عنه . كما أنّ الظاهر من كلام العلامة دعوى الرجوع إلى الأصل ، فيما لا دليل بالخصوص للموارد المذكوره ، ولا تكون الأدله وارده إلا في خصوص الصلاه .

هذا ولكن الأقوى _ كما عليه الشيخ في «المبسوط» و«الدروس» ، وجماعه كثيره من القدماء ، بل المتأخرين والمعاصرين _ كون التيمم بدلاً عن الطهاره المائيه مطلقا بجميع أقسامها . ويدلّ على ذلك _ مضافا إلى ذهاب أكثر القدماء والمتأخرين _ مشروعيه التيمم لكل ما يجب له الطهاره المائيه ويبيحه عند تعذرهما ، كما عن الشيخ في «المبسوط» و«الجمل والعقود» و«المصباح» و«المعتبر» و«الشرائع» و«الجامع» و«المنتهى» و«التذكره» و«القواعد» و«البيان» و«الروضه» والكركى ، بل في «المعتبر» عليه اجماع فقهاء الإسلام ، وفيه نقل الإجماع عن الفاضل أيضا ، بل في موضع من «الحدائق» دعوى الشهره ، وفي آخر منه أنّ عليه الأصحاب ، وفي «التذكره» نفى الخلاف عن استباحته للمسّ والتلاوه .

مضافا إلى روايه «فقه الرضا» بقوله : «والتيمم غسل المضطر ووضوءه» ، المنجبر ضعفه بعمل الأصحاب ، حيث أنّ من يجب عليه شرط الطهاره المائيه مضطر ، فيدخل تحت العموم في الخبر .

في كون التيمم بدلا عن الطهاره المائيه

ومضافا إلى استفاده ذلك من الآيتين الواردتين في ذلك ، الأولى قوله تعالى : «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَا مَسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » الآية (١) . بناء على أحد المعنيين ، وعليه الخبر بكون المراد من

«عابري سبيل» هو الاجتياز عن المسجد ، فلا يجوز إقامه الصلاه فيه إلا أن يكون متيمماً فيجوز .

بل أولى منها من جهه الدلاله من حيث إشعار التعليل بالطهاره ، وهى الآيه الثانى قوله تعالى : «وإن كُنتُم جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ حَيَاءٌ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَا مَسِيَّتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسُوا بِحُجُومِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ» الآية (١). حيث تفيد أن الطهاره فى حال الاضطرار ليس إلا التيمم ، فلا يكون مورده وهو الصلاه فى كلتا الآيتين مخصصا ، فالعبره بعموم التعليل لا بخصوص المورد .

كما تفيد الأخبار المستفيضه الوارده فى إثبات البدليه للتيمم عن الطهاره المائيه ، وكون التراب بمنزله الماء ، وإن شئت تفصيل ذلك فانظر إلى خبر حماد بن عثمان ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يجد الماء يتيمم لكل صلاه ؟ فقال : لا هو بمنزله الماء» (٢) .

وخبر زراره عن الصادق عليه السلام : «فى رجل يتيمم ؟ قال : يجزيه ذلك إلى أن يجد الماء» (٣) .

وخبر السكونى عن الصادق عليه السلام عن جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله قال : «يا أبا ذرّ يكفيك الصّعيد عشر سنين» (٤) .

١- سورة المائده : آيه ٦ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٢٠ من أبواب التيمم ، الحديث ٣ .

٣- وسائل الشيعه : الباب ٢٠ من أبواب التيمم ، الحديث ٢ .

٤- وسائل الشيعه : الباب ٢٠ من أبواب التيمم ، الحديث ٧ .

وخبر زراره في حديثٍ عن الباقر عليه السلام قال: «فإنَّ التيمم أحد الطهورين» (١).

وخبر محمد بن مسلم، في حديث: «ولا ينقضها»، لمكان أنه دخلها وهو على طهر بتيمم (٢).

وخبر محمد بن مسلم أيضا عن الصادق عليه السلام، قال: «سمعتَه يقول: إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم، فأخّر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (٣).

وحديث محمد بن حمران عن جميل بن دراج، جميعا عن الصادق عليه السلام: «إن الله جعل التراب طهورا، كما جعل الماء طهورا» (٤).

وخبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: «إنَّ رب الماء هو رب الصعيد، فقد فعل أحد الطهورين» (٥).

حيث ترى دلالة الكل على ما ادعينا، فيوجب حصول القطع، ولا أقل من حصول الاطمئنان على صحه ما ادعينا، من كفايه التيمم بدلا عن الماء، في كل ما يجب فيه الطهاره المائيه.

مضافا إلى إمكان دعوى الأولويه _ كما في «مستند الشيعة» _ فإنه إذا كفى للصلاه التي هي من أعظم العبادات، ففي غيرها يكون بطريق أولى.

ومضافا إلى ملاحظه الأخبار الوارده في التيمم لذوى الأعذار، وكل ذلك يزيل التردد عن الفقيه إن شاء الله، فالمسأله واضحه ولله الحمد.

ومن ذلك يظهر فرعان آخران وهما:

- ١- وسائل الشيعة: الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ١.
- ٢- وسائل الشيعة: الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.
- ٣- وسائل الشيعة: الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ١.
- ٤- وسائل الشيعة: الباب ٢٣ من أبواب التيمم، الحديث ١.
- ٥- وسائل الشيعة: الباب ٢٣ من أبواب التيمم، الحديث ٦.

الفرع الأول : ما فى المتن من إيجاب التيمم للجنب فى أحد المسجدين ، ليخرج به ، لما قد عرفت من الأدله السابقه منضمًا إلى حصول الإجماع القطعى ، بل وعدم الخلاف _ إلا عن ابن حمزه ، حيث حكم بالاستحباب على وجوبه للمحتلم فى المسجدين ، بل مطلق الجنب فيهما ، كما عليه ظاهر المحقق فى المتن و«الجامع» و«القواعد» ، بل قد يُدعى الإطلاق حتى لمن دخل جنبًا عمدًا أو سهواً فيهما ، مع كون حصول الجنابه فى غيرهما ، كما يظهر ذلك من «الارشاد» و«الدروس» و«البيان» وغيرها . وفى المورد نص خاص ، فقد ورد الحكم المذكور فى صحيح ومرفوع أبى حمزه ، عن أبى جعفر عليه السلام : «إذا كان الرجل نائمًا فى المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فاحتلم ، فأصابته جنباه ، فليتيمم ولا يمر فى المسجد إلا متيممًا» الحديث (١) . إذ يدلان على وجوبه ولذلك ذكره المحقق بالخصوص ، فلعله شاهد دليلًا آخرًا على أنه يجب التيمم فى غير الصلاة والجنب فى المسجد . ولكن قد عرفت ضعفه ، فأشكال الشهيد فى «المسالك» عليه فى ذيل قوله : «المندوب ما عداه» يكون وارداً خلافاً لـ «كشف اللثام» حيث يحمله على ما يكون واجبا بذاته وبالأصالة .

الفرع الثانى : ما فى المتن أيضا حيث قال بعد ذلك بقوله : «والمندوب ما عداه» إذ قد عرفت من التحقيق الذى ذكرناه عموم البدليه لكل ما يستحب له الطهاره المائيه ، وإنه يمكن أن يجعل التيمم موضوعه عند تعذرهما ، إذ التراب بدل الماء وبمنزلته ، حتى فى الوضوء التجديدى ، وما لا يكون رافعا للحدث كوضوء الحائض والجنب وغيرهما ، كما سيأتى تفصيله فى موضعه إن شاء الله .

وقد تجب الطهاره بنذر وشبهه(١)

من العهد واليمين ، ولا بدّ من تحصيل الشرط المعتبر في كلّ واحد منهما ، مثل الرجحان في متعلّق النذر وأمثال ذلك ، فحينئذ لا بأس بالإشارة إلى بعض (١) الفروع المتفرعه على هذه المسأله ، تبعاً لصاحب «الجواهر» قدس سره و«كاشف اللثام» وغيرهما ، فنقول :

الفرع الأوّل : لو نذر طهاره غير مشروعه ، فلا يصح كالطهاره المتكرره لغسل الجنابه ، أو قصد الوضوء معه لا بقصد التجديدي ، إنّ قلنا بجواز الوضوء مع حصول الطهاره بغسل الجنابه . لكنّه مشكل فلا يجوز مطلقاً أو التيمّم مع عدم تعدّد الطهاره المائيه وأمثال ذلك .

فروع تتعلّق بجوب الطهاره بالنذر و شبهه

ووجه البطالان واضح ، إذ يعدّ فاقداً لشرط النذر وهو رجحان المتعلّق ، لأنّ الطهاره فيما ذكرنا من الأمثله محرّمه بالحرمة التشريعيه . وزاد في «الجواهر» إلا أن يقصد في نذره إتيان صوره ذلك لينعقد ، وتظهر ثمرته في ثبوت الكفاره لدى المخالفه ، لأنّه لا يخلو عن إشكال ، لأنّ المعتبر في النذر إحراز رجحان المتعلّق ، لا عدم إحراز المرجوحه حتى يجتمع مع الشك في الرجحان أيضاً ، ففي الفرض لو لم نقل بعدم رجحانه قطعاً ، فلا أقل من الشكّ ، فدعوى القطع براجحيه إتيان صورته بلا قصد لأحد الأمور الواقعيه تكون عهدها على مدعيها .

الفرع الثاني : لو أطلق النذر للطهاره ، ولم يعين فرداً منها ، فالظاهر صحّه إتيان أحدهما ، أي الأمور الثلاثه لو لم يكن للاطلاق حينئذٍ منصرفاً إلى أحدها بخصوصه ، كما لا صحّه لدعواه للوضوء ، بلا فرق في ذلك بين ثبوت الحقيقه الشرعيه وغيره . نعم ، غايته عند ثبوتها لا يبعد أن يحمل عليها ، لولا انصرافها إلى غيرها .

واستشكل في «الجواهر» فيصوره عدم الانصراف ، وعدم قصد عموم

الاشتراك ، والقول بأن لفظ (الطهاره) مشتركٌ لفظي ، بعد ذكر احتمال الصَّحَّه والتخيير في انتخاب أحد الأفراد .

لكننا لم نعرف للاشكال وجهها ، فأئى فرقٍ بين أخذ لفظ (الطهاره) مشتركاً لفظياً ، وبين أخذ لفظ كان له ثلاثه أفراد حقيقه عند الشرع ، كما لو نذر الإتيان بكفاره افطار صوم شهر رمضان ، وقلنا بعدم القرينه بين أفرادها ، وكونه مخيراً بينها ، فلا إشكال في تخييره بين أفراد حقيقه واحده كعتق رقبه مثلاً بين افرادها ، فالأقوى الصَّحَّه والتخيير بين الأفراد .

مضافاً إلى إمكان التمسك بعموم وجوب الوفاء بالنذر في رفع شرطيه التعيين ، ولو في الجملة ، كما لا يخفى .

الفرع الثالث : أنه لا يذهب عليك أنّ النذر من جهه سعه وقت الوفاء وضيقه منوط بكيفيه نذر الناذر ، فإن ضيقه بوقت خاص يُضيق ، وإلا فمطلق ويكون ممثلاً في أى وقت أتى به . نعم لا بد أن يجعل وقتاً يكون قادراً للامثال فيه ، فلو لم يكن كذلك ، بأن جعله في وقت يمتنع الامثال فيه شرعاً ، مع العلم بذلك ، فلا ينعقد أصلاً ، كما لو نذر إتيان الطهاره الشرعيه الرافعه للحدث _ مثل غسل الحيض في حال عدم انقطاع دم الحيض _ لما عرفت من عدم صحته للتشريع المحرم ، فإن لم يعلم ، ثم ظهر عدم تمكنه ، كشف عن فساده ، لانكشاف عدم قدره ، المعتبره قطعاً . وأما لو كان قادراً لتحصلها في ذلك الوقت مثلاً مع الواسطه ، كما لو نذر الطهاره الرافعه للحدث في ساعه كذا ، وكان متطهراً ، فهل يجب عليه نقضها وتحصيل الطهاره المندوره أم لا ؟

ففي العروه في مسأله الأولى من أقسام الوضوء المندور ، حَكَمَ بوجوب النقض أولاً ، ثم أشكل وتأمل في صحه إطلاقه ، ولعله كان من جهه أنه تارة يقصد بذلك تحصيل الطهاره ، مثل الوضوء الرافع لكل صلاه إن كان محدثاً ،

فلازمه أن يكون من قبيل الاستطاعه للحج من الواجب المشروط ، أى كان وجوبه مشروطا بتحقق الحدث ، فلا يجب تحصيله .

وإن أخذ على نحو الواجب المطلق ، بحيث يشمل ما لو كان متطهراً ، فالحكم بالصحة حينئذٍ مشكل ، لعدم الرجحان فى نقضها ، وإن كان أصل الطهاره بعد النقض راجحاً إلا أنه حيث كان المندور ملازماً حينئذٍ لإيجاد أمر غير راجح ، فصحته مشكل ، كما عليه الأملى فى «المصباح» ، والحكيم قدس سره فى «المستمسك» ، والبروجردى قدس سره وغيرهم ، كما هو الحال بالنسبه إلى من نذر التيمم كذلك ، لا يكون موجبا لوجوب إراقه الماء حتى يتعذر فيصح التيمم ، أو نذر الغسل للجنبه ، فإنه لا يجب عليه اجتناب نفسه حتى يغتسل ، وأمثال ذلك .

الفرع الرابع : لو نذر وضوء تجديديا لكلّ صلاه فريضه وجب ، ويلزم الكفاره فقط عند المخالفه ، لا- بطلان الصلاه ، لأنّ المفروض وجود الطهاره المبيحه بالطهاره الأولى .

نعم ، قد يشكل وجوب الوضوء ثانيا ، فيما لو صلى هذه الصلاه ثانيه بالجماعه ، لأنّ المفروض تحقق ما هو الفريضه فى الوقت مع الوضوء التجديدي النذرى ، فلا تتكرر ، بلا فرق بين أن تكون الصلاه المعاده مستحبّه والأولى فريضه ، أو تكون أحدهما لا بعينها فريضه .

ولكن احتمال صاحب «كشف اللثام» وتبعه صاحب «الجواهر» وجوب الوضوء للجماعه أيضا ، على الفرض الثانى ، لأنها صارت فريضه ، ولو من جهه كونها وسيله لتحصيل ما هو الواقع المررد فى الفريضه .

نعم ، لو استظهرنا من حديث : (إنّ الله يختار أحبهما إليه) كون الثانيه فريضه احتسابا لا الأولى ، فلا إشكال حينئذٍ فى وجوب وضوء آخر لها أيضا لكونها فريضه .

نعم فى «الجواهر» أنه يشمل صورته النذر للطهاره ، حتى مثل الوضوء

الصورى ، كوضوء الجنب والحائض ، ثم احتمال العدم وقواه ، أمّا من جهه كون الوضوء حقيقه فى غيره ، أو للانصراف إلى غيره ، وإن كان حقيقه فيه .

ولكن الحقّ عدم الأجزاء بالصورى فى مطلق الطهارات ، لو لم يقصد الناظر عموميته لمثله ، وذلك للانصراف المذكور . كما أنّ الظاهر عدم الاجتزاء عند الإطلاق بالطهاره المنذوره بالتجديدى من الوضوء ، بواسطه انصراف الإطلاق إلى المحصل رفع الحدث لا التجديدى وإن اخترنا سابقا صدق الطهاره بالنسبه إلى كلّ من التجديدى والصورّ أيضا .

وفى المقام فروع أخرى متناسبه مع إعاده الصلاه وتكرارها قد ذكرها صاحب «الجواهر» قدس سره تبعاً لـ «كاشف اللثام» ولكن تركناها ووكّلنا بحثها إلى محلّها إن شاء الله تعالى .

تعريف الماء المطلق والمضاف

البحث في المياه

أقول: مجموع أبحاث هذا الكتاب يعتمد على أربعة أركان ، والأربعة المذكوره عبارته عن : العبادات ، والأحكام ، والعقود ، والإيقاعات .

ووجه الحصر هو أنّ الأمور : أمّا أن تكون من الضروريه الدينيه ، أو من الدينويه .

فالأول : هو العبادات .

والثاني : قد لا يحتاج في تحقيقه إلى الصيغه واللفظ ، أو يحتاج إليها .

فالأول : هو الأحكام من الحدود والديات والقصاص والميراث .

والثاني : قد يحتاج إلى الصيغه من الطرفين ، فهو العقود كالبيع وغيره .

ومنه ما يكفي من طرف واحد فهو الايقاعات ، كالطلاق والعتاق .

وجميع أبحاث الفقه ينقسم إلى هذه الأقسام الأربعة . ولذلك بنى المصنّف كتابه عليها . وإذا عرفت ذلك فنقول : قال المصنّف قدس سره :

الركن الأول: فى المياء ، وفيه أطراف :

الأول : فى الماء المطلق ، وهو : كل ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافه .(١) تعريف الماء المطلق و المضاف

(١) اعلم أنه لما كان الماء منشأ حياه كل شىء حيث يعد الماء أصل كل شىء كما أشير إليه فى قوله تعالى : «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ»(١). وبما أنه منشأ لتحقيق الحياه فى العباده إذا كانت مصبوغه بصبغه زبانيه ، أى منضمه إلى قصد القربه إلى الله ، ومنه يحصل التطهر عن جميع الرذائل الظاهريه والباطنيه ، قدم المصنّف بحثه على سائر المباحث ، وجعل بحثه فيه من جهات متعدده وأطراف عديده ، ولذلك قال المصنّف : «وفيه أطراف» :

الأول : فى الماء المطلق ، وقد عرّفه بما عرفت ، وأورد عليه بشمول التعريف ما يوجب الدور ، لأنّ المعرف (بالكسر) مشتمل على لفظ الإطلاق الموجود فى المعرف (بالفتح) ، المقصود تعريفه ، ومعلوم أنّ معرفه الشىء إذا كان متوقفاً على معرفه الآخر فإنّه يوجب الدور .

وأجيب عنه بأنّ مقصود المصنّف مجرد كشف معنى الاسم ، وإبدال اللفظ المجهول بلفظ معلوم فلا دور ، ولعله أراد بيان أنّه ليس بتعريف حقيقى حتى يرد عليه ذلك بل هو شرح للاسم ، لأنه من أوضح المفاهيم العرفيه ، ولا يحتاج إلى البيان .

مضافا إلى إمكان أن يقال : بأنّ الإطلاق ليس مأخوذاً فى حقيقه تعريفه ، بل أخذ ذلك لذكر الامتياز عمّا يشابه ذلك فى الاستعمالات ، وأراد من ذلك تعيين ما هو المقصود منه ، فلا محيص عن الاستفاده من قبيل هذه الألفاظ .

ثم لا يخفى عليك أنّ الإضافة الملحقة بلفظ الماء متفاوتة ، لأنّ المضاف قد يكون معتصرا من الأجسام ، كماء الرمان والعنب وأمثال ذلك ، أى فى الحقيقة ليس بماء ، بل يصح سلبه عنه عند العرف ، ولذلك لا يستعمل إلا مع الإضافة ، بحيث لو ذكر لفظ الماء بلا ذكر جهه الإضافة ، كما لو قيل : «جئنى بماء» وأريد منه ذلك حقيقه ، لخطأه أهل العرف واللغه لأنّه خارج عنه حقيقه معناه .

نعم يصح إطلاق لفظ الماء عليه بنوع من العناية ، كأن يريد من الماء ما يكون مائعا سائلاً رقيقا ، وبه يستعمل عليه بما لا يصح استعماله على الدهن كذلك .

وقد يكون ممتزجا كالماء الذى صار مالحا بالملح وموحلاً بالتراب ، وأمثال ذلك ، حيث أنّه فى الحقيقة ماء ، إلا أنّه يمكن أن يبلغ فى زياده إضافته إلى مرتبه لا يصدق عليه ذلك العنوان ، ومن هنا يظهر ويتحقّق الفرد المشكوك من المصاديق .

وقد تكون الإضافة غير داخله فى حقيقه الماء ، بل تكون من الأمور الخارجيه والمميزه عن أنواع الماء وأقسامه ، باعتبار ما يؤخذ منه ويضاف إليه ، كإضافته إلى البحر والبئر وأمثال ذلك ، فلا إشكال فى إطلاق اللفظ على هذا القسم من الإضافة حيث أنّه ماء مطلق حقيقه ، بخلاف الإضافة الموجوده فى السابقين . وأما جعل المتصاعد من الابخره من أفراد الماء المضاف ، قبل تبدل البخار إلى المقطر ، حيث يصير ماءً _ إن كان بخارا _ أو غيره ان كان من غيره _ كالبول وأمثاله _ كما عن الآملى قدس سره فلا يخلو من إشكال ، إذا العرف لا يساعده ، كما اعترف به أيضا فى آخر كلامه . فالماء حقيقه عباره عمّا لا يحتاج إلى انضمام قيد إليه ، بل كان استعماله بلا زياده شىء ، مفهومه عند العرف ومتبادرا منه افراده ، وهو واضح .

فدعوى صاحب «دليل العروه» كون إطلاق الماء على قسميه من المطلق والمضاف بنحو الحقيقة على نحو القدر المشترك المعنوى بإطلاق ، لا يخلو عن

وكله طاهرٌ مزيلٌ للحدث والخبث (١)

ضعف ، لما قد عرفت من التفصيل فى المضاف . نعم ، ما يكون من قبيل القسم الثالث منه ، أو بعض أفراد القسم الثانى ، فهو صحيح ، إذ ليس إلا نفس الماء .

ثم ما ذكرناه إنما يكون فيما لو علم صدق عنوان الماء ومفهومه عليه وعلم أيضا أنه مصداقه . وأما لو شك ، ففي الأول لو كان منشأ الشك عروض عارضٍ خارجى عليه ، مع صدق العنوان عليه قطعاً قبل العروض ، فإن أجرينا الاستصحاب فى مثل تلك الالفاظ العرفيه ، فلا إشكال فى جريانه والحكم بترتب الآثار عليه . وهكذا فى الشك فى المصداق ، أى فى الشبهه الموضوعيه لا المفهوميه ، بلا فرق فى كون الحاله السابقه أمراً وجودياً _ كما عرفت _ أو عدمياً أى عدم المائيه .

الماء طاهر و مطهر

وأما ان لم يكن مقطوعاً سابقاً أو كان ولم نقل بجريان الاستصحاب فيه ، فحينئذ فما لم يشترط فى جواز استعماله إحراز عنوان المائيه فيجوز مثل استعماله للشرب مثلاً وأمثال ذلك ، لاصاله البرائه ، وهى جاريه فى كلا قسمى الشك فيه .

وإن أخذ إحراز العنوان شرطاً ، كان مقتضى الأصل هو أصاله الاشتغال كما لا يخفى ، ويتوافق هذا الأصل مع استصحاب بقاء الحدث والخبث الذى كان شرط زواله هو التطهير بالماء المعلوم أنه ماء .

(١) وأمّا كون الماء طاهراً ومطهراً ، فيدلّ عليه الأدلّه الأربعة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل ، بل هو من الضروريات فى الدّين من تلك الجهه ، ومن مطهريته للغير كما فى «الجواهر» ردّاً على مذهب سعيد بن المسيب حيث لم يجوّز الوضوء بماء البحر ، لكونه إنكاراً للضروره . كما أنّ الإجماع بكلا قسميه

من المحصّل والمنقول موجودٌ في المقام ، بل لم نعرف مخالفا فيه إلا عمّن لا يعبأ به . فبقى حينئذ دلالة الكتاب والسنة :

أما الأوّل : فالآيتان ، الأولى منهما قوله تعالى : «إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً وَيُنزِلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُم رِجْزَ الشَّيْطَانِ» الآية (١) . على ما عرفت في تفسيرها من الاحتمالين في أوائل بحث الطهارة ، وعلمت أن المراد من التطهير ، إمّا خصوص الطهارة من الخبث ، والمراد من الرجز هو الحدث ، أو كان المراد من التطهير هو ما يشمل الخبث والحدث كلاهما ، وكان المراد من الرجز هو الوسوسة الشيطانية .

وعلى كلّ تقدير ، إذا ثبت مطهره الماء للآخر _ خبثا أو هو مع الحدث فإنّه يثبت طهارته بالملازمه العرفيه ، من جهة أنّ فاقده الشيء كيف يكون معطيا؟! أو بالملازمه الشرعيه المستفاده من الآية .

واحتمال خصوصيه المورد من جهة نزول الآية أثناء غزوه بدر ، أو في كونه في خصوص المطر ، ساقطه بالاجماع ، كما لا يخفى .

مضافا إلى ما في «الجواهر» من إمكان دعوى كون المراد من السماء بلحاظ أنّه كان جميع الماء من السماء ، كما ترى ذلك في قوله تعالى : «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ» الآية (٢) .

الثاني : قوله تعالى : «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» (٣) . ودلالاتها على المقصود موقوفه على معرفه صيغه «طهور» على وزن فعول ، فنقول : إنّ هذه

١- سورة الانفال : آيه ١١ .

٢- سورة المؤمنون : آيه ١٨ .

٣- سورة الفرقان : آيه ٤٨ .

الصيغه من جهه التصور والاحتمال على أربعة صور ، وذهب إلى كل منها ذاهب في الجملة :

دلالة الكتاب على أنّ الماء طاهر و مطهر

الأولى : أن يكون المراد منه هو «اسم الفاعل» ، بأن يكون (الطهور) بمعنى الطاهر ، إذ الطاهر غير متعد ، والطهور كذلك وعليه عدّه من اللغويين كما في «الجواهر» فراجع .

الثانية : أن يكون (الطهور) بمعنى المصدر ، فهو يدعى من جهه كيفية حركه مادته بفتح الطاء وآخر بضمه ، بل قد قيل بأن المصدر لا- يكون إلا- بالثاني ، كما أن اسم الآله يكون بالأول ، فيكون حينئذ حمل الطهور على الماء نظير حمل (عدل) على (زيد) من جهه كثره المبالغه في طهارته ، فيكون حملاً ادعائياً أو مجازياً .

لكنه مردود بعدم وجود حمل هاهنا ، بل جىء به على نحو الوصفية بقوله : «ماء طهورا» .

الثالثة : أن يكون بمعنى المبالغه «كالغفور والودود» فحينئذ قد يدعى بأن الطهاره أيضا من المفاهيم المشككه ، وتكون فيه الشده والضعف كما ادعاه بعض ، ومثّل له بالوضوء بالماء المشمس والآجن ، حيث يكون مكروها ، بخلاف الماء المطلق البارد الغير الموصوف بذلك ، وإن كان مثاله لا يخلو عن إشكال ، فيكون معنى المبالغه حينئذ متصوره فيه من جهه شده الطهاره وزيادتها .

وآخر يدعى أنّها تكون مثل الملكيه والزوجيه من الأحكام الوضعيه حيث لا- تتصور فيها الزيادة والنقيصه ، بل أمرها دائر بين الوجود والعدم كما هو الأقوى عندنا ، فحينئذ لا معنى للمبالغه إلا من جهه التكرار في مطهريته للأشياء .

وصحّه الاستعمال كذلك في معنى المبالغه لا يخلو عن مسامحه .

نعم قد استعمل لفظ المبالغه في الآية (١) ، بصوره أظهر ، حيث أنّه ظاهر في

وجود المراتب فيه ، لكنّه وارد بالنسبه إلى حال القلب والروح لا الطهاره بلحاظ الحدث والخبث ، فراجع الآيات .

الرابعه : أن يكون بمعنى اسم الامله كفطور وسحور ، أى آله ما يفطر ويسحر به ، فهاهنا آله الطهاره ، كما ورد ذلك فى اللغه أيضا ، وأن أردت تفصيلها فراجع «الجواهر» .

دلاله السنّه على أنّ الماء طاهر و مطهر

والذى يختلج بالبال واللّه عالم بحقيقه الحال ، هو أن يقال : إنّ هذا اللفظ استعمل فى الآيه الثانيه فى أحد أمرين :

اما أن يكون بالمعنى الأوّل ، أى أنزلنا من السماء ماء طاهرا ، بلا نظر إلى كونه مطهرا ، وتكون الآيه حينئذ فى مقام الامتنان . وهذا لا ينافى ما ذكرنا ، لأنّ فى طهاره الماء أيضا امتنانا ، كما يشهد بذلك الدعاء الورد فى حق من شاهد ماءً لتحصيل الوضوء يستحب أن يقرأ : «الحمد لله الذى جعل الماء طهورا ولم يجعله نجسا» ، حيث يحتمل أن يكون العطف تفسيريا وتوضيحيا لما سبق ، أى جعل الماء طاهرا غير نجس .

واحتمال المطهره فى هذا اللفظ على هذا المعنى لا يخلو عن تعسف ، كما لا يخفى .

وأما كون الماء مطهرا أيضا فيستفاد من الآيه الأولى فى قوله تعالى : «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ» . فعلى هذا الاحتمال ، يكون المتحقق بانضمام الآيتين معا ، هو إثبات كون الماء طاهرا فى نفسه ومطهرا لغيره ، مضافا إلى ما عرفت من ثبوت الملازمه العرفيه أو الشرعيه فى إثبات الأمرين فى نفس الآيه الأولى .

بل نقول بأنّ الأخبار الكثيره وردت فى استعمال الطهور فى الشرع بمعنى المطهره للغير أيضا ، وبأنه مجاز منقول شرعى ، ونذكر لذلك بعض ما يدل عليه من الأخبار :

فمنها : الحديث النبوى صلى الله عليه وآله : «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، وَأَيْمًا

رجل من أمتي أراد الصلاة فلم يجد ماءً ووجد الأرض لقد جعلت له مسجداً وطهوراً» (١).

وقوله عليه السلام: «أطل فإنه طهور» (٢).

وقول الصادق عليه السلام: «كان بنو إسرائيل إذا أصابتهم قطره من بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، وقد وسع الله عليهم بماء من السماء والأرض، وجعل لكم الماء طهوراً» (٣).

وبناء على ذلك يمكن أن يكون المراد من (الطهور) في قوله تعالى: «وَسَيَقَامُهُمْ شَرَابًا طَهُورًا» (٤) هو الطاهر، لا بمعنى المنظف، بالتأويل الذي ذكره صاحب «الجواهر» قدس سره بأن أهل الجنة يشربون الماء والشراب، فيخرج بذلك عرقاً من مسام أبدانهم دفعا لما أكلوا، فإن هذا أبعد ما قد يخطر إليه ذهن الإنسان.

أو يراد من (الطهور) المعنى الواقع، أي آل الطهارة، أي ما يتطهر به، كما قوّاه الحكيم في «المستمسك»، والحلي في «دليل العروة»، بل قد يظهر تسليمه في «الجواهر» لأحد الاحتمالين الذي اختارهما.

والإشكال فيه أنه قد ورد وصفا للماء والشراب في الآيتين، والحال أن اسم الآله يكون جامداً.

اللهم إلا- أن يقال: إن الجمود على اللفظ فيما لم يكن نفس اللفظ مسوقاً لحال الوصفية بخلاف ما نحن فيه، يقتضى ذلك أى تكون بحاله الوصفية آله، أى جعلنا الماء ما يتطهر به.

الفرق بين الحدث والخبث

- ١- وسائل الشيعة الباب ٧ من أبواب التيمم، الحديث ٣.
- ٢- وسائل الشيعة: الباب ٣٢ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٣.
- ٣- وسائل الشيعة: الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.
- ٤- سورة الإنسان: آية ٢١.

ولكن الإنصاف قوّه الاحتمال الأوّل .

هذا كلّه فى ما دلّ على طاهريه الماء ومطهريّته من الكتاب .

أما السنه : مضافا إلى ما عرفت من الأخبار مثل خبر بنى إسرائيل وغيره ، يمكن الاستدلال على طاهريه الماء بصراحه حديث حمّاد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال : «الماء كلّه طاهر ، حتّى يعلم أنّه قدر» (١) .

ومثله مرسله الصدوق ، عن الصادق عليه السلام : «كل ماء طاهر إلّا ما علمت أنّه قدر» (٢) .

وحديث محمّد بن حرمان ، وجميل بن دراج عن الصادق عليه السلام قال : «إنّ الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» (٣) .

حيث يحتمل أن يكون المراد هو الطاهريه أو هو مع المطهريه .

وحديث الذى رواه المحقّق فى «المعتبر» قال ، قال عليه السلام : «خَلَقَ اللهُ الماء طهورا ولا ينجسه شىء» (٤) .

مضافا إلى الأخبار الكثيره التى وردت أمره لتطهير الأوانى والثياب بقوله : «اغسل بالماء» ، حيث يفهم طهاره الماء ومطهريته .

كما يدل على مطهريته أيضا حديث الصادق عليه السلام مرسلًا بقوله : «الماء يطهر ولا يطهر» (٥) .

ومثله فى التعبير حديث السكونى ، عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله :

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

٤- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩ .

٥- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

«الماء يطهر ولا يطهر» (١).

فالمسألة واضحة والحمد لله ولا تحتاج إلى مزيد بيان .

ثم إنه قيل في معنى الحدث والخبث ، بأن الحدث ما لا يدرك والخبث ما يدرك .

وقيل بأن ما يحتاج في رفعه إلى النية هو الأول ، وما لا يحتاج إليها هو الثاني .

وإن أشكل عليهما في «المسالك» وقال : بأنهما غير تام ، لأنه يمكن أن يجاب على الأول بإمكان درك حاله الحدث أيضا في الجنابه والحيض ، حيث تسمت نفس بعد عروض حاله وتحس بنقاهاه خاصه ، فهو ربما أولى بالدرك من الثاني .

ويمكن النقض للثاني أيضا ، بمثل بعض الطهارات التي لا تكون مع التيه رافعه أيضا كالتيمم مثلاً ، حيث لا يرفع الحدث مع اعتبار التيه فيه لكنه مبيح للصلاه ، وهكذا في وضوء الجنب والحائض .

تطهير الماء للمايعات المضافه و عدمه

اللهم إلا أن يجاب : بأنه رافع أيضا بالنسبه إلى منعه عن الدخول فيالصلاه مثلاً ، أو حصول المترتب الكامله للنوم مع الجنابه والحيض بالوضوء ، فيرفع تلك الحضاضه . ولكنه لا يخلو عن تكلف .

والأولى أن يقال في جهه الفرق بينهما : أن الحدث حاله نفسانيه تحصل _ كغيرها من الأمور الباطنيه _ بواسطه وجود أحد أسبابه الظاهريه من البول والمنى والدم ، فهو من باب تسميه المسبب باسم السبب الذي يناسب معناه اللغوى أيضا ، من جهه كونه متحققا بعد ما لم يكن قد حدث أى حدث وتحقق تلك الحاله أو البول بعد ما لم تكونا . هذا بخلاف الخبث ، فانه من الأمور الظاهريه التي يتنفر الطبع عنه كنفس البول والمنى وغيرهما من النجاسات ، حيث تكون طهارتها تارة بزوالها ظاهرا ، وأخرى بأزيد من ذلك ، كتكرّر الغسل

اللازم فى البول أو التعفير ، أو التكرار اللازم فى الولوج حيث يزيلها واقعا ، وهذا هو الفرق بينهما ، والله العالم بحقائق الأمور .

بقى هنا شىء ، وهو أنه إذا ثبت طاهريه الماء المطلق ومطهريته ، فهل تكون مطهريته مخصوصا بالأحداث والأخبار خاصه ، أو يكون له العموميه والشمول حيث لمثل المايعات المضافه المنتجسه كماء الورد المنتجس ، وماء العنب والرمان إذا تنجسا ، بحيث تحصل طهارتها للاتصال بالماء المطلق ، بحث لو شككنا فى مصداق يرجع إلى عموم من الحكم بالتطهير ؟

ظاهر العلامه هو الحكم بالثانى ، أى الحكم بالطهاره فيالفرض المذكور لمجرد الاتصال بالماء الكثير ، ولو لم يخرج عن حال الإضافه .

وظاهر الشيخ الأنصارى قدس سره فى كتاب «الطهاره» وصاحب «مصباح الهدى» والحكيم والسيد فى «العروه» وغيرهم قدس الله أسرارهم هو الأول ، إذ لا دليل على العموم إلا حديث السكونى ، كما أشار إليه الشيخ قدس سره عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : «الماء يطهر ولا يطهر» (١) .

ومثله فى اللفظ حديث مسعده بن اليسع (٢) كما تمسك به الآملى .

وكذا مثله حديث الصدوق فى «الفقيه» (٣) ، وزاد عليه الآملى فى «المصباح» حديث الكاهل ، عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث : «كل شىء يراه ماء المطهر فقد طهر» (٤) . حيث يدل على عموميه المطهره لكل شىء .

ونحن نزيد على ذلك إمكان الاستفاده من حديث بنى إسرائيل ، وهو خبر بن

١- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .

٣- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

٤- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥ .

داود بن فرقد ، عن الصادق عليه السلام بقوله : «وقد وسَّعَ اللهُ عليكم ما وسَّعَ ما بين السماء والأرض ، وجعل لكم الماء طهوراً»^(١) بناء على كون الطهور هنا بمعنى المطهر ، كما أشرنا إليه آنفاً .

تقسيم الماء باعتبار وقوع النجاسة فيه

ولكن قد أشكل ويمكن أن يقال في جميع ما ذكر بأنه لا يخلو عن مناقشه :

فأما حديث السكوني وأمثاله في التعبير ، وخبر داود بن فرقد ، فقد وردت في مقام بيان أصل الطهاره والمطهرية ، في قبال السلب الكلي المطلق ، بقرينه ذيله الوارد فيه : «ولا يطهر» ، بل وهكذا اللفظ في خبر بنى إسرائيل بمناسبه المورد من ذكر حالهم ، والتوسُّع في هذه الأئمه من تلك الجبهه ، وهذا لا- ينافي أن يكون التطهير بالماء مخصوصا لبعض الأشياء دون بعض كما لا يكون متعزِّضا لكيفيه التطهير . نعم قد يمكن استفاده هذه الجبهه من الفهم العرفي إن سُلِّم دلالتة على عموميه مطهريته ، لكنه قد عرفت خلافه . فلم يبق هاهنا إلا خبر الكاهلي ، الذي كان أتمها دلالة ، خصوصا مع وجود لفظ (كل) ، لصراحتة في استغراق .

ولكن يرد عليه أولاً : كونه مرسلًا ، من جهه عدم معلوميه الرجل الذي نقل عنه الكاهلي .

وثانيا : اعراض المشهور عنه بل الأصحاب ، كما في «المصباح» بأن ظاهر الأصحاب عدم طهره بالاتصال ، فحينئذ يكون استصحاب حاله النجاسه التي كانت فيه قبل الاتصال محكِّم .

فما اختاره العلامة ، بل استوجهه في «الجواهر» بعد الاستبعاد ، لا يخلو عن إشكال .

وباعتبار وقوع النجاسه فيه ، ينقسم إلى : جارٍ ومحقونٍ وماء بئر (١)

أقسام المياه وأحكامه

أمّا الجارى فلا ينجس إلاّ باستيلاء النجاسه على أحد أوصافه (٢)

(١) واعلم أنّ هذا التقسيم الثلاثى انما يكون بالنظر إلى ملاقاه الماء المطلق للنجس ، اذ قد يكون كالجارى ، فلا يتنجس إلاّ بالتغيّر بأحد الأوصاف للنجاسه ، أو كالمحقوق من تنجسه به إذا كان أقل من من الكر ، أو كماء البئر الذى وقع فيه التردد من لزوم الكثرية أم لا ، وإلاّ فإنّ أقسام الماء أكثر من ذلك ، إذ ينضم إليها الماء الذى له مادّه كالنابع من الأرض بعد حفرها ، والماء الجارى الذائب من الثلوج ، والنابع عن المادّه بحاله ارشح الذى يُسمّى النزير ، والشمذ المجتمع منه تحت الرمل ، وماء الحمام ، ولعلّه يكون من هذا القبيل الماء المتعارف الذى يضح فى الأنابيب . وسيظهر حكم كلّ واحد من تلك الأقسام الثلاثة المذكوره إن شاء الله .

(٢) والكلام فيه يقع من جهتين :

فى تعريف الماء الجارى

تاره : فى موضوعه .

وأخرى : فى حكمه . وسيلحق به فيضمن البحث عن هاتين الجهتين ما كان كالجارى ، فنقول وبالله الاستعانه :

أما موضوعه : فتارةً يلاحظ فيه قول اللغويين ، وأخرى قول الفقهاء والمجتهدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

أمّا أهل اللغه : فقد عرّفوه كما فى «مصباح المنير» و«مجمع البحرين» وغيرهما بأنّه : (المتدافع فى انحدار واستواء ، وما كان سائلاً على الأرض) ، كما اشير إليه فى الكتب نقلاً عن أهل اللغه ، كما فى «الجواهر» و«طهاره» الشيخ الانصارى وغيرهما . كما أنّ العرف العام يرى ويعدّ الجارى فوق الأرض كالنهر ، أو تحتها كالقنوات أنّه جاريا ، وهو واضح ولا كلام فيه .

وأما الفقهاء : فقد وقع الخلاف فى تعريفه بينهم إلى أربعة أقوال :

القول الأول : يعتبر فيه : الجريان فقط ، سواء كان له نبع وماده أم لا ، كما استظهره «الجواهر» عن بعض العبائر ، حيث اكتفوا فى تحديده بالجريان فقط .

القول الثانى : يعتبر فيه وجود النبع سواء جرى أم لا- ، كما صرح به الشهيد الثانى فى «المسالك» ، وعللّ فيه وجه إطلاق لفظ الجارى مع ظهوره فى الجريان ، أنه كان إما من باب التغليب ، أو من الحقيقة العرفيه خاصه .

والقول الثالث : باعتبار السيلان والنبع ، كما عليه المشهور من المتقدمين والمتأخرين .

والقول الرابع : باعتبار الجريان مع أحد الأمرين ، أما الماده ولو لم يكن نابعا فى بعض مصاديقه ، كالجارى من الثلوج الذائبه فى موسم معين ومدّه متعارفه ، أم مع النبع كما هو كذلك غالبا ، بل هو الحقيقة فيه أولاً .

والأقوى هو الأخير ، كما عليه صاحب «مستند الشيعه» ونسب فى «المصباح» الرضوى إلى بعض الساده من أساتيدّه ، ومال هو إليه قدس سره فى صورته الصدق العرفى عن الماء الذائب الجارى كما نحن نقول به كذلك ، وإلا يصعب فى بعض أفرادّه ، كما لو فرض قلّه الماء الخارج من ذوبان الثلوج المذابه بحيث لا يساعد عليه العرف فى إطلاق الجارى عليه ، هذا بخلاف ما يكون فى بعض الأنهار الجاريه التى تستمد ماءها من ذوبان الثلوج المتراكمه على الجبال الرواسى لا من تحت الأرض ، فإخراج مثل هذه الأنهار عن عنوان الجارى عرفا ولغّه مشكل جدا .

فعلى هذا ، يظهر فساد توهم النقض بالماء المجتمع فى الأوانى إذا صب ماؤها فى الأرض وجرى ، كما عن الشيخ وغيره ، لوضوح أنّه لا يطلق على مثل هذا الجارى عنوان ذى الماده الجارى ، ولا النابع الجارى عرفا كما لا يخفى . فكل ما

لا يكون كذلك ، إمّا ملحقٌ بالمحقون حكماً أو البئر كذلك ، وإن لم يكن منهما موضوعاً .

فإذا ثبت هذا ، ظهر أنّ الماء الراكد _ الغدران والحياض والشمذ واليعون التي لها مادّة ، ولم تجر على الأرض ، والماء الجارى من الرشيع الذى يقال له التزيز كما فى «الجواهر» _ ان لم يطلق عليه الجارى ، يكون من حيث الحكم ملحقاً بالماء المحقون ، فينجس بالملاقاه إذا كان أقلّ من الكر ولم يكن له دفع ، أو بماء البئر من جهه التردد فى تنجسه وعدم كما سيظهر ان شاء الله تعالى ، إن لم نقل فى القسمين الأخيرين كونهما ملحقين بالجارى حكماً ، وإن لم يكونا منه موضوعاً . كما يمكن الاستظهار لذلك من الخبر الوارد فى ماء الحمام ، وهو حديث عبدالرحمن بن أبى نجران ، عن داود بن سرحان قال : «قلت لأبى عبدالله عليه السلام ما تقول فى ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزله الماء الجارى» (١) .

وأظهر منه من حيث الدلالة ، فى كون وجود المادّة مستلزماً لذلك الحكم هو خبر بكر بن حبيب ، عن أبى جعفر عليه السلام ، قال : «ماء الحمام لا بأس إذا كانت له مادّة» (٢) .

بل قد يستفاد من كلام صاحب «الجواهر» أنّهما ملحقان بالجارى ، وهو الأقوى إن صدق الاتصال بالمادّة عرفاً ، أى إذا لم يكن الرشيع بقدر يضرب عن العرف فى صدق الاتصال .

ومن هنا ثبت حكم ماء النافوره إذا فرض له الاتصال بالماده ولو كان رشيعاً ، كما هو الحال فى بعض حياض الحمامات ، فحينئذ يكون محكوماً بحكم الماء الجارى ، ولا ينجس ، ما لم يتغيّر بأحد أوصاف النجاسه .

١- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤ .

وهاهنا فرعان :

الفرع الأول : لو شك في ماء أنه هل يعدّ جاريا موضوعا أو حكما ، سواء كان لشبهه مفهوميه أو مصداقيه ، فهل يقتضى العموم أو الأصل الطهاره والمطهره أم لا يقتضى شيئا منهما ، بل ينجس بالملاقاه إذا كان أقلّ من الكثر بلا دفع ، أو يُفصل بين الطهاره والمطهره بالإثبات فيالأول والنفىفيالثاني ؟ وجوه :

فإن كان له حاله سابقه متيقنه من وصف الجريان ، أو الطهاره والمطهره ، الذى كان من حالات ذلك الوصف ، فيستصحب فى ناحيه الموضوع إلى أن يعلم الخلاف .

بل وهكذا لو علم أنه كان مطهرا قطعاً بالملاقاه ، ولم يعلم جهته الخاصه أنه كان بواسطه كونه جاريا أو بحكمه كالعيون ، أو كونه كرا والآن يشك في بقائه ، فيستصحب ويحكم بمطهرته . كما يحكم بالنجاسه إذا كانت حالته السابقه معلومه بالقله وعدم الجريان ، وإن لم تكن له حاله سابقه متيقنه كذلك .

ففى «الجواهر» ما يظهر منه الرضا بما قيل فى ذلك من الحكم بالطهاره والمطهره ، بدلاله عموم كون المياه كذلك إذا لم يتغير ، واعتبار الكريه انما كان فيغير المياه الجاربه وماله مادّه ، مضافا إلى وجود قاعده الطهاره ، مع فرض الشك فى حكمه ، للشكل فى اندراجه فى الموضوع الذى ينجس بالملاقاه .

هذا خلاصه ما قيل فى المقام .

عاصميه الماء الجارى و ما هو بمنزله

أقول : العجب منه أنه كيف صرح بذلك هنا ، مع ما عرفت منه سابقا وآنفا أنه ليس لنا دليل عام يدل على كون مطلق الماء مطهرا ، حتى يُرجع إليه عند الشك ، فكيف ارتضى بذلك ، فاثبات المطهره فى الافراد المشكوكه لا بد له من دليل خاص يدل على ذلك ، إلاّ أن يحرز دخوله تحت عنوان خاص من العناوين المطهره . نعم ، قد نقول بطهاره الماء بعد الملاقاه ، وهل هو طاهر أو يتنجس بالملاقاه ؟ فيمكن الحكم بالطهاره بدلاله استصحاب الطهاره ، كما أنّ استصحاب

النجاسه فى المتنفس يقتضى بقاء النجاسه أيضا بعد التطهير بذلك الماء ، نظير تحصيل الطهاره عن الخبث بواسطه الماء المشكوك الطهاره ، حيث قد مثل الشيخ الأنصارى فى «الرسائل» وحكم بطهاره الموضع المقتضى لظهاره الماء ، وحكم ببقاء الحدث المقتضى لنجاسته بالاستصحابين ولا مانع منه لأنه يكون بالملازمه كما فى الحكم الظاهرى كما لا يخفى ، فهكذا يكون فى المقام .

اللهم إلا أن يدعى أن العرف لا يساعد على التشكيك فيما نحن فيه ، بين الحكم ببقاء الطهاره للماء ، وبين مطهريته فيقال بعدم التطهير ، بل إذا ثبت طهارته فيثبت مطهريته فى الفرض ، لأن عاصمته لا تكون إلا بواسطه كونه جاريا أو بمنزلته ، فإذا ثبت ذلك بواسطه الأصل والقاعده فقد ثبت مطهريته أيضا .

لكنه لا يخلو عن إشكال لأنه لا بدّ فى إثبات مطهريته من إحراز أحد العناوين الذى يثبت بذلك هذه الجهه ، هو غير محرز هنا بالأصل والقاعده كما لا يخفى ، وإن كان الأحوط الاجتناب عن مثل ذلك الماء الملقى للنجس ، إذا كان أقل من الكر .

الفرع الثانى : لو جرى البئر بعد ما تنجس بالملاقاه مثلاً- وقلنا به ، أو كان محقونا أقل من الكر وتنجس ثم جرى ، ففي كلا القسمين هل يستلزم نفس تحقق الجريان على الأرض لطهارتهما ، أم لا بدّ من زوال تمام ذلك الماء ، وحدوث ماء آخر لكى تحصل الطهاره ؟

أو قلنا فى البئر بالتفصيل إن جرى وذهب الماء بقدر ما يتطهر بالنزح فالباقي منه طاهر ، وإلا فلا .

والأقوى عندنا هو الأوّل فى كليهما ، كما فى «الجواهر» لما عرفت عند الاستظهار من الأخبار بأنّ الجريان والاتصال بالماده يكفى من الحكم بطهارته ومطهريته ، إذا لم يكن متصفا بأحد الأوصاف للنجاسه .

وأما الكلام فى المقام الثانى : وهو حكم الماء الجارى وما بمنزلته وحكمه ،

فنفول ومن الله الاستعانه :

قد وقع الخلاف فى عاصميه الماء الجارى ، إذا لاقى نجسا أو متنجسا من اعتبار كونه بمقدار الكثر بحيث لو كان أقل منه يتنجس ، إن لم يكن متغيرا بالنجاسه _ هذا كما عليه العلامة ومن تبعه _ أم لا يعتبر ذلك ، بل ما لم يتغير بأحد الأوصاف الثلاثة ، لا يحكم بالنجاسه كما عليه المشهور . والأخير هو الأقوى عندنا ، بل قد ادعى عليه الإجماع ، وإن نوقش فيه فى نجاسه الماء فى جميع الموارد بالتغير ، لمخالفته فى ماء الاستنجاء فانه طاهر ، وهو كما ترى ، لعموم قول النبى صلى الله عليه وآله والصادق عليه السلام _ كما فى «الجواهر» _ فى الخبر الذى رواه صاحب «وسائل الشيعه» نقلًا عن المحقق فى «المعتبر» وعن ابن إدريس فى «السرائر» مرسلاً ، بقوله : «خلق الله الماء طهورا ، لا ينجسه شيء ، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» (١) . والخبر مروى عن النبى صلى الله عليه وآله فى مصادر العامه ، فقد روى ابن ماجه فى «السنن» كتاب الطهار ، باب الحياض ، من حديث أبى امامه الباهلى ، عن النبى صلى الله عليه وآله قال : «إن الماء لا ينجسه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه» .

ورواه الطبرانى فى «الأوسط» و«الكبير» أيضا ، كما فى «مجمع الزوائد» ، وأخرجه البيهقى فى «الطبقات الكبرى» (٢) .

ورواه المدارقطنى فى «السنن» من حديث ثوبان ، عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال : «الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو على طعمه» كما فى «الجامع الكبير» .

فالخبر مروى فى مصادر الفريقين ، بل فى «السرائر» : أنه من المتفق على روايته ، عن ابن أبى عقيل أنه متواتر عن الصادق عليه السلام بل عن «الذخير» أنه قد

١- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٩ .

٢- الطبقات الكبرى : ١ / ٢٥٩ .

عملت الأُمَّه بمدلوله وقبلوه ، حيث يشمل الماء الجارى وما بحكمه فيخرج منه خصوص الماء القليل ، لما سيأتى من انفعاله بالملاقاه مع النجس .

وهكذا يمكن التمسك بحديث «دعائم الاسلام» عن أمير المؤمنين عليه السلام قال :

«فى الماء الجارى ، يمر بالجيف والعذره والدم ، يتوضأ ويشرب ، وليس ينجسه شىء ، ما لم يتغير أوصافه طعمه ولونه وريحه» (١) .

بل وهكذا بخبر «فقه الرضا» عن الرضا عليه السلام : «كل غدیر فيه من الماء أكثر من كثر لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات ، إلا أن يكون فيه الجيف ، فتغير لونه وطعمه ورائحته ، فإن غيرته لم تشرب منه ، ولم تطهر» (٢) .

وعن «دعائم الإسلام» عن الصادق عليه السلام : «أنه سُئل عن غدیر فيه جيفه ؟

فقال : «إن كان الماء قاهرا لا يوجد فيه ريحها فتوضأ» (٣) .

وحديثه الآخر عنه عليه السلام قال : «إذا مرّ الجنب بالماء وفيه الجيفه أو الميته ، فإن كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه ، فلا يشرب منه ولا يتوضأ ولا يطهر منه» (٤) .

وحديثه الآخر عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : «ليس ينجس الماء شىء» (٥) .

فانه يدل على الماء ومطهرته ، وعدم انفعاله بالملاقاه ، للملازمه بين عدم انفعاله ومطهرته خارجا ، لأن النجاسه مسريه مع الرطوبه ، إلا إذا لاقى ما يطهره وهو المطلوب .

وما ترى من التفكيك بين عدم الانفعال بالملاقاه وعدم مطهرته فى مشكوك

- ١- مستدرک وسائل الشيعه الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .
- ٢- مستدرک وسائل الشيعه الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .
- ٣- مستدرک وسائل الشيعه الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .
- ٤- مستدرک وسائل الشيعه الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .
- ٥- مستدرک وسائل الشيعه الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥ .

الجريان _ كما ذكرناه سابقا _ فهو إنما يكون في مرتبه الحكم الظاهري ، بواسطة الأصل المقتضى لذلك ظاهرا ، بخلاف الواقع فانه محكومٌ بأحد الحكمين على اليقين ، كما لا يخفى .

ويدل على ذلك أيضا خبر حريز بن عبدالله ، عن الصادق عليه السلام قال : «كلما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء واشرب ، فإذا تغير الماء وتغير الطعم ، فلا تتوضأ منه ولا تشرب»(١) .

فعمومه يشمل جميع أقسام المياه منها الجارى ، إلا القليل لدلاله دليله على انفعاله .

وخبر أبى بصير عن الصادق عليه السلام : «أنه سُئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب ؟ فقال : «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه ، وإن لم تغيره أبوالها فتوضأ منه ، وكذلك الدم إذا سال فى الماء وأشباهه»(٢) .

بناء على عموم الدواب ، حتى يشمل غير مأكول اللحم ، كما يدل عليه ذيله من تشبيه الدم به ، وإلا لكان منعه من جهه اضافته .

وخبر العلاء بن الفضيل ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحياض يبال فيها ؟

قال : لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول»(٣) .

بناء على شمول البول لغير المأكول ، وكان قد اتفق البول فيها .

وخبر محمد بن إسماعيل ، عن الرضا عليه السلام قال : «ماء البئر واسع لا يفسده شيء ، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فيُنزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه ، لأن له مادّه»(٤) .

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣٦ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .
 - ٤- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢ .

حيث يكون التعليل إمّا راجعاً لخصوص الصدر وهو عدم افساده ، ويكون واسعاً ، أو إلى الذليل فقط ، وهو الترح إلى أن يذهب التغير ، أو إلى كليهما .

فالأوّل أولى ، ثمّ الأخير ، خلافاً لمن ذهب إلى الثاني فقط ، وأسقطه عن الاستدلال ، مع أنّه خلاف ظاهر كلامه ، لأنّ الظاهر رجوعه إلى مجموع جملة المستثنى منه والمستثنى ، فيدل بعمومه للمقام أيضاً .

ومثله _ بلا ذكر التعليل _ خبر آخر لمحمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن الرضا عليه السلام قال : «ماء البئر واسع لا يفسده شيء ، إلا أن يتغير» (١) .

وبالمفهوم من أحد الطرفين ، إمّا من جهة الإنفعال ، كما في خبر سماعة عن الصادق عليه السلام قال : «سألته عن الرجل يمر بالماء ، وفيه دابة ميتة قد أنتنت ؟ قال : إذا كان التنن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب» (٢) . يكون بمفهومه عدم الانفعال ، إن لم يكن التنن غالباً .

أو من جهة الانفعال بما في خبر الصدوق ، قال : «سأل الصادق عليه السلام عن غدير فيه جيفة ؟ فقال : إن كان الماء قاهراً لها لا يوجد الريح فيه بتوضاً واغتسل» (٣) .

يكون مفهومه عدم التوضأ إن كان الماء مقهوراً من حيث الريح . بل قد يستأنس لذلك ، لو لم نقل بدلالته ، كما تمسك به المحقق الخوانساري في «جامع المدارك» .

وكذلك خبر داوود بن سرحان ، قال : «قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزلة الماء الجاري» (٤) . حيث يستظهر منه أنّ الجريان في الماء له خصوصية من جهة عدم انفعاله ، حيث يُنزل ماء الحمام عليه .

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٠ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٦ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٣ .
 - ٤- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

واحتمال اهماله من جهة التنزيل من حيث عدم الانفعال وغيره ، واضح الدفع ، لما يفهم ذلك من سياق هذه الألفاظ . نعم ، يشكل من جهة عدم دلالتة ، بأن ما هو المعتبر في الماء الجارى المنزّل عليه هل هو الكر أولاً ؟ كما عن الآملى قدس سره فى «المصباح» ولكنه لا يخلو عن اشعار بعدم الانفعال ، لأنّ الغالب ظهوره فى وجود الماء الجارى الغير المنفعل فى الخارج بحيث ينصرف إليه ، وكونه هو المتبادر إلى الاذهان ، غير بعيد ، فلا يفيد الاستدلال على المطلوب ، كما زعمه الخوانسارى رحمه الله .

ومثله حديث «فقه الرضا» بقوله : «ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجارى ، إذا كانت له مادّه» (١) . ويرجع القيد إلى صدره .

بل قد يستدل لذلك من جهتين : من الحكم بالانفعال بالتغيّر وعدمه بعدمه ، بصحيح شهاب بن عبد ربه . قال : «أتيتُ أبا عبد الله عليه السلام أسأله ، فابتدأنى ، فقال : إن شئت فاسئل يا شهاب ، وإن شئت أخبرناك بما جئت له . قلت : أخبرنى . قال : جئت تسألنى عن الغدير ، تكون فى جانبه الجيفه أتوضأ منه أو لا ؟ قال : نعم . قال : توضأ من الجانب الآخر ، إلا أن يغلب الماء الريح فيتنن . وجئت تسأل عن الماء الراكد من الكُرّ فما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبه . قلت : فما التغير ؟ قال : الصّفرة فتوضأ منه ، وكلما غلب كثره الماء فهو طاهر» (٢) . حيث يدل بمنطوقه ، وعموم ذيله ، على طهاره الماء مع فرض ملاقاته النجاسه ، المستفاده من مفاد الحديث .

وحديث الجعفریات ، عن جعفر بن محمّد ، عن أبيه ، عن على عليه السلام ، قال : «الماء الجارى لا ينجسه شيء» (٣) .

١- مستدرک وسائل الشيعه الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١ .

٣- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

وحديث «فقه الرضا» عن الرضا عليه السلام قال : «اعلموا أنّ كل ماء جار لا ينجسه شيء» (١).

وحديث ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال : «قلت : أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي ؟ فقال : إنّ ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً» (٢).

فدلالتها على المقصود _ وهو مطهره الماء الجارى ، ولو لم يكن كرا _ قويه ، وإنّ أبيت فلا أقل من التأييد .

وقد أورد عليه بايراداتٍ غير واضحة :

أولاً: بأنّ الظاهر منه هو إثبات طهارته ، وعدم انفعال الماء بورود النجاسه فيه كاليهودى وغيره ، أى لا ينفعل بها ، لا المطهره وهو دفع القذاره .

وفيه : قد عرفت أنّ سابقاً بأنه إذا لم ينفعل الماء بالنجاسه ، فيلازم المطهره ، لعدم الانفكال واقعا بين كونه طاهرا بالملاقاه مع النجس وكونه رافعا لها ، فإذا فرض أنّ ماء الحمام إذا لم ينفعل بالملاقاه لأنّه يعصم بعضه بعضا كماء النهر ، فيطهر النجاسه الوارده عليه قهرا ، فيما يمكن التطهير فيه ، ويزول النجاسه به ، بخلاف ما لو كانت النجاسه عينيه ذاتيه كاليهودى والنصرانى ، فانه خارج عن البحث ، لعدم امكن تحصيل الطهاره فيها إلاّ بكلمه الإخلاص ، مضافا إلى إمكان عدم ورودهم فيه بل كان بمثل الدفع من كون الماء المأخوذ منه متصلاً بماده ، كما فى زماننا هذا كما يشير إليه فى الحديث الوارد فى «فقه الرضا» الذى مرّ ذكره بقوله : «إذا كانت له مادّه» .

١- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .

وثانياً : بأن الظاهر من لفظ النهر هو الماء الواسع الملازم للكثرة المتساويه للكر أو أزيد ، فلا يشمل ما دونه حتى يدل على المطلوب .

هذا كما عن الشيخ الأعظم قدس سره فى كتاب «الطهاره» بقوله : «بناء على شموله للصغير» واستجوده الحكيم فى «المستمسك» وبذلك يُسقطه عن الاستدال ، بل وهكذا المحقق الهمداني فى «المصباح» يدعى الانصراف عن الصغار ، بل شموله للنهر الصغير خلاف للظاهر ، كما ادعاه الأملى فى «مصباح الهدى» .

هذا ، وفيه أنّ هذا الإشكال وإن كان لا يخلو عن قوه بملاحظه ظهور لفظ (النهر) فى اللغه ، كما فى «المنجد» وغيره فى ذلك ، خلافاً لـ «مجمع البحرين» من اطلاقه ، بقوله : «هو الماء الجارى المتّسع مقابل الساقية المساوق للنهر الكبير الذى يكون خارجاً عن حد الكر» ، إلّا أنّه مع لحاظ مناسبه الحكم للموضوع ، للممثل والممثل عليه _ كما عن «مصباح الفقيه» _ هو افهام أنّ ماء الحمام له اعتصام ، فلا ينجس بالملاقاه من جهه وجود المادّه ، كما لا ينجس النهر ويطهر بواسطه اعتصامه ، وهذه الدعوى لا تكون بعيدة .

فاحتمال إثبات المقصود من طريق الاولويه القطعيه _ أى إذا فرض كون الماء مطهراً ورافعاً للنجاسه ، فعدم انفعاله بالدفع يكون بطريق أولى لأنّ الدفع أيسر وأهون من الرفع _ مدفوع ، بأنه ليس المقصود إلّا دعوى ظهور الحديث لإفاده اعتصام المائين ، سواء كان بالرفع أو الدفع ، لا اثباته بالأولويه حتّى يقال لا معنى لاجراء ذلك فى الأمور التعبدية .

مضافاً إلى إمكان ان يقال : إنّ المطهر بعضه بعضاً يشمل للرفع بالنسبه إلى الماء المتغير ، والدفع بالنسبه إلى سائر المياه ، فهكذا يكون بالنظر إلى اليد المتنجسه مثلاً ، أى رفع بالنسبه إليها ودفع بالنسبه إلى الماء ، كما لا يخفى .

وحديث محمد بن مسلم قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه

البول ؟ قال : اغسله فى المركن مرتين ، فان غسلته فى ماء جار فمره واحده»(١) .

حيث دلالتة على عاصميه الماء الجارى بالملاقاه ، وعدم انفعاله ، بل ومطهريته للنجاسه واضحه ، لاسيما إذا شرطنا فى مطهريته الماء القليل وروده على النجاسه دون العكس ، فدلالته على عدم الانفعال عكس ما لو كان الماء القليل بورود النجاسه عليه تكون أقوى ، وهكذا لو اعتبرنا التعدد فى غير المعتصم .

ودعوى ابتناء الاستدلال عليهما كما فى «المستمسك» غير واضح ، كما عليه المحقق الهمدانى .

أو دعوى انصراف الماء الجارى إلى ما هو أكثر من الكر لا- أقل غير واضحه ، مع ملاحظه كثرة الصغار ، لو لم نقل أكثر ، خصوصا إذا فرضنا فى اعتبار عاصميه الكر تساوى سطح الماء لا مطلقا فحيثئذ تكون الدعوى المذكوره غريبه جدا .

مضافا إلى إمكان الاستدلال بخبر سماعه بقوله : «سألته عن الماء الجارى يبال فيه ؟ قال : لا بأس به»(٢) . بناء على فرض كون السؤال عن حال الماء لا عن حكم البول فيه فيكون أيضا دليلاً على عدم الانفعال بالملاقاه .

هذه جمله الأخبار التى يمكن أن يستدل ، أو يؤتى بها ، تأييدا على عدم انفعال الماء الجارى .

مضافا إلى إمكان الاستفادة _ ولو استيناسا _ من أبواب مختلفه فى إثبات المطلوب ، ومن هنا فإنه يكفى خبر ابن بزيع بتعليه ، وحديث التنزيل ، والنهر والتغسيل فى الماء الجارى ، مع أخبار وارده فى «دعائم الاسلام» و«فقه الرضا» ومن الرواندى وغيرهم .

١- وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ .

والذى يمكن أن يستدل به العلامه لاثبات الكريه فى الماء الجارى ، عموم الأدله الداله على انفعال الماء بالملاقاه مع النجاسه ، إذا لم يكن كرا ، فيكون الدليل بالمنطوق دالاً- عليه ، بل وهكذا بالمفهوم من خبر محمّد بن مسلم وأمثاله فى قوله : «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء»^(١) . حيث يفيد المفهوم فى القضييه الشرطيه المعتر عند القوم دون غيره الانفعال فى الماء الذى لم يكن قدر كر مطلقاً ، حتى إذا كان جارياً .

هذا ، لكنه مدفوع ، أمّا عن الأول :

أولاً : بأن تلك الأدله وارده فى الموارد الخاصه مثل الحياض والغدران ، ولا عموم لها حتى تشمل لمثل الجارى ، وتحقيق ذلك موكول إلى محلّه .

وثانياً : لو سلّمنا شمول عمومه لمثل الجارى ، فإن غايه دلالته الظهور وهو حجه فيما لم يعارض بما هو أظهر ، والأخبار التى تفيد عدم انفعال الماء الجارى مع كثرتها ، تكون دلالته أظهر من ذلك العموم ، لما قد عرفت من شمول بعضها لذكر التعليل للحكم ، فبذلك يحكم بالتخصيص للعموم .

ولو أبيت عن جميع ذلك ، فنهايه الأمر حدوث التعارض بينهما والتساقط فيكون المرجع حينئذ عموم ما يدل على الطهاره ، ولو كان من جهه الحكم بعد الانفعال للماء الجارى ، فتثبت المطهرية حينئذ له للملازمه العرفيه الشرعيه بين طاهريته ومطهريته ، وإلا فالمرجع إلى مقتضى الأصول العمليه من قاعده الطهاره أو استصحابها ، إن كانت له حاله سابقه متيقنه للطهاره ، فحينئذ لا يمكن إثبات مطهريته بالملازمه ، لعدم حجيه مثبتات الاصول .

اللهم إلا أن يدعى أنه لا يثبت ذلك بالأصل حتى يكون مثبتاً ، إذ الأصل لا

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

يثبت إلا الطهاره فقط ، فثبت الملازمه بينهما وبين المطهره من لسان الأدله المختلفه فى الموارد المتشبهه .

وأما الثانى : فنجيب عند أولاً : بالمنع عن كون الشرط هو العله المنحصره فى القضايا الشرطيه ، حتى يستفاد منه ان الذى يوجب الطهاره بكلا معنيها ليس إلا الكر ، بل يمكن أن يكون شيئاً شىء آخر .

وثانيا : لو لم نقل بكون القضييه الشرطيه هنا على نحو القضييه الشرطيه المتحققه للوجود ، نظير قولنا : «إن رزقت ولدا فاختنه» ، حيث لا مفهوم لها حينئذ ، وسيأتى الكلام عند محلّه إن شاء الله .

وثالثا : لو سئلنا كون القضييه الشرطيه لها مفهوم ، وأن الشرط هو العله المنحصره للمقتضييه للمفهوم حينئذ فمع تسليم تمام ذلك والتسليم بعموم المفهوم الشامل للماء الجارى ، برغم كل ذلك فلا تكون دلالتة أقوى من دلالة عموم المنطوق الوارد فى الأدله السابقه ، فإذا فرضنا التخصيص فى المنطوق ، فإجراه فى عموم المفهوم يكون بطريق أولى لظهيره أدله الطهاره لمساق التعليل الموجود فيها .

ورابعا : لو أغمضنا عن جميع ذلك ، فإن غايته وقوع التعارض بين عموم المفهوم ودلاله تلك الأدله ، فى عدم انفعال الماء الجارى ولو كان قليلاً وتكون النسبه حينئذ عموم من وجه ، فالتعارض يكون فى صورته ما لو كان الماء الجارى أقل من الكر ، فالمرجع حينئذ يكون إلى عموم اجتهادى آخر لو كان ، وإلا - فالأصل العملى كما عرفت ، لا - الحكم باشتراط الكُريه جزماً والانفعال إذا كان أقل منه ، كما عليه العلامه وغيره .

مضافاً إلى إمكان أن يقال : إنه لا - يكون مثل تلك الأدله المثبتة للطهاره وعدم الانفعال للماء الجارى ، وذلك لخصوصيه الجريان ، والدليل الوارد فى اشتراط

الكريه في الاعتصام إلا مثل تعدد الشرط واتحاد الجزاء ، نظير قوله : «إذا خفى الأذان فقصر» و«إذا خفيت الجدران فقصر» حيث يكون المراد هو كفايه وجود أحد الشرطين لترتب الجزاء ، لا لزوم الجمع أو التعارض بينهما ، وسيأتي تحقيق الكلام في محله إن شاء الله .

فينتج في المقام أنه يعتبر في الاعتصام والتطهير أحد الأمرين أو الأمور ، وهو الكريه أو الجريان أو غيرهما ، كما سيأتي بعد ذلك .

إذا عرفت ما حققناه ، تعرف فساد دعوى أن الأدلة الواردة في الماء الدالّة على الانفعال بالملاقاه ، تكون اقتضائيا ، بخلاف ما ورد في الماء الجاري حيث لا يكون مقتضيا ، إلا عدم انفعاله بالملاقاه ، وأما كونه مطهرا فلا اقتضاء له ومعلوم أنه لا تعارض بين الاقتضاء واللا-اقتضاء ، فيقدم الحكم بعد وقوع التطهير بالماء الجاري . وذلك لوضوح أن مقتضى لسان تلك الأدلة ، هو المطهره ، فضلا عن الطهاره ، فالتعارض إن تحقق كان بين الاقتضائيين ، وقد عرفت تحقيقه فلا نعيد .

وهل مراد العلامه ومن تبعه ، من اعتبار الكريه في الماء الجاري ، اعتبارها في الماء الخارج عن المادّه ، أو في المجموع منه ومن المادّه ، أو في خصوص المادّه وحدها ؟ الذي يظهر ممن يحكى عنه في «المنتهى» هو الإطلاق في اعتبار الكريه في الجاري ، بلا تصريح لأحد الأمور الثلاثة ، ولكن الذي استظهره العلماء هو الأوّل ، أو الثاني كما احتمله الحكيم قدس سره ، والمحقق الهمداني ، بخلاف الحلّي في «دليل العروه» .

أما الاحتمال الثالث إن لم نقل بلحوق الثاني به _ كما في «دليل العروه» فلا قائل به بين الفقهاء ، بل استظهر الحلّي في ذيل كلامه عدم اعتباره من القوم .

نعم ، يمكن استفادته من كلام الشيخ الأعظم قدس سره من جهه استنباطه وذلك بصوره الاحتمال ، عن حديث التنزيل لماء الحمام بمنزله الماء الجاري من لزوم

الكريه في مادّه الجارى ، كما يعتبر ذلك في مادّه الحمام وذلك من جهه المماثله ، ولذلك أشكل عليه المحقق الهمداني قدس سره بأنه قلّ ما يتفق وجود الكريه في المادّه بحيث تكون اجزاء متّصله بعضها مع البعض بنحو المتعارف ، فكيف يمكن القول باعتبارها مضافا إلى عدم تحقّق إحراز ذلك ولو كان في الواقع كرا .

ولكن قد تأمل صاحب «دليل العروه» في عدم اعتبار الكريه في المجموع أو المادّه وحدها ، وقد استغرب القول بالتطهير بالماء الجارى الذى لو اتفق بانقطاعه عن المادّه أقل من الكر ولم يكن مجموع ما فى المادّه الذى خرج مع ما فى الخارج بقدر الكر ، إذا لا وجه له إلا أن يدعى الخصوصية في ذلك .

ثمّ نقض بوجود ذلك في ماء المطر ، حيث يكون املاء بعد انقطاع القطرات قليلاً بخلاف الحال اتصاله ، فلو اتفق قطعه قبل أن يبلغ المجموع كرا ، فأجب بأنه يكون على خلاف القاعده ، فنرتكبه لوقوعه في النص بخلاف المقام ، ورد ما أجابه الحكيم قدس سره من أنه لو اعتبر الكريه في المادّه ، لسقطت فائده بالحكم بالطهاره بوجود المادّه ، لأنّ الغالب عدم إحراز الكثره في المادّه ، وأنّ سقوط الفائده إنما يكون إذا لم تكن الغلبه في المادّه كثرتها ، وإحلال أنه كذلك.

ونحن نقول : كم فرق بين دعوى المحقق الهمداني من كون الغالب عدم كرية المادّه بنحو المتعارف ، وبين دعواه من كون الغالب في المادّه كريتها؟!

ولكن الانصاف أن يقال : بأنّ الحكم في المقام هو الحكم بالطهاره والمطهره في الماء النابع عن المادّه ، إذا كان يصدق عليه الجارى أو ما بحكمه ، حتى إذا اتفق قطعه بعد التطهير بما إذا لم يكن الماء الخارج وما لحق به عن المادّه كرا ، وذلك من جهه شمول الأدلّه السابقه لمثل ذلك ، وعدم ورود أمر من الإمام عليه السلام في مورد بلزوم ملاحظه أنه هل يقطع الماء عن المادّه أم لا ؟ وهل يكون المجموع بمقدار كرا أم لا ؟ بل المتعارف في الخارج عدم إحراز كونه كرا ، كما هو

المقتضى لعموم التعليل وشبهه ، بقوله : «لأنّ له مادّه» أو «إذا كانت له مادّه» وأمثال ذلك .

بعبارة أخرى : نقول فى الماء الجارى ، المفروض _ كما قاله الحلى فى ماء المطر _ كما أنّه يكون بواسطه دلالة النص عليه ، هكذا يكون فى المقام فإن الحكم يستفاد من النص الوارد فيه ، كما لا يخفى .

وإن أبيت ما قلناه ، فلا بد فى الفرض المزبور إذا لاقى نجسا وكان سطح الماء مع المادّه مساويا وأقل من الكر ، هو الحكم بالطهارة للماء من جهه استصحاب الطهارة وقاعدتها ، مضافا إلى جريان استصحاب الموضوع ، وهو الجريان قبل القطع بخلاف ما بعده ، والنجاسة للمتنجس بواسطه استصحابها ، ولم نقل بالملازمة المذكوره حينئذ _ كما هو الأحوط _ لأن الملازمة لم يشر إليها أحد من الفقهاء ، ولم يظهر من كلماتهم ، كما لا يخفى .

وكيف كان ، فقد ظهر من جميع ما ذكرنا طهارة الماء الجارى ومطهريته ، ولو كان أقل من الكر ، إلا أن يتغير أوصافه بالنجس ، ريحا أو طعما أو لونا ، فحينئذ ينجس كما أشار إليه المصنف قدس سره فى عبارته بقوله : «لا ينجس إلا باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه» ، وبناء على هذا فلا بد من البحث فيه ضمن عدّه أمور :

الأمر الأوّل : هل يعتبر حدوث الاوصاف الثلاثة المذكوره فقط ، أو يكون مطلقا ولو كان بالحراره والبروده والثخانه وغيرها ؟ الأقوى هو الأوّل ، فانه مضافا إلى دعوى الإجماع عليه _ كما عن «مصباح الفقيه» نقلاً عن بعض _ يدل عليه الأخبار الكثيره التى كادت أن تكون متواتره ، وكان بعضها صحيحا وجميعها تتضمن الثلاثة معا أو منفصلاً بعضها عن بعض ، فبذلك يقيد الخبر المطلق فى التغيير _ إن وجد فى بعض الأخبار مطلقا _ مع إمكان دعوى الانصراف فيها ، بناء على كونها أظهر الافراد .

وحمل الأخبار المشتمله على الثلاثة على المثال ، يعدّ خلافا للظاهر ، لأن في المثال بحسب النوع يكتفى بفرد أو بفردين لا بالثلاثة كما هو كذلك في أخبار كثيره ، نشير إليها إن شاء الله تعالى ، لاسيما مع ملاحظه الحصر المستفاد من النفي والاستثناء بكونه هو الملا-ك في الحكم بالنجاسه لا-غيره ، وذلك واضح لا-غبار فيه . كما لا-يعتنى إلى ما قيل باعتبار غير اللون من الأوصاف ، لوقوعه في الخبر الصحيح بخلافه ، لما ستعرف من وجود اللون فيه ، مثل صحيح شهاب .

الأمر الثاني : هل يعتبر أن يكون التغيير بوصف عين النجس من الثلاثة _ كما عليه صاحب «الجواهر» والحكيم ؟ أو يكون الاستناد إلى النجس ولو لم يتصف الماء بأحد أوصاف النجس ؟ بل حتى لو اتصف بصفه ثالثه غير وصفى الماء والنجس يصير نجسا ، كما عليه الشيخ الأعظم قدس سره والمحقق الآملى ، أوّلاً يعتبر شىء منهما ، بل إذا حصل التغيير بالملاقاه _ ولو لم يستند إلا من جهه اخرى ولو منضمًا إلى النجس _ يصير نجسا ؟

وبعبارة اخرى : يكفى في حصول النجاسه كونها عله ناقصه في ذلك .

والذى يظهر من أخبار الباب هو الثانى ، كما ترى في الحديث الوارد بقوله : «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» (١) . لوضوح أن المراد من الشىء والموصول ، هو عين النجس ، لا-الأعم منه والمتنجس ، لأن الظاهر _ بقرينه السياق _ كون المراد ما هو نجس بالذات لا بالعرض كالمتنجس ، فبذلك يفهم أن فاعل التغيير كان هو النجس فقط لا شىء آخر ، ولا هو مع الآخر ، كما لا يخفى .

ومثله في الدلالة خبر حريز ، عن الصادق عليه السلام حيث قال : «كلما غلب الماء

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٩ .

على ریح الجیفه ، فتوضاً من الماء واشرب ، فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب»(١) . حيث اسند التغير إلى النجس ، وبقرينه المقابله من غلبه الماء على ریح الجیفه يفهم كون الريح المغلوب مستندا إلى نفس الجیفه . كما أنه يشتمل على الوصفين من الثلاثه وهما الريح والطعم .

كما لا يحتمل شمول لفظ التغير باللون ، بدعوى إمكان حصول ذلك من الانفاسخ فيه ، لكنه ضعيف .

كما ان احتمال كون التغير المطلق الوارد فى قوله : «إذا تغير الماء» مطلق الأوصاف ، حتى غير الثلاثه أضعف ، لامكان أن يكون العطف بعده تفسيرياً ، فيكون المراد من التغير هو التغير فى الطعم فقط ، أو المراد تغيره فى الريح أيضاً بقريته ذكره فى الصدر ، والله العالم .

وهكذا مثله خبر أبى بصير فى حديث قال : قال الصادق عليه السلام : «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه ، وإن لم يغيره أبوالها فتوضأ منه ، وكذلك الدم إذا سال فى الماء وأشباهه»(٢) . لظهور لفظ (الأبوال) الواقع فى السؤال والجواب كون التغير من جهة الطعم واللون لا مطلقاً ، كما ذكره الشيخ الأعظم قدس سره خصوصاً أن ذكر الدم فى ذيله تكون قريته أخرى للتقييد ، بل لا يبعد عدم الإطلاق من أول الأمر للانصراف إليه بدواً ، كما لا يخفى .

ولا- فرق فيما ذكرنا كون المراد من الدواب خصوص الأنعام التى كانت أبوالها طاهره ، حتى يكون المنع عن الوضوء بالماء المخلوط بها ، لصيرورته مضافاً لا نجساً ، أو الأعم حتى يشمل غير المأكول فيكون نجساً ، لما عرفت من وجود

١- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

لفظ (الدم) الظاهر فى النجس ، وهو يكفى للاستدال .

ويدل عليه أيضا خبر علاء بن الفضيل ، فى حديث قال : «لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول»^(١) . فإنه صريح فى خصوص اللون .

وضعف سنده بمحمد بن سنان من عدم توثيقه فى الرجال مدفوع ، كما عن الشيخ الأعظم قدس سره وذلك لرواته الأجلاء ممن لا يروون إلا عن الثقات كصفوان بن يحيى عنه ، مضافا إلى انجباره بالاجتماعات المستفيضه والشهره المتحققه وعمل الأصحاب .

وكذلك يدل عليه صحيح ابن بزيع عن الرضا عليه السلام بقوله : «ماء البئر واسع لا يفسده شىء ، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه ، فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه ، لأن له مادّه»^(٢) . فبذكره لمصاديق التغير من حيث الطعم والريح يقيد خبره الآخر^(٣) الذى ورد فيه عنوان التغير مطلقا .

والخبر الآخر الذى يدل على ذلك هو صحيح شهاب بن عبد ربه فى حديث قال : «توضأ من الجانب الآخر ، إلا أن يغلب الماء الريح فينتن ، وجئت تسأل عن الماء الراكد من الكر مما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبه ؟ فقلت : فما التغير ؟ قال : الصفرة ، فتوضأ منه ، وكلمما غلب كثره الماء فهو طاهر»^(٤) ، حيث أنه يشمل على الريح واللون ، بل يكون هذا مفسرا ومبيناً بأن التغير إذا أطلق بلا قيد ، كان المراد هو التغير فى اللون ، فهذا يكون شارحا للتغير الوارد فى خبر ابن بزيع وخبر حريز اللذين مر ذكرهما .

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠ .
 - ٤- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١ .

كما يدل على المطلوب خبر سماعه ، فى حديثٍ : «إذا كان التنّ الغالب على الماء ، فلا تتوضأ ولا تشرب» (١).

مضافا إلى ما عرفت من الخبر الوارد فى «دعائم الإسلام» المشتمل على الأوصاف الثلاثة فى واحد منهما ، وعلى الريح فى الآخر

فمع كثره الأدلّه وتواترها ، بل وشمولها للون أيضا ، لا يبقى شكّ للفقيه فى أنّ حدوث التغير فى الماء بأحد تلك الأوصاف يكون منجسا لا- غيرها من سائر الأوصاف ، وإلاّ لكان على الإمام عليه السلام الاشارة إليها فى مورد من الموارد مع كثرتها ، مع كون المقام مقام حاجه والبيان .

كما أنّ الظاهر المستفاد من الأخبار كون التغير مستندا إلى النجاسه ، أى كانت النجاسه هى العله التامه فى التأثير والتغير ، ولو لم يكن بوصف النجس أيضا ، كما لو أوجب خلط الدم فى الماء تغير الماء وتكونه بلون الأصفر .

والاستناد لوصف النجس فى بعض الأخبار - كما فى خبرى حرير وعلاء ابن الفضيل - يكون منجهه الغلبه من الخارج ، لا سيما فى مثل الجيفه من الريح .

كما أنّه يشهد للدلاله على كون التغير ملحوظا بالنسبه إلى الماء صرحه الأخبار الوارده من النبوى وابن بزيع و«دعائم الاسلام» حول الأوصاف الثلاثة ، واضافتها إلى الماء لا النجاسه ، وهو واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان .

ثمّ إنّه هل يعتبر فى الحكم بالنجاسه بالتغير ، أن يكون حسيا مطلقا ، كما يظهر من «الجواهر» ومصنفات غيره من الفقهاء ، كما فى «العروه» وكلمات جماعه من المحشين .

أو يكون ولو تقديريا مطلقا ، كما عن العلّامه وولده الفخر وجمع من الفقهاء .

أو التفصيل بين ما يكون مستندا إليه ولو بعد الملاقاه ، - أى ولو لم يكن حين

الملاقاه حسيا فعليا _ فيحكم بالنجاسه ، وبين ما لا يكون كذلك فلا ، كما عن الحكيم قدس سره في «المستمسك» .

أو التفصيل فيما بين افراد التقدير أيضا ، بأن يكون في بعضه محكوما بالنجاسه _ كما لو وجد الوصف في شخص الماء بحيث صار مانعا عن تحقّق التغير بذلك المقدار من النجس مع أنّه لو لا ذلك لتأثر كما لو احمرّ الماء بظاهر ، ثمّ اختلط مع الدم ولم يظهر فيه أثر بواسطه إيجاد المانع فيه وهو الاحمرار ، بحيث لو لم يكن ذلك فيه لكان متغيرا بوصف الدم _ وهوم محكوم بالنجاسه .

هذا بخلاف ما لو كان لون الماء بحسب خلقتة الأصلية من نوعه أو صفته كذلك ، حيث لا يكون الملاك في نجاسته إلاّ التغير الحسى ، كما في ماء النفط ، وماء بعض المعادن ، حيث يعدّ متلونا بلون تلك المادّه بحسب خلقتة الأصلية الصنفيه .

وكيف كان ، إنّ الملاك في التغير هو الاوصاف الثابته في الماء بحسب الخلقه الأصلية لنوعه أو صنفه ، لا لشخصه العارضه ، لأنّ الظاهر من الأخبار اعتبار التغير الحاصل في لون الماء المستند إلى ذاتا لا بالعرض ، هذا كما عليه المحقّق الخوانسارى قدس سره في «المشارك» كما نقل عنه الشيخ الأعظم قدس سره ، بل يظهر من الشيخ أسد الله التستري قدس سره ، كما هو المستفاد من ظاهر بعض كلماته وان استشعر الخلاف عن بعضها الآخر ، فليتأمل .

وقد وافقنا في المصاديق مع البروجردى والشاهرودى كما هو مذكور في حاشيه «العروه» في ذيل المسأله .

نعم ، لا يعتبر ذلك في النجاسه أى لو حدث بعض ما يؤثّر في شدة ريح الميتة مثلاً أو ضعفها بحيث لا يضر في صدق الاستناد إليه عرفا ، ولو كان بسبب جعله في موضع سبب المنع عن التأثير ، كالثلاجه المتعارفه في عصرنا حيث يوضع فيها اللحم وغيره فانه لولاها لتغير لون اللحم وغيره وهكذا في الماء فإنه لو

أضيف إليه ما يمنع عن تغيير لونه ، ولكن لم يضر عرفا صدق الاستناد إلى تاما كان منجسا للماء ، وإن كانت الأوصاف في بعض هذه الأمور عرضيه ، كما لا يخفى ، لعدم أخذ الوصف بحسب الذات الاصلية للنجاسه ، أى لم يضاف إليه إلا في بعض الأخبار ، وقد عرفت كونه لأجل الغلبه ، فيشمل إطلاق بعض الأخبار لمثل الفروض المذكوره ، كما لا يخفى .

فبناءً على ما ذكرنا ، يظهر تفاوت الحكم بين المائين كانا في حوضين وكانا أزيد من الكر ، وكان أحدهما من ماء البئر حيث يكون أقل استعدادا لقبول الانفعال بملاقاه النجاسه لونا أو طعما أو ريحا بمقدار من النجس ، عن الماء الآخر الذى كان من الجارى ، أو لا يتغير بذلك المقدار لشده استعداده ، فيحكم بالنجاسه فى الأول منهما دون الثانى ، لكون التفاوت فى الانفعال وعدمه تكون مستندا لأمر ذاتى للماء موجود فى كليهما .

هذا بخلاف ما لو فرض ماء فى حوضين ، ولكن كان قد أضيف لأحدهما مقدارا من العطر فصار معطرا ، ولذلك لم يتأثر بما وقع فيه من الجيفه ، بخلاف الماء الآخر حيث انفعال بذلك المقدار ، فإنه يحكم بالنجاسه فيهما ، لأن المانع فى الماء المعطر كان مانعا عارضا لا ذاتيا نظير الاحمرار بالذات إذا اختلط مع الدم ، كما مثله السيد قدس سره فى «العروه» حيث حكم بالطهاره ، كما هو الحق ، خلافا للعلامة البروجردى والشاهرودى حيث حكما بالنجاسه منها .

ولكن لا- ينقضى تعجبي منهما ، أنه كيف حكما بالنجاسه مطلقا فى المثال الأول والثالث ، ولم يحكما بها فيما لو وقعت الميته فى الماء المتعفن أصلاً ، بحيث لو لم يكن نتنا لغيرته ، أو الدم المختلط بالماء الأحمر بالذات بحيث لم تغيره بواسطه وجود اللون فيه .

نعم ، يصح الإشكال إذا كانا ذلك بعلاج كما عرفت ، فلا نعيد .

فقد ظهر مما ذكرنا عدم تماميه كلام صاحب «الجواهر» قدس سره من كون الحسى هو القدر المتيقن ، ومن أنّ الطعم للنجس غير معلوم مثلاً ، وذلك لامكان الاستظهار من بعض أفراد التقدير لمساعدته فهم العرف بذلك ، كما عرفت ، ولأنّ الطعم المتغير لم يستند إلى النجس ، حتى يقال بما قاله بل كان مستندا إلى الماء وعلمنا طهارته ، ولذا ورد في خبر ابن بزيع اشتراط أن يكون ذهاب الريح وطيب الطعم مستندا إلى الماء ، فهو أمر صحيح كما لا يخفى .

* * *

فى تغير الماء الجارى و ما هو بمنزله بمجاوره النجس

بحث حول حصول النجاسه بالتغير بالمجاوره وعدمه

هل يعتبر فى الحكم بالنجاسه للماء المتغير _ الجارى أو الكثير _ من الملاقاه بشرط وجود عين النجاسه أو يكفى فى ذلك حصول التغير للماء بسبب تلك النجاسه ولو بالمجاوره دون الملاقاه .

والذى يمكن أن يتوهم لكفايه الثانى هو أن يقال :

إنّ المستفاد من الأخبار كفايه كون التغير مستندا إلى النجاسه كيف اتفق ، سواء لاقى معها أم لا ، فحينئذ لو جاورت الميته الماء فصار الماء جائفاً ، فليس ذلك إلاً بواسطه هذه النجاسه ، ولو من جهه المجاوره ، حيث انتقلت ريحها إليه ، وكان ذلك سبباً لحصول التغير .

هذا ، ولكنه مخدوش لوضوح أن ظاهر لسان الأخبار من النبوى وخبر ابن بزيع وخبر «دعائم الاسلام» من قوله : «لا ينجسه شىء» ، هو كون ذلك مع الملاقاه للشىء النجس عرفاً ، إذ لا يتبادر عند العرف إلاً هذا المعنى ، فبذلك يفهم كون المراد أن يكون التغير مستندا إليه بالملاقاه لا بالمجاوره .

ولو سلّمنا كون ألفاظ الأخبار مطلقه ولا دلالة فيها بالخصوص ، فانه نقول أنّ

صراحه بعض الأخبار الواردة في الباب ، مثل خبر علاء بن الفضيل ، وخبر أبي بصير ، وخبر سماعه ، بقوله : « كذلك الدم إذا سال في الماء » ، وقوله : « في الحياض يبالي فيها » ، وقوله في الثالث : « يمر بالماء وفيه دابه ميتة » وأمثال ذلك فإنها تقيّد إطلاق الأخبار السابقة . مضافا إلى اعراض الأصحاب عنه في المجاوره ، بل في « الجواهر » ادعى الإجماع على عدم التنجس بالتغيّر بالمجاوره ، ونحن أيضا لم نجد من ذهب إلى النجاسه من القدماء والمتأخرين والمعاصرين ، فهو مقطوع به عند الأصحاب .

وإذا عرفت ما ذكرنا ، فإن المقام يقتضى بعض الفروع المتفرعه عليه :

الفرع الأول : ما لو كان التغيّر مستندا إلى الملاقاه والمجاوره معا .

فتاره : يكون على نحو العله التامه في كل منهما ، أى لولا الآخر لكان ذلك كافيا في التغيّر ، كما لو فرض وقوع جزء من الميته في الماء ، وبقي جزءها الآخر خارجا عنه ، وكان التغيّر مستندا إلى الجزء الداخلى في الماء والخارج عنه بنحو العله التامه ، فلا إشكال حينئذ في نجاسته ، لاستكمال جميع الشروط اللازمه في التنجيس ، من الاستناد ، والملاقاه ، وحصول التغير ، كما هو واضح لا كلام فيه .

وأخرى : يكون الداخلى بنحو العله التامه دون الخارج ، فهو واضح للحكم بالنجاسه لجميع ما عرفت ، فلا نعيد .

وثالثه : أن يكون عكس ذلك ، فقد ذكر الأملى قدس سره في « المصباح » وجهين :

تاره : الحكم بالنجاسه من جهه صدق الاستناد والتغيّر المستند ، والملاقاه ، وهو كاف في ذلك .

واخرى : عدمه ، لأن الملاقاه _ مضافا إلى جميع ذلك _ لزوم كون الاستناد إلى الداخلى بنحو العله التامه ، وهو مفقود في المقام .

لكنه رحمه الله اختار الأول ، والأقوى عندنا هو الثانى ، أى الحكم بالطهاره وعدم

النجاسه ، وإن كان الاحتياط لا يخلو عن وجه ، كما عليه الكلبا يگانی والاصطهباتاتی وغيرهما ، وكما أن مقتضى استصحاب الطهاره وقاعدتها ، هو الحكم بالطهاره فى كل مورد شك فيها ، كما لا يخفى ، فما حكم فى «العروه» فى المسأله الخامسه عشره بالنتجس بنحو الإطلاق ، لا يخلو عن إشكال .

ومن ذلك يظهر الحكم ، فيما لو كان بعض الأجزاء الصغيره للميته فى الماء ، وكان التغير مستندا إلى الأجزاء الخارجيه بنحو العله التامه _ حيث ادعى الحكيم قدس سره انصراف الاطلاقاتعن ذلك المورد _ لأنه أيضا أحد مصاديق ما عرفت فى السابق حكمه .

الفرع الثانى : هل يعتبر فى الحكم بنجاسه المتغير ، أن يكون بملاقاه عين النجاسه ووصفها ، فلا يكفى التغير بالمتنجس مطلقا ، ولو تغيرت بوصف النجاسه لكن كانت أجزاء النجاسه موجوده مستهلكه فى المتنجس ودون عينها حتى يكون تغييره للماء الملاقى له منجسا له فلا يتنجس ؟

الأخير هو الظاهر من كلام صاحب «الجواهر» قدس سره ، لأنه استظهر من الأخبار لزوم وجود عين النجاسه فى التغير المنجس ، وفى مقابله القول بالنجاسه للماء ، بسبب حصول التغير ، ولو بوصف المتنجس ، وإن لم تكن عين النجاسه موجوده فيه ، وهذا هو القول الثانى الذى نسب للشيخ فى «المبسوط» و«الخلاص» والمحقق فى «المعتبر» والعلامة فى «التحرير» .

وقد وقع الكلام فى صحه كلامهم ، وصحه الانتساب اليهم .

أو يقال بالنجاسه ، إذا كان الملاقى المتغير بسبب تلاقيه مع المتنجس المتغير حاملاً لأوصاف النجس ، ولو لم تكن أجزاءها فيه ، بخلاف ما لو تغير بأوصاف غير النجس ، بل أتصف بوصف المتنجس مثلاً أو غيره ، فإنه لا ينجس .

هذا هو الذى ذهب إليه الشيخ الانصارى ، والسيد فى «العروه» والحلى فى

«دليل العروه»، والمحقق الآملى فى «المصباح» قدس الله أسرارهم .

أو يقال : بأنّ الملاك هو الصدق العرفى ، بأن يكون التغيير مستندا إلى عين النجس ، ولو كانت فى المتنّجس ، وذلك لا يصدق إلاّ فيما إذا كانت أجزاء النجس موجوده فى المتنّجس الملاقى ، ولو كانت مستهلكه على نحو لا يضر بالصدق العرفى ، سواء كان التغيير حينئذ فى الماء الملاقى له على نحو وصف النجس أو غيره ، فإنّه حينئذ محكوم بالنجاسه . هذا بخلاف ما لو لم يكن كذلك .

ولو فرض وجود وصف النجس فى الماء الملاقى له ، كما لو صار الماء متنّجسا بواسطة الجيفه ، وصار جائفا ، فصب ذلك الماء الكذائى بدون وجود عين النجس فى المتنّجس على الماء الملاقى له ، فصار الماء الثانى أيضا منتنا ومتعفنا بعفونه الجيفه ، فلا يكون هذا الماء الأخير نجسا ، كما عليه ظاهر كلام العلّامه البروجردى والكلپايگانى . وهذا هو الحق عندنا ، وان كان الاحوط الاجتناب عنه أيضا ، لأنك قد عرفت ظهور الأخبار وصراحتها فى كون ملاك التنّجس هو التغيير ، المستند عرفا إلى عين النجس وهذه الأخبار مثل خبر علاء وأبى بصير والقماط والمذكور فى «فقه الرضا» وغيرها ، مما لا شبهه فيها من الصراحه بأن المناط هو التغيير بعين النجس وكونه مستندا إليه ، فبذلك نقيّد إطلاقات الخبر النبوى وابن بزيع و«دعائم الاسلام» _ لو سلّم العموم والإطلاق فيها _ بواسطة كلمه ما الموصول او لفظ (الشيء) للنجس والمنتّجس ، بأن يقال كأنه أراد بيان أن ما هو قابل للتنّجيس فى غير الماء ينجس فيه بالتغيير ، فهو كما يشمل النجس المتنّجس أيضا .

وكيف كان ، فاستفاده إطلاق الحكم من الأخبار بنجاسه الماء الثانى الملاقى مع المتنّجس الأوّل الحامل لوصف النجس كالريح بدون وجود أجزاء النجاسه فيه فى غاية الإشكال .

نعم ، قد يستدل لاثبات النجاسه لذلك الماء ، بأن المتغير المتنجس إذا اختلط مع الماء الطاهر مع حفظ تغيّره ، فحينئذ قد يقال بصيروره الماء الثانى أيضا متنجسا ، وهو المطلوب ، وإلا يلزم حصول أحد الأمرين المقطوع بفساده اجماعا ، وهما :
 إما القول بصيروره المتنجس المتغيّر مع تغيّره طاهرا وهو مقطوع العدم والفساد اجماعا .

فى ما لو انقطع الماء الجارى بعضه عن بعض بسبب التغيّر بالنجس

أو القول ببقاء كل ماء بحكمه من الطهاره والنجاسه ، فهو أيضا خلاف الإجماع ، لقيامه على عدم إمكان اشتغال ماء واحد ، صار بالاتصال واحدا شخصيا ، على حكيمين متضادين من الطهاره والنجاسه ، لأن المفروض عدم تميّز كل منهما بحدوده ، اذ التغيّر كان بالريح لا اللون حتى يمكن التمييز بينهما فى الخارج ، فلا محيص إلا القول بالنجاسه .

هذا ، ولكن الحلّى قدس سره فى «دليل العروه» قد أجاب عنه ، بأن مقتضى استصحاب طهاره الماء هو الطهاره ، واستصحاب نجاسه الماء هو النجاسه ، فمع ملاحظه ذلك الإجماع فى الماء الواحد ، يوجب التعارض بينهما ، فيسقط ويكون المرجع قاعده الطهاره .

هذا ، ولكنه مخدوش بأنه لا شك فى نجاسته لماء المتغير مع بقاء تغيّره ، وحينئذ لا حاجه للاستصحاب حتى يوجب التعارض .

نعم ، الشك موجود فى الماء الطاهر ، باعتبار ملاقاته مع هذا المتغير المتنجس ، لو للاستظهار الطهاره من الأدله السابقه ، كما لا يخفى ، وان يمكن هذا الاستدلال فى الجملة ، إلا أنه يوجب الحكم بالاجتناب فى هذه الصوره من باب الاحتياط أيضا ، والله العالم .

الفرع الثالث : إذا فرض انقطاع الماء الجارى بعضه عن بعض ، بواسطه

ويطهر بكثره الماء الطاهر عليه متدافعا حتى يزول تغيّره (١)

كيفية تطهير الماء الجارى و ما هو بمنزله بعد زوال التغير

حصول التغيّر فى حجم الماء عرضا وعمقا ، فما حكم المائين الواقعين فى حافتى المتغير ؟

فنقول : يجب أن نبحت تاره عن الماء الواقع فى طريق المادّه ، والظاهر طهارته ، وإن كان أقل من الكر ، منفردا أو مع المادّه ، وسواء كان واقعا فى سطح واحد متساو ، أو كان هو فى طرف العلو ، وكلّ ذلك لما عرفت من كون المادّه بنفسها عاصمه للماء ، فلا نعيد .

وأخرى : فى الماء المقابل ، فانه طاهر أيضا لو كان بمقدار كر ، بخلاف ما لو كان أقل منه ، فانه ينجس بذلك ، ولو كان فى سطح غير متساو مع المتغير ، لأنّ المفروض وقوع المتغير فى طرف العلو ، كما هو المتعارف .

فما احتمله صاحب «الجواهر» فى صدق عنوان الجارى على هذا الماء المتصل مع المتغير ، بالماء المقابل فى طرف المادّه ، وأنّه يمكن الفصل بينهما فى الحكم ، وأنّه عند الشكّ يمكن الرجوع إلى قاعده الطهاره فى غايه الضعف ، لوضوح أنّه فى العرف كان بمنزله الحائل بينهما ، ولزوم اتصاله بالماء الطاهر لا المتنجس ، وهو واضح لا كلام فيه .

(١) لا- إشكال فى عدم عود الطهاره للماء الذى زال تغيّره بنفسه ومن دون ان يتصل بماء عاصم من الكر أو المادّه أو المطر ، لوضوح أنّ الزوال العارض للمتغير لا يعدّ من المطهرات شرعا ، كما لا يخفى . إلا أنّ الإشكال فيما لو كان متصلاً بالماده كما فى الجارى وما بحكمه ، فحينئذ هل يكفى مجرّد الاتصال مقارنة مع الزوال مطلقا ، أم لابدّ من الامتزاج بينهما ، بحيث لا يكون زوال تغيّره مع الاتصال بها غير كاف فى طهارته مطلقا ، أو يُفصّل فيما بين ذى المادّه من كفايه الزوال مع

الاتصال ، بخلاف غيره كالكر مثلاً ، إذ لا بدّ فيه مضافاً إليه من الامتزاج أيضاً ، وجوهٌ وأقوال :

وقد نسب الاحتمال الأوّل إلى المتقدّمين ، بل قد قيل أنّه لم يسمع ذلك عن المتقدمين عن المحقّق الأوّل في «المعتبر» كما عليه شارح «الروضه» أيضاً .

بل قد نسب إلى المشهور تارةً ، وإلى الأشهر أُخرى ، وقد نسب الثاني أيضاً إلى المشهور ، كما عن الشيخ الأنصاري في «كتاب الطهاره» .

وقول بالتفصيل فيما بين الجارى وما حكمه من المطر وغيره ، من عدم الاعتبار ، وفي غيرهما من الكر من اعتبار الامتزاج .

وقد يحتمل قول رابع : وهو التفصيل بين الجارى وماء الحمام ، من اشتراط الامتزاج فيهما ، وبين غيرهما من عدم الاعتبار _ عكس الثالث _ .

ونسب هذا القول إلى ظاهر «المنتهى» و«النهايه» و«التحرير» و«الموجز» وشرحه .

أمّا وجه عدم اعتبار الامتزاج _ : مضافاً إلى التمسك بالأصول العمليه ، من أصاله عدم الاعتبار المستند لأصاله العدم الأزلى _ لو قلنا باعتباره _ وأصاله البراءه من الاشتراط وضعا وتكليفاً ، من جهه وجوب الاجتناب ، وأصاله الطهاره _ هي الأدلّه الوارده في ذلك ، وهو صحيحه ابن بزيع ، قال عليه السلام : «ماء البئر واسع لا يفسده شيء ، إلاّ أن يتغير ريحه أو طعمه ، فينزع حتى يذهب الريح ويطيب الطعم ، لأنّ له مادّه» (١) . بأن تكون العله متعلقه بلفظ (فينزع) أى وجوب النزع فى صورته التغير إنّما كان بلحاظ وجود المادّه . أو يكون متعلقاً بالجمله الثانيه والاولى ، وهى واسعيه ماء البئر معاً ، فيفيد أيضاً ما ذكرنا من عدم لزوم الامتزاج .

بل يمكن أن يقال : بأنّ الحكمه المقتضيه لذكر العله بعد الجملتين ، هى إمكان

١- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٢ .

رجوع ذلك إلى كل من الدفع والرفع المستفاد من الصدر والذيل ، بحيث يفهم منه عاصميه ماءه بواسطة المادّه في كليهما ، فمع ضميمه عموميه التعليل حتى لغير مورد البئر يثبت المطلوب ، وهو كفايه الاتصال بالمادّه مع زوال التغيّر .

واحتتمال رجوع العله إلى جهه ذهاب التغيّر بالنزح ، كأنّه قيل كيف يزول تغيّره بالنزح ، فأجاب عليه السلام : «لأنّ له مادّه» . كيفيه تطهير الماء الجارى و ما هو بمنزلته بعد زوال التغيّر

مدفوعٌ بأنّه أمر عرفى وخارج عن وظيفه الإمام عليه السلام ، بخلاف الحال فى الاحتمال الأوّل ، حيث أنّه كان فى مورد بيان الاحكام الذى يعدّ وظيفته ، كما لا يخفى . نعم ، قد يحتمل أيضا أن يكون الملاك فى الحكم بالنزح ، هو حصول الامتراج به ، لحدوث تجدد الماء فيه واختلاطه مع التغير ، فيوجب الطهاره .

إلا أنّه مع ملاحظه اهميه ذلك ، وأنّه كان الامتراج حقيقه شرطا فى تطهير المتغير ، لكان على الأئمّه عليهم السلام بيانه فى موارد عديده وبعبارات صريحه ، فبذلك يوجب الظنّ القويّ بعدم اعتباره .

وقد تمسّك أيضا بمعتبره ابن أبى يعفور فى حديثٍ ، قال عليه السلام : «إنّ ماء الحمام كماء النهر يُطهّر بعضه بعضا» (١) . بناءً على كونه فى مورد الرفع ، أى كما أنّ ماء النهر يطهر بعض ماءه المتغير بزوال تغيّره _ مع العلم بأنّ نفس الزوال بلا- اتصال بالمادّه أو الكثره لا يكون مطهّرا _ فكذلك فى المقام ، فيتّم المطلوب .

قلنا : وإنّ كان ظاهر العبارة هو الرفع ، لأنّ التطهير لا يستعمل إلا فى الرفع ، إلا أنّه بملاحظه وروده فى مورد الدفع ، الواقع فى صدر الحديث ، من دخول اليهودى والنصرانى وغيرهم من الافراد المحكوم بنجاستهم فى الحمام ، يسئل عن حال تنجس الماء بهم ؟ فأجاب عليه السلام عنه وشبّه ماء الحمام بماء النهر ، أى كما

أنه لا ينفعل بالنجاسة الحاصلة لبعضه بل قد يطهر ، هكذا يكون ماء الحمام أيضا ، فاحتمال اختصاصه بالرفع كاحتمال اختصاصه بالدفع ضعيف جدا .

نعم ، قد يرد عليه : أنه ليس في مقام بيان التطهير ، حتى يفهم من إطلاقه عدم اعتبار الامتزاج .

كما يؤيد هذا أنه لو ورد دليل آخر يدل على اشتراط الامتزاج ، لما كان منافيا ومعارضيا مع هذا الدليل ، حتى يوجب تقيده أو لزوم إهماله . فبذلك يسقط عن الاستدلال . ومثل هذا الإشكال يرد أيضا على مثل العمومات الموجودة في النبوي المشهور وهي : «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء» . وهكذا عموم قوله صلى الله عليه وآله : «الماء يطهر ولا يطهر» . وأمثال ذلك ، فليس لنا دليل على عدم الاعتبار أوفى وأمتن من حديث ابن بزيع ، كما هو واضح .

فمن جميع ما ذكرنا ، يظهر وجهان آخران للقولين الآخرين لأن من ذهب إلى اعتبار الامتزاج قد تمسك بحكومه استصحاب نجاسة المتغير ما لم يقم دليل اجتهادي على خلافه ، وليس هو إلا خبر ابن بزيع ، فزعم أنه لا يدل الأعلى الاعتبار ، لإرجاع العلة إلى جهة زوال التغير ، كما عرفت ، أو يكون راجعا إلى صدر الحديث فقط ، فهو الدفع ليس إلا ، فلا يشمل لصوره الرفع ، كما أن تلك الأصول السابقة غير قابلة للمعارضه مع الاستصحاب لتقدمه على تلك الأصول .

مضافا إلى إمكان جريان قاعده الاشتغال هاهنا ، لكونه شكاً في المحصل والمحصّل ، لأن الذي وجب تحصيله علينا كانت الطهاره وهي مشكوكه مع ذلك الماء . هذا ، كما في «مصباح الهدى» للآملی قدس سره .

فنحن نقول : هذا صحيح إذا فرضنا حصول الطهاره من الخبث أو الحدث فيه ، بخلاف ما لو شك في حصول الطهاره في نفسه بزوال تغيّره بلا جهة الامتزاج ، فلا أصل هاهنا إلا الاستصحاب ، كما لا يخفى .

في عاصميه ماء الحمام اذا كان له مادّه

ويلحق بحكمه ماء الحمام إذا كان له مادّه (١)

كما أنّ من ذهب إلى التفصيل فيما بين ذى المادّه _ بعدم الاعتبار _ وبين غيره بالاعتبار ، بأنّ ذلك كان على خلاف القاعده ، فيكتفى على موضع اليقين ، وهو الذى كان فى مورد النص فلا يسرى إلى غيره ، فانه على هذا التقدير يلزم الحكم باعتبار الامتزاج فى مثل ماء الكر ، بخلاف الجارى والبئر وما بحكمهما .

فالأقوى عندنا هو عدم الاعتبار ، وان كان الاحوط اعتباره ، بلا فرق فى ذلك بين ذى المادّه وغيره ، لوضوح أنّه لا خصوصيه فى المادّه إلاّ من جهه عاصميتها ، فهى موجوده فى الكر أيضا ، وإن كان مورد الاحتياط فى مثل الكر أقوى ، لما قد عرفت من احتمال جريان قاعده القدر المتيقن فيه دون الجارى وما بحكمه ، كما لا يخفى .

(١) الظاهر من كلام المصنّف هو إلحاقه بالجارى مطلقا _ أى سواء كان ما فى الحياض كرا ، أو هو مع ما فى المادّه ، أو لم يكن كذلك أصلا _ فكأنّ الحمام له خصوصيه فى الاعتصام إذا كان له مادّه . وذهب إلى ذلك صريحا صاحب «الجواهر» قدس سره تبعا للمحقّق وصاحب «المستند» وبعض آخر من المتأخّرين . بل هو مقتضى إطلاق فتاوى المتقدمين ، كما فى «كشف اللثام» . ولم يتعرض أحد منهم إلاّ من شذ وندر فى طرفى الاثبات أو النفى ، خلافا لأكثر المتأخّرين ، وبلى وجلّ المعاصرين من المحشّين على «العروه» من اعتبار الكريه ، إمّا فى المادّه وحدها كما عن بعض ، أو المجموع مع ما فى الحياض كرا ، كما عن السيّد فى «العروه» وكلّ من علّق عليها على ما حقّقناه ، وهذا هو الأقوى عندنا .

فلنا هاهنا دعويان :

الدعوى الأولى : كون ماء الحمام بمنزله الجارى ، إذا كانت له مادّه ، وقد قام

عليه الإجماع تحصيلاً ونقلًا، بل لم نعرف خلاف ذلك من أحد، لما دلت عليه الأخبار الكثيره بحيث صارت مستفيضه، وبعضها صحيحاً ومعتبراً وبعضها الآخر منجبراً بعمل الأصحاب ومصححاً بنقل أصحاب الإجماع عنه مطلقاً، كصفوان بن يحيى وداود بن سرحان حيث قالوا: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ماتقول في ماء الحمام؟ قال: بمنزله الماء الجارى» (١).

وخبر قرب الاسناد، عن اسماعيل بن جابر، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «ابتداني فقال: ماء الحمام لا ينجسه شيء» (٢).

وخبر ابن أبي يعفور في حديث: «إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً» (٣).

وخبر الهاشمي، قال: «سئل عن الرجال يقومون على الحوض في الحمام، لا أعرف اليهودى من النصرانى، ولا الجنب من غير الجنب؟ فقال: تغتسل منه ولا يغتسل من ماء آخر فانه طهور» (٤).

هذه جملة أخبار مطلقه غير مقيدته بقيد الماده. خلافا لعدة أخبار داله على التقييد، كما فى خبر بكر بن حبيب عن أبى جعفر عليه السلام قال: «ماء الحمام لا بأس به إذا كان له مائه» (٥).

وخبر «فقه الرضا» عليه السلام: «إن ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجارى إذا كان له مائه» (٦).

-
- ١- وسائل الشيعة: الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.
 - ٢- وسائل الشيعة: الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.
 - ٣- وسائل الشيعة: الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
 - ٤- وسائل الشيعة: الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.
 - ٥- وسائل الشيعة: الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.
 - ٦- مستدرک وسائل الشيعة: الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

فقد يقال بتقييد تلك الإطلاقات بهاتين الروايتين ، فلازمه أن ماء الحمام _ أى الماء الموجود فى الحياض الصغار _ إذا كان أقل من الكر _ كما هو كذلك بحسب المعهود المتعارف _ واتصل بالماده يكون عاصما دون غيره . فبناء على ذلك يفهم ان المراد من ماء الحمام ليس الماء الموجود فى الخزانه والا-حواض الكبيره ، بل المراد منه ماء الحياض الصغار فيحمل الأخبار المطلقة عليه أيضا .

نعم ، قد يشكل بعدم إمكان التقييد لضعف هذين الخبرين سندا ، لجهالة بكر بن حبيب ، وعدم توثيقه فى كتب الرجال ، كما ادّعاه صاحب «المدارك» ، ويشهد له عدم ورود توثيق له فى كتاب «جامع الرواه» ، وعدم ثبوت الاعتبار لكتاب «فقه الرضا» لوقوع الخلاف فيه .

لكنه مدفوع ، أوّلاً : بما عن الأوّل بإمكان أن يكون المراد من بكر بن حبيب هو بكر بن محمّد بن حبيب كما عن «طهاره» الشيخ الانصارى ، وهو من أجلة علماء الإماميه ، وقد وثّقه الكشى والعلامة فى «الخلاصه» وغيرهما .

لكنه مخدوش ، كما ذكر فى «جامع الرواه» وتبعه «المستمسك» بأن بكر بن محمّد هو أبو عثمان المازنى المتوفى سنه مأتين وثمانيه وأربعين ، فلا يقارب زمانه بحيث يمكنه ان يروى عن أبى جعفر الباقر عليه السلام أو يروى عنه منصور بن حازم ، إلاّ أنّه وقع فى سلسله سنده صفوان بن يحيى الذى يعدّ من أصحاب الإجماع ، فيكون معتبرا .

وثانيا : إنّ لو سلّمنا ضعفه ، لكنه منجبرٌ بعمل الأصحاب ، بل كما فى «حبل المتين» لشيخنا البهائى أنّ الأصحاب تلقوا روايته بالقبول ، وبذلك نجيب عن الخبر الثانى أيضا . مضافا إلى ما عرفت منّا سابقا من اعتبار كتاب «فقه الرضا» خصوصا إذا وافق مع فتاوى الأصحاب ، كما لا يخفى . فالتقييد للإطلاقات بهما يعدّ من المسلّمات ، ولا إشكال فيه .

الدعوى الثانيه : بأنه هل يعتبر كون المادّه بنفسها كزّا _ كما ادّعاها المشهور أو الأكثر ، كما فى «مصباح الهدى» _ أو يكفى كرىّه مجموع المادّه وما فى الحياض والمجرى ، كما عن السيّد قدس سره فى «العروه» ، بل وأكثر المتأخّرين والمحشّين «للعروه» ، أو لا يعتبر شيئاً منهما ، بل يكفى نفس الاتصال بالماده ، ولو لم يكن المجموع بمقدار الكرّ ، فضلاً عن خصوص المادّه ، بلا فرق بين كون سطح المادّه مساوياً لسطح ما فى الحياض ، أم لا ، وسواء كان فى الدفع أو الرفع ؟

هذا هو الظاهر من إطلاق كلام المحقّق فى «الشرائع» ، بل صريح «المعتبر» و«الحدائق» ، وهو الظاهر من «السرائر» ، كما عن صاحب «الجواهر» ، بل قد اختاره صاحب «الجواهر» وقوّاه ، وإن احتاط فى آخر كلامه ، وذهب إلى اعتبار الكريه . وقد فصلّ بعض بين الرفع والدفع ، فى اعتبار الكريه فى المادّه وحدها فى الأوّل وفى المجموع فى الثانى .

هذه هى الاقوال فى المسأله . والأقوى عندنا هو القول الثانى فى غير الرفع ، وفيه يعتبر كرىه غير المتغير منه ومن الموجود فى المادّه وغيره من المجرى ، بلا فرق بين استواء سطحهما وعدمه . نعم ، قد يشكّل فيما لو كان سطح المائين مختلفين ، وكان المجموع من الماء العالى والسافل كرا ، فحينئذ هل يتقوى السافل بالعالى بلحاظ الاتصال به فى دفع النجاسه أم لا ، كما كان كذلك فى المتساويين أم لا يتقوى ، لعدم كفايه هذا الاتصال ، مع فرض كون السافل أقلّ من الكرّ ؟ الظاهر _ كما هو المتبادر _ كون الملاك صدق الوحده العرفيه بذلك الاتصال ، حتى يحكم بالعاصميه ، والأفانّه يصعب الحكم . فلا بد من الرجوع إلى أصل البحث ، وهو إثبات ما ادعيناه من بين الاقوال ، فنقول ومن الله الاستعانه :

إنّ الذى يتمسّك به لإثبات العاصميه لماء الحمام ، إذا كان له مادّه مطلقاً ، ولو كان أقلّ من الكرّ ، هو إطلاقات الأدلّه من الحكم بالطهاره بلا تقييد إلى جهه لزوم

الكريه للماده ، نظير الإطلاق الموجود فى الماء الجارى كما عرفت تحقيقه .

هذا ، ولكنه مخدوش بوجه :

أولاً : إمكان منع دعوى الإطلاق للفظ (الماده) هنا ، كما فى إطلاق لفظ ماء الحمام على نحو القضية الحقيقيه ، لوضوح ان هذه الالفاظ فى مثل تلك الأمور ، ناظره إلى ما هو المعهود والمتعارف فى الخارج فى عصر الأئمه عليهم السلام ، ومن المعلوم ان المتعارف كان وجود أكرار من الماء فى الخزانه ، وفرض كونها أقل من الكر فى غايه الندره ، لاین صاحب الحمام بحسب المتعارف كان يمنع عن نقصان الماء فى المخزن ، خصوصاً مع ملاحظه سعه سطح الخزانه ونشر الماء فى ذلك السطح فانه إذا كان بمقدار كر فإنه يقل ويضعف نزوله فى الأنابيب ، ولذلك كانوا يجرون الماء الحادث والجديد فيها ، فمع ملاحظه ذلك لا يبقى لذلك اللفظ وهو (الماده) إطلاق بحيث يشمل ما هو الأقل من الكر ، لوجود الانصراف عنه ، فبذلك يظهر الفرق فيما بين لفظ (الماده) هنا من عدم الإطلاق ، وبين لفظها فى الجارى من وجود الإطلاق ، لعدم انصرافه فى ذلك إلى ما هو المتعارف على نحو القضية الخارجيه ، بل كانت على نحو القضية الحقيقيه ، بخلاف المقام كما عرفت .

ثانياً : إمكان استفاده الكثره من بعض الأخبار ، كما يشهد لذلك الخبر الذى رواه ابن أبى يعفور ، بقوله : «ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً» .

حيث يفهم أنّ الإمام عليه السلام أراد رفع الشبهه والوسوسه عمّن كان يظن أنه ينجس بملاقاته بالنجاسه ، ببيان أنه ليس كذلك ، لأنّ ماء الحمام كثير كماء النهر ، الذى قد عرفت فى السابق اطلاقه للماء الكثير من الجارى لا مطلقاً ، فكما ان كثره ماء النهر تمنع عن الانفعال ، هكذا يكون ماء الحمام .

لا يقال : بأنّ ماء الحمام _ على ما استظهر بواسطه قرينه الماده _ لا يطلق الآ على الماء الموجود فى الحياض الصغار ، وهو ليس بكثير ، فكيف يقاس بماء النهر الكثير ؟

ولو ما زجه طاهر فغيره ، أو تغير من قبل نفسه ، لم يخرج عن كونه مطهرا ، ما دام إطلاق اسم الماء باقيا عليه (١)

لأننا نقول : وإن كان المراد من ماء الحمام ، هو ما فى الحياض ، إلا أن كثرته كانت بواسطة اتصاله بالماده الكثيره ، فكأنه عليه السلام أراد التنبيه لذلك ، بأنه بسبب هذا الاتصال كان كثيرا فلا ينفعل ، وهو واضح .

ثالثا : مع ملاحظه هذه الأخبار فإنه لا يخطر ببال الفقيه بأن يكون الحمام له خصوصيه تعديده فى قبال سائر المياه من الكر والجارى والمطر والبئر ، بل ليس المنظور فى التنزيلات الوارده فى الأخبار من كونه بمنزله الجارى ، إلا افهام أنه ليس له خصوصيه معينه ، بل كان وجه عاصمته هو كثرته المساوقه مع كثرته ، كما لا يخفى .

فبناء على هذا ، نتمشى فى كل ما يتعلق به إلى ما تقتضيه القاعده ، وهو ليس إلا الحكم بكفايه كونه كرا ، ولو فى المجموع ، إذا كان فى مورد الدفع ، وكان سطح المائين متساويا ، أو كون الماده بنفسها ، أو هى مع المجرى أو معهما وبعض ما فى الحياض بمقدار كر ، ولو فى حين السيالان ، فلا يكفى كراهه المجموع مع الماء المتغير ، كما لا يخفى ، بلا فرق فى ذلك _ أى العاصميه _ بين تساوى سطحهما وغيره ، إلا من جهة الإشكال فى المتبقى منه فى الحياض إذا اختلف سطحهما ، كما عرفت فى ابتداء البحث ، والله أعلم بحقيقه الحال .

وأما مسأله اشتراط الامتزاج فى تطهير المتغير هنا ، فإنه بمنزله المتغير فى الكر من قوه الاشتراط لا المتغير فى الجارى ، لما قد عرفت من عدم الإطلاق فى الماده هنا دون الماده فى الجارى .

(١) لا فرق فى هذا الحكم بين الجارى وغيره ، إنما ذكره هنا لمناسبه بيان

حال التغيّر قبله ، كما لا خلاف ظاهرا منا فى ذلك ، وإن أوهم الخلاف فيما نسبه «الذكري» إلى المشهور ، بل وعبارته «المقنعه» و«المبسوط» ، لكن الظاهر إرادته غير المقام ، ولذلك ادعى الإجماع فى «الغنيه» و«المتهى» وغيرهما .

نعم ، قد حكى الإشكال والاحتياط فى التطهير بالمياه المتغيره عن صاحب «المشارك» ولعله أراد دلالة إطلاق بعض الأخبار على ذلك ، وهو كما فى خبر أبى بصير ، عن الصادق عليه السلام : «أنه سأل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب ؟ فقال : إن تغيّر الماء فلا تتوضأ منه ، وإن لم تغيّره أبوالها فتوضأ منه ، وكذلك الدم إذا سال فى الماء وأشباهه» (١) .

فى تغيّر الماء بغير النجس

وخبر «فقه الرضا» : عن الرضا عليه السلام : «كلّ ماء مضاف أو مضاف إليه فلا يجوز التطهير به ، ويجوز شربه مثل ماء الورد وماء القرع ومياه الرياحين والعصير والخل ، ومثل ماء الباقلى ، وماء الزعفران ، وماء الخلق وغيره ممّا يشبههما ، وكلّ ذلك لا يجوز استعمالها إلاّ الماء القراح وإلاّ التراب» (٢) .

والنبوى المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله : «خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء إلاّ ما غير لونه أو طعمه أو رائحته» (٣) .

لكن فى جميع ذلك إشكال :

أمّا فى الخبر الأوّل ، فلما قد عرفت منا سابقا من كون المراد من الدّواب : بقريته ذيله وهو الدم _ هو نجس العين ، فتكون أبوالها نجسا أيضا . أو يراد مطلق الدواب ، فيشمل بول مأكول اللحم . أو يراد خصوص المأكول . فحينئذ يمكن أن

١- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ١ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠ .

وأما المحقون ، فما كان منه دون الكثر ، فإنه ينجس بملاقاته النجاسه

يكون وجه عدم الجواز هو صيروره الماء بذلك مضافا ، نظير ما يدخل الشياه الكثيره فى الماء ، وتقع فضلتها فى الماء ، فلا يمكن رفع اليد عن تلك الأدله بواسطه ذلك كما لا يخفى .

كما ان حديث «فقه الرضا» ، لو سلّمنا دلالتة على المنع من استفاده الماء المتغير للتطهير ، لا يمكن الفتوى على طبقه ، لأن العمل على ذلك موقوفٌ على عدم اعراض الأصحاب عنه ، مع أنك قد عرفت اعراضهم لضعف سنده فلا يجوز الاعتماد عليه .

كما أنّ المراد من الشىء فى الحديث الثالث أيضا بقرينه السياق من لفظ «لا ينجسه» ، هو الشىء النجس ، لا مطلق الأشياء ، فعليه يكون المراد من الموصول أيضا هو الشىء النجس .

ولو سلّمنا كون الظاهر هو مطلق الأشياء ، لكنه يحمل على ما ذكرنا حذرا من الوقوع فى مخالفه الأصحاب والإجماع ، كما هو واضح .

(١) هل الماء المحقون _ أى المحبوس _ إذا كان أقل من الكر ولو جاريا وسائلا بدون وجود الماده ، ينفعل بمجرد ملاقاته مع النجاسه والمنتجس أم لا ، أو تفصيل بين النجس فينفعل بملاقاته بخلاف المنتجس ؟

فى انفعال الماء القليل بملاقاه النجس و المنتجس

والذى ذهب إليه جميع الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين هو الأوّل ، بل الإجماع بكلا قسميه من المحصل والمنقول قائم عليه ، بل لم نعرف خلافا فى ذلك ، إلا من ابن أبى عقيل الملقب بالعمّانى ، ومعلوم أنّ خلافه لا يوجب الوهن فى الإجماع ، لأنّه على ما نقله العلامة البروجردى قدس سره (كان فى بلده يسكن فى عمّان ولم يكن عنده الكتب الأربعة ، ولم يكن على علم بجميع الأخبار الصادره

عن الأئمة عليهم السلام). والمحدث الكاشاني والفنوني حيث ذهبوا إلى أن الماء القليل، لا ينفعل إلا بالتغير كالكر والجاري، كما أنه نُقل عن المحقق الخراساني قدس سره على ما حكاه الحكيم قدس سره في «المستمسك» التفصيل بين النجس وأنه ينفعل بالماء القليل بخلاف المتنجس فإنه لا ينفعل به، إلا إذا تغير بأحد الأوصاف الثلاثة.

والتحقيق الموافق للأقوال، وعمل الأصحاب، هو القول الأول، كما تدل عليه أخبار كثيرة، بحيث بلغت في كثرتها حد التواتر، بل قيل تبلغ إلى ما أتى حديث، على ما نقله صاحب «الرياض»، أو إلى ثلاثمائة على ما نقله العلامة الطباطبائي أثناء درسه، بل قل ما تتفق في مسأله فقيهه تكون لها روايات كثيرة مثلما ورد في الماء القليل كما لا يخفى، فحينئذ الأولى تقديم الأخبار الصحاح من بينها الموجوده هاهنا، الداله على الانفعال، سواء كان بالمنطوق أو المفهوم، فنقول ومن الله الاستعانه:

منها: صحيحه محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام: «سئل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب؟ قال: إذا كان الماء قد كر لم ينجسه شيء»^(١). حيث أنّ دلالة متوقفه على ثبوت المفهوم للقضية الشرطيه، فحينئذ لا فرق بين كون المفهوم على نحو الإيجاب الكلي فيصير معناه أنّ الماء القليل ينجسه كل شيء، كما عليه صاحب «هداياه المسترشدين» في مفهوم السلب الكلي، خلافاً للشيخ الأنصاري قدس سره، وبين كونه بنحو الإيجاب الجزئي، أي ينجسه شيء، كما عليه الشيخ الأعظم قدس سره، لأنّ المقصود هو إثبات نجاسه الماء القليل في الجملة، وإن وجدت التفاوت بين المفهومين، من جهة إمكان عدم شمول المتنجس في الثاني دون النجس، إذ هو القدر المتيقن في ذلك، كما

١- وسائل الشيعه: الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

سيأتي بحثه ان شاء الله . في انفعال الماء القليل بملاقاه النجس و المتنجس

نعم ، يمكن أن يقال بعدم وجود المفهوم هاهنا ، لامكان أن يكون الشرط هنا على نحو القضية الشرطيه المحققه للموضوع ، نظير ما لو قيل : (إن ركب الأمير فخذ ركابه) و(إن رزقت ولدا فاختنه) ، بأن يكون المراد هنا هو الاشاره إلى ما هو الموجود في الخارج ، فكأنه قيل : (هذا الماء الموجود قدر كر لم ينجسه شيء) ، الموضوع لا وجوده بغير كر .

نعم ، لو كان اللفظ الوارد هكذا : (الماء إذا بلغ قدر كر حكمه كذا) فله مفهوم ، لأنّ البلوغ يُفهم وجود الموضوع ، وحصول تدرج مراتب الماء حتى يبلغ قدر الكر ، ومثل هذا التعبير غير موجود في الأخبار ، وانما ورد في كلمات العلماء ، كما ترى في كلام صاحب «دليل العروه» وغيره .

هذا ، ولكن الإنصاف _ مع ملاحظه مورد السؤال في الحديث حيث سُئل عن الماء الذي تبول فيه الدواب . . . إلى آخره _ افاده المفهوم مع الشرطيه في ذيله ، حيث فهم السائل مطلبه وأخذ جوابه وعرف بأنّ الملاك في الحكم بالطهاره والنحاسه هو الكريه وعدمها ، لعدم تناسب الابهام في جواب ذلك السائل للامام عليه السلام ، فعلى هذا كان القول بالمفهوم للقضيه هو أقوى عندنا .

والظاهر كون المفهوم على نحو الإيجاب الجزئي ، أي غير الكر ينجسه شيء ، لا الإيجاب الكلي حتى يفيد أنّه ينجسه كل شيء ، وهذا هو منشأ الاختلاف الشديد فيما بين العَلَمين ، الشيخ محمّد تقى صاحب «الهدايه» القائل بالاول ، والشيخ الانصارى القائل بالثاني .

ومثله دون الصدر الذي فيه السؤال ، صحيح معاويه بن عمار(١) .

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .

والكلام فيه كما فى سابقه .

ومنها : صحيحه على بن جعفر ، فى حديثٍ عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام : «سألته عن خنزير يشرب من اناء كيف يصنع به ؟ قال : يغسل سبع مرات»(١). فان دلالة على نجاسة ماء الإناء بملاقاته مع الخنزير واضحه .

ومنها : صحيحه محمد بن مسلم ، عن أبى عبدالله عليه السلام : «قال : سألته عن الكلب يشرب من الإناء ؟ قال : اغسل الإناء»(٢). فلا يكون وجه الحكم بال غسل إلا من جهة انفعال الماء القليل بذلك ، كما لا يخفى .

ومنها : صحيحه على بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : «سألته عن الدجاجة والحمامه وأشباههما ، تطأ العذره ثم تدخل فى الماء ، يتوضأ منه للصلاه ؟ قال : لا ، إلا أن يكون الماء كثيرا قدر كر من ماء»(٣) .

واحتمال كون الحكم مختصا للوضوء فقط دون غيره من سائر الاستعمالات بعيد جدا ، بل ودلالته على المطلوب أوضح من المفهوم الواقع فى الخبرين الاولين ، كما لا يخفى .

ومنها : صحيحه إسماعيل بن جابر ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شىء ؟ فقال : الكر» الخبر(٤) .

فمفهومه يدل على انفعال القليل ، ولو على نحو الإيجاب الجزئى .

ومنها : صحيح لأبى بصير : قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحياض التى ما بين مكّه إلى المدينة تردها السباع ، وتلغ فيها الكلاب ، وتشرب منها الحمير ،

١- وسائل الشيعة : الباب ١٣ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٣ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ .

٤- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .

ويغتسل فيها الجنب ويتوضأ منها؟ قال: وكم قدر الماء؟ قال: إلى نصف الساق وإلى الركبة. فقال: توضحاً منه» (١).

في الرواية قرينتان تدلان على كون ماء الحيض أكثر من قدر الكر، فلذلك جَوَزَ التوضوء منه، وهما:

أحدهما: كون الحيض الكذائيه الواقعه في طريق المسافرين في المراكز المعده لهم، على نحو المذكور، كما في الحديث، يفهم منه أنه كثير، اذ ليس من شأن القليل وقوعه كذلك.

وثانيهما: من سؤال الإمام عليه السلام عن قدره، وجواب السائل بحديه من نصف الساق إلى الركبة، وكون ذلك في الحوض، يوجب الاطمئنان بكونه كثيرا فلا ينفعل لأجل ذلك، وهو واضح.

ومنها: صحيحه البزنطى قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يُدخِلُ يده في الإناء وهي قدره؟ قال: يكفيء الإناء» (٢).

قال في القاموس: «كفاه كمنعه: كبه وقَلَّبه كأكفاه».

في «وسائل الشيعة»: المراد اراقه مائه، وهو كناية عن التنجيس.

فإنَّ المراد من القذاره هو مطلق النجاسه، لا- خصوص ما ينفره الطبع، ولو لم يكن نجسا، فإنَّ الأمر بالاكفاء ليس إلا من جهه انفعال الماء الموجود في الإناء، المساوق لقلته، كما هو واضح.

ومنها: صحيحه شهاب بن عبد ربه عن أبي عبدالله عليه السلام: «في الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها؟ أنه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده»

١- وسائل الشيعة: الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

شئ» (١)، فإن المراد بالشئ ، بقرينه السياق هو النجاسه ، فعلى هذا يدل على المطلوب بالمفهوم ، بأنه إذا كانت فى يده شئ فففيه بأس ، وهذا لا يكون إلا من جهه الانفعال .

ومنها : صحيحه أبى بصير ، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «سألته عن الجنب يحمل الركوه أو التور (والتور إناء صغير من زخرف) فيدخل اصبعه فيه ؟ قال : إن كانت يده قدره فاهرقه ، وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه ، هذا ممّا قال الله تعالى : «ما جُعِلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٢) .

التوهم بأن استدلال الإمام بآيه نفى الحرج ، قد يفهم أنه كان فى مقام بيان حكم الضروره والاضطرار ، فكأنه أراد بيان ان الحكم باهراق الماء القليل عند إصابته اليد كان لمقام الضروره .

مدفوع بأن المقصود من الاستدلال بالآيه هو عنوان مجموع العمل ، أى يحكم بالاهراق والإتيان بالتيميم مثلاً ، لان الله قد منّ على العباد برفع الحرج عنهم ، فمقتضاه تجويز التيمم فى مثل ذلك ، كما لا يخفى .

ومنها : صحيحه على بن جعفر ، عن أخيه أبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : «سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب اناءه ، هل يصلح له الوضوء منه ؟ فقال : ان لم يكن شيئاً يستبين فى الماء فلا بأس ، وان كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه . قال : وسألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فتقطر قطره فى اناءه هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا» (٣) .

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٣ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١١ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

فهو بصدرة وذيله يدل على المطلوب ، غايه الأمر دلالة ذيله أوضح ، لما قد احتمل بعض _ كما سيأتى ان شاء الله _ من الفرق فى الانفعال فى القليل بين ما يكون النجس فيه بينا فينجس ، وإلا فلا ينجس بواسطة هذا الخبر ، فسيأتى جوابه فى محله .

ثم توهم أنّ لفظ الصلاح وعدمه ظاهر فى الاستحباب والكراهه ، ضعيف فى الغايه ، لكثرة استعماله فى الوجوب والحرمة ، بل هو المتعارف عند عرف الناس .

ومنها : مصححه إسماعيل بن جابر ، عن صفوان بن يحيى _ على روايه الشيخ دون الصدوق حيث أرسله ، قال : «قلت لأبى عبدالله عليه السلام الماء الذى لا ينجسه شىء ؟ قال : ذراعان عمقه فى ذراع وشبر وسعه (سعته) (١) دلالتة تكون بالمفهوم كما عرفت فى نظائره فلا نعيد ، فراجع حتى يستبين لك الأمر .

ومنها : صحيحه الفضل أبى العباس البقباق ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن فضل الهزّه والشاه والبقره والإبل والحمار والخيّل والبغال والوحش والسباع ، فلم أترك شيئاً إلاّ - سألته عنه ؟ فقال : لا بأس به ، حتّى انتهيت إلى الكلب . فقال : رجسٌ نجس ، لا تتوضأ بفضله ، واصبب ذلك الماء ، واغسله بالتراب أوّل مرّه ثمّ بالماء» (٢) . وقد ورد ذيل الحديث فى باب آخر (٣) .

فان الحكم باهراق الماء الذى لاقاه الكلب بواسطة شربه ، والحكم بعدم التوضىء عن سؤره وفضله ، لا يكون إلاّ فى الماء القليل لانفعاله ، لأنّه يصدق ذلك العنوان عليه ، لا ما هو قدر كر . مضافا إلى ظهور الأمر بتغسيه بالتراب فيه

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ .

أيضا ، فكله يكون من جهه حصول الانفعال بشربه ، وهذا هو المطلوب .

ومنها : صحيحه شهاب بن عبد ربه قال : « أتيتُ أبا عبد الله عليه السلام أسأله فابتدأني ، فقال : إن شئت فاسأل يا شهاب ، وإن شئت أخبرناك بما جئت به ؟ قال : قلت له : أخبرني جعلت فداك . قال : جئت تسألني عن الجنب يسهو فيغمر يده في الماء ، قبل أن يغسلها ؟ قلت : نعم . قال : إذا لم يكن أصاب يده شيء فلا بأس» (١) الحديث . فان المراد ب(الشيء) كما عرفت ، هو النجاسه ، فبالمفهوم يدل على المطلوب .

ومنها : صحيحه على بن جعفر ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام ، قال : «سألته عن الرجل يصيبه الماء في ساقه أو مستنقع ، أيغتسل منه للجنبه ، أو يتوضأ منه للصلاه ، إذا كان لا يجد غيره ، والماء لا يبلغ صاعا للجنبه ، ولا مدا للوضوء ، وهو متفرق ، فكيف يصنع ، وهو يتخوف أن تكون السباع قد شربت منه ؟ فقال : إن كانت يده نظيفه ، فليأخذ كفا من الماء بيد واحده فلينضحه خلفه» ، الحديث (٢) .

فدلالتها تكون بالمفهوم ، لوضوح أنّ المراد من النظافه في قبال القذاره ، والساقيه والمستنقع يكون الماء فيها قليلاً عادةً فينفع بالملاقاه .

ومنها : صحيحه زراره ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقلنا : بلى ، فدعا بقعب فيه شيء من ماء فوضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال : هكذا إذا كانت الكف طاهره» الحديث (٣) . وجه الدلاله يكون بالمفهوم .

١- وسائل الشيعة : الباب ٤٥ من أبواب الجنابه، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢ .

هذه كلها من الصحاح أو شبهها ، وقد بلغ عددها ستة عشر روايه ، جميعها تدلّ بالمنطوق أو المفهوم على انفعال الماء القليل بملاقاه النجاسه .

وأما الأخبار الواردة في ذلك من غير الصحاح وشبهها ، فكثيره جدًّا ، وذكرها تفصيلاً يوجب الملل ، فلا بأس بذكر بعض ما تكون دلالاته أظهر وأبين ، فنقول:

منها : حسنه زراره عن إبراهيم بن هاشم ومضمته ، قال : «قلت : كيف يغتسل الجنب ؟ فقال : ان لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء» الحديث(١). فالشيء كما عرفت هو النجاسه لمناسبه المورد ، كما لا يخفى . كما أن الظاهر كون الماء أقل من الكر صحه للسؤال ، لأنّ الكر لا- وجه له في السؤال عن ذلك ، لكن الظاهر كون السؤال عن كيفية الغسل ، كما يدل عليه الجواب ، غايه الأمر ذكر الإمام هذا الشرط تفضلاً .

ومنها : موثقه سماعه ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «إذا أصاب الرجل جنبه فأدخل يده في الإناء ، فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المنى»(٢). فتدل بالمفهوم على البأس ، إذا كانت يده ملوثه بالمنى ، كما هو واضح .

ومنها : خبر عمار الساباطي ، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام : «عن رجل يجد في أناءه فأره ، وقد توضأ من ذلك الإناء مرارا ، أو اغتسل منه ، أو غسل ثيابه ، وقد كانت الفأره متسلخه ؟ فقال : ان كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء ، فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ، ويعيد الوضوء والصلاه» الحديث(٣).

١- وسائل الشيعة : الباب ٢٦ من أبواب الجنابه، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

فدلالتة على نجاسه الماء القليل بذلك واضحه ، ولذلك حكم بلزوم غسل الثياب وغسل كل ما أصابه .

ومنها : خبر عمار بن موسى ، عن الصادق عليه السلام قال : «سئِلَ عما تشرب منه الحمامه ؟ فقال : كل ما أُكَل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب . وعن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب ؟ فقال : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه ، إلا أن ترى في منقاره دما ، فان رأيت في منقاره دما فلا تتوضأ منه ولا تشرب» (١) .

فان عدم تجويز الوضوء مما يشرب ، إذا كان في منقاره دما ، ليس إلا من جهة الانفعال ، وهو لا يكون إلا في غير الكر وأشباهه لوضوح عدم انفعاله . ومثله في الدلالة خبرين آخرين (٢) واردين في الاسئار ، فلا نطيل بذكرهما فراجع «وسائل الشيعه» .

بل ومثلهما في الدلالة مرسل الصدوق أيضا (٣) ، فلاحظه حتى ترى صدق المقال والانتساب .

ومنها : خبرا سماعه وعمار الساباطي (٤) من الحكم باهراق المائين في الإنائين المرذدين في وقوع النجاسه في أحدهما ولزوم الإتيان بالتيمم ، فانظر متن أحد الحديثين ، وهو هكذا : عن الساباطي ، عن الصادق عليه السلام في حديث ، قال : «سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر ، لا يدري أيهما هو ، وحضرت الصلاه ، وليس يقدر على الماء غيرهما ؟ قال : يهريقهما جميعا ويتيمم» . فلولا انفعال الماء القليل لما كان للحكم المذكور وجه ، فدلالتة على المطلوب في غايه المتانه .

١- وسائل الشيعه : الباب ٤ من أبواب الاسئار، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ _ ٢ .

٣- وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ _ ٢ .

٤- وسائل الشيعه : الباب ٤ من أبواب الاسئار، الحديث ٣ _ ٤ .

ومنها : حسنه زراره على ما فى «الجواهر» ، ومضمرة ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : «إذا كان الماء أكثر من روايه ، لم ينجسه شيء ، تفسخ فيه أو لم يتفسخ ، إلا أن يجيء له ریح تغلب على ریح الماء» (١) .

هذا بناء على كون الروايه بمقدار الكثر ، فحينئذ يدل على كون الانفعال وعدمه على كون الماء قدر الكر وعدمه ، فبالمفهوم يدل على المطلوب .

ومنها : موثق أبى بصير ، عن أبى عبدالله عليه السلام ، قال : «ليس بفضل السنور بأس أن يتوضأ منه ويشرب ، ولا يشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضا كبيرا يستقى منه» (٢) .

فان الحكم بالأس للكلب ، لا يكون إلا من جهه نجاسه الماء بمباشرة ، ويكون الاستثناء بلحاظ كون ذلك المقدار حد الكر وأزيد منه ، ولذلك قيد الإمام عليه السلام الحوض بالكبير .

فى ما استدلّ به على عدم انفعال الماء القليل

ومنها : خبر معاويه بن شريح ، قال : «سئل عذاقر أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده ، من سؤر السنور والشاه والبقره والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع ، يشرب منه أو يتوضأ منه ؟ فقال : نعم ، اشرب منه وتوضأ منه . قال : قلت له الكلب ؟ قال : لا . قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا ، والله إنّه نجس ، لا والله إنّه نجس» (٣) .

فإنّ النهى عن سؤر الكلب إذا كان ماء ، بقرينه الشرب والوضوء ليس إلا من جهه الانفعال .

والأخبار الدالّة على ذلك كثيره جدا ، فى أبواب مختلفه من الفقه ، وان أردنا ذكرها تفصيلاً فانه توجب الاطاله بما لا ضروره فيه ، ولقد استقصى عده منها

١- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٩ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ١ من الاستار ، الحديث ٧ .

٣- وسائل الشيعه : الباب ١ من الاستار ، الحديث ٦ .

صاحب «الجواهر» فى كتابه ، شكر الله مساعيه الجميله .

وإذا عرفت ولا حظت تلك الأخبار من الصحاح وغيرها ، دلالتها جميعا بالمنطوق أو المفهوم على انفعال الماء القليل بالملاقاه ، فهل يبقى للمتفقه _ فضلاً عن الفقيه _ شكٌ وريب فى ذلك ، والعهد على مدعيه .

نعم ، يبقى هنا ملاحظه عدّه أخبار تدل على خلاف ما ادعيناه ، وملاحظه كيفيه الجمع والتوفيق مع تلك الطائفه من الأخبار ولا بدّ من التعرض لذلك حينئذ ، فقد استدل للقول الآخر _ وهو عدم الانفعال مطلقا _ بأمر :

أولاً : بعده أخبار ، تدل بظاهاها على خلاف ما عرفت ، وهى فى الجملة كثيره .

منها : عمومات طهاره الماء ، مثل النبوى المشهور : «خلق الله الماء طهورا ولا ينجسه شىء إلا أن يتغير» (١).

حيث يدل بالاطلاق بأن الحكم فى المستثنى منه والمستثنى كان لكل ماء فىشمل القليل أيضا .

ومنها : نبوى آخر منقول عن الصادق عليه السلام بواسطة السكونى : «الماء يطهر ولا يطهر» (٢) . وجه دلالاته كما فى سابقه . فيما استدلّ به على عدم انفعال الماء القليل

والجواب عنهما : لو سلّمنا دلالتهما بالاطلاق على ذلك ، لا سيما الحديث الأول ، فغايتة افاده الإطلاق وهو يتقيد بتلك الأخبار ، ولا يوجب التقيد والتخصيص بالاكتر الاستهجان لكثرة ما بقى تحته .

مضافا إلى الإشكال فى الثانى ، بما قد عرفت سابقا منانه ليس فى صدد بيان الإطلاق من هذه الجبهه من ان الماء بأى قسم منه كان كذا ، كما لا إطلاق له من

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ .

جهه كيفية التطهير ، فالتمسك به كان أفحش وهنا من الأول ، كما لا يخفى .

ونظيره التمسك باطلاقات طهاره الماء الوارده فى الآيات الكريمة .

وما قد قيل فى الجواب عن خبر السكونى : بأنه لا يدل على عدم انفعال القليل ، لامكان أن يكون حال الماء القليل المنفعل حال ماء المتغير ، أى لا يتطهر إلا بالاستهلاك .

فغير تام ، لأنَّ القائل يدعى الإطلاق فى أصل الشمول ، بأن يكون حكم ماء القليل حكم ماء الكر مثلاً ، فلا ينفع أصلاً إلا بالتغير ، فلا يحتاج أن تصل النوبه إلى مقام تطهيره ، حتى يقال لا يحصل إلا بالاستهلاك .

ومنها : صحيح حرير بن عبدالله ، عن الصادق عليه السلام ، قال : «كلما غلب الماء ريح الجيفه ، فتوضأ من الماء واشرب ، فإذا تغيّر الماء وتغيّر الطعم فلا تتوضأ ولا تشرب» (١) .

ومنها : خبر أبى بصير ، عن الصادق عليه السلام : «أنه سأل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب ؟ فقال : إن تغيّر الماء فلا تتوضأ منه ، وإن لم تغيّر أبوها فتوضأ منه ، وكذلك الدم إذا سال فى الماء وأشباهه» (٢) . وأمثال ذلك من الأخبار الظاهره فى كون تمام الملا-ك فى الطهاره وعدمها هو التغير وعدمه مطلقاً ، حتى فى الماء القليل . ومثلها خبر أبى خالد القمات (٣) ، وغيرها ، كما نقله صاحب «الجواهر» .

والجواب عنهما : _ مضافاً إلى عدم استبعاد دعوى ظهورهما ، لا سيما الخبر الثانى فى الماء الكثير كما يظهر من لفظ : (النقيع تبول فيه الدواب) بصيغه الجمع _ أنه يكون صرف إطلاق يشمل المورد ، فلا بأس بالتقييد بواسطه تلك الأخبار

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ .

الدالّة على انفعال ماء القليل ، كما لا يخفى .

ومنها : حنسه محمّد بن ميسر ، قال : «سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ، ويريد أن يغتسل منه ، وليس معه ائاء يغرف به ، ويداه قدرتان ؟ قال : يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل ، هذا مما قال الله تعالى : «ما جعل عليكم في الدين من حرج» (١) .

بناء على كون المراد من القليل أقل من كر ، والقذاره هي النجاسه لا- الوساخه ، والوضوء هو الاصطلاحى منه لا- التطهير والتنظيف ، كما قد يستعمل ، فحينئذ يدل على مسلك سلار ومن تبعه ، ولعله أحسن دليل من الأدله المؤيده بقوله هذا .

وقد اجيب عنه بأجوبه لا تخلو من مناقشه ، مثل حمل القليل على القليل العرفى ، الصادق على الكر أو أزيد . أو كون المراد من (القذاره) هو الوساخه وأمثال ذلك . بل الأولى أن يقال : إنه محمولٌ على التقيه ، لأنه قد قيل _ كما عن «المصباح» _ إنه قد حكم كثير من العامه على ذلك عند الاضطرار ، كما قد يؤيد ذلك انضمام الوضوء مع غسل الجنابه ، حيث يساعد ذلك مع مذهبهم لا مذهبنا ، وهو غير مستنكر ان كان المراد من الوضوء ما هو المصطلح شرعا .

وان كان المراد منه هو التنظيف فلا يشاهد فيه أصلاً .

كما قد يحتمل أن يكون المراد ، بيان إمكان تحصيل الوضوء والغسل ، بلا ارتباط بمورد الحديث ، من حصول الجنابه حتى يفهم منه لزوم الجمع بين الوضوء والغسل ، فخرج عن مسلكنا ، لاسيما على النسخه التى وردت بلفظ (الواو) لا (ثم) ، كما هو الحال فى بعض النسخ . فيما استدلّ به على عدم انفعال الماء القليل

ولكن الانصاف عدم ثبوت الحقيقه الشرعيه فى لفظ القليل ، بل المراد منه هو

القليل العرفي ، فهو مطلق ويشمل ما لو كان أزيد من الكر ، لاسيما مع فرض كونها في الفلاة والصحارى . فاحتمال اختصاصه بما هو أزيد من الكر فقط غير وجيه . فحينئذ قد يحتمل أن يكون الاستدلال بآيه نفى الحرج تأييدا على المراد من القليل هو ما دون الكر ، لأنه المناسب بذلك الاستدلال ، وأنه أريد بذلك حال الاضطرار والضروره ، فيرجع إلى دلالاته على عدم انفعال القليل عند الضروره والاضطرار ، كما استوجه هذا الاحتمال صاحب «مصباح الهدى» ، والمحقق الهمداني قدس سره . فلا محيص حينئذ:

إما من القول بالحمل على التقيه _ كما احتمله صاحب «وسائل الشيعه» وغيره _ أو طرح الحديث رأسا ، لمخالفته مع تلك الأخبار الكثيره ، ومعارضته مع أخبار تدل بالخصوص على نجاسه الماء القليل حتى في حال الضروره ، نظير خبرى الاوراق للماء المردد ولزوم تحصيل التيمم ، كما عرفت .

أو يقال بالاطلاق للقليل ، فيشمل صورته الأقل من الكر ، إلا أنه يقيد بواسطه تلك الأخبار ، فيخص مورده بعد ذلك بصوره الكر وأزيد ، وان كان يبعده الاستدلال بالآيه .

إلا أن يقال _ على ما قاله المحقق الخوئي في «التنقيح» : بأنه أراد أن عدم تجويز الغسل والوضوء عن مثل تلك المياه في الفلاة ، موجب للحرج ، والحال أنه قال تعالى : «ما جعل عليكم في الدين من حرج» وفيه ما لا يخفى من الغرابه ، والله العالم .

ومنها : خبر أبي مريم الأنصاري ، قال : «كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في حائطٍ له ، فحضرت الصلاة ، فنزح دلوا للوضوء من راكى له ، فخرج عليه قطعه عذره يابسه ، فاكفأ رأسه وتوضأ بالباقي» (١) .

١- وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢ .

وحمله على كون الدلو على مقدار كره بعيداً غايته ، لعدم إمكان حمله ورفعته من البئر كما لا يخفى . كما يبعد حمل لفظ «الباقي» على باقى ماء البئر ، لأن الظاهر من اكفاء رأسه ، هو عدم قلب جميع الماء ، فيكون الباقي بقريته ذلك باقى ماء الدلو لا البئر . مضافاً إلى ظهوره كون التوضئ بالباقي بلا واسطه ، مع أنه لو كان المراد منه هو باقى ماء البئر فالظاهر منه عدم امكانه إلا بالنزح المجدد المقدر ، فهو خلاف الظاهر ، كما هو واضح .

كما يبعد حمل لفظ (العذره) على عذره مأكول اللحم ، إلا أنه ليس غرابته بمثل سابقه لما قد يستعمل العذره للمأكور أيضاً ، كما قد جُمع فى مثل قوله : «لا-بأس ببيع العذره» مع دليل (ثمن العذره سحت) فى باب المكاسب ، بنحو الحمل على القدر المتيقن فى كل منهما ، وهو المأكول للأول وغيره للثانى ، فحمله على ذلك بحسب مقتضى الجمع ، مع تلك الأخبار يخرجها عن الغربه ، وان كان لا يخلو عن مخالفه ظاهره فى الجملة .

مضافاً إلى الإشكال فى سنده ، من جهه التردد فى البشير الراوى ، بين كونه موثقاً وغيره ، فلا يقدر المقاومه مع تلك الأخبار .

مضافاً إلى بُعد ذلك من جهه شأن الإمام عليه السلام من شدة الاهتمام للوضوء من ذلك الماء الذى ينفر منه الطبع ، كما ذكره الشيخ الأعظم قدس سره ونعم ما ذكره ، بل قد يعارضه مرسل على بن حديد ، عن بعض أصحابنا ، قال : «كنت مع أبى عبد الله عليه السلام فى طريق مكه ، فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبى عبد الله عليه السلام دلوا ، فخرج فيه فارتان . فقال أبو عبد الله عليه السلام : ارقه ، فاستقى آخر ، فخرج فيه فأره . فقال أبو عبد الله عليه السلام : ارقه . قال : فاستقى الثالث ، فلم يخرج فيه شىء . فقال : صبّه فى الإناء ، فصبه فى الإناء» (١) .

١- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٤ .

فإنَّ الأمر بالإهراق لا يكون إلا للنجاسه ، لبعده احتمال كون الفأره غير مَيَّته فيه ، كما لا يخفى .

ومنها : صحيحه زراره ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير ، يستقى به الماء من البئر ، هل يتوضأ منه ذلك الماء ؟ قال : لا بأس»(١) .

فدلالتة على عدم الانفعال انما يكون من جهه تقاطر الماء عنه إلى ماء الدلو ، فمع ذلك حَكَم بجواز التوضئ ، كما لا يخفى .

وقد اجيب عنه أولاً : من إمكان أن يكون وجه السؤال من جهه توهم حرمة استعمال ما يكون نجس العين مثل الكلب ، ولو لغير ما يشترط فيه الطهاره ، فأجاب إنَّه لا بأس به ، ولا يضر بعمله العبادى وهو الوضوء ، فلا يكون حينئذ مرتبطاً بما نحن نبحت عن ، وإن لم يدل على جواز أصل الاستعمال أيضاً ، كما استدلل به بعض لإمكان أن يكون الجواب ناظراً إلى صحَّه الوضوء ، لعدم اتَّحاده مع الحرام ، حتى يستلزم البطلان .

وثانيا : من إمكان أن يكون وجه عدم البأس ، من جهه أنه لم يعلم تماس الشعر للماء ، حتى يُفرض التقاطر ، فكأنَّه أراد بيان أنه متى لا- يعلم الملاقاه فلا إشكال فى طهارته . ولا أقل من اطلاقه ، فيقيد بما إذا لم يعلم ، ما إذا علم بالملاقاه ، فيحكم بالنجاسه حينئذ بواسطه تلك الأخبار .

وثالثا : لعلَّه كان من جهه كون الشعر ممَّا لا تحلَّه الحياه ، فلا يدخل تحت حكم أجزاء نجس العين ، كما قاله السيّد المرتضى قدس سره ، مستدلاً بهذه الصحيحه ، فحينئذ لا يعارض بما ذكرنا ، كما لا يخفى .

رابعا : من إمكان الحمل على التقيّه ، لأنَّ الحنفيه والمالكيه ذهبا إلى طهاره

الكلب والخنزير بتمام أجزاءهما من الشعر والوبر والوصف ، غايه الأمر حَكَم الحنفية بذلك إذا كان الكلب حَيًّا ، فحملُ الحديث على التقيه بوجود شخص منهم فى المجلس أمر غير بعيد ، فلا- يمكن رفع اليد عن هذا الخبر بما ذكرنا من الأخبار والإجماعات ، وهو واضح .

ومنها : روايه زراره ، عن أبى جعفر عليه السلام قال : «قلت له : راويه من ماء سقطت فيه فأره أو جرد أو صعوبه ميتة ؟ قال : إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ وصبها ، وان كانت غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ ، واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية ، وكذلك الجره وحب الماء والقربه وأشباه ذلك من أوعيه الماء»(١) .

دلالتة واضحه ، خصوصا بملاحظه ذيله من الحاق سائر الأوعيه بالراويہ . لكنه مخدوش ، أولاً : بضعف سنده من جهه على بن حديد ، حيث ضعّفه الشيخ الطوسى فى رجاله ، وإن قيل بعد تضعيفه فى بعض الموارد ، بل قيل إنّه يظهر من «الكافى» أيضا تضعيفه ، والمعروف أنّه كان فطحى المذهب .

وكيف كان ، لو لم نقل بضعفه ، لكن لم يوثّقه أحد أيضا ، حتى يعتمد عليه .

وثانيا : إنّه مشتمل على تفصيل لا يلتزم به الخصم أيضا ، وهو الفرق بين التفسخ وعدمه فى الراويه وغيرها ، مع أنّ ابن أبى عقيل لم يذهب إليه . كما فى «التنقيح» وغيره .

ولكن يمكن دفعه: بأنّ التفسخ والانتشار فى الأوانى الصغيره ، موجبا لحصول التغيّر ، ولو من جهه رائحته نوعا ، فكأنه أراد التفصيل فيما بين حصول التغيّر بالانفساخ وعدمه ، فهو موافق لرأى ابن أبى عقيل . نعم ، لو فرضت الراويه بمقدار الكر _ كما نقله فى حاشيه «التنقيح» ، بل واحتمله صاحب

«وسائل الشيعة» _ فاحتمال حصول التغيّر بالانفساخ بمثل الفأره بعيد جدا .

وثالثا : بآئه مع ملاحظه ذيله ، حيث جعل الملاك في عدم التنجيس زيادته عن الراويه بقوله : «إن كان أكثر من راويه ، فلا ينجسه شيء ، تفسخ أو لم يتفسخ» (١). كما أن ملاحظه صدره يفيد أن الملاك في عدم الانفعال مطلقا من جهه كونه أزيد من راويه ، أو يحدها مع عدم الانفساخ ، بخلاف ما لو كان أقل من راويه فينفع ، فهو لا يساعد مع مذهب ابن أبي عقيل ، إذ لم يلتزم بهذا التفصيل أحد خصوصا مع ملاحظه زياده كلمه (سائر الأوعيه) إلى الراويه ، كما لا يخفى .

مضافا لما قد عرفت من ضعف سنده ، فلا يمكن رفع اليد عن تلك الأخبار مع كثرتها وشهرتها بهذا الخبر .

هذه جمله الأخبار العامه والخاصه ، التي قد تمسك بها المحدث الكاشاني وغيره للدلاله على مذهبه في القول بعدم انفعال الماء القليل ، وان أمكن وجد ان أكثر من ذلك في الدلاله أو التأييد ، إلا أنه قابل للتوجيه والجمع مع الأدله السابقه ، كما لا يخفى ، نظير الأخبار المفصله بين الضروره في عدم الانفعال وعدمها بالانفعال ، التي كانت على خلاف مسلك الخصم أيضا .

مضافا إلى معارضتها في خصوص موردها ، بما هو أقوى منها ، مثل خبر اهراق الماء والتيمم ، كما هو واضح .

والاين تصل النوبه لذكر وجوه آخر التي أقيمت دليلاً أو تأييدا لذلك المذهب ، والجواب عنها إن شاء الله ، فنقول ومن الله الاستعانه :

فمنها : وهي العمده ، أن الماء القليل إن انفعل بالملاقاه ، فلا يمكن تطهير النجس فيه أصلاً ، لأنه بمحض التلاقي ينجس الجزء الملاقي وغيره من الأجزاء

المستعليه ، التي لا دخل لها في تطهيره ، مضافا إلى أنه يتنجس أيضا بأتصاله مع ذلك الجزء المتنجس بالملاقاه ، وهكذا الجزء الثالث والرابع وهلم جرا ، فمن ذلك يظهر عدم إمكان الحكم بطهاره ماء الاستنجاء بواسطه ذلك .

ولو قيل : إنه ينجس بالانفصال ، ويظهر الموضع .

فهو بعيد غايته ، وذلك لانه كيف يمكن أن يكون الانفصال دخیلاً في تحقيق الطهاره للموضع والنجاسه للغساله .

هذا ، ولكن يمكن الجواب عنه :

اولا-: بإمكان القول بالفرق بين ورد النجاسه على الماء ، فإنه ينجسه ، وبين وروده عليها فلا ينجس ، ولذلك حكم بطهاره الماء للنجس ، وإن كان في صحته وعدمه بحث يوكل إلى محلّه .

ثانيا : لو سلمنا عدم الفرق بينهما أيضا ، فيمكن أن يلتزم بأن اندفاع الماء من العلوّ موجبٌ لإزاله النجاسه عن الشيء ، كما ترى ذلك في تصرف العرف في إزاله بعض العوائل عن اليد وغيره ، من إزالتها بواسطه بعض المزيلات كالنفظ ، حيث يحمل المايح ذلك الوسخ بنفسه مع تحقّق التطهير والتنظيف في اليد ، فهكذا يفرض في الشرع أيضا .

مضافا إلى أنّ الماء لا- يكون حاله أهون من الأحجار التي تستعمل للاستنجاء ، حيث يطهر الموضع وتحمل نفسها النجس وينجس .

ثالثا : لو سلمنا الإشكال من حصول النجاسه للماء هاهنا بحكم أولى ، فلا مانع بأن يكون الشارع قد استثنى في هذه الموارد ، من باب رفع الحرج وتخصيص الحكم الأولى في هذه الموارد ، كما قلنا بالتخصيص في ماء الاستنجاء أيضا ، إلا إذا كان حاملاً لعين النجاسه ، فلا بعد للالتزام بنجاسه الغساله مثلاً بالانفصال ، وحصول الطهاره للموضع بذلك .

رابعاً: ان الحكم بكون الجزء الملاقى نجساً ، إنّما كان بملاقاته لعين النجاسه ، واما سائر اجزائه العاليه من الماء _ مضافاً إلى ما عرفت من كون العلو والدفع مانعاً عن السرايه والنجاسه _ فإنّه نقول بأنّ الحكم بنجاستها منوط بإثبات كون التلاقي مع الشئ المتنجس _ وهو الجزء الأوّل من الماء _ منجساً أيضاً ، مع إمكان المنع في ذلك ، فلا يكون الإشكال على إطلاقه بصحيح .

ومن ذلك يظهر الجواب عن وجه آخر ، قد ذكر تأييداً لهذا القول لو انفعّل الماء القليل بالملاقاه ، وهى : فإنّه يلزم الحكم بنجاسه المياه الموجوده في كلّ من مكه والمدينه في عصر النبي صلى الله عليه وآله التي كانت قليلة قطعاً ، لأنّ مباشره الأفراد الكثيرين من المسافرين غير المجتنبين عن النجاسه _ لعدم اطلاعهم على المسائل الشرعيه _ يوجب الحكم بالنجاسه لجميع المياه ، فليس هذا إلاّ موجبا للحكم بالوساوس ، هذا بخلاف ما لو قلنا بعدم الانفعال .

وجه الظهور هو ما عرفت ، بأنّ ذلك مبنّى على كون الملاقى للمتنجس منجساً أيضاً ، وإلاّ لما يوجب نجاسه المياه ، لأنّ أغلب أنواع مباشره إنّما تقع بالمتنجسات لا الأعيان النجسه ، كما لا يخفى .

مضافاً إلى أنّه لولا امتنان الشارع في الحكم باصاله الطهاره في كلّ ما لم يعلم النجاسه والقذاره ، لوجب أن نقول بعدم الانفعال في المياه القليله ، فماذا يقول الخصم لمباشره النجاسه بواسطه الصبيان والمجانين ، أو ممّن لا يبالي بالطهاره والنجاسه من المؤمنين لسائر المايعات المضافه والأطعمه ، حيث لا إشكال في تنجسها بالملاقاه ؟ فلا محيض إلاّ عمّا ذكرنا من ورود التسهيل عن الشارع من الحكم بالطهاره ما لم يحصل العلم بالخلاف ، وهذا هو المطلوب .

ومنها : أنّ ما يدلّ على الانفعال كان بالمفهوم ، وما يدلّ على خلافه كان بالمنطوق ، وهو مقدّم على الأوّل .

فجوابه واضح ، أولاً : بما قد عرفت من وجود الدليل عليه منطوقاً ومفهوماً ، ومن أراد التأكد فليراجع .

وثانياً : لو سلّمنا ذلك ، فلا نُسَلِّمُ كون المنطوق _ ولو كان أضعف ظهوراً عن المفهوم _ مقدّماً عليه ، وإن كان أقوى ، مضافاً إلى قوّه المفهوم من جهة كثره الأخبار وشهرتها ، كما لا يخفى على من لاحظ الآثار .

ومنها : وجود الاختلاف فى بيان مقدار الكر من جهة الوزن والمساحه ، من كونه سبعة وعشرين شبراً ، أو ستة وثلاثين ، أو اثنين وأربعين إلّا ثمن الشبر ، فان جميعها يدل على استحباب ذلك ، نظير الحمل على الاستحباب فى الاختلاف الموجود فى مقدار النرح لماء البئر .

هذا ، لكنّه مخدوش بأنّه لا وجه لذلك ، بل يؤخذ بالقدر المتيقّن ، ويحكم بالنسبه إلى غيره على الاستحباب ، لا أن يرفع اليد عن كلّ ما يدلّ على الانفعال .

وغير ذلك من الوجوه التى قد ذكر تفصيلها صاحب «الجواهر» قدس سره ، تبعاً للسيد المهدى الذى صنّف رساله مستقله فى هذا البحث والمسأله فلا نطيل الكلام فى المورد والمقام أكثر من هذا فى بيان امتياز حكم المياه بالنسبه إلى الوضوء والغسل عن غيرها ووجود خصوصيه زائده فيها من جهة صرفها فى أمر عبادى ، ولذلك يحكم بالاجتناب لا- من حيث النجاسه ، أو من إمكان حمل هذه الأخبار على الكراهه أو الاستحباب ، وغير ذلك من الوجوه وعلى من أراد الاطلاع عليها ، فليراجع المطولات من الفقه .

أما القول الثالث : وهو التفصيل بين النجس والمنتجس ، بأن قيل بانفعال الماء القليل بملاقاته مع الأوّل دون الثانى .

فأؤل من أبدع هذا الاحتمال هو المحدّث الكاشانى قدس سره ، برغم أنّه لم يكن مختاره من جهة وجود الإجماع على خلافه . ولكن اختاره _ على ما نقله

الحكم قدس سره في «المستمسك» _ المحقق الخراساني قدس سره صاحب «الكفايه»، وتبعه _ على ما نقله الخوئي في «التنقيح» _ المحقق الاصفهاني قدس سره .

ومجموع ما تمسك به لهذا القول ، هو عبارته عن دعوى عدم شمول الإجماع الموجب للقطع للمتنجس ، لكونه دليلاً لبيبا ، فيكتفى فيه بالقدر المتيقن وهو النجس . كما أنّ شمول الأدلّة العامه ، والأخبار المطلقة للمتنجس مشكل ، لأنّ ظاهر القضيّه الشرطيه في قوله : «الماء إذا كان قدر كر لا ينجسه شيء» ، هو سلب العموم ، وتعليقه لا تعليق كل فرد من أفراد العام وهو الماء ، حتى يستفاد منه نجاسه القليل بكلّ شيء ، فيكون مفهوم السلب الكلّي هو الإيجاب الكلّي ، بل كان مفهومه هو الإيجاب الجزئي ، فيكون معناه أنّ القليل ينجس بعين نجسه ولو بفرد منها ، غايته بانضمام عدم القول بالفصل بين أفراد النجس ، يوجب العموم لكلّ عين نجسه ، فهو القدر المتيقن ، فأما شموله للمتنجس فلا .

بل لو شك في الشمول وعدمه ، فالمرجع حينئذ هو عموم قوله : «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء» . هذا بالنسبه إلى الأخبار العامه .

وأما الخاصّه ، فيقال : إنّ الإطلاق للشئء بحيث يشمل المتنجس ممنوع ، بل القدر المتيقن ، لولا دعوى ظهور بعضها مثل خبر أبي بصير ، عنهم عليهم السلام ، قال : «إذا أدخلت يدك في الإناء قبل أن تغسلها ، لا بأس إلا أن يكون أصابها قدر أو بول أو جنبه ، فإن أدخلت يدك في الماء ، وفيها شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء» (١) .

دعوى كون الشئء هو البول والجنبه المعهودان بالذكر ، لا المطلق من النجس وغيره ، بل هو عين النجس فقط ، فلا داعي على حمله على المطلق . فعلى هذا يكون التفصيل بينهما أولى . فضلاً عن وجود استحباب الطهاره بعد

١- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤ .

الملاقاه مع المتنجس وقاعدتها ، كما لا يخفى .

بل قد يؤيد ذلك بالخبر الدالّ على لزوم الغسل للبول في المرنّ بمرّتين ، وفي الجارى بمرّه واحده ، وهو معتبره محمّد بن مسلم ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول ؟ قال : اغسله في المرنّ مرّتين ، فإن غسلته في ماء جار فمرّه واحده» (١) .

قال الجواهرى : المرنّ : الإجانة التى تُغسل فيها الثياب .

حيث استند إليها المحدث الكاشانى قدس سره فى الاستدلال على التفصيل ، على ما حكاه المحقّق الآملى قدس سره فى «المصباح» ولعله أراد أنّه بعد غسله مرّه واحده فى المرنّ ، الذى هو أقلّ من الكر ، صار ملاقيا مع المتنجس ، فلو صار متنجّسا بذلك كيف يجوز غسله به ثانيا ، فيدلّ على عدم انفعاله به ؟

ونحن نزيد عليه من إمكان الاستدلال أو التأييد بخبر «قرب الاسناد» و«المسائل» عن على بن جعفر عليه السلام ، قال : «وسألته عن جنب أصابت يده من جنبه ، فمسحه بخرقه ، ثم أدخل يده فى غسله قبل أن يغسلها ، هل يجزيه أن يغتسل من ذلك الماء ؟ قال : إن وجد ماءً غيره فلا يجزيه أن يغتسل ، وإن لم يجد غيره أجزاء» (٢) .

ووجهه أنّ النهى عن الاغتسال به عند وجدان الماء ، لعله كان من جهه أنّه أراد عدم استعمال الماء الذى أصاب بالخبث لرفع الحدث من الأكبر والأصغر ، لصيرورته بذلك متنجّسا ، مع عدم كونه ملاقيا إلا بالمتنجس ، بقريته مسح يده بالخرقه ، كما يشهد لذلك تجويزه لصوره عدم الوجدان ، لوضوح أنّه لو كان

١- وسائل الشيعه : الباب ٢ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .

٢- البحار الأنوار : ج ١٨ باب نجاسه البول والمنى الحديث ١ .

متنجسا بذلك فلم يكن الاضطرار والضروره مطهرا له ، كما لا يخفى .

هذا غايه ما يمكن الإقامه على الاستدلال أو التأيد لذلك القول .

ولكن كّلها مخدوشه ، وقد أُجيب عنها ونحن أيضا نتصدى للجواب عنها بإرادته الله تعالى وتأييده ، فنقول :

أما الجواب عن الإجماع : فلا إشكال فى وجوده هاهنا بأقسامه الثلاثه من المحصّل والمنقول والمركب .

فأما الأول : فواضح ، لعدم مشاهدته الخلاف فى القول بالانفعال ، إلا من ابن أبى عقيل المشهور نسبه والمعروف حاله ، ومن بعض متأخري المتأخرين الذين لا يضّرّ خلافهم بالإجماع .

كما أنّ وجود الثانى أيضا واضح لما ترى من كثره نقل الإجماع فى المقام عن الفقهاء الكبار رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

كما أنّ الثالث قد ادّعه المحدث الكاشانى نفسه حسب ما نقله المحقق الآملى قدس سره من القول بالتفصيل بين النجس والمنتجس ، خلافا للطائفتين ، لأنّ القائلين بالانفعال يقولون به مطلقا ، كما أنّ القائلين بعدمه أيضا يقولون كذلك .

وثانيا : الأخذ بالقدر المتيقّن صحيح ، فيما إذا لم يصرّح المجمعون بعدم الفرق بالتعميم بين النجس والمنتجس ، مع أنّ الفحص فى كلماتهم ينتج القطع للفقهاء على ما ادّعيناه .

وأما الجواب عن الأدلّه العامه والأخبار المطلقه ، فهو :

أولاً : وقوع الخلاف فى أنّ مفهوم القضيّه الشرطيه إذا وقعت بصوره النكره فى سياق النفي ، هل يكون على نحو الإيجاب الكلى أو على نحو الإيجاب الجزئى ؟

المشهور وقوع الخلاف بين العلمين من الشيخ الأعظم قدس سره والشيخ محمّد تقي صاحب «الحاشيه» ، وإن كان قد ذهب الأكثر إلى الثانى ، كما هو الأقوى عندنا

أيضا بحسب المرتكز العرفي في المحاورات ، كما لو قيل : «إذا جئني زيد فلم يدعوا للضيافة أحدا» ، فليس مفهومه إلا أنه إذا لم يجئني زيد فلا مانع من دعوه من يشاء ولو بفرد أو فردين ، لا أن يكون مفهومه لزوم دعوه كلِّ أحدٍ ، ولو فرض في مورد يمكن دعوتهم جميعا إذا كان الافراد محصورين من أوّل الأمر .

إلا أنه قد ذهب إليه جماعه تبعاً لعلماء المعاني والبيان ، حيث يقولون بأن المفهوم يتبع المنطوق في السعه والضيق ، وقد مال إليه صاحب «الجواهر» ، وإن تأمل أخيراً ، بل قد صرّح الحلّي في «دليل العروه» بصحّته ، هذا أوّلاً .

وثانياً : لو سلّمنا ذلك ، فلا نسلمه في المقام ، لوقوع القضييه الشرطيه في مورد كان موضع السؤال فيه عن كل فرد فرد من أفراد العام كما هو الحال في خبر محمّد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام : «وسئّل عن الماء تبول في الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب ؟ قال : إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (١) .

فإنّ جواب الإمام يكون على نحو القضييه الشرطيّه السالبه الكليّه بتبع سؤال السائل عن أفراد من المياه ولو على نحو الإطلاق ، بحيث يشمل الحكم ما لو حدث في كلّ ماء على حاله ما هو المذكور في الخبر ، كما يشمل ما لو كان في ماء واحد شاملاً لجهات ثلاث ، يوجب كون المقام في المفهوم ، إثبات الحكم الجزئي بفرد فرد من الأفراد ، أي كلّ ماء يقع فيه ما سئّل عنه ، إذا لم يكن كزاً ينجسه شيء ، وهذا هو المطلوب .

وأما الجواب عن الأخبار الخاصه : بأنّ الأخذ بالقدر المتيقن والحمل عليه إنّما يكون إذا كان في مقام التخاطب ، لا في كلّ مورد من الإطلاقات ، وإلا لم يبق لنا إطلاق أصلاً ، لأنّ كلّ إطلاق لا أقلّ من انطباقه على بعض الافراد على نحو

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

اليقين ، لكن الالتزام بذلك كما ترى . كما أنّ دعوى الإطلاق في قوله عليه السلام : «إن كان أدخلت يدك في الماء ففيها شيء من ذلك» ، الواقع في خبر أبي بصير السابق ، وإن كان لا يخلو عن بُعد في الجملة ، إلاّ أنّه مع ملاحظه العموم الموجود في مرجع الإشارة ، بكون البول في اليد ، قد يكون بعينه وآخر أثره ، كما هو الأكثر وقوعاً ، يوجب رفع الاستبعاد المذكور ، كما لا يخفى .

كما أنّه يجيب عن مثل خبر محمّد بن مسلم الدالّ على الحكم بلزوم الغسل مرّتين في المرن ، بناءً على عدم كون المرن بقدر الكثر كما هو الظاهر ، أولاً : بأنّه كيف فرض الثوب الذي أصابه البول متنجساً ، حتّى يحتمل عدم انفعال الماء القليل به ، إذ من الممكن أن يكون نفس رطوبه البول موجوده غايته الإطلاق الشامل لكلا فرديه .

فنقول : كيف يصحّ فيما إذا كانت عين البول موجوده ، الغسل في المرن مرّتين مع فرض وجود الماء القليل فيه ، حيث يوجب في أول ملاقاته سرايه نجاسته إلى الماء حتّى على مذاق الخصم ، لتحقق الملاقاه مع النجاسه العيّه ، كما لا يخفى .

وثانياً : من إمكان أن يكون المراد هو الغسل للثوب مع ظرفه معاً ، أى يصيب الماء القليل حتّى يسرى فيصير كلاهما طاهراً ، فحينئذ لا يكون الأمثل سائر التطهيرات بالماء القليل ، مع اشتماله للدفع فيظهر ، ولو لاقى نجساً فضلاً عن المتنجس . هذا كما احتمله في «الجواهر» فراجع .

وثالثاً : الأقوى عندنا هو أن يكون حرف (في) في قوله (في المرن) بمعنى الباء ، كما يكثر ذلك في استعمالات العرب ، كما نقله صاحب «معجم النحو» (١) ،

وذلك إلى شهره مثل هذا الاستعمال واستشهد على ذلك بشعر زيد الخيل :

ويركب يوم الروع منّا فوارس يصيرون في طعن الأباهر والكلبي

حيث استعمل (في) بمعنى الباء .

فعلى هذا يكون في المقام بحذف المضاف ، وهو الماء ، أى اغسله بماء المركن مرّتين ، وإن غسلته في ماء جار فمرّه واحده ، ويكون المركن ، حينئذٍ من باب المثال لاستعماله كثيراً في غسل الثياب .

كما أنّ الماء الجارى لا خصوصيّة فيه ، بل يكون من باب المثال أيضاً حيث يتّحد حكمه مع حكم الكرّ والمطر أيضاً ، كما لا يخفى .

بل قد يستأنس لما ذكرنا ، ما ورد في النصّ من قوله : «اغسله مرّتين» ولم يقل «إن غسلته في المركن مرّتين» وهذا بخلاف الجارى ، ولعلّ على وجه الفرق هو فرض ورود النجاسة على الجارى وعكسه في المركن ، فحينئذٍ لا يكون الحديث مخالفاً لكلام المجمعين .

في تفصيل المحقق الخوئي (ره) في انفعال الماء القليل

كما أنّ خبر عليّ بن جعفر _ مضافاً على اشتماله لما يكون مخالفاً للخصم من التفصيل بين الوجدان وعدمه _ مجملٌ أيضاً لأنّه يحتمل أن يكون وجه المنع هو كونه مستعملاً للخبث ، فهكذا يحتمل أن يكون بلحاظ تنجّسه بملاقاته مع المتنجّس ولو في خصوص حال الوجدان فيلحق حال غير الوجدان به ، بضميمه عدم القول بالفصل ، فترفع اليد عن دلالة فقرته الثانيه بذلك ، فمع وجود الإجمال والاحتمال يبطل الاستدلال ، كما لا يخفى . فلم يبق من الأدلّه إلا الاستصحاب والقاعده ، وهما غير قادران على مقاومه الأخبار الكثيره المطلقة الدالّه على حصول التنجّس بالملاقاه مطلقاً ، سواء كان بالنجس أو بالمتنجّس .

بقي تفصيل ثان في المقام ، فنقول :

إذا سلّمنا الإطلاقات المذكوره ، وعمّنا المفهوم في القضيّه الشرطيّه لكلّ فرد

من أفراد الماء ، سواء لاقى نجساً أو متنجساً ، فلا يبقى وجه حيثئذٍ للتفصيل الصادر عن المحقق الخوئي في تقريراته «التنقيح» ، في المتنجس بلا- واسطه من الانفعال ، أى إذا لاقى الماء القليل للمتنجس الملاقى مع النجس فإنه يوجب الانفعال ، بخلاف المتنجس مع الواسطه ، أى كان الماء ملاقياً للمتنجس الذى يتنجس بملاقاه المتنجس لا النجس ، حيث تخيل عدم النجاسه ، وأنه لولا الإجماع لذهب إليه ، ولا مانع عنه إلا فى موردين :

أحدهما : الخبران الواردان فى الكلب وهما صحيح العباس البقباق حيث ورد فيه قوله : «رجس نجس لا- تنوّضاً بفضلّه» (١) ، الحديث .

وصحيح معاويه بن شريح ، حيث ورد فيه قوله : «قلت له الكلب ؟ قال : لا- ، قلت : أليس هو بسبع ؟ قال : لا والله إنه نجس ، ذكره مرتين» (٢) .

فأجاب عن الأوّل بعدم اشتماله على التعليل ، وعدم صدق الرجس على المتنجس بالواسطه . والعجب أنه مثل لذلك بأنه لا يقال لرجل عالم هاشمى تنجس بدنه أنه رجس ، ولم أف على مدخله كونه عالماً هاشمياً فى عدم صدق ذلك ، لأنه من الواضح أنه لو أطلق الرجس كان بلحاظ تنجس بدنه لا- لشخصه حتى يُستنكر . بل يضيف أنه لو أريد الإصرار عليه لوجب الالتزام باختصاصه لخصوص الكلب ، مع أنّ لازمه القول بلزوم التعفير فى كلّ ما لاقى المتنجس بالكلب ، وهو كما ترى .

والثانى : وإن كان مشتتلاً على التعليل ، إلا أنه مردود بضعف خبر معاويه بن شريح ، وأما خبر زراره فى حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وفيه أنه قال : «هكذا إذا كانت الكفّ طاهره» (٣) حيث يفيد بالإطلاق فى طرف المفهوم من عدم كونه

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الاسثار ،، الحديث ٤ _ ٦ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الاسثار ،، الحديث ٤ _ ٦ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب الوضوء ،، الحديث ٢ .

متنجساً ولو بالواسطة .

فأجاب عنه بأنه مجمل أيضاً ، لإمكان أن يكون الوجه في الاشتراط هو أن لا يكون مستعملاً في رفع الخبث ، حتى على القول بطهارته ، هذا ملخص كلامه . في تفصيل المحقق الطوسي (ره) في انفعال الماء القليل

ولكن قد عرفت من كفايه الإجماع والأدلة السابقة في ذلك ، مضافاً إلى أن الحكم بكون الكلب رجساً في الخبرين المذكورين ليس من جهه بيان أنه هل ينجس المتنجس أيضاً أم لا ، حتى يقال في الماء القليل بما ذكره . كما أن إطلاق خبر زواره في لزوم كون الكف طاهره ، يكفي في رد الاحتمال المذكور ، لأن احتمال كون وجه المنع من جهه كونه مستعملاً للخبث ، لا يوجب أن يطلق بلفظ الطهاره ، كما لا يخفى . فالأولى صرف الكلام عن ذلك والاكتفاء بما ذكرناه ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

وقد حان الوقت أن نذكر تفصيلاً آخر في المقام ، وهو القول الخامس المنقول عن الشيخ الطوسي قدس سره في «الاستبصار» _ بل في «دليل العروه» نسبته إلى المحقق في «الشرائع» ، بل قد نسب «غايه المراد» هذا القول إلى أكثر الناس ، وفي صححه نسبته كلام _ وهو التفصيل بين انفعال الماء القليل إذا أصابه الدم بما يدركه الطرف ، بخلاف ما لم يدركه ولم يستبين ، فإنه طاهر .

وقد استدلل لذلك بصحيح علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : «سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً ، فأصاب إنائه ، هل يصلح له الوضوء منه ؟ فقال : إن يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس ، وإن كان شيئاً بيناً فلاتوضأ منه . قال : وسألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فتقطر قطره في إنائه هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا» (١) .

١- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ،، الحديث ١ .

وجه الدلالة واضح من حيث وجود التفصيل بين الاستبانه وعدمه ، فى الحكم بالطهاره وعدمها ، والذى قيل فيه من الاحتمالات والأقوال ثلاثه :

الأول : قول بالتفصيل بين الصورتين المذكورتين ، فهو المنقول عن الشيخ الطوسى قدس سره ، ومن عرفت .

الثانى : وقول بأن يكون مورد الحديث صورته ما لو كان الشك من جهه التردد بين إصابته الدم للماء الواقع فى الإناء أو فى خارج الإناء ، الخارج عن محلّ الابتلاء ، فالحكم بالطهاره يكون مطابقاً للقاعده ، لكون الشك حينئذٍ فى التكليف ، لعدم تنجيزه للدم الواقع فى الخارج على احتمال .

وهذا هو ما ذهب إليه الشيخ الأنصارى قدس سره ، كما نسبه إليه فى «التنقيح» ، بل قد يظهر صحه احتمالاه عن صاحب «الجواهر» ، حيث جعل ذلك الاحتمال بأن يكون المراد هو الشك بالإصابه أصلاً مقدماً على احتمال الشيخ الطوسى قدس سره إن أراد طرف الآخر من الشك هو الخارج ، وإلا يصير موافقاً للقول الثالث الذى يأتى بعد ذلك .

الثالث : القول بأن يكون المراد هو العلم بالإصابه للإناء قطعاً ، ولكن شك فى إصابته للماء ، فحينئذٍ يكون الشك فى الماء بدوياً ، فالمرجع هو البراءه . وهذا هو الذى احتمله صاحب «وسائل الشيعه» وشيخ الشريعه الاصفهانى قدس سره ، على ما فى «النقيح» .

والأقوى عندنا هو هذا الاحتمال ، لأن الإمام عليه السلام أراد بيان أنه لا يجوز رفع اليد عن اليقين بطهاره الماء بسبب الشك بالإصابه ، إلى أن يعلم بذلك بعد استبانه الدم فى الماء ، وهنا يقع معنى الاستصحاب أى لا تنقض اليقين بالشك بل انقضه بيقين آخر ، فعلى هذا التقدير لا حاجة لارتكاب التجويز فى إرادته الماء من الإناء ، كما يلزمه على مذهب الشيخين . مضافاً إلى ضعف احتمال الشيخ الأنصارى لو قلنا بأنّ السائل قد فرض مقطوعه إصابه الإناء ، فحينئذٍ لو قصد

منه للزم القول بما ذهب إليه الشيخ الطوسي لا محاله لعدم إمكان فرض طهاره الماء المصيب له الدم إلا بما قاله ، كما لا يخفى ، بخلاف ما لو ذهبنا إلى ما احتملناه فهو صحيح بلا إشكال . مضافاً إلى أنّ الشيخ الأنصارى فى «طهارته» جعل احتمال الشيخ الطوسي أظهر ممّا مختاره .

بل قد يؤيد ما ذكرنا ما ورد فى ذيل الخبر ، حيث يسأل السائل بعده عن حكم تقطر قطره فى حال الوضوء ، فيفهم أنه كان فرض السؤال عن صورته العلم بالإصابه ، لا أن تكون خصوصيّة القطره بكونها موضوعاً للحكم بالنجاسه .

كما أنّ الظاهر أنه لا خصوصيّة للوضوء فى الحكم ، بل إنّما ذكر ذلك لمناسبه الحكم والموضوع ، وهو تجويز استفاده الماء للوضوء وعدمه ، كما لا يخفى .

ومن هنا يظهر ضعف الاحتمال الذى ذكره الحكيم قدس سره بأن لا يصدق عرفاً على القطع الدم الصغار التى لا يدركها الطرف أنّه دم ، نظير أجزاء الماء المنتشره فى البخار ، حيث لا يطلق عليه الماء ، فحيث يمكن أن يكون وجه حكم الإمام بالطهاره من تلك الحيثيه . لأنّه من الواضح أنه خلاف ما فرض فى الحديث من كونه دماً ، ولهذا أطلق السائل عليه عنوان الدم ، وقال : «فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغراً» ، وليس المقام مورداً للاستحاله والانقلاب حتّى يصحّ ذلك ، كما هو الحال فى الماء المستحيل إلى البخار ، وأمثال ذلك .

وأما تعليل الشيخ الطوسي قدس سره فى «المبسوط» بأنّ الدم الذى لا يدركه الطرف ، ممّا لا يمكن التحرّز منه ، وأنّه معفو عنه . فقد أُجيب أنه غير صحيح ، كما عن الشيخ قدس سره ، والمحقق الهمداني قدس سره .

ولكن يحتمل أن يكون مراد الشيخ أنّ الدم الذى لا يدركه الطرف ، إذا وقع على شىء ، ولم يعلم ولم يظهر ، فلا بدّ من القول بعفوه إذا كان فى الواقع موجوداً ولم يعلم به ، لعدم إمكان التحرّز عن مثل هذه النجاسات فى بعض الأوقات ، لا

أن يكون حينئذٍ مخالفاً للمشهور في أصل الحكم ، فكأنه أراد بذلك بيان عدم إمكان حصول العلم بالملاقاه للماء ، حتى يُقال إنه نجس ، فيكون مرجع رأى الشيخ ما ذهب إليه المشهور ، وهذا غير بعيد ، كما لا يخفى .

وهنا تفصيلاً آخر عن السيد المرتضى وابن إدريس وتبعهما جماعه من متأخري المتأخرين ، وهو الانفعال إذا كانت النجاسه وارده على الماء دون العكس . والذي يدعيه هؤلاء العَلَمين هو أنه لولا أنه للزم أن لا يمكن التطهير بالماء القليل ، لأنه بالملاقاه ينفعل ، فكيف يتم التطهير بالمتنجس ، كما هو صريح استدلال السيد قدس سره .

هذا ، ولكن الإنصاف أن الدليل أخص من المدعى ، لإمكان القول بالتخصيص في هذه الموارد ، كما هو كذلك في ماء الاستنجاء وماء المطر _ بشروط وهما محلّ وفاق _ وماء الحَمَام والغسالة _ وهو محلّ خلاف _ فلا يوجب ذلك ، القول بعدم الانفعال مطلقاً ، كما قد اعتذر السيد لاحقاً عن فتواه بقوله : (والذى يقوى فى النفس ، قبل أن يقع التأمل لذلك ، هو صحّه ما ذهب إليه الشافعى من الفرق بين الوردين) . بل قد يظهر من السيد نفسه خلافه من فتاويه الأخرى ، وهو على ما نقله العلامة رحمه الله فى «التحرير» فى مسأله الماء المستعمل فى رفع الحدث الأصغر والأ-كبر ، أنه يجوز أن يجمع الإنسان وضوءه من الحدث ، أو غسله من الجنابه ، فى إناءٍ نظيف ويتوضأ ويغتسل به مرّة أخرى ، بعد أن لا يكون على بدنه شيء من النجاسه ، فإنّ اشتراط النظافه للإناء ظاهرٌ فى أنه لو لم يكن كذلك لتنجس الماء .

وأما قيد أن لا يكون على بدنه شيء من النجاسه ، فهو وإن احتمل كونه لتنجس الماء ، إلا أنه يمكن أن يكون من جهه أنّ الماء المستعمل لرفع الخبث ، لا يجوز استعماله لرفع الحدثين ، كما هو المشهور ، وعليه الإجماع . كما نُقل مثله

عن الحلّي أيضاً ، من أنّه اشترط نظافه الإناء أيضاً . بل عن «التذكرة» و«الذكري» : أنّ كلام السيّد والحلّي كان في خصوص التطهير لا- مطلقاً ، والأخبار الواردة في الماء القليل وإن كانت في مقام بيان صورته ورود النجاسة على الماء ، إلا أنّ العرف إذا لاحظها _ كما في نظائرها من المايعات المضافه والجوامد _ يفهم أنّ الملا-ك في الانفعال وعدمه ، هو الملاقاه ولا يقبل التفصيل بين الورددين .

نعم ، قد تمسّك لذلك القول بالخبر المرويّ عن عمر بن يزيد ، قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أغتسل في مغتسل يُبال فيه ، ويغتسل من الجنابه ، فيقع في الإناء ماء ينزو من الأرض ؟ فقال : لا بأس»(١) . حيث أنّ الحكم بعدم البأس لماء النزو ، مع وقوعه على الأرض النجسه ، ليس إلا لعدم الانفعال .

لكنّه مخدوش ، أوّلاً : بضعف سنده بمعلّى بن محمّد ، وإن قيل باعتباره بوقوعه في أسانيد «كامل الزيارات» لابن قولويه .

وثانياً : إنّ كون النزو من مكان النجس غير معلوم ، لاحتمال أن يكون من الموضع الطاهر ، لعدم القطع بنجاسه جميع المكان . مضافاً إلى أنّه ليس المراد من قوله : «مغتسل يُبال فيه» أنّ المكان كان مُعدّاً لذلك ، بل المراد أنّه إذا بال فيه أيضاً ، فهل يوجب النزو منه نجاسه الإناء ؟ فقد يمكن أن يكون الماء المستعمل للحدث قد طهّر المكان من البول قبل ذلك ، كما لا يخفى .

مضافاً إلى أنّه لا- يعلم إصابته للماء ، بل تردّد الأمر فيه بين أن يكون مصيباً للإناء _ فهو خارج عن محلّ الابتلاء _ أو الماء _ فهو يرجع إلى الشكّ في التكليف وهو البراءة _ .

في تفصيل السيّد المرتضى (ره) في انفعال الماء القليل

اقول: ولنا في ردّ كلام السيّد ومن تبعه وجوه كثيرة تدلّ جميعها على الانفعال

مطلقاً فلا بأس بالإشارة إليها .

منها : الإجماعات المستفيضة _ التي ادّعاها الحلّي _ والأخبار على نجاسه غسله ماء الحَمَام ، مع كون الماء وارداً فيها ، وقد علّل في أخبارها بأن اليهودى والنصرانى والناصبى يغتسلون فيه .

ومنها : أنه يلزم طهاره الماء المنفعل ، إذا وقع عليه الماء القليل الطاهر ، مع أنه لا خلاف فى عدم تطهيره بذلك .

ومنها : خبر الأحول ، أنه قال لأبى عبدالله عليه السلام فى حديثٍ : «الرجل يستنجى ، فيقع ثوبه فى الماء الذى استنجى به ؟ فقال : لا بأس . فسكت ، فقال : أوتدرى لماذا صار لا بأس به ؟ قال : قلت : لا والله ، فقال : إن الماء أكثر من القدر» (١) .

حيث أنّ الإمام عليه السلام قد جعل العله كثره ورود الماء على القدر ، مع أنه لو كان الماء الوارد على النجاسه غير منفعل ، للزم أن يجعله تعليلاً للكلام ، كما لا يخفى .

ومنها : ما ورد فى لزوم غسل إناء الخمر ، ومن ثمّ صبّ الماء فيه كما فى خبر عمّار بن موسى عن أبى عبدالله عليه السلام ، فى حديثٍ ، قال : «سألته عن الإبريق وغيره ، يكون فيه خمرأً يصلح أن يكون فيه ماءً ؟ قال : إذا غسل فلا بأس . وقال : فى قدح أو إناء يشرب فيه الخمر ؟ قال : تغسله ثلاث مرّات . وسئل : أيجزىه أن يصبّ فيه الماء ؟ قال : لا يجزىه ، حتّى يدلكه بيده ويغسله ثلاث مرّات» (٢) .

فدلالتة واضحه لا ستره فيها ، إذ لو كان الماء الوارد مطهراً بنفسه ، فلمّ أجاز صبّ الماء فيه بعد الغسل .

ومنها : خبر محمّد بن مسلم (٣) وهو حديث المركان ، حيث كان فيه : «اغسله

١- وسائل الشيعة : الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٥١ من أبواب النجاسات ، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب النجاسات ، الحديث ١ .

فى المركن مرّتين» ، بناءً على كون «فى» بمعنى الباء ، ويكون المضاف وهو الماء محذوفاً ، فيدلّ على المطلوب ، حيث أنّه أمر بلزوم الغسل المرّتين فى البول ، فإنّه لولا انفعال الماء بالملاقاه فى المرحله الأولى ، وعدم صيرورته منفعلاً ، كان اللازم حصول الطهاره له ، لاستبعاد القول بالتفكيك بين طهاره الماء وبين عدم حصول التطهير به .

مضافاً إلى أنّه جواب للخصم من عدم وجود دليل يدلّ على ورود الماء على النجاسه ، إذ هو على ما ذكرنا ، يكون كذلك ، كما لا يخفى .

وغير ذلك من الأدله التى تدلّ على كون الماء القليل ينفع بالملاقاه ، سواء كان وارداً أو مورداً ،

فى ما يعتبر فى تطهير الماء المتنجس

كما تدلّ هذه الأدله على الانفعال ، بلا فرق بين استقرار الماء القليل فى النجاسه وعدمه ، كما ترى هذا التفصيل على ما نقله الشيخ الأعظم قدس سره فى «طهارته» عن بعض الفحول ، حيث ذهب إلى الانفعال بالاستقرار ، فينجس الماء القليل الوارد فى الماء المنفعل القليل ، ولا يطهره للاستقرار ، هذا بخلاف وقوع الماء القليل على الثوب النجس للتطهير ، فإنّه لا ينفع لعدم الاستقرار .

فأجاب عنه الشيخ : بأنّ الاستقرار فى الجملة أيضاً موجوداً هاهنا ، والامتناع عن حصول الانفعال بذلك المقدار من الاستقرار يعدّ دعوى بلا دليل .

ولكن نحن نقول : بأنّ الأدله تكفى فى الجواب عنه ، إذ بإطلاقها تشمل صورته عدم الاستقرار أيضاً .

نعم ، لو قصد بعض الفحول من عدم الاستقرار ، الاستثناء فى صورته التطهير عن حكم الانفعال بواسطه أدله حصول التطهير بذلك ، ووجود الدفع لورود الماء على النجس ، كما هو المتعارف فعلاً فى إزاله الأشياء القدره بمسح الموضع أو غمسه ببعض المزيلات النفطية أو الكيماويه ، فله وجه وجيه ، لكنّه أمر

ويطهر بإلقاء كُرٍّ عليه فما زاد دفعه ، ولا يطهر بإتمامه كُرّاً على الأظهر (١).

على حده ، لوضوح أنه خارج حكماً لا موضوعاً ، لشمول إطلاق الأدلّه لمثله أيضاً ، كما لا يخفى .

وربما كان يقصد السيّد قدس سره هذا المعنى ، فلا يكون مخالفاً لما ذهب إليه المشهور .

ومّا يؤيد ذلك أنّ «كاشف اللثام» جعل كلام السيّد وابن إدريس في المورد مؤيداً لما ذهب إليه العلّامة في «القواعد» من قوله : «ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس ، فلو عكس نجس الماء» حيث قال في شرحه _ كما في «الناصریات» و«السرائر» _ : (ليقوى على إزاله النجاسه ويطهرها وإنما لا ينفعل مع الورد للحرج والإجماع) . انتهى . فهو كما ترى يعضد ما ادّعيناه من حمل كلام السيّد ومن تبعه ، والله أعلم بحقيقه الأحوال .

(١) والكلام فيه يقع من جهات :

الجهة الأولى : في لزوم الإلقاء ، الظاهر في كون المطهر مستعلياً ، وعدم لزومه ، بل يكفي ولو كان مساوياً ، أو يكون سافلاً على صورته تأتي الإشارة إليها ؟ في ما يعتبر في تطهير الماء المنتجس

الثانية : في لزوم كون الملقى _ باسم المفعول _ كُرّاً ، أو لا بدّ من كونه أزيد من الكُرِّ حتّى يطهر ؟

الثالثة : في لزوم كون الإلقاء بالدفعه ، أو يكفي بالتدريج والدفعات ، بل يكفي ما لو اتّصل بالكُرِّ ، ثم انقطع بدون ورود جميع الكُرِّ فيه ؟

والذى يظهر من كلام المصنّف هو اعتبار الإلقاء وذلك بمقدار الكر دفعه .

وتحقيق الكلام فيه ، وإثبات ما هو الحقّ يتوقّف على تعيين المبنى في مسأله الامتراج ، وهكذا مسأله تقوى السافل بالعالى ، فمن ذهب إلى اعتبار الامتراج في التطهير ، وتقوى السافل المنتجس بالعالى ، فلا وجه لأن يشترط الإلقاء ، لأنّه

مع فرض وجود الإلقاء إن لم يمتزج بذلك ، فلا- يطهر ، فالأولى عنده حصول شرطه ، وهو الامتزاج ، بأى طريق اتفق ، ولو بعلاج مصنوعى كاليد والخشب مثلاً ، إلا أن يكون مراده من هذا التعبير بيان لزوم الامتزاج ، فكأنه أراد إفهام أنه بالإلقاء يحصل هذا الشرط .

لكنه مخدوش ، أولاً: إذ لا- يتوقف حصول الامتزاج على مجرد الإلقاء ، لإمكان كثره الماء المتنجس ، وكونه أزيد من الماء الطاهر ، وحينئذ لا- يحصل الامتزاج بالإلقاء لجميع الماء ، إلا أن لا نعتبر الامتزاج للجميع ، بل نقول بكفايه حصول الامتزاج فى تطهير الماء المتنجس ولو فى بعض الماء ، وحينئذ لا داعى لإتيان لفظ يوجب ذلك .

وثانياً : لم نعرف مصدر هذا القيد الوارد فى كلامه ، وإن كان الظاهر من كلام المصنف _ فى بحث الماء المتغير ، التدافع وهنا الإلقاء والدفعه _ هو اعتبار الامتزاج ، وبرغم ذلك فإن لم نعرف مصدر هذا القيد الوارد فى كلامه ، من لا يعتبر الممازجه ولا يقول بإلقاء الكر دفعه ، هو المحقق الثانى فى «جامع المقاصد» .

كما أنّ من لم يشترط الامتزاج ، ولم يقل بتقوى السافل بالعالى ، بل يذهب إلى لزوم تساوى سطح المائين ، فإنّ عليه أن يقول بلزوم الإلقاء حتى يكون بواسطه حصول التساوى للمائين من جهة السطح وصدق الوحده بعد الإلقاء مطهراً ، فما لم يصل إلى هذه المرتبه لم يحصل الطهاره .

قلنا : بأنّ اشتراط الامتزاج _ خصوصاً إذا قلنا باعتباره لجميع الماء _ مغن عن هذا القيد ، إذ لا امتزاج مع الجميع إلا مع تساوى السطح وصوره المائين ماءً واحداً ، كما لا- يخفى . وأما لو لم يشترط ، كما هو المفروض ، فيمكن اعتبار الإلقاء ، لحصول التساوى بذلك ، إلا أنه لا ينحصر به ، بل لو حصل اتصال بين المائين فى الحوضين وتساوى سطحهما كان بينهما حاجباً فرجع الحاجب ،

وصارا ماءً واحداً ، فإنه يصدق عليه العنوان وتحصل الطهاره بذلك ، من دون حاجه للإلقاء أصلاً كما لا يخفى .

مع أنه لو كان العالى أزيد من كر ، فحصل الامتزاج ببعضه ، وبقي العالى بعد حصول الامتزاج على كريتته فهو مطهر قطعاً . وأما لو لم يتغير الامتزاج _ كما قوينا عدم اعتباره ، واستفدناه من أخبار الباب من صحيحه ابن بزيع ، وقلنا بتقوى السافل المنفعل بالعالى العاصم _ فلا إشكال فى عدم اعتبار الإلقاء ، بل يعدّ الاتصال كافياً للطهاره .

الجهه الثانيه : فى أنه هل يعتبر فى الماء العاصم أن يكون أزيد من الكرّ أو يكفى ذلك ؟ لأئنه مقدار من الماء إذا أصاب المتنجس ينفعل مقدار سطح جدار الماء الطاهر بالملاقاه ، فإذا كان الباقي بعد ذلك كراً فيعصمه وإلا فلا ، وإن كان المجموع كراً ،

فى ما يعتبر فى تطهير الماء المتنجس

ولكنه مخدوش أولاً: من جهه أنه لا- يعقل أن يتنجس سطح جدار الماء الطاهر ، بل الأمر عكس ذلك ، إذ المفروض كون المجموع كراً وعاصماً ، كما أنّ اليد المتنجس إذا لاقته تطهر ، فهكذا الماء المتنجس ، والالتزام بالتأثير من جانب المتنجس دون المعتصم أمر عجيب ، والحال أنّ المعتصم أولى بالرعايه والتقدم .

وثانياً : ولو سلّم ذلك فإنه لا بدّ من الالتزام بالزياده على الكرّ فى جميع الموارد التى أريد تطهير النجس بالكر ، إذ بالملاقاه ينفعل مقدار من الماء المماس للنجس ، فبذلك ينقص عن الكر ، واللازم باطل قطعاً ، لمنافاته مع أخبار الكر الدالّه بقوله : «الماء إذا كان قدر كر لا ينجسه شىء» فالملزوم مثله .

فالحقّ كفايه مقدار الكر لتطهير الماء المتنجس ، وإن كان المتنجس سافلاً ولم يتحقّق الإلقاء بل حصل الاتّصال بينهما .

الجهه الثالثه : وهو اعتبار الدفعه الموجوده فى كلام المصنّف قدس سره والعلامه

والشهاده فى «التذكروه» و«الدروس» ، وإن نقل صاحب «المدارك» عن العلامه فى «المنتهى» و«التحرير» من حصول الطهاره بالتواصل بين الغديرين ، إذا كان أحدهما كراً ، حيث يفيد عدم اعتبار الدفعه .

ولكن يمكن الدفاع عن كلام العلامه بأنه يلتزم باعتبار الدفعه عند اختلاف سطح المائين ، وكون المطهر عالياً لا مطلقاً حتى فى صورته التساوى .

وكيف كان فقد نسب الشهاده فى «الروضه» اعتبار الدفعه إلى المشهور بين المتأخرين . فالأولى حينئذٍ صرف الكلام فى الوجوه التى ذكرت ، لاعتبار الدفعه ولو إجمالاً .

فالأول : أن يكون الوجه فى اعتبارها هو حصول الامتراج ، الذى هو شرط فيه كما صرح بذلك المحقق الخوانسارى فى «حاشيه الروضه» .

وفيه : أنه قد عرفت من الإشكال فى بحث الإلقاء عدم صحته من وجهين :

أولاً : من عدم كليته فى تمام الموارد ، ولعدم الملازمه بين الدفعه والامتراج إن اعتبرنا الممازجه فى جميع الماء ، ومن حصول الشرط ولو بمعنى الدفعه لو التقى بالممازجه ، ولو فى الجملة .

وثانياً : قد عرفت أن المحقق الثانى مع عدم قوله بشرطيه الممازجه ، ذهب إلى ضروره الإلقاء والدفعه .

الثانى : أن يكون الاعتبار بلحاظ التحرز عن صورته اختلاف سطح الماء الطاهر مع الماء المتنجس ، حيث أنه لا يبد من الدفعه فى ذلك ، ولا يكفى مجرد الاتصال .

وفيه أولاً : هذا لا يصح إلا على القول بعدم تقوى السافل المتنجس بالعالى المعتمس ، مع أن الحق خلافه .

وثانياً : إنه يصح على فرض لزوم الممازجه ، وإلا- فإن من لا- يعتبر ذلك ويقول بالتقوى المذكور ، فإنه لا يحتاج إلى اعتبار الدفعه . مضافاً إلى أنه كيف يستثنى

صوره تساوى سطح المائين ، فإنه لا معنى له إلا بالاتصال لمن يقول بكفايته ، دون من يقول بالامتزاج لمن يذهب إلى الممازجه ، وذلك واضح .

الثالث : أن يكون الوجه فى اعتبارها ، هو وجود نصّ فيه وتصريح فى الأصحاب كما ادّعاه المحقّق الثانى فى «جامع المقاصد» ، وأورد عليه صاحب «المدارك» بأنّنا لم نقف على نصّ ، ولم نطلع على أحد يدّعيه وينقله ، أمّا تصريح الأصحاب إذا لم يكن مستنده نصّ فليس بحجّه ، لكن أورد صاحب «الجواهر» قدس سره على «المدارك» بقوله : إنّ عدم الوجدان لا يدلّ على عدم الوجود ، إذ يعدّ المحقّق بمنزله الإرسال ، ويجبره عمل الأصحاب .

هذا ، ولكن الإنصاف كما عليه المحقّق الآملى قدس سره فى «المصباح» : أنّ الإرسال لا يثبت إلا بوجود نصّ بألفاظه مرسلًا ، لا ما يدّعى وجوده دون نصّ ثابت .

ولكن أقول : إنّ دعواه لا يخلو عن مسامحه ، لأنّه إذا وجد عين النصّ ، ووجدنا عمل الأصحاب بحيث يوافق ذلك فهو ينجبر ، ولعلّه من جهه إمكان كشف ذلك عن الاستناد فى الجملة ، إذا لم يكن فى ذلك نصّ غيره .

نعم ، إشكاله بأنّ شهره القدماء هى الجابره لا المتأخّرين ، فى غايه المتانّه ، وأمّا تحسينه لتوجيه المحقّق الهمدانى للنصّ ، بكون المراد هو النصّ الوارد فى ماء الحَيّام ، فتمّا لا وجه له ، لوضوح عدم استفاده اعتبار الدفعه فى ماء الحَمّام ، إذ لا يكون الماء الموجود فى المادّه مندفعاً على ماء الحياض أصلاً ، بل يكون وروده عادةً تدريجياً ، كما لا يخفى .

فالأظهر عدم وجود نصّ إلا ما أستفيد من القواعد المتداوله بين الفقهاء .

الرابع : كون وجه الاعتبار ، هو الإجماع على حصول التطهير بها ، إذ مع الشكّ فى حصول الطهاره بدون الدفعه ، يكون المرجع استصحاب النجاسه والاحتياط .

وأورد عليه الشيخ الأعظم قدس سره بأنّ حصول الطهاره بدون الممازجه لم يكن

إجماعياً ، بل الإجماع قائم عليها .

وقد أورد المحقق الآملى قدس سره على الشيخ الأعظم ، بإمكان الجواب للخصم بأن حصول الدفعه بدون الامتراج أيضاً ليس بإجماعى فى الطهاره .

وفيه : أن الشيخ لم يقصد حصول الدفعه بلا امتراج ، بل مقصوده أن مجرد حصول الدفعه _ كما اشترطه المستدل فى كلامه _ لا يثبت الإجماع على الطهاره ، إلا أن ينضم إليه الامتراج أيضاً ، فحينئذ يحصل الإجماع على الطهاره ، لأنه القدر المتيقن من توافق كلمات القوم ، كما لا يخفى .

ثبت من جميع ما ذكرنا ، عدم العثور على دليل يدل على حكم وجوب الإلقاء دفعه ، ولذلك ترى عدم التمسك بهذه التعابير فى استدالات المتأخرين وفتاويهم .

اقول: والذى يخطر بالبال ، هو القول بكفايه الاتصال ، وصدق الوحده العرفيه ، بلا فرق بين تساوى المائين سطحاً أو اختلافهما ، وبلا فرق بين إلقاء الكر عليه دفعه أو تدريجاً ، مثل اتصال الحياض الصغار بالكر والمخزن بواسطه الأنابيب ، كما هو المتعارف فى زماننا هذا ، بحيث يصدق عرفاً اتصاله بالكر ، فإنه يطهر لولا وجود المانع فى الماء القليل من التغيير مثلاً .

وقد يمكن الاستدلال عليه بأخبار ماء الحمام حيث ينزل بمنزله الجارى ، إذا كانت له مادّه ، ومن الواضح أنه لا خصوصيته للحمام بحيث لو حصل الاتصال فى غرفه تسمى بالحمام لحكم بطهاره الماء فيها وإن لم يكن فى البيت الكذائى فلا ، حتى يكون الحكم فى الحمام أمراً تعديدياً ، إذ هو بعيد جداً . فحينئذ لا إشكال فى أن كفيته التطهير فى الحياض الصغار لا يكون إلا بالاتصال بما فى مادّه بواسطه الأنابيب أو بواسطه السواقى الصغيره ، فهكذا يكون فى غير الحمام من نظائره . والمحكم فى مثل هذه الموارد هو العرف حيث يرى الاتصال . فعلى هذا التقدير ، صارت الأقسام كلها داخله فى حكم المسأله من ورود الكر على القليل ، أو

ورود القليل على الكر ، أو كان بين سطحيهما تساوياً ، أو برفع الحاجب بينهما وحصول الاتصال . إلا أنه يعتبر في ورود القليل على الكر أن يكون على نحو تصدق فيه الوحده العرفيه مع الماء العاصم ، لأنه إذا لم يكن كذلك ، وكان النجس عالياً واندفع إلى الأسفل فإنّ العالى لا يطهر السافل حينئذٍ ، لأنّ بالتدافع لا يمكن حصول السرايه والاعتصام . نعم ، إذا صدق على المائين وحده عرفيه فإنّه يحكم بالطهاره . فما أفتى به السيد قدس سره فى المسأله الثالثه بعدم طهاره المتنجس باتّصاله مع الأسفل وإن كان كراً صحيحاً ، ومن هنا وافقه أغلب المعلقين والمحشّين لكتابه . فظهر من ذلك أنّه لو كان الماء المتنجس فى العلو والطاهر فى الأسفل وكان بينهما مانع ثمّ اندفع العالى على السافل فإنّه يطهر بالاتّصال لصدق الوحده العرفيه بينهما ، إذ لا يساعده العرف بأن يحكم فى ماء واحد بحكمين مختلفين من الطهاره والنجاسه .

فى تميم الماء المتنجس كراً

فثبت بذلك أنّ إطلاق كلام السيد قدس سره ليس بجيّد ، بل لابدّ أن يقيّد بأنّ العالى لا يطهر بوروده على الأسفل إذا لم يصدق الوحده العرفيه بينهما ، وإلاّ يطهره .

كما ظهر ممّا ذكرنا حكم ما لو كان الماء الطاهر فى الأسفل ولكنّه اختلط مع النجس نتيجته لتدفّقه عليه كالنافوره ، فإنّه يوجب تطهيره إذا صدق بذلك الوحده العرفيه ، وإلاّ فيصعب الحكم بطهارته فى بدايه الأمر وابتداء اتّصاله ، خاصّه إذا كان الاندفاع والدفق عبر انبوب دقيق لا يتدفّق منه الماء إلاّ نزرّاً يسيراً .

كما ظهر أنّ اتّصال الماء النجس العالى مع الماء الطاهر الواقع فى الأسفل بصوره النبعان يطهره ، إذا كان النبع من مادّه كمادّه الجارى ، فلا- وجه لتقييدها بالكريه ، لما قد عرفت ممّا فى محلّها من عدم كريتها فى الجارى ، وهكذا يكون فى المقام خلافاً للعلامه هناك ، حيث اعتبر الكريه ، وأمّا إذا لم يكن النبع إلاّ عن مادّه محدوده لا طبيعته ، فلا إشكال فى حصول التطهير بها مع وجود الكريه فيها ، وإلاّ فلا أثر لها .

ولا يطهر بإتمامه كراً على الأظهر (١).

(١) والأقوال فيها ثلاثة :

الأول : النجاسه مطلقاً ، كما عليه المشهور ، لاسيما المتأخرين منهم ، بل لم نجد خلافاً من المعاصرين ، فلاحظ كلام السيد قدس سره في «العروه» ومن علق عليها .

الثاني : عدم النجاسه مطلقاً ، وهو صريح كلام الحلّي وابن إدريس ، وظاهر إطلاق جماعه .

الثالث : التفصيل بين الطهاره ، إذا كان المتمم بالكر ظاهراً ، والنجاسه إذا كان نجساً ، وهذا هو الظاهر من كلام السيد المرتضى ، وابن حمزه في «الوسيله» ، بل قد نسب إلى الشيخ في «المبسوط» . في تميم الماء المنتجس كراً

ثم لا يخفى أن المتمم كراً مشتمل على أقسام :

إذ قد يكون كلا المائتين المتواصلين نجساً ، أو أحدهما نجساً والآخر طاهراً ، فهو أيضاً على قسمين بلحاظ المتمم والمتمم ، كما أن فرض المتمم مثلاً قد يكون ماءً طاهراً أو منتجساً ، أو عيناً نجساً ، كما قد يكون ماءً مطلقاً ، وآخر ماءً مضافاً ، بشرط أن يخرج عن إضافته بعد الدخول في المتمم (بالفتح) .

هذه فروض المسأله ، وهي جميعها مشتركه في الاستدلال والمناقشه إلا ما شدّ وندر ، ولذلك نتعرض للاستدلال على جميعها باستدلال واحد ، وإن كان في بعضها زياده كلام نذكره في محله .

فلنتعرض أولاً لأدله من يقول بعدم الانفعال ، والجواب عن أدلتهم ، وبه يظهر الجواب عن القول بالتفصيل ، فيثبت المطلوب وهو النجاسه ، فنقول :

قد استدلّ ، أو يمكن أن يستدلّ على عدم الانفعال مطلقاً ، أو بالتفصيل بوجوه :

الوجه الأول : الخبر المرسل النبوي ، كما نقله الحلّي في «السرائر» بقوله : (هذا

مما نقله المخالف والمؤلف ، وهو قوله صلى الله عليه وآله : «إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً _ أو لم يحمل نجاسه» _ كما فى «المبسوط» . الظاهر أنّ بلوغ مقدار الكر موجب لعدم الانفعال ، بلا فرق بين الدفع والرفع ، وينجبر ضعف سنده بالشهره) .

الوجه الثانى : العمومات والإطلاقات الموجوده مثل قوله صلى الله عليه وآله : «خلق الله الماء طهوراً لم ينجسه شىء» .

أو قوله : «الماء يطهر ولا يطهر» ، حيث أنّ إطلاقهما يشمل طهاره الجميع ، إلا ما خرج مثل الماء القليل الذى لم يتمم بالكريه .

الوجه الثالث : دعوى السيد المرتضى ، والشيخ فى «المبسوط» الإجماع على طهاره الماء الذى كانت فيه النجاسه ثم بلغ الكر ، ولم يعلم أيهما تقدم على الآخر ، فلولا الحكم بطهاره الماء المتمم بالطهاره كراً لما يحصل الإجماع على طاهريته .

الوجه الرابع : دعوى الملازمه بين الدفع والرفع فى الكريه ، أى كلما كان الكر دافعاً عن النجاسه فهكذا يكون رافعاً أيضاً للنجاسه الموجوده ، والمفروض أنّ الدفع هنا ثابت ومسلم ، فكذلك يكون الرفع أيضاً .

الوجه الخامس : بعد التنزل عن جميع ما ذكرنا ، نقول : إنّ مقتضى استصحاب نجاسه الماء المتمم (بالكسر) مثلاً هو نجاسه جميع الماء ، ومقتضى استصحاب طهاره الماء المتمم (بالفتح) هو طهاره الجميع ، فيتعارضان ، وهكذا عكسه خصوصاً مع ملاحظه الإجماع القائم على عدم إمكان كون الماء الواحد مشتتلاً لحكمين من الطهاره والنجاسه ، فنرجع إمّا إلى العمومات الفوقانيه الوارده كما أشرنا إليه ، أو إلى العمومات التى استدلل بها المحقق الخوئى فى «التنقيح» مستفيداً من الأخبار الفارقه بين ما إذا تغير الماء بالطعم والريح فينجس ، وإلا فلا ، والذى قد خرج منه بالخصوص الماء القليل غير المتمم كراً ، فيبقى الباقي تحته .

أو إلى قاعده الطهاره من قوله : «كلّ شىء لك طاهر حتى تعلم أنّه قدر» .

بل وهكذا فيما إذا كان الماءان المتواصلان نجسين أيضاً ، وصارا كراً ، إذ يجرى استصحاب النجاسه فى كلا الطرفين ، فيحكم بالنجاسه حتى بعد الاتصال وصيرورته كراً .

إلا أنّ دليل الكريه يدفعهما ، فيحكم بالطهاره من جهه ومن جهه قاعده الطهاره .

هذا ويمكن المناقشه فى جميعها :

أما الوجه الأوّل : فلأنّ النصّ الذى ادّعاه لم يوجد فى جوامعنا الروائيه بهذا التعبير أصلاً ، إلا ما عرفت سابقاً من التعبير بأنّ (الماء إذا كان قدر كر لم ينجسه شيء) أو (لا ينجسه شيء) ، بل لم ينقل من العامه العمل على طبقه ، إلا عن ابن حى وهو زيدى منقطع المذهب ، كما ادّعاه المحقّق قدس سره فى «المعتبر» ، والعجب من الحلّى رحمه الله العمل بذلك الخبر ، مع أنّ مبناه عدم حجّيه الخبر الواحد .

وثانياً : لو سلّمنا ورود الحديث ، وجبره بالشهره ، مع القطع بخلافه ، وبرغم ذلك فإننا نقول بعدم دلالتة على المطلوب أصلاً ، لأنّ ظاهر قوله لم يحمل هو تجدد الفعل لا ما هو الحاصل فى السابق ، أى يدلّ على الدفع فقط دون الرفع ، أو هو مع الدفع ، مع عدم إمكان الجمع بينهما بلحاظ واحد وكلام فارد ، لأنّ الرفع يكون فيما فرض وجود النجاسه قبله ، بخلاف الدفع حيث يمنع عن الوجود ، فكيف يمكن الجمع بين ما هو الموجود وما هو المعدوم ، إلا أن يستعمل فى لفظ مشترك معنوى ، أى يستعمل فى معنى جامع ، والمفروض انتفاءه هنا .

وتوهم أنّ معنى (لم يحمل خبثاً) هو أنّه لا يتّصف كما نقل عن المحقّق الخوئى فى «التنقيح» ، مضافاً إلى كونه خلاف الظاهر ، أنّه لا يرفع الإشكال والمحدور إذا لاحظنا ما ذكرناه سابقاً . فصار الحديث من حيث الدلاله ، كصحيح زراره الوارد فيه : «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء»^(١) مختصاً بصوره الدفع .

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

نعم يمكن أن يكون حكم الرفع مستفاداً من أدلته خاصه ، وفي موارد مخصوصه .

وأما الوجه الثاني : فلما قد عرفت منا كراراً تبعاً للشيخ الأكبر قدس سره وغيره ، عدم كون الإطلاقات في صدد بيان هذه الجبهه ، ولا- كفيته التطهير ، كما نرد بذلك عن ما ذكره الخوئي من العمومات بأن الظاهر من تلك الأحاديث بيان أن التغيير موجب للنجاسه ، وأما كونه علّه منحصره فقط دون غيره ، حتى يفهم منه العموم ، ويخرج منه ما دلّ الدليل بخصوصه على انفعاله فلا .

وأما الوجه الثالث : ففيه أنه يمكن أن يكون دعوى الإجماع على طهاره الماء المشكوك بالملاقاه للنجاسه والكريه تقدماً وتأخراً لوجهين آخرين :

أحدهما : ما ذكره المحقق الآملي قدس سره هو أن وجه الحكم بالطهاره كان من جهه استصحاب عدم الملاقاه للنجاسه إلى زمان الكريه .

لا يقال : إنه معارض مع استصحاب عدم بلوغه كراً إلى زمان الملاقاه .

لأنه يقال : بأن الأثر الذي يُراد ترتبه عليه ، هو انفعال الماء الذي لا يترتب على عدم بلوغ الماء كراً إلى زمان الملاقاه ، الذي هو أمر عدمي ، بل إنما يترتب على كون الملاقاه وقعت قبل بلوغ الكريه ، وهو لا- يمكن إحرازه بأصالة عدم بلوغ الماء كراً إلى زمان الملاقاه ، إلا على القول بالأصل المثبت ، من باب عدم انفكاك عدم الكريه حين الملاقاه عن وقوع الملاقاه حين القله ، انتهى كلامه .

فتكون الطهاره حينئذٍ من جهه ذلك الأصل .

ثانيهما : ملاحظه تعارض استصحاب عدم كلّ مع وجود الآخر ، كما هو كذلك في الأصل الجارى بين الحادتين الذي نجعل تاريخ تقدمهما وتأخرهما ، فبالتعارض يسقط ، فيكون المرجع قاعده الطهاره ، فلا ارتباط بما ذكره المستدلّ من عدم انفعال المتمم الطاهر للمتنجس ، وهو واضح .

وأما الوجه الرابع : فلاّنا نقول لا مثبت لهذه الدعوى أصلاً ، نعم يمكن استفاده

ذلك من الأدلة الواردة في الموارد المختلفه ، وأما دعوى إمكان دلالة مثل الحديثين وأمثالهما على الملازمه بينهما ، فهو ممّا لا دليل عليه .

مضافاً إلى ما عرفت من عدم إمكانه من دالّ واحد بعنوانين .

مضافاً إلى عدم وجود دليل يشمل صورته الدفع في المقام أى المتمّم كراً ، كما لا يخفى .

وأما الوجه الخامس : فإنه أولاً : مبنئ على صحّته دعوى الإجماع المذكور ، مع أنه في غير صورته وحده المائين من جهه الامتزاج والاستهلاك باطل قطعاً .

أما صحّته الأول : لأنه بالامتزاج يتداخل كلّ جزء مع آخر ، فلا يصحّ دعوى اختلاف الماء من جهه الحكم من الطهاره والنجاسه ، فدعوى عدم استنكاره عن «الجواهر» بعيده جداً ، إذ لا يقبل الذوق السليم بأن يحصل الغسل لمن اغتسل فيه مع حصول النجاسه لبدنه .

وأما بطلانه في غيرها ، لما قد عرفت من ذهاب السيّد قدس سره إلى عدم نجاسه الماء الوارد على النجاسه ، بل ما عرفت من ذهاب العمّانى قدس سره إلى عدم انفعال الماء القليل ، كاشف عن عدم وجود الإجماع هاهنا .

هذا ، مع أنه يمكن أن يُقال بوجود ذلك في الماء المتغيّر الذي كان متّصلاً بالكر ، ولم يذهب التغيّر بعد في ناحيه أصلاً ، فإنّ الماء كان واحداً مع وجود الاختلاف في الحكم من الطهاره والنجاسه .

وثانياً : عدم وجود التعارض هاهنا ، لأنّ استصحاب النجاسه في الماء المتّصف بذلك _ سواء كان متّمماً أو متّمماً _ يقتضى نجاسه جميع الماء حتّى الطاهر منه ، لأنّ مقتضى بقاء النجاسه تنجّس ما يلاقيه ، إذا كان قليلاً ، وهذا بخلاف استصحاب الطهاره في الآخر ، حيث لا يقتضى طهاره جميع الماء ، ولا يكون ذلك أثره .

نعم ، هو أثر حصول الكريه ، بانضمام الطاهر للنجس ، فإثبات الطهاره بواسطه الكريه به لا- يكون إلا أصلاً مثبتاً ، فحينئذٍ لا يكون الأصل الجارى هنا إلا استصحاب النجاسه ، بلا وجود معارض له ، فهو يؤيد قول المشهور .

هذا ، مضافاً إلى أنّ الملاقاه هنا تكون علّه لمعلولين ، وهو التنجيس والكريه .

واحتمال أن يكون أحدهما مقدماً على الآخر ، حتى يكون طولياً ، كما احتمله بعض ، يعنى بأن تكون الملاقاه موجباً للتنجيس ابتداءً ، ثم تحصل الكريه ، لا- يخلو عن إشكال ، لأنّ الظاهر كما أنّ الاتصال بين المائين موجب لحصول النجاسه ، هكذا موجب لحصول الكريه ، إلا أن يشترط فى الكريه من الامتراج وصدق الوحده وأمثال ذلك ، فحينئذٍ قد يمكن حصول الترتب والتعقب بين النجاسه والكريه .

فعلى المختار من كونهما فى عرض واحد ، فمع ذلك نقول : أنه يحكم فى المورد بالنجاسه ، لأنّ المحمول لا بدّ أن يكون بعد فرض وجود الموضوع ، فى قوله : «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء» ، فحينئذٍ يشترط فى عدم حصول الانفعال لزوم تقدّم الكريه على الملاقاه للنجاسه ، وهو هنا مفقود ، ولذلك يكون قول المشهور هو الأقوى .

مضافاً إلى وجود إطلاقات دليل انفعال الماء القليل بالملاقاه ، الشامل لجميع هذه الأقسام ، وقد خرج عنه خصوص ما أحرز كونه كراً فلاقى بعده النجاسه ، ويبقى الباقي تحته .

فى حكم الماء المشكوك كرّيته

بل قد استدلّ على القول المشهور ، بالأخبار الوارده فى نجاسه غسله ماء الحّمّام ، مثل حديث ابن أبى يعفور ، عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث ، قال : «وإياك أن تغتسل من غسله الحّمّام ، فإنّ فيها تجتمع غسله اليهودى والنصرانى والمجوسى ، والناصب لنا أهل البيت فهو شرّهم ، فإنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق

وما كان منه كراً فصاعداً لا ينجس ، إلا أن تغيّر النجاسه أحد أوصافه (١).

ماء الكرّ وأحكامه

خلقاً أنجس من الكلب ، والناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (١).

ومن الواضح أنه لو كان الماء الذى بلغ الكر وصار طاهراً فلا وجه للمنع عن الاغتسال بتلك الغساله ، إلا لكونها نجسه ، كما يشعر بذلك التعليل بنجاسه الناصبى .

اللهم إلا أن يقال : لعلّ منعه كان من جهه منع الماء المستعمل للخبث فى استعمال الحدث ؟

لكنّه مع ملاحظه التعليل بعيد جداً ، ولذلك لم يشر إليه أحد من المستدلّين بهذا الحديث ، كما يستبعد احتمال كون الماء المجتمع أقلّ من الكر .

فبعد هذه الأدله ، وتضعيف أدله القائلين بالطهاره بما قد عرفت ، لا يبقى حينئذٍ وجه للقول بالتفصيل فيما بين كون المتمّم طاهراً أو نجساً ، غايه الأمر كان الأمر بالثانى من جهه أوضح ، كما هو واضح لا خفاء فيه .

(١) وأما حكم عدم تنجس الكر بالنجاسه ، فهو أمر مسلم ومتفق عليه بين العلماء ، وعليه الإجماع بكلا قسميه ، بل قد يدلّ عليه صريح أخبار الباب فإنّ بعضها معتبره مثل خبر محمّد بن مسلم ، فى حديث : «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (٢) . وغير ذلك من الأخبار ، فهذا لا كلام فيه .

كما أنّ ظاهر كلام المحقق ، هو كون النجاسه إذا كانت سبباً لحصول التغيّر يوجب النجاسه دون المتنجس ، إلا أن يريد الاستناد إلى النجس ولو مع الواسطه ، لكنّه بعيد عن ظاهر الكلام .

١- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٥ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

والحكم بعدم انفعال الكر بالملاقاه ، قد عرفت أنه إجماعى ، ولا خلاف فيه إلا عن المفيد وسالار ، حيث يوهم ظاهر كلامهما خلافة ، إلا أنه غير معلوم ، إذ لعلهما أرادا ماء الحياض والأوانى ، فطهاره الكر بعد الملاقاه ومطهريته ثابت ولا ترديد فيه . وإنما الكلام فى الماء الذى شك فى كريتته ، فهل يحكم بالانفعال بالملاقاه _ كما عليه الشيخ الأنصارى قدس سره ، وتبعه بعضهم _ أم لا- ينفعل به فىكون طاهراً ، أو لا- يكون مطهراً للخبث الواقع فيه ، بخلاف ما لو استعمل على نحو الماء القليل فىكون مطهراً بخلاف الحدث فإنه مطهر له ، لكونه طاهراً ، كما عليه صاحب «الجواهر» قدس سره ، وتبعه السيد فى «العروه» فى المسأله السابعه وإن اختلط استحباباً بالاجتناب ، وأكثر المحشيين موافق لما ذهب إليه صاحب «الجواهر» قدس سره ؟ فلا بأس بالإشاره إلى أدله الانفعال المستفاده من كلام الشيخ وغيره ، والجواب عنهما ، حتى يظهر الحق إن شاء الله تعالى .

وقد استدلل على الانفعال بوجوه وهما :

الوجه الأول : أن يثبت الانفعال من قاعده المقتضى والمانع .

تقريب الاستدلال على ما ذكره الشيخ قدس سره : ظاهر النص والفتوى كون الكريه مانعه عن نجاسه الماء ، أما النص فلأن المستفاد من الصحيح المشهور : «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» هو أن الكريه عله لعدم التنجس ، ولا نعى بالمانع إلا ما يلزم من وجوه العدم ، فمقتضى بعض الأدله مثل قوله : «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء» ، وأن يفيد أن العله شرطاً فى النجاسه للماء ، على أن القليل قد خرج عن عمومه ، فلا بد من إحرازها فى الحكم ، فعند الشك فيها لابد من الرجوع إلى العمومات ، إلا أنه لما كانت أخبار الكر داله على كونه مانعاً ، ونفس الملاقاه سبباً ، بل هذه الأخبار بنفسها داله على هذا المعنى ، حيث أن الخارج منها هى القله ، وهى أمر عدمى باعتبار ، فعليها يرجع الأمر فى النهايه إلى

مانعيه الكثره التي هي مفاد الأخبار الكثره ، فكان اللازم تقييد الماء في هذه الأخبار بالكثره ، وجعل الكثره جزءاً داخلاً في موضوع الماء المحكوم بعدم الانفعال ، فتلك العمومات ليست من قبيل ما كان عنوان العام مقتضياً للحكم ، وعنوان المخصّص مانعاً .

هذا كلّه مضافاً إلى ما دلّ بعمومه على انفعال الماء ، خرج منه الكر ، مثل قوله : في الماء الذي دخلته الدجاجه الواطئه للعدره ، أنّه لا يجوز التوضئ منه ، إلا أن يكون كثيراً قدر كر من الماء ، الواقع في خبر عليّ بن جعفر عن أخيه (١) .

وقوله : (فيما شرب منه الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه (٢) الواقع في حديث أبي بصير . فإنّ ظاهرهما كون الملاقاه للنجاسه سبباً لمنع الاستعمال ، وأنّ الكريه عاصمه . ومن هنا يظهر أنّه لا بدّ من الرجوع إلى أصله الانفعال عند الشكّ في الكريه شرطاً أو شرطاً) ، انتهى كلامه .

وفي كلامه قدس سره إشكال من جهه الكبرى والصغرى ، من عدم تماميه أصل القاعده ، إذ لا نسلم كونها قاعده عقلاييه ، كما ذهب إلى ما ادّعيناه نفس الشيخ الأكبر قدس سره في الأصول على ما حُكي عنه . ثمّ على تقدير صحّتها لا تكون منطبقه على ما نحن فيه .

فأمّا الدعوى الأولى : فلائنّ خلاصه الكلام فيها هو أن يُقال : إنّ وجه تأثير المقتضى في الكر هو لوجود المقتضى (بالفتح) ليس إلا من جهه تأثير العله في وجود المعلول ، ومن المعلوم أنّه ليست العله هنا هي المقتضى فقط ، إذ ليس البحث في العله البسيطه ، بل الكلام في العله المركبه ، لأنّ المفروض أنّه متى كان

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ .

٢- وسائل الشيعه: الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

المقتضى له شرطاً فإِنَّه يفيد عدم وجود المانع ، فإذا كانت العلة أمراً مركباً من هذه الأمور ، أى من وجود المقتضى ووجود الشرط وعدم المانع ، فيرجع الكلام إلى أنّ إحراز وجود المعلول موقوفٌ على إحراز تمام أجزاء العلة ، من المقتضى ووجود الشرط وفقد المانع ، ولو بالعلم ، أو العلمى ، أو بأصل معتبر عند العقلاء ، فما دام لم يحرز عدم المانع ، لا تؤثر العلة فى وجود المعلول ، كما لا يؤثر فيه إذا شكّ فى وجود الشرط ، أو شكّ فى وجود المقتضى . وهذا ليس معناه كون عدم المانع مؤثراً فى تأثير العلة حتى يقال : بأنه كيف يمكن تأثير العدم فى الأمر الوجودى وهو العلة ، بل المقصود أنّ العلة لا يمكن أن تؤثر إلا فى ظرف وجود الشرط وفقد المانع ، هذا كله فى أصل القاعده .

وأما الدعوى الثانية : فلو سلّمنا تمامية القاعده ، فهى لا تنطبق على المورد ، لأنّ مستند هذا الكلام مبنئ على كون المستفاد من الأدلّه هو أنّ الكريه أمر وجودى ويكون مانعاً عن النجاسه ، والقله أمرٌ عدمى فيحكم بانفعال الماء ما دام لم يحرز المانع ، فيكون التقابل بين العلة والكريه التقابل بين الوجود والعدم ، وإن لم يصرّح أنّه تقابل الإيجاب والسلب أو العدم والملكه ، والظاهر هو الثانى ، لو قلنا بما ذهب إليه الشيخ لإمكان صيروره القليل كراً شأناً ، لكنّه مخدوش من أصله ، لأنّ الحقّ هو كون القله والكريه كليهما أمران وجوديان ، كما ذهب إليه صاحب «الجواهر» تبعاً لصاحب «الحدائق» قدس سره ، وقد اعترف الشيخ أيضاً بذلك ، فعلى هذا كما أنّ الحكم بعدم الانفعال متوقّف على إحراز عنوان الكريه ، كما ادّعاه الشيخ ، هكذا يكون فى طرف الانفعال ، فيكون الحكم به منوطاً بإحراز القله ، فلا ترجيح لأحدهما على الآخر ، فيكون التقابل بينهما هو التضادّ ، فالحكم بالانفعال ما لم يحرز الكريه خالٍ عن الدليل على ما حقّقناه ، لأنّه لم يثبت القله أيضاً المتوقّف عليه حكم الانفعال أيضاً ، وهذا واضح لا غبار عليه .

الوجه الثانى : هو التمسك بالعمومات ، بأن يقال : إن مقتضاها انفعال الماء كله إلا ما خرج عنه بإحراز الكريه أو غيرها من المياه العاصمه ، فإذا شك في فرد أنه كره أم لا ، فالمرجع إلى عموم أدله الانفعال بالملاقاه ، المستفاد من الخبرين السابقين .

هذا ، وفيه أن التمسك بتلك العمومات فى الشبهه الموضوعيه ، يكون من باب التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه لنفس العام ، وهو ممنوع كما لا يخفى .

وأما إن كان الشك فى الشبهه الحكميه من جهه الشبهه فى مفهوم الكره أو شرائطه ، من الامتزاج وتساوى السطوح وغيرها ، فحينئذ وإن كان ذلك من قبيل التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه للمخصص لا العام ، والحق الموافق للتحقيق جريانه وجوازه ، إلا أنه سيأتى عن قريب أنه ليس لنا عموم كذلك يدل على نجاسه كل ماء إلا ما أحرز فيه الكريه ، فانتظروا إنى معكم من المنتظرين .

الوجه الثالث : هو التمسك بالأصل ، وهو أصاله عدم الكريه ، لأنه يشك فى أنه هل وجدت الكريه لهذا الماء أم لا ؟ فالأصل العدم ، فيترتب عليه الانفعال بالملاقاه ، إذ هو أثر شرعى مترتب عليه ، فلازمه ثبوت الانفعال ، لأن الملاقاه حصلت مع الذى لم يكن كراً . هذا ،

وفيه أولاً : إنه إن أريد من أصاله العدم ، هو العدم المحمولى ، أى العدم الأزلى الذى هو مفاد ليس التامه ، فإنه وإن كان له حاله سابقه عدميه ، إلا أنه بالاستصحاب وإثبات عدم الكريه لهذا الماء _ الذى كان عدمه نعتياً ، أى مفاد ليس الناقصه _ يكون أصلاً مثبتاً ، إذ هذه الملازمه تثبت بحكم العقل ، ولا يكون الاستصحاب بالنسبه إلى تلك الآثار بحجه .

وإن أريد استصحاب نفس العدم النعتى ، أى عدم الكريه لهذا الماء ، فهو وإن كان يثبت هذا الحكم ، إلا أنه غير جار ، لاختلال أحد أركانه ، وهو عدم العلم بالحاله السابقه ، لأنه لم يكن هذا الماء موجوداً فى زمان يعلم بعدم كريتته ، حتى

يشك فيه في الحال حتى يستصحب .

وثانياً : إنه لا- يبعد أن يُقال بأن الكريه ليست من الأوصاف والحالات الواردة على الماء ، حتى يستصحب عدمها ، بل الكريه عباره عن وجود السعه لطبيعته الماء ، فعلى هذا التقدير لا وجه لاستصحاب العدم النعتي ، فيكون الاستصحاب حينئذٍ منحصرًا في استصحاب العدم الأزلي ، فإجراه وإثبات عدم وجود الكر في الماء الموجود في المكان مثبت ، كما لا يخفى .

الوجه الرابع : وهو الذي ذكره المحقق النائيني قدس سره وجماعه ، وهو أنه إذا علق حكم في دليل على عنوان وجودي ، لا بدّ في إثبات ذلك الحكم عند العرف بحسب الدلاله الالتزاميه العرفيه من إحراز ذلك العنوان ، وذلك ليس بمعنى أنّ الموضوع في الحكم في لسان الدليل أخذ على نحو الإحراز جزءاً للموضوع أو تمامه ، ولا بمعنى وجود الملازمه بين ثبوت الحكم الواقعي مع الثبوت في الحكم الظاهري أيضاً ، بل أنّ العرف يفهم من تعليق الحكم على عنوان وجودي هذا الوجه ، كما في قوله : «لا يحلّ مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه» ، حيث يفهم أنّ الملاك في جواز التصرف في مال الغير هو إحراز رضا صاحبه ، وهكذا في حليه أكل اللحوم ، حيث قد عُلقت حليتها على عنوان التذكيه في قوله تعالى : «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَّمُ . . . وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» (١) . فلا بدّ من إحرازها ، وإنّ كان الإحراز طريقاً إليه عند العرف ، إلاّ أنه لا بدّ من تحصيله ، فهكذا يكون في المقام ، إذ الحكم بعدم الانفعال في قوله : «لم يُنجسه شيء» قد عُلّق على ما كان قدر كر ، فلا بدّ من تحصيل ذلك بالإحراز ، فما لم يحرز لم يحكم بالطهاره .

يرد عليه بوجهين :

الأول : إنّه يلزم على ذلك أنه لو لاقى النجاسه الماء المشكوك كريتته ، يحكم بنجاسته ، ولو كان فى الواقع كراً ، مع أنه ليس كذلك قطعاً ، فيفهم أنّ الكريه وعدمه فى الانفعال وعدمه أمر واقعى لا إحرأزى .

ولا- ينتقض بمثل التذكيه والأصل فيها ، لأنّ المشكوك فيها هو عدم التذكيه ، فيلزم الحكم بعدمها عند الشكّ فيها ، هذا بخلاف ما نحن فيه حيث أنّ الأصل عند الشكّ هنا هو الطهاره لا النجاسه ، كما لا يخفى .

كما لا يستبعد دعوى كون وجه صحّه الطلاق عند العدلين هو العداله المحرزه لا الواقعيه ، كما لا يبعد دعوى أن تكون الحليته للتصرّف فى مال الغير هو واقع الرضا ، لا ما علم أنه كذلك ، كما ذكره الشيخ الأنصارى قدس سره فى أوّل بحث الفضولى من بيع «المكاسب» .

هل يعتبر تساوى السطح فى عاصميه الكريه؟

والثانى : إنّنا لا نضايق عن كون ثبوت الطهاره فى هذا الدليل بقوله : «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء ، معلّقاً على ثبوت الكريه ، ولكنّه لا ينافى إثبات الطهاره للماء المشكوك أيضاً من دليل آخر ، وهو قاعده الطهاره مثلاً ، أو استصحاب الطهاره ، وأمّا كون الوصف المعلق عليه فى ذلك الدليل هو العله المنحصره فى الحكم بالطهاره ، فممنوع جدّاً» .

لا يقال : لا وجه لذكر الكريه للحكم بالطهاره حينئذٍ .

لأنّنا نقول : بإمكان أن يكون لشده الاهتمام بفهام أنّ الكريه تكون من أحد الأفراد العاصمه عن الانفعال ، كما لا يخفى .

فثبت من جميع ما ذكرنا أنّ ما ذهب إليه صاحب «الجواهر» قدس سره وغيره من المتأخّرين والمعاصرين حقّ وصحيح ، وهو طهاره الماء المشكوك كريتته بملاقاه النجاسه ، وعدم كونه مطهراً للخبث ، لعدم إحرأز ما يوجب التطهير تطهيره عن

الخبث ، على نحو الماء القليل ، أى بصورة الدفع . وهكذا رفع الحدث ، فإنه يجوز لأن شرطه طهاره الماء ، وهو موجود ومحرز بالأصل أو بالقاعده على المفروض .

نعم ، استصحاب بقاء الخبث يوجب الحكم ببقاء النجاسه للمغسول به ، كما أن استصحاب طهاره الماء المغسول به يحكم بطهارته ، وهو غير مستنكف لإجراء كل أصل ظاهري على طبق مقتضاه ، ونظائره موجوده فى الموارد الكثيره المشابهه لما نحن فيه .

وإن ثبت الدليل على ما ادّعيناه ، فنقول : إن منطوق قوله : «إذا كان الماء قدر كثر لم ينجسه شيء» ، هو ثبوت العاصميه للماء الكثر ، فيكون مفهومه عدم ثبوت العاصميه لماء هو أقل من كثر ، سواء أحرز عدم الكريه أو شك فيها فإنه لا يكون عاصماً عن الانفعال قطعاً ، إلا أن التمسك بعموم هذا المفهوم لإثبات الانفعال المشكوك يكون من قبيل التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه له ، وهو غير جائز ، فهذا يرجع إلى عموم قوله : «خلق الله الماء طهوراً لم ينجسه شيء» ، حيث يشمل بالإطلاق اللفظى صورته المشكوك ، فيحكم بالطهاره لذلك الماء ، فما لم يحرز القله يمكن التمسك به على إثبات الطهاره .

مضافاً إلى ما قد عرفت من استصحاب الطهاره أو قاعدتها ، كما عرفت توضيحها فلا نعيد .

فحينئذ قد يقال : لو اغتسل المُحْدِث الذى كان بدنه نجساً ، بمثل ذلك الماء كان غسله صحيحاً ، ولكن يبقى بدنه على نجاسته ، لأن الماء كان طاهراً فيوجب صحه غسله ، ولم يكن مطهراً فتبقى نجاسته .

لكنه لا يخلو عن إشكال ، لأن شرط حصول الغسل ، هو الطهاره للبدن حال الغسل ، فإذا فرض بقاء نجاسه البدن حال الغسل فحينئذ لا يمكن تحصيل الغسل مع ذلك الوصف . نعم ، صحه الغسل والوضوء مسلم ، إذا كان البدن طاهراً ، كما هو

واضح لا يحتاج إلى ذكره .

ثم يأتي البحث عن أنّ الكَرْبَه هل هي عاصمه في صورته تساوى سطح الماء المجتمع ، أو عاصمِيته مطلقاً ، أى سواء كان متساوياً أو مختلفاً ، وسواء كان الاختلاف على نحو الإنحدار أو التسنم أو التسريح ؟ فلا بأس بالإشارة إلى هذه الصور منفردة بعضها عن بعض ، وبيان حكم كل واحد منها ، مستقلاً . فنقول :

الصوره الأولى : هي ما لو كان سطح الماء مساوياً ، فلا إشكال في عاصمِيه الكَرْ حينئذٍ ، ولا خلاف لأحدٍ من الفقهاء إلا عن صاحب «المعالم» ، والشيخ المفيد في «المقنعه» وسلار في «المراسم» ، حيث حكموا بنجاسه الحياض والأوانى وإن كان كثيراً بمقدار كر ، والظاهر أنّهم حكموا بذلك بملاحظه الأخبار الدالّه على أنّ الماء الموجود في الحياض والأوانى ينفعل بالملاقاه .

لكن الإنصاف أنّ ملاحظه لسان تلك الأدلّه ولفظ (الإناء) الوارده حيث لا يستعمل غالباً إلا فيما هو أقل من الكَرْ ، يفيد أنه لا ينبغى الإشكال في كون المراد غير ما هو مقدار الكَرْ ، كما لا يخفى على المتأمل .

وكيف كان ، فهذا هو القدر المتيقّن من الأدلّه الدالّه على عاصمِيه الكَرْ ، فلا يمكن الخروج عن مثل ذلك في أدلّه الكَرْ .

الصوره الثانيه : هي ما كان الاختلاف على نحو الانحدار ، بحيث كان شبيهاً بالمتساوى ، فإنّ حكمها أيضاً كحكم الصوره الأولى من جهة صدق الوحده العرفيه في ذلك ، وشمول الأدلّه المذكوره أيضاً ، كما لا يخفى .

الصوره الثالثه : هي ما لو كان الاختلاف على نحو التسنم أو التسريح ، نظير الماء المنحدر عن الميزاب أو الجدول القائم ، مع عدم كون كل واحد من العالى والسافل كراً على حده . ففي تقوى كلّ منهما بالآخر مطلقاً ، أو عدمه مطلقاً ، أو التفصيل بين السافل بتقويه بالعالي بخلاف العكس ، أو التفصيل فيما بين صدق

الوحده العرفيه فيما بينهما فيتحقق بكليهما ، وما لا يصدق الوحده العرفيه فلا ، ولو كان سطح الماء مساوياً ، وجوه وأقوال :

فقد ذهب الشهيد الأوّل قدس سره في «الدروس» ، والشهيد الثاني في «الروض» ، وصاحب «المدارك» إلى الأوّل على حسب ظاهر كلامهم .

واستدلّوا بإطلاق حديث الكر من قوله عليه السلام : «إذا كان الماء قدر كز لم ينجسه شيء ، لكلتا الحالتين من الاختلاف ، بل وهكذا إطلاق كلمات الأصحاب ، وفتاويهم ، حيث لم يقيدوا الكريه بلزوم استواء سطوح الماء» .

هذا ، ولكن يشكل ما ذكره من عدم الإطلاق لذلك الدليل ، بحيث يشمل ما لو يصدق عليه الوحده العرفيه ، نظير ما مثله بما إذا كان ماء في إبريق على مناره وكان تحت الإبريق ثقباً ضعيفاً اتّصل بماء واقع في الحوض تحته ، فإنّ مجموع هذه المياه الموجوده في الإبريق ، وما في الثقب ، وفي الطريق ، والحوض لا- يكون واحداً عرفاً ، وإن كان متّصلاً بعضها مع بعض ، فلا إشكال في انصراف الدليل عن مثله .

كما أنّ دعوى إطلاق كلمات الأصحاب لا يخلو عن إشكال ، لأنهم بين من لم يتعرّض لصوره المسأله أصلاً ، وبين من صرح بعدم الكفايه ، كما ستعرف ، إنّ شاء الله .

وذهب غير واحدٍ إلى الثاني ، وهو المحكّي عن بعض كلمات العلّامه والشهيد وصريح المحقّق الثاني في «جامع المقاصد» ، حيث قال ما خلاصته : إنّ اشتراط الكريه إنّما كان مع عدم تساوى سطوح الماء ، وإلا يصدق كون المجموع كزاً ، ويكفي بذلك .

واستدلّ لهم تارةً : بقاعده أصله الانفعال بملاقاه النجاسه ، إلا ما خرج ، للشكّ في صدق العنوان مضافاً إلى عدم شمول إطلاق حديث الكرّ لذلك أيضاً .

وأخرى : بما ورد في لزوم كون ماء الحّمّام عن مادّه ، حيث أنّه ينصرف _ ولو

بحكم الغلبه _ إلى ما كانت كراً ، ومفهومه عدم الاعتصام إذا لم يكن المجموع كراً ، فإذا ثبت عدم الاعتصام فيه ، ففي غيره يكون بالإجماع والأولويه ، لأنّ الحّمّام أولى بالتسهيل من غيره .

وثالثه : بأنّ قوله : «ماء الحّمّام لا ينجسه شيء إذا كانت له مادّه» ، يفهم منه أنّ المادّه هي العلّه للاعتصام ، لأنّها تكون على حدّ الكرّ ، فلازمه عدم الاعتصام إذا كانت أقلّ من كَرّ ، فيكون الماء القليل الواقع في الحياض مع المادّه منفِعلاً ، فيتعدّى منه إلى غيره ، يعنى كلّ قليل له مادّه كَرّ لا ينفعل ، وما لا يكون كذلك ينفعل ، ولو كان المجموع دون المادّه كراً .

وفيه ما لا يخفى ، أمّا عن الأوّل : فمن عدم أصل يقتضى الانفعال في كلّ ماء حتّى يشمل لمثل ذلك .

وأما عن الثانی : فبأنّ ماء الحّمّام _ قد عرفت سابقاً _ إنّما يكون بحسب كونها في الخارج شاملاً للكر أو أزيد منه ، وأما اعتبار الكريه في أصل المادّه فغير معلوم ، فمن ذلك يظهر الجواب عن الثالث أيضاً .

وذهب جمعٌ من المحقّقين إلى التفصيل وهو الوجه الثالث ، وهو تقوى السافل بالعالى دون العكس ، وهو المنسوب إلى «التذكرة» وكثير من المتأخّرين والمعاصرين من المحشّين على «العروه» ، وكان ذلك من جهه صدق الاتّحاد في السافل مع العالى .

هذا ، وفي «الجواهر» أنّه لا معنى للفرق في صدق الاتّحاد وعدمه عرفاً بين الصورتين .

فأجاب الشيخ الأعظم قدس سره بأنّ المراد هو الفرق بينهما من جهه الحكم لا الموضوع ، حتّى يقال بعدم صحّه ذلك . وادّعى صاحب «مصباح الفقيه» أنّه لا استبعاد في دعوى صدق الوحده في طرفٍ دون آخر موضوعاً لا حكماً ، لأنّه

ليس أمراً عقلياً حتى يكون مستحيلاً .

ولكن الإنصاف أن ما ذكره صاحب «المصباح» لا يخلو عن مسامحه ، لأنّ العرف إذا شاهد صدق الوحده مع هذا الاختلاف من جهه العالى والسافل ، فلا يفرق بين العالى والسافل فى ذلك ، وإن لم يصدق الوحده بواسطه الاختلاف المذكور ، فالفرق بين صورتيه مشكلاً كما لا يخفى .

والحقّ الموافق للتحقيق هو القول الرابع ، من التفصيل بين صدق الوحده وعدمه ، فى الانفعال وعدمه ، وذلك لوضوح أنّ الدليل الوارد بأن «الماء إذا كان قدر كثر لم ينجسه شىء» موجّه إلى العرف ، فإذا صدق عرفاً بأنّ مختلفى السطح يعدّ ماءً واحداً من جهه أنّ الوحده الاتصاليه مساوقه للوحده الشخصيه ، كذلك يكون بالنسبه إلى طرفيه بلا تفاوت أصلاً عرفاً فإنّه يثبت الحكم ويترتب عليه الأثر ، كما لا يخفى .

وعلى هذا ، فربّ ماء يكون متساوى السطح ، وليس عند العرف موضوعاً لصدق الوحده ، كما لو كان الماء واقعاً فى الحوضين فى سطح واحد ، لكن كان الاتصال بينهما بثقب صغير ، يصعب صدق الوحده عليه ، فحينئذ لا يكون عاصماً ومعتصماً .

كما أنّه ربّ ماء يكون فى سطوح مختلفه ، مع اتصال بعضه ببعض على نحو تصدق الوحده ، نظير ما لو كان الماء فى ظرف مستطيل بحيث يصدق لأعلاه مع أسفله أنّه ماء واحد ، وكان المجموع كراً ، فحينئذ يعدّ الماء معتصماً .

نعم ، يختلف الحكم من جهه النجاسه بالملاقاه فيما بين العالى والسافل ، حيث أنّه إذا لاقى عالىه يوجب نجاسه السافل دون العكس ، وذلك من جهه أنّ الحكم بالنجاسه كان من جهه السرايه ، ولا يتحقّق إلاّ من طرف العالى دون السافل ، وهذا غير مرتبط بمسأله الاعتصام الذى كان محلّ الكلام ، لأنّ الملاقاه فى النجاسه مستلزمٌ للسرايه ، وهو لا يجتمع مع الدفع فى اختلاف سطح الماء ، فلا يُقاس ذلك بالاعتصام ، كما لا يخفى .

ويطهر بإلقاء كثر عليه فكثرت حتى يزول التغير ، ولا يطهر بزواله من نفسه ، ولا بتصفيق الرياح ، ولا بوقوع أجسام طاهره فيه تُزيل عنه التغير (١).

(١) فإن الكثر المتغير الذى صار نجساً بذلك ، إذا أريد إزاله النجاسه عنه لابد أن يكون بواسطه أحد الأفراد المعتصمه عن الانفعال ، وهى إلقاء الكثر الطاهر عليه ، أو الاتصال بالجارى ، أو المطر . ولعل ذكر (الكثر) دون غيره فى كلام المصنّف كان من باب المثال ، لا لخصوصيته فيه ، فعلى هذا التقدير ، لو فرض تغيير جزء من ماء الحوض الذى هو بمقدار الكثر دون جزء آخر منه هو أقل من الكثر فحينئذ لو تمّمه من الماء القليل ، فإنّه لا يوجب حصول الطهاره له ، لأنّ المفروض كونه نجساً بواسطه الماء المتغير ، فصيرورته كراً لا يوجب طهارته ، حتى يطهر الماء المتغير .

نعم ، إن كان كراً أو أزيد فيوجب طهاره المتغير بعد زوال تغيره بذلك ، كما لا يخفى .

فى كيفيه تطهير الكثر المتغير بالنجس

ثبت ممّا ذكرنا أنّ زوال التغير بنفسه أو بعلاج غير ما ذكر ، لا يوجب الطهاره ، وهذا ممّا لا خلاف فيه ، إلا عن «الجامع» للقاضى يحيى بن سعيد حيث يقول بطهارته بزواله بنفسه ، وعن «نهايه» العلامه التردّد فيه ، مع أنّ المحكى عن «المتهى» حكايه القول بطهارته بمجرد زوال تغيره عن الشافعى وأحمد ، من غير نسبه إلى أحد من أصحابنا .

وفى «المدارك» و«المعتبر» : أنّه يقول بذلك كلّ من ذهب إلى طهاره المتمّم كراً ، لكنّه لا يخلو عن تأمل .

نعم ، إن كان دليلهم هى المرسله المشهوره : «إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً» ، فحسن ، حيث يكون ذلك دليلاً لكلا الفرعين السابقين ، ولكن لعلهم تمسكوا فى

المقام بإطلاقات النصوص لا بالمرسل فقط ، فلا ملازمه بينهما حينئذٍ ، كما لا يخفى .

وقد استدلل للطهاره بوجوه ثلاثه :

أحدها : كون عنوان النجاسه معلقاً على عنوان التغير حدوثاً وبقاءً ، فكما أنّ التغير يعدّ علّه لحدوث النجاسه يكون علّه لبقائها أيضاً ، فإذا زال طهر من عند نفسه ، فدلّيل «إذا تغير فلا تتوضأ ولا تشرب» الواقع في خبري حريز وأبي بصير(١) يدلّان على جواز الوضوء والشرب ، إذا زال تغيّره .

هذا ، لكنّه مدفوع بأنّ الظاهر كون هذه الأوصاف من العلّه المحدثه لعروض النجاسه لا المبقية ، لوضوح أنّ النجاسه والطهاره كالملكيه والزوجيه والرقيه ، إذا وجدت تبقى إلى أن يزيلها الرافع ، فيكون التغير علّه لحدوثها فقط ، كما هو واضح .

ثانيها : قد تمسّكوا بإطلاق المرسل النبوي : «الماء إذا بلغ كزاً لم يحمل خبثاً»(٢) ، حيث يشمل إطلاقه الأحوال من حال التغير وعدمه ، فخرج التغير بحسب أدلّته فيبقى الباقي تحته ، وذلك لا يوجب التخصيص الافرادى ، بل يوجب التخصيص الأحوالى ، كما هو واضح .

فيجيب عنه أولاً : عدم شمول الحديث لمثل الرفع ، بل شامل للدفع فقط نظير الخبر الآخر القريب منه .

وثانياً : إنّ إطلاق مثل هذه الأدلّه _ كما سيأتى فى توضيحه قريباً _ بالنسبه إلى الأحوال مشكل جداً .

ثالثها : قد تمسّكوا بحديث ابن بزيع عن الرضا عليه السلام : «ماء البئر واسع لا يفسده شيء ، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه ، فينزع حتى يذهب الريح ويطيب الطعم ، لأنّ

١- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ _ ٣ .

٢- على ما نقله ابن إدريس الحلّى فى «السرائر» .

له مادّه»(١). بناءً على أنّ لفظ «حتّى» للتعليل لا-الانتهاء والغايه ، فيكون المعنى : إنّ الترح كان لأجل حصول ذهاب الريح المطلوب لحصول الطهاره ، فحينئذٍ يحصل ذلك ولو من قبل نفسه .

والجواب عنه : إنّ الظاهر كون (حتّى) للانتهاء والغايه لا التعليل ، كما احتمله الشيخ البهائي قدس سره ، وسيأتى توضيحه . مضافاً إلى أصاله الطهاره ، ولعلّ المراد قاعده الطهاره لا استصحابها ، كما لا يخفى .

والجواب : أنّه محكوم باستصحاب النجاسه ، الذى سيأتى توضيحه .

هذا تمام ما يمكن الاستدلال للطهاره .

وأما القول المشهور ، وهو النجاسه ، فيمكن الاستدلال له بوجوه :

الوجه الأول : التمسك باستصحاب النجاسه ، لأنه بعد زوال التغير يشكّ فى نجاسته وعدمه ، والأصل بقاءها .

لا يقال : أنّه غير جار هنا ، لعدم اتحاد الموضوع فى المستصحب ، لأنّ الموضوع فى السابق كان هو كان هو المتغير ، والآن زال التغير عنه ، فلا يجرى فيه الاستصحاب .

لأننا نقول : يشترط فى الاستصحاب وحده الموضوع عرفاً لا على نحو الدقه العقليه ، فلا إشكال فى عدم الجريان لتعدّد الموضوع ، كما أنّه إذا لوحظ الموضوع بحسب فهم العرف من لسان الدليل ، فإنّه حينئذٍ يمكن جريان الاستصحاب إنّ أخذ التغير تارةً فى لسان الدليل على نحو الشرط ، بأن يقال : الماء إذا تغيّر ينجس ، حيث يمكن القول بكون الموضوع هو الماء ، أمّا التغير فيعدّ من أحواله .

١- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢ .

وأخرى على نحو الموضوع ، كما لو قيل : المتغير نجس ، فإنه حينئذٍ يمكن عدم جريانه ، لأنه إذا خرج عن التغير فقد تغير الموضوع ، فلا- يجرى فيه الاستصحاب . هذا ، بخلاف ما لو كان المناط في وحده الموضوع والمستصحب هو فهم العرف ، وارتكازهم فحينئذٍ إذا أطلق العرف ورأى الموضوع واحداً برغم تبدل بعض الصفات فإنه لا إشكال في جريان الاستصحاب ، وهذا هو المختار في باب الاستصحاب ، وما نحن فيه يكون من هذا القبيل ، كما لا يخفى .

لا يقال : الاستصحاب هنا غير جار ، لأنّ الشكّ في المقتضى ، راجع في الواقع إلى أنّه هل التغير يعدّ موجباً للنجاسة دائماً ، حتّى مع زوال التغير ، أو أنّه جعل مقيداً ، أى إذا كان التغير موجوداً فهو موجب للنجاسة ، بخلاف ما لو زال فلا اقتضاء له حينئذٍ ؟

لأننا نقول ؛ أولاً- : إنه مبتن على عدم جريان الاستصحاب مع الشكّ في المقتضى ، والتحقيق في ذلك موكول إلى محلّه في الأصول .

وثانياً : لو سلّمنا ذلك ، فلا يرد هذا الإشكال هنا ، لأنّ تصنيف النجاسة والطهاره كالملكيه والزوجيه من الأمور التي إذا تحققت فلا تزول إلا برفع ، نظير ما لو لاقى النجس شيئاً وأدى إلى تنجيس الملاقي فإنه لا ترتفع نجاسته إلا برفع خارجي ، وهكذا في المقام ، فلو سلّمنا عروض الشكّ في البقاء وعدمه ، فلا إشكال في جريان الاستصحاب هنا من جهة الشكّ في عروض الرفع ، لا- في المقتضى ، يعنى يشكّ في أنّ زوال التغير مع بقاء وصف الكزّيه ، هل هو موجب لحصول الطهاره أم لا ؟ فيستصحب النجاسة بلا إشكال .

كما أنّ الإشكال في جريان الاستصحاب بأنّه يجرى في الأحكام الكليه في حين أنّه غير جار _ كما ذكره المحقّق الخوئي في «التنقيح» _ مخدوش من أصله ، والبحث عن حقيقته موكول إلى محلّه في الأصول .

فثبت من جميع ما ذكرنا صحه جريان الاستصحاب هنا ، لولا وجود دليل اجتهادى جار فى المقام ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى

الوجه الثانى : إنَّ النجاسه قد وردت بوارد وهو التغير ، فلا يزول إلاّ بوارد آخر ، وهو الماء المعتصم كالكريه وأمثالها .

هذا ، ولكن هذا بالاستحسان أشبه ، وبالتأييد أليق ، كما قاله صاحب «الجواهر» وصاحب «مصباح الهدى» ، فلا يحتاج إلى إطاله كلام فى ذلك .

الوجه الثالث : صحيحه محمّد بن إسماعيل بن بزيع (١) عن الرضا عليه السلام حيث أنّ الظاهر كون كلمه (حتّى) فيها للانتهاء لا التعليل ، لأنّ الثانى يستعمل فيما لا يمكن استمرار ما قبلها لما بعدها ، كما فى قولنا : «أسلم حتّى تسلم» حيث لا يمكن استمرار الإسلام بدون استمرار السلامه ، هذا بخلاف ما لو كانت للغايه ، فإنّه يصحّ الاستمرار لما قبلها بلا استمرار بعدها ، كما فى المقام ، حيث يمكن استمرار الترح بلا تحقّق الذهاب ، فجعلها للغايه أولى من جعلها للتعليل .

فعلى هذا يكون الترح بواسطه حصول الذهاب ، لأنّ وجود المادّه يوجب نشر الماء فيه ، فالنتيجه يُحصّل الذهاب ، فيفهم أنّه كان بواسطه دخول ماء من المادّه فيه ، وهو عاصمٌ ، فبدونه لا تحصل الطهاره ، كما لا يخفى .

الوجه الرابع : الإطلاق الاحوالى فى خبرى حريز وأبى بصير (٢) ، وابن بزيع بقوله : «فإذا تغيّر فلا- تتوضأ ولا تشرب» ، أو قوله : «إلا أن يتغيّر ريحه وطعمه» فإنّه يدلّ على أنّه موجب للنجاسه ، سواء زال أم لا ، نظير إطلاقه فى أنّه أشرقت عليه الشمس أم لا ؟

١- وسائل الشيعه : الباب ١٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

والكّر ألف ومائتا رطل بالعراقى على الأظهر (١).

ولكن الإنصاف عدم تماميته ذلك ، لأنّ ظاهر الدليل هو إثبات النجاسه عند وجود هذا الوصف ، وأمّا دلالته على البقاء حتّى لما بعد الزوال فلا- ، لاسيّما هذا الوصف الذى وقع فى طول الوصف الموجود ، وهو التغيّر ، بخلاف الحالات الواقعه فى عروض ذلك الوصف ، مثل إشراق الشمس وعدمه ، وبالنسبه إلى البروده والحراره وأمثال ذلك .

(١) إنّ البحث يقع من جهات متعدّده :

تارةً : من حيث المقدار ، هل هو ذلك ، أو أقلّ منه وهو ستّمائه رطل كما فى بعض الأخبار ؟

فى مقدار الكّر بحسب الموازين

وأخرى : فى بيان المراد من الرطل ، هل هو العراقى أو المدنى أو المكى ؟

وثالثه : فى بيان مقدار نفس الرطل من حيث الوزن ؟

وأما الكلام فى الجبهه الأولى : فبعد مراجعه الأخبار يظهر أنّ المذكور فيها _ سواء كانت بالصراحه أو غيرها _ يكون على أنواع ، ففى بعضها صريح بكون الكّر هو المذكور فى كلام المصنّف ، وكما فيما رواه الشيخ صحيحاً عن ابن أبى عمير ، ومرسلاً عن عدّه بقوله : عن بعض أصحابنا عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «الكّر من الماء الذى لا ينجسه شيء ألف ومأتا رطل» (١) .

وهو من جبهه الاسناد معتبره على المشهور ، و من جبهه أنّ مراسيل ابن أبى عمير كمسانيده ، خلافاً للخوئى ، لأنّه قال قد شوهه نقله عن غير موثوق ولو للاشتباه والخطأ فى الاعتقاد ، وهو لا يخلو عن مسامحه ومناقشه ، والحقّ مع

١- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

المشهور ، إذ الاحتمال المذكور يجرى في حقّ جميع من الرواه كما لا يخفى ، مضافاً إلى كون ذلك مقتضى عنوان أصحاب الإجماع ، والتصحيح بهم .

وأما من جهة الدلالة ، فواضح أنّه يدلّ بالصراحة على مقدار الكثر ، وهو ألف ومأتا رطل ، دون الإشارة إلى نوعيّة الرطل .

وفى بعض آخر : يدلّ على خلاف ذلك ، وهو كما فى الصحيح المروى عن محمد بن مسلم ، عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث : «إنّ الكثر ستمائه رطل» الحديث (١) .

وصدره ، فى حديثٍ عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : «قلت له : الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ، ويغتسل فيه الجنب ؟ قال : إذا كان قدر كثر لم ينجسه شيء» (٢) . فسنده ودلالته من حيث المقدار تامان لا كلام فيها . فى مقدار الكثر بحسب الموازين

ومثله فى الدلالة خبر آخر لابن أبى عمير ، قال : «روى لى عن أبى عبد الله ابن المغيرة يرفعه إلى أبى عبد الله عليه السلام ، أنّ الكثر ستمائه رطل» (٣) .

ثمّ إنّه لا- إشكال فى إطلاق الرطل على الرطل العراقى فى بعض الأخبار ، كما فى خبر الكلبى النسابة فى حديثٍ قال : «فقلت : وكم كان يسع الشن ماء ؟ فقال : ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى ما فوق ذلك . فقلت : بأى الأرتال ؟ فقال : أرتال مكيال العراق» (٤) .

كما أطلق الرطل على المدنى والمكى ، على ما هو الشائع المعروف فى ألسنة الفقهاء رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، ويقولون بأنّ مقدار المدنى يكون أزيد من العراقى بثلث ، والمكى يكون أزيد منه بضعف ، فعلى هذا التقدير يكون ألف

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .
 - ٤- وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢ .

ومأثا رطل عراقى ، مساوياً لستّمائه مكّى وتسعمائه مدنى ، فالأولى ملاحظه الأخبار بعضها مع بعض مع غصّ النظر عن كلمات الفقهاء ، ومقتضى الجمع يفيد كون المراد من الرطل فى خبر ابن أبى عمير هو العراقى ، وفى خبر محمّد بن مسلم هو المكّى ، إن كان ضعف العراقى ، لأنّه ورد فى خبر علىّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : «سألته عن جرّه ماء فيه ألف رطل ، وقع فيه أوقيه بول ، هل يصلح شربه أو الوضوء منه ؟ قال : لا يصلح» (١).

فالخبر ينهى عن الوضوء والشرب عن ماء كان مقداره ألف رطل ، وحمله على صورته التغيّر _ يعنى أنّه متنجّس من جهة التغيّر بعد بلوغه ذلك المقدار _ بعيد ، كما يستبعد أن يكون المراد من عدم الصلاح الكراهه . فيدلّ على نجاسه الماء ألف رطل ، إذا وقع فيه أوقيه من البول ، فإنّ المراد وإن كان هو العراقى ، والمراد من خبر ابن أبى عمير هو العراقى أيضاً فلا تعارض بينهما ، بل بينهما كمال الملائمه . كما لا يتعارض مع خبر محمّد بن مسلم إنّ كان المراد منه هو الرطل المكّى ، الذى قد عرفت اشتهاً كونه ضعف العراقى ، إذ تكون حينئذٍ ستّمائه رطل مكّى مساويه مع ألف ومأثا رطل عراقى ، فهذا الجمع عرفى ، وموافق لدلاله الأخبار وفتاوى الفقهاء لأنّ المشهور منهم من المتقدّمين وجميع المتأخّرين ذهبوا إلى ذلك ، خلافاً للسيد المرتضى والصدوقين ، حيث حملوا خبر ابن أبى عمير على الرطل المدنى بحيث يكون مقداره _ بناءً على الرطل العراقى _ هو ألف وتسعمائه رطل ، لما قد عرفت كونه أزيد من العراقى بثلث ، كما يدلّ على هذه الزيادة مكاتبه جعفر بن إبراهيم بن محمّد الهمداني ، قال : «كتبْتُ إلى أبى الحسن عليه السلام على يد أبى : جعلتُ فداك إنّ أصحابنا اختلفوا فى

الصاع ، بعضهم يقول الفطره بصاع المدنى ، وبعضهم يقول بصاع العراقى ؟ قال : فكتب إلى : الصاع بسته أرطال المدنى ، وتسعه أرطال العراقى ، قال : وأخبرنى أنه يكون بالوزن ألفاً ومأتا وسبعين وزنه»(١) .

والوزنه بالكسر تعنى الدرهم ، فيكون الرطل العراقى بالذى هو تسع المجموع مائه وثلاثين درهماً ، كما سيأتى بحثه إن شاء الله تعالى .

ومثله فى بيان المقدار خبر على بن بلال ، قال : « كتبتُ إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الفطره ، وكم تدفع ؟ قال : فكتب عليه السلام : سته أرطال من تمر بالمدنى ، وذلك تسعه أرطال بالبغدادى»(٢) . فى مقدار الكثر بحسب الموازين

فبناءً على ما ذهبوا إليه يقع التعارض بين خبر على بن جعفر الدال على نجاسته بألف رطل ، وبين خبر محمد بن مسلم بالطهاره للأزيد من ستمائه ، فيدور الأمر حينئذ بين طرح أحدهما رأساً ، أو رفع اليد عن ذلك المحمل ، والحمل على أحد معانى المشترك اللفظى ، الذى يطابق معنى الآخر ، فلا إشكال فى تقدّم الثانى وأولويته ، كما لا يخفى .

نعم ، لا يتعارض حينئذ مع خبر ابن أبى عمير ، لأنهما متوافقان فى الحكم بالنجاسه مع الألف ، سواء كان عراقياً أو مدنياً أو مكياً ، كما يقع التعارض بين خبرى محمد بن مسلم ، وعلى بن جعفر بالأولويه ، ولو أريد بالرطل فيهما المكى ، وذلك واضح لا خفاء فيه ، لأنه أزيد من المدنى بثلاث أيضاً .

هذا كله مضافاً إلى موافقه الجمع الأول لفتاوى الفقهاء ، بلا مخالفه للإجماع القطعى ، هذا بخلاف سائر المحامل ، فإنه لو حمل الأخبار من حيث العمل على

١- وسائل الشيعه : الباب ٧ من أبواب زكاه الفطره ، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٧ من أبواب زكاه الفطره ، الحديث ٢ .

طبق خبر محمّد بن مسلم ، وهو ستمائه رطل ، وحمل الرطل على العراقي أو على المدني ، فيطرح خبر ابن أبي عمير لما هو ألف ومأتا رطل ، فيلزم كونه مخالفاً للإجماع في الأوّل ، ومخالفاً للمشهور في الثاني ، وإن كان يقرب لما ذكره السيّد المرتضى والصدوقان ، وما احتمله شيخنا البهائي .

كما أنّ حمل خبر ابن أبي عمير في ألف ومأتا رطل على المكي ، أو على المدني يوجب مخالفته للإجماع أيضاً ، بناءً على هذا الأولى في الاستدلال هو حمل خبر محمّد بن مسلم على المكي ، وخبر ابن أبي عمير على العراقي ، ويوافق العمل على طبق كلّ الأخبار ، ليصحّ على ذلك حكم النجاسة الواقع في خبر عليّ بن جعفر ، بواسطة ألف رطل ، بأن يكون المراد هو العراقي منه لا المدني والمكي .

وأما توجيه كون الرطل عراقياً في خبر ابن أبي عمير ، لكونه كان عراقياً ، وفي محمّد بن مسلم مكيّاً لكونه من طائفه بني ثقيف وهم أهل الطائف ، فكأنّ الجواب كان على طبق عرف السائل ، كما في «الجواهر» لا يخلو عن استيناس ، ولكنّه لا يعدّ دليلاً يمكن الاستدلال به ، لمشاهدته خلافه أيضاً في بعض الأخبار ، مثلاً- كان زواره من أهل العراق وبرغم ذلك أجابه الإمام عليه السلام ، بقوله : «إنّ الوضوء بمدّ والغسل بصاع ، والمد رطل ونصف ، والصاع ستّة أرطال»^(١) .

ومن الواضح أنّ ستّة أرطال مساوية للصاع المدني لا العراقي ، لأنّه تسعة أرطال . فدخاله جنسيه السائل في الجواب لا تعدّ قاعده كليّه في جميع الأجوبة ، مضافاً إلى إمكان الإشكال بأنّ الملاك في الكلام هو عرف المتكلّم لا المخاطب ، إلّا أن يعلم أنّه لم يفهم فيفهمه بعرفه .

١- وسائل الشيعة : الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث ١ .

فمن جميع ما ذكرنا فى الجهه الأولى ، ظهر الكلام فى الجهه الثانيه ، وأن المراد من الرطل هو العراقى فى خبر الألف لابن أبى عمير ، والمكى فى خبر الستمائه لما قد عرفت من موافقه المشهور ، وعدم مخالفته للإجماع المقطوع به بين الأصحاب . فى مقدار الكرّ بحسب الموازين

هذا كله مضافاً إلى أنّ ما ذكرناه هو المناسب لما سيأتى من تحديد الكرّ بالمساحه ، سواء قلنا بثلاثه أشبار فى مثلها ، حتّى يكون الجمع سبعة وعشرين شبراً ، أو القول الآخر وهو ستّه وثلاثين ، أو أربعون شبراً ، بل فى «التنقيح» : نحن وزناه مكرّراً ، فبلغ مقدارهما على ما يوافق بالمساحه ثلاثه أشبار .

هذا بخلاف ما لو قيل بكون المراد من الستمائه هو العراقى ، فإنّه يوجب كونه أقلّ من تلك المقادير بكثير . نعم ، قد يتوافق مع قول الراوندى بأنّ ملاحظه الكرّ من حيث المساحه تفيد أنّها عشره أشبار ونصف ، كما لا يساعد مع تلك المقادير حمل خبر الألف على المدنى أو المكى ، فهذا واضح بحمد الله .

وأما الكلام فى الجهه الثالثه : وهى فى بيان مقدار كلّ من الرطل العراقى والمدنى والمكى ، فنقول : قد عرفت من مطاوى ما ذكرنا ، ومن مكاتبه جعفر بن إبراهيم تفصيلاً أنّ الرطل المدنى أزيد من العراقى بثلث ، وظهر أنّ الصاع المدنى يكون تسعه أرطال بالعراقى ، وأنّه من جهه الدرهم تعادل ألف ومائه وسبعين درهماً ، فإذا قسّمناه على التسع يصير كلّ رطل عراقى معادلاً لمائه وثلاثين درهماً . هذا هو الصحيح كما عليه «الجواهر» والشيخ الأنصارى ، والمشهور .

فما ذكره العلّامه فى زكاه الغلّات فى «المنتهى» و«التحرير» بأنّ الرطل العراقى عباره عن مائه وثمانيه وعشرين درهماً وأربعه أسباع الدرهم ، تبعاً لبعض أهل اللغه ، مثل «مجمع البحرين» و«المصباح المنير» ؛ ليس بوجه :

أولاً : لمخالفته مع كلامه قدس سره فى هذه المسأله فى «المنتهى» وفى زكاه الفطره

فى الثانى ، والمختار هو ما ذهب إليه المشهور .

وثانياً : لأنه لا يمكن رفع اليد عن دلاله صريح الخبر ، وكلمات الأصحاب بواسطة بعض قول اللغويين ، مع احتمال أن يكون المقدار فى زمانه كان كذلك ، لكنه بعيد جداً .

والدرهم عباره عن نصف المثقال شرعى وخمسه ، فكلّ عشره دراهم تعادل سبعة مثاقيل شرعيه ، والمثقال الشرعى يعادل ثلاثه أرباع المثقال الصيرفى ، فكلّ مثقال صيرفى يعادل مثقالاً شرعياً وثلاث .

والحاصل ممّا ذكرنا : أنّ كلّ رطل عراقى يعادل واحداً وتسعين مثقالاً شرعياً وثمانيه وستون وربع المثقال الصيرفى ، فالكّر على رأى المشهور يعادل مئه وتسعه آلاف ومأتين مثقالاً شرعياً ، وبالمثاقيل الصيرفيه يبلغ إحدى وثمانين ألف وتسعمائه مثقالاً . وبالمّن التبريزى المتعارف فى بلاد إيران فى زماننا هذا ، حيث حيث كلّ مّن يعادل تسعمائه وأربعين مثقالاً صيرفياً ، فيبلغ الكّر بالمّن مائه وثمان وعشرون إلاّ عشرين مثقالاً صيرفياً . وبالكيلو يكون الكّر معادلاً لثلاثمائه وثلاث وثمانين كيلو وتسعمائه وستّه غرامات .

هذا تمام الكلام فى مقدار الكّر ، على حسب الموازين المتعارفه فى هذا الزمان . فنحن نوافق مسلك المشهور الذى قد ادعى الإجماع عليه فى الفقه ، بل قيل أنه لا خلاف فيه وإنّ خالف فيه السيد المرتضى والصدوقان حيث ذهبا إلى تحديد الكّر بألف ومأتا رطل بالمدنى لا العراقى ، لكن عرفت ضعفه وأنه لا شاهد له من الأخبار ، وأمّا التمسك بالأصول هنا كما ذكره صاحب «الجواهر» قدس سره والشيخ قدس سره فى «طهارته» فمما لا ضروره لذكره ، لما قد عرفت تفصيل المناقشه فيه فى مشكوك الكريه فلا نعيد ، ومن أراد الاطلاع عليه ومعرفه الخلاف الواقع بين العلمين المذكورين ، فليرجع إلى محلّه .

أو ما كان كل واحد من طولهِ وعرضهِ وعمقهِ ثلاثه أشبار ونصفاً ، ويستوى في ذلك مياه الغدران والحياض والأواني على الأظهر (١).

في مقدار الكَرِّ بحسب المساحه

(١) فإذا تبين مقدار الكَرِّ من جهه الكم المنفصل وهو الوزن ، وعرفت موافقتنا لمذهب المصنّف والمشهور ، فلنرجع إلى بيان مقداره بحسب الكم المتّصل ، وهو المساحه ، فنقول : الأقوال في المسأله _ على ما تتبعناه من المتقدمين والمتأخرين _ ثمانية :

الأوّل : وهو المشهور أو الأشهر _ على ما ذكره المحقّق الهمداني ، بل قد ادّعى عليه الإجماع في «مصباح الفقيه» واختاره صاحب «الجواهر» والشيخ في «طهارته» وصاحب «مصباح الفقيه» والسيد في «العروه» والعلامة البروجردى وكثير من المتأخرين قدس الله أسرارهم ، كما سيظهر لك إن شاء الله كونه أقوى عندنا _ ثلاث وأربعون شبراً إلا ثمن شبر .

الثاني : كون الكَرِّ سبعة وعشرين شبراً ، وهو مختار العلامة والشهيد والمحقّق النائيني والمحقّق الأردبيلي تبعاً للقميين _ وهما الصدوقان _ وقد نسب إلى البهائي ، بل هو مختار الحكيم والمحقّق الخوئي قدس سره ، بجعل المقدار الناتج من حاصل ضرب ثلاثه أشبار في ثلاثه أشبار في مثله من العمق بلا-زيادة نصف ، والملاحظ زياده التحديد على القول السابق في تمام أبعاده الثلاثه .

الثالث : كونه ستّه وثلاثين شبراً ، وهو الذي اختاره صاحب «المدارك» ، ومال إليه المحقّق في «المعتبر» من جعل المساحه ثلاثه أشبار طولاً وعرضاً في أربعة عمقاً ، فحينئذ يبلغ مكسره ستّه وثلاثين .

ورابع : كونه ثلاثه وثلاثين شبراً وخمسه أثمان الشبر ونصف الثمن ، وهو من الأقوال المستحدثه عند المتأخرين ، ذهب إليه الحلّي قدس سره في «دليل العروه» من

العمل على ثلاثه أشبار ونصف عرضاً في ثلاثه أشبار ونصف عمقاً على نحو المستديره ، بتقريب قد تحمله من الضروب في الدائره .

الخامس : كونه مائه شبر ، كما ذهب إليه ابن الجنيد ، أى ما كان مكسره ومضربه ذلك ، ولم يوافقه أحد من الفقهاء بعده .

السادس : كونه بمساحه عشره أشبار ونصف ، وهذا هو قول الراوندى قدس سره ، ولعله يوافق المشهور ومسلكتهم ، على احتمال سيحىء بيانه إن شاء الله .

السابع : قول بالتخيير بين العمل بكل واحد من الروايات الوارده في الكثر بحسب المساحه ، وهو الذى اختاره السيد ابن طاووس قدس سره ولم يوافق عليه أحد .

الثامن : هو أن يقال إن الكثر ما كان من الماء بمقدار من الكثره لو وقع شىء فى وسطه لم يتحرك طرفاه ، وهو الذى اختاره الشلمغانى ، والمعروف عند الإماميه فساد مذهب الشلمغانى وآراءه .

هذا ما وجدناه من الأقوال ، فلنشرع حينئذٍ بذكر أدله المسأله .

أمّا مدرك المشهور ومستندهم ، فقد استدلل بخبرين :

أحدهما : خبر حسن بن صالح الثورى ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : «إذا كان الماء فى الركى كراً لم ينجسه شىء ، وقلت : وكم الكثر ؟ قال : ثلاثه أشبار ونصف عمقاً فى ثلاثه أشبار ونصف عرضاً» (١) . فى مقدار الكثر بحسب المساحه

هذا على ما نقله «الكافى» والشيخ فى «التهذيب» ، ولكن فى «الاستبصار» زياده فى الخبر بقوله : «ثلاثه أشبار ونصف طولها فى ثلاثه أشبار ونصف عمقها . . . إلى آخره» ، فعلى النسخه الثانيه تكون دلالاته على المطلب واضحاً من ضرب أحدهما فى الآخر بحيث يبلغ مضربه اثنى عشر شبراً مع ربع شبر ، ثم

يضرب ذلك الحاصل في ثلاثه أشبار ونصف ، فيبلغ ثلاثه وأربعين شبراً إلا ثمن شبر .

وقد أورد على الاستدلال بهذا الخبر من جهات :

الجهة الأولى : أنه قد اعترض عليه في «التنقيح» من حيث السند بضعف الحسن بن صالح ، ولعل وجهه كونه على مذهب الزيدية على ما في «جامع الرواه» ، وكان من أصحاب الباقر عليه السلام ، نقلاً عن «خلاصه» العلامة .

وفيه أولاً : إنه كان من فقهاءهم وأجلّهم ، كما عن العلامة البروجردى قدس سره ، بل قد نقل عن بعض الثقات المقاربيين لعصره توثيقه ، فلا أقلّ كون تكون الروايه موثقه كما عن «مصباح الفقيه» لا ضعيفه .

وثانياً : لو سلّمنا ضعفها ، فينجبر بعمل الأصحاب والشهره ، لأنه معمولٌ بها كما في «مصباح الفقيه» . هذا ولكنه غير معلوم ، لأنه يشتمل على الركي ، فيمكن أن لا يكون عملهم إلا - بروايه أبي بصير الآتيه ، اللهم إلا - أن يقال - كما هو المستفاد من كلام «الجواهر» قدس سره - : أنه مع الإجماع على عدم عملهم بعنوان الكريه والدوران والركي - أي البئر - لعدم اشتراط الكريه فيه ، فيحمل الخبر على غير المدور فيكون معمولاً به ، هذا ، لكنه لا يخلو عن تأمل .

الجهة الثانيه : من جهة اضطراب المتن والدلاله ، لما قد عرفت من اختلاف الشيخ من حيث الزيادة في «الاستبصار» المشتمل على الأبعاد الثلاثه ، بخلاف نسخه «الكافي» و«التهذيب» ، فيوجب الإجمال والتردد فيسقطه عن درجه الاعتبار .

وقد أُجيب عنه أولاً ، كما في «التنقيح» : قد أُشير إلى هذه الزيادة نقلاً عن نسخه وردت ذكرها في الطبعة الأخيره من «وسائل الشيعه» نقلاً عن «الكافي» و«التهذيب» . في مقدار الكرّ بحسب المساحه

لكنه غير مسموع ، لأنه قد نقلت هذه الزيادة عن «الاستبصار» عن جميع

الفقهاء المعاصرين ، وعن صاحب «الجواهر» والشيخ وغيرهم ممن سبقهما ، فلو كان الأمر كما ذكر ، لكان المفروض وجود نسخه «وسائل الشيعه» المشتمله على هذه الزيادة ، نقلاً عن «الكافي» و«التهذيب» عند أحدهم .

كما لا يبعد أيضاً ما نقل عن ابن المشهدى فى هامش «الاستبصار» أنّ الروايه غير مشتمله على تلك الزيادة فى النسخه المخطوطه لأنه ينقل أنه يمتلك نسخه من «الاستبصار» قد صححها والده وليس فيها هذه الزيادة المدّعاة .

ولكن قد عرفت وجود هذه الزيادة فى جميع نسخ «الاستبصار» المتداوله .

وثانياً : ولو سلّمنا هذا ولكنه لا يضرّ بالاستدلال ، لأنّ الأمر يدور حينئذٍ بين كون الزيادة فى «الاستبصار» صدرت خطأً أو كانت النقيصه فى «الكافي والتهذيب» خطأً ، فلا إشكال فى تقدّم أصاله عدم الزيادة على أصاله عدم النقيصه ، لأنّ النقص كثيراً ما يتفق فى النسخ ، كما هو الحال فى هذه الأزمنه فى أكثر الموارد ، بخلاف الزيادة فإنّ وقوعها فى غايه الندره ، فحينئذٍ يكون الاعتبار على ما فى نسخه «الاستبصار» .

نعم ، قد يرد الإشكال من جهه أنّ الكلينى رحمه الله قد اشتهر أنه أضبط من الشيخ الطوسى رحمه الله فى كتابيه «الاستبصار» و«التهذيب» هذا أولاً .

وثانياً : إنّ تدوين «الاستبصار» متأخراً عن «التهذيب» ، بل قد أخذ أصله منه ، فحينئذٍ إذا لم تكن الزيادة فى أصله موجوده ، فلا معنى لوقوعها فى فرعه ، فغايتها الإجمال والاضطراب ، وسقوطه عن الدلاله ، هذا كما فى «مصباح الهدى» للمحقّق الأملى قدس سره .

هذا ، ولكن برغم جميع ذلك ، فأصاله عدم الزيادة فى مثل نقل الشيخ قدس سره تكون محكمه لما ذكروا ، وإن أمكن الاستيناس للخطأ من أنّ تصوّر مشابهته ذكر العرض والعمق لذكر الأبعاد الثلاثه أوجب توهمه بذكر الثلاثه .

لكن هذا بعيد غايته عن مثل الشيخ قدس سره .

وكيف كان ، لا- يخلو عن كلام وإشكال ، ولو في الجملة ، بأن يزيل عن النفس الاطمئنان القوي في الاستدلال به ، إلا بمعونه بعض الوجوه والمحتملات ، كما لا يخفى .

وثالثاً : لو سلّمنا سقوط الزيادة ، فإنه يمكن الاستدلال به من جهة كون المراد من العرض هو السّعة ، حتّى يشمل كلا البعدين ، نظير العرض في قوله تعالى : «عَرَضُهَا كَعَرَضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» (١) .

الجهة الثالثة : اشتماله على قرينه توجب عدم إمكان العمل على طبقه ، هي لفظ (الكركي) وهو بمعنى البئر ، الذي تكون فوهته مدوّره . مضافاً لاشتماله على ما لا يفتى به أحد إلا من شد ، وهو لزوم كون عدم انفعال ماء البئر لأجل اشتماله لمقدار الكر ، مع أنّ الأصحاب يقولون بعاصميته من جهة المادّه لا من جهة الكريه كما في الروايه . هذا ، مع أنّ لفظ (الكر) بحسب أصله مأخوذ عن مكيال العراق ، وهو كان مدوّراً ، فيؤيد موافقته الكر أيضاً .

ولكن قد أُجيب عنه أولاً : بإمكان الحمل _ بانضمام إجماع الأصحاب من عدم العمل على طبقه مجرد كونه دائرياً _ على غيره ، لأنّه يلزم أن يكون مقداره بحسب المضرب في المدور من ضرب بعدين منه ، لعدم وجود طول وعرض فيه حينئذٍ ، وهو ثلاثه وثلاثين شبراً وخمسه أثمان الشبر ونصف ثمن الشبر .

وقد أورد هذا الاحتمال العلامة الأكبر البهبهاني في حاشيته على «المدارك» تبعاً للمجلسي ، واختاره من حيث الفتوى في زماننا هذا المحقق الحلّي كما عرفت في نقل الأقوال .

ولكن يورد عليه أنّه لا قائل به من أصحابنا غيره ، ففي «الجواهر» أنّه لا بدّ

حينئذٍ من تعميم الخبر من صورته المدور إلى غيره ، من الربع الذي كان له أبعاد ثلاثه ، حتى يوافق مضربه ما قاله المشهور .

وثانياً : من المحتمل أن يكون الخبر مشتملاً على حكيمين :

أحدهما : كون الركي طهارته منوطه بصوره كونها كراً ، ثم حينما سأل السائل عن مقدار الكرّ أجاب عليه السلام عن تحديده باعتبار المساحه من جهه المكعب على مثل المربع ، فكأنه أراد عليه السلام بيان أنّ اللازم في ماء البئر وجود هذا المقدار من الماء ، لا أن يكون التقدير بذلك ملحوظاً بلحاظ البئر المدور ، حتى يلزم أن يكون قدره أقلّ ممّا حدّده المشهور .

كما أنّه أُجيب عن الإشكال الثاني : بأنّ البئر وإن لم يشترط في طهارته الكريه لأنّ له مادّه ، كما في خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع بقوله : «ماء البئر واسع لا يفسده شيء لأنّ له مادّه» ، إلاّ أنّه لم يرد ذكر لهذا الشرط في ظاهر الخبر ، بل كأنّه أخبر عن أنّ البئر إذا كان مشتملاً على مقدار الكرّ فلا ينجسه شيء مطلقاً ، سواء كان له مادّه أم لا ، كما أنّ البئر إذا كانت له مادّه لم ينجسه شيء سواء كان بلغ مقدار الكرّ أم لا ، نظير قوله : «إذا خفي الأذان فقصر» و«إذا خفيت الجدران فقصر» .

بناءً على هذا يدلّ مع ملاحظتها كفايه حصول أحد الأمرين في تحقّق الطهاره . مضافاً إلى ما قيل بأنّ سقوط الخبر عن الاستدلال ، في فقره خاصّه ، هو البئر من عدم اعتبار لزوم الكريه فيها ، لا يوجب سقوطها ، بل يستدلّ به بالنسبه إلى بيان مقدار الكر .

هذا ، لكنّه يصحّ إن سلّمنا ما ذكره ، بأن يكون الخبر مشتملاً على أمرين وجهتين ، وإلاّ فلا- يمكن التفكيك بينهما ، لأنّ المفروض أنّه قدر الكرّ على ما يخالف قول المشهور ، أي بحسب سعه البئر الذي لا يشتمل على الأبعاد الثلاثه .

اللهم إلا أن يلتزم بما قد ذكره صاحب «الجواهر» من حمله _ بواسطة إجماع

الأصحاب _ على ما يوافقهُ ، أو ما احتملنا من عدم كون الركي مدوراً وتابِعاً ، كما احتمله صاحب «وسائل الشيعة» بل كان على مثل بعض الغدران الصغيره التي يحفرونها في المنازل لحفظ المياه ، وقد فسّره في «المنجد» الركي بالحوض ، فلا يبعد أن يكون الركي هنا غير ما هو المعهود في الدهن ، حتّى لا يساعد قول المشهور . ولكنّه لا يخلو عن تأمل في الجملة .

وكيف كان ، الاستدلال بهذا الحديث لا يخلو عن مناقشه وكلام وإشكال في الجملة ، إلّا مع بعض التوجيهات ممّا لا يقبله العقل ابتداءً ، كما لا يخفى ، إلّا أن نقول بالتفكيك بين صدره وذيله ، وأنّ المراد من العرض هو السعه فيوافق المشهور ، وأمّا كون الدليل عليه خبر آخر وهو حديث أبي بصير بقوله : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكرّ من الماء ، كم يكون قدره ؟ قال : إذا كان الماء ثلاثه أشبار ونصف في مثله ، ثلاثه أشبار ونصف في عمقه في الأرض فذلك الكرّ من الماء» (١) ، فقد أورد عليه من جهه السند من جهات ثلاثه :

تاره : من ضعفه بواسطه كون الراوى الوسيط هو أحمد بن محمّد بن يحيى ، وهو مجهول الحال ، كما ذكره صاحب «المدارك» ، وشيخنا البهائي على ما قيل .

وقد أُجيب عنه : كما في «الحقائق» ، بأنّ هذا الإشكال يرد على سند الشيخ في «التهذيب» حيث قد نقل عن أحمد بن محمّد بن يحيى ، بخلاف سند «الكليني» رحمه الله فإنّه صحيح ، لأنّه قد روى _ كما في «وسائل الشيعة» _ عن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن عثمان بن عيسى ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، والظاهر أنّ أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد عيسى _ لروايه محمّد بن يحيى عنه ، وروايته أيضاً عن عثمان بن عيسى ، وهو ثقة جليل القدر _ لا أحمد

ابن محمّد بن يحيى الضعيف ، كما فى «التهذيب» .

ويؤيد أنّ المراد هو أحمد بن محمّد بن عيسى ، لا يحيى كما فى نسخ «التهذيب» ، أنّ العلامه لم يطعن فى الروايه ، إلاّ من جهه ابن عثمان وأبى بصير كما سيأتى . مضافاً إلى بُعد زمان أحمد بن محمّد بن يحيى عن عثمان بن عيسى بكثير ، كما فى «جامع الرواه» ، فلا يمكن أن يروى عن عثمان بن عيسى لأنّه ليس من طبقته .

وكيف كان ، فالحديث لا- يكون ضعيفاً من جهه أحمد بن محمّد بن يحيى ، بما قد عرفت من طريق «الكلينى» وكذلك «الاستبصار» الذى يتّحد سنده مع سند الكلينى .

وأخرى : ضعفه من جهه عثمان بن عيسى ، الذى كان واقفياً .

لكنّه أيضاً مخدوش ، بأنّ الشيخ قدس سره نقل فى «عدّه الأصول» الإجماع على العمل بروايته ، بل روى عن الكلينى أنّه عدّد جماعه وقال أنّه ممّن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنهم . وأيضاً نقل أنّه تاب ورجع من الوقف . مضافاً إلى أنّه ثقّه برغم وقفه ، وهو كاف فى الأخذ بخبره ، إلاّ على مسلك صاحب «المدارك» ، حيث يعتبر فى العمل كون الراوى إمامياً .

هذا مضافاً إلى أنّه يؤيد توثيقه بنقل ابن قولويه عنه فى أسانيد «كامل الزيارات» . فالإشكال من هذه الجهه أيضاً مدفوع كما لا يخفى .

وثالثاً : من جهه أبى بصير ، لأنّه مشترك بين ليث المرادى أبو البخترى ويحيى بن القاسم الأسدى . وأمّا احتمال كونه يوسف بن الحارث فمحلّ تأمل ، لأنّه كان من أصحاب الباقر عليه السلام ولم يرو عن الصادق عليه السلام لعدم ذكره فى «جامع الرواه» من أصحابه وروايته عنه . فإذا تردّد بينهما بأن يكون هو الليث المعتبر _ بل قد قيل أنّه من أصحاب الإجماع فيكون موثقاً قطعاً _ أو يحيى بن القاسم الواقفى الذى وقع الكلام فيه ، فإذا لم يُعلم أحدها على اليقين فلا يمكن الاعتماد عليه .

هذا ، ولكنه مخدوش بأن الظاهر كونه هو الليث ، كما ذكره صاحب «الجواهر» لأن ابن مسكان يكثر النقل عنه ، والمراد من ابن مسكان غالباً هو عبدالله بن مسكان الذى كان من أصحاب الإجماع ، فهو أمر آخر يوجب توثيقه ، ولو لم يكن ليثاً ، ولذلك لم يطعن العلامة فى «المنتهى» بضعف سند الحديث ، إلا أنه من جهة عثمان بن عيسى . مضافاً إلى أن الاستاذ الأكبر البهبهاني فى حاشيه «المدارك» جعل كل من يُسمى بـ أبى بصير موثقاً وإن تعددوا ، وإن نقل عن الخوئى فى تقريره ، فى ذيل كلامه بأنه قد رجع عن عقيدته .

وكيف كان ، فضعف السند لا يعاب به . مضافاً إلى انجباره بعمل الأصحاب قطعاً ، لأن دلالاته على ما اختاره كان أوضح وأصح من خبر حسن بن صالح .

وأما الإشكال من جهة الدلالة : فإن قوله «فى مثله» يحتمل أن يرجع إلى المقدار الواقع فيما قبله من ثلاثة أشبار ونصف ، حتى يفهم منه البعدان ، وثلاثة أشبار ونصف فى عمقه حتى يكون متمماً لأبعاده الثلاثة ، وهكذا يحتمل أن يكون فى مثله متعلقاً لما بعده من ثلاثة أشبار ونصف ، أى بأن يكون العدد المذكور بعده بياناً لمثله ، وفى عمقه يكون حالاً لثلاثة وأشبار ونصف أو صفه لذلك ، فحينئذ لا يتعرض إلا لبعدين من العرض ، أى السعه والعمق ، فينطبق مع الدائرته ، فيبلغ مضربه حينئذ ٦٥/٢٣ شبراً .

وقال الخوئى : بأن هذا الاحتمال متعين ، لأن الاحتمال الأول يوجب التكلف من وجهين :

أحدهما : هو الحذف فى متعلق (مثله) من جهة المقدار .

والثانى : تقدير كلمه (فى) بعد لفظ (مثله) ، فغايتة الإجمال والاحتمال ، فإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال ، كما فى «مصباح الهدى» .

هذا ، ولكن الإنصاف عدم الإجمال والاحتمال ، وظهوره فى الاحتمال الأول

كما احتمله الشيخ البهائي قدس سره ، لأنّ العرف يفهم من هذه التعابير أنّ ثلاثة أشبار ونصف في مثله هو فرض هذا المقدار في طرفي السطح المسمّى بالعرض والطول اصطلاحاً ، لأنّه في الحقيقه لا- طول في المربع ، بل هو في المستطيل ، ولعلّه لذلك يحمل كلمه (العرض) في القرآن والأخبار على السّعه لا- على العرض في مقابل الطول ، ومن هنا جعل بعض الفارق بين الطول والعرض بأنّ ما يلاحظ تقديره وحدّه أوّلاً هو الطول وما يليه هو العرض .

وبناءً على ذلك لا تقدير حينئذٍ حتّى يرجع ضمير (مثله) إلى المقدار المستفاد من العدد المذكور فيما قبله ، والتفوّه بذلك من قبل القائل عجيب ، لأنّه يكون من قبيل رجوع الضمير في قوله تعالى : «اعْيِدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» (١) إلى العدل المستفاد من اعدلوا ، وهذا أمر مطابق للقواعد العربيّه ، وليس كالتقدير في سائر الموارد ، بل هو إرجاع معنوى في الضمير . بل إنّ حسن التعبير في المقام يقتضى كذلك ، حذراً من التكرار ، إذ يفهم المعنى بعباره موجزه واضحه ، وفي غايه الفصاحه والبلاغه . كما أنّ إشكاله في حذف حرف (في) لما بعد (مثله) ، ممّا لا وقع فيه ، لأنّه يفهم ذلك بمناسبه المقام .

مع إمكان أن يُقال به أيضاً ، بأنّه لو سلّمنا كون ذكر المقدار بعد (مثله) متعلّقاً وبيانياً للمثل لا للعمق ، فمع ذلك نقول بأنّه تعرض للطول والعرض بالصراحه ، وللعق بالإشاره ، من جهه عدم ذكر متعلّق العمق من حيث المقدار ، فيفهم أنّ المقصود هو القدر المذكور فيما قبله ، وهذا أمر عرفى ، والتقدير لمثل ذلك أمرٌ حسن ، فبناءً على ذلك تكون دلالة خبر أبى بصير على تحديد الكرّ في ثلاثة أشبار ونصف في الأبعاد الثلاثة عندنا واضحه جداً .

ودعوى الإجمال كما فى «مصباح الهدى» ، أو الظهور فى الدائرته من تعرض البعدين فقط من السطح والعمق ، كما فى «التنقيح» و«المستمسك» وغيرهما لا يخلو عن مسامحه ومناقشه ، فنحن نوافق المشهور فى ذلك ، وهو أيضاً الموافق للاحتياط .

ودعوى أنه يزيد عن الكرم بمقدار الوزن ، وهو ألف ومأتا رطل ، مدفوعه ، أولاً: باختلاف النقل فى الوزن ، من أنه قد يبلغ مقدار سبعة وعشرين شبراً كما نقله الحكيم قدس سره عن بعض الأفاضل ، وهو منقول عن جماعه فى ماء النجف الأشرف أنه بلغ مقدار ثمانية وعشرين شبراً ، ونقل عن المجلسى فى «مرآة العقول» أنه يساوى ثلاثه وثلاثين شبراً تقريباً ، ونُقل عن المحدث الاسترآبادى بأنه يساوى سته وثلاثين شبراً تقريباً ، فمع وجود هذه الاختلافات ، كيف يمكن الاعتماد على ذلك؟!

وثانياً : يمكن أن يقال : بأن الشارع قد لاحظ جانب الاحتياط رعايه للناس ، وجعل المقدار الزائد ملاكاً للكّر ، بحسب المساحه ، للعلم بتحصيل ما هو المقدار فى الكّر من حيث الوزن ، لأنّ أغلب الناس يتسامحون فى أمور دينهم ، فجعل الشارع ما هو المتيقن فى حصول الكّر ميزاناً للتطهير ، مع معلوميته اختلاف أشبار الناس بعضهم مع بعض ، فاحتاط فى ذلك بحيث يدخل من كان شبره قصيراً بالقياس إلى غيره فى الجملة .

مضافاً إلى إمكان أن يكون الاحتياط من جهه اختلاف وزن المياه ثقلاً وخفّة ، فجعل الأكثر ملاكاً للعلم بالحصول فى جميع الموارد ، فهذا هو الأقوى عندنا .

وقد جعل صاحب «الجواهر» الخبر المرسل المروى فى «المقنع» للصدوق قدس سره من المؤيّدات _ قال : «روى أنّ الكّر ذراعان وشبر ، فى ذراعين وشبر ، بناءً على كون المراد من الذراع هنا عظم الذراع ، وهو يزيد عن الشبر

يسيراً ، فيكون في عشره ونصف» . هذا ، وقد تبعه في ذلك صاحب «وسائل الشيعة» في ذيل خبر المقنع (١) ، فيوافق حينئذ مفاد خبر أبي بصير .

لكن الإنصاف أنه لا يخلو عن تكلف ، أولاً : لكونه خلاف اصطلاح الذراع عند الفقهاء والعرف ، حيث يستعمل في مجموع العظم مع الأصابع .

وثانياً : من عدم تعرّضه للأبعاد الثلاثة .

اللهم إلا أن يقال إنه يحمل على هذا ، لعدم مطابقته مع أحد الأقوال السابقه ، ويوجب كونه خلاف الإجماع ، فيكون هذا أحسن المحامل ، فهو وجه وجيه مانع عن طرح الخبر رأساً ، كما لا يخفى .

وأما الأخبار التي أشير فيها إلى الحاويات الموجودة في الخارج كالحُبِّ والقَلِّه والجَرِّه وغيرها ، فلا تتعارض مع ما اخترناه ، وإن ادعى بعضهم أنه قد يوافق من حيث الوزن بما يقرب لقول القميين من سبعة وعشرين شبراً .

لأن ذلك أولاً : في مثل خبر عبدالله بن المغيرة ، عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام ، قال : «الكر من الماء نحو حبي» . هذا وأشار إلى حُبِّ من تلك الحباب التي كانت بالمدينه (٢) ، وأشار إلى جهه خارجيه فلا يكون له إطلاق ، إلا ما هو الموجود في الخارج ، فكما يمكن أن يكون موافقاً لما ذكره ، هكذا يمكن خلافه بأن يكون مساعداً لما اخترناه .

وثانياً : لما ورد في الخبر كما في وسائل الشيعة في ذيل خبر آخر لعبدالله بن المغيرة عن بعض أصحابه ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «إذا كان الماء قدر قُلْتين

١- وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .

لم ينجسه شيء ، والقُلْتان جَرَّتَان» (١) .

عن المحقق في «المعتبر» : أنه نقل عن ابن الجنيد أنه قال : الكُرُّ قُلْتَان ، ويبلغ وزنه ألف ومأتا رطل . فحينئذٍ لا ينافي ما ذكرنا ، لأنَّ غاية ذلك رجوعه إلى مقدار الكُرِّ بحسب الوزن ، فيرجع إلى ما عرفت من الجمع بين الوزن والمساحة من الاختلاف .

نعم ، ما يكون مخالفاً لما اخترناه لاختيارنا من موافقه المشهور عدّه أخبار ، هي مستند لسائر الأقوال ، فلا بأس بالإشارة إليها والجواب عنها .

منها : خبر الكليني ، عن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن البرقي ، عن ابن سنان ، عن إسماعيل بن جابر ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء ؟ قال : كر . قلت : وما الكُرُّ ؟ قال : ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار» (٢) . وقد نقل عن الشيخ بطريقين آخرين كما في «وسائل الشيعة» .

فهذا الخير وإن كان في دلالة في الجملة إبهام ، لعدم تعرّضه للأبعاد الثلاثة ، فيمكن حمله على الدائرة ، بأن يكون المراد في ثلاثة أشبار هي السعة ، وفي آخر هو العمق ، فيبلغ حينئذٍ من حيث المساحة من جهه مضربه إلى ١٩ / ٢١ إحدى وعشرون شبراً وكسر من الشبر ، لكنّه خلاف الإجماع قطعاً ، إذ لم يقل بذلك أحد من الفقهاء . قد حمل على الأبعاد الثلاثة ، لما قيل بأنّه من المعمول عند العرف ذكر طرفي الأبعاد في المكتوبات ، ويُقال إنّه أربع في أربع ، أو خمسة في خمسة ، حيث يقصد به الأبعاد الثلاثة ، والعجب عمّن يدعى هذا كالخوئي والحكيم ، كيف لا يدعى ذلك في مثل خبر أبي بصير ، فلا يحمله على المربعات ،

١- وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٨ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ .

بل قد تكلفوا أنفسهم بأن فرضوه في الدائرته كما عرفت .

وكيف كان ، فلا يبعد لما ذكرنا صحه حمله على ما عرفت ، فحينئذ لا يبقى الإشكال فيه إلا من جهه السند ، لما قيل إنه منقول عن البرقي عن ابن سنان ، وهو مردد بين محمد بن سنان الضعيف وعبدالله بن سنان الثقه ، فعلى هذا لا يمكن الاستدلال به .

هذا ، وإن ذكر صاحب «الجواهر» وجوهاً مؤيده لكونه هو محمد بن سنان نقلاً عن البهبهاني قدس سره في «حاشيه المدارك» ، مضافاً إلى استبعاد أن ينقل البرقي عن عبدالله بن سنان بالمشافهه خصوص هذا الحديث ، إلا أنه وثقه اعتماداً على توثيق الاستاذ الأ-كبر اعتماداً على نقل المفيد في «الإرشاد» . ثم قال : إنه كان لحسن ظنه به ، ثم يضيف وللبحث فيه مقام آخر . خلافاً لما ذهب إليه الآخرون _ مثل الشيخ البهائي _ حيث نفى الاستبعاد كونه هو عبدالله بن سنان .

وكيف كان ، قد ذهب بعض مثل المحقق الخوئي إلى صحه خبره من جهه توثيقه لمحمد بن سنان . فالأولى رفع اليد عن ذلك ، والرجوع إلى أمر آخر في ردّ هذا الحديث وليس ذلك إلا من جهه كونه مخالفاً للمشهور وفتاوى الأصحاب ، وإن ذهب إليه جمعٌ كثير في الجملة كما عرفت في صدر المسأله .

وثانياً : صراحه الخبرين السابقين في لزوم زياده النصف على الثلاثه ، فيدور الأمر بين هاتين الطائفتين من الزياده سهواً أو خطأً أو النقيصه كذلك ، فأصالة عدم الخطأ في الزياده أولى من أصاله عدم الخطأ في النقيصه ، كما لا يخفى .

بل قد يمكن أن يجعل المذكور في الخبر الثاني من الموهنات لخبر إسماعيل بن جابر خلاف ما نقله عن الإمام أوّلاً .

هذا كما في خبر الشيخ قدس سره بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان عن إسماعيل بن جابر ، قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الماء

الذى لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه فى ذراع وشبر وسعه (سعته)» (١).

بما أنَّ سنده كان أصحَّ من خبره الأوَّل ، فقد أفتى به السيِّد فى «المدارك» والمحقِّق فى «المعتبر» ، لولا مخالفته لعمل الأصحاب على ما نقل عن الأوَّل ، فيدلُّ بمضمونه بما يختلف من حيث المساحة بما كان مذكوراً فى الخبر السابق ، وإنَّ أتعب نفسه الخوئى لإرجاعه إلى الأوَّل غايه الاتعاب ، وارتكب فيه خلاف الظاهر ، حيث جعل الابعاد فى الأوَّل بنحو المكعب المربع وفى الثانى بنحو الحجم المدوَّر مع الإغماض عن حدوث اختلاف يسير فى كون القطر ثلث المحيط بشيء يسير بحيث يتسامح فى ذلك ، أى القطر تكون نسبته تسعه من اثنين وعشرين ، حيث ينقص عن الثلث يسير ، ولكنَّه يأخذ ملاك المضروب وهو الثلث ، ثم يضرب نصف القطر وهو واحد ونصف الشبر فى نصف المحيط الذى هو تسعه فيكون أربعة ونصف شبر ، فيصير المجموع سبعة أشبار إلا ربع شبر ، ثم يضربه فى أربع أشبار الحاصل من ذراعين ، فيبلغ ستَّة وعشرين شبراً ، فيكون معادلاً مع الوارد فى الحديث الآخر مع فرض المكعب المربع حاصل ضرب ثلاثة فى ثلاثة وتحصل تسعه فيضرب ثلاثة فيحصل سبعة وعشرين .

ولكنَّه مخدوش جدًّا لا يقبله الذوق السليم ، أوَّلاً : بأنَّ التسامح فى مقدار من نسبه نصف القطر مع نصف المحيط غير صحيح ولا يمكن التسامح فيه لأنَّ حاصل ضرب الأعشار بعضها فى البعض يكون كبيراً ممَّا لا يعقل التسامح فيه ، يعنى يبلغ مضربه فى الفرض المذكور وهو من ضرب نصف القطر فى نصف المحيط أكثر من سبعة أشبار ، فلو ضرب فى أربعة أشبار التى عباره عن ذراعين ، بلا زياده على مبناه فيصير المجموع أزيد من ثمانيه وعشرين شبراً فى الجملة ،

١- وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

فهو ممّا لا يقول به أحدٌ من الفقهاء ، فيخالف ما كان في خبره الآخر ، كما لا يخفى .

وثانياً : كيف فرّق بين الخبرين من جهة بيان الأبعاد ، وليس ما يمكن أن يتخيل في وجه الفرق إلا وجود لفظ (السعه) في الثاني وهل هو لفظ يستعمل على سطح المحيط بلا إشاره فيه لخصوصيّة الدائره أو المربع ؟!

اللهم إلا- أن يُقال إنه يريد الحمل على ذلك بمقتضى الجمع بين الخبرين ، فلذلك يحمل كلّ على ما يقابل الآخر من جهة السعه في الدائره من المدور والمربّع ، فمع ذلك لا يرتفع الإشكال الأول ، كما لا يخفى .

فثبت الاختلاف في خبرى إسماعيل بن جابر من جهة الملاك في المساحه ، وهذا يوجب الاستبعاد أن يكون قد نقل إسماعيل مرّتين عن الإمام بنحوين مختلفين ، بحيث يكون المقدار في الأول سبعة وعشرين شبراً في المربع وفي الدائري ، وفي الثاني يصير ستّه وثلاثين في المربّع وأزيد من ثمانية وعشرين في الدائري . فهذا وهن آخر لذلك القول _ وهو قول القميين _ من سبعة وعشرين ، كما يكون وهناً لقول صاحب «المدارك» أيضاً ولعله لأجل هذا الاختلاف الفاحش في خبر فارد وراو واحد أعرض الأصحاب عن خبرى إسماعيل بن جابر .

فإذا عرفت هذا يظهر الجواب عن الخبر المرسل الذى رواه الصدوق في «المجالس» ، قال : «روى أنّ الكثر هو ما يكون ثلاثه أشبار طولاً في ثلاثه أشبار عرضاً في ثلاثه أشبار عمقاً» (١) .

لإمكان أن يكون المدرك هو خبر إسماعيل بن جابر ، وأنه استفاد منه ذلك ، مضافاً إلى مخالفته لما روى في «المقنع» بحسب الظاهر ، وإن أمكن الجمع بينهما بحمل ذلك على خلاف في لفظ (الذراع) كما عرفت فلا نعيده .

وأما ماء البئر، فإنه ينجس بتغيره بالنجاسة إجماعاً، وهل ينجس بالملاقاه؟ فيه تردد، والأظهر التنجيس (١).

ماء البئر وأحكامه

فإذا ظهر بطلان القول الثاني الذي كان قد ذهب إليه كثير من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، فبطلان سائر الأقوال من جهة عدم وجود دليل على ما ذهبوا إليه واضح، لا يحتاج إلى إطالة الكلام في كل واحد منها.

وأما حكم اختلاف المقدار من حيث الوزن مع المساحة بتفاوت فاحش، فيمكن الرجوع إلى ما قلناه مفضيلاً من كفايه وجود أحد التقريرين في الحكم بالطهارة، وكان التقدير تحقيقياً لا تخمينياً وتقريبياً كما احتمله بعض.

كما لا نذهب إلى ما صدر عن صاحب «الجواهر» من نسبة صدور الخطأ من الإمام عليه السلام، بل أجرى الله الحكم عليه كذلك، فنحن نعتقد خلافه في حق الأئمة أرواحنا وأرواح العالمين لهم الفداء لأن علمهم مقتبس من نور الله العلي العظيم، فلا نطيل البحث في ذلك، بل هو موكول إلى محله.

ثم لا فرق في حكم ماء الكثر من الحياض والغدران والأواني، لإطلاق الأدلة، وعدم خصوصيته في الوعاء المشتمل للماء، فما نسب خلافه إلى المفيد وسار _ لو صحّت النسبة _ مما لا دليل عليه، هذا فضلاً عن إعراض جُلّ الأصحاب لولا الكلّ عنه.

(١) فأما نجاسه ماء البئر بالتغير بأحد أوصاف النجاسة، من اللون والطعم والريح، واضح لا ستره فيه لما قد عرفت من الأدلة السابقة لجميع أقسام المياه، بكون التغير عله لحدوث النجاسة.

في تعريف ماء البئر و حكمه

وأما نجاسته بالملاقاه بدون التغير، فيقع البحث فيه من خلال أمور ثلاثة:

تاره: من جهة موضوع ماء البئر.

وأخرى : من جهه حكمه من الطهاره والنجاسه .

وثالثه : من جهه الشكّ فيه بكونه ماء البئر أو لا ؟ أى الشكّ فى مصداق ماء البئر حتّى تشمله الأدلّه .

أمّا الأمر الأوّل : والظاهر أنّ لفظ (البئر) يكون من الأسماء الواضحه عند العرف حيث يصدق على حفر خاصّ صادق عليه ذلك ولو لم يكن فيه ماء أصلاً ، وهذا ممّا لا خلاف فيه . إنّما الكلام وقع من جهه العناوين الموجوده فى الأخبار ، من عنوان ماء البئر ، كما فى خبر محمّد بن إسماعيل بن بزيع (ماء البئر واسع لا يفسده شىء) وأمثال ذلك ، فهذا إمّا حقيقه شرعيّه أو حقيقه عرفيه ، وأنّه هل أخذ فيها جهه خاصّه عند الشرع ، وصارت بمنزله حقيقه متشرّعه أم لا ؟

وقد نقل عن الشهيد أنّه : مجمع ماء نابع لا يتعدّها غالباً ، ولا يخرج عن مسمّاها عرفاً . وكيف كان ، لا إشكال بل ولا خلاف فى كون ماء البئر إذا كان مشتتملاً على الماء النابع من تحت الأرض دون أن يجرى يصدق عليه أنّه ماء البئر قطعاً ، بل هو القدر المتيقّن من مصاديقه ، وهو واضح .

كما لا إشكال ظاهراً فى صدقه أيضاً ، فيما إذا كان مثله إلّا أنّه قد جرى خارج البئر ، سواء كان من تحت الأرض _ كما فى بعض القنوات _ أو جرى فى وجه الأرض _ كما هو كذلك فى بعض الآبار وفى بعض الأمصار وخلال بعض المواسم كالشتاء ، كما لا يخفى .

وأمّا القسم الثالث : هو ما لو لم يكن نابعاً أصلاً ولو قليلاً ، ولكن اشتمل على حفره ودخل فيها الماء وجرى عنها كما فى بعض الآبار الواقعه فى طريق القنوات لتصفيه الماء ، فصدق ماء البئر عليه حينئذٍ مشكلاً جداً . كما لا إشكال فى عدم صدق العنوان إذا كان الماء مجتمعاً فى الحفيره من الماء النازل من المطر أو بالآلات وأمثال ذلك ، بدون النبع دون أن يكون نابعاً من البئر نفسه فإنّه حينئذٍ لا

إشكال فى عدم ترتيب آثار ماء البئر الوارد فى لسان الشرع عليه ، فلا إشكال فى شرطيه الكر لمطهريته ، لأنه داخل تحت المياه المتعارفه . كما لا يبعد دعوى صدق ماء البئر إذا كان الماء المجتمع فيه ناتجاً من ذوبان الثلج يصدق عليه عرفاً أنه ماء البئر . هذا هو الذى يخطر ببالي ، والله أعلم بحقائق الأمور .

فى ما استدلّ به على انفعال ماء البئر

وأما الأمر الثانى : وهو حكم ماء البئر ، فقد اختلف فيه على أقوال :

بالانفعال مطلقاً ، كما عليه المشهور من القدماء .

أو عدمه مطلقاً ، كما عليه جميع المتأخرين ، بل جُلّ المعاصرين .

وقول بالتفصيل بين الكر وعدمه ، بالانفعال فى الثانى دون الأول ، كما عليه حسن بن محمّد البصيروى .

ثم على قول المتأخرين من عدم الانفعال فإنهم يقولون باستحباب المنزوحات خلافاً للشيخ فى «التهذيب» والعلامة فى «المنتهى» فإنهما برغم عدم ذهابهما إلى الانفعال ، يقولان بوجود المنزوحات تعبدًا .

فقد استدلّ من ذهب إلى الانفعال بعدّه أمور :

الأول : بالأخبار المطلقة الواردة فى باب ٨ من الماء المطلق من «وسائل الشيعه» فإنّ الإطلاقات تدلّ على نجاسه الماء بالملاقاه مطلقاً ، خرج منها ما علم الكريه فيه فمنها ماء البئر .

ثانياً ؛ بمنطوق عدّه أخبار دالّه على ذلك بالخصوص ، منها خبر محمّد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : «كتبْتُ إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر ، تكون فى المنزل للوضوء ، فيقطر فيه قطرات من البول أو دم ، أو يسقط فيها شىء من عذره كالبقره ونحوها ، ما الذى يطهرها ، حتّى يحلّ الوضوء منها للصلاه ؟ فوقع عليه السلام بخطّه فى كتابى : ينزح دلاء منها» (١) .

حيث وقع في السؤال عما يطهرها فيهم منه أنه كان نجساً بذلك في ذهن السائل ، وقد قرره الإمام عليه السلام في ذلك ، ولم يردعه عنه .

ومنها : صحيح علي بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : «سألته عن البئر تقع فيها الحمامه والدجاجه أو الكلب أو الهره ؟ فقال : يجزيك أن تنزح منها دلاء ، فإن ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى» (١) .

فهو أوضح من سابقه ، لوقوع لفظ التطهير في كلام الإمام عليه السلام .

ومنها : خبر حسن ، عن زراره عن إبراهيم بن هاشم ، ومحمد بن مسلم وأبي بصير كلهم ، قالوا : «قلنا له : بئر يتوضأ منها ، يجري البول قريباً منها أينجسها ؟

قال : فقال : إن كانت البئر في أعلى الوادي ، والوادي يجري فيه البول من تحتها ، فكان بينهما قدر ثلاث أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك شيء ، وإن كان أقل من ذلك نجسها . قال : وإن كانت البئر أسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة (سعه) أذرع لم ينجسها ، وما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه» (٢) .

فإن التصريح بالنجاسه فيما كان أقل من ثلاث أو أربع أذرع في الأول ، كما أنه إذا كان أقل من تسعة ، قال إنه (لم يتوضأ) ، يفهم منه حكم النجاسه ، كما لا يخفى . في ما استدلل به على انفعال ماء البئر

ومنها : خبر عبدالله بن يعفور ، وعنبسه بن مصعب ، جميعاً عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «إذا أتيت البئر وأنت جنب ، فلم تجد دلواً ولا شيئاً تغرف به ، فتيّم بالصعيد ، فإن رب الماء هو رب الصعيد ، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم مائهم» (٣) .

حيث يدل على أنّ دخول الجنب فيه موجب للإفساد والنجاسه ، فلذلك

١- وسائل الشيعة : الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب التيمّم، الحديث ٢ .

حكم عليه السلام بالتيّم في هذا المورد ، لغلبه نجاسه الجنب ، ولو بموضع إنزال المنى .

وثالثاً : ما يدلّ بمفهومه _ كما تمسّك به الخوئي في «التنقيح» وقبله الشيخ الأنصاري _ خبر أبي بصير ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّا يقع في الآبار ؟ فقال : أمّا الفأره وأشباهاها فينزح منها سبع دلاء ، إلّا أن يتغيّر الماء ، فينزح حتّى يطيب ، فإن سقط فيها كلبٌ فقدرت أن تنزح ماءها فافعل ، وكلّ شيء وقع في البئر ليس له دمٌ مثل العقرب والخنافس وأشباها ذلك فلا بأس»(١).

حيث يدلّ بالمفهوم بأن ما له دم ونفس سائله فيه بأس . بل يدلّ بالمنطوق على النجاسة ، في قوله بالنسبة إلى الكلب من لزوم النزح للجميع لدى قدره ، خصوصاً إذا لاحظنا صيغته الأمر بقوله «افعل» .

بل قد استدلّ الشيخ الأنصاري قدس سره بموثّقه عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثٍ طويل ، قال : «وسئل عن بئر يقع فيها كلب أو فأره أو خنزير ؟

قال : تنزف كلّها . ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام : فإن غلب عليه الماء فينزف يوماً إلى الليل ، يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينزحون يوماً إلى الليل وقد طهرت»(٢).

حيث يدلّ ذيلها من حصول الطهاره بنزح الجميع ، أو بالتراوح في يوم إلى الليل ، أنّه قد تنجّس بالملاقاه .

هذا مضافاً إلى نقل الإجماع بالنجاسة _ كما عن «مصريات» المحقّق الأول ، ونفى الخلاف عن «السرائر» ، وأنّه من دين الإماميه كما عن الآملي ، وعليه فتوى الفقهاء ، من زمان النبيّ صلى الله عليه وآله إلى زماننا هذا ، كما عن «كاشف الرموز» وذهاب كثير من القدماء كالصدوقين والمشايخ الثلاثة وأتباعهم والحليّ وابن سعيد

١- وسائل الشيعة : الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

والمحقق والفاضل فى بعض كتبه ، والشهيدىن و«الاقتصاد» و«الغنىه» وظاهر التهذيبىن . هذا غايه ما يمكن الاستدلال به لذلك ، ووجدناه فى مصنفات أصحابنا .

ولكن يمكن الجواب عنه _ كما ذكره ممن تقدمنا ، مع إضافات منا لم ترد فى كلمات أصحابنا _ فنقول ومن الله الاستعانه :

فأما الجواب عن الأخبار المطلقه للنجاسه : فقد عرفت منا سابقاً عدم وجود دليل صريح أو ظهور ، فى كون الملاقاه للنجاسه موجباً لنجاسه جميع المياه كلها إلا- ما خرج ، خلافاً للشيخ الأنصارى قدس سره حيث ذهب إليه ، وأفتى فى مسأله الماء المشكوك الكثرىه ، لأن نوع تلك الأخبار صادره بالنسبه إلى موارد معينه كالأوانى وغيرها ، فلا نعيد ولا نُطيل بذكرها .

فالعمده هو الجواب عن الأخبار الخاصه . فى ما استدلل به على انفعال ماء البثر

فأما خير محمد بن إسماعيل بن بزيع ، فنقول أولاً :

إن ذكر الدلاء بصوره الإطلاق ، بلا بيان المقدار ، مع اختلاف ما ذكر فى صدره من النجاسه وغيرها نظير البعره ، كما فى بعض النسخ من إطلاق العذره عليها ، وفى بعض آخر من غيرها كالبعره للبعير ، وكيف كان فإن البعره هى فضله البعير ، وهى طاهره ، إلا- إذا كان جلاًلاً- أو موطوءً ، وإرادتهما هنا لا يخلو عن بُعد . فلا محيص إلا أن يكون ذكر النرح بنحو الإطلاق ، إما من جهه أنه أراد إفهام ما يمكن التطهير به ، دون ملاحظه المقدّر والمقدار وإن شئت ذلك فاطلب من موضع آخر .

أو إرادته أن النرح واجب فى الجملة ، خصوصاً مع ملاحظه استعمال صيغه الجمع (الدلاء) فيكون أقله ثلاثه ، فلا بد منه ، وأما الزائد عنه فوجوبه غير معلوم .

هذان الوجهان مضافاً إلى بعدهما عن فهم السائل فى سؤاله ، يكون خلاف الإجماع ، لأنه لا يفتى بذلك أحد من الفقهاء .

وثانياً : إن الكلينى قدس سره فى «الكافى» نقل هذا الحديث ، ثم ذيله بخبر آخر عن

محمّد بن إسماعيل بن بزيع الذى هو صريح في طهاره ماء البئر وذلك بقوله : «لا يفسده شيء» ، فكأنه أراد إفهام السائل بأن البئر لا ينجس بذلك ، بل كان النرح للتنزيه ورفع استقذار الطبع . مضافاً إلى أنّ إمكان احتمال وجود التقيّه فى المكاتبه ، أزيد من غيرها ، فلا يبعد أن يكون كذلك ، لكونه موافقاً للعامة ، كما لا يخفى .

وأما الجواب عن الخبر الصحيح لعلّى بن يقطين ، مضافاً إلى ما عرفت من إطلاق النرح ، فهو إما أن يكون مجمل ومبهم ، أو يكون على خلاف الإجماع ، على ما عرفت أنه قد جمع فى الحكم بين الكلب النجس العين مع الحمامه والدجاجه ، فهما وإن كانتا نجستين أيضاً بلحاظ كونهما ميتة ، إلا أنه يكون فى مراتب النجاسه اختلاف فى الشده والضعف ، هذا أولاً .

وثانياً : يعارض ما ورد فى الكلب مع موثقه عمّار الذى قد عرفت دلالتة على وجوب النرح للماء كله إن قدر ، وإلا بالتراوح ، فكيف الجمع بينه وبين الخبر المذكور ؟

لا يقال : يمكن أن يكون بنحو الإطلاق والتقييد ، بأن يكون النرح بالدلاء مثلاً بحيث يبلغ بالنرح للماء كله .

لأننا نقول : هذا خلاف لظاهر قوله : (ينرح دلاء) من حيث كون الماء باقياً بعد نرح دلاء ، فلا يشمل لمثل المفروض ، فلا إطلاق له حينئذ حتى يقيد بذلك ، كما لا يخفى .

مضافاً إلى إمكان التأييد بلفظ (يجزيك) من الخطاب مع ذيله بقوله : «يطهرها إن شاء الله» حيث يفيد أنه لا يكون إلا أمراً استحبابياً لا إيجابياً ، والله العالم .

وأما الجواب عن حسنه زراره ومحمّد بن مسلم وأبى بصير ، فإن دلالتة على النجاسه لدى الملاقاه وإن كان لا يخلو عن قوه كما قاله الشيخ الأنصارى قدس سره ووافق الإنصاف إلا أنه يمكن أن يقال : بأن الشارع جعل هذه المقادير أماره طريقته لعدم وصول البول إليه ، فكأنه لو كان أقل من ذلك فربما يتصل ويسرى ، فلا يبعد كون النجاسه حينئذ لا لمجرد الملاقاه بل من جهة حصول التغير نوعاً

بحسب استعداد البالوعه من البول والغائط وسرايه المياه التنه إلى الماء الخالص الزلال فى البثر، فبذلك ينجس قطعاً، لأجل ذلك بين الإمام ما يوجب الخلاص عن السرايه والاختلاط وحيثئذ يكون الخبر معارضاً لما نحن فيه وبصدده كما لا يخفى . فى ما يدل على عدم انفعال ماء البثر

وأما الجواب عن خبر عبدالله بن يعفور، فدلالته على عكس المطلوب للخصم أوضح من دلالاته على النجاسه، كما التفت إلى ذلك الشيخ الأنصارى وغيره، لوضوح أنه لو كان الإفساد هنا بمعنى النجاسه، لكان الأولى فى التعليل فى وجوب التيمم هو هذا، أى يصير نجساً بذلك، مع أنه لم يذكره ولم يشر إليه أصلاً، بل علل (أن رب الماء هو رب الصعيد).

مضافاً إلى أنه لم يفرض كون الجنب نجساً أيضاً، فلا بد من فرض عدم طهارته، مضافاً إلى عدم حسن إسناد الإفساد إلى القوم، بل لا بد أن يكون مسنداً إلى نفسه من النجاسه مثلاً، مع إمكان كون البثر لخصوص الجنب، لكونه فى منزله ولم يكن لعامة الناس، كما هو واضح .

فيظهر من جميع ذلك أنه كان فى مقام بيان استقذار الطبع بمثل هذا الماء المستعمل فى الحدث الأكبر، أو لإثاره الوحل فى البثر أو غير ذلك من الوجوه، ولذلك يستفاد منه أنه لو أراد الغسل بماء البثر كان جائزاً، لأنه رفع اليد عن الحكم بالغسل لملاحظه هذه الأمور، ولهذا قلنا بأن دلالاته على الطهاره أوضح .

وأما الجواب عن خبر أبى بصير، فهو وإن كان ظهوره فى النجاسه لا يخلو عن قوه كما ذهب إليه الشيخ، إلا أنه يمكن أن يقال مضافاً إلى ما عرفت من خبر على بن يقطين من الحكم بنزح دلاء فى الكلب، إنه يقع فيه الإشكال من جهه السند أيضاً، بما عرفت سابقاً فى ابن سنان المطلق حيث لا يعلم أنه عبدالله أو محمد، وإن قوينا كونه هو الأول، لنقل ابن مسكان عنه غالباً فراجع، فلا أقل من رفع المعارضه مع الأخبار الكثيره الداله على الطهاره من الحمل على الاستحباب،

وكان المراد من البأس المستفاد من المفهوم هو من جهه نفره الطبع وما لا تقبله الطبائع ، مضافاً إلى موافقته للعامة أيضاً .

ومن ذلك يظهر الجواب عن موثقه عمّار الساباطى أيضاً ، من الجمع بين الفأره والكلب من وحده الحكم ، فهو خلاف الإجماع إلا أن يحمل بالنسبه إلى الفأره إلى التغيير للماء ، وهذا مضافاً إلى بعده ، لا يتناسب مع وحده السياق فى الخبر بين أفراده من التغيير فى الفأره دون غيرها ، كما لا يخفى . إلا أن يفرض التغيير فى الجميع ، كما حملة الشيخ ، فيعارض مع ما عرفت من خبر أبى بصير من لزوم نزح الجميع للكلب مع قدره . وحملة على التغيير فيه أيضاً بعيد ، لأنه قد فرض التغيير قبله فى الفأره ، فيظهر أنه أراد فى الكلب من الإطلاق كما لا يخفى .

هذا مضافاً إلى أن إطلاقات الأخبار فى انفعال ماء البئر بالملاقاه يخالف مع صريح خبر حسن بن صالح فى الركى ، وأنه إذا كان كراً لم ينجسه شيء (١) .

هذا كله هو الجواب من الأخبار الخاصه الوارده فى نجاسه ماء البئر بالملاقاه .

ونزيد على ذلك كله وجود القرائن والشواهد على أن النزح فيها للندب لا للوجوب ، وهى وجود الاختلاف الفاحش فى مقاديره فى عنوان واحد ، حيث لا يمكن حملة على مراتب التأكيد ، كما هو الحال فى مثل الكلب والفأره .

كما أن الإجماع المدعى عن القدماء على النجاسه لا يضرنا ، ولا يمنعنا من الحكم بعدم الانفعال ، لوضوح أن حكم أولئك متخذ من تلك الأحاديث ، ونقطع بعدم وجود دليل آخر يكون قد بلغهم ولم يصلنا حتى يكون كاشفاً عن وجود قول المعصوم ، ومن المعلوم عدم حجيه الإجماع المدركى ، مضافاً إلى وجود أخبار صحيحه أكثر وأزيد وأصرح مما عرفت ، داله على عدم الانفعال ، فضلاً

عن ذهاب كثير من الفقهاء من القدماء وغيرهم على خلافهم كما لا يخفى .

والآن نذكر أدلّة الرأى الآخر وهو الحكم بطهاره ماء البئر ، وإن كان أقلّ من كر إذا كانت له مادّه ، وهى : فى ما يدلّ على عدم انفعال ماء البئر

وجود أخبار كثيره منها الصحيح ومنها الموثّق ، والضعيف فيها قليل ، كما أنّ دلالتها على الطهاره أصرح من تلك الأخبار الدالّه على النجاسه .

فمنها : صحيحه محمّد بن إسماعيل بن بزيع المشتمل على جهات متعدّده ، دالّه على الطهاره وهى : عن الرضا عليه السلام ، قال : «ماء البئر واسع لا يفسده شىء ، إلا أن يتغيّر ريحه أو طعمه فينزع ، حتّى يذهب الريح ويطيب الطعم ، لأنّ له مادّه» (١) .

فدلالتها من جهات ، عديده منها لفظ (الواسع) ، و(عدم الإفساد) و(التغيّر) ، الظاهر جميعها فى انحصار تحقيق النجاسه به دون غيره فيما إذا كان له مادّه .

فما قيل ودوّن فى الكتب من أنّ المراد من (الواسعه) هو الكثره ، والمراد من (عدم الإفساد) هو ما لا يمكن الانتفاع به ، إلا أن ينزع الجميع ، خلافاً لصوره عدم التغيّر ، حيث يكون فساده بما يرفع بنزع ما عدا الجميع ، كما فى «الاستبصار» للشيخ قدس سره ، وكون المراد من التعليل قيدها لحصول الطهاره بالنزح ، لا لعدم تحقّق الانفعال ، وغيرها من التأويلات البعيده ، غير مقبول ، بل كان الأولى أن نذهب إلى طرح الخبر رأساً دون أن نعلن عن هذه الإيرادات البعيده .

ولذلك أعرضنا عن ذكر تفصيلها ، ومن أراد الاطلاع عليها فليراجع ويلاحظ مصادرها .

ومنها : صحيحه علىّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : «سألته عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذره رطبه أو يابسه ، أو زنبيل من سرقين ، أ يصلح

الوضوء منها؟ قال: لا بأس»^(١). فدلالته على الطهاره واضحه .

وما ذكر فيها من احتمال كون العذره غير عذره الإنسان ، أو كان الذى أصابه الماء الزنبيل دون ما فيه من العذره ، فى غاية الضعف والسخافه ، خصوصاً مع تقابل السرقين للعذره ، فضلاً عن انصراف العذره لفضلات الإنسان ، كما فى «غريب الحديث» لابن الأثير ، وأنه تكفينا دلالة ترك الاستفعال فى الإطلاق فى ذلك ، كما يجرى هذا المعنى فى الإصابه لنفس العذره أيضاً ، وذلك واضح لاسيما مع ملاحظه شأن السائل الذى هو على بن جعفر الذى يعدّ من الفقهاء .

ومنها : صحيحه معاويه بن عمّار ، عن الصادق عليه السلام ، قال : «سمعت يقول : لا يغسل الثوب ، ولا تعاد الصلاه ، ممّا وقع فى البئر ، إلا أن يتنن ، فإن اتنن غسّل الثوب وأعاد الصلاه ونزحت البئر»^(٢) .

فإن إطلاقه يشمل جميع أقسام النجاسات والحيوانات ، وحيث علّق الإمام حكم غسل الشرب وإعاد الصلاه على التغير ، وهو المطلوب .

ومنها : صحيحته الأخرى ، عن أبى عبدالله عليه السلام : «فى الفأره تقع فى البئر فيتوضأ الرجل منها ويصلّى ، وهو لا يعلم ، أيعيد الصلاه ويغسل ثوبه ؟

فقال : لا يعيد الصلاه ولا يغسل ثوبه»^(٣) .

وقد احتمل الآملى عدم دلالة على المطلوب ، لإمكان أن يكون وجه عدم الإعاده عدم العلم بالنجاسه حال الصلاه ، وذلك لا ينافى كون الماء نجساً بوقوع الفأره فيه .

١- وسائل الشيعة : الباب ٢٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩ .

هذا ، ولكن صحّ هذا الاحتمال مبنئاً على كون عدم العلم هنا بمعنى الجهل بوقوع الفأرة في البئر ، وأمّا لو كان المراد منه السهو حال التوضي ، يعني كان عالماً بوقوعها فيه ، إلاّ أنّه قد سها وغفل حال التوضي ، فحينئذٍ يدلّ على المطلوب . لكن حمل عدم العلم على ذلك المعنى ، لا يخلو عن مسامحة في الجملة ، هذا أوّلاً .

وثانياً : ما احتمله الآملي صحيح بالنسبة إلى عدم إعادته الصلاة ، وأمّا حكمه بعد ذلك بعدم غسل الثوب يفهم منه صريحاً دلالاته على المطلوب ، لوضوح أنّ الطهاره والنجاسه الخبيثه لا يتبعان العلم والجهل ، كما لا يخفى ، فدلالته على عدم النجاسه واضحه ، إلاّ أن يحمل على ما سيأتي بيانه .

ومنها : صحيحه محمّد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام : «سأله عن البئر تقع فيها الميتة ؟ فقال : إن كان لها ريح ينزح منها عشرون دلوّاً» (١) .

وقد تمسّك به صاحب «الجواهر» قدس سره ، لكنّه لا يخلو عن خفاء ، لإمكان أن يكون المفهوم أنّه إن لم يكن لها ريح لا يلزم النزح هذا المقدار ، وأمّا كونه طاهراً بلا نزح أصلاً فلا . كما أنّه يمكن الإشكال فيه من جهة منطوقه ، من حيث كون دلالاته على لزوم النزح _ فيما إذا كان لها ريح ، الذي هو أعمّ من أن يوجب حصول الريح في الماء أم لا _ تكون أقوى ، فيحتمل أن يكون لزوم النزح أمراً تعبدياً ، كما يحتمل أن يكون من جهة تحصيل الطهاره بذلك ، فيكون دليلاً على الخصم ، فالأولى رفع اليد عن هذا الخبر في المقام .

ومنها : موثقه أو صحيحه على ما قيل (أبان بن عثمان ، عن الصادق عليه السلام قال :

١- وسائل الشيعة : الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

«سئل عن الفأره تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد أن يتوضأ منها ، أيعاد الوضوء ؟

فقال : لا» (١) .

فحكمه بعدم لزوم إعادته الوضوء ليس إلا من جهة طهاره الماء .

إلا أن احتمال كون الحكم بعدم الإعادة من جهة إمكان أن يكون الوقوع بعد التوضي ، فحيث لا يعلم ، فالأصل يقتضي ذلك غير بعيد ، لأن أصله عدم الوقوع إلى حين وضوءه يحكم بصحة الوضوء ، لأنه من أثره .

لا- يقال : يتعارض مع أصله عدم تحقق الوضوء إلى زمان الوقوع ، لأنه لا أثر شرعي بلا واسطه له ، إلا بنحو الأصل المثبت ، يعني أن يكون أثر عدم التوضي إلى حين الوقوع ، كون الماء نجساً حال الوضوء ، أمر يقف عليه العقل ، ولا يكون أثراً شرعياً لنفس عدم التوضي بلا واسطه كما لا يخفى ، وإن كان الإنصاف يفيد ظهوره في كون عدم العلم متعلقاً للوقوع بعد التوضي ، وأنه وقع فيه قبله ، لا أنه تعلق العلم بأصل الوقوع بلا ملاحظه كون الوقوع قبل التوضي أو بعده ، كما هو المفروض فيما قبله .

ونظير هذه المناقشه تأتي في الخبر القادم وهو موثقه أبي بصير ، قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : بئر يستقى منها ويتوضأ به وغسل منها الثياب ويعجن به ، ثم علم أنه كان فيها ميت ؟ قال : لا بأس ولا يغسل منه الثوب ولا تعاد منه الصلاه» (٢) .

وما ذكرنا من الاحتمالين يكون جارياً في صحيحه معاويه بن عمّار الذي سيأتي ذكرها .

ومنها : موثقه أبي أسامه وأبي يوسف يعقوب بن ميثم ، عن أبي عبدالله عليه السلام ،

١- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥ .

قال : «إذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفأرة فانزح منها سبع دلاء . قلنا : فما تقول في صلاتنا ووضوءنا وما أصاب ثيابنا ؟ فقال : لا بأس به» (١) .

فهى وإن تشتمل على الحكم بالنزح فيوهم النجاسه ، إلا أنّ الحكم بعدم البأس يرفع الإجمال ، فيفهم أنّ النزح ليس إلا استحباباً أو أمراً تعبدياً ايجائياً ، كما احتمله الشيخ .

ومنها : خبر محمّد بن القاسم ، عن أبي الحسن عليه السلام : «في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع أو أقلّ أو أكثر يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب أو بُعد ، يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغيّر الماء» (٢) .

فدلالتة واضحه من جواز التوضوء والاعتسال إلى أن يتغيّر ، فيفهم عدم تنجسه بقربه من الكنيف ، كما لا يخفى .

ومنها : مرسله على بن حديد ، عن بعض أصحابنا ، قال : «كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في طريق مكّه ، فصرنا إلى بئر ، فاستقى غلام أبي عبدالله عليه السلام دلوّاً فخرج فيه فأرتان . فقال أبو عبدالله عليه السلام : أرقه ، فاستقى آخر ، فخرج فيه فأره .

فقال عليه السلام : أرقه . قال : فاستقى الثالث ، فلم يخرج فيه شيء . فقال عليه السلام : صبه في الإناء ، فصبه في الإناء» (٣) .

فإنّ قبول الإمام للدلو الثالث ، وأمره بصبه في الإناء ، يدلّ على عدم تنجس ماء البئر بذلك ، وإلا كان الأولى أن يأمر بالنزح بالمقدار المفروض في المورد ، وهو واضح .

ومنها : مرسله الصدوق ، عن مسعده _ على ما نقله الشيخ الأنصارى قدس سره _ عن الصادق عليه السلام : «إنّه كان في المدينه بئر وسط مزبله ، فكانت الريح تهب وتلقى فيها

١- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ ، ٤ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ ، ٤ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ ، ٤ .

القدر ، وكان النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ منها» (١).

هذا بناءً على كون القدر هي عذره الإنسان ، أو لا أقل من التعميم حتى يشملها ، وأما احتمال خصوص عذره المأكول لا يخلو عن مناقشه ، كما هو واضح . مع أن القدر قد يُراد منه مطلق الزباله ، لا ما هو النجس وغيره من العذره .

ومنها : عدّه أخبار لا تخلو عن إشعار على المطلوب ، وإن لم يمكن الاستدلال بها فمنها خبر زراره قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلواً يستقى به الماء ؟ قال : لا بأس» (٢).

بناءً على أن يكون السؤال عن الماء الذي يقع فيه الجلد ، وكون المراد من متعلق الماء ، بحسب ظهور لفظ الاستقاء نوعاً ، هو البئر ، وأن وجه السؤال كان عن حكمه من الطهاره والنجاسه ، لا من حيث استعمال جلد نجس العين ، لما قد قيل في حرمة ، فلذلك لا يمكن الاستدلال به .

وخبر آخر لزراره ، قال : «عن أبي عبد الله عليه السلام : سألته عن الجبل يكون من شعر الخنزير ، يستقى به الماء من البئر ، هل يتوضأ من ذلك الماء ؟ قال : لا بأس» (٣).

بناءً على كون المراد من السؤال هو ملاقاه الجبل للماء الذي في البئر .

وأما لو كان المراد منه هو احتمال وقوع القطره في ماء الدلو ، أو من جهة احتمال حرمة استعمال شعر الخنزير ، فإن الخبر حينئذ لا يرتبط بما نحن نبحت عنه .

-
- ١- وسائل الشيعه : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢٠ .
 - ٢- وسائل الشيعه : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٦ .
 - ٣- وسائل الشيعه : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .

وخبر عمّار ، قال : «سئل أبو عبدالله عليه السلام عن البثر يقع فيها زبيل عذره يابسه أو رطبه ؟ فقال : لا بأس إذا كان فيها ماء كثير» (١).

فدلّالته مبنيّه على عدم كون المراد من الكثره هو الكثر وما زاد ، بل يشمل ما هو الأقلّ منه ، وهو لا يخلو عن بُعد . فى ما يؤيد عدم انفعال ماء البثر

وخبر أبى عيينه ، فى حديث : «سئل عن الصادق عليه السلام عن الفأره تقع فى البثر ، فلا يعلم بها أحد إلا بعد أن يتوضأ منها ، أيعيد وضوءه وصلاته ويغسل ما أصابه ؟

فقال : لا ، قد استعمل أهل الدار ورشوا» .

وفى روايه أخرى : «قد استقى منها أهل الدار ورشوا» (٢) .

فهو لا يخلو عن الدلاله ، من جهه أنه لو كان ماء البثر قد تنجس بواسطه الملاقاه ، فلا بدّ من القطع بالطهاره بواسطه النرح ، إلاّ أنّه قد حُمل على ما يتحقّق النرح من أهل الدار نوعاً ، فيفهم أنّ النرح كان أمراً مطلوباً ، فلا ينافى حمله على الاستحباب ، وهو ربما يقع بواسطه أهل الدار .

هذه جمله من الأخبار التى استدلّ بها على المطلوب .

هذا ، كلّه مضافاً إلى إمكان استفاده التأييد للطهاره بعدّه وجوه قد ذكرت ، مثل قاعده نفى الحرج ، كما ادّعاها شيخ المشايخ الشيخ جعفر كاشف الغطاء ، وادّعى أنّ الحكم بالنجاسه موجب للحرج العظيم خاصّه لأهل الباديه والناس الذين تتوقّف حياتهم على ماء البثر وكثيراً ما يقع فيها شىء نجس ، ووافقه المحقّق الهمداني والشيخ الأنصارى ، وصاحب الجواهر قدس سرهم .

وقد أشكل عليه المحقّق الأملى قدس سره فى «مصباح الهدى» ، فقال : «لكن الإنصاف عدم سلامته عن الخدشه ، لما حقّقناه فى غير المقام ، أنّ الحرج الذى

١- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٥ ، ١٣ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٥ ، ١٣ .

يصحّ للفقهاء أن يستدلّ بقاعدته ، هو الحرج الشخصى ، الذى يستدلّ بقاعدته لرفع الحكم الثابت لولاه ، وأما الحرج النوعى الذى هو المناط فى مقام جعل الأحكام ، فهو ممّا يكون بنظر الجاعل لا الفقيه المستنبط للمجمل .»

وبعبارة أوضح : هو واسطه فى الثبوت ، وليس طريقاً للإثبات ، وبعد أن ثبت بالدليل جعل الشارع حكماً بمناطه يتبع ، لكنّه يحتاج إلى دليل فى مقام الإثبات ، كما فى باب السواك ، وليس هو بنفسه دليلاً فى مقام الإثبات ، فلا يمكن بالحرج لجعل ما يلزم الحرج من عدم جعله ما يلزم الحرج من جعله . انتهى كلامه ، رفع مقامه .

ولكن الإنصاف فى خلافه ، وعدم تماميته ما أتعب نفسه فيه ، لأنّه إن أراد بذلك نفى تحقّق الحرج العظيم نوعاً للناس ، خصوصاً فى البلاد والقرى التى لا ماء لها إلاّ من البئر ، فيكفيه رجوع وجدانه الشريف ، وملاحظه الحال بدلاً عن الجواب .

وإن أراد التسليم لذلك ، إلاّ أنّه يدعى عدم رفع الحكم فهى دعوى بلا- دليل ، لوضوح أنّه إذا فرض كون الحرج الشخصى موجباً لرفع الحكم _ مع أنّه قد يكون خلافاً ، كما نرى من مسامحة الناس فى الأمور الشخصيه فى بعض الموارد ، برغم ذلك قد منّ الشارع عليهم وجعل رفع الحكم بيده _ فمثل هذا الحرج النوعى الموجب لاختلال نظام الناس فى بعض الموارد ، لو لم يكن فى المقام كذلك ، كان أليق للمراعاة ، فلا يبعد أن يجعل ذلك ، مع ملاحظه الأخبار موجباً لا طمئنان النفس على الحكم بطهاره ماء البئر ، حيث منّ الله تعالى على العباد بذلك وحكم بالطهاره ، ولو كان أقلّ من الكثر ، لأنّ تحصيله والعلم بحدوده من حيث الوزن والمساحه بالنسبه إلى الآبار يعدّ من الأمور الصعبه نوعاً ، وإن أمكن تحصيله بالتخمين فى الجملة فى بعض الموارد .

كما قد يؤيد ذلك ، أنّه كيف يمكن القول بأنّ ماء الكثر إذا كان فى وجه الأرض عدّ طاهراً ومطهراً ، أمّا إذا وجد نفس الماء فى باطن الأرض فإنّه لا يكون له ذلك

الأثر ، وهذا أمرٌ عجيب بأن تؤثر الفوقيه والتحتيه للماء المحدود بالكرّ في الطهاره والنجاسه . فيما لو شكّ في صدق عنوان ماء البئر

لا- يقال : نحن بإمكاننا إعادته السؤال عليك في الماء الأقلّ من الكرّ وأنه كيف يكون طاهراً ومطهراً إذا كانت تحت الأرض ، بخلاف ما لو كان فوقها ؟

لأننا نقول : إننا لم نقل بطهاره الماء القليل إذا كان في البئر وتحت الأرض مطلقاً ، بل إذا كان له مادّه نابعه ومتّصلاً بها ، فهو المائز بين الحالتين ، وهو أمر غير بعيد ، كما حكمنا بذلك في ماء الحمام أيضاً بالنسبه إلى الحياض الصغار ، كما لا يخفى .

مضافاً إلى وجود قاعده الطهاره واستصحابها ، وعمومات الأدله لو عمّمت دلالتها ، والإجماع ، وغير ذلك من الوجوه ، ولا أقلّ من جواز وإمكان الرجوع إليها عند التعارض بين أدله الطائفتين ، وعدم إمكان إثبات الترجيح لأحدهما ، حيث تكون الأمور المذكوره هي المرجع .

فالأقوى عندنا هو الحكم بطهاره ماء البئر ، سواء كان كرّاً أم لا ، خصوصاً مع ملاحظه اختلاف الأخبار في مقدار النزح ، حتّى في عنوان واحد ، مع انضمام الاختلاف الفاحش في مقدار الدلاء المنزوحه من جهه الحجم ، وعدم التعرّض لذلك ، ونظائر ذلك يوجب القطع بما ذكرناه ، لاسيما في الكر من الآبار ، لأنّه المتيقّن من الأخبار المطلقه مثل قوله عليه السلام : «ماء البئر واسع لا يفسده شيء» ، بناءً على أنّ الوسعه هي الكثره الشرعيّه ، أى الكرّ فيدخل في مضمون الخبر لو لم نقل بتعميمه للكثره العرفيه الشامله للأقلّ من الكرّ ، فيكون هذا هو المراد من الكثره الوارده في خبر عمّار ، كما عرفت تفصيله .

مضافاً إلى شمول إطلاقات أدله الكرّ لمثل ماء البئر أيضاً ، وعدم تماميه الأخبار الدالّه على النجاسه في ماء البئر للتخصيص ، مع كفايه صراحه خبر حسن بن صالح الثوري ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «إذا كان الماء في الركي كرّاً لم

ينجسه شيء» الحديث (١).

فى عدم نجاسته إذا كان بمقدار كثر . فحينئذ لا يبقى للفقهاء شك فى طهاره وعدم انفعال هذا القسم قطعاً ، مع ما عرفت من دلالة الأخبار على أصل عدم الانفعال فى مطلق ماء البئر ، إذا كان له مادّه ، وهذا ممّا عليه الفتوى ، فما ذكره الشيخ الأنصارى قدس سره من الترييد من الذهاب إلى التفصيل المذكور _ لولا - إعراض الأصحاب عنه _ لا يخلو عن ضعف ومناقشه والله العالم بحقائق الأمور .

هذا فضلاً عن دلالة خبر «فقه الرضا» : «وكلّ بئر عمقها ثلاثة أشبار ونصف فى مثلها ، فسييلها سبيل الجارى ، إلا أن يتغير لونها أو طعمها أو ريحها» (٢) .

وأما الأمر الثالث : وهو الكلام فى صوره الشك فى صدق عنوان ماء البئر الموجود فى الأدله ، لأجل الشك فى مفهومه ، أو الشك فى مصداقه .

يعنى تارة : يكون الشك فى أنه هل يعتبر جريان الماء فيه بحيث يكون كالنبع حتماً ، أو يكفى ولو كان رشحاً ، فالشك يكون من باب الشك فى المفهوم .

فى استحباب النزح عند ملاقه البئر للنجاسه

وأخرى : لو سلّمنا اعتبار النبع ، وعدم كفايه الرشح فى صدقه ، ولكن يشك فى أنّ الماء الموجود فى البئر يعدّ من أى قسم منها ، فهو من باب الشك فى المصداق . وكيف كان ، فهل الحكم حينئذ من حيث القاعده والأصل هو الطهاره أو النجاسه أم لا ؟ فلا بأس بالإشارة على مقتضى كل مسلك من المسالك ، فنقول :

على القول بالانفعال فى ماء البئر مطلقاً ، قد يكون الماء الموجود فى الخارج معلوم الكريه ، وأخرى معلوم القله ، وثالثه مردداً بينهما .

فعلى الأوّل : لا إشكال فى شمول إطلاق دليل الكريه عليه ، فخروجه عنه

١- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٨ .

٢- المستدرک : الباب ١٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٣ .

مشكوكٌ سواء كان بالمفهوم أو بالمصداق ، إذ التمسك بأدله انفعال ماء البئر لمثله يكون تمسكاً بالعام في الشبهه المصداقيه له

أمّا من جهه الشبهه المفهوميه أو الفرديه ، فلا- يبقى هنا إلا- الحكم بالطهاره من جهه كريتته ، مضافاً إلى قاعده الطهاره واستصحابها .

وعلى الثانى : لا إشكال فى نجاسته ، لعدم دليل يقتضى عاصميتته ، إذ المفروض عدم شمول دليل الكره له ، وعدم اقتضاء أدله ماء البئر إلا الانفعال ، كما هو مقتضى قلته أيضاً ، فلا يبقى حينئذٍ مورد للتمسك بالقاعده أو الاستصحاب ، كما لا يخفى .

وعلى الثالث : يكون هذا من قبيل المياه التى يشكّ فى كريتتها ، وقد عرفت منّا سابقاً الحكم بالطهاره بنفسه بعد الملاقاه ، بواسطه استصحاب الطهاره وقاعدتها ، ولكن لا يكون مطهراً ، لعدم دليل يقتضى ذلك ، إلا بالملازمه العرفيه بينهما ، وهى غير ثابتة فى مثل ذلك ، بلا فرق فى ما ذكرنا من الأحكام فى الأقسام الثلاثه من كون الشكّ فى المفهوم أو المصداق .

وأمّا على القول بعدم انفعال ماء البئر مطلقاً ، ففى صورته معلوم الكريه يحكم بالطهاره والمطهريه قطعاً ، لوجود دليل الكرّ ، وشموله له قطعاً ، مع احتمال شمول دليل ماء البئر له أيضاً ، كما هو واضح .

وأمّا فى صورته معلوم القله ، فلا إشكال فى عدم شمول دليل الكريه له ، وأمّا دليل ماء البئر الذى كان مشكوكاً _ مفهوماً أو مصداقاً _ فإنه لا يمكن التمسك به من جهه كونه شكاً فى مصداقه ، فيكون من قبيل التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه ، فحيث كان المورد من الشكّ فى الانفعال وعدمه من جهه احتمال كونه ماء بئر ، فلا- ينفعل بالملاقاه ، فيمكن التمسك فيه بقاعده الطهاره واستصحابها ، فيحكم بطهارته .

وأما إثبات مطهريته فلا، لعدم وجود دليل يقتضى ذلك، فيكون من قبيل الماء المشكوك الكريه، ومن ذلك يظهر حكم مشكوك الكريه والقله هنا، لأنه يكون احتمال عدم انفعاله من وجود ملا-كين من كونه ماء بئر، على احتمال، وكراً على احتمال آخر، فالحكم فيه كما فى سابقه، كما لا يخفى، بلا فرق فى جميع ذلك بين كون الشك فى المفهوم أو فى المصداق

وإذا عرفت ذلك على المسلكين، يظهر لك الحكم بكلا طرفيه على مسلك التفصيل بين الكر وعدمه، فلا نذكره خوفاً من الإطاله، فعليك بالتأمل تجده واضحاً.

وأما مسألة النرح: فعلى القول بعدم الانفعال مطلقاً كما قويناه، فهل هو واجب نفسى تعبدى، وإن لم يكن دخيلاً فى مطهريته، كما عليه الشيخ الطوسى فى كتبه، ويظهر من العلامه أيضاً فى «المنتهى»، أو يكون واجباً شرطياً فى الطهاره، أو لم يكن واجباً أصلاً، بل هو أمر مستحب شرعى كما هو المشهور، لوضوح أنّ الوجوب الشرطى يرجع مقتضاه إلى الحكم بالنجاسه بدون النرح؟ فهو قد عرفت جوابه فلا نعيد.

وأما الوجوب النفسى التعبدى، فهو فى غايه البعد، لأنه ليس أمراً عبادياً يقتضى ذلك، حتى فيما لو لم يرد الاستفاده من ماء البئر، وإن حكم بذلك عند إرادته الاستفاده من البئر، فهو مضافاً إلى مخالفته لمقتضى إطلاق أدلته، أنه لا يفيد مع الاختلاف الموجود فى المقادير المعينه فى الأخبار، إذ لا يمكن إحاله الناس فى أمر واجب إلى ما هو مختلف فيه بحسب المقدار والحد، فتمام ذلك يؤيد كون الحكم استجبائياً، كما لا يخفى، وهذا فضلاً عن أنه شرطى لا نفسى، يعنى يستحبّ النرح لمن أراد استعماله، سواء كان استعماله فى أمر عبادى مثل الوضوء والغسل، أو توصلّى كتطهير الموضع من الخبث.

فى كيفيه تطهير البئر

وإذا تغيّر أحد أوصاف مائها بالنجاسه ، قيل ينزح حتّى يزول التغيّر ، وقيل ينزح جميع مائها، فإن تعذّر لغزارته تراوح عليها أربعه رجال ، وهى الأولى (١).

فعلى هذا ظهر أنّ المقدرات الواردة فى المنزوحات ، بل التراوح أو نزح الجميع فيما لا نصّ فيه ، أو فيه النصّ كذلك ، تعدّ جميعها مستحبّه ، ولا ينبغى تركها فيما أريد استعماله من ماء البئر .

فحيث اخترنا الاستحباب فى جميع ذلك ، فلنصرف الكلام عن تعرّض كلّ واحد واحد منها فى المقام ، خوفاً من الإطاله ، خاصّه إذا لاحظنا قلّه أهمّيه هذا البحث فى هذه الأزمنه وضروره توجيه اهتمامنا إلى ما يهّم المجتمع الإسلامى .

بناءً على ما ذكرنا وتبعاً للمتأخرين من الفقهاء كالسيد فى «العروه الوثقى» ، ومن تبعه من المحشّين من الفقهاء والمعاصرين ، نطرح من مباحث ماء البئر الكثيره ، مسأله حصول التغيّر فيه بالنجاسه وكيفيه تطهيره ، كما تعرّض لها السيد قدس سره فى «العروه» بقوله :

(١) إذا عرفت حكم ماء البئر الملاقى للنجس من دون التغيّر ، وأنّه لا يفعل كما حقّقناه بحمد الله ، تصل النوبه الآن إلى ما لو حصل له التغيّر بأحد أوصاف النجس كلّه أو بعضه ، فلا إشكال فى تنجّسه بالنسبه إلى المتغيّر ، إلا أنّ الكلام والإشكال وقع فى كيفيه تطهيره ، على أقوال ووجوه ، تبلغ إلى أزيد من سبعة أو ثمانيه وهى :

الأوّل : تحصل الطهاره بنفس الزوال ، ولو لم ينزح منه شيئاً ، ولم يتجدّد من المادّه ماء ، بحيث لو زال تغيّره من عند نفسه من دون وقوع المطر فيه أو ماء آخر فهو يطهر ، لأنّ له مادّه متّصله وهى عاصمه له . وهذا هو الذى ذهب إليه صاحب «الجواهر» بقوله : «إذ لعلّ الاتصال بها كاف ، فتأمّل جيّداً» ، وصريح كلام

الشهيد قدس سره ومن تبعه كالحكيم والخوئي والآمل في «مصباح الهدى»، ولعله الأقوى، وإن كان الاحتياط في خصوص البئر، عدم ترك النرح للزوال في المورد، لوجه سيأتي عن قريب في محله إن شاء الله. فيكفيته تطهير البئر

الثاني: لا بد من تطهيره بنرح الجميع، ولو لم يمكن فبالتراوح بأربعة رجال. وهذا هو مختار المصنّف، بل نسبه في «كشف اللثام» إلى القائلين بالنجاسة، عدا المفيد وابن زهره وابن إدريس والبرّاج، بل عن الصدوقين وسلار وابن حمزه.

الثالث: وهو المتوسّط بينها، وهو لزوم النرح إلى أن يحصل الزوال، ولو بنرح بعض الماء. وهذا هو الذي يظهر من المحقّق النراقي والشيخ الأنصاري قدس سره، والمحقّق الهمداني، بل عن العلامة البروجردى من الحكم بالاحتياط به، وقد عرفت أنّ موافق للاحتياط، فلا بأس حينئذ بالإشارة إلى الأخبار ثمّ نتعرّض لبقية الأقوال إن شاء الله تعالى.

فنقول: أصحّ الأخبار سنداً ودلالةً واستناداً هو صحيح محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء، إلا أن يتغيّر ريحه أو طعمه، فينرح حتّى يذهب الريح ويطيب الطعم، لأنّ له مادّة» (١).

وقد عرفت التحقيق منّا تفصيلاً في بحث الماء الجارى المتغيّر، من عموم التعليل، بكون المادّة بنفسها عاصمه، وعدم كون النرح هنا أمراً تعدياً صرفاً، بل إنّما كان بواسطة رفع التغيّر به، فيكون هو أيضاً أحد أسبابه المتعارفه السهلة، إذ بحسب النوع لا يحصل الزوال سريعاً إلاّ بذلك، فلاجله تذكر بهذا الطريق، وهو أمر عرفى ارتكازى، فاحتمال التعيّد بالنرح فقط، بحيث لا يفيد في تطهيره بإلقاء الكرّ عليه أو المطر، بعيد غايته، كما أنّ احتمال الخصوصيّة في النرح، لإتيان ماء

١- وسائل الشيعة: الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦_٧.

جديد فيه ، بحيث لا يكون الزوال الحاصل من عند نفسه بواسطة اتّصاله مع المادّه كافياً ، أيضاً بعيد ، وإن لم يبلغ بعده كسابقه ، كما لا يبعد القول به احتياطاً ، مع التوجّه ملاحظه أخبار كثيره وارده في خصوص ماء البئر ، وإن لم نقل بتلك الجبهه في غير ماء البئر ممّا له مادّه ، كماء الحمام مثلاً ، حيث يكون زواله باتّصاله به ، وكذلك في المتغيّر في الكرّ إذا كان باقى الماء غير المتغيّر كراً أيضاً ،

فحينئذٍ نتعرّض للأخبار الكثيره الوارده في النزح .

فمنها : موثّق سماعه في حديث ، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «سألته عن الفأره تقع في البئر أو الطير . . . ، إلى قوله في جوابه عليه السلام : وإن أنتن حتّى يوجد التنن في الماء ، نزحت البئر حتّى يذهب التنن من الماء» (١) .

ومنها : صحيح زيد الشحام ، عن أبى عبدالله عليه السلام : «في الفأره والسنور والدجاجه والكلب والطير ؟ قال : فإذا لم يتفسّخ أو يتغيّر طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وإن تغيّر الماء فخذ منه حتّى يذهب الريح» (٢) .

ومنها : خبر زراره قال : «قلت لأبى عبدالله عليه السلام : بئر قطرت فيها قطره دم أو خمر ؟ قال عليه السلام : في حديثٍ : فإن غلب الريح نزحت حتّى تطيب» (٣) .

ومنها : صحيح معاويه بن عمّار ، قال : «سمعتّه يقول : لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاه ممّا وقع في البئر إلا أن ينتن ، فإن أنتن غسل الثوب وأعاد الصلاه ونزحت البئر» (٤) .

وليس فيه ذكر (حتّى يذهب) حتّى يحمل كون النزح طريقاً منحصراً إلى تحقّق الزوال سريعاً ، فيحتمل في مثل هذا الخبر من اعتبار كون الزوال حاصلًا من

١- وسائل الشيعة : الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ .

٤- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠ .

النزح الموجب غالباً لخروج ماء جديد فيه ، وهذا لا ينافي كون المطهر له أيضاً شيئاً آخرأً بدليله مثل المطر الوارد فى الحديث بقوله : «كُلُّ ما يراه المطر فهو طاهر» إن دلّ على ذلك ، أو الكثر بمقتضى خبره بقوله : «لم ينجسه شىء» ، حيث يفهم منه رفع النجاسه أيضاً . هذا ، بخلاف ما لو لاقى ماء البئر شيئاً من تلك الأمور ، بلا تحقّق الزوال بنفسه بواسطه اتّصاله بالمادّه ، فهو وإن اقتضى إطلاق التعليل فى صحيحه ابن بزيع طهارته أيضاً ، إلاّ أنّه بملاحظه مثل الخبر الذى ذكر لا يبعد القول بالاحتياط ، كما عليه العلامه البروجردى .

لا يقال : وهناك بعض الأخبار تدلّ على لزوم نزح الجميع ، كما فى خبر أبى خديجه عن أبى عبد الله عليه السلام قال : «سُئِلَ عن الفأره تقع فى البئر؟ قال : إذا ماتت ولم تتن فأربعين دلوأً ، وإذا انتفخت فيه أو نتنت نزح الماء كلّهُ» (١) .

فعلى ما ذكرتم يحتمل كون الحكم هو نزح الجميع ، لا أن يزول التغيّر .

لأننا نقول : إنّهُ مشتمل على ما لم يفت به أحدٌ من الأصحاب من أربعين دلوأً فى الفأره ، ولذا يحمل على الاستحباب كما ذكره صاحب «وسائل الشيعة» نقلاً عن الشيخ الطوسى ، فلعلّه كان قرينه لحمل ذيله أيضاً على الاستحباب والأفضليه .

كما أنّه يمكن أن يكون فى مورد لا- يزول إلاّ- بنزح الجميع ، لقلّه ماءه ، بكون الألف واللام فى البئر للعهد الخارجى ، كما هو غير بعيد ، بل يشعر بذلك خبر منهال ، قال : «قلت لأبى عبد الله عليه السلام : العقرب تخرج من البئر مئّيته؟ قال : استق منها عشره دلاء ، قال : قلت : فغيرها من الجيف؟ قال : الجيف كلّها سواء ، إلاّ جيفه قد اخيفت ، فإن كانت جيفه قد اخيفت فاستق منها مائة دلو ، فإن غلب عليها الريح بعد مائة دلو فانزحها كلّها» (٢) .

فى فروعات نزح البئر

١- وسائل الشيعة : الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧ .

فظهر ممياً ذكرنا إمكان الفرق بين القول بلزوم النرح لحصول ماء جديد بواسطة الأخبار ، وبين نرح الجميع فى بعض تلك الأخبار ، كما لا يخفى .

والظاهر أنّ النرح لا يكون تعديداً صرفاً ، بل لحصول ماء جديد ، فيكفى ولو بدون النرح ، كما لو نبع الماء الجديد فى فصل الربيع ، حتّى امتلأ البئر ، فيكفى فى طهارته إذا زال تغييره بذلك .

وممياً يدلّ على النرح للزوال ، موثّق أبى بصير ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عمياً يقع فى الآبار ؟ فقال : أمياً الفأره وأشباهها فينرح مها سبع دلاء ، إلا أن يتغير الماء فينرح حتّى يطيب» (١) .

ومنها : مرسله الصدوق فى «المقنع» ، بعد قوله : «وإن وقعت فى البئر قطره دم وإن تغير الريح فانرح حتّى يطيب» (٢) .

ومنها : خبر «فقه الرضا» : «فإن تغيرت نرحت حتّى تطيب» (٣) .

ومثله الخبران المنقولان عن «فقه الرضا» فى «المستدرک» .

فهذه جملة من الأخبار قد عثرت عليها ، واشتملت على لزوم النرح عند حصول التغيير ، أى يكون شرط التطهير هو هكذا ، فالحكم بالنرح احتياطاً لا يخلو عن قوه ، وإلا لولاها كان ما ذهب إليه صاحب «الجواهر» قدس سره من قبل قوياً ، والله العالم .

هذا كلّ بناءً على المختار ، ومن وافقنا فى عدم انفعال ماء البئر بالملاقاه فقط بدون حصول التغيير .

١- وسائل الشيعة : الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١١ .

٢- مستدرک وسائل الشيعة : الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

٣- مستدرک وسائل الشيعة : الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢ .

والرابع من الأقوال : هو وجوب نزح أكثر الأمرين من المقدّر ، وما يزول به التغيّر من غير المنصوص بنزح الجميع ، وأمّا فيه وفيما لا- نصّ فيه ، فيجب نزح الجميع إن لم يتعدّر ، وإلا- فبالتراوح ، كما عليه ابن زهره وابن إدريس والعلامة في «المختلف» ، والشهيد الثاني في «الروضة» ، واختاره صاحب «الجواهر» بمقتضى الجمع بين الأدلّة .

الخامس : نزح ما يزيل التغيّر أولاً ، ثمّ نزح المقدّر تماماً ، إن كانت النجاسة ممّا لها مقدّر ، وإلاّ فالجمع ، فإنّ تعدّر فبالتراوح .

السادس : الاكتفاء بأكثر فيما له مقدّر ، وفي غير المنصوص يرجع إلى زوال التغيّر .

السابع : وجوب نزح الجميع ، ولعلّه المشهور بين القائلين بالتنجّس .

ثمّ القائلون بذلك انقسموا إلى قسمين عند تعدّره :

فبعضهم يقول : عند تعدّر نزح الجميع فبالتراوح .

وآخرون : إلى زوال التغيّر .

وثالثه : بمراعاة أكثر الأمرين .

فصارت الأقوال حينئذٍ ثمانية بل تسعة ، وبما أنّ مسأله طهاره البئر واضحه عند المتأخّرين في غير صوره التغيّر ، ووضوح لزوم زواله عند حصوله بأيّ جهه اتّفقت ، ولم نقل بوجوب تعديدي لخصوص النزح ، بل إنّ عيّد واجباً كان طريقاً متعارفاً لتحصيل الطهاره ، غايه الأمر لا يبعد القول بوجوبه ، لو لم يخرج الماء الجديد ، إلاّ به كما هو كذلك نوعاً .

وأما لو فرض تحقّق زواله بواسطه نبعان ماء جديد فيه ، حتّى بلغ الماء لكثرتّه إلى فم البئر ، كما في بعض الفصول ، فبواسطته زال تغيّره ، فلا يبعد القول بطهارته ، فبناءً على هذا ، تظهر فروع كثيره نذكرها إجمالاً .

الفرع الأول : إنّه لا اعتبار في ملاحظه كيفيّة الدلو من الصغير وغيره ، أو من

لزومه أولاً..، لما قد عرفت من عدم الخصوصية لذلك، بل المناط إيجاد عملٍ يوجب خروج ماء جديد، ولو كان بواسطة المكائن المتعارفه في زماننا، بل وقد عرفت كفايه خروجه بنفسه بمقتضى الفصول، فضلاً عن خروجه بعلاج، وهو واضح. فيفروعات نزح البئر

الفرع الثاني: ومما ذكرنا ظهر حكم طهاره الآلات بعد زوال تغيره، بل وهكذا حواشى البئر وما يلاقيها بالملازمه، نظير ما يقال بذلك فى صيروره الخمر خلاً، بل فى ذهاب ثلثى العصير العنبى فى الغليان وأمثال ذلك فى الشرع، لأنه ثبت ذلك بالملازمه القهريه، وإلا لما أمكن التطهير أصلاً، وصار الحكم بالتطهير بواسطة النزح لغواً.

والمراد من طهاره الآلات، هو طهاره الجدار الخارجى منها المتصله بماء البئر فى الدفعه الأخيره المطهره للماء، فإنه لوم كان نجساً ومنجساً _ خصوصاً لمن يقول بالانفعال _ وجب لغويه النزح،

الفرع الثالث: ظهر ممّا ذكرنا عدم إضرار وقوع قطرات المنفصله عن ماء الدلو حتى الماء الأخير منه، لما قد عرفت من عدم إمكان التفكيك بينهما عرفاً، وإلا لكان عليهم عليهم السلام البيان، فهو واضح لا خفاء فيه، حتى يحتاج إلى مزيد كلام.

الفرع الرابع: عدم لزوم كون النزح والتراوح عن نيه أو كفّ من إنسان، بل الملاك حصول النزح ولو من غير ذى شعور، كما قد يتفق فى زماننا هذا من الآلات والمكائن الكهربائيه إذا تحرّكت بنفسها وأخرجت الماء من البئر، حتى زال به التغير، فلا إشكال فى حصول الطهاره به، كما لا يخفى.

الفرع الخامس: يظهر من تضاعيف كلماتنا ومشابهه الأدلّه بعضها مع بعض، حكم ما لو تغير بعض ماء البئر، حيث أنه يظهر بالنزح الموجب للزوال قطعاً، بل لا يبعد القول بحصول طهارته بزواله بنفسه، إذا كان الماء غير المتغير الباقي فى البئر بمقدار الكثر، فالحكم بطهارته هاهنا بنفسه وبزواله أقوى من صورته الزوال

وإذا حكم بنجاسه الماء ، لم يجز استعماله في الطهارة مطلقاً ، ولا في الأكل ولا في الشرب ، إلا عند الضرورة (١).

في حكم استعمال الماء المتنجس

للمتغير بواسطة الاتصال بالمادّة ، لأنّ دليل الكثر يشمل صورته ما نحن فيه قطعاً ، واحتمال تخصيص دليل البثر له ضعيف جداً ، مضافاً إلى ما عرفت من وجود دليل مخصوص للبثر على نحو الإطلاق ، كما في مرسله على بن حديد ، فلا نعيد .

(١) ولا إشكال في كون المراد من عدم الجواز هو الحرمة ، في مثل الأكل والشرب ، كما يجوز في حال الضرورة بلا إشكال . كما أنّ المراد من الإطلاق ، هو ما يقابل الطرف الآخر ، أي كون عدم جوازه في الطهارة حال الضرورة وغيرها . وإنما الكلام والإشكال وقع في القسم الأول ، وهو استعماله في الطهارة من الحدث والخبث ؟ والظاهر عدم الإشكال في عدم حرمة استعماله في الطهارة عن الخبث ، لأنّه مع علمه بالنجاسة لا أثر في استعماله لو لم يكن مزيداً في نجاسته ، وإن أراد التشريع في ذلك ، أي الاعتقاد بكونه غير نجس ، لو أدّى إلى ذلك اجتهاده فهو أمر آخر غير مرتبط بجهة الاستعمال .

لكن لو سلّمنا حرمة على الفرض في تسليم صدق التشريع في ذلك كان من جهة بناء واعتقاده ، فلا خصوصيته للاستعمال إلاّ كونه مظهراً لذلك ، كما لا يخفى ، فتكون حرمة من جهة إدخال ما ليس من الدّين في الدّين .

وأما الطهارة عن الحدث ، فالظاهر أيضاً عدم حرمة من جهة الاستعمال ، إلاّ من حيث التشريع إذا كان بعمله قاصداً التشريع المحرّم ، فلا يرتبط ذلك بجهة كون استعماله بنفسه حراماً ، لوضوح أنّ النهي عن استعمال الماء النجس للوضوء والغسل كان شرطياً للطهارة ومانعياً عن النجاسة ، يعني تكون الأوامر والنواهي في أمثال ذلك إرشاداً إلى عدم إمكان ذلك للطهارة بدون الشرط ، وأما كون العمل

ولو اشتبه الإناء النجس بالطاهر ، وجب الامتناع منهما ، وإن لم يجد غير مائهما يتيمم (١).

بنفسه حراماً ولو لم يقصد التشريع ففي غايه الإشكال ، فما ذكره صاحب «كشف اللثام» بقوله : «إن استعماله في صورته الطهاره أو الإزاله مع اعتقاد أنهما لا يحصلان به لا إثم فيه ، وليس استعمالاً له فيهما، انتهى».

فما أورد عليه صاحب «الجواهر» قدس سره من عدم تأثير الاعتقاد في ذلك في غير محلّه .

ولا- يخفى عليك أنّ هذا البحث لا- ينحصر في مسأله ماء البئر إذا صار نجساً ، بل يكون لمطلق ما يكون استعماله في الطهاره ممنوعاً بواسطة نجاسته أو غصبيته أو غير ذلك ، من حيث حرمة من تلك الحيثيه ، لا من جهه كونه مال الغير ، ولا من حيث كون النهي عن العبادات دالاً على الفساد قطعاً ، إذ الجهات في البحث والكلام متفاوتة ، كما لا يخفى .

هذا جملة الكلام التي أردنا ذكرها في بحث ماء البئر .

(١) ولا- يخفى عليك أنّ هذه المسأله مشتمله على شقوق كثيره وفروع عديده ، ولا بأس بالتعرض لها بما فيها من الضروب والأقسام لكثرة الفائده المترتبة عليها ، فأقول وبالله الاستعانه :

في الانائين المشبهين بالنجاسه

إنّ المسأله تارة : يبحث فيها من جهه وجوب الاجتناب عن المشبهين بالنجاسه ، بحسب القاعده ، بواسطة دليل وجوب الاجتناب عنها ، وأخرى : عن لزوم التيمم حينئذٍ ، وعدم جواز استعمال أى واحد منهما .

وأما الكلام في الأمر الأول : فقد وقع الخلاف فيه بين الفقهاء ، بل الأصوليين أيضاً ، في أنّ الحكم والقاعده في الشبهه المحصوره هل هو وجوب الموافقه القطعيه ، أو حرمة المخالفه القطعيه ، أو يكفي ويجوز المخالفه الاحتماليه ، بل

المخالفة القطعيّة تدريجاً بعد الاتفاق منهم على حرمة المخالفة القطعيّة دفعه ؟

والذى ذهب إليه الأكثر _ بل قد ادّعى عليه الإجماع فى بعض الموارد كما فى المقام ، حيث ادّعا المحقّق فى «المعتبر» والشيخ فى «الخلايف» وغيرهما فى «الغنيه» و«التذكره» و«نهايه الاحكام» ، بل بغير خلاف كما فى «السرائر» ، ولقد استدللّ عليه بوجوه كثيره _ هو وجوب الموافقه القطعيّه كما عليه جميع المتأخّرين والمعاصرين على ما بيالى . والذى استدللّ عليه أو يمكن أن يستدلّ _ وإن لم يذكره أحد _ هو أن يقال : إنّ المشتبه المرّد بين الإنائين للنجاسه مثلاً :

تاره : يفرض كون كلّ واحد من الإنائين معلوم الحال فى السابق .

وأخرى : غير معلوم .

فعلى الأوّل ، قد يعلم طهارتهما سابقاً والآن يعلم بنقض أحدهما غير معيّن .

وآخر يكون عكس ذلك ، أى يعلم بنجاستهما سابقاً ، والآن يعلم بنقض أحدهما غير معيّن .

وثالثاً : لا يعلم شيئاً .

كما أنّ المشتبه بالنسبه إلى الحاله السابقه ، ثمّ الاشتباه قد يكون ذاتياً ، كما لا يعلم من الأوّل وقوع النجاسه فى أحدهما .

أو عرضياً ، أى كان يعلم ابتداءً النجس والطاهر ، وقد اختلط سهواً بينهما ، ولا مايز حتّى يميّز أحدهما عن الآخر .

وفى جميع هذه التقادير ، الحكم هو وجوب الاجتناب عن كليهما ، وتحصيل الموافقه القطعيّه للتكليف ، غايه الأمر يكون فى بعض الموارد مؤيّدأ بأمر متعدّد له لذلك دون بعض آخر ، لولا- يكون فى بعض الموارد الأ-صول على خلاف مقتضاه ، كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

قد يقال فى وجهه كما عن المحقّق فى «المعتبر» : بأنّ اليقين بالطهاره معارض

يُقيِن النجاسه ، ولا- رجحان فيتحقق المنع . وقد أوضحه صاحب «الجواهر» بقوله ما هو ملخصه : (أنَّ جريان الاستصحاب والعمومات في كلِّ منهما معارض بجريانه في الآخر ، والعمل به فيهما مقطوع بعدمه ، والقول بتخير المكلف في واحد منهما لا دليل عليه ، لأنَّه ليس كتعارض الروايات ، والقول بجواز استعمالها تدريجاً ربما يوجب القطع بعدمه ، ولذلك لم يلتزم به المخالف في المقام) ، انتهى .

لا- يقال : إنَّ مقتضى تعارض الاستصحابين فيما إذا كانت حالته السابقه معلومه في أحدهما بالطهاره والآخر بالنجاسه ، والآن اشتبه فيهما أو في كليهما هو التساقت ، فيرجع حينئذٍ إلى قاعده الطهاره ، بقوله عليه السلام : «كلُّ شيء طاهر حتَّى تعلم أنَّه قدر» ، فلا يقتضى المقام الحكم بالمنع بعد التعارض .»

لأننا نقول : إن ثبت من ذلك أنَّ النجاسه لا يجب عنها الاجتناب موضوعاً إلاَّ بعد العلم التفصيلي بنجاسته ، يعنى إنَّ أريد أنَّه لا يكون النجس نجساً إلاَّ بعد العلم التفصيلي به ، فهو _ مضافاً إلى كونه خلاف الوجدان ، لوضوح أنَّ النجاسه أمر واقعي يوجب تنفّر الطبع عنه كما حقّقناه في أول بحث الطهاره ، وليس ممّا يكون العلم التفصيلي موجباً لتحقيقه _ إنَّه مستحيل لاستلزامه الدور وتوقّف الشيء على نفسه ، لعدم النجاسه قبل العلم ولا علم قبل النجاسه .

وإن أريد من جهه أنَّ الحكم أى وجوب الاجتناب عنه لا يكون إلاَّ بعد العلم التفصيلي ، فهو دعوى بلا دليل ، ومخالفٌ لحكم العقل ، لأننا نشاهد من العقلاء دائماً أنَّهم يحكمون بالاجتناب عن ما يوجب الخطر ، سواء علموا بعلم تفصيلي بذلك أو بعلم إجمالي ، كما لو رأى حيوانين يعلم إجمالاً أنَّ أحدهما مفترس يهجم عليه ويقتله فلا إشكال في أنَّ عليه أن يحذر منه ويفرّ ، وليس عليه التوقّف حتَّى يعلم تفصيلاً أنَّ أيهما يكون متّصفاً بهذه الخصله ، بل وهكذا الحال في سائر الأوامر والنواهي العرفيه . فحينئذٍ لا يبعد دعوى كون المورد من أفراد حكم

المغيبى فى قاعده الطهاره ، يعنى انه محكوم بالنجاسه إما واقعاً أو حكماً ، لو لم يكن كذلك موضوعاً .

هذا ، مضافاً إلى أنه لو سلمنا جريانها ، فلو جرى فى واحد منهما دون الآخر ، فإن كان ذلك معيناً فهو ترجيح بلا مرجح ، وإن كان لا- بعينه لا- أثر له خارجاً ، لأن طهاره أحدهما كان معلوماً قبل ذلك ، ولا يفيد فى مقام الاستعمال ، وإن كان المراد هو التخيير الشرعى فهو غير ثابت ، والعقلى إنما يكون فى ما لا- مندوحة فيه ، فى المورد الذى فيه الاحتياط ، وإن جرى فى كل واحد منهما ، فهو موجب للتناقض فى لسان الشرع ، بأن يقول أحدهما نجس قطعاً ويجب الاجتناب عنه بمقتضى العلم الإجمالى ، مع قوله إنهما معاً طاهران لا يجب الاجتناب عنهما .

وبعبارة أخرى : لا- تجتمع السالبة الجزئية مع الموجبه الكليه ، لأن معنى كون أحدهما نجس هو وجوب الاجتناب وعدم جواز استعمال أحدهما ، ومعنى أن كليهما طاهران أى استعمال إن شئت كل واحد منهما ، وهذا تناقض ، فلا يبقى هنا وجه للحكم بجواز الاستعمال لأحدهما أو كليهما من هذه الحيثيه .

فإن قلت : تتمسك فى جواز استعمال أحدهما بالبراءه الشرعيه من قوله : «رفع ما لا يعلمون» .

توضيح ذلك : إنه لا إشكال فى كون الاستعمال لكليهما لا يجامع مع العلم بالنجاسه ، فلا بد من ترك استعمال أحدهما لذلك ، فنشك بعد ترك استعمال أحدهما إنه هل يجب الاجتناب عن الآخر أيضاً أم لا ؟

فنقول : إن دليل الرفع (رفع ما لا يعلمون) ، يحكم بجواز استعماله ، وليس معنى الجواز هاهنا إلا الطهاره .

قلت : أولاً فى أى الفردين يجرى ؟ فإن جرى فى الفرد المعين لزوماً ، فإن

المفروض انتفاءه ، لأنه لا وجه للحكم بذلك تعييناً تكليفاً ، إذ هو حكم بلا دليل .

وإن كان في واحد منهما تخبيراً ، ففيه مضافاً إلى ما عرفت في التخبير ، فلا دليل شرعى هاهنا بالتخبير . اللهم إلا أن يُقال بالتخبير العقلى في ذلك ، فهل يوجب ذلك أن يتعين النجاسه شرعاً لواحد منهما إذا انتخب ، أو يجوز له التعويض والتبديل تارةً بهذا وأخرى بذاك ؟

فإن أريد الأول ، فيستل عن دليله ، فلم يتعين بحيث لا يجوز الحكم بالطهاره إلا فيه ، ومن المعلوم انتفاء الدليل في ذلك .

وإن أريد الثانى ، فيلزم أن يكون الشىء الواحد في حاله واحده بلا تغير له في الخارج تارةً محكوماً بالطهاره وأخرى بالنجاسه ، وهذا يؤدى إلى حدوث فقد جديد لم يقل به أحد من الفقهاء ، هذا أولاً .

وثانياً : إنه لا- يمكن إجراء البراءه لا شرعاً ولا عقلاً في المورد ، لوضوح أن العلم الإجمالى من أقوى الأدله والحجج على لزوم الاجتناب ، فلا تجرى قاعده قبح العقاب بلا بيان ، كما لا يجرى حديث ما لا يعلمون ، لأنه علم وحيه ، كما لا يخفى .

وثالثاً : لو سلمنا جريانهما وأغمضنا النظر عمّا ذكرنا ، فيلزم الإشكال الوارد في التعارض للاستصحابين ، لأنّ كلّ واحد من الإنائين يمكن دخوله تحت قاعده البراءه فيتعارضان ، والالتزام بجريانهما فى أحدهما دون الآخر ليس له ما يعينه مع قابليه طبع الدليل للشمول وهذا ، ليس بأولى من الالتزام بعدم جريانهما فى موارد العلم الإجمالى كما هو المعمول بين الأصحاب .

هذا كلّ لو أريد من البراءه البراءه الجاريه المنطبقه على كلّ واحد من الإنائين .

وإن أريد من البراءه ، البراءه من حيث أصل الحكم ، يعنى أنّ دليل الشارع يقوله يجب الاجتناب عن النجس فهل يشمل صورته المشتبه كذلك فيكون التكليف باقياً ، أو لا يشمل إلا خصوص ما يعلم النجاسه بخصوصها ، فالأصل

البراء من وجود التكليف فى هذه الموارد .

وفيه أولاً : إنَّ المرجع فى مثل ذلك هو إطلاق الدليل الاجتهادى ، وملاحظه أنه هل له إطلاق حتى يشمل موارد الشبهه والشكّ أم لا ولزوم الرجوع إلى أصل البراءة ؟

وثانياً : إنّه محكوم بدليل الاستصحاب ، فيما إذا كان الاشتباه عارضاً بل مطلقاً ، لأنّ البحث فى أصل التكليف بلا نظر إلى العوارض الخارجيه .

فيكون تقرير الموضوع هكذا : إنّه بملاحظه دليل وجوب الاجتناب عن النجس يلزمه هذا التكليف فيما إذا كان المتعلق معلوماً ، فيشكّ عند عروض الاشتباه فى أنّه هل التكليف بعده باقياً أم لا ؟ وحينئذٍ دليل (لا تنقض اليقين بالشكّ) يحكم بالبقاء ، وهو مقدّم على أصل البراءة ، إمّا وروداً أو حكمه كما حقّق فى محلّه .

فثبت من جميع ما ذكرنا أنّه لا يمكن التمسك لإثبات الطهاره لأحدهما بدليل البراءة ، ولا غيرها من قاعده الطهاره واستصحابها للتعارض وغيره .

قد يقال : فى وجه وجوب الاجتناب عن كليهما ، ما ذكره العلامة فى «المختلف» بأنّ اجتناب النجس واجب ، ولا يتمّ إلاّ باجتنابهما ، وما لا يتمّ الواجب إلاّ به واجب ، انتهى كلامه .

وهذا الاستدلال مبنى أولاً : على تسليم وجود الإطلاق لدليل وجوب الاجتناب بحيث يشمل حتى صورته الشبهه والشكّ ، كما لا يبعد صحّته .

وثانياً : على تسليم كون مقدّمه الواجب واجبه ، فيكون المورد حينئذٍ من ذلك ، لأنّ ترك كلّ فرد منه يعدّ مقدّمه لترك تحقّق المعصيه والمخالفه لوجوب الاجتناب . فيالانائين المشتبهين بالنجاسه

وثالثاً : وعلى عدم وجدان دليل يدلّ على الجواز لأحدهما ، كما ادّعى أو احتمل نقله صاحب «الجواهر» قدس سره عن المحقّق الأردبيلي قدس سره ، وإلاّ لما يبقى لدليل مقدّمه الواجب مورد .

فإذا ثبتت هذه الأمور الثلاثة كان ما ذكره من الاستدلال تاماً .

وقد أشكل الفاضل النزاقى قدس سره فى «المستند» على العلامة قدس سره بأننا نمنع من كون الواجب هو الاجتناب عن النجس مطلقاً ، بل الثابت هو وجوب الاجتناب ما يعلم أنه نجس عن استعمال نجس النجس وهو يحصل باجتنايهما معاً ، أى لزوم مراعاة الترك فى كليهما بصوره المعيه كما هو المفروض ، وإن لم يجتنب عن كل منهما بدلاً .

هذا ، لكنّه لا يخلو عن مناقشه لأنه لا إشكال فى أنه إذا علم بوجود النجس فى البين ، فقد شغل ذمته بالتكليف ، وهو وجوب الاجتناب عنه ، فمقتضى شغل الذمه تعيينياً _ بحسب حكم العقل _ هو البراءه عنه تعيينياً ، أى لا بدّ من تحصيل المؤمن عن العقوبه عند حصول المخالفه واقعاً لدى ارتكابه ، ومن المعلوم انتفاءه ، لأنه إن خالف واستعمل أحدهما وصادف الواقع النجس ، فإنه يحسن عقابه فلا يقبل الاعتذار منه بعدم العلم تفصيلاً بالنجاسه بخصوصه أو بالمجموع . ولعلّ هذا هو مراد الشيخ الطوسى قدس سره فيما قاله فى «الخلاف» كما نقله الشيخ فى كتاب «الطهاره» بأنه متيقن بالنجاسه فى أحدهما ولا يؤمن من الإقدام على استعماله .

وبعباره أخرى : إنّ العقل يحكم بقبح الإقدام على ما لا يؤمن من العقوبه والمفسده ، كما يقبح فيما يقطع فيه بذلك . فليس ما يتصوّر فيه المؤمن إلّا أصل البراءه _ بما قد عرفت تقريرها وجوابها _ أو قاعده الطهاره _ وقد علمت الردّ عليها _ أو استصحابها _ فقد مضت شبهتهما فلا نعيد .

وبالجمله لا نسلم دعوى كون حرمه المخالفه القطعيه ولا وجوب الموافقه القطعيه محققه وثابته ، بل الحقّ الحرى بالتصديق عند العقل والوجدان هو وجوب الموافقه القطعيه للتكليف ، إلّا فيما يلزم العسر والخرج ، أو الضرر من

العوارض والعناوين الثانويه ، أو إذا دلّ دليل بالخصوص على عدم وجوب الموافقه القطعيه ، وكفايه الاحتماليه ، كما هو الحال فى أطراف الشبهه الغير المحصوره ، لأحد من الوجهين المذكورين . كما أنّ إشكاله أيضاً على كلام المحقّق بما هو لفظه : «فبأنّ مورد يقين النجاسه أحدهما لا بعينه ، ومورد الطهاره كلّ منهما معيّناً لا بدلاً ، فاختلف المحلّ ، فلا يتحقّق التعارض ، مع أنّ أصله الطهاره الشرعيّه عن المعارض خاليه) انتهى كلامه .» فيالانائين المشتبهين بالنجاسه

فى غير محلّه ، لأنّه من العجب أنّه كيف أخذ اليقين بالنجاسه بالنسبه لما يعلم وقوعها فى البين ، وأتمّيا فى طرف الطهاره فإنّ قاعده الطهاره جاريه فى كلّ واحد من الطرفين ، مع أنّ التعارض لا بدّ أن يلاحظ فى كلّ منهما مع ما هو مسانخه ، وهو أن يقال : كما أنّ المكلف يعلم بوجود النجاسه واقعاً فى أحدهما ، غير معلوم عنده فى واحد معيّن خارجاً بلا رجحان لأحدهما على الآخر ، فكما أنّ مقتضى الشكّ فى خصوص كلّ طرف موجب لجريان قاعده الطهاره فى كلّ منهما ، يوجب وقوع التعارض بينهما بالعرض ، أى مع ملاحظه العلم الإجمالى بوجود النجس فى البين ، بحيث لو لم يكن هذا العلم موجوداً لجرى الأصل الشرعى بالطهاره فى كلّ واحد بلا- تعارض ويحكم بطهارتهما . كما أنّ هذا العلم الإجمالى موجبٌ لإيجاد التعارض بين الاستصحابين أيضاً ، إذا كانت حالتها السابقيه هى الطهاره أو النجاسه .

فمما ذكرنا ظهر الجواب عن كلامه الثانى ، من خلوّ الأصل الشرعى الحاكم بالطهاره هنا عن وجود المعارض ، كما هو واضح .

فتلخص من جميع ما ذكرنا أنّ الحقّ الموافق للتحقيق ، هو مختار المشهور لو لم نقل بوجود الإجماع ، كما هو كذلك عند المتأخرين من وجوب الاجتناب عن أطراف الشبهه المحصوره فى العلم الإجمالى ، ولا اختصاص بالمورد فقط ، بل

هو جار في كلّ مورد إلا- فيما يفرضه عنوان يوجب خروجه عن هذا الحكم ، أو يقوم الدليل على جواز ترك الامتثال في أحدهما . والوجه في ذلك هو الشمول الثابت في إطلاق الخطابات الواردة في تلك الموارد لها ، يعنى إطلاق خطاب (اجتنب عنا لنجس) يشمل صورته الشبهه المحصوره ، كما يشمل صورته العلم التفصيلي بالنجس .

لا- يقال : إنه يكون من قبيل التمسك بالعام في الشبهه المصادقيه وهو غير جائز ، لأنه لم يحرز في كلّ منهما أنه نجس حتى يشمل الدليل .

لأننا نقول : إنما يلزم ذلك لو أردنا إثبات النجاسه لكلّ واحد من الإنائين ، بأن يقال إنّ كلّ واحد منهما نجس ، فيجب اجتنابه ، فحينئذ يرد عليه الإشكال المذكور ، بخلاف ما لو قلنا بأن مقتضى خطاب (اجتنب عن النجس) بحسب حكم العقل والعقلاء ، هو الاحتراز عن كلّ واحد منهما لتحصيل الاجتناب عن النجس الواقعي في البين ، ولو يعلم إجمالاً بطهاره أحدهما ، وكونه باقياً على حاله من الطهاره .

وبعبارة أخرى : إنه يجب عليه ترتيب آثار النجاسه وأحكامها من الاجتناب والاحتراز ، لا ما يكون اعتباره نجساً واقعاً .

وتظهر الثمره فيما لو نذر على نفسه أنه لو وضع يده على نجس عليه أن يتصدّق ، ففي المقام لو وضع يده على واحد معيّن منهما فقط ، فحينئذ يمكن القول بعدم وجوب العمل بالنذر ، لأنه لم يحرز حينئذ تحقّق وجود الشرط حتى يجب عليه المشروط ، مع أنه لو كان هذا الواحد نجساً واقعاً بمقتضى دليل (اجتنب) كان اللازم عليه في الفرض المذكور وجوب الصدقه . فيالانائين المشتبهين بالنجاسه

ثم لا يخفى حكم العقل أيضاً بوجوب تحصيل الموافقه القطعيه للتكليف ، كما يحكم بحرمه المخالفه القطعيه للتكليف ، بما قد عرفت بأنّ الشغل اليقيني يقتضى الفراغ اليقيني .

وقد عرفت من جميع ما ذكرناه وحققناه عدم وجود مانع عن تنجز هذين الحكمين من الشرع والعقل ، ودفع كل ما يتوهم مانعيته من الاستصحاب وقاعده الطهاره والبراءه وأمثال ذلك . فظهر أنّ الحكم بالاجتناب فى المقام _ كما عليه جلّ الأصحاب _ هو على وفق مقتضى القاعده . مضافاً إلى ما سيأتى من وجود دليل شرعى بالخصوص فى المقام وغيره ، يوافق ما حققناه ، وهاهنا فروع عديده ينبغى ذكرها لتضمّنها فوائد فقهيّه وهى :

الفرع الأوّل : لا يذهب عليك أنّه بعد الفراغ عن كون وجوب الموافقه القطعيّه واجب عقلاً وشرعاً ، بحسب مقتضى القاعده الأوّليه ، فقد وقع الخلاف بين الأعلام فى أنّه هل يجوز عقلاً وشرعاً تجويز المخالفه الاحتماليه بارتكاب الخلاف فى أحد طرفى العلم الإجمالى ، وجعل الفرد الآخر بدلاً عن الواقع ومورداً للامتنال ، كما عليه الشيخ الأنصارى قدس سره فى «الرساله» والمحقّق النائينى والآملى ، أم لا يجوز كما عليه جماعه أخرى ؟

أقول : برغم أنّ مجال البحث عنه هو الأصول لكن لا بأس بالبحث عنه هنا .

يتبادر إلى ذهنى فعلاً هو عدم وجود محذور عقلى فيه ، لو صرّح الشارع بذلك ، فحينئذٍ لا يخلو الحال من وقوع أحد الأمرين :

إمّا أن يكون ما ارتكبه مصادفاً لما يجوز ، فوقع الامتنال حقيقه فى ترك المخالفه للتكليف الموجود فى البين .

أو يكون بخلافه ، يعنى صادف الواقع من النجس ، أو ترك الواجب وفعل الحرام ، فيما يكون المشتبه هو أحدهما .

فيكون معنى تجويز الشارع هو تخصيص عموم الدليل ، وتقييد إطلاق (اجتنب) لمصلحه موجوده من جهه رفع الشبهه أو إيجاد التسهيل للأئمه وأمثال ذلك ، وهو غير مستنكر ، كما ترى فى مثل أطراف الشبهه الغير المحصوره ، أو ما

يكون أحد الأطراف خارجاً عن مورد الابتلاء ، فيجوز ارتكاب أحد الأطراف مع إمكان مصادفته ، أو في موارد جريان قاعده التجاوز والفراغ مع إمكان أن يكون إجرائهما مستلزماً لترك ما هو الواجب واقعاً ، أو فعل ما هو حرام كذلك ، هذا بحسب الثبوت .

وأما بحسب مقام الإثبات لابدّ من إحراز وجود دليل شرعي بالخصوص ، أو عروض عنوان على أحد الطرفين المستلزم دخوله تحت القاعده المقتضيه لتجويز ترك الامتثال ، كما قد يوجب عروض ذلك العنوان _ مثل الضرر والخرج _ تجويز ترك الامتثال في المعلوم بالتفصيل للأحكام كما لا يخفى .

هذا تمام الكلام في حكم الشبهه المحصوره من حيث مقتضى القاعده من دون اختصاص بمقام دون مقام .

وأما الكلام من جهه وجود الدليل الخاصّ في المورد ، وهو الماء النجس المشتبه مع الطاهر ، كما في المتن _ وأراد استعماله للشرب أو للطهاره عن الحدث والخبث ؟ فلا إشكال في عدم جوازه بمقتضى القاعده ، إلا أنّ الدليل بالخصوص لكن ورد في الحكم بالتيّم ولزوم إهراقهما ، وهو خبر موثّقه سماعه ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل معه إناءان فيهما ماء ، وقع في أحدهما قدر لا يدري أيّهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره ؟ قال : يهرقهما جميعاً ويتيمّم»^(١).

وخبر موثّقه عمّار الساباطي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديثٍ قال : «سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء ، وقع في أحدهما قدر لا يدري أيّهما هو ، وحضرت الصلاه ، ليس يقدر على ماء غيرهما ؟ قال : يهرقهما جميعاً ويتيمّم»^(٢).

وفي «المعتبر» نسبهما إلى عمل الأصحاب ، بل في «المنتهى» : إنّ الأصحاب

١- وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢ ، ١٤ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢ ، ١٤ .

تلقوا هذين الحديثين بالقبول ، بل يظهر من جميع الفقهاء المعاصرين والمتأخرين الإفتاء على طبق الحديثين بالحكم بالتيّم ، ولعلّه كان لاعتمادهم على هذين الحديثين ، وإلاّ- فإنّ الاحتياط في المقام يقتضى تحصيل الطهاره المائيه في الجملة ، كما سيظهر لك إن شاء الله .

فظهر من مقتضى هذين الحديثين أنّ الشارع لم يجوّز المخالفه والموافقه الاحتماليه ، وإلاّ لما حكم بالتيّم وجوّر الارتكاب في أحدهما .

هذا ، ولكنّه يمكن أن يناقش فيه بأنّ الحكم بذلك في مثل المقام ليس إلاّ من جهه أنّه لو أجاز تحصيل الطهاره بأحدهما ، فمع ذلك لا يمكن القطع بحصول الفراغ اليقيني عمّا هو الواجب ، وهو الصلاه بالنظر إلى مقتضى الأصول الجاريه هنا ، كما سيتبين لك تفصيل البحث فيه .

وكيف كان ، لا- يكون الخبران هاهنا دليلاً- على عدم جواز ارتكاب المشتبهين المحصورين ، من جعل الأوّل للنجس الواقعي واحداً منهما لولا إشكال آخر من لزوم الترجيح بلا مرجح وأمثال ذلك من الأمور التي يمكن إجراءها في المقام ، ومضى بحثها .

وحيث بلغ البحث إلى هنا ، لا- بأس بصرف الكلام مفضّلاً في موضوع الإنائين المشتبهين من جهه الحكم بإراقتهم ، ولزوم بالتيّم كما عليه الفتوى ، وبيان الفروض التي يمكن أن يتصوّر فيها ، بعد الفراغ عن قلّه الماء الموجود في الإنائين لا كريتته ، كما يؤمى إلى ذلك التعبير بالإناء الظاهر غالباً بما يكون أقلّ من الكرّ ، فحينئذٍ نقول : المسأله مشتمله لوجه شتى :

الوجه الأوّل : أن يفرض جواز استعمال أحدهما لتحصيل الطهاره المائيه عن الحدث ، فهل يمكن الالتزام به من جهه القاعده والأصول ، والحكم بالفراغ عن التكليف بالصلاه المأتى بها بمثل هذه الطهاره ، أم لا بدّ من تحصيل الطهاره

الترايبه ، وعدم جواز الاكتفاء بالمائه فقط ؟

والظاهر _ كما هو الأقوى _ هو الثانى ، لأنّ تحصيل الطهاره عن أحدهما _ مضافاً إلى ما عرفت من الإشكالات الواردة عليه ، من عدم كونه مشتملاً على المرجح ، حتّى يخرج عن محذور الترجيح بلا مرجح ، وعدم جريان استصحاب الطهاره وقاعدتها وأصالة البراهه الشرعيه والعقليه ، لما قد علمت من كون جميعها لها ما يعارضها بمثها فى موردها ، ومضافاً إلى الإغماض عمّا سيأتى من احتمال كون الأمر بالإهراق لهما ، الشامل لذلك الإناء أيضاً ، موجب لحرمة استعماله ذاتاً ، كما احتمله بعض ، حتّى يصير النهى المتعلّق بتحصيل الطهاره الحديثه ، المشتمله على قصد القربه حينئذٍ موجباً لبطلانها ، لمنافاته مع قصد القربه ، إذ النهى المتعلّق بالعبادات موجب للفساد _ لا يوجب القطع بالفراغ اليقيني من الأمر المتعلّق للصلاه الواجبه ، لأنّ الماء المشتبّه إذا لم يقدر الحكم بطهارته من جهه الأصول من الاستصحاب وقاعده الطهاره ، فحينئذٍ وإن لم يمكن الحكم بنجاسه البدن أيضاً بتحصيل الطهاره بماء واحد لوجود استصحاب طهاره البدن عن النجاسه المحتملّه بلا تعارض ، إلاّ إنّه لا يمكن تحصيل الفراغ القطعى عن الصلاه ، بل مقتضى استصحاب عدم الإتيان بالطهاره الحديثه ، وقاعده الاشتغال بالصلاه هو عدم الكفايه ، كما لا يخفى .

فهذا الفرض واضح لا كلام فيه ، ولذلك لم يلتزم به أحد من الفقهاء على ما فحصنا عنه . ويتفرّع عليه أنّه لو توضّأ من أحدهما لوضوء تجديدى ، كان صحيحاً ، ويجوز له الدخول فى الصلاه مع ذلك ، لعدم القطع بنجاسه بدنه ، بل قد عرفت خلافه بالأصل .

الوجه الثانى: أن يفرض إتيان الطهاره عن كلا المائين ، بأن يتوضّأ من كليهما.

فهو أيضاً تارة: بأن يغسل أعضائه بعد التوضّؤ بالماء الثانى ابتداءً ، ثمّ التوضّؤ بعده .

وأخرى أن لا يفعل ذلك ، بل يتوضأ من كليهما بلا تغسيل .

وقد يتوهم الفرق بينهما : بأنَّ الأوَّل كان وضوءه حاصلًا ، ويجوز له الإتيان بالصلاه ، لأنَّه إذا فرض التوضُّى بالماء الأوَّل ، وكان نجسًا مثلًا ، فبعد تغسيله ابتداءً بالماء الثاني فقد حصلت الطهاره ، فصار التوضُّى بالماء الثاني صحيحاً ورافعاً للحدث ، وإن فرض كون الماء الأوَّل طاهرًا فقد حصلت الطهاره عن الحدث به ، سواء توضأ بالثاني أو لا .

وعلى كلِّ حال قد حصل له اليقين بتحقق الطهاره ، إمَّا بالماء الأوَّل أو الثاني .

هذا بخلاف ما لو لم يغسل بالماء الثاني ، حيث أنَّه على فرض كون الماء الأوَّل نجسًا ، فإنَّ لازمه نجاسه الأعضاء ، فحينئذٍ لو توضأ بالثاني بلا تغسيل ، يلزم بطلان الوضوء ، فلا يقطع بحصول الطهاره له .

ولكنه فاسد ومنذفع ، لأنَّه قد يفرض هذه المسأله كون النهى الوارد فى الخبرين _ المستفاد من الأمر بإهراق الإنائين _ دليلًا على أنَّ التوضُّؤ منهما كان حراماً ذاتياً ، نظير حرمة صوم العيدين من الفطر والأضحى ، والصلاه للحائض ، وأخرى يستفاد أنَّه كان إرشادياً ، إلَّا أن يقصد بالعمل التشريع فيحرم له من هذه الحيثيه ، لا أن يكون نفس العمل بذاته حراماً .

فعلى الأوَّل لا إشكال فى بطلان كلا وضوئيه ، بلا فرق بين الصورتين ، ولا تحصل له الطهاره من الحدث قطعاً ، حتَّى لو توضأ من أحدهما ، لأنَّه قد فعل حراماً ، فلا يمكن قصد التقرب به ، فلا تصل النوبه إلى ملاحظه حاله بالنسبه إلى العلم الإجمالى بالنجاسه ، فيزيد بناءً على هذا إشكال آخر للوجه الأوَّل _ مضافاً لما قد عرفت من عدم القطع بالفراغ _ هو كون أصل الوضوء باطلٌ حينئذٍ ، من جهه النهى إنَّ كان كلاهما حراماً ، ومحتمل الحرمة والبطلان إنَّ كانت الحرمة مرتبطه بالنجس فى البين ، لا استعمال كلِّ واحد منهما .

وإن فرضنا عدم حرمة ذاتاً ، بل دلالة النهى على الإرشاد كما هو الأقوى ، وإن كان ظاهر جملة «يهريقهما» حيث كانت خبريه في مقام الإنشاء هو الأول وقوّاه صاحب «الجواهر» إلا أنه قال بعده ، وإن كان للنظر فيه مجال .

وكيف كان ، فنقول حينئذٍ : لا- فرق بين صورتين من حيث المقصود ، وإن كان يتفاوت بينهما في الجملة ، كما سيّضح لك إن شاء الله تعالى .

لأنه وإن لم يكن هذا الفرض مثل الصورة الأولى من كون الاستعمال حراماً ذاتاً ، ومن كون أمره دائراً بين الإتيان بالتركرار ، وفعل حرام لتحصيل الواجب ، وهو تحصيل الطهارة المائيه للصلاه ، وبين ترك التكرار والاستعمال حتى يترك فعل الحرام ، إلا أنه يترك الواجب حينئذٍ وهو الإتيان بالطهارة المائيه ، فيدور أمره حينئذٍ بين فعل الحرام أو ترك الواجب ، وحيث أنّ الشارع قد جعل للواجب بدل شرعاً ، وهو الطهارة الترابيه _ بخلاف الحرام _ فحينئذٍ يقدم ما ليس له بدل على ما له بدل ، فيحكم حينئذٍ بوجوب التيمم ، ويكون الخبرين واردين على طبق القاعده حينئذٍ ، ولا- فرق في ذلك بين تغسيل الأعضاء بالماء الثاني أو لا ، كما لا يخفى ، ولا يكون وجه تقدّم ترك الاستعمال أيضاً من باب ترجيح جانب الحرمة على الواجب ، كما توهمه بعض على ما في «الجواهر» ، بل لما عرفت من الوجه المذكور .

بل كان وجه عدم الفرق في الصورة الثانيه أيضاً ، هو من جهة أنه إذا لاقى الماء الثاني بجسمه _ ولو بعنوان التغسيل _ يقطع حينئذٍ بحدوث النجاسه وتحققها في جسمه أمّا بواسطة الماء الأول أو الثاني ، لأنّ التطهير بالماء القليل لا يكون إلا بعد انفصال غسالته عن المحلّ ، فقبل ذلك قطع بالنجاسه ، فيشكّك في رفعها بعد ذلك بالماء الثاني الذي غسّل به ، لإمكان أن يكون هو نجساً دون الأول ، فيستصحب النجاسه ، فلا يقطع بمزيل يقينى للنجاسه الخبثيه ، وإن كان القطع بحصول الطهارة

الحدثية هاهنا حاصلًا ، لأنّ الوضوء الصحيح إمّا هو حاصلٌ بواسطة الماء الأوّل إنّ كان طاهرًا ، وإنّ تنجّس بدنه بعد ذلك بالماء الثانى ، أو كان الماء الثانى طاهرًا ، فقد غَسَلَ أعضائه ثمّ تَوَضَّأَ به ، فكان طاهرًا ووضوءه صحيحًا ، وهذا هو وجه الفرق بين صورته التّغسيل ابتداءً وعدمه ، من حيث تحقّق الوضوء بذلك الفرض ، بخلاف ما لو لم يغسل الأعضاء ، إذ بوضوءه بالماء الثانى الطاهر يوجب نجاسه الماء بملاقاته مع نجاسه جسمه لو كان الماء الأوّل نجسًا .

لكن لا- فرق بينهما من جهه المقصود ، وهو عدم إمكان الإتيان بالصلاه بعد التوضؤى ء منهما على كلا التقديرين ، إمّا لعدم حصول الطهاره عن الحدث لو لم يغسل ابتداءً ، وإمّا من جهه فقدان الطهاره عن الخبث ، بمقتضى استصحاب نجاسته المقطوعه الحصول ، والشكّ فى مزيلها ، كما عرفت توضيحها .

لا- يقال : إنّّه إذا فرض حصول الطهاره الحدثيه على فرض التّغسيل بالماء الثانى ، فيكون هذا من الموارد التى يمكن تحصيل الطهاره المائيه فلا يجوز معه التيمّم ، فلم يحكم حينئذٍ بالتيمّم دون الوضوء ؟

لأنّنا نقول : لما قد عرفت من أنّه إذا دار الأمر بين ترك واجب لا بدل له ، وبين ترك واجب آخر له بدل ، فلا إشكال فى تقدّم الثانى على الأوّل ، والمفروض كون المقام من هذا القبيل ، لأنّ ترك الطهاره الحدثيه له بدل وهو التيمّم ، وهذا بخلاف ترك الطهاره الخبثيه ، حيث لا بدل له فيحكم بتقدّمه عليه ، فيحكم بالتيمّم حفظاً للطهاره عن الخبث ، ومثله الفتوى فى مسأله دوران الأمر فى ماء قليل ، فإنّه لا يكفى إلّا بتحصيل إحدى الطهارتين ، فيحكم باستعماله للطهاره عن الخبث ، ويتيمّم بدل الطهاره المائيه عن الحدث ، ولا يكون ذلك إلّا لما ذكرنا .

وفى «مصباح الهدى» للآملى قدس سره ما يستظهر منه وجه لفرق آخر بين صورتى التّغسيل وعدمه ، وهو : إنّّه لو لم يغسل بالماء الثانى ، لوجب عدم إمكان جريان

استصحاب النجاسه حينئذٍ لوجهين :

الأول : لأنه إنما يجرى فيما إذا كان المستصحب مشكوك البقاء فى المورد ، لا- فيما إذا تردّد بين مقطوع البقاء أو مقطوع الارتفاع ، وهاهنا يكون كذلك ، لأنه إن كان الماء الأول نجساً ، فقد قطع بالارتفاع بواسطة استعمال الماء الثانى ، وإن كان الثانى نجساً كان مقطوع البقاء ، فلا يبقى بعدهما زمان يكون فيه المستصحب مشكوك البقاء .

وثانياً : إنه معارض مع استصحاب الطهاره لموضع الوضوء ، لأنه إن كان النجس هو الثانى فيقطع بحصول الطهاره للموضع بواسطة الماء الأول ، وإن كان الأول نجساً فيقطع حصولها بواسطة استعمال الثانى ، لأن المفروض طهارته ، فيظهر بذلك طهاره المواضع وبقائها وعند الشكّ يستصحب الطهاره .

ولكنه يعارض مع استصحاب النجاسه ، فيقول بعده يمكن فرض الكلام فى محلّ يسلم عن كلتا المناقشتين ، مثل فرض صورته حصول التمسيل بالماء الثانى ، فراجع إلى كلامه (١) .

وفى كلامه قدس سره نظر ، فأما عن الأول : فلأن المورد من قبيل القسم الثانى من أقسام الاستصحاب الكلى ، لأنه بملاقاه يده مع الماء الثانى فى الآن الأول وقبل انفصال الغساله ، يقطع بحصول النجاسه ، مثل القطع بوجود الحيوان فى الدار ، فبعد الانفصال يشكّ فى بقاء النجاسه المتيقّن تحقّقها ، لأنه إن كانت ثابتة بالماء الأول ، فقد ارتفعت قطعاً ، كما يقال هناك إن كان الحيوان هو البقه فقد هلك قطعاً ، وإن كان تحقّقها بالثانيه فقد كانت ثابتة فعلاً قطعاً ، كما يقال هناك إن كان الحيوان هو الفيل كان باقياً فلا إشكال فى جريان استصحاب النجاسه ، فإذا كان

استصحاب بقاء النجاسة فى تلك الحال موجوداً فى صورته التمسيل ، كما قال به الأملى قدس سره ، فى عدم التمسيل بالماء الثانى يكون الحكم ببقاء الاستصحاب للنجاسة أولى ، لأن مجرد الوضوء بالماء القليل الثانى لا يكون مطهراً ، إن كانت الأعضاء نجسه بالماء الأول ، إلا أن يكون بنحو التمسيل ، فهو رجوع إلى الفرض الأول والحال أنه خلاف المفروض ، بل كان الحكم ببقاء النجاسة بالاستصحاب هنا أولى من صورته التمسيل ، لعدم عروض ما يوجب الشك فى زوال النجاسة ، إن تحققت بالماء الأول ، بخلاف صورته التمسيل .

فإشكاله قدس سره فى جريان الاستصحاب فى صورته عدم التمسيل من جهة كون المورد من حيث المستصحب فاقد لوصف الشك فى البقاء ، بل أمر النجاسة دائر بين مقطوع الارتفاع _ إن كان الماء الأول نجساً _ أو مقطوع البقاء _ إن كان الثانى نجساً _ لا يخلو عن إشكال ، لوضوح كونه حينئذ نظير القسم الثانى من أقسام الاستصحاب الكلى كما عرفت توضيحه .

وأما عن الثانى : فلأننا لم نفهم كيف استصحب طهاره مواضع الوضوء وجعله معارضاً مع استصحاب النجاسة؟! لما قد عرفت أنه فى الآين الأول من الملاقاه بالماء الثانى _ سواء كان بالتمسيل أو غيره _ يقطع بحدوث النجاسة للملاقاه بالماء الأول ، أما من جهة عدم ثبوت الطهاره لعدم انفصال الغساله فى التمسيل ، أو دائماً لعدم تمسيل حتى يحتمل طهره بالانفصال ، أو بالماء الثانى ، فكيف جعل أحد طرفى الاحتمال طهاره مواضع الوضوء بواسطه الماء الثانى القليل ، خصوصاً فى صورته عدم التمسيل كما هو المفروض من كلامه .

فثبت أن استصحاب النجاسة يجرى بلا معارض ، كما أنه قد ثبت مما ذكرنا ، أن استصحاب النجاسة فى صورته عدم التمسيل أولى من صورته التمسيل ، لعدم وجود ما يزيل النجاسة فى الأول ، بخلاف الثانى وهو التمسيل وإن كان

مشكوكاً ، للشك في نجاسه ماءه وطهارته .

ثم إنه قدس سره نقل عن بعض المحققين الذين عاصروهم قولهم بإمكان القطع بزوال النجاسه ، بأن المكلف إذا فعل غسلين أو وضوئين ، فقد قطع بزوال النجاسه الحاصله من ملاقاته مع المائين ، وذلك أنه إذا توضأ بالماء الأول ، ثم غسله بالماء الثاني وتوضأ ، فهنا يوجب الحكم ببقاء النجاسه من جهه جريان الاستصحاب ، ثم بعد التوضى بالماء يغسل يده بالماء الأول ، فحينئذ يقطع بزوال النجاسه الحاصله إقياً عن الماء الأول فترتفع بالتغسيل بالماء الثاني ، أو الحاصله من الماء الثاني فترتفع بالماء الأول عند التغسيل .

واحتمال حدوث النجاسه ثانيه بواسطه احتمال نجاسه الماء الأول ، وإن كان موجوداً ، لكنه مدفوع لأنه مجرد شك ، فالمرجع حينئذ هو قاعده الطهاره .

هذا ، وأجيب عنه بما لا يخلو عن قوه ، بأن النجاسه السابقه المقطوعه الحدوث ، المرده بين الماء الثاني قد زال بعد ذلك ، أى بعد حصول التغسيل بانفصال الماء الأول عن محل اليد ، لأن النجاسه المستصحبه كانت باقيه إلى حين ملاقاته المحل للماء الأول وقبل انفصال الغساله ، فلا يأتي هذا الحكم المستفاد من الاستصحاب بعد حصول التغسيل قطعاً ، لكن النجاسه المقطوعه الحاصله والحادثه حين ملاقاته اليد مع الماء الأول ، المرده بين كون الماء الثاني نجساً أو هذا الماء ، لم يقطع بزواله بعد التغسيل ، لعدم العلم بطهاره هذا الماء ، فيستصحب بقاء هذه النجاسه ، فلا مزيل له حينئذ ، كما لا يخفى ، فتأمل حتى لا يشتبه عليك الأمر .

الثالث من الوجوه : هو أن فرض فرض التوضى من كلا الإنائين ، وتغسيل الأعضاء بالماء الثاني والتوضى بعده ، ثم أداء الصلاه بعد كل وضوء فإنه بعد تحقق الصلاتين يقطع بوقوع صلاه صحيحه مع الطهاره عن الحدث والخبث منه ،

لأنه إما أن يكون الماء الأول طاهراً ، فقد صَلَّى به . أو الثانى فقد تطهر به أولاً ثم توضأ وصلى ، ويكون قد أتى بطهاره حادثه عن كليهما وصلى ، فلا إشكال فى حصول الاحتياط بذلك . ولأجل ذلك فقد أفتى بعض _ كالأملى _ بهذا الوجه ، مع التيمم أيضاً من جهه مراعاة الاحتياط .

هذا وإن كان الأمر كذلك فى صوره الإمكان ، وكفايه الماء للتغسيل لا مطلقاً ، كما قد يتفق بما لا يقدر ذلك ، وأمره دائر بين الوضوئين بهما فقط وبين تركهما والتيمم ، إلا أنه يبقى حكم استصحاب النجاسه المقطوعه ، حال ملاقه الماء الثانى باليد قبل الانفصال ، لو قلنا بنجاسته كذلك ، فيستصحب بعد تمام الغسل ، لأنه يشك فى طهاره الماء الثانى وعدمها ، فاستصحاب النجاسه يحكم بها ظاهراً ، فصلاته الثانيه يكون قد أتى بها مع هذه النجاسه التى كانت مقتضيه لذلك الأصل ، وإن كان فى نفس الأمر والواقع يعلم إجمالاً بفراغ ذمته ، وهذا نظير الصلاه إلى أربع جهات عند اشتباه القبلة ، حيث أن مقتضى أصله عدم كون هذه الجهه بخصوصها قبله ، عدم صحه إتيان الصلاه إلى جهتها ، إلا أنه بعد الإتيان بها إلى الجهات الأربع يقطع بوقوع الصلاه ، إما إلى عين القبلة أو إلى جهتها فى أقل من مقدار ربع الدائره ، فيقطع بحصول الفراغ .

هذا ، فعليه يمكن القول بأن استصحاب النجاسه يوجب عدم جواز الإتيان بالصلاه فى غير المورد من الصلاه اليوميّه ، فلعل الإمام عليه السلام لاحظ مشكله المصلّى من إمكان عدم تحصيل الماء لتحصيل الطهاره عن الخبث ، حكم بالتيمم . مضافاً إلى أن الحكم بالتفصيل فى النجاسه ، بين الصلاه الثانيه فى المقام _ من جواز الإتيان بها _ وبين الصلاه الآتيه _ من عدم جواز الإتيان بها _ لا يخلو عن بُعد ، لعدم قائل بمثل هذا التفصيل فى النجاسه . فالأولى بعد كون مقتضى القاعده هو الاجتناب عن كلا الإنائين _ كما هو مقتضى دلاله الخبرين المقبولين _

هو الحكم بكفايه التيمم ، ورفع اليد عن استعمالهما ، كما عليه الأصحاب ، والله تعالى هو العالم بحقائق الأمور .

هذا كله في حكم الصلاة مع الطهاره عن الحدث .

الفرع الثانى : وهو فى غيرها من الأكل والشرب ، من لزوم الطهاره عن الخبث فقط ، فلا- إشكال فى كون مقتضى الأصل والقاعده ، هو الاجتناب عن كليهما ، لأنّ قوله : «اجتنب عن النجس» يقتضى تركهما ، كما هو ظاهر إطلاق كلام المصنّف أيضاً ، حيث قال أولاً : «وجب الامتناع منهما» ، ثمّ أضاف بعده : «وإن لم يجد غير مائهما تيمم» ، حيث يشمل صورته الشرب وغيره . مع إمكان الاستفاده _ فى الجملة _ من دلالة الخبرين على أنّ الصلاة مع أهميتها ولزوم تحصيل الطهاره عن الحدث لها ، إذا حكم بجواز تركهما _ لو لم نقل بوجوب الترك كما احتمله بعض _ ففى غيرها يكون الجواز بطريق أولى .

نعم ، قد يمكن فرضه فى صورته احتمال وجوب استعمال المائين فى التمسيل ، وذلك إذا كان الماء الثانى كافياً ، كما لو نذر قراءه القرآن مع الطهاره الحديثيه ، فحدث له هذا الحادث ، فلا يبعد حينئذ الحكم بوجوب تحصيل الطهاره ، لأنّه حينئذ قد عرفت أنّه يحصل القطع بالطهاره بالتوضئ بهما مع التمسيل ، إلاّ أنّه يحكم بنجاسه أعضائه ظاهراً بحكم الاستصحاب ، ومعلوم أنّ الطهاره عن النجاسه الخبثيه ليس بشرط فى قراءه القرآن ، وإن كان الإشكال من جهة حصول النجاسه للبدن ظاهراً متحققاً ومانعاً للصلاه الآتية ، إلاّ أنّه ينطبق عليه عنوان الاضطرار حينئذ فى وقته ، فيصلّى معه لو لم يكن قد حان وقت الصلاه ولم يأت بها ، وإلاّ لم يكن الحكم بوجوب التيمم حينئذ بعيد ، لكونه داخلياً تحت إطلاق الخبرين . مع إمكان احتمال القول بجواز التيمم فى صورته الأولى أيضاً ، بدعوى عدم استبعاد القول بإطلاق الحديثين من حيث الملاك

والمناطق ، لمثل وجوب الطهاره عن الحدث لقراءه القرآن ولو عرضاً ، والله العالم .

الفرع الثالث : حكم تطهير النجس بواسطه هذين المائين ، فقد اختلفوا فيه على ثلاثه أقوال :

القول الأول : وهو محتمل «النهايه» للعلامه ، على ما نسبه إليه في «مفتاح الكرامه» ، من تجوز التطهير بواحد منهما ، من غير احتياج إلى التكرار ، من جهه إطلاق دليل : «اغسل ثوبك بالماء من بول ما لا يؤكل لحمه» الذى يشمل لمثل ذلك ، خرج منه خصوص ما علم نجاسته ، وبذلك يرتفع حكم استصحاب بقاء النجاسه .

لكنه مخدوش من جهه عدم وجود إطلاق لتلك الأدله من هذه الجهه ، لأنها فى صدد بيان لزوم التطهير بالماء الطاهر ، فتحصيل هذا القيد لازم . أما جوازه لمطلق المياه ، حتى المشكوك منه فمحل تأمل ، فمقتضى الاستصحاب خلافه كما هو واضح .

القول الثانى : هو تكرار التطهير من كليهما فى صورته الإمكان ، كما عليه صاحب «الجواهر» قدس سره ، والعلامه الطباطبائى . لأنه إن كان الماء الأول نجساً فلا يؤثر فى تنجيسه ، لأن المتنجس لا يتنجس ، فالماء الثانى يطهره . وإن كان الماء الأول طاهراً ، فقد حصلت الطهاره عن النجس الأول قطعاً ، أما صيرورته نجساً بالثانى فهو أمر مشكوك فيه ، فمقتضى استصحاب الطهاره المتيقنه الحاصله ، هى الطهاره .

هذا ، لكنه ضعيف أيضاً ، لأنه إن أريد الحكم باستصحاب الطهاره المطلقه ، الكلى مع صرف النظر عن خصوصيته كل طرف ، فهو معارض مع استصحاب النجاسه الكليه المتحققه فى البين قطعاً إما بقاءً للسابقه أو حادثاً بواسطه الماء الثانى .

وإن أريد استصحاب الطهاره لخصوص كل فرد بواسطه احتمال طهارته ، فهو غير مفيد ، لكونه من قبيل استصحاب حكم الفرد المردد ، فهو غير جار قطعاً .

فلا يبقى هنا إلا اختيار القول الثالث .

القول الثالث : وهو الاجتناب عن كليهما ، لما قد عرفت في باب الطهاره عن الحدث للصلاه ، من جريان استصحاب النجاسه المتيقنه الحاصله حين ملاقيه الماء الثانى قبل الانفصال ، إذا قلنا بنجاسه الماء قبل انفصال الغساله ، وكانت الطهاره مشكوكه الحصول ، نظير استصحاب الحيوان الموجود فى الدار ، كما عرفت تفصيله فلا نعيده . وهذا هو الأقوى ، كما اختاره المحقق الآملى قدس سره .

الفرع الرابع : هو ما لو خرج أحد طرفى العلم الإجمالى عن حكم تنجز التكليف ، إمّا بخروجه عن مورد الابتلاء ، وإمّا بالاضطرار ، فهل يوجب ذلك جواز المخالفه للتكليف فى الطرف الآخر ، الذى لم يبتل به أم لا ؟

وتحديد الحكم فى هذا المقام ، متفرّع على تحديد مورده :

لأنه تارة : يكون الخروج عن مورد الابتلاء ، أو تعلق الاضطرار به قبل تحقق العلم الإجمالى بنجاسه أحدهما .

وأخرى : يكون الخروج مع تحقق العلم مقارناً له ، بلا تقدم وتأخر .

وثالثه : متأخراً عنه .

والظاهر عدم الإشكال فى جواز ترك التكليف فى الطرف الآخر فى القسمين الأولين ، لأنه لم يتحقق زمان يتنجز العلم الإجمالى فيه لكلا طرفيه حتى يحكم ببقائه . ومن المعلوم أنّ من شروط تأثير العلم الإجمالى فى تنجز التكليف ، هو إمكان البعث أو زجر المكلف نحو التكليف إذا تعلق بأحد الطرفين ، مع أنّه من الواضح عدم إمكانه فى الفرضين المذكورين ، إذا كان مورد التكليف خارجاً عن مورد الابتلاء ، أو تعلق به الاضطرار ، فكيف يمكن حينئذٍ تأثير العلم الإجمالى المتحقق بعده فى تأثير التنجيز للتكليف ؟ وهو واضح .

مضافاً إلى أنّه يعدّ شكّاً فى أصل التكليف بالنسبه إلى الطرف الآخر ، فتجرى فيه أصاله البراءه الشرعيه والعقليه . كما لا إشكال فى تنجز التكليف فى الطرف

الآخر، إذا كان الخروج أو الاضطرار حادثاً بعد العلم الإجمالي، لوضوح أنّ العلم قد تنجّز وأثر فيما قبل ذلك. ومعلوم أنّه ليس عدم الخروج شرطاً في صحّة التكليف شرعاً، وإن كان كذلك عقلاً، وإلاّ- لأمكن القول بإمكان إسقاط حكم العلم الإجمالي عن التأثير بإراقه أحد الإنائين، كما قاله «كشف اللثام» نقضاً وردّاً على بعض العامّة، من تجويز ترك التكليف في الآخر حينئذٍ، وإنّ أشكل عليه صاحب «الجواهر» قدس سره بإمكان الفرق بين الموردین، بما لا يخلو عن مسامحه ومناقشه، لأنّه لا- تفاوت بين صورتی الاختيار في الإراقه وعدمه، من حيث الملاك في سقوط العلم الإجمالي عن التأثير في التنجّز للثاني بعد ذلك كما هو مراد الناقض وإن فرضنا صحّة العقوبه بذلك.

كما لا- فرق بين وجوب الموافقه التكليفية وحرمة المخالفه الاحتماليه، في أطراف الشبهه المحصوره، بين أحد اليومين، فإنّه كما يجب عليه الصوم قبل الإتيان بواحد منهما، فهكذا يجب الإتيان بالآخر إذا أتى بواحد منهما، أي لا يسقط العلم الإجمالي عن مقتضاه بمجرّد الإتيان بواحد منهما، كما لا يخفى، ولذلك لم نشاهد مخالفاً من أصحابنا في هذه المسأله - كما نقله صاحب «الجواهر»، ويدلّ على أنّ الحكم كان مقطوعاً به عند الأصحاب.

في ملاقي احد الانائين المشتبهين

الفرع الخامس: لا يذهب عليك أنّ الحكم التكليفى، وهو وجوب الاجتناب عنالنجس، يمكن تعلّقه بكلّ واحد من المشتبهين، من باب المقدمه العلميه لتحصيل الموافقه القطعيه للتكليف الواقعي، فيكون التكليف متوجّهاً ظاهراً إلى كلّ واحد منهما. وهذا بخلاف الحكم الوضعى، وهو النجاسه، فإنّه لا- يمكن تعلّقه بغير ما هو الواقع فى البين. فعلى هذا لا يمكن الحكم فى الملاقي (بالكسر) لأحد المشتبهين بالنجاسه، لكون النجاسه مشكوكه، ولكن يمكن الحكم بوجوب الاجتناب إن تمّ الدليل عليه. وحينئذٍ لا بأس بصرف الكلام فى بيان حكم

الملاقى ، فى أنه هل يحكم بوجوب الاجتناب عنه أم لا ؟ فنقول ومن الله الاستعانه :

لا إشكال ولا خلاف ظاهراً فى وجوب الاجتناب عنه ، إذا فرض ملاقاته لكل واحد من المشتبهين للقطع بملاقاته مع النجس فى البين ، وهو واضح لا خفاء فيه . كما لا إشكال فى نجاسته أيضاً ووجوب الاجتناب عنه ، فيما لو فرض ملاقاه فرد ثالث فى قبالة لاقى مع الطرف الآخر فصار ملاقياً للمشتبهين ، فيجب الاجتناب عنهما ، كما يجب الاجتناب عن المشتبهين الأصليين ، لتحقق العلم الإجمالى بنجاسه أحدهما قطعاً ، كما فى أصلهما ، بلا فرق فى ذلك بين الوجوه المقصوده الآتية . ولم أجد من خالف فى الحكمين المذكورين . وإنما الكلام والإشكال فيما إذا لاقى أحد طرفى المشتبهين معيّن أو غير معيّن ، فهل يجب الاجتناب عن الملاقى مطلقاً ، _ كما نقل ذلك عن العلامة فى «المنتهى» ، وصحّت نسبته إلى السيد أبو المكارم ابن زهره من استدلاله بقوله تعالى : «وَالرُّجْزَ فَاهُجْرًا» (١) ، وصاحب «الحدائق» كما نقله الشيخ الأنصارى قدس سره _ أو طهارته مطلقاً . ولم أر من صرح بالإطلاق ، وإن أمكن استفادته فى الجملة من صاحب «الجواهر» قدس سره ، ولكن صحّه الاستناد لا تخلو عن تأمل _ أو القول بالتفصيل ، بما سنوضح لك إن شاء الله تعالى ؟ ولا يخفى أنّ لنا هنا أموراً ثلاثة :

الأول : العلم الإجمالى بنجاسه أحد المشتبهين .

والثانى : هو نفس الملاقاه الواقعه مع أحدهما المعين .

والثالث : هو العلم بالملاقاه . فيملاقى احد الانائين المشتبهين

فحينئذ تارة يفرض جميع الوجوه الثلاثه مع وجود الملاقى (بالفتح) ، وأخرى مع فقدّه .

وأما صورته وجود الملقى (بالفتح) ، مع وجود العلم الإجمالى والملاقاه والعلم بها :

فتارةً : يفرض تقدّم العلم الإجمالى بنجاسه أحدهما على الملاقاه والعلم بها .

وأخرى : يكون العلم الإجمالى مقروناً مع الملاقاه والعلم بها .

وثالثه : يكون العلم الإجمالى متأخراً عنهما ، مع كون متعلّقه أى النجاسه متقدّماً عليهما كما تأتى هذه الصور فى فرض فقدان الملقى أيضاً .

فالآن نفرض ما لو كان الملقى (بالفتح) موجوداً وكان العلم الصورة الأولى : كون النجاسه مقدّمةً على الملاقاه والعلم بها . فهو مورد الكلام والنقض والإبرام ، والبحث عنها تبين حكم وجوه أخرى فى ضمنه ، فنقول :

القائل بوجوب الاجتناب عن الملقى ، تارةً يتمسك بالآيه المذكوره ، ففيه :

أولاً: إنّها تدلّ على وجوب الهجر عن النجس ، لا عن مشكوكه ، فالاستناد بها لمشكوكه يكون من قبيل التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه ، وهو غير جائز .

وثانياً : إنّها تحكم بوجوب الاجتناب عن النجس ، لا-المتنجس ، لوضوح أنّ الملقى كان متنجساً لا نجساً ، على تقدير ثبوت النجاسه فى الملقى فى الواقع .

وثالثاً : قد عرفت أنّه لا- يمكن إطلاق الحكم الوضعى ، كالنجاسه للمشكوك ، أى لا يكون وصف النجاسه إلّا لما كان فى الواقع نجساً ، نعم يحكم بوجوب الاجتناب تكليفاً ، ويصحّ ولو مع الشكّ ، إذا كان فى أطراف الشبهه المحصوره ، فالآيه غير شامله لما نحن فيه .

وأخرى : يتمسكك بالدلاله الالتزاميه بأن يقول : إنّ دليل وجوب الاجتناب أو ما يحكم بالنجاسه إنّما يشمل بالمطابقه لخصوص النجس ، إلّا أنّه يشمل بدلاله الالتزام والسرايه للمتنجس ، بأنّه لو لاقاه شىء يوجب سرايته وتنجسه فيجب الاجتناب عنه أيضاً .

وفيه : إنه لا- إشكال في صدق السرايه للملاقى بذلك النجس ، إن كان نجساً في الواقع ، لكن إثبات أنه متى وجب الاجتناب عن النجس يجب الاجتناب عن متنجسه مشكل جداً ، لإمكان التفكيك بين كون النجس واجب الاجتناب دون المتنجس . مضافاً إلى ما عرفت من عدم إمكان الحكم بالنجاسه حتى للملاقى المشكوك ، حتى يوجب القطع بالسرايه ، وإن وجدت السرايه على تقدير كون نجاسه الملاقى .

وثالثه : قد يتمسك لإثبات وجوب الاجتناب عن الملاقى بواسطة العلم الإجمالى ، بكون أحدهما نجساً يفيد وجوب الاجتناب عنهما ، فيلزم وجوب الاجتناب عن ملاقيهما أيضاً ، ولو كان في طرف واحد . فعليه قد يتمشى في الحكم بوجوب تحصيل الموافقه القطعيه للتكليف في أطراف الشبهه المحصوره ، بما ذهب إليه الشيخ الأنصارى قدس سره ، ووافقه على ذلك المحقق الخوئى في أصل الدليل من كون الملاك في الحكم بالتنجيز ووجوب الموافقه هو تحقيق التعارض بين الأصول الجاربه في الأطراف وتساقطهما ، فلا محيص إلا من الاحتياط والاجتناب عن كلا الطرفين .

أو يتمشى بمسلك المحقق الخراسانى قدس سره في «الكفايه» من كون الملاك في وجوب الاجتناب هو عليه العلم الإجمالى بذلك ، بلا- فرق بين كون الأصول الجاربه في الأطراف ، ساقطه بالتعارض ، أو لا ، لأن العلم الإجمالى بالاجتناب لا يمكن الجمع بينه وبين الترخيص في الاستعمال للطرفين أو أحدهما ، لحصول التناقض بذلك .

فعلى المسلك الأول ، لا بد أن يقال في المورد بطهاره الملاقى ، وعدم وجوب الاجتناب عنه ، لأن الأصول الجاربه من استصحاب الطهاره أو استصحاب النجاسه _ فيما كانت حالتها السابقيه معلومه _ طهاره أو نجاسه _ أو قاعده

الطهاره أو البراءه فى كل واحد من الطرفين من الملاقى وصاحبه ، متعارضه فى تساقطان . وحيث كان الشك فى نجاسه الملاقى وعدمها مسبباً عن الشك سببى الملاقاه للنجاسه ، فبعد تساقط الأصول الجاربه فى السبب _ وهو الملاقى _ بواسطه التعارض ، يبقى الأصل الجارى فى المسبب _ وهو الملاقى من استصحاب الطهاره أو قاعدتها _ سالمًا من المعارض ومجارياً ، فىحكم بعدم وجوب الاجتناب عنه .

ولا يفرق الشيخ قدس سره ومن تبعه كصاحب «مصباح الفقيه» وغيره ، بين صورته تقدم العلم الإجمالى بالنجاسه على الملاقاه ، والعلم بها ، أو تقارنه ، أو كون العلم بالنجاسه بصورته الكاشف متأخرًا عن الملاقاه ، والمنكشف هو النجاسه كان متقدمًا ، وإلا لو كان المنكشف وهو النجاسه أيضاً متأخره عن الملاقاه لما استلزم نجاسه الملاقى قطعاً ، لكون الملاقى حين الملاقاه كان طاهرًا ، كما هو واضح .

نعم ذهب الشيخ قدس سره ومن تبعه _ بناءً على مسلكه بوجوب الاجتناب عن الملاقى دون الملاقى ، فيما إذا فرض كون الملاقى حين تحقق العلم بالنجاسه لأحد الإنائين مثلاً مفقوداً ، فحينئذ يتحقق العلم الإجمالى بنجاسه الملاقى ، أو الطرف الآخر ، فعليه يجب الاجتناب عن الملاقى ، كما يجب الاجتناب عن الطرف الآخر ، لوقوع المعارضه بين الأصول الجاربه فى الملاقى مع الأصول الجاربه فى الطرف الآخر ، فلا محيص إلا عن الاجتناب عن كليهما ، فيما إذا فرض حدوث أصل النجاسه المشكوكه قبل الملاقاه ، ولكن علمه بذلك كان بعد فقدان الملاقى .

وأما على مسلك المحقق الخراسانى قدس سره والمسلك الثانى ، حيث أنه يقول بعليه للعلم الإجمالى للتجز ، فإنه فرض للمسأله أنحاء ثلاثه فى صورته وجود الملاقى .

لأنه تارة يحكم بوجوب الاجتناب عن الملاقى وصاحبه دون الملاقى ، وهذا

فيما إذا كان العلم الإجمالي بنجاسه الملاقى (بالفتح) مع صاحبه متقدماً على العلم الإجمالي بنجاسه الملاقى أو الطرف الآخر ، وبما أنّ العلم الإجمالي لا- يتنجز إلا- إذا أمكن الحكم بتنجز كل واحد من طرفيه لو كان التكليف فيه ، بخلاف ما لو كان في مورد وكان المعلوم في ذلك الطرف ، فإنه لا يمكن الحكم بالتنجيز ، ولو بلحاظ وجود التنجيز بالعلم الإجمالي الآخر ، كما في المقام ، لأنّ الطرف الآخر قد تنجز الحكم فيه من جهه كونه طرفاً للعلم الإجمالي للنجاسه ، أو الملاقى (بالفتح) ، فلا يمكن أن يقع متعلقاً للعلم الإجمالي الثانى الموجود بينه وبين الملاقى (بالكسر) ، فحيث لا يتنجز العلم بالنسبه إليه ، يلزم جريان استصحاب الطهاره أو قاعدتها لو لم يكن الاستصحاب موجوداً وجارياً فى الملاقى بلا- إشكال فيحكم بطهارته ، لأنّ نجاسته كانت مستحدثه ، وليست هى النجاسه الموجوده فى الملاقى حتى يقال إنّهما واحد .

وأخرى : يحكم بوجوب الاجتناب من الملاقى (بالكسر) والطرف الآخر دون الملاقى . وهو فيما لو فرض تقدّم حدوث العلم الإجمالي بنجاسه الملاقى _ وهو اليد مثلاً _ التى قد لاقت مع ماء الإناء أو الطرف الآخر _ وهو ماء الإناء الذى يكون طرفاً للملاقى _ على حدوث علم إجمالي بين نجاسه أحد الإنائين ، المسمى أحدهما بالملاقى والآخر بالطرف ، فننقل هذا الكلام بعينه هاهنا _ عكساً _ أى بالنسبه إلى الملاقى ، إذ الطرف الآخر قد تنجز العلم بالنسبه إليه بواسطة العلم الإجمالي الواقع بينه وبين الملاقى ، فلا يمكن تعلق التنجيز بواسطة العلم الإجمالي بينه وبين الملاقى ، فيصير استصحاب الطهاره أو قاعدتها جاريه فى الملاقى بلا معارض ، كما لا يخفى .

وثالثه : الحكم بوجوب الاجتناب عن الثلاثه ، وهو فيما لو تقارن حدوث العلم الإجمالي بنجاسه أحدهما مع العلم بالملاقاه .

فإنه حينئذٍ يتعلّق العلم فى طرف بالملاقى والملاقى كليهما ، وفى طرف آخر بصاحب الملاقى وهو الطرف الآخر ، ولذلك يجب الاجتناب عنها .

هذا حاصل كلام المحقّق الخراسانى قدس سره .

لكن یرد علیه : أنه إذا كانت النجاسة المتعلّقة بالملاقى متولّده عن نجاسة الملاقى ، فلا فرق فى ذلك بين كون العلم متعلّقاً بهما معاً أو متعاقباً ، لأنّ نجاسة الشىء الثانى متأخّره عن الشىء الأوّل ، فحينئذٍ يكون الأصل الجارى فى الملاقى معارضاً مع الأصل الجارى فى الطرف الآخر . وقد عرفت أنّ العلم الإجمالى لا ينافى ترخيص الشارع لأحد الطرفين ، لو كان قد ورد فيه دليلاً ، فالشئ المشتبه ملاقاته للمتنجّس ، الجارى فيه الأصل غير المعارض ، يكون الترخيص فيه جائزاً بطريق أولى . فحيث كان العلم الإجمالى بالنجاسة لأحدهما بحسب التكليف مقدّماً رتبةً على العلم الإجمالى المتولّد منه _ وهو العلم الإجمالى المتعلّق بالملاقى والطرف الآخر _ وإن كان متأخراً زماناً ، بأن تحقّق العلم بنجاسة الملاقى والطرف الآخر أولاً ، ثم علم بنجاسة أحدهما ، وعلم أنّ نجاسة الملاقى _ لو حدثت _ يكون من جهة نجاسة الملاقى وبسبب الملاقاه .

ولذلك يحكم بتقدّم مقتضى ذلك العلم الإجمالى المتقدّم ، على ما يقتضيه العلم الإجمالى الثانى رتبةً ، المتقدّم زماناً ، فيصير ذلك أيضاً مثل الصورة الأولى من الأنحاء الثلاثة التى ذكرها . فإذا كان الأمر فى هذه الصورة كذلك ، ففى التقارن يكون بطريق أولى .

والسرّ فى ذلك أنّ الملاك فى التقدّم والتأخّر ، إنّما يكون هو الواقع المنكشف من النجاسة فى العلم الإجمالى المتقدّم رتبةً ، والملاقاه فى العلم الإجمالى المتأخّر رتبةً والمتقدّم زماناً ، فما ذهب إليه المحقّق الخراسانى غير وجيه عندنا . كما أنّ ما ذهب إليه الشيخ الأنصارى قدس سره من التفصيل فى الاجتناب عن الملاقى

وعدمه من صورته بقاء الملاقى وصاحبه ، وتحقق العلم الإجمالى بالنجاسه والملاقاه _ حيث لا يجب الاحتراز عنه _ وبين ما لو كانت الملاقاه قبل العلم الإجمالى بالنجاسه ، ثم فقد الملاقى ، ثم علم بنجاسه أحدهما من الملاقى المفقود وصاحبه ، حيث يجب الاجتناب عن الملاقى حينئذٍ وصاحب الملاقى ، لا يخلو عن إشكال وتأمل . لأنّ الثابت فى علم الأصول أنّ الاستصحاب أو الأصول والقواعد الشرعيّه ، مثل قاعده الطهاره والحليّه ، إذا كانت لها أثر فى بقاء المستصحب ، أو الشئ المتعلق لتلك القاعده ، يكون كافياً فى صحّتها وجواز إجرائها ، وإن لم يكن لهما أثر فى الحدوث ، هذا أولاً .

فى ما لو اشتبه أحد الانائين المشتبهين مع اناء ثالث

وثانياً : لا- يحتاج لترتب أثر الأصل من بقاء مورد الأصل ، بل لو تلف محلّه ، وكان لجريان الأصل فى ذلك التلف أثراً شرعياً ، فحينئذٍ يصحّ جريان الأصل ، ويترتب عليه أثره ، كما لو فرض العلم بملاقاه يده لشيء ، أو توضاً من ماء إناء من دون النفات إلى حاله من الطهاره والنجاسه ثم بعد إراقته شكّ فى طهارته ونجاسته ، وكان للماء حاله متيقّنه وهى الطهاره ، فلا إشكال فى إجراء الاستصحاب فيه والحكم بترتيب أثره حينئذٍ وهو عدم لزوم إعاده الوضوء ، وطهاره الأعضاء وأمثال ذلك . وهكذا الحكم فى المقام ، لأنّ أثر إجراء الأصل من الطهاره استصحاباً أو القاعده أو لبراءه ، هو تحقّق التعارض فى موردّه مع الأصل الجارى فى قبالة من الطرف الآخر ، فيوجب التساقط ، فيكون أثر الحكم بطهاره ملاقيه بواسطه أصله الجارى فيه بلا معارض ، كما لا يخفى .

فظهر حينئذٍ وجود أثر للمستصحب والأصل وهو البقاء ، وهذا كاف فى صحّته .

نعم ، قد أفتى السيّد محمّد رضا الكلپايگانى فى حاشيته على «العروه» ، وبعض آخر بلزوم الاجتناب عن الملاقى إن كان الملاقى محكوماً بالنجاسه بالاستصحاب لمعلوميّه حالته السابقه بالنجاسه . ولعلّه ظنّ أنّ أثر

الاستصحاب ، وإن كان هو نجاسه ماء الإناء _ المسمى بالملاقى الساقط بالمعارضه _ إلا- أنّ سقوط أثره بالمعارضه فى خصوص مجراه مثلاً لا يوجب عدم ترتب أثره الآخر الذى لا معارض له ، وهو نجاسه الملاقى ، ولذلك حكم بنجاسه الملاقى فى هذا المورد .

ولكن يمكن الجواب عنه : بأنّ الحكم بنجاسه الملاقى يكون من آثار الأصل الجارى فيه ، فإذا كان الأصل جارياً وبقياً فيه ، فللحكم ببقاء أثره وجه .

وأما إذا لم يجر الأصل فيه بواسطة المعارضه ، كما إذا لم يكن فى مورده أصل أصلاً ، فلا وجه لترتيب أثره الذى هو فرع لنفس الأصل . فالأقوى عندنا بحسب القاعدة ، طهاره الملاقى فى جميع الصور ، كما هو ظاهر إطلاق صاحب «الجواهر» وبعض آخر ، وإن كان الحكم بالاجتناب عن الملاقى احتياطاً فى الصورتين المذكورتين _ أحدهما ما فى كلام الشيخ من فقدان الملاقى ، وثانيهما ما فى كلام الكليايگانى من استصحاب نجاسه الملاقى _ لا يخلو عن قوه ، والله العالم بحقائق الأمور .

الفرع السادس : لو اشتبه أحد المشتبهين من الإنائين مع إناء ثالث ، فهل يجب الاجتناب عن الثالث كما يجب عنهما أم لا ؟ فعلى القول بعدم التعدى عن مورد النص ، يكون وجوب الاجتناب عن الثالث مبيّناً على أنّ وجوب الاجتناب عن المتنّجس المشتبه ، يكون كوجوب الاجتناب عن النجس المشتبهه واجباً ، بمعنى أنّه يجب الاجتناب عنه لما يشترط فيه الطهاره ،

النهى المستفاد من الأمر بالاراقه تحريمى ذاتى أو تشريعى؟

لكنّه لا يخلو عن تأمل ، كما ذكره الشيخ الأنصارى قدس سره .

وأما على القول بالتعدى _ كما هو الحقّ ، لما قد عرفت موافقته للقاعده ، ومن تنجّز العلم الإجمالى على جميع الأطراف ، ما لم يبلغ مرتبه الشبهه الغير المحصوره _ فلا إشكال فى وجوب الاجتناب عنه أيضاً ، كما يجب عن

الآخرين ، فيتيمّم عند الانحصار ، كما لا يخفى .

الفرع السابع : لو اشتبه الإنائين بالإطلاق والإضافه ، فلا إشكال فى لزوم تحصيل الطهاره عن الحدث بهما ، لحصول القطع بها حينئذٍ ، لأنّ أحدهما لا إشكال فى كونه مطلقاً ، ووجوب التمييز فى كونه بعينه مطلقاً غير لازم .

كما لا إشكال فى حصول الطهاره عن الخبث إذا تطهر بالماء القليل متعاقباً ومتدافعاً ، ولا يحتاج حينئذٍ إلى أن يتيمّم أصلاً ، إلاّ على القول بلزوم التعيّن ، فحيث لا يمكن فيتعلّق التكليف بالتيمّم .

لكنه ضعيف جداً ، ومن هنا يظهر حكم ما لو أراق ماء أحد الإنائين فى هذا الفرض ، فحينئذٍ لا يجوز الاكتفاء بالتوضىء بالماء الباقي ، المشكوك كونه مطلقاً أو مضافاً ، لأنّ استصحاب بقاء الحدث بعد التوضىء ، يوجب الحكم بوجوب التيمّم أيضاً ، للقطع بكونه مخاطباً بأحد الخطابين من الطهاره المائيه أو الترابيه ، فيجب وجوباً بالعلم الإجمالى .

فما ذكره صاحب «المدارك» من عدم الوجه فى الجمع بين الطهارتين ، لأنّه إنّ كان الشرط كون الماء معلوم الإطلاق ، حتّى يجوز التوضىء ، فلازمه عدم جواز الوضوء ، بل يتيمّم حينئذٍ فقط . وإن كان المشروط هو عدم كونه معلوم الإضافه ، فلازمه جواز التوضؤ فى المورد .

لا- يخلو عن إشكال ، لأنّه يحتمل أن يكون الشرط هو إطلاق الماء واقعاً ، فهذا الاحتمال يوجب الحكم بالتوضىء ، وحيث أنّ الاكتفاء به لا- يوجب القطع بالطهاره ، فلذلك يجب التيمّم أيضاً جمعاً بين الخطابين المحتملين بالعلم الإجمالى . كما يظهر الجواب عن كلام المحقّق الخوئى ، من الحكم بوجوب التيمّم فقط ، بمقتضى استصحاب بقاء الحدث فى صورته التوضىء ، لما قد عرفت من أنّ الاستصحاب يجرى فى طرف التيمّم أيضاً .

الفرع الثامن : هل النهى الوارد المستفاد من أمر الإمام عليه السلام بالإراقة هو نهى تحريمى ذاتى أو تشريعى ؟

وبعبارة أخرى : هل وجوب الإراقة وجوب تعبدى صرف ، أو يكون وجوبها كناية عن ترك الاستعمال ، أو أنه وجوب شرطى ، أى يجب الإراقة للتيّم وبدونه لا يقطع بوظيفته ، لاحتمال كونه واجد الماء ، فلا يكتفى بالتيّم حينئذٍ ؟

الظاهر كون الوجوب على النحو الثانى ، وإن كان الثالث أيضاً لا يخلو عن قوّه ، لو لم يعارضه رجحان شىء آخر ، من اضطرار لزوم الماء لرفع العطش وغيره.

فى ملاك المحصور و غير المحصور

ولكن الحكم بالوجوب لا يخلو عن إشكال ، فما ذهب إليه من الوجوب كما عن «المقنعه» و«النهايه» والصدوقين ، لا يخلو عن كلام .

ثم لا يذهب عليك أنه على القول بالحرمة الذاتيه ، تكون نتيجتها عدم صحّ الطهاره من الحدث ، لعدم تمشّى قصد القربه منه لو أتى بواحد منهما . نعم ، تصحّ الطهاره عن الخبث مع الإثم ، لكونه حراماً ، كما تصحّ الطهاره عن الحدث لو أتى بواحد منهما أو كليهما نسياناً أو اعتقاداً بالطهاره ، فإنه تتحقّق الطهاره ، لولا سائر الإشكالات السابقه التى قد ذكرناها مفصّلاً فلا نُعيد .

هذا ، بخلاف ما لو قلنا بالحرمة التشريعيه ، فإنه حينئذٍ لا يكون الإشكال فى الطهاره من الحدث والخبث ، إلا ما عرفت سابقاً من مقتضيات الأصول .

والأقوى عندنا عدم كونه حراماً ذاتياً ، بل لو حرم كان تشريعياً ، ولا يوجب فساد العمل ، لأنّ الحرمة تكون باعتبار انطباقه خارجاً على ذلك العمل ، وهو واضح لا خفاء فيه ، لا أن يكون نفس العمل حراماً حتّى يوجب فساده .

الفرع التاسع : ما قيل فى الفروع السابقه إنّما يكون فى المشتبه الذى كان محصوراً ، حيث كان العلم الإجمالى فيه منجزاً ، فلو فرض المشتبه فى غير المحصور ، فلا يجب الاجتناب عنه ، ولا يتنجز العلم الإجمالى بواسطه وجود

بعض الموانع من العسر والحرَج في بعض الموارد ، أو الخروج عن موضع الابتلاء في بعض آخر وأمثال ذلك .

وحيث كان حكم وجوب الاجتناب عن النجس المشتبه وعدمه دائراً مدار تشخيص المحصور وغيره ، فلا بأس بالإشارة إلى وجوه متصوّره في معناه خارجاً ، والأقوال الموجودة فيها بعد وضوح مفهوماها .

والحقّ _ كما عليه المحقّق الآملي وجماعه أخرى من الفقهاء _ أنّ مرجع تشخيصه هو العرف ، فكلّ ما صدق عندهم أنّه محصور ، فيحكم فيه بالاجتناب قطعاً ، كما لا يجب الاجتناب عنه فيما لو ثبت عندهم أنّه غير محصور .

أمّا لو شكّ في بعض المصاديق أنّه معدود في الشبهات المحصوره أو عدمها ، فالظاهر هو الوجوب أيضاً ، وذلك بمقتضى العلم الإجمالي ، والشكّ في حصول الموانع ، والأصل عدمها .

ثمّ إنّ ما ذكره الشيخ الأنصاري قدس سره في معناه ، هو الأقوى إنّ كان كلامه غير ما ذكرنا ، لاحتمال أن يكون متّحداً بما قلنا _ كما قيل _ وهو كون الملا-ك في غير المحصور ، أن يكون احتمال وجود الحرام أو النجس في الأفراد ضعيفاً عند العقلاء بحيث لا يعتنون به ، فالمحصور هو ما كان بخلاف ذلك .

فهنا خمسة أقوال لا بأس بالإشارة إليها وهي :

القول الأول: أنّ المحصور ما كان عدّه وإحصاءه غير مشكل ، بخلاف قرينه وبديله .

وهذا هو الذي يظهر من الشهيد الثاني والميسى وصاحب «المدارك» ، وفي بعض وأضاف بعضهم إلى التعريف قيد المدّة أي يصيب عدّه في مدّة قصيره .

القول الثاني : أنّ غير المحصور ما يؤدّي إلى ترك جميع الأفراد كترك الواجب ، أو ترك عمل نظير ترك الصلاة في الأمكنه المشكوكه ، أو ترك أكل لحم

الشاه لاحتمال كونها أحدها الموطوءه .

وهذا هو الذى يظهر من «كاشف اللثام» ، واستصوبه صاحب «مفتاح الكرامه» .

القول الثالث : أن تكون الكثره بحيث لو أراد المكلف الإتيان بها لم يتمكّن عادةً من إتيانها ، ويكون على نحو بحيث يبقى بعض الأفراد خارجاً عن محلّ الابتلاء ، ولذلك لا ينتجّز عليه العلم .

هذا هو المنقول عن المحقّق النائيني قدس سره .

القول الرابع : الإحاله إلى العرف ، إلا أن يكون وجودات كلّ واحد من الأفراد منحازاً ومستقلاً عن الآخر ، بأن يكون على نحو يمكن الجمع بينهما نظير قطره بجوار القطرات ، وحبّه من الحنطه بجنب أطنان من الحنطه ، حيث يكون محصوراً حينئذٍ .

فى تعريف الماء المضاف و أقسامه

هذا هو المنقول عن المحقّق الشيخ ضياء الدين العراقى .

القول الخامس : أنّه إذا كانت الأطراف والأفراد على نحو لا يمكن ملاحظتها إلاّ تحت عنوان إجمالى مثل (شاه قريه) أو (شياه هذا الراعى) واشتبهه فى حرمه أحدها فهو غير محصور ، وأمّا إذا لم يكن كذلك بل يمكن ملاحظته على نحو غير مجمل فهو معدود فى المحصور .

هذا هو الذى ذكره صاحب «مصباح الفقيه» مستفيداً من صاحب «الحدائق» قدس سره .

هذه هى الأقوال التى وجدناها بعد الفحص فى مظانّها ، وقد عرفت أنّ الأقوى ما ذكرناه .

وهذا تمام الكلام فى الشبهه المحصوره فيما يقتضيه المقام ، وسيأتى تتمّه له فيما ناسب طرحه إن شاء الله تعالى .

الثانى : فى المضاف

وهو كل ماء اعتصر من جسم ، أو مزج به مزجاً يسلبه إطلاق الاسم (١).

الماء المضاف وأحكامه

(١) ولا يخفى عليك أنّ المصنّف رحمه الله لم يدخل الماء المقطر المتصاعد فى المضاف ، ولعله أدرجه فى المطلق ، وإن كان من الماء المضاف كماء الورد إذا صعد وصار مقطراً .

لكنّه بعيد جداً ، إذ لا يساعده دليله المذكور فى ذيل كلامه بقوله : «فى المزج ما يسلبه إطلاق الاسم» ، لوضوح أنّه لا خصوصيته فى المزج ، لصحّه إطلاق صحّه السلب .

فى ما لو شكّ فيصدق الإطلاق و الاضافه

ومن الواضح عرفاً عدم صحّه إطلاق الماء بلا قيد على الماء المقطر _ بلا إشكال _ ولا على المتبدّل بالتقطير ظاهراً ، وإن سلّم المحقق الخوئى على ما فى «التنقيح» صحّه إطلاق الماء على الثانى ، وتأمل المحقق الآملى قدس سره فى «مصباحه» ، وحكم بالاحتياط .

كما أشكل وتأمل الحكيم قدس سره فى «المستمسك» فى إطلاق عدم صحّه الانطباق مطلقاً وفى جميع الأفراد .

ولعلّ المصنّف أراد إدخاله تحت أفراد المضاف ، كما يشعر بذلك ما عرفت من ذيل كلامه .

وكيف كان لا إشكال فى كون الماء المضاف على أقسام ثلاثه :

القسم الأوّل : المعتصر من الأجسام ، وهو الفرد المجازى من لفظ الماء ، لأنّ إطلاق الماء عليه لا يكون إلا من جهه المشابهه المخصوصه لا مطلق التشابه ، ولذلك لا يطلق لفظ (الماء) على الدهن والدبس المائعين .

كما يكون كذلك مجازاً فى القسم الثانى منها وهو المتقطر منه ، لوضوح أنّ

صَحَّه إطلاقه عليه ، كان بواسطة علاقه ما كان أو يكون أو ما يؤل إليه ، من جهة أنه سوف يصير مشابهاً للماء المطلق ، بحيث كان انطباق إطلاق الماء المطلق عليه أشدّ من القسم الأول ، ولذلك ترى ذهاب بعض الفقهاء إليه .

وأما القسم الثالث : وهو الماء الممتزج بالشيء ، الذى كان إطلاق الماء عليه حقيقه ، لوجود أجزاء الماء فيه واقعاً ، حتّى بعد المزج كماء الملح وماء التراب ونظائرهما .

فثبت ممّا ذكرنا أمور ثلاثه :

الأمر الأوّل : إطلاق الماء على الأقسام الثلاثه يكون من باب الإطلاق الحقيقى أو المجازى ، لا من باب الاشتراك اللفظى ، _ كما يظهر عن بعض على حسب ما نقله الآملى فى «مصباحه» .

فالمقسم فى كلام الفقهاء ، بأنّ الماء على قسمين : مطلق ومضاف ، يكون المراد هو الأعمّ من الحقيقه والمجاز ، كما لا يخفى على المتأمّل _ .

ولا على الاشتراك المعنوى ، كما يظهر من الحلّى فى «دليل العروه» فارجع .

الأمر الثانى : إنّ الملاك فى صحّحه إطلاق الماء ، هل من جهة كون صحّحه إطلاق استعمال الماء عليه بلا قيد _ كما فى «مصباح الفقيه» للهمدانى قدس سره _ أو من جهة عدم صحّحه سلب اسم الماء المطلق عنه ، كما هو موجود فى كلام كثير من الفقهاء ؟

الأمر الثالث : أنّ الماء المقطر أيضاً يعدّ عند العرف من أقسام المضاف ، وذلك من جهة صحّحه إطلاق اسم ماء المطلق عليه ، ولكنّه أخفى من غيره .

فدعوى كونه من الماء المطلق _ كما عن الخوئى _ لا يخلو عن إشكال ، سيما قبل تقطيره بالماء المقطر .

ثمّ لو شككنا فى مورد من جهة صدق الإطلاق والانطباق ، فلا بدّ من الرجوع حينئذٍ إلى الأصول العمليّه من الموضوعيّة والحكميّة ، لأنّه لو كان له حاله سابقه

من الإضافة أو الإطلاق ، فتستصحب تلك الحاله إلى أن يعلم الخلاف .

يعنى لو كان مطلقاً فاختلط بالتراب ، إلى أن صار مشكوكاً ، فالمرجع حينئذٍ استصحاب إطلاقه .

فى حكم الماء المضاف

كما أنه لو كان وحلاً ، فاختلط بالماء المطلق ، إلى أن صار مشكوكاً ، فالمرجع استصحاب حالته السابقه .

هذا إذا لم تكن الشبهه مفهوميّه ، وإلا لا يجوز ، لأنه يعدّ حينئذٍ نظير التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه ، لأنّ المفهوم المرّد يكون نظير الفرد المرّد ، لا يجوز التمسك بإطلاقه اللفظى المستفاد من ذلك المفهوم ، وهكذا فى استصحابه ، بل المرجع حينئذٍ هو الرجوع إلى الاستصحاب الحكمى ، أو سائر الأصول الجاربه فى المورد من البراءه والاشتغال .

كما أنّها تكون المرجع فى كلّ مورد ليس فيه أصل موضوعى ، ولو من جهه عدم العلم بالحاله السابقه للشئ المشكوك ، وتفصيل الكلام موكول إلى محلّه .

هذا إذا كان منشأ الشكّ من جهه صدق العرفى للمشكوك ، بأنّه يكون من قبيل الماء المطلق أو الماء ؟ كما هو الملاك فى التشخيص لا- أمر آخر من الكثره والقله فى الخليط ، بأنّه إذا كان الخليط كثيراً أو أكثر من الماء فهو مضاف وإلا مطلق ، ومع التساوى يحكم بجواز الاستعمال للتطهير ، كما عن الشيخ الطوسى قدس سره فى «المبسوط» ، أو المنع والاحتياط كما عن القاضى ، تمسكاً بقاعده الاحتياط .

لما قد عرفت بأنّ المعيار فى التشخيص هو العرف ، كما هو كذلك فيما لو فرض اختلاطه بمسلوب الصفات من الماء المضاف ، من دون ضروره لفرض كونه واجداً للصفات ، كما يظهر عن العلامة قدس سره .

بل قد صرّح بلزوم ملاحظه الحدّ الوسط من الصفات ، لا حالته السابقه قبل السلب ، لأنه لا دليل على ما ادّعاه ، ولم يأت بشئ يستفاد منه ذلك ، كما ذكره

وهو طاهر ، لكن لا يزيل حدثاً إجماعاً ، ولا خبثاً على الأظهر (١).

الشيخ الأنصارى قدس سره فى «طهارته» .

والحاله الأخرى هى العدول عنه ، ولا يحتاج إلى مزيد بيان .

(١) وما ذكرناه فى البحث السابق يشتمل على ثلاث حالات ومسائل :

أحدها : طهاره نفسه ، أى يعدّ المضاف طاهراً ، هذا إذا كان المضاف إليه طاهراً ، لوضوح نجاسته فى غيره ، نظير الماء المتخذ من لحم الكلب أو من الشئ المتنجس ، فيكفى فى ثبوت طهارته قاعده الطهاره ، لقوله عليه السلام : «كلّ شئ نظيف حتى تعلم أنه قدر» (١) ، فى حديث مصدق بن صدقه عن عمّار ، واستصحاب الطهاره ، لطهارته قبل ذلك فيستصحب .

فى عدم رافعيه الماء المضاف للحدث

مضافاً إلى دلالة الأصل الأولى وهو الطهاره فى غير ما ثبت نجاسته بالدليل ، لاسيّما إن قيل بكون النجاسه أمراً عارضياً والطهاره تعدّ رفعها ، فالمسأله واضحه لا تحتاج إلى دليل ، بعد قيام الإجماع عليها .

ثانيها : كون المضاف غير رافع للحدث الأصغر والأكبر ، وما فى حكمهما من الأحداث الموجهه لاستحباب التوضئ والاعتسال ، كالسلس والمستحاضه .

بل ولا- يكفى لما يوجب كمالاً ، لحصول الطهاره بعد الطهاره ، نظير الوضوء على الوضوء ، وأمثال ذلك ، بلا فرق بين حالتي الاختيار والاضطرار .

والمسأله إجماعيه ولا خلاف فيها ، إلا عن الصدوقين ، بل قد نسب للكاشانى فى الوضوء وغسل الجنابه فى خصوص ماء الورد ، بلا فرق بين الحاليتين المذكورتين ، خلافاً لابن أبى عقيل المعروف بالعُماني حيث أجاز التوضئ بماء

الورد وماء الزعفران فى خصوص حاله الاضطرار ، وإن كان لا يبعد احتمال أن يكون ذكره لماء الورد والزعفران من باب المثال كما فى «التنقيح» .

فقد استدلوا على عدم رافعيته بأمر :

الأمر الأول : دعوى الإجماع عليه سابقاً ولاحقاً ، خصوصاً من مثل الشيخ بقوله فى ردّ ما استدلوا به : «إنّه خبر شاذ أجمعت العصابه على ترك العمل بظاهره» ، وكفى بذلك موهناً كما فى «المستمسك» .

وإن أشكل عليه لكونه مدركياً ، لا يكشف عن قول الإمام عليه السلام كما فى «التنقيح» ، إلاّ أنّه يوجب الوهن فى الدليل ، لأنّه يفهمنا بعدم ذهاب الكلّ غيرهم إلى العمل بما استدلوا ، كما سيأتى إن شاء الله ، فهو كاف لإثبات المطلوب ولو لم يكن الإجماع بنفسه دليلاً مستقلاً .

مع إمكان الإشكال فى أصل الدعوى هاهنا ، لو لم نقل فى غير هذا المورد .

الأمر الثانى : الآيه الوارده فى التيمّم وهى قوله تعالى : «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» (١) .

حيث أنّ لفظ (الماء) إمّا موضوع لخصوص المطلق ، أو يكون منصرفاً إليه ، فحينئذٍ يكون المعنى : ولم تجدوا ماءً مطلقاً فيجب التيمّم ، سواء كان المضاف موجوداً أو لا ، فيستفاد من الحصر عدم كفايته .

وقد يتمسك بقوله تعالى : «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» ، باعتبار أنّ الغسل لا يكون إلاّ بالماء المطلق ، لكنّه مخدوش بأنّ إطلاق الغسل لغير الماء من سائر المايعات كالنفط والبنزين فى زماننا هذا شائع ، وإن كان انصرافه البدوى مختصّ بالماء المطلق ، فالاستدلال بآيه التيمّم هو الأولى .

١- سورة النساء : آيه ٤٣ ، سورة المائدة : آيه ٦ .

الأمر الثالث : بالسنة ، وهي الأخبار الواردة الناهية عن التوضئ باللبن ، حتى في حال الضروره ، ففي غيره يكون بطريق أولى ، وهو خبر أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام : «في الرجل يكون معه اللبن أتوضأ منها للصلاه ؟ قال : لا ، إنما هو الماء والصعيد» (١) .

وخبر عبدالله بن المغيرة ، عن أحدهما عليه السلام : «قال : إذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن ، فلا يتوضأ باللبن ، إنما هو الماء أو التيمم» الحديث (٢) .

وقد استدلل بها بوجهين : فيعدم رافعيه الماء المضاف للحدث

أحدهما : يكون اللبن من أفراد المضاف ، فإذا لم يجز التوضئ منه حتى في حال الضروره ، فغيره من المضاف أيضاً كذلك .

مضافاً إلى عدم الفرق بينهما وهو مقتضى عدم القول بالفصل إثباتاً ونفياً .

وفيه : أن صدق انطباق عنوان المضاف على اللبن لا يخلو عن تأمل ، إذ هو نظير الدهن واللبس وأمثالهما ، حيث لا يطلق عليها عرفاً ماء مضاف ، بل يفهم من الحديثين عدم جواز التوضئ من تلك المايعات حتى في حال الضروره .

ثانيهما : من ذيل الحديثين ، من كلمه الحصر في التوضئ على الماء والصعيد ، ومن الواضح أن لفظ الماء بإطلاقه يراد به الماء المطلق قطعاً ، وضعاً أو انصرافاً ، كما هو الأقوى ، وفاقاً للشيخ الأنصاري في «طهارته» .

كما أن إطلاق لفظ الوضوء في حديث عبدالله بن المغيرة ، بلا إضافه كونه للصلاه ، يوجب عدم جواز التوضئ بأي قسم من أقسام الوضوء ، سواء كان لرفع الحدث ، أو للاستباحه ، أو لتحصيل المرتبه والكمال ، فيكون ذكر الصلاه في خبر أبي بصير من باب ذكر الفرد الأجل .

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المضاف ،، الحديث ١ _ ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المضاف ،، الحديث ١ _ ٢ .

ومن هنا يفهم عدم جواز الاغتسال أيضاً ، مضافاً إلى أنّ كلمه (التيمم) الواردة في آيه الوضوء (١) واردة في ذيل كلّ من الوضوء والغسل ، وقد علق بلفظ الفاء ، بقوله تعالى : «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» ، على الوضوء والغسل كليهما ، بقوله تعالى : «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» ، وقوله تعالى : «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» ، فلا- يبعد أن يفهم من ذيل الحديثين اشتراكهما في هذه الحثية ، من عدم تحققهما إلا بالماء والتراب .

كما أنّ القول بعدم الفصل أيضاً قد يكون متمماً للاستدلال ، لأنه لم يشاهد من أحد من الفقهاء أن فصل بين الجواز وعدمه في الوضوء والغسل ، إلا- ما عرفت من الصدوقين ، والمحدث الكاشاني على نقل المحقق الآملي ، ولكنه خلاف ما نسبته الآخرون إليهم من عدم التفصيل بينهما ، بل يحكمون بالجواز بماء الورد في كليهما ، كما ذكرناه في أوّل البحث .

مع إمكان دعوى الأولوية القطعية بحسب الظاهر ، بيان أنّ رفع الحدث الأصغر إذا لم يجز إلا بالماء والتراب دون اللبن وأمثاله ، فالحدث الأكبر يكون بطريق أولى ، وإن كان ذلك لا يكون بقوة الدليلين السابقين عليه ، فتأمل .

وما ترى من التمسك بقوله تعالى : «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» (٢) والأخبار المشتملة على كفايه الماء للغسل ونظائره _ كما ذكره صاحب «الجواهر» قدس سره وناقش فيهما _ لا يخلو عن مناقشه ، لأنّ الظاهر عدم كون هذه الأدلّة في مقام إفهام هذه العناوين ، بل المقصود فيها ، وفي كلّ واحد منها ، غير ما أردناه في المقام .

١- سورة المائدة : الآية ٦ .

٢- سورة الفرقان: آيه ٤٨ .

فتأمل حتّى يظهر لك الحال وصدق المقال ، بعون الله القادر المتعال .

الأمر الرابع : يمكن الاستدلال بالاستصحاب ، وقاعده الشكّ فى الشرط ، كما فى «الجواهر» .

بيان ذلك : أنّه لو فرض عدم وجود دليل إطلاقى يمكن التمسك به للجواز ، فحينئذٍ بعد تحصيل الطهاره مع أحد أفراد مياه المضاف ، يشكّ فى أنّ الحدث المقطوع الوجود من الأصغر والأكبر هل ارتفع بواسطه ذلك الوضوء والغسل أم لا ؟ فيعدم رافعيه الماء المضاف للخبث

فالاستصحاب يحكم بالبقاء .

كما أنّ مقتضى دليل الشرطيّه ، فى أدلّه اشتراط تحصيل الطهاره للصلاه ، تقتضى تحصيل القطع ولو بالحجّه الشرعيّه ، لوجود الشرط عند إرادته دخول الصلاه ، فمع الشكّ فى تحصيله _ كما فى المقام _ لا يحصل القطع بالفراغ من التكليف المتوجّه للصلاه مثلاً ، وهو واضح .

فمع تماميّه هذه الأدلّه ، لا يبقى للذهاب إلى ما اختاره الصدوقان والكاشانى وجه ، إلاّ ملاحظه وجود خبر ، وهو الذى رواه سهل بن زياد ، عن محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبى الحسن الكاظم عليه السلام ، قال : «قلت له : الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضّأ به للصلاه ؟ قال : لا بأس بذلك» (١) .

ولكن لا يعتمد عليه من جهات :

أولاً : بما ذكره الشيخ قدس سره فى «التهذيب» بأنّه خبر شاذ وإن تكرر وروده فى الكتب والأصول ، فإنّما أصله عن يونس عن أبى الحسن عليه السلام ولم يروه غيره ، وقد أجمعت العصابه على ترك العمل بظاهره ، انتهى .

بل قال على ما نقله صاحب «وسائل الشيعه» عنه : يحتمل أن يكون المراد من

١- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١ .

ماء الورد هو الماء الذى وقع فيه الورد ، فإنّ ذلك يسمّى بماء ورد ، وإن لم يكن معتصراً منه ، انتهى كلامه .

أو يكون المراد هو الورد (بالكسر) أى الماء الذى يدخل فيه الدواب ، فيصير ذلك مظنّه للسؤال ، فهل يجوز التوضىء والاغتسال منه أم لا-؟ وهذه المحامل أحسن وأوجه من الحمل على التقيّه ، أو الحمل على خلاف ظاهر لفظ الوضوء من كونه للتنظيف وأمثال ذلك كما توهم .

مضافاً إلى ضعف الحديث من حيث السند بسهل بن زياد الآدمى .

كما أنّ يونس بن يعقوب الذى عدّه الشيخ الطوسى من أصحاب الكاظم عليه السلام فهو واقفى وقيل إنّه فطحى ، كما فى «جامع الرواه» .

فمع هذه الإيرادات كيف تطمئن النفس للفتوى على طبقه ؟

فما ذكره المشهور قوى جداً .

وأما عدم الفرق بين الاضطرار وغيره ، للإطلاق الموجود فى الأدلّه ، خصوصاً مع المنع عند عدم القدره الوارد فى خبرى أبى بصير وعبدالله بن المغيره .

فما ذهب إليه العمانى قدس سره من التجويز فى حال الضروره ، بلحاظ مقتضى قاعده الميسور لا يخلو عن إشكال ، كما أنّ التمسك بالخبر الوارد فى الوضوء بماء النبيذ عن عبدالله بن المغيره (١) متروك ومؤول ، كما سيأتى .

ثالثهما : فى أنّ الماء المضاف لا يرفع به الخبث ، كما هو الأظهر عند المصنّف قدس سره وثابت عند المشهور شهره عظيمه كادت تبلغ حدّ الإجماع ، كما فى «الجواهر» ، بل يمكن دعوى الإجماع عليه أيضاً لما ثبت من أنّه لا يضرّ بالإجماع المخالف المعلوم النسب ، وهنا من هذا القبيل ، لعدم وجود مخالف فى

١- وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٢ .

المسألة إلا- المفيد والسيد المرتضى وصاحب «المفاتيح» وهو المحدث الكاشاني على احتمال ، لأنه يقول : بأن التطهير غير موقوف على الغسل بالماء ، بل يتحقق بنفس إزاله النجاسه فى غير ما ثبت من الدليل لزوم غسله ، نظير الثياب والبدن ، وأما غيرها من الأجسام الصيقلية كالزجاج وغيره تكون طهارته بزوال عين نجاسته ، كما هو الحال فى نجاسه ظاهر أبدان الحيوانات والبواطن كالأنف والفم والأذن .

فعلية يكون هذا على خلاف مسلك الشيخ المفيد قدس سره والسيد المرتضى قدس سره ، ولذلك قال الشيخ كاشف الغطاء فى «شرح القواعد» بأنه قد أتى بفتوى غريبه مما لم يفت بذلك أحد .

فى ما يمكن أن استدّل به لجواز التهير بالمضاف

فعلى مسلكه لا يكون التطهير منحصرأ فقط بالماء المطلق والمضاف ، بل يكون بالأعمّ منهما ومن إزاله العين ، بأى وجه اتفق .

هذا ، بخلاف كلام العَلَمين فإنهما يقولان بلزوم الغسل ، إلا أنه مطلق ، فيشمل الماء المضاف ، بل مطلق المايعات .

نعم ، لو قيل فى وجه كلامهما أنّهما أرادا بأنّ الملا-ك فى التطهير هى مجرد الإزاله ، فهى تحصل بالمضاف وسائر المايعات أيضاً ، فلازمه انطباق قولهما مع قول المحدث الكاشانى قدس سره .

وكيف كان ، فنبتدئ أولاً بذكر أدلتهم على الجواز ، ثمّ نتعرّض لكلام المشهور إن شاء الله ، فنقول :

قد ادعى السيد قدس سره قيام الإجماع على دعواه ، مع أنه لم نشاهد من أحد إلاّ ممّن عرفت موافقته .

هذا نظير دعوى شيخنا المفيد قدس سره ، وجود روايات من الأئمة عليهم السلام بذلك ، ولهذا أورد عليه المحقق فى «المعتبر» وطالبه بروايه صحيحه وصرّحه دالّه على ذلك .

أما إجماع السيد ، فقد قيل في حقه بكون المراد من الإجماع ، هو أنّ الحكم بالجواز كان مطابقاً للأصل والقاعده أى البراءة .

توضيح ذلك : أنّ الشيء إذا لاقى نجساً ، فيلزم تطهيره ، ولا- تحصل الطهاره إلاّ بال غسل أو الإزالة على احتمال ، فحينئذٍ بعد تحقّق الغسل أو الإزالة يشكّ بأنّه هل يكون التكليف أزيد من ذلك _ أى لا بدّ فى الغسل كونه بالماء المطلق _ أو يتحقّق ولو بالمضاف ؟

فالأصل البراءة من الزائد ، وهكذا يقرّر فى طرف الإزالة فلا تتكرّر .

كما يمكن إجراء هذا الأصل فى طرف الصلاه من جهه كون الشرط هو مطلق الغسل ، أو الغسل الخاص ، وهو كونه مع الماء ، فمقتضى البراءة عن الشرطيّه كفايه مطلق الغسل .

وهذا الحكم لم يكن من جهه المعنى المتعارف فى ألسنه الفقهاء ، من ذهاب عدد كبير منهم إليه ، كما ذهب إليه السيد قدس سره فى كثير من استعمالاته .

وعلى كلّ حال ، يمكن الاستدلال لما ذهب إليه العلمان بعده أمور :

الأمر الأوّل : الاستدلال بالإطلاقات الوارده فى النجاسات ، من الأمر بال غسل عن النجس ، حيث أنّ الغسل يتحقّق ولو كان بالمضاف ، أو سائر المايعات ولذلك ترى أنّ الناس يغسلون أيديهم بالنفط والبنزين وغيرهما من المزيلات الكيماويّه ، مع عدم كونها مضافاً ، فضلاً عن مثل ماء الجلاب ، لاسيّما إذا فقدت عنه الصفات ، وإطلاقات الغسل تكون بملاحظه العاده .

الأمر الثانى : الآيه الوارده فى القرآن من الحكم بالتطهير فى قوله تعالى : «وَيُتَابِعُكَ فَطَهَّرْ»^(١) وهو مطلقٌ يشمل كلّ ما يزيل النجاسه ، ولو كان المزيل

في الجواب عما يمكن أن يستدل به لجواز التطهير بالمضاف

الأمر الثالث : الأخبار الخاصّة الدالّة على ذلك ، وهي مثل خبر غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام ، قال : «لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق»^(١) .

وصحيح حكم بن حكيم ابن أخي خلّاد الصيرفي :

أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام ، فقال له : أبول فلا أصيب الماء ، وقد أصاب يدي شيء من البول ، فأمسحه بالحائط والتراب ، ثمّ تعرق يدي فأمسح (فأمسّ) به وجهي أو بعض جسدي أو يُصيب ثوبي ؟

قال : لا بأس به^(٢) .

حيث يدلّ على إمكان تطهير الشيء المتنجّس بغير الماء مطلق من البصاق والحائط والتراب ، فلو كان الغسل بالماء المطلق لازماً ومعتبراً لما اقتصر على ما ورد ذكره في الحديثين .

الأمر الرابع : هو الإجماع الذي ادّعاه السيّد ، وقد عرفت كونه بمعنى الأصل ، فهو يكون دليلاً على حده ، مضافاً إلى ما نقله صاحب «الجواهر» عن السيّد ، من مشاهدته إزالة النجاسة عن الثوب بغير الماء ، وبأنّه لو كان الأمر كما يقولون ، لوجب المنع من غسل الثوب بماء الكبريت والنفط ، وحيث كان جائزاً علمنا عدم الاشتراط بالعادة ، وأنّ المراد بالغسل ما يتناوله اسمه حقيقه .

هذا جميع ما يمكن أن يستدلّ به تأييداً للسيّد والمفيد .

ولكن جميعها مخدوشه :

١- وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٦ من أبواب النجاسات ، الحديث ١ .

فأمّا الوجه الأوّل : فإنّ صدق الغسل على غير ما يكون بالماء أمرٌ مقبول عندنا ، كما أشرنا إليه سابقاً ، إلا أنّ هذه الإطلاقات مقيّده بالأخبار الخاصّة الواردة في انحصار الغسل في تطهير النجاسات بالماء ، في غير ما نصّ فيه على حصول التطهير به بخصوصه ، نظير الأرض والشمس والأحجار ، مثل خبر بريد بن معاوية ، عن أبي جعفر عليه السلام : «إنّه يجزى من الغائط المسح بالأحجار ، ولا يجزى من البول إلا الماء» (١) .

ومثل الخبر الوارد في الولوغ ، وهو حديث فضل أبي العباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثٍ : «أنّه سأله عن الكلب ؟ فقال : رجس نجس لا يتوضأ بفضله ، واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أوّل مرّه ، ثمّ بالماء» (٢) .

وأمثال ذلك الواردة في الموارد المختلفه ، والتي لو تتبع الفقيه فإنّه يقف على المزيد منها .

مضافاً إلى إمكان دعوى الانصراف في إطلاقات الغسل ، إلى الغسل بالماء ، كما هو مراد كثير من الأخبار ، إذا لم يتخيّر السائل والمخاطب في مورد من الموارد من الأمر بالغسل ، بأنّ المقصود هو الغسل بالماء المطلق أو غيره ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما الوجه الثاني : فإنّ الأمر بالتطهير مطلق ، إلا أنّه ليس بصدد بيان أنّه بماذا يحصل التطهير حتّى يستفاد ويستنبط من إطلاقه جوازه ، ولو بالإزالة فقط ، بل هو محالٌ إلى ما هو المعين في الشريعة من مواردّها .

هذا ، لو لم نقل بكون المراد من التطهير ، الكنايه عن تطهير النفس عن الرذائل

١- وسائل الشيعة : الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه ، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات ، الحديث ٢ .

النفسانيه والصفات الخبيثه ، ولم نقل بأنّ ما ورد في بعض الأخبار كناية وإشاره إلى تشمير الثياب وتقصيرها عن إطالتها ، حتّى لا تجر على الأرض ، وغيرهما من الاحتمالات البعيده عن مساق الكلام في المقام .

وأما الوجه الثالث : فبأنّ صدق ماء المضاف على مثل البصاق مشكلاً ، حتّى يوجب أن يكون دليلاً للسيد والمفيد .

نعم ، يصحّ ذلك لما ذهب إليه الكاشاني من كفايه زوال العين في التطهير ، هذا أولاً .

وثانياً : لو سلّمنا صدقه عليه ، فهو يكون في خصوص الدم والبصاق ، وذلك لعلة لوجود خصوصيّة في البواطن ، كما هو الحال في باطن الأنف والأذن ، ولو من جهة رفع الحرج والعسر لو أمر بتطهيره ، فذلك لا يوجب الحكم بوقوع التطهير بالبصاق للدم ولو كان في الخارج .

مضافاً إلى انحصاره لخصوص الدم فقط ، ولا يمكن التعدّي عنه ، ليتعيّن الحصر فيه في خبره الآخر وهو المروى عن غياث ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه عليه السلام ، قال : «لا يغسل بالبصاق (بالزاق) غير الدم» (١) .

فيكون الدليل حينئذٍ أخصّ من المدّعى ، من حيث البصاقه والدمويه ، لإنحصار الدليل في إثبات خصوص هذين العنوانين لا مطلقاً .

وأما الإشكال في سنده من ناحيه غياث ، بكونه بُتري المذهب وضعيفٌ في روايته غير معمول بها ، كما في «الجواهر» و«المعتبر» و«الحدائق» ، فمخدوش من جهة توثيق النجاشي له ، وهو كاف في وثاقته ، ولو كان بُترياً والبُتريّه فرقه كانت تدعو الناس إلى ولايه عليّ عليه السلام ، ويخلطونها مع ولايه أبي بكر وعمر ، وكانوا يبغضون عثمان وطلحه والزبير كما في «مجمع البحرين» .

وأما خبر حكم بن حكيم ، فلا إشكال في سنده ، وإنما الإشكال في مخالفته لعمل الأصحاب ، بل جميع علماء المسلمين ، لأن مطهره الأحجار أو التراب للبول والغائط تختص بالمخرجين لا مطلقاً ، فلا بد من طرحه أو تأويله ، مضافاً إلى أنه لا يدل على تحقق طهاره اليد بالمسح ، بل غايته عدم تنجس الوجه بعد مسح اليد على الحائط بملاقاه يده ، فهو لو كان معمولاً به ، كان من الأدلة الدالة على عدم منجسيه المنتجس .

وأما الوجه الرابع : فإنه مخدوش أيضاً ، لوضوح أن المورد ليس من مواضع إجراء البراءة في قيد الزائد من لزوم كون الماء مطلقاً ، كما لا تجرى البراءة في مقام الشك في شرطيه التطهير بالماء من الإطلاق ، لأن المقام يكون من باب السبب والمسبب ، حيث أننا مأمورون بتحصيل الطهاره عن النجاسه للصلاه ، فمع فقد الإطلاق ، نشك في حصول الشرط _ وهو الطهاره _ فمقتضى القاعده هو الاشتغال لا البراءة .

ثبت من جميع ما ذكرنا ، عدم تماميه أدله من جواز التطهير بالماء المضاف للخبث ، فنرجع إلى أدله المشهور ، ومما استدلوا به في المقام ، قوله تعالى : «وَيُنزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ» (١) ، وما في الآيات من وكلمه الماء الوارده في الآيه يستفاد منها الطهاره ، حيث يفهم منها كونه في مقام الامتنان وحصر التطهير بالماء .

مما استدل به أيضا لعدم جواز التطهير بالمضاف

ولا إشكال في كون المراد من الماء هو الماء المطلق ، لا المضاف ، ولا مطلق المايعات .

لكنه مخدوش ، كما عليه في «الجواهر» ، بما قد عرفت من سابقاً في قوله

تعالى : «وَتِيَابِكُمْ فَطَهِّرُوا» ، بعدم كون الإطلاق في هذه المطلقات حججه ، لعدم ورودها في مورد الإطلاق من تلك الحيشه ، وأنه لا ينافي ذلك كون الأرض والشمس تعدان أيضاً من المطهّرات .

ومن الأخبار _ مضافاً إلى ما عرفت من الأخبار الدالّة على انصراف مادّه الغسل الموجوده في الأخبار العامّه مثل خبر زراره (وأما البول فإنه لا بدّ من غسله) (١) إلى الغسل بالماء ، لأنّه المتبادر عند العرف _ ورود أخبارٍ في موارد خاصّه تدلّ على لزوم كون التطهير بالماء المطلق فقط دون غيره ، وهى :

خبر بريد بن معاويه ، عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال في حديث : «ولا يجزى من البول إلا الماء» (٢) .

وخبر الفضل أبى العتّاس ، في حديثٍ : «أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب ، فقال : رجس نجس لا يتوضّأ بفضله ، واصبب ذلك الماء ، واغسله بالتراب أوّل مرّه ثمّ بالماء» (٣) .

من انحصار الغسل بالماء فقط ، خصوصاً فى الأوّل ، ففى غير البول والكلب أيضاً كذلك ، بانضمام عدم القول بالفصل .

والخبر الوارد فى الصلاه مع الثوب النجس إذا لم يجد ماءً ، مع أنّه لو أمكن التطهير بغيره فلا بدّ من ذكره عقيب فرضه عدم الوجدان ، وكما فى مثل خبر عليّين جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، فى حديثٍ قال : «إنّ وجد ماءً اغسله ، وإن لم يجد ماءً صلّى فيه ، ولم يصلّ عرياناً» (٤) .

-
- ١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١ _ ٦ .
 - ٢- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١ _ ٦ .
 - ٣- وسائل الشيعه : الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ .
 - ٤- وسائل الشيعه : الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٥ .

ومثله خبر محمّد بن علي الحلبي ، في حديثٍ عن الصادق عليه السلام : «فإذا وجد الماء غسله»(١) .

ومثله خبر عمّار الساباطي عن الصادق عليه السلام في حديثٍ ، قال : «يتمّم ويُصَلّي ، فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة»(٢) .

فبهذه الأخبار الخاصّة ، نقيّد الأخبار المطلقة الأمره بالغسل بصورة الإطلاق ، بلا ذكر لفظ (الماء) فيها ، لو لم نقل ظهور مادّه (الغسل) على الغسل بالماء ، كما عرفت كونه منصرفاً إليه لدى الإطلاق .

فمع وجود هذه الأدلّة ، والشهره العظيمه ، والقاعده والأصل ، لا يبقى للقول بكفايه غير الماء من المايعات المضافه وجه .

بلا- فرق في ذلك بين صورتى الاختبار والاضطرار ، خلافاً لابن أبي عقيل ، حسب ما نُسب إليه هنا أيضاً على ما فى «مصباح الهدى» للآملى قدس سره ، وخلافاً لصاحب «الجواهر» وغيره ، حيث ينسبون مخالفه العمّانى فى التطهير للحدث لا الخبث كما يتّضح لك بالمراجعه .

وكيف كان ، لعلّ وجه كلامه _ مضافاً إلى ما عرفت من جريان قاعده الميسور ، لأنّه إذا لم يكن الماء مع وصف الإطلاق مقدوراً ، فلا بدّ من الاكتفاء بأقلّه ، وهو أصل الماء ولو كان مضافاً ، ويصدق الغسل والماء على المضاف أيضاً _ دلالة خبر عبدالله بن المغيرة ، عن أحدهما عليه السلام فى حديثٍ : «فإن لم يقدر على الماء ، وكان نبيذاً فإني سمعتُ حريزاً يذكر فى حديثٍ أنّ النّبىّ صلى الله عليه وآله قد توضّأ بنبيذ ، ولم يقدر على الماء»(٣) .

١- وسائل الشيعة : الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١ _ ٨ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١ _ ٨ .

هذا ولكنه باطل لوجوه عديده وهى :

فى الجواب عن تفصيل العمانى فى الماء المضاف

أولاً : بدعوى الشيخ إجماع العصابه على عدم جواز الوضوء بالنيبذ .

وثانياً : بالأخبار الكثيره الداله على لزوم وقوع التطهير _ بكلا قسميه _ بالماء المطلق لا مطلقاً .

وثالثاً : بمنع كون قاعده الميسور جاريه هنا ، لأننا ندعى بأن إطلاق لفظ الماء ليس إلا خصوص الماء المطلق لا بصوره التقييد ، أى كون الماء عباره عن أصل الماء والإطلاق قيده الزائد ، حتى يدخل تحت القاعده .

ورابعاً : إمكان وجود التقييد فى الحديث ، من كيفيه نقل الحديث حيث أسند الإمام روايه الفعل إلى حريز ولم ينقله هو عليه السلام مباشره .

وخامساً : من إمكان أن لا يكون المراد من النيبذ هو المسكر ، لوضوح أنه نجس ، فكيف يمكن التطهير به ، مضافاً إلى عدم صدق المضاف عليه ، كما لا يخفى .

بل المراد هو الماء المطلق الذى توضع فيه تمرات حفظاً عن فساده ، بحيث لا يُخرج الماء عن الإطلاق .

كما يشعر بذلك ، وأن الماء يبقى على إطلاقه برغم وضع التمرات فيه حديث محمد بن على بنالحسين ، قال : «لا بأس بالوضوء بالنيبذ ، لأن النبي صلى الله عليه و آله قد توضأ به ، وكان ذلك ماءً قد نبذت فيه تمرات ، وكان صافياً فوقها فتوضأ به» (١) .

ولذلك يجوز شربه والتطهير به ، كما يومئ إلى ذلك خبر الكلبي النسابة حيث فصل بين النيبين ، وأجاز الشرب والتوضىء بالذى كان مطلقاً بخلاف ما كان خمراً ومنتناً ، حيث يقول بأنه حرام لا يجوز شربه ، فراجع الحديث (٢) .

١- وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الماء المضاف .

ويجوز استعماله فيما عدا ذلك ، ومتى لاقته النجاسه نجس قليله وكثيره ، ولم يجز استعماله فى أكل ولا شرب (١).

فثبت أنّ الحقّ مع المشهور فى كلا الموردين ، من الطهاره ، ومن عدم الجواز مع المضاف مطلقاً ، والله العالم بحقائق الأمور .

(١) إذا عرفت من المباحث السابقه طهاره الماء المضاف ، فلا بأس حينئذٍ باستعماله فى غير الطهاره ، يعنى يجوز أكله وشربه وسائر الاستعمالات المترتبه على الأشياء الطاهره .

فى انفعال المضاف بملاقاه النجس

كما لا يجوز استعماله كذلك فيما إذا تنجّس بالملاقاه نظير سائر المتنجّسات ، كما هو واضح أيضاً ولا كلام فيه .

نعم ، الذى ينبغى أن يبحث فيه أمور ثلاثه ، وهى :

إنّه ينجس بالملاقاه ، ومن دون الفرق بين قليله وكثيره ، وكون الملاقاه بأى صوره وقعت من العالى أو المساوى أو السافل ينجس أو بتفصيل بين الصور .

فالأمر الأوّل : قيام الإجماع عليه منقولاً - بل تحصيلاً لعدم وجدان المخالف ، بل كان هو العمده فى المسأله ، كما أشار إليه صاحب «الجواهر» ، و«مستند الشيعة» وغيرهما من المستدلّين من المتأخّرين ، ولم يعلم ولم يسمع خلافه من أحد ، مع أنّه لو كان لبان .

كما أنّ مقتضى ميعانيته وسيلائيته ذلك ، إذ به يفرق بين الجوامد والمائعات ، حيث لا ينفعل فى الجوامد إلا ما يلاقيه ، لعدم وجود الرطوبه المستلزمه للسرايه ، بخلاف المائعات حيث تسرى النجاسه إلى جميعها .

فبذلك يظهر إمكان الاستدلال بتنجّس المضاف بالملاقاه ، من الأخبار الدالّله على نجاسه المائعات ، ولو لم يصدق عليه عنوان المضاف لوحده الملاك بينهما وهو الميعانيه .

فما يتوهم من تضعيف هذا الاستدلال بكونه مخصوصاً بالمایعات ، فى غير محلّه .

فحان الأوان لأن نذكر الأدله الداله على ذلك ، والذي استدلل به ، أو يمكن أن يستدلّ ، عدّه أخبار داله على ذلك بالصراحه أو بالملازمه ، مثل خبر السكونى ، عن جعفر ، عن أبيه عليهما السلام : «إنّ عليّاً سُئل عن قدر طبخت ، وإذا فى القدر فأره ؟

قال : يهرق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل» (١).

فإنّ المرق وهو المضاف يحكم بنجاسته وذلك لدلاله الحكم بالإهراق وتطهير اللحم .

فى انفعال المضاف بملاقاه النجس

وخبر زكريا بن آدم ، قال : «سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير ومرق كثير ؟ قال : يهرق المرق أو يطعمه أهل الذمه أو الكلب ، واللحم اغسله واكله» الحديث (٢).

وخبر محمّد بن مسلم ، قال : «سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنيه أهل الذمه والمجوس ؟ فقال : لا تأكلوا فى آنيّهم ، ولا من طعامهم الذى يطبخون ، ولا فى آنيّهم التى يشربون فيها الخمر» (٣).

حيث يدلّ بالملازمه أنّ كلّما تكون فى أوانيهم _ حتّى من المضاف _ ينجس بنجاسه آنيّهم ، وإلاّ لما كان للنهى عن الأكل وغيره وجه .

وإطلاق خبر معاويه بن شريح ، عن الصادق عليه السلام فى حديثٍ : «إنّه سُئل عن سؤر الكلب يشرب منه ويتوضأ ؟ قال : لا ، قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله إنّّه نجس ، لا والله إنّّه نجس» (٤).

١- وسائل الشيعة : الباب ٥ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ، الحديث ٨ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات ، الحديث ١ .

٤- وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات ، الحديث ٦ .

فإنَّ السُّورَ يشمل ما لو كان مضافاً مثل المرق وماء العنب والرمان ، كما لا يخفى .

ومثله خبر الفضل أبي العباس ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن فضل الهزّه والشاه إلى قوله : فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه . فقال : لا بأس به ، حتّى انتهيت إلى الكلب ، فقال : رجس نجس» الحديث (١) .

وكذلك يستفاد من أخبار سائر المايعات كما عرفت ، وهى مثل خبر عمّار الساباطى ، عن الصادق عليه السلام ، قال : «سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنمله وما أشبه ذلك يموت فى البئر والزيت والسمن ؟ قال : كلّ ما ليس له دم فلا بأس» (٢) .

وخبر زراره ، عن أبى جعفر عليه السلام ، قال : «إذا وقعت الفأره فى السمن فماتت ، فإن كان جامداً فالقها وما يليها ، وكلّ ما بقى ، وإن كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به ، والزيت مثل ذلك» (٣) .

وأما الأمر الثانى : وهو عدم الفرق بين الكثير والقليل ، فدلّله إطلاقات معاهد الإجماعات ، حيث لم يصرح من الفقهاء المتقدّمين بالتفصيل بينهما .

نعم ، قد خطر هذا الإشكال عن بعض المتأخّرين ، بل قد أفتى بعضهم بعدم نجاسه المضاف إذا كان كثيراً ، كما يظهر ذلك من الحكيم قدس سره فى «المستمسك» .

ولكن الإنصاف عدم اطمئنان النفس للحكم بعدم الانفعال ، لو لم نقل خلافه .

أما الدليل المقتضى والمانع كما سلك به الشيخ الأنصارى فيه وفى نظائره ، بأن الميعان والذوبان له اقتضاء للانفعال فى كلّ ما يع من المطلق والمضاف ، وسائر المايعات ، فخرج بواسطه الأدلّه الوارده فى الماء الكثير المطلق إذا كان قدر كرّ

١- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .

عن تحت هذه القاعدة حيث حكم بالطهاره فيه ، فيبقى الباقي فيها ومنه المقام .

ولكن قد مضى منّا سابقاً في محلّه عدم تماميّه ذلك ، فراجع .

في انفعال المضاف بملاقاه النجس

وأما بواسطه إطلاق الأخبار السابقه ، من ترك التفصيل في الحكم بالإهراق للمرق ، لاسيما إطلاق صيغه النهي في مثل خبر محمّد بن مسلم (١) ، عن الأكل والشرب من آنيه المجوس ، وإن كانت الغلبه في القليل ، إلا أنّ غلبه الأفراد لا توجب الانصراف ، بل الملا-ك هو غلبه استعمال اللفظ في موضوع ، مثلاً- إذا قيل : (أكرم العلماء) فإنّ مجرد كثره الفقهاء من جهه الأفراد لا يوجب الانصراف الذي يمنع عن إفاده وجوب إكرام غيره ، بل تكون أصاله الإطلاق محفوظه .

هذا بخلاف الغلبه في الاستعمال خارجاً ، نظير الصلاه في معنى الهيئه الخاصه من العباده ، حيث أنّه بالغلبه في الاستعمال فيها صارت بمنزله الحقيقه ، بحيث لا يخطر عند ذكر لفظه الصلاه معنى الدعاء في الذهن أصلاً .

فما نحن فيه أيضاً هكذا إذ تكون غالب موارد الاستفاده واستعمالات الأوانى ونظائرها في القليل ، إلا- أنّه لا- يوجب هذا الانصراف عن الأخذ بالإطلاق الذي هو مقتضى كلّ دليل ابتداءً .

مضافاً إلى ظهور خبر زكريا بن آدم (٢) ، حيث صرّح بكون اللحم والمرق كثيراً ، ولا يأبى الكثره أن تبلغ الكثر أو أزيد ، لاسيما لو لاحظنا الطعام الذي يعدّه شيوخ العشائر والزعماء حيث كانوا يعدّون محلاً ويسمّونه ب- (المضيف) لاستقبال ضيوفهم ويطبخون الطعام في تواني وقدور كبيره قد تزيد مرقة على الكثر . كما يشاهد من اطّلع على عاداتهم ومفاخرتهم في ذلك .

١- وسائل الشيعه : الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٨ .

وأما بواسطة أنّ الحكم بأنّ القليل منفعل دون الكثير ، يعدّ إحاله بأمر مجهول بل غير مقدور ، لعدم معلوميّه المقدار المعين الذى ينفعل ، ثمّ كيف يظهر حصول الانفعال من مقداره فى الكثير ، لأنّه إن قيل بعدم انفعاله أصلاً فهو مخالف للأدله المتقدّمه ، وإن عيّن له حدّ فبكم يكون الحدّ من شبر أو أزيد ؟ وما هو الدليل على هذا المقدار ؟ ففى الكلّ إشكال .

هذا كما فى «التنقيح» .

لكنّه مخدوش ، بأنّ من حكم بعدم الانفعال فى الكثير ، يقول بعدم انفعال جميعه لا فى مقدار منه ، حتّى يقع فى محذور السؤال عن حده .

وما ذكر بأنّه خلاف الأدله السابقه ، فمرجهه إلى كون الدليل هو ما ذكر فى السابق ، فليس هو دليلاً مستقلاً فى المسأله ، كما لا يخفى .

وكيف كان ، فالحكم بالانفعال فى الكثير لا يخلو عن قوّه ، فحينئذٍ يكون النفط والبتزين فى زماننا هذا من المايعات التى تنفعل بالملاقاه ولو كان ألف كر أو أزيد ، كما عليه السيّد قدس سره فى «العروه» ، والشيخ فى «كتاب الطهاره» ، بل هو ممّا تسالم فيه الأصحاب ، كما فى «الجواهر» ، والله هو العالم .

وأما الأمر الثالث : وهو كون الملاقاه التى توجب الانفعال هل التى من طرف العلوّ أو المساوى أو الأسفل مع الدفع والجريان أو عدمه أم لا ؟

لا إشكال ولا خلاف فى الحكم بالانفعال ، إذا كان التلاقى والاتّصال من طرف العلوّ أو من المساوى .

وإنّما الإشكال يرد فيما إذا كانت الملاقاه فى طرف السافل ، فيما إذا لم يصدق عليه الوحده ، نظير ما إذا كان المايح فى القاروره فوقعت النجاسه من أسفله وكان ثابتاً ، فلا إشكال فى صدق الوحده الموجهه للانفعال بواسطه السرايه .

بل المقصود ما كان للمضاف علوّ على النجس المساوق للدفع أو أقلّ من ذلك

كالتسّم والتسريع ، فهل توجب الملاقاه الانفعال أم لا ؟

فالأقوال فيهما ثلاثه :

فى تطهير المضاف المتنجس

قول : بعدم الانفعال مطلقاً ، أى سواء كان له جريان أم لا ، هذا كما يظهر من «المدارك» و«جامع المقاصد» وغيره من المتأخرين .

وقول : بالتردد ، كما نقله صاحب «المستند» عن فقيه من الفقهاء .

وقول : بالتفصيل فيما إذا كان جارياً فلا يسرى ، ولا ينجس فوقه ، وإلا ينجس ، وهذا كما عليه السيد بحر العلوم والسيد فى «العروه» وكثير من المتأخرين .

وهذا هو الحقّ عندنا ، لوضوح أنّ العرف لا يساعد رأى من يقول بالانفعال للعالى إذا لاقى أسفله النجاسه ، وكان له دفع أيضاً ، إذ الدفع والجريان يمنعان الانفعال عرفاً ، ولهذا لو صبّ الجلاب من إبريق على يد كافر ، فلا وجه للحكم بنجاسه ما فى الآنيه بواسطه تماس أسفل الجلاب مع النجاسه ، لأنّ الدفع والجريان موجبان لرفع السرايه عرفاً ، كما لا يخفى .

فلا- فرق فى ذلك بين كون الدفع من العالى إلى السافل _ كما هو الأغلب _ أو كان بالعكس ، مع قدره خارجيه نظير النافوره إذا لاقى مع النجاسه ، فإنّه لا يوجب انفعال سافله ، لو حده الملاك بينهما ، كما لا يخفى .

تتميم : واعلم أنّ المصنّف قدس سره لم يتعرّض لكيفيه تطهير المضاف المتنجس أو مطلق المايعات إذا لم يصدق عليه الإضافه كالدهن والديبس واللبن ، فلا بأس بالإشاره إليه وبيان حكمه ، كما ذكره الفقهاء رضوان الله عليهم أجمعين فى المقام .

فالأولى حينئذٍ الإشاره إلى ما فى «العروه» ، قال فى مسأله ٦ : «المضاف النجس يطهر بالتصعيد كما مرّ ، وبالاستهلاك فى الكثر أو الجارى» .

ولا يخفى عليك أنّ ما ذهب إليه ، هو المشهور بين الفقهاء ، ودليلهم على هذا الحكم هو :

الأول : القطع بعدم حصول الامتزاج الحقيقي فى جميع أجزاء الماء مع أجزاء المضاف بتمامها غاية الامتزاج ، فلا بدّ من الالتزام بأحد الأمرين ، إمّا القول بطهاره المضاف بذلك فهو المطلوب ، أو نجاسه المعتصم ، وهو مخالف لأدله اعتصام الكثر والجارى .

الثانى : استفاده الطهاره من الأدله الوارده فى وقوع الدم والبول فى الماء ، والحكم بطهارته لو لم تتغير أحد أوصاف الماء الثلاثه ، نظير الأخبار الوارده فى أبواب مختلفه (١) .

إذ من المعلوم أنّ هذه النجاسات توجب إضافه الأجزاء المجاوره لها ولو بنحو يسير ، بل ربما توجب صيوره بعض أجزاء الماء مضافه ، وبرغم ذلك المطلق حكم الشارع بطهارته ، فلا يكون ذلك إلا من جهه الاستهلاك .

الثالث : من جهه انطباق عنوان ماء المطلق مع كثرته عليه ، فإذا صدق عليه مع الامتزاج وتلاشى أجزاء الإضافه ، فلم لا يصدق عليه عنوان الإطلاق ، فيصير حينئذٍ مثل الماء القليل المنفعل حيث يطهر بملاقاته مع الكثر خصوصاً مع الامتزاج .

واحتمال لزوم كون الامتزاج مع الكثير فى حال صدق الإطلاق على الإضافه قبل الامتزاج ، وهو غير حاصل . فيتطهير المضاف المنتجس

مدفوع ، بآته خلاف الإجماع على طهاره الماء الممتزج ، ولو لم يصدق عليه فعلاً الماء المطلق ، لأنّ الأجزاء المتلاشيه فى المطلق محكوم بالطهاره ، ولو لم يصدق عليه الإطلاق ، إلا بعد حصول الامتزاج ، كما ترى كونه كذلك فى مثل النجاسات الوارده فى الماء الكثير المطلق .

١- مثل ما فى باب ٣ وباب ٥ وباب ٩ من أبواب الماء المطلق من وسائل الشيعه، الحديث ٣_٧ وحديث ٦ ، وحديث ١٤ على الترتيب .

مضافاً إلى أنه لا وجه للحكم بالنجاسة ، لأنه إن أُريد به الدليل الوارد بكون الدم الوارد في المضاف مثلاً صار متنجساً بإضافته ، وأنه محكوم بالنجاسة ، فإنه نقول : بأن المفروض زوال ذلك العنوان ، إذ لا يصدق حينئذٍ عليه أنه مضاف أو دم ، فإذا لم يشمله عنوان الدليل ، فلا يبقى لنا للحكم بالنجاسة دليل إلا الاستصحاب ، فهو أيضاً غير جار هنا ، لأنه منوط ببقاء الموضوع ، والمفروض عدم بقاءه عرفاً ، وإن كانت أجزاءه باقية بالدقه العقليه ، إلا أن بناء الاستصحاب لا يكون إلا بالبقاء المسامحي العرفي ، كما هو مذكور في محله .

فلو سلّمنا عدم شمول أدله الماء المطلقة الحاكمه بالطهاره على المقام ، وشككنا في طهارته ونجاسته ، فلا إشكال في جريان قاعده الطهاره هاهنا ، فيحكم بالطهاره ، بعد تعارض استصحاب الطهاره للماء المطلق والنجاسه للمضاف وتساقطهما ، وبعد تسليم عدم إمكان الجمع بين الحكمين في ماء واحد ، بلا فرق في ذلك بين أن يكون الماء المتبدّل عن الإضافة إلى الإطلاق متغيّراً بأحد الأوصاف من الرائحة والطعم واللون ، أو لم يتغيّر إن لم نقل _ كما عليه المشهور بنجاسه الماء المتغيّر بأحد أوصاف المتنّجس _ .

نعم ، إن قلنا بخروجه عن الاعتصام بهذا التصوّر ، فيلزم الانفعال حينئذٍ ، كما لا يخفى .

كما لا فرق بين حصول الاستهلاك بواسطة الكثر والجاري أو غيرهما من ماء المطر والبثر .

ولعلّ الاقتصار عليهما كان من باب المثال ، كما اعترف به الخوئي في «التنقيح» .

أو كان من جهه كون الغالب في الخارج هو تحقّق الاستهلاك بهما ، وقلّ ما يتفق ، لاسيّما بالأخير ، كما هو واضح ، هذا كلّ ما ذهب إليه المشهور ، خلافاً للشيخ قدس سره في «المبسوط» من الحكم بالطهاره بالاختلاط بالكثير ، مشروطاً بعدم سلب اسم الإطلاق عن المطلق ، وعدم تغيّر أحد أوصافه ، ولزوم كون الكثير

أزيد من الكَرِّ ، وفي بعض نسخه : (وإن غيّر أحد أوصافه) .

ومنشأ الاختلاف هو اشتراط الزيادة عن الكَرِّ ، مع عدم ذكر المشهور لهذا القيد .

كما أنّ التغيّر بأحد الأوصاف إذا كان بوصف المتنجّس لا يؤثّر ، إذا لم نقل بالنجاسه مع هذا التغيّر ، كما هو المشهور المنسوب إليهم على الظاهر ، إذ لعلّه بتغيّره بذلك يخرج عن الإطلاق ، فلا يكون مطهراً .

لكنّه غير محتاج إليه ، لخروج هذا الفرد بقيد عدم سلب اسم الإطلاق عنه ، فمع الاختلاف في النسخ لا ضروره في البحث عنه .

وأما إضافه قيد (زيادته على الكَرِّ) ، فالظاهر عدم لزومه ، كما لا نقول به في مثل تطهير الماء القليل المتنجّس بالماء ، لأنّه إن أُريد بذلك أنّه بعد وقوع المضاف المتنجّس فيه يوجب تنجّس مقدار من الماء بالاتصال والمجاوره معه ، فهو أيضاً موجود في الماء القليل المتنجّس ، مع أنّه لم يلتزم به أحد من الفقهاء فيه .

وإن أُريد أنّه يصير بالملاقاه مع المضاف مضافاً في بعض الماء ، فيخرج عن الكريه فلا يعتصم .

قلنا : بأنّه خلاف الفرض ، لأنّا قد فرضنا عدم سلب الاسم عنه ، ولا فرق في ذلك بين البعض والكلّ إذ كان قد بلغ حدّ الكَرِّ .

نعم ، إذا كان أزيد من الكَرِّ ، وعلم بعدم سلب الاسم عن مقدار الكَرِّ _ وإن سلب مقداره _ فلا يقدح في طهارته مطلقاً ، حيث أنّ الجميع متفقون عليه .

نعم ، والذي ينبغي أن يُنسب إليه مخالفته للمشهور ، هو العلامه ، حيث ذهب إلى طهاره الماء المضاف ، بل مطلق المضاف _ مثل المايعات _ لمطلق الاتّصال مع الكَرِّ ، بدون إضافه قيد الاستهلاك ، وقد استدلّ تأييداً لكلامه بخبر السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «قال رسول الله صلى الله عليه و آله : الماء يطهر ولا يطهر» (١) ، ومثله

١- وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٦ .

خبر مسعده بن اليسع ، عن عليّ عليه السلام .

وبمرسله الكاهلي ، عن الصادق عليه السلام في حديث : «كلّ شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (١).

وقد أُجيب عنهما هذه الأخبار لم تكن في صدد بيان كيفيّة التطهير ، بل هي في مقام مطهره ماء المطر .

مع أنّه يلزم _ لو عمل بإطلاقهما _ الحكم بالطهاره وحصول التطهير بهما كيف اتّفق ، ولو حصل الاتّصال في أحد طرفي جسم الجامد الذي كان مجموعته نجساً بالماء أو المطر ، ولم يصل الماء إلى طرفه الآخر كما في «التنقيح» .

ولكنّه باطل قطعاً ، إذ لم تعدل الأخبار إلّا- على المراد ، هو التطهير المغروس في الأذهان من حصول الاختلاط الموجب للاستهلاك لا مطلقاً ، كما هو دعوى الخصم .

وبهذا الجواب نردّ على الجزء المرسل الذي استدلّ به العلامة في «المختلف» ، نقلاً عن بعض علماء الشيعة من أنّه كان بالمدينه رجل يدخل إلى أبي جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام وكان في طريقه ماء فيه القذاره والجيف ، كان يأمر غلامه بحمل كوز من الماء يغسل به رجله إذا أصابه من ذاك الماء ، فأبصر به يوماً أبو جعفر عليه السلام فقال له : إنّ هذا لا يصيب شيئاً إلّا طهره ، فلا تعد إلى غسل رجلك ، فلا بأس حينئذ بتوضيح المقال في المقام بعد الاستعانه بالله الملك العلام ، فنقول :

بأنّ البحث تارة يفرض في الماء المضاف المتنجس ، مثل ماء العنب والرمان ونظائرهما .

وأخرى ؛ في مطلق المايعات ، مثل الدهن والعسل والدبس واللبن وأشباهاها .

فأمّا القسم الأوّل ، فله أقسام متعدّده :

١- وسائل الشيعة : الباب ٦ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥ .

قسم : هو ما لو وقع الماء المضاف فى المطلق كان موجبا للاستهلاك فيه ، بحيث يصير الماء كله مطلقاً ، ويصدق عليه ذلك العنوان فعلاً بدون حصول تغير فى الماء بعد ذلك .

وهذا لا إشكال فى طهارته ، وقد عرفت الأدلة الدالة على الطهاره فلا نعيدها .

قسم آخر : وهو عكس ذلك ، بأن صار الماء المطلق بعد وقوع المضاف فيه وقبل استهلاكه فيه ماءً مضافاً ، بحيث يصدق عليه عنوان المضاف فعلاً ، فهو _ لو سلم إمكان حصوله قبل الاستهلاك ، ووصول أجزاء المضاف إلى تمام أجزاء الماء المطلق ، ولو فى الجملة _ محكوم بالنجاسه ، أى يكون جميع الماء محكوماً بها إذا لم يكن بين الملاقاه وتبدله إلى المضاف فصلاً زمنياً ، مع أنه مشكل جداً ، فلازم الإشكال هو الحكم بنجاسه الماء المضاف ، ما دام كونه مضافاً ، وطهاره الماء المطلق ما دام مطلقاً ، إذا قلنا بعدم طهاره الماء المضاف المتصل مع المعتصم قبل الاستهلاك ، كما عليه المشهور ، خلافاً للعلامه حيث يقول بحصول الطهاره بمحض الملاقاه .

فحينئذٍ إذا استهلك ، وصار كل الماء مضافاً ، أو بدون الاستهلاك ، فيوجب نجاسه جميع الماء ، لأنه ما دام الباقي مطلقاً لم يجعل المضاف طاهراً ، حتى يجعل الجميع مضافاً ، بحيث يكون الملقى (بالكسر) للمضاف المتنجس نجساً قطعاً .

ولعله بذلك يستفاد من كلمات الفقهاء نجاسه الجميع فى هذا الفرض ، بدون ذكر هذا التفصيل .

قسم آخر : وهو ثالث الأقسام ، وهو أن يكون الاستهلاك والإضافه للجميع حاصلًا دفعه واحده .

فعن السيد قدس سره فى المسأله السابعه من «العروه» : «وإن حصل الاستهلاك والإضافه دفعه ، لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه ، لكنه مشكل» .

خلافاً للبروجردى قدس سره من الحكم بنجاسه الجميع لو فرض إمكان ذلك .

ولكنه يمتنع حصول ذلك كما اختاره أيضاً الشاهرودى قدس سره فى تعليقه على «العروه» ، والخوئى ، بل أكثر أصحاب التعاليق ، إلا الآملى حيث يختار كلام السيد قدس سره .

والحق هو النجاسه إن فرض الإمكان ، وإلا فإنه أمر مستحيل ، إذ لا يمكن عقلاً أن تصل تمام أجزاء المضاف إلى أجزاء المطلق دفعه واحده حتى يستهلك ، ويصير المجموع مضافاً ، فمع فرض الإمكان _ ووحده زمان وقوع الحادثين وهو الاستهلاك والإضافه ، فإن الملاك فى تطهير المضاف بالاستهلاك فى الماء المطلق ، إنما يكون إذا حصل الاستهلاك والملاقاه بالماء المطلق قبل حصول الإضافه فيه زماناً ، فتقدم الاستهلاك على الإضافه عقلاً ورتبه يكون من باب تقدم العله على المعلول وهو غير مقبول فى الفقه ، لأن مباني الفقاهه مبنيه على المسامحات العرفيه لا على الدقه العقليه ، كما لا يخفى .

ومن جميع ما ذكرنا ظهر حكم قسم الرابع أيضاً : وهو ما لو صار الماء المطلق مضافاً بعد فتره من الملاقاه والاستهلاك ، أى كان حال الاستهلاك وبعده مطلقاً ثم صار بعيد ذلك مضافاً ، فهو طاهر بلا إشكال ، لأنه حال الاستهلاك كان مطلقاً ، فيشمله دليل الإطلاق ، وأدله الاعتصام بلا إشكال .

هذا كله مبنى على كلام المشهور ، من لزوم الاستهلاك فى تطهيره .

وأما على القول الذى ذكره العلامة قدس سره بكفايه الاتصال فى تطهيره ، المؤيد بتلك الأخبار المذكوره ، لاسيما إطلاق مرسله الكاهلى _ الذى كان معمولاً به عند الأصحاب فى محلّه ، الموجب لرفع ضعفه بالإرسال _ الداله على طهاره ما يصيبه المطر ، الشامل بعمومه للماء المضاف قطعاً .

ولا ينافى ذلك ما لو قام دليل على شرطيه شىء لشىء خاص ، مثل العصر فى بعض الأجسام إن اعتبرناه ، حيث يحكم بشأنه ماء المطر للتطهير ، فلو لم ينضم

دليل آخر لإثبات شرط آخر، فيؤثر في فعليته، وإلا يبقى في مرحلة الشأنيه، نظير لزوم التعفير في ولوغ الكلب للإناء، فهذا غير ضار في دلالته وعمومه .

منضماً إلى أن الماء المضاف يكون كالماء المطلق سيئاً، وتوجب السرايه لجميع الماء، ولذلك يحكم بنجاسته جميعاً بمحض ملاقاته جزء منه للنجاسه، فلازم ذلك طهارته أيضاً مع الاتصال بالكر دون حاجه إلى الاستهلاك .

نعم، الاستدلال بحديث «الماء يطهر ولا- يطهر»، تأييداً للعلامه غير تام، حيث لا يكون فيه عمومٌ مثل الحديث السابق، ومن جهه أنه لا- يكون في مقام الإطلاق حتى في مرحله كفيته التطهير فلا- يمكن الاستدلال به، كما لا- يجوز الاستدلال بمرسله العلامه، لأنها فضلاً عن إرساله وعدم انجباره بعمل الأصحاب بخصوصه، فهي من حيث الدلاله أيضاً غير تامه، حيث لا يعلم مقدار المشار إليه من الماء وهل هو بقدر إطلاق قوله: الكر أو أنقص؟

مع إمكان كونه جارياً مثلاً، حيث كان مجملاً من تلك الجهه فلا يمكن الاستدلال به .

نعم لو ثبت حججه، لأمكن القول بأن إطلاق قوله: «أنه لا يصيب شيئاً إلا طهره»، يشمل جميع أفراد المياه، كما يشمل إطلاق (الشيء) لجميع أقسامه، فكل ما قام الدليل على عدم مطهرته من المياه _ كالماء القليل _ يخرج عن إطلاقه وعمومه فيبقى الباقي تحته، فيشمل جميع ما يكون عاصماً، فيإطلاق لفظ (الشيء) الشامل للمضاف يتم المطلوب .

ولكن قد عرفت الإشكال في سنده، فلا يبقى في المقام على الحكم بطهاره الماء المضاف إلا مرسله الكاهلي ودليل السرايه .

اللهم إلا أن يقال إنه محفوف بالقربينه من العذره والجيفه، لكونه ماءً عاصماً، فلا يشمل القليل، لأنه ينجس بهما .

هذا كله صحيح ، لولا قيام الدليل على عدم قابلية المضاف للتطهير في حال كونه مضافاً متنجساً ، والدليل القائم هو المستفاد من الأخبار الواردة في المرق المتنجس ، من الحكم بالإهراق بدون الإشارة إلى إمكان تطهيره ولو بوقوع المطر عليه مثلاً ، أو مع أنه يمكن أنه كان بالإمكان التنبية على أنه بالاتصال مع الكثر يطهر ، مع كونه المقام مقتضياً لذلك ، من جهة المنع عن الإهراق المساوق للإسراف إن كان المفروض تطهيره بذلك ، برغم ذلك نرى أنّ الإمام أمر بالإهراق كما ورد في خبر السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام : «إنّ عليّاً عليه السلام سئل عن قدر طبخت وإذا في القدر فأره ؟ قال : يهرق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل» (١) .

وخير زكريا بن آدم ، قال : «سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير ؟ قال : يهرق المرق أو يطعمه أهل الذمّة أو الكلب ، واللحم اغسله واكله» الحديث (٢) ، وغيرهما من الأخبار الناهية عن استعمال آنيه أهل الذمّة والمجوس وطعامهم ، لنجاستهم ، حيث يفهم فيها الإشعار على الحكم ، كما لا يخفى .

ويؤيد ما ذكرنا ، حكم الإمام بغسل اللحم وأكله ، حيث يكون بلحاظ عدم تحقّق الإسراف ، فلو كان المضاف قابلاً للتطهير ، كان على الإمام عليه السلام البيان لوجود المقتضى والحاجة . فيتطهير غير الماء من المايعات المتنجّسه

بل لولا دلالة الأدلّة السابقة على طهاره المضاف المستهلك في المطلق ، بما قد عرفت بما لا مزيد عليه ، لكان ينبغي القول بعدم تحقّق الطهاره والتطهير في المضاف ومطلقاً ، حتّى مع الاستهلاك ، إلاّ أنّه حيث يكون الاستهلاك بمعنى اعدام

١- وسائل الشيعة : الباب ٥ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ، الحديث ٨ .

المضاف بحسب عنوان العرف ، فكأنه لا يكون القول بتطهيره كذلك مخالفاً لتلك الأخبار ، كما لا يخفى ، هذا كله فى القسم الأول .

وأما القسم الثانى : وهو سائر المائعات ، كالدهن المتنجس والدبس واللبن ونظائرها ، فهو أيضاً وإن كان مشتركاً مع القسم الأول فى كثير من المباحث السابقه ، إلا أنه يزيد عليه من جهتين :

الجهه الأولى : من جهه عدم تحقق الاستهلاك فى بعض أقسامه كالدهن المتنجس ، لأنه لا يقبل الاستهلاك المعهود فى المضاف فيه ، لأن طبيعه الدهن تقتضى عدم تقبله للماء وأنه لا يذوب فيه ولا يختلط معه وإن غلى بالحراره ، كما هو الحال فى الدهن الموجود فى المرق ، فما كان حاله كذلك ، قد يقال بعدم إمكان تطهيره أصلاً ، فلا محيص فيه إلا الإهراق أو الاستصباح به ، كما أشير إليه فى خبر زراره ، عن أبى جعفر عليه السلام قال : «إذا وقعت الفأره فى السمن فماتت فإن كان جامداً فالقها وما يليها ، وكل ما بقى ، وإن كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به ، والزيت مثل ذلك» (١) .

هذا بخلاف مثل اللبن والدبس ، حيث لا يكونان مثل الدهن ، فيمكن فرض التطهير فيهما ونظائهما بالاستهلاك .

الجهه الثانيه : يقع البحث فى تطهير المايعات وظروفها ، من جهه أنه قد يقال بعدم سرايه النجاسه إلى سائر المواضع البعيده عن النجس ، لعدم تحقق السرايه فى مثل الدهن ،

فى تطهير غير الماء من المايعات المتنجسه

وهذا خلاف الوجدان ، ولذلك ترى صدور الحكم بنجاسه الجميع ، إذا اتصل بعض أطرافه بالنجاسه ، فإذا فرض وجود السرايه للمايعات أيضاً كالماء ،

فلازمه الحكم بطهاره الجميع ، إذا اتّصل طرفها مع الكثر ، نظير اتّصال الماء القليل بالكثير ، فكيف يحكم بعدم طهارته إلا بالاستهلاك ؟

كما أنّ مقتضى طهارتها هو طهاره الظروف والأواني الحاويه لها أيضاً ، كما يطهر ظرف الماء القليل المتنجّس أيضاً معه .

فما ذكره صاحب «مصباح الهدى» قدس سره بقوله : «إن سلّمنا طهاره المظروف المايح بالاتّصال الكثير ، ولكن لا يوجب طهاره ظرفها ، فلازمه كون ذلك طهارتها موقوفه على حال اتّصالها بالكثير ، فإذا انقطع يصير كلّ نجساً بواسطه نجاسه ظرفه ، وهو نظير الماء القليل الموجود فى الظرف الذى كان من جلد الميتة ، حيث يوجب نجاسه الماء القليل بعد قطع الاتّصال عن الكثير ، إلا أن يقيم دليل يدلّ على حصول طهاره الظرف مع مظروفه ، كما ورد ذلك فى أدوات الغسل فى غسل الميت ، حيث يحكم بالطهاره بالتبع ، ولولا- قيام الدليل على ذلك بالخصوص لأمكن الاعتماد فى ذلك بالأدله العامه كما لا يخفى فى غير محله ، لأنه إذا سلّمنا كون الاتّصال مطهراً للمايح أيضاً نظير مطهريته للماء القليل ، فكما يطهر المظروف بذلك الاتّصال فلا بدّ من القول بطهاره ظرفه أيضاً ، وإلا- لكان الحكم بالطهاره للمايح لغواً ، لأنه كما أنّ أجزاء المضاف المتنجّس المتّصل بالكثير يوجب طهاره بقيه أجزاءه مع كونه مضافاً طاهراً ، فهكذا يكون للظروف أيضاً ، كما يحكم بطهاره ظرف العصير العنبي بواسطه طهاره العصير بالغليان ، وهكذا الخمر إذا صار خلاً ، وكذلك آلات المتزوحات فى البئر ، إنّ قلنا بنجاسه ماء البئر بالملاقاه للنجاسه» .

ولكن أصل الإشكال هو المستفاد من الأخبار الوارده فى نجاسه المايح من الحكم بالإهراق ، حيث يفهم أنّه غير قابل للتطهير ، وإلا لكان المقتضى ذكره ،

ولو مزج طاهره بالمطلق ، اعتبر في رفع الحدث به إطلاق الاسم عليه (١).

وهو كما في خبر زراره ، عن أبي جعفر عليه السلام (١). الذي ورد فيه الحكم بصرفه للاستصباح ، والنهي عن الأكل .

ولا يخفى أنّ الدهن إن كان قابلاً للتطهير ، فيحكم باستعماله للاستصباح الذي يعد بمنزله الإهراق والإتلاف كما لا يخفى .

مضافاً إلى إمكان الاستفادة من فحوى الأدلة الواردة في لزوم إهراق المرق برغم صدق الماء المضاف عليه ، ففيما نحن فيه الذي لا يصدق ذلك ، يكون بطريق أولى .

فهذه الأدلة الواردة في المضاف والمائعات من الحكم بالإهراق والاستصباح ، تكون حاكمه على إطلاق قوله : «كلّ ما يراه المطر فقد طهر» في مرسله الكاهلي ، لأنّها ناظرة إلى ذلك قطعاً ، فحكم الفقهاء بتطهيرها بالاستهلاك ، ليس إلا من جهة اعدام صورته النوعية ، فيصير مطلقاً فيما إذا أمكن ، كما في غير الدهن فيحكم بالطهاره .

لكنّه تعبير مسامحي ، لأنّه ليس موجوداً حتّى يقال إنّّه طاهر ، إذ الطهاره والنجاسه تصدقان فيما كان المحلّ قابلاً لهما فإذا كان المحلّ فاقدًا للقابليه فإنّ صدق الحكم لا يكون إلا بالمسامحه العرفيه . والله العالم .

(١) فما دام لم يخرج عن اسم الإطلاق ، يجوز التطهير بالمضاف الطاهر الواقع في المطلق ، بكلا قسميه ، أي الطهاره من الحدث والخبث ، وإن لم يستهلك استهلاكاً حقيقياً ، لما قد عرفت بأنّه عرفي لا عقلي .

في حكم الماء المشمس

١- وسائل الشيعه : الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١ .

ويكره الطهاره بماء أسخن بالشمس فى الآنيه ، وبماء أسخن بالنار فى غسل الأموات (١).

نعم ، قد علمت بأنه يكون فى غير مثل الدهن ، حيث لا يعقل المزج فى أجزاءه ، تتقبل طبيعته الماء فى نفسه ، ولذلك ترى بأن اليد إذا صارت متلطّخه به لا يقبل الماء بل يجمع فى مواضع متعدّده ، وهذا واضح ، ولذا قد أشكل بعض الفقهاء فى الوضوء والاختسال إذا كان البدن قد أصابه الدهن ، لعدم وصول الماء إلى البشره ، إذ هو يكون مانعاً عن الوصول إليها .

(١) هنا مسألتان :

المسأله الأولى : ثبوت كراهه استعمال الماء المسخن بالشمس للطهاره فى الحدث ، كما فى «المعتبر» و«النافع» و«القواعد» و«الإرشاد» و«التحرير» وغيرها من المتأخرين كالسيد فى «العروه» والفقهاء الذين علّقوا على «العروه» ، بل فى «الذخير» أنه مشهور بين الأصحاب .

بل فى «الخلافة» نقل الإجماع على كراهه الوضوء به .

وفى «السرائر» : أنه مكروه فى الطهارتين فحسب .

الفروع المتعلقة بالماء المشمس

والأصل فى ذلك _ مضافاً إلى نقل الإجماع بل وتحصيله لعدم مشاهدته الخلاف عن أحد من المتقدمين والمتأخرين _ هو خبر إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبى الحسن عليه السلام ، قال : «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على عائشه وقد وضعت قمقمته فى الشمس ، فقال : يا حميراء ما هذا ؟ قالت : اغسل رأسى وجسدى . قال : لا تعودى فإنه يورث البرص» (١) .

والحديث الوارد في «علل الشرائع» عن السكوني ، عن جعفر عليه السلام ، عن أبيه ، عن آبائه ، قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الماء الذي تسخنه الشمس ، لا تتوضؤوا به ، ولا تغتسلوا به ، ولا تعجنوا به ، فإنه يورث البرص» (١).

وخبر إسماعيل بن أبي زياد ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضؤوا به ولا تغتسلوا به ولا تعجنوا به ، فإنه يورث البرص» (٢).

والنهي الوارد في هذه الأخبار يحمل على الكراهه لوجود خبر مخالف لذلك ، مثل خبر محمد بن سنان ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «لا بأس بأن يتوضأ الإنسان بالماء الذي يوضع بالشمس» (٣).

فإنه يحكم بعدم البأس في التوضيء به ، فيوجب التصرف في هيئه النهي في تلك الأخبار .

مضافاً إلى التعليل الموجود في الخبرين الأولين ، فيفهم أن الحكمه في ذلك هو إمكان تحقق البرص .

مضافاً إلى الإجماع على عدم الحرمة ، مع ضعف الأخبار الدالّة على الكراهه ، فغايتها الكراهه لا الحرمة للتسامح في الأدلّه .

واحتمال عدم الكراهه بالمرّه أو بالمرّتين ، لإمكان أن يكون قوله (لا تعودى) _ مشدداً _ أى لا تجعلها عادة ، فلا ينافى عدم الكراهه فيما لو اتفقت مرّه أو أكثر .

يكون خلاف الظاهر جداً ، خصوصاً مع إطلاق النهي الظاهر في مكروهيته ولو لمره واحده .

نعم ، أصل الكراهه للماء المشمس _ لولا الإجماع عليها _ محلّ تأمل ، لظهور

١- الباب ١٩٤ ، الحديث ٢ ص ٢٦٦ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٦ من أبواب المضاف ، الحديث ٢ _ ٣ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٦ من أبواب المضاف ، الحديث ٢ _ ٣ .

النهي في الحرمه ، وإمكان الجمع بين خبر محمّد بن سنان وغيره ، على أنّ الوضع في الشمس يكون أعمّ من التسخين .

هاهنا فروع :

الفرع الأوّل : هل الكراهه مختصّه بالآنيه _ كما حُكي الإجماع عن «التذكره» و«نهايه الاحكام» على عدم الكراهه في غيرها _ أم لا ؟

فإن تمّ الإجماع فهو ، وإلا فمقتضى خبري «علل الشرائع» وإسماعيل بن أبي زياد ، هو العموم لغير الآنيه ، بخلاف خبر إبراهيم حيث أنّه صريح في الآنيه .

بل مقتضى التعليل الموجود في تمام الأخبار _ حتى خبر إبراهيم _ هو الإطلاق ، وهذا هو الأقوى كما عرفت .

الفرع الثاني : وممّا ذكرنا ظهر حكم عدم اختصاصها للماء القليل ، بل يشمل كلّ ماء أسخنه الشمس ، مثل الماء المجتمع في البرك والمصانع والأنهار والحياض ، كما هو المستفاد من الخبرين المذكورين ، ومن التعليل الوارد في جميعها. الفروع المتعلّقه بالماء المشمس

نعم ، ظهور خبر إبراهيم كان في الماء القليل ، لأنّه المنصرف إليه ، لظهور كلمه (القمقمه) في الآنيه الصغيره المخصوصه ، فالغاء الخصوصيه عن مثله لا يكون إلاّ بما هو قريب منه لا إلى غيرها من الأنهار .

وكيف كان ، لو سلّمنا عدم الاختصاص بالآنيه ، فمثل ذلك داخل تحت الحكم ، كما لا يخفى .

الفرع الثالث : ظاهر «الخلاف» و«السرائر» لزوم القصد في تحقّق الكراهه بالماء الساخن ، خلافاً «للمهذّب» و«النهايه» وغيرهما من الحكم بالكراهه مطلقاً ، وهذا هو الأقوى بملاحظه التعليل الوارد ، حيث أنّ البرص أثر يترتّب على الماء المتّصف بكذا ، ولا معنى أن يكون القصد موجباً له ، بخلاف صورته عدم القصد .

فما ذكره صاحب «المصباح» بكون ظاهر خبر إبراهيم على وجود القصد مخدوش ، بأن وضع القمقمه فى الشمس وإن كان ظاهراً فى القصد ، إلا أنّ ذكر التعليل فى ذيله يرفع هذا الظهور فى دخالته فى الحكم .

الفرع الرابع : الظاهر المستفاد من التعليل ، هو عدم اختصاص الحكم بخصوص التوضى _ كما فى «الخلاف» _ أو الطهارتين فقط ، _ كما فى «السراير» _ أو هما ومع العجين _ كما فى «الذكري» _ لما قد عرفت من ظهور التعليل فى أنّ استفاده هذا الماء بما يوجب مباشرته للبدن ، ولو كان لرفع الأخبث ، لها تأثير فى الإصابه بالبرص .

نعم ، لا- يستلزم الكراهه إنّ لم يباشر بشره البدن ، كما لو استفاد منه فى تطهير الألبسه وإزاله الخبائث نظير وسائل الشيعه الكهربيائيه المتداوله فى عصرنا هذا فلا كراهيه فيه .

فدعوى الاختصاص بما قد ذكر مشكل جداً .

كما ظهر ضعف القول بكراهه مطلق الاستعمال ، ولو لم يباشر البدن ، كما عن «النهايه» و«المهذب» و«الجامع» إن لم يكن مقصودهم صوره المباشره ، كما هو المتعارف عند الاستعمال .

كما لا فرق فى الكراهه بين أقسام الوضوء والغسل .

الفرع الخامس : الظاهر أنّ ملاك الحكم بالكراهه ، هو حصول السخونه بالشمس ، سواء كان ذلك فى مدّه طويله _ كما فى البلاد المعتدله أو الباردة _ أو فى المدّه القصيره _ كما فى البلاد الحارّه _ .

كما أنّ ظاهر الأخبار كون الملاك بالسخونه هى المنسوبه إلى الشمس بلا واسطه ، لا ما يسخن بواسطه سخونه الآنيه ، بأن لم يتوجّه حراره الشمس للماء مستقيماً ، بل يتوجّه إلى الإناء أولاً فيسخن ، ثم يسخن الماء بواسطه ، فإنّه غير

مكروه بحسب الظاهر ، وإن كان ظاهر خبر إبراهيم الوارد فيه حكمه (القمقمه) وهى الآنيه الصغيره المعده لحمل الماء فى السفرة والتى تحتوى على ماء قليل يكفى لشخص واحد ، فإذا صار مثل هذا الماء المسخون بالشمس مكروهاً ، فلازمه ثبوت الكراهه لكل ماء مسخون بها ، ولو بواسطه سخونه الآنيه .

هذا إن كان المراد من (القمقمه) ما هى المتعارف بأيدينا فى زماننا .

وإن أريد منها ما فى «مجمع البحرين» و«المنجد» من أنها وعاء من النحاس ويسخن فيه الماء ، فلا يبعد أن تكون نوعاً من القدر المكشوف الرأس ، فلا يستبعد أن تكون كراهته بواسطه إصابه أشعه الشمس إليه بلا واسطه ، فلا يمكن حينئذ الاستدلال بمثله أيضاً . الفروع المتعلقة بالماء المشمس

فبعد تسليم ما ذكرنا ، حيث يكون المستفاد من ظهور إسناد الفعل إلى الشمس ، مع كون الحكمه هو خوف البرص الحاصل فيما كان مستنداً إلى أشعه الشمس هو عموم الحكم بلا فرق فى اختلاف الخصوصيه الخارجيه .

فلا يعنى بالاستحسانات المذكوره فى «المنتهى» من ضعف تأثير الشمس فى البلاد المعتدله ، أو بأن الحديد والرصاص نتيجه لأثر أشعه الشمس يحصل فيهما ريح تن ، بخلاف ما يشبه الذهب والفضه فإنهما لصفائهما لا يوجدان حدوث ما يحذر من حدوثه .

لما قد عرفت الملاك وظهور إطلاق الأخبار ، فى كون المناط هو التسخين بالشمس ، بأى صورته اتفقت ، كما لا يخفى .

نعم ، لا يتحقق الكراهه ولو مع إصابه أشعه الشمس للماء مدّه طويله ، إذا لم توجب الإصابه سخونه الماء لبروده الهواء أو الماء .

فمن ذلك ظهر أنّ التسخين الحاصل عن طريق الآنيه التى كانت فى الشمس ثم وضع فيها الماء وسخن ، لا توجب الكراهه بطريق أولى ، لعدم استناد التسخين

إلى الشمس مباشرة ، وإن أطلق عرفاً على هذا الماء بأنه مسخنٌ بالشمس ، لكن بما أنّ التسخين لم يكن مستنداً لحراره الشمس فلا كراهه في استعمال هذا الماء .

والعجب من صاحب «مستند الشيعة» من إطلاق الكراهه ، حتّى إذا حصلت الحراره والتسخين بالمقاربه بها ، من دون إشراق الشمس عليه ، وهو بعيد جداً .

الفرع السادس : هل الكراهه مختصّه بحال السخونه _ كما لا يبعد في الجملة _ أو تكون ثابتة حتّى بعد زوال الوصف ، كما استظهرها جماعه كثيره كصاحب «الجواهر» وغيره ممّن سبقه كالعلامة في «المنتهى» ، واحتمله في «التذكرة» ، وقطع به في «الذكري» ، للاستصحاب عند الشكّ ، فضلاً عن إطلاق الروايتان الشاملتان لهذه الصوره ، لأنّه يصدق عليه بأنّ الشمس قد سخنه .

وأما كون المشتقّ حقيقه في الأعمّ من بقاء المبدأ فيه فغير معلوم ، لأنّ ذلك إنّما يكون في المستتقات الخاليه عن الزمان ، فتحقيق الكلام فيه موكول إلى محلّه .

الفرع السابع : الظاهر عدم الفرق في الكراهه بين صدور الفعل مرّه أو مرّتين أو أزيد من ذلك ، خلافاً لصاحب «الحدائق» حيث ذهب إلى أنّ الكراهه مترتبه على المداومه لا المرّه والمرّتين ، خصوصاً إذا قلنا إنّ ضبط الحديد يكون (تعودي) بالتشديد ، فيكون المعنى هو لا تجعلها عادةً لك ، فلا ينافي وقوعها مرّه أو مرّتين .

لكنّه خلاف ظهور التعليل ، والإطلاق الموجود في الأخبار ، خصوصاً إذا لاحظنا الخبرين الأوّلين .

كما لا فرق في التكرّر في ماء واحد وفي آنيه واحده ، أو التكرّر الحاصل باختلاف الأواني ، لأنّ الملاك هو الاستعمال في وحده كلّ عمل وفعل ، فإذا أدخل يده مرّات عديده في آنيه واحده واستعمل ماءها لمرّات عديده لم يرتكب مخالفات عديده بل تحتسب كراهه واحده .

الفرع الثامن : هل الكراهه تختص فيما إذا كان للمستعمل ماء آخر يمكن استعماله أو هي مطلقه وتشمل حتى صوره الانحصار .

المشهور _ كما عن «المستند» _ هو عدم الكراهه فى الثانى ، حيث يقول بأن الأكثر حكماً بزوال الكراهه عند الانحصار ، خلافاً للآخرين خصوصاً مثل الشهيد فى «الروض» وجماعه من المتأخرين منهم صاحب «المستند» و«مصباح الهدى» ، خلافاً «لمصباح الفقيه» حيث لم يجوز الجمع بين الحكمين ، بل يظهر الإشكال فيه أيضاً من الشيخ الأنصارى قدس سره فى «طهارته» .

والتحقيق : حيث أنه كان المورد من الموارد التى تعلقت الكراهه على عنوان كلى للاستعمال مطلقاً ، على حسب ما اخترناه ، أى سواء كان للطهاره أم لا- ، كما أنّ الأمر بالوضوء تعلّق بكلى سواء كان منحصراً فيه أم لا ، فيصير ذلك من قبيل اجتماع الأمر والنهى ، لا من قبيل الصوم فى يوم عاشوراء حيث لا يكون له بدل ، والنهى قد تعلّق بنفس الصوم ، كالصلاه فى الحمام إلا أنّ لها بدل بخلاف الصوم . الفروع المتعلقة بالماء المشمس

فعلى هذا تكون النسبه فى المقام هى العموم والخصوص من وجه ، إذ النهى تعلّق بمطلق الاستعمال لا خصوص الطهاره ، كما أنّ الأمر بالوضوء تعلّق بالتوضىء بالماء ، سواء كان ساخناً بالشمس أم لا ، مع انحصار الماء وعدمه حيث اجتمع فى الخارج عنوانا ، فمن كان مبناه فى الأصول كفايه تعدّد الجبهه والعنوان فى ذلك ، فيذهب إلى الجواز فى المقام ، ومن كان مبناه فى الأصول امتناع ذلك ، فلازمه الامتناع هنا ، فلا محيص إلا القول بالوجوب فقط ، دون الكراهه فى الانحصار .

ولكن مع ذلك يقول فى «مصباح الهدى» بأن هاهنا أيضاً مثل الاجتماع ، لأنّ المرجوحية كانت بلحاظ الخصوصية الفردية ، والراجحيه كانت بلحاظ الطبيعه الأصلية ، فالحق حينئذ يكون مع الشهيد قدس سره ، هذا محض كلامه .

ولكن الإنصاف أن يقال : بأن ظاهر التعليل بكونه يورث البرص ، يقتضى عدم الفرق بين الانحصار وعدمه ، وإن الأمر يعدّ من الأمور الخارجيّة التكوينيّة ، حيث يصير البرص من باشر استعمال هذا الماء ، سواء كان قد انحصر ماءه أم لا .

اللهمّ إلا أن تكون الجملة تفيد الحكمه لا العله ، كما هو الأقوى ، فتكون قد انحصر ماءه مختصّه بصوره عدم الانحصار .

ولكن بعد التأمل في معنى الكراهه _ وهو عنوان طلب الترك ومرجوحية الترك _ نفهم أنه لا يمكن تحقّقه في صوره الانحصار الذى أوجب الإتيان ، خصوصاً فيما إذا لم يكن الانحصار معلولاً لفعل المكلف ، بل حصل من غير اختياره ، فحينئذ لا معنى للقول برجحان الترك ، بل يعدّ الفعل راجحاً مع المنع من الترك ، وهو معنى الوجوب .

نعم ، قد يصحّح من جهه إمكان انطباق العنوانين ، من جهه سوء اختياره ، فيكون مثوباً من حيث أصل الطبيعه ، ومبغوضاً بنوع الكراهه من حيث إيجاد هذا الفرد ، ففي ذلك لا يبعد القول بصحّحه ما اختاره الشهيد قدس سره .

ولكن في الحقيقة لم يجتمع مركز العنوانين في محلّ واحد هنا ، بل كان في الحقيقة أحد الحكمين متعلّقاً بأصل الموضوع الواجب للصلاه في الانحصار ، والآخر بسوء اختياره بإرادته ، فيستحقّ الثواب والعقاب ، كما هو الحال في تصرفات الموالى العرفيه والعبيد ، فإنّه إذا أمره مولاه بإتيان الماء ، وكانت أفراد المياه متعدّده ، فإنّ أمره الوجوبى للإتيان بالماء يقتضى تطبيقه على الأفراد المطلوبه مثل المياه الباردة .

وأما إذا انحصر الماء في الماء الحار ، وأراد المولى ذلك بإرادته جديّه ، فلا بدّ من إتيانه وإن كرهه بطبعه ، ولكن لا يمكنه أن يعاتب عبده ويقول : لِمَ أسقيتنى ماءً حارّاً ، لأنّ أمره اقتضى ذلك ولم يكن بسوء اختيار العبد .

وأما إذا فعل ذلك باختياره ، بأن أراق الماء البارد بعمد ، فلم يبق له إلا الماء الحار ، فحينئذ يحق للمولى أن يأمره بإتيان الماء الحار لرفع عطشه وبرغم ذلك يستحق العتاب بـ : «لَمْ فعلت كذا» حتى اضطرت إلى استعمال الماء الحار ، فهذا أمر وجداني يقبله الذوق السليم .

فعلى هذا ، لا يبعد القول بالتفصيل بين صورتين ، إن لم نجوز اجتماع الأمر والنهي فى عنوان واحد خارجاً ، وإن كان متعدداً جهه .

فعلى ما ذكرنا لم تتغير الكراهه عن المعنى المصطلح فيها ، حتى يرد عليه بأنه كيف يمكن انصراف الكراهه المطلقة المتعلقة بالماء المشمس فى بعض أفراده _ وهو الانحصار _ وحملها على قلّه الثواب ، وفى غير المعنى المصطلح عليها ؟ كما أورد ذلك صاحب «مصباح الفقيه» فى كتابه .

إلا- أن حقيقه الإشكال هى فى عدم إمكان ورود الأمر الوجودى مع النهى التحريمى أو التنزيهى فى مقام الإراده والكراهه الاستعماليه ، أى لا يمكن الجمع بين قولى المولى : (ائت) و(لا تأت) ، وإن كان الجمع فى مقام الجحد ممكناً ، كما عرفت ، أى يستحق الثواب لأنه امتثل الأمر حقيقه ، كما يستحق العتاب والعقاب ، لأنه قد تخلف عمّا كان المطلوب منه تركه جذاً ، وإن لم يمكنه الإظهار لمزاحمته مع الأهم.

فالمسأله لا تخلو عن إشكال جذاً ، كما اعترف الشيخ الأنصارى قدس سره بذلك ، فتأمل .

حكم الماء المسخن بالنار

المسأله الثانيه : فى كراهه غسل الميت بالماء المسخن بالنار .

ولا خلاف فيه ، بل فى «الخلاف» : إجماع الفرقه وأخبارهم .

كما أن عباره المصنّف صريحه فى كون الكراهه فى خصوص الغسل دون مقدّماته ، من تطهير بدن الميت وأمثال ذلك ، إلا أن يكون المراد هو الأعمّ من الغسل ، حتى يشمل مقدّماته ، لكنّه بعيد ، أو يحتمل أن يكون بفتح الغين ، فيكون

المراد هو الأعم من الغسل بالضمّ ، فحينئذ لا يمكن دعوى الإجماع لوجود الخلاف فيه حينئذ .

وإن كان صاحب «المدارك» قد ادّعى الإجماع على عدم الكراهه فيما إذا كان على بدن الميّت نجاسه لا يرفعها إلا الماء الحارّ ، كما حكاه عن «المنتهى» ، فلازمه الكراهه في صورته عدم كون الموضوع كذلك .

وسيجيء إن شاء الله الأخبار التي يستفاد منها الإطلاق ، وأنه لا وجه للانحصار بخصوص الغسل (بالضمّ) .

وقد حان أو أن نذكر الأحاديث الدالّة على الحكم المذكور ويدلّ عليه روايات ، منها :

صحيح زراره ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : «لا يسخن الماء للميّت» (١) .

وفى «الجواهر» زياده قوله : «لا- يعجل له النار» ، لكنّها مفقوده فى «وسائل الشيعه» فى هذا الباب وفى الباب ٧ من أبواب الماء المضاف .

ومرسله عبد الله بن المغيرة ، عن الباقر والصادق عليهما السلام ، قال : «لا يقرب الميّت ماءً حميماً» (٢) .

وخبر يعقوب بن يزيد ، عن عدّه من أصحابنا ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : «لا يسخن للميّت الماء ، ولا تعجل له النار ، ولا يحنّط بمسك» (٣) .

ومرسله الصدوق ، قال : «قال أبو جعفر عليه السلام : لا يسخن الماء للميّت» (٤) .

وفى حديث آخر : «إلا أن يكون شتاءً بارداً فتوقى الميّت ممّا تُوقى منه نفسك» (٥) .

١- وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب غسل الميّت، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٢ .

٣- وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٣ _ ٤ .

٤- وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٣ _ ٤ .

٥- وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٥ .

والحديث الوارد في «فقه الرضا» كما في «المستدرک» ، عن الرضا عليه السلام : «لا تسخن له الماء إلا أن يكون ماءً بارداً جداً ، فتوقى الميِّت ممّا توقى منه نفسك ، ولا يكون الماء حارّاً شديداً الحرارة ، وليكن فاتراً» (١).

والظاهر من هذه الأخبار هو النهى التحريمى ، لولا قيام الإجماع بكلا قسميه على الكراهه .

حكم الماء المسخن بالنار لسائر الاستعمالات

وفى «مصباح الفقيه» ، قال : «لعلّ الكراهه كانت من جهه كون الماء الحار مستلزماً للتطير والتشائم ، ولذلك حكم بالكراهه ، إذ حرمة الميِّت تقتضى الاحتراز عن صيروره الماء حارّاً من النار ، كما أشار إليه قوله عليه السلام : (ولا تعجل عليه بالنار)» .

ولكن لا نقف على وجه وجيه مقبول لما ذكره .

نعم ، لا يبعد أن يكون الحكم الكراهه من جهه التعريض على العامه ، حيث يجعلون حراره الماء شعاراً لأنفسهم ، فيكون الرشد فى خلافهم ، كما ورد فى بعض الأخبار ، فهو أمر حسن قابل للقبول ، فلذلك يستحسن كلام الإمام عليه السلام بعدم التعجيل للنار ، كما أنهم يعجلون موتاهم .

وكيف كان ، لا إشكال ولا خلاف فى ثبوت أصل الكراهه دون الحرمة ، كما لا إشكال فى كون الكراهه فى غسله قطعاً ، بل مقتضى إطلاق الأخبار _ حيث لم يذكر فى واحد منها خصوص الغسل _ يوجب الظنّ القوى بكون الحكم عامّاً لمطلق غسله (بالفتح) لا خصوص غسله (بالضم) .

كما لا يبعد القول بعدم الكراهه ، فيما إذا اضطرّ إلى ذلك ، سواء كان الاضطرار من ناحيه الغاسل أو من ناحيه الميِّت ، كما يومى إليهما فى الجملة ذكر الوقايه للميِّت .

١- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١ .

كما تراعى لنفس الغاسل ، وإن كان ظهوره للميت أكثر ، ولذلك ترى «المهذب» قد استثنى صورته تليين الأعضاء والأصابع ، فكأنه جعل الحاجة في طرف الميت مطلقاً ، سواء كان من جهة بروده الماء أو من جهة لينه الأعضاء .

ولكن الاستظهار العرفي يساعد تعلق الاستثناء في الاضطرار بالغاسل ، لأنه أليق بالرعايه لخوف الضرر عليه من بروده الماء ، وإن تجب ملاحظه حال الميت للزوم احترامه ، كما ذكره الشيخ في «الطهاره» استحساناً .

بل في «الجواهر» : أنه لو توقّف دفع الضرر عن الغاسل الذى كان الفعل واجباً عليه ، وكذلك إزاله النجاسه على التسخين ، ارتفعت منه الكراهه حينئذٍ ، فيظهر منه عدم جواز الجمع بين الكراهه والوجوب ، وملاحظه الاضطرار فى كلّ واحد من الغاسل والميت .

وأما كراهه استعمال الماء المسخن بالنار لغير غسل الأموات ، من التوضىء ، وغسل الأحياء وسائر الاستعمالات ، فمما لا دليل عليه .

ودعوى دلاله صحيح محمّد بن مسلم الوارد فيه قوله : «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابه فى أرض بارده ، ولا يجد الماء ، وعسى أن يكون الماء جامداً ؟ فقال : يغتسل على ما كان . إلى أن قال : وذكر أبو عبد الله عليه السلام : أنه اضطرّ إليه وهو مريض ، فأتوه به مسخناً فاغتسل ، وقال : لا بدّ من الغسل» (١) .

حكم الاستشفاء بالعيون الحارّه واستعمالها

ودعوى دلالته على الكراهه من جهة فرض الاضطرار فى الجواز ، مدفوع ، بأنّ الاضطرار إنّما كان من جهة الغسل لا من الحراره فى الماء ، إلا أنّ التسخين كان من جهة مرضه ، وأما كونه ممنوعاً ولو بالكراهه فغير معلوم ، كما قاله فى

«الجواهر» ، بل ولم يعلم من أحد الحكم بالكراهه فيه .

والظاهر عدم الفرق بين كون التسخين بالنار أو غيرها ، لظهور بعض الأخبار في ذلك ، حيث عتبر بعدم تقريب الماء الحميم إلى الميِّت ، أو التعبير بعدم تسخين الماء ، فيشمل ما يكون مسخناً بالشمس أو غيرها .

لكن الوارد في كلمات القوم هو خصوص التسخين بالنار ، دون غيرها وكما في عبارته المصنّف ، بل الوارد في بعض الأخبار التصريح بالنار فقط كما هو واضح ، ولعلّ مفاد دعوى الإجماع أيضاً كذلك .

وفي «الجواهر» : لعلمهم اكتفوا في الكراهه للشمس ، بما قد عرفت في الفرع السابق ، فأورد على نفسه أنه مخصوص لغسل الأموات ، مع أنّ الاستفادة من الفرع السابق هو مطلق الاستعمال من جهة التعليل .

ثم استدرك بقوله : نعم يكره للمستعمل المباشر بنفسه .

هذا ، لكنّه مخدوشٌ بأنّ الكراهه كانت للمستعمل بنفسه ، لظهور التعليل في كونه موجبا للبرص ، حيث لا يصدق ذلك إلا على الغاسل دون الميِّت .

أمّا لو فرضنا عدم مباشره الغاسل لذلك الماء ، فهل التمسيل به للميِّت أيضاً مكروه أم لا ؟

فغير معلوم ، إذ لا بدّ في إثباته من إقامه الدليل ، كما لا يخفى .

ثمّ إنّه يكره الاستشفاء بالحماه _ وهى العيون الحارّه التى تكون فى الجبال ، وتتصاعد منها عادةً رائحة الكبريت _ من جهة التعليل الوارد فى الأخبار بأنّها مشابهاً للحميم والجهنّم ، وقد صرّح بهذا ابن إدريس ، وهو المنقول عن ابن بابويه كما فى «المنتهى» و«المعتبر» .

بل قد صرّح بذلك صاحب «الجواهر» والشيخ فى «طهارته» وكذلك فى «مصباح الفقيه» .

الماء المستعمل في غسل الأخبث نجس، سواء تغير بالنجاسه أو لم يتغير (١).

والأخبث وارد في الباب ١٢ من أبواب المضاف ومضمون جميعها متقاربه ومتشابهه ، فنذكر واحداً منها ، وهو خبر مسعده بن صدقه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الاستشفاء بالحمامات ، وهي العيون الحارّه التي تكون في الجبال ، التي توجد فيها رائحة الكبريت ، فإنّها من فوج جهنّم» (١).

ومثله خبر ١ ، ٢ ، ٤ من هذا الباب أيضاً فراجع .

وأما الوضوء ، أو سائر الاستعمالات من ذلك الماء ، فلا كراهه فيه ، مضافاً إلى عدم وجدان دليل بالخصوص ، يمكن استظهاره كمرسلة الصدوق ، قال : «أما ماء الحمامات فإنّ النبي صلى الله عليه وآله إنّما نهى أن يستشفى منها ولم ينه عن الوضوء بها ، قال : وهي المياه الحارّه التي تكون في الجبال يُشمّ منها رائحة الكبريت» (٢) . فإذا جاز الاستعمال في الوضوء الذي هو أمر عبادي مهمّ فإنّ في غيره يجوز الاستعمالات بطريق أولى ، ولذلك صرح صاحب «الجواهر» بذلك بقوله : «ولا يكره غير ذلك» .

كما صرح ابن إدريس بذلك أيضاً .

حكم غسله الخبث

نعم ، شمول الكراهه لغسل الأموات غير بعيد ، لما ذكرنا من ظهور بعض الأخبار في العموم ، كما يشعر بذلك بقوله : (فوج من جهنّم) حيث يناسب مع عدم استعماله للميت ، بأن لا يُعجل له النار ، كما ورد التصريح به في بعض الأخبار .

فالالتزام بذلك ليس ببعيد ، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد ، فنسأل الله التوفيق والسداد ، والحمد لله من الآن إلى يوم المعاد .

(١) بلا فرق بين كونه مستعملاً في النجاسه الحكميه _ كبدن الكافر إذا أسلم وأراد تطهيره بالماء _ أو النجاسه العيئيه . كما لا فرق بين كونه منفصلاً بالعصر أو

١- وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣ _ ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣ _ ١ .

بنفسه . كما لا فرق بين المتغيّر وغيره ، كما صرّح به المصنّف ، خلافاً لقوله السابق حيث كان بالإطلاق .

والأقوال في ماء الغساله كثيره ، وغايتها ستّه ، بل «الجواهر» يوصلها إلى عشره ، والعمده منها ثلاثه ، لو لم نقل كونها اثنين وهى :

الأوّل : القول بالنجاسه مطلقاً ، كما هو المشهور بين المتأخّرين بل المعاصرين ، ومن قارب عصرنا كالعلّامه فى جميع كتبه ، والشهيدين ، والمحقّق الأوّل فى «الشرائع» و«المعتبر» ، و«الإصباح» ، وظاهر «المقنع» ، و«كاشف اللثام» ، والشيخ الأنصارى ، والنراقى ، والمحقّق الهمداني ، والبروجردى ، وفاقاً للسيد فى «العروه» _ لغير المزيل لعين النجاسه احتياطاً وجويئاً _ والشاهرودى ، والخمينى ، والحكيم .

ما يدلّ على نجاسه الغساله مطلقاً

بل ادّعى العلّامه الإجماع فى الماء المستعمل فى الخبث والحائض ، إذا كان بدنّها نجساً بنجاسه عينيه ، كما فى «المنتهى» و«التحرير» .

والثانى : القول بالطهاره مطلقاً ، كما نسب صاحب «المعالم» إلى جماعه من المتقدّمين ، منهم الشيخ فى «المبسوط» ، وابن حمزه ، والبصروى ، والمحقّق الثانى ، فى بعض فوائده ، والقاضى .

بل فى «إيضاح القواعد» أنّه الأشهر بين المتقدّمين ، ويشعر به كلام الصدوق ، ويميل إليه فى «الذكري» و«المدارك» ، كما فى «المستند» .

القول الثالث : هو القول بالتفصيل بين الغسله التى تتعقبها الطهاره _ كالأخيره فى المتعدّده نظير البول ، والأولى فى غيره من الطهاره _ وبين ما لا تتعقبها الطهاره كالغسله الأولى فى المتعدّد فهو نجس .

صرّح بذلك المحقّق الخوئى والكلبائگانى وفاقاً للنراقى الأوّل والآملى .

والأقوى هو القول بالنجاسه مطلقاً ويدلّ عليه الأدلّه عمومياً وخصوصاً .

فأَمَّا العموم : هو الأخبار الواردة التي تقدّم ذكرها ، الدالّة على نجاسه الماء القليل بالملاقاه مع النجس ، بلا فرق بين كونه وارداً على النجس أو موروداً ، وإن كان أكثرها في قسم ورود النجاسه على الماء ، ومنها : الخبر الوارد في الكَرّ ، حيث يدلّ بالمفهوم على نجاسه الماء إذا لم يكن كَرّاً مثل صحيح محمّد بن مسلم (١) ونظائره .

وتوهم أنّ الاستدلال على ذلك موقوفٌ على كون المفهوم مثل منطوقه عامّاً لكلّ من أقسام المياه غير الكَرّ ، بحيث يشمل حتّى الماء القليل مدفوع .

مع إمكان دعوى خلافه ، لأنّ نقيض السلب الكلّي (وهو لم ينجسه شيء) يكون إيجاباً جزئياً أي (هو ينجسه شيء) لكنّه أي ماء ، فهو غير معلوم ، لإمكان أن يكون الماء القليل هو المورود لا الوارد ، فلا يستفاد منه نجاسه الماء القليل بالملاقاه مطلقاً .

مضافاً إلى أنّ عموم المنطوق قد أُستفيد من (الشيء) النكره الواقعه في تلو النفي ، المفقود ذلك في طرف المفهوم ، فلا عموم له حتّى يستفاد منه حكم النجاسه للماء القليل ، إذا كان وارداً على النجس ، هذا غايه ما يمكن أن يُقال في دفع الاستدلال عن مثل هذا الحديث .

لكنّه مخدوش ، أولاً : بأنّ النزاع المعروف بين العَلَمين وهما الشيخ الأنصاري قدس سره _ من القول بكون المفهوم هو الإيجاب الكلّي ، نظير المنطوق في الكلّيّه وهو السلب الكلّي _ والشيخ محمّد تقى صاحب «الحاشيه» _ من كون مفهوم السلب الكلّي هو الإيجاب الجزئي ، لأنّ نقيض ذلك يكون الجزئي لا- الكلّي _ إنّما كان فيما إذا كان المقصود هو التمسك بالعموم الافرادى لفظ الماء ،

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ .

كما كان كذلك فى لفظ (الشيء) المراد منه النجس ، مع أنّ المورد ليس إلاّ من جهه التمسك بالعموم الاحوالى للفظ (الماء) ، من جهه حالتى الملاقاه من الورود . ما يدلّ على نجاسه الغساله مطلقا

توضيح ذلك : أنّ الماء إذا لاقى نجساً يتنجس عرفاً بواسطة السرايه والملاقاه ، بلا فرق بين كونه وارداً على النجس أو مورداً ، فخرج من ذلك الماء الذى له مانع من الانفعال ، وهو مثل الكريه أو الجريان وغيرهما ، فيبقى الباقي تحته ، فليس لنا عموم افرادى حتّى يرد هذان القولان من النزاع هاهنا .

وثانياً : أنّ النزاع المذكور لو سلّم جريانه ، كان فى لفظ (الشيء) من جهه كونه نكره فى طرف المنطوق ، وموجباً للعموم إذا وقع تلو النفى ، وهذا بخلاف المقام ، حيث أنّه أريد استفاده العموم من جهه الملاقاه الواقعه للماء مع النجس ، حيث لا يفرق العرف فى ذلك بين حالتى الملاقاه .

فالاستدلال بالمفهوم من جهه هذا الحديث يكون وجيهاً .

مضافاً إلى وجود أخبار كثيره دالّه على نجاسه الماء القليل بالملاقاه ، مثل صحيح البنظى ، قال : «سألت أبا الحسن عليه السلام : عن الرجل يدخل يده فى الإناء وهى قدره ؟ قال : يُكفىء الإناء» (١) .

وموثقه سماعه ، عن الصادق عليه السلام ، قال : «إذا أصاب الرجل جنبه فأدخل يده فى الإناء فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شىء من المنى» (٢) .

واحتمال الفرق بين صورتى كون الملاقاه بقصد الغسل فيكون طاهراً ، وبين عدم قصد الغسل فيكون نجساً .

ضعيفاً للقطع بعدم توقّف صدق الغسل على قصده عرفاً وإجماعاً ، ولذلك يحصل الغسل فى الكرّ ولو لم يقصد الغسل .

١- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ و ٩ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ و ٩ .

فثبت من ذلك أنّ عموم أدلّه انفعال الماء القليل تشمل المقام قطعاً .

وقد استدللّ الشيخ الأنصاري قدس سره بقاعده جواز رفع الحدث بالماء الطاهر ، ولكن قد ثبت بالإجماع عدم جواز استعمال هذا الماء المستعمل في غسل الأخبات في رفع الحدث ، كما ادّعاه في «المعتبر» و«المنتهى» ، وبالنصّ الوارد فيه مثل خبر عبد الله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام قال : «لا بأس بأن يتوضّأ بالماء المستعمل ، فقال : الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا- يجوز أن يتوضّأ منه ، وأشباهه ، وأمّا الذي يتوضّأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده في شىء نظيف ، فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضّأ به»(١) .

فإنّه يفهم عكس النقيض وإنه ليس إلّا من جهه نجاسته ، وخروج الماء المستعمل للحدث الأكبر على القول به ، وماء الاستنجاء .

ولكن مثل هذا لا يقدر في العمومات اللفظية ، يعنى برغم أنّ الماء المذكوران كانا طاهرين ، فإنّه لم يجز استعمالها في رفع الحدث ، فلا يدلّ ما ادّعاه على ثبوت الملازمه .

فأجاب أنّ خروجهما كان بالدليل ، فلا يضرّ بثبوت الملازمه .

ولكن الإنصاف عدم ثبوت الملازمه ، مع وجود أفراد خارجه عن ذلك ، حيث يفهمنا أنّه يمكن أن يكون الوجه في الامتناع من الاستعمال ، وجود جهات أخرى غير النجاسه ، كما لا يبعد دعواه عند التأمل ، ولعلّه لذلك لم يتمسك الفقهاء الذين تأخروا عنه ، بل وأعرضوا عنه في استدلالهم ، هذا كلّ في الأدلّه العامه الدالّه على النجاسه .

وأما الأدلّه الخاصه : الدالّه على نجاسه ماء الغساله ، فهي عدّه أخبار :

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١٣ .

منها : خبر العيص بن القاسم المروى فى «الخلاف» و«المعتبر» و«المنتهى» و«الذكرى» و«وسائل الشيعة» ، قال : «سألته عن رجل أصابته قطره من طشت فيه وضوء ؟ ما يدل على نجاسه الغساله مطلقا

فقال : إن كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه(١). وفى «الخلاف» زياده فى الخبر وهى : «وإن كان من وضوء الصلاه فلا بأس»

حيث يدل على أنّ الغساله من البول المغسول أو القدر ، إذا أصاب شيئاً يغسل ، فلقيس ذلك إلاّ لنجاستهما .

ومن المعلوم أنه لا خصوصية فى البول والقدر ، بل يكون مطلق النجس حكمه هكذا .

كما يؤيد ما قلنا الزيادة الواردة فى ذيل الخبر ، من الحكم بعدم البأس ، إذا كان ماء الغساله طاهراً ، كما هو الوضوء للصلاه .

وفيه : والإشكال فيه تارة : فى أصله وسنده ، كما فى «المعالم» من جهة أنّ الخبر لم يذكر فى الكتب الأربعة المتداوله .

ومن جهة كونه مضمراً أيضاً حيث لم يذكر المروى عنه فى متن الحديث .

وأخرى : فى دلالة ، من إمكان أن يكون المراد ، القطره من عين البول ، لا الماء الذى فيه بول .

أو كون المراد وجود نفس البول والقدر فى الطشت ، فلا- يشمل ما لو لم يكن كذلك ، كما هو المقصود لإثبات النجاسه للغساله ، كما لا يخفى .

ويرد عليه ، أمّا عن الأوّل : مضافاً إلى عدم إضرار الإرسال والإضمار فى حجّيته ، إذا كان موثوق الصدور ، ومنجبراً بالشهره المتحقّقه بين المتأخرين ، أنه يمكن أن يكون قد أخذه الشيخ الطوسى قدس سره بسنده عن الحسن عن العيص

عن كتابه بطريقه الوجداه .

وأما إضماره فإنه يمكن أن يكون نتيجة تقطيع الأخبار وتبويبه إلى أبواب ، فاستهجن تكرار المروي عنه في كل قطعه رواها في كل باب ، مضافاً إلى جلاله شأن العيص والشيخ قدس سره وبُعدهما عن احتمال الكذب على الإمام عليه السلام عن أن يجعل الحديث . فالسند تام ولا ترديد فيه .

وأما عن الدلاله : «مضافاً إلى منافاته مع إطلاقه ، حيث لم يفصل بين وجود عين البول والقذاره فيه ، فإطلاقه يشمل ما لو لم يكن موجوداً فيه ، لأنّ الغالب في البول جفافه بعد فتره وتكون نجاسته حينئذٍ حكميه ، فليس له عين حتى يحمل عليه ، كما لا يخفى .»

فما ذكره الأملی من أنه إذا جاء الاحتمال فإنه يصادم الظهور ، فلا يجوز التمسك به .

يكون في غير محلّه ، لظهوره في الإطلاق حقيقهً ، لاسيما مع ملاحظه تأييد ذيل الحديث من الحكم بالجواز في غيرهما كما لا يخفى .

فهذا الحديث يعدّ من الأدلّه الخاصّه الوارده في المقام ، كما سيّضح لك الحال إن شاء الله تعالى .

ومنها : موثقه عمّار الساباطی ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «سئل عن الكوز والإناء يكون قذراً كيف يغسل ، وكم مرّه يغسل ؟ قال : يغسل ثلاث مرّات ، يُصبّ فيه الماء ، فيحرّك فيه ، ثم يفرغ منه ، ثم يُصبّ فيه ماء آخر ، فيحرّك فيه ، ثم يفرغ ذلك الماء ، ثم يُصبّ فيه ماء آخر ، فيحرّك فيه ، ثم يفرغ منه وقد طهر) الحديث»(١) .

وجه الاستدلال : أنه لو لم يكن ماء الغساله نجساً ، فلم يكن للحكم بالصّب وجه ، فليس ذلك إلا من جهة النجاسه . واحتمال أن يكون تفرغ الإناء من جهة توقّف صدق الغسل عليه لا من جهة نجاسته . ما يدلّ على نجاسه الغساله مطلقاً

مدفوع ، بأنّه لو كان ذلك معتبراً في صدق الغسل ، للزم أن يكون الحكم كذلك في الغسل بالمطر والجاري ، مع أنه لا إشكال في صدق الغسل بمحض الاتّصال بهما ، ولو لم يفرغ الماء عن الإناء ، وليس هذا إلا من جهة عدم توقّف صدق الغسل على الإفراغ .

هذا ، كما عن الشيخ الأنصاري قدس سره والمحقق الهمداني وغيرهما .

ولكن في النفس من هذا الجواب شيء ، لأنّ الغسل لا يصدق إلا إذا بلغ جميع جوانب الإناء في كلّ مرّه حتّى ما اشتمل عليه الماء ، فكما أنّه لو لم يفرغ الماء الموجود في الإناء من الغسله الأولى والثانية لم تتحقّق تعدّد الغسله لموضع كان الماء المستعمل فيه ، فهكذا يكون الأمر في الغسله الثالثه .

والنقض بالغسله بالماء المعتصم يكون في غير محلّه ، لأنّ الملاك في الغسله في المعتصم ، ليس هو ذهاب الماء عن موضع النجس ، بل الغسل يكون صادقاً ، فيما لو استوعب الماء جميع جوانب الإناء أو مرّ عليها الماء المعتصم ، ولذلك ترى أنّ التعدّد فيه أيضاً لا يكون إلا بتكرّر هذا الاستيعاب أو الإمرار ثمّ إفراغ الإناء منه ، ثمّ صبّ الماء عليه مرّه أخرى أو إجراءه فيها بحيث يصل إلى جميع أجزاءه وجوانبه .

فعلى هذا التقدير لا يبعد أن يكون وجوب تفرغ الماء في المرّه الثالثه لإيجاد تعدّد الغسله لثلاث مرّات ، بمثل ما لزم الإفراغ في المرّه الأولى والثانيه أيضاً .

مضافاً إلى إمكان أن يكون وجه وجوب الإفراغ ، هو عدم كفايه استعمال الماء المستعمل في غسل الخبائث في غسل الخبث والتطهير بعده ، إذ لو لم يفرغ

الماء ، عُدَّ تطهير الإناء بالنسبه إلى ما وقع فيه ذلك الماء تطهيراً بالماء المستعمل ، وهو غير جائز ولذلك حكم بالإفراغ .

فعلى ما ذكرنا ، لا يمكن الاستدلال بهذا الحديث على نجاسه الغساله ، لإمكان أن تكون الغساله طاهره .

إلا أنه حيث يجب تحقق الغسل للإناء ثلاث مرّات _ لصراحه دلالة الحديث ، بقوله : (يغسل ثلاث مرّات) حيث الجملة الخبريه تكون فى مقام الإنشاء _ ولما عرفت من عدم تحقق الغسلات ثلاثاً فى الماء القليل فى الإناء بالنسبه إلى كلّ أطرافه وجوانبه إلاّ بإفراغ الماء المستعمل كاملاً ، حكم بالإفراغ ، وهو أمر صحيح وجدانى وعرفى .

فبناءً عليه لا نحتاج فى ردّ الاستدلال به ، بما ذكره الشيخ الأنصارى قدس سره فى الماء الباقى بعد الغسله الثالثه ، من أنّ العرف تستقذرها وتشمأز من شربها ورفع الخبث بها ، إذ هو لا يوجب الحكم بلزوم الإفراغ فيه ، كما أوجب ذلك فيما سبقه .

وهكذا سقط الحديث عن الاستدلال عندنا ، والله العالم .

ومنها : خبر عبدالله بن سنان المتقدم ، عن الصادق عليه السلام ، قال : «لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل ، فقال : الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه» الحديث (١) .

والاستدلال به مبنئ على كون المراد من النهى عن الوضوء هو مطلق التنظيف ، أى لا يجوز أن يتطهر ويتنظف بالغساله ، وأمّا رفع الحدث بها فإنّ الخبر لا يشير إليه إذ أنّ عدم جواز رفع الخبث بها لا يستلزم الحكم بالنجاسه ، كما فى ماء الاستنجاء فإنّه برغم كونه طاهرّاً لا يجوز رفع الحدث به .

ولكنه مخدوش من وجوه : ما يدل على نجاسه الغسالة مطلقاً

أولاً : من جهة سنده ، لوقوع أحمد بن هلال فى سنده ، وهو منسوب تارة إلى النصب ، وأخرى إلى الغلو ، بل ورد الذم فيه عن سيدنا العسكرى عليه السلام .

بل عن «جامع الرواه» نقلاً عن «خلاصه» العلامة : أن روايته غير مقبولة عندى ، وإن توقّف فيه ابن الغضائرى ، إلا فيما يرويه عن حسن بن محبوب ، أو ابن أبى عمير من «نواده» .

والخبر المستدل به فى المقام منقول بسنده عن حسن بن محبوب .

وكيف كان ، ففى سنده كلام لو لم نقل بضعفه .

وثانياً : من جهة الدلاله ، لما قد عرفت من أن غسل الثوب لا يلزم مع النجاسه خارجاً ، لإمكان أن يكون الغسل للنظافه كما هو الغالب ، فيمكن أن يكون النهى عن الوضوء ، بمعنى رفع الحدث لا التنظيف ، فكان نهيه من جهة قداسه للوضوء والغسل ، وإن لم تكن الغسالة نجسه ، كما ورد هذا النهى فى حق ماء الاستنجاء مع كونه طاهراً .

كما أن تقابله فى ذيل الخبر بقوله :

«وأما الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به» .

لا يدل على كون المراد بالجمله السابقه ، هو النجاسه ، بل المراد الإشاره إلى كون المغسول به الثوب وسخاً ، بخلاف ما لو كان مستعملاً فى غسل الوجه واليد مع نظافته ونظافه إناءه ، فيجوز استعماله لعدم منافاته مع قداسه الوضوء ، كما كان فى الأول ، وهو واضح .

وثالثاً : كون المراد من التوضىء منه هو التنظيف هاهنا خلاف الظاهر ، فلا يكون المراد منه هو النهى عن استعمال ذلك فى رفع الخبث كما قيل ، حتى

يستفاد منه كونه من جهة نجاسته .

مع إمكان دعوى أنّ ممنوعيته الاستعمال لرفع الخبث لا- يلازم كونه نجساً ، لأنّه لا يلازم أعمّ لإمكان كونه طاهراً ، فمع ذلك لا يجوز ، كما لا يبعد القول بذلك في ماء الاستنجاء .

وتفصيل الكلام موكول إلى محلّه .

فقد ظهر ممّا ذكرنا سقوط هذا الخبر أيضاً عن الاستدلال للنجاسه .

ومنها : قد استدللّ بالأخبار الواردة في النهي عن الاغتسال بغُساله الحَمَام ، مثل خبر حمزه بن أحمد ، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال : «سألته ، أو سأله غيري عن الحَمَام ؟ قال : ادخله بمئزر ، وُغُصَّ بصرك ، ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحَمَام ، فإنّه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب لنا أهل البيت ، وهو شرّهم» (١).

ومثله مرسله عليّ بن الحكم ، عن أبي الحسن عليه السلام في حديثٍ ، أنّه قال : «لا تغتسل من غُساله ماء الحَمَام ، فإنّه يغتسل فيه من الزنا ، ويغتسل فيه ولد الزنا ، والناصب لنا أهل البيت وهو شرّهم» (٢). ما يدلّ على نجاسه الغساله مطلقاً

وخبر عبدالله بن يعفور ، عن أبي عبدالله عليه السلام : «وإيّاك أن تغتسل من غُساله الحَمَام ففيها تجتمع غساله اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت ، فهو شرّهم ، فإنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق أنجس من الكلب ، وأنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (٣).

-
- ١- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١ .
 - ٢- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣ .
 - ٣- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٥ .

وجه الاستدلال : هو أنّ النهي عن ذلك ليس إلاّ- من جهة نجاسه الغساله التي يخرج من بدن النجس ، وهو المطلوب وإلا لم يكن للنهي عن ذلك وجه ، خصوصاً مع ملاحظه غسله اليهودى والنصرانى والمجوسى والناصبى ، حيث يعدّون من الأنجاس ، فغسلتهم تكون نجسه قطعاً ، كما لا يخفى .

ولكن يمكن الخدشه فيها ، أولاً: بمعارضتها مع بعض الأخبار الدالّه على نفى البأس بإصابه ثوبه غسله الحّمّام ، وهو كما فى مرسله أبى يحيى الواسطى ، عن بعض أصحابنا ، عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال : «سئل عن مجتمع الماء فى الحّمّام من غسله الناس يُصيب الثوب ؟ قال : لا بأس» (١) .

ولكن الإنصاف أنّ المراد من هذه الغساله ، ليست هى المجتمعه فى البئر كما كان فى تلك الأخبار ، بل المقصود منها النضح عن ماء الغساله فى نفس الحّمّام الذى يستفيد منه الناس ، _ سواء كان الغاسل يهودياً أو غيره _ فيتّرشح على الثوب كما لا يعلم حينئذٍ كون بدن الإنسان نجساً ، فيحكم بالطهاره .

هذا ، بخلاف الماء المجتمع فى البئر ، حيث تفيد القرائن القطعيّه على دخول الماء النجس فيه من اليهودى والنصرانى والمجنّب ، فلذلك حكم بأنّ فيه بأس ، ولزوم الاجتناب منه ، فلا تعارض بين الحكم بالنجاسه فيه دون المجتمع فى الحّمّام ، كما لا يخفى .

كما أنّ جواب المحقّق الآملى عن الخير الدالّ على الطهاره ونفى البأس عن الماء المجتمع فى البئر والمشمّل على الكرّ والأكرار ، فى غير محلّه ، مع ملاحظه قلّه الميايه فى تلك العصور ، خاصّه أنّهم كانوا عادةً يغرفون من الحياض الصغار ، ويصبّون على أنفسهم وأبدانهم ، وكانوا يتناوبون هذا العمل بحيث لا يمكن فرض

١- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٩ .

وتصوّر امتلاء الحياض الصغار وصورته وبلوغه قدر الكثر، فمع وجود النجاسه لا يمكن الحكم بطهارته .

نعم ، لو تحقّق الاتّصال مع الكثر ، فإنّه يعتصم بعد إفراغ ما فيه من الماء ، لكن أمر آخر قليل الاتّفاق ، كما هو واضح .

وثانياً : وهو العمده ، اشتغال الأخبار الناهيه على ما يوجب أن لا يكون المقصود من النهي النجاسه ، بل يكون من جهه أمر عرفى صريح فى الاجتناب عن مثل هذه المياه الخبيثه ، وإن لم تكن نجسه ، كما يشهد لذلك ذكر الاغتسال عن الزنا وولد الزنا ، مع عدم كونهما نجسين ، بل وفى بعض منها ذكر الجُنْب ، فإنّه وإن أمكن ملاحظه نجاسه أبدانهم من حيث القذاره ، إلا أنّ التعليل بكونه ولد الزنا يفيد أنّه إرشاد إلى أمر عقلاى وهو تنفّر الطباع البشريه عن الاغتسال بذلك ، خصوصاً مع العدول فى التعليل بالنجاسه إلى ما ذكر فى الأخبار ، إيماءً على عدم نجاستها ، وإلا كان الأولى التعليل بالنجاسه .

بل قد يؤيد ما ذكرنا ما استفاد من خبر محمّد بن على بن جعفر ، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال : «من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه ، فأصابه الجذام ، فلا يلومنّ إلا نفسه . فقلت لأبى الحسن عليه السلام : إنّ أهل المدينه يقولون إنّ فيه شفاء من العين ؟ فقال : كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام ، والزانى ، والناصب الذى هو شرّهما ، وكلّ من خلق الله ، ثمّ يكون فيه شفاء من العين ؟» (١) .

بأنّ إيراد الأمور المذكوره كان لأجل إثارة النفرة فى النفوس ، حيث يفهم بأنّ الملاك للنهى ، كان من تلك الجهات المذكوره فيه ، فتكون إشاره إلى أمر يتعلّق بصحة الإنسان ، فدلالته على نجاسه كلّ الحمام مشكل جداً .

هذا كله في الأدلة الدالة على نجاسه عموماً وخصوصاً .

وقد أضيف إلى ذلك دعوى الإجماع من العلامة في «التحرير» و«المنتهى» على نجاسه غسل الجنب والحائض ، إذا كان بدنهما نجساً بنجاسه عيته .

ففي «الجواهر» : أن دعواه الإجماع يختص بمن استعمل الماء في إزاله عين النجاسه عن جسمه ، ومن هنا فلا يثبت نجاسه مطلق الغسالة والماء المستعمل في رفع الأخبث ، ولو كانت حكميه كالبول الجاف أو الغسله الثانيه فيه ولو كان رطباً .

الجواب عما يتوهم معارضته للقول بنجاسه الغسالة

هذا ، ولكن نحن نقول بأن الإجماع إذا كان قائماً على نجاسه هذا القسم من الغسالة ، ويثبت ذلك به ، فنستدل بتفويض المناط أنه ليس إلا- من جهة ملاقاته الماء القليل للنجس ، حيث يوجب النجاسه ، فأى فرق في ذلك بين الملاقاه مع عين النجاسه ، أو مع ما كان نجساً حقيقه شرعاً إلا- أنه لا عين له ، لو سلمنا عدم تنجيس المتنجس للطاهر ، مع وجود الإشكال فيه أيضاً ، فضلاً عن الملاقاه مع النجاسه الحكميه .

فثبت من جميع ما ذكرنا أن أحسن الأدلة في المقام ، هو دليل الملاقاه ، وخبر العيص المؤيد بالإجماع مع تفويض المناط ، كما عرفت .

فبقى هنا ملاحظه ما يتوهم المعارضه مع القول بالنجاسه ، والجواب عنه ، وهى عدّه أمور ، وقد أنهاها في «الجواهر» إلى أربعة عشر وجهاً ، من الأدلة والتأييدات التى لا ضروره للتعرض لها ، إلا لما هو المهم لنا ، فنقول :

منها : المنع عن شمول عموم أدله انفعال الماء القليل بالملاقاه للمقام ، إما بدعوى المنع بناءً على أصاله العموم والإطلاق ، كما ادّعاها صاحب «الجواهر» ، أو بدعوى انصرافها عن الملاقاه الموجهه للطهاره كما ادّعاها آخرون .

والجواب عنه : أنه قد ظهر ممياً ذكرنا سابقاً ، من أن البحث في نجاسه الغسالة وعدمها إنما يكون بعد الفراغ عن تنجس الماء القليل بالملاقاه ، وإن لم يكن

المبنى ذلك ، ووافقنا العماني في رأيه من عدم تنجس القليل بالملاقاه .

أو قلنا بما قاله السيد المرتضى قدس سره من عدم نجاسته إذا كان الماء وارداً على النجس ، فلا إشكال حينئذٍ في طهارته .

فإذا ثبت ذلك ، فلا وجه لدعوى عدم الإطلاق والعموم لتلك الأدلة للمقام ، إلا أن يخرج المقام بدليل خارج ، وهذا أمر آخر .

ومنها : أن يُدعى وجود المانع العقلي لشمول المقام ، بعد التسليم لمقتضاه ، لأنه من المحال أن يكون المتأثر بالنجاسه بواسطه الملاقاه ، موجباً لتطهير المتنجس من الأشياء ، إذ المفروض هو الحكم بطهاره الثوب والبدن عن النجاسه بعد الغسل بهذا الماء المتنجس ، وهو غير ممكن عقلاً وشرعاً .

هذا كما عليه السيد المرتضى ، وارتضاه الحلّي و«كاشف الالتباس» .

وفيه أولاً : من المعلوم بأن الطهاره والنجاسه تعدّان من الأحكام الشرعيّه ، وليستا من الأمور التكوينيّه العقليّه ، حتّى يصير مثل المورد من المحالات .

وما اشتهر عند بعض بأن المانع الشرعي يكون كالمانع العقلي باطل من أساسه ، لما ترى إنّ شاء الله من وجود نظائر كثيره من الخلاف لذلك في الأحكام الشرعيّه ، فهي تعدّ من الأمور الاعتباريه واعتبارها تكون بيد معتبرها وله أن يعتبرها كيف يشاء ، وتأثير الشيء في ضده ونقيضه تعدّ من المحالات إنّما في الأمور التكوينيّه العقليّه لا الشرعيّه ، فالطهاره الشرعيّه لم تحصل من نفس الماء فقط ، بل منه ومن حكم الشارع لذلك ، ولهذا ترى بأن بعض الأشياء وإن يعدّ أولى وأفضل للنظافه والتطهير من الماء ، ولكن الشارع لم يحكم بمطهريته ، فلا يقال بأنه مطهر ، فليس هذا إلا من جهه تلك الحيثيه ، فلا منافاه بين قول الشارع بطهاره المحلّ بذلك الغسل ، وصيروره الماء نجساً به ، كما عرفت وجود نظائره في الشرع ، كتطهير محلّ الغائط بالأحجار ، حيث ينجس الحجر ، ولكن يطهر

المحل ، وتطهير باطن الخفّ والرجل .

وهكذا في الماء القليل المتنجّس إذا صار كزراً بماء نجس آخر ، على القول بطهارته في المتمّم كزراً ، وهو واضح .

ففي تمام هذه الموارد ، كانت العله هي ما عرفت ، كما لا يخفى .

وثانياً : إنّ تأثير الماء في المحلّ وجعله طاهراً ، وتأثير المحلّ فيه وصيرورته نجساً ، ليس من قبيل تأثير الشيء في ضده أو نقيضه ، لوضوح أنّ هذا التأثير تعدّد من الآثار العاديه حال للمركّبات في الطبيعه الخارجيه وذلك من جهه الفعل والانفعال كما هو المشاهد في غير الماء من السوائل المزيله ، كالبنزين والنفط وغيرهما من المزيلات في زماننا هذا ، التي تستعمل عادةً لتنظيف الأوساخ فتنتقل الوساخه من اليد مثلاً إلى المادّه المزيله وتؤثّر فيها في صيرورتها كدره فيحصل التأثير والتأثر هنا . وهذا بخلاف ما نحن فيه فإنّ الحاله التي تحصل حين التطهير لم تشابه ما ذكرناه في المزيلات ، خلافاً للشيخ رحمه الله حيث يقول بأنّ الحاله الحاصله تكون من جهه صدق الملاقاه من الطرفين ، فلا بأس بنقل كلامه ، قال : «وأما قاعده نجاسه الملاقى للنجس ، فلا ريب في شمولها لكلّ من الماء والمحلّ ، إذ اللازم من نجاسه الماء بالمحلّ نجاسه المحلّ بالماء ، لحصول الملاقاه من الطرفين ، فالترام عدم نجاسه الماء وإلاّ ينجس المحلّ ولم يطهره ، ليس بأولى من الترام عدم نجاسه المحلّ به ، بل الأوّل أبعد ، لأنّ ما تأثر من الشيء لا يؤثّر فيه ذلك الأثر . نعم ، لا يبعد أن يؤثّر فيه خلافه بنقل ما فيه إلى نفسه» ، انتهى كلامه .

فإنّه وإن كان يدلّ على ما ذكرناه ، ولكن الظاهر أنّه أراد أن يجيب الخصم بجواب نقضى ، ولذلك عدل عنه واستدرك كلامه بقوله : نعم ، فكأنّه أراد بيان أنّ المحلّ الذي قد أثر النجس فيه ، لا يمكن تأثير ذلك الأثر _ وهو النجاسه _ فيه

ثانياً ، بخلاف ما يقابله من الماء ، حيث أنه ينقل النجاسه بنفسه ، فتزول النجاسه عن المحلّ ، وهو أمر ممكن ، كما لا يخفى .

فلنرجع إلى أصل الكلام ، فنقول : نعم ، إن كان الماء متنجّساً قبل ذلك وسابقاً عليه ، وقلنا بتأثيره في طهاره المحلّ ، يصير حينئذٍ من قبيل تأثير الشىء في ضده أو نقيضه . ولكن ظهر ممّا ذكرنا فساد دعوى عدم الإمكان الشرعى عن شمول أدله الملاقاه هاهنا ، وترتيب أثر الطهاره ، لأنّه إذا لم يكن الالتزام بذلك ممنوعاً عقلاً ، فعدم امتناعه شرعاً مع وجود عموم لفظى في أدله الانفعال ، وشمولها لمثل المقام بالإطلاق ، يكون بطريق أولى .

إلا أن يقوم دليل مخصّص شرعى ، يدلّ على طهاره ذلك الشىء ، كما ورد ذلك فى ماء الاستنجاء ، فإنّه يعتبر حكماً شرعياً تعبدياً خرج عن العموم بنصّ خاصّ ، وهو مفقود فيما نحن فيه ، ولذا يعمل على طبق عمومات الانفعال كما هو المطلوب .

ومنها : لزوم العسر والخرج ، فى الالتزام بنجاسه الغساله ، لأنّ التحرّز عنها يوجب حرماً شديداً ، لاسيّما مع ملاحظه جريان الماء إلى غير محلّ النجاسه وبالنسبه إلى المتقاطر والمقدار المتخلف ، بل الصعوبه فى تعيين حدود المتقاطر بالانفصال والمتخلف ، فى ملاك الطهاره والنجاسه .

هذا ، فضلاً عن أنه يمكن دعوى انتساب المتحرّز عن تمام ماء الغساله _ حتى عمّا يتقاطر عن الوجه واللحيه وأمثال ذلك _ إلى الجنون ، وخارجاً عن سلك شريعه سيّد المرسلين ، كما فى «الجواهر» . ولكن نرد عليه بجوابين نقضاً وحلاً .

فأمّا النقض ، فنقول : ما تقول فى مثل الغساله المزيله للنجاسه ، التى قد قبلت بنجاستهما ؟ فلو كان صدور الفعل بنفسه مستهجنًا ، فإنّه لا فرق فى ذلك بين قلته وكثرتّه ، مع أنه لا استهجان فى الاجتناب عنها أصلاً ، بل العرف عادةً يجتنبون عنها بحسب طبعهم وينفرون منها .

وأما الحلّ : إن أُريد بالخرج الحرج النوعى ، فنقول : إن كان فى مقام الجعل والتشريع فلا ارتباط بنا ، فلا بدّ ذلك عند ثبوته فى المقام من ملاحظه الجاعل لذلك ، والمنع عنه بالتذكّر والتبّه ، وأتى لكم بإثبات ذلك فى مقام الثبوت والواقع ، إذ لا دليل إثباتى له فيه ، كما لا يخفى .

وإن أُريد بالخرج الحرج الشخصى ، فهو موقوف على ثبوته فى كلّ محل ولكلّ شخص ، وهو رافع لتكليفه بلا إشكال ، من دون حاجه إلى الحكم بالطهاره فى جميع الموارد .

وهكذا ثبت أنّ ما قيل فى المقام لا يسمن ولا يُغنى من جوع .

وأما بيان حدود ذلك فى الطهاره والنجاسه ، فهو ممّا يظهر من ملاحظه فهم العرف أيضاً ، إذ كلّ مورد يصدق عليه الانفصال فى حال الغسل ، فهو محكوم بالنجاسه ، وكلّ ما ينفصل بعد ذلك ، ولو كان بحال التقاطر فإنّه محكوم بالطهاره ، فما يتخلّف عن اليد والوجه والثوب ، أو القطرات المتّصله التى تصير منفصله بعد تماميّة الغسل ، تعدّ طاهره .

هذا ، بخلاف المياهِ التى خرجت فى حال الغسل عن محلّ النجاسه ، وصارت منفصله فهى نجسه ، ولا يلزم من ذلك محذورٌ أصلاً لا - شرعاً ولا - عرفاً ، بناءً عليه لا توجب هذه الاستدلالات الواهيه رفع اليد عن القواعد والأصول ، مع أنّها مذكوره فى «الجواهر» وعليه أكثر الفحول كالمحقّق والشهيد وغيرهما .

ومنها : الأخبار العديده التى تمسّك بها لإثبات طهاره الغساله ، فلا بأس بالإشاره إليها والجواب عنها ، وهى :

خبر الأحول ، أنّه قال لأبى عبدالله عليه السلام فى حديثٍ : «الرجل يستنجى ، فيقع ثوبه فى الماء الذى استنجى به ؟ فقال : لا بأس ، فسكت . فقال : أو تدرى لِم صار

لا بأس به ؟ قال : قلت : لا والله . فقال : إنَّ الماء أكثر من القدر»(١) .

وجه الاستدلال : أنَّ الظاهر كون الحكم بالطهاره ليس من جهه وجود خصوصيه فيه ، بل كان بملاك طهاره مطلق الغساله ، فمنها ماء الاستنجاء ، لاسيما مع ملاحظه التعليل حيث أراد إفهام اطراد الحكم والتعدى لغير ماء الاستنجاء أيضاً .

حكم ماء الاستنجاء

ومن المعلوم أنَّ الأكثرية ليست من جهه كم الماء ، إذ لا مدخله فيه ، بل كان من جهه استهلاك القذاره فى الماء ، فيفيدان كلِّ ما كان كذلك _ ولو فى غير ماء الاستنجاء _ يكون حكمه الطهاره .

وفيه أولاً : نحن نتكلم مع من يقول بنجاسه الماء القليل بالملاقاه ، وإلا لما احتجنا للاستدلال على الطهاره من التمشك بهذه الأخبار إذ أنَّ أصل الطهاره أمرٌ مفروغ منها فى كلِّ المياه القليله ، فبعد ذلك لابدّ للقاتل بالطهاره لماء الاستنجاء :

إمّا القول بالتخصيص فى عموم دليل انفعال الماء القليل ، بأن لا يكون مثل هذه المياه القليله المستعمله فى الاخبث نجسه ، فلازمه طهاره كلِّ الغساله المزيله .

أو القول بالتخصيص بالنسبه إلى عموم نجاسه الغساله ، التى كانت داخله تحت عموم الانفعال ، فى الماء القليل ، فلازمه حينئذٍ طهاره ماء الاستنجاء فقط .

ولا ترديد فى أنَّ الثانى أولى ، لأنَّ أمره دائر بين التخصيص والخروج لأفراد كثيره من عموم العام كما فى الأول ، أو التخصيص بالأفراد القليله من عموم العام ، ومن المعلوم أنَّ أصله الظهور فى عموم العام ما لم يعارضه ظهور أقوى هو المقدم ، فيحكم بالتخصيص بالأقلِّ ، وهو الثانى .

مضافاً إلى لزوم تعدد التخصيص عرضاً فى الأول دون الثانى ، لأنَّه إن أُريد

تخصيص عموم دليل الانفعال ، فلا بد من تخصيص الأدله الوارده فى نجاسه خصوص الغساله أيضاً ، لأنها بالخصوص تحكم بالنجاسه ، فيكون حينئذٍ فى المورد تخصيصان فى عرض واحد .

هذا بخلاف ما لو لم يخصص عموم دليل الانفعال بواسطه دليل طهاره ماء الاستنجاء مباشره ، بل ما هو يخصص به يكون عموم نجاسه ماء الغساله ، فبعد تخصيصه بذلك ، يوجب تخصيص عموم أدله الانفعال طولاً لا عرضاً ، فلا يعد القول بأهونه الثانى وأسهلته عن الأول ، ويتقدم عليه .

وثانياً : إن التعليل المذكور لا يمكن أن يعتمد على ظهوره وعمومه ، لأن التعليل يوجب اطراد الحكم لجميع ما يكون مثله أى سواء كان أكثر كماً أو كيفاً من جهه الاستهلاك ، فلازمه شمول لمثل كل ماء قليل لاقى نجساً أو لغير التطهير ، مع أن الخصم لا يلتزم به قطعاً ، فيلزم حينئذٍ لغويه عموم دليل انفعال الماء القليل إذا لاقى نجساً ، إذ قل ما يوجد مورد لا يكون فيه الماء كثيراً ، أو أكثر من النجس ، فيلزم تخصيصه بما إذا كان الماء أقل ، وهذا يوجب تخصيص الأكثر وهو مستهجن ، لقله الأفراد الباقية تحت العام .

فبناءً عليه لابد من التصرف فى التعليل ، من جهه تحديد عمومه ، فحينئذٍ لم لا يحدد لخصوص مثل ماء الاستنجاء ، حتى يكون ارتكاب خلاف الظاهر للأدله أقل من الفرض الآخر من تحديده بالغساله مطلقاً ، حيث تكون مخالفته للظاهر أكثر من سابقه .

ثالثاً : إمكان الاستيناس من نص الحديث بكون الحكم مخصوصاً لماء الاستنجاء فقط ، من جهه ابتداء الإمام بالسؤال عن السائل عن سبب تعليله وعلته ، فإن إتيان كلمه (صار) مشعر بانتقال الحكم وتبديله وصيرورته خلاف ما هو المتعارف فى غيره ، وغير ذلك من الإيماءات والإشارات اللطيفه

الموجوده فى كلام الإمام عليه السلام .

ومنها : الخبر الوارد فى غسله ماء الحَمَام ، وهو مرسله الواسطى (١) الذى قد تقدّم ذكره ، من نفى البأس عمّا يصيب الثوب من الماء المجتمع فى الحَمَام .

وجه الاستدلال : هو عدم الانفكاك غالباً عن النجاسه العيئيه أو الحُكْمِيَّه فى الحَمَامات الواقعه فى البلاد الكبيره من جهه وجود اليهودى والنصرانى فيها ، فمع ذلك كلّ حَكَم الإمام بطهاره المجتمع من غسله الناس ، بقوله : لا بأس .

هذا ، ويرد عليه أولاً : أنّ الالتزام بإطلاق هذا الحديث يلزم القول بطهاره الغساله ، حتّى إذا كانت مزيله لعين النجاسه أيضاً ، مع أنّ القائل لا يقول به ، لأنّه قد عرفت موافقته لنجاسه غُساله الغسله المزيله للإجماع القائم . فلا محيص للخصم أيضاً من التصرّف فى الحديث بالتأويل أو التخصيص أو الحمل على ما لا يعارض ذلك ، فليس التخصيص بذلك أولى من الحمل على ما لا يكون خلافاً للظاهر ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

وثانياً : قد احتمل الشيخ الأنصارى قدس سره إرادته صورته اتصال الماء المجتمع بالمادّه ، كما يشهد به روايه حَنان ، قال : «سمعت رجلاً يقول لأبى عبدالله عليه السلام : إنى أدخل الحَمَام فى السحر ، وفيه الجنب وغير ذلك ، فأقوم وأغتسل فيتضح على بعدما أفرغ من من مائهم ؟ قال : أليس هو جار ؟ قلت : بلى ، قال : لا بأس» (٢) .

فكأنّه أراد بيان أنّه إذا كان ماء الحَمَام له مادّه ، يكفى فى الحكم بطهاره الماء ، لأنّه قد يكون متّصلاً بالمادّه كما هو المشاهد من امتلاء الحياض الصغار عادةً وسيلان الماء من أطرافها فيوجب الجريان والاتّصال فيطهر بعضه بعضاً .

١- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٩ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٨ .

كما يؤيده أيضاً حديث ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «قلت : أخبرني عن ماء الحَمَام ، يغتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسى ؟

فقال : إنَّ ماء الحَمَام كماء النهر يطهّر بعضه بعضاً»(١) .

فيكون المراد ، هو أنه لو فرض نجاسه بعض الماء بواسطة اتّصاله مع بدن النجس ودخوله فى المجتمع ، أو جريانه على الأرض لكن بما أنّ للماء مادّة متّصلة بها فهو يوجب التطهير .

فبعد هذا التوجيه يمكن أن يكون المراد من حديث المروى عن بكر بن حبيب ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «ماء الحَمَام لا بأس به إذا كانت له مادّة»(٢) .

هو الإطلاق لماء الحَمَام ، لشموله لماء الحياض الصغار الموضوعه لأخذ المياه منها ، والماء الخارج بعد الغسل والتطهير أيضاً ، فيشمل الغسالة المنضوحه بما ذكرنا .

فحينئذ لا تكون هذه الأخبار فى صدد بيان كون غساله النجس طاهره أم لا ، كما هو المقصود فيما نحن فيه .

وثالثاً : نذهب إلى ما ذكرنا فى ذيل حديث الواسطى سابقاً من صحّحه نفى البأس فى الماء المجتمع وذلك من جهه عدم العلم بنجاسه من يغتسل فيه ، ويحصل الشكّ فى كون هذا الماء هل هو من غساله النجس أو لا ؟ فقاعده الطهاره تحكم بطهارته ، كما هو مختار الشيخ الأنصارى قدس سره .

بناءً عليه فإنّ المسأله وإن كانت خلافية من حيث النجاسه والطهاره ، لكن الخبر يصير دليلاً على الطهاره ، فلا تكون هذه الروايه من الأدلّه الدالّه على طهاره

١- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٧ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤ .

مطلق الغسالة ، كما هو المقصود في البحث .

وهذان الخبران الواردان في الاستنجاء والحمام كانا عمده مستند القائلين بالطهاره ، وقد ثبت عدم تماميتهما ، والله العالم .

ومنها : صحيح محمد بن مسلم ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول ؟ قال : اغسله في المرحن مرتين ، فإن غسلته في ماء حار فمرّه واحده»(١) .

قال الجوهري : المرحن : الإجانه التي تغتسل فيها الثياب .

وجه الاستدلال : أنه لو كانت الغسالة نجسه ، فيلزم نجاسه المرحن ، فلا يطهر بالغسله الثانيه ، خصوصاً مع ملاحظه عدم إحاطه الماء في المرّه الثانيه بالثوب بمثل ما أحاطت الأولى به .

هذا بخلاف ما لو كانت الغسالة طاهره ، فتطهره الغسله الثانيه .

وقد أُجيب عنه أولاً : بإمكان الالتزام بنجاسه الماء في المرحن بواسطة نجاسه الثوب ، إلا أنه يطهر في الغسله الثانيه ، بتبع طهاره الثوب ، نظير الساجه التي يغتسل عليها الميت ، ومثل يد الغاسل .

أمّا الخبر فليس بصدد بيان طهاره الغسالة ونجاستها ، بل إنّما في صدد بيان الفرق بين الماء القليل والماء الجارى ، من لزوم التعدّد فيه دون الثانى ، كما عن الشيخ الآملى .

وثانياً : من إمكان الالتزام بطهاره الثوب بذلك ، وإن كان الماء الباقي بعد التطهير في المرحن بنفسه نجساً يجب الاحتراز عنه ، نظير طهاره الإناء الكبير المأخوذ منه الماء ، مع كون الماء في كلّ غسله نجساً ، كما عرفت سابقاً .

هذا ، كما عن الشيخ الأنصارى قدس سره في «طهارته» .

وثالثاً: ليس المراد بأن يكون الممرن مملوءاً من الماء ، ثم يوضع فيه الثوب النجس ، بل المراد عكس ذلك بأن يكون الثوب في الممرن ويصب عليه الماء القليل ثم إخراجة عنه وعصره ، وإفراغ الماء من الممرن ، وهو كما عن الحلّي في «دليل العروه» .

ويحتمل أن يكون حرف «في» في الجملة الأولى ، بمعنى «مع» ، كما هو مقتضى القواعد النحويه المستفاده من قوله تعالى : «قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ» (١) ، أى مع أمم .

فيكون المراد في المقام ، اغسله مع ماء الممرن مرّتين ، وفي الماء الجارى مرّه واحده ، فحينئذ يناسب مع صب الماء على النجس ، كما أشير إليه في بعض الأخبار في الماء القليل ، مثل خبر حسين بن أبى العلاء ، في حديث ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصبى يبول على الثوب ؟ قال : تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره» (٢) .

فحينئذ لا يكون منافياً لما ذهبنا إليه من نجاسه الغساله .

وكيف كان ، لا يعدّ الحديث مخالفاً ومعارضاً لما قلنا ، كما لا يخفى .

مع أنّ الخصم أيضاً لا بد له من ارتكاب خلاف الظاهر بالنسبه إلى الغساله فى الغسله الثانيه ، لأنّ غساله الغسله الأولى كانت غساله الغسله المزيله ، وقد عرفت موافقه الخصم لنجاستها ، فحينئذ لا تطهر الغسله الثانيه للغساله ، إلا بعد الالتزام بطهاره الممرن والماء مع الغسله الثانيه قهراً ، وإن كان لاقى النجاسه الموجوده فى الإناء والممرن دون الصب ، مع أنّ الالتزام بطهاره الماء مع الملاقاه

١- سوره الأعراف : آيه ٣٧ .

٢- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب النجاسات ، الحديث ١ .

بدون الصبّ ، يكون خلافاً للمرتكز والأدلة ، فهو خلاف للظاهر أيضاً ، كما هو واضح .

ومنها : خبر صبّ الماء على الثوب الذى بال فيه الصبى ، وهو خبر الحسين بن أبى العلاء الذى مرّ ذكره قبل قليل .

ومثله خبر الحلبي ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبى ؟ قال : تصبّ عليه الماء» الحديث (١) .

وجه الاستدلال : هو أنه يدلّ على طهاره الغساله ، وإلا كان اللازم الحكم بلزوم الانفصال لخروج ماء النجس .

وفيه : أنّ الوارد فى الخبر هو يحكم بالصبّ المستلزم لذهاب الماء عنه ، وزوال النجاسه ، فلا ينافى عدم طهاره الغساله بذلك ، ولهذا حكم بالعصر فى الخبر الأوّل ، وهو لا ينافى نجاستها ، كما لا يخفى ، وإن كان الثوب يصير طاهراً بواسطته .

وأضعف منه التمسك للدلاله على الطهاره بالخبر الذى رواه أبو هريره (٢) ، وناقش ضعفه المحقّق فى «المعتبر» فى سنده ، والخبر رواه البخارى فى صحيحه ، عن أبى هريره ، عن النبىّ صلى الله عليه وآله : «أنه أمر بتطهير المسجد من بول الأعرابى ، بصبّ ذنوب من الماء عليه» (٣) .

والذنوب : أصغر من القربه .

حيث استدللّ الشيخ الطوسى على أنّ الغساله لو كانت نجسه ، للزم تنجيس سائر المسجد بصبّ الماء عليه .

وجه الضعف : مضافاً إلى ما ضعفه المحقّق كما عرفت ، فإنّها قضيه فى واقعه ،

١- وسائل الشيعه : الباب ٣ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ .

٢- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٥٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٤ .

٣- صحيح البخارى : ج ١ ص ٤٥ .

لعله كان من قبيل تطهير الأرض برش الماء عليه وتجفيفه بالشمس ، لا من جهة تطهيره بالماء .

ومنها : خبر عمر بن يزيد ، قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أغتسل في مغتسل يُبال فيه ويُغتسل من الجنابه ، فيقع في الإناء ما ينزو من الأرض ؟

فقال : لا بأس به»(١) .

وقد أجاب الحكيم قدس سره عنه بأنه _ مضافاً لضعف سنده _ أنه لا دلالة على استقرار النجاسه في الماء الذي ينزو ، حتى يصير نجساً ، فالتعدى إلى ما نحن فيه وهو المستقر غير ظاهر .

وفيه : أن أدلّه الانفعال الدالّ على الحكم بالنجاسه عامّه تشمل كلتا صورتين ، فما ذكره لا يخلو عن تأمل .

كما قد أجاب عنه الحلّي بقوله : لعله من جهة أن إصابه القطره الأرض المتنجسه ، كانت من قبيل الشبهه المحصوره ، ولم يعلم كون القطره من المحلّ النجس ، فلعلّها لاقت الأرض الطاهره .

ثم قال : مضافاً إلى عدم اشتمال الروايه على وجود الغساله ، بل الموجود هو البول ، وغساله الجنابه بتخيل السائل كونهما نجساً .

وفيه : لا- إشكال في أن التركيز في السؤال كان من حيث الغساله ومن جهة إصابتها الأرض المتلصّخه بالنجاسه ، لا السؤال عن نفس الغساله التي تنزو في الإناء وهل هي نجسه أم لا ؟ ولا من حيث إصابه نفس البول ، كما هو واضح .

بل الظاهر كون عدول السائل عن إصابه القطرات لماء الإناء إلى ما ينزو من الأرض ، يفهم خلاف استدلال القوم ، لأنه يستفاد أن عدم نجاسه الغساله كان

أمراً ثابتاً عند السائل حيث لم يسأل عنها .

غايه الأمر ، قد تخيّل صيروره الغساله نجسه بإصابتها الأرض الكذائيه ، فأجاب عليه السلام بأنّه لا بأس به . إمّا من جهه أنّ المتنجس لا ينجس _ كما عليه بعض _ أو من جهه أنّه لم يعلم إصابته بما أصاب به البول ، أو ماء غساله الجنب ، فتكون حينئذٍ قاعده الطهاره محكمه .

ولعلّ وجه مفروغيه عدم النجاسه للغساله ، كانت من جهه أنّه لا يعلم كون الغاسل نجساً _ أى لم يفرض نفسه كذلك _ كما يحتمل كون موضوع نجاسه الغساله فى صورته نجاسه بدنه مفروغاً عنه عنده نهايه الأمر ، فالمسأله من تلك الحثيئه ساكته ، لا يجوز التمسك بها كما أراد الخصم .

مضافاً إلى إمكان دعوى حصول التطهير للأرض المتنجسه بالبول وغساله الجنب ، بتطهير موضع البول فى ذلك المحلّ ، وطهاره الجسم من آثار المنى الموجب لتطهير الأرض بذلك بالغسل مرّه أو مرّتين ، ومن ثمّ لا نعلم بوجود منجس على الأرض وعند الشكّ نرجع إلى قاعده الطهاره ، والله العالم .

ومنها : روايه إبراهيم بن عبد الحميد (١) فى إصابه الثوب بالبول ، حيث أمر الإمام بالنضح لما يصيبه البول من الثوب ، وليس هذا الأمر إلّا من جهه طهاره الغساله ، وإلّا لما أفاد النضح فيه شيئاً .

فأجيب عنه : أنّه تطهيرٌ صورى تعبدي ، وليس من جهه نجاسته حتّى يستفاد طهارته .

هذا غايه ما يتوهم الاستدلال به لطهاره الغساله ، وقد عرفت عدم تماميتها .

فالأقوى عندنا ، هو نجاسه الغساله مطلقاً ، سواء كانت للغسله المزيله للعين

أو لم تكن ، وسواء تغيرت أو لم تتغير . والله العالم .

هاهنا فرعان فقهيان :

فى حكم استعمال الغساله على القول بطهارتها

الفرع الأول : أنه لو قلنا بنجاسة الغساله كما اخترناها ، فلا إشكال فى عدم جواز استعمالها فى رفع الحدث والخبث .

والاحتمالات الثلاث التى ذكرها صاحب «الجواهر» للماء المتخلف على الثوب والبدن : بأنه هل يجوز رفع الحدث والخبث به مطلقاً ؟

أو تكون طهارته مفروضه دون المطهره ، لأنه بمقتضى قاعده العسر والحرج حكم بالطهاره ، فيكتفى بقدر الضروره وهو الطهاره بخلاف الطهوريه أم لا ؟

أو التفصيل بين الحدث _ بعدم الجواز _ والخبث بالجواز .

فإن جميعها يمكن فرضها وتصويرها ، لكنها قليلة الوقوع ، خصوصاً فى الأجسام الصيقليه .

ولكن إذا أمكن تحصيل الماء بعصر الثوب ، فحينئذ لا إشكال عندنا فى طهارته بمقتضى الأدله ، فيجوز التطهير به مطلقاً ، كما كان طاهراً حقيقه ، كما لا يخفى .

إنما الكلام والإشكال فى القول بطهاره الغساله مطلقاً ، أو المتعقبه للطهاره ، فهل هو طاهر ومطهر ، أو طاهر ولكنه مطهر للخبث فقط دون الحدث ، أو طاهر بلا طهور مطلقاً سواء للحدث والخبث ؟

ذهب إلى كل واحد منهما جماعه .

فقد اختار الأول صاحب «الحدائق» والأردبيلى والخوئى .

والثانى الشيخ الأنصارى قدس سره ، والمحقق الهمدانى ، والحكيم ، والحلى .

والثالث صاحب «الجواهر» قدس سره .

والحق _ الموافق للاحتياط _ هو مختار الشيخ ، أى القول الثانى ، لأنه بالنسبه إلى رفع الحدث يقال بعدم الجواز من جهه الإجماع المدعى الصادر من الفحول ،

كالمحقق والعلامة في «المعتبر» و«المتنهي»، وصاحب «الذخيرة» و«المعالم»، وقد اعتمد عليه فحول المتأخرين كالشيخ الأنصاري وأكثر المعاصرين .

ومن دلاله خبر عبد الله بن سنان الذي تقدم ذكره (١) من النهي من التوضؤ بما يغسل به الثوب ، أو يغتسل به الجنب ، وإن نوقش في سنده من جهة أحمد بن هلال ، وقد مضى شرحه . كما نوقش دلالته أيضاً ، من احتمال أن يكون النهي بواسطة قداسه الوضوء والغسل مثلاً .

ولكن لا ينافي أن يكون النهي تحريمياً أيضاً ، بحسب ظهور النهي فيه ، ولعله لذلك أفتى الشيخ وغيره بعدم جواز رفع الحدث به ، كما هو مقتضى الاحتياط ، بل هو مقتضى استحباب بقاء الحدث أيضاً ، لأنه بعد التوضؤ والاعتسال يشك في حصول الطهاره من جهة النهي ، فالأصل يقتضى عدمها .

هذا كله بالنسبة إلى رفع الحدث بواسطة ماء الغسالة الطاهره .

وأما بالنسبة إلى رفع الخبث بذلك :

فالظاهر هو الجواز ، للإطلاقات الدالة على أن الماء الطاهر مطهر أيضاً .

ودعوى انصرافها لمثل غير هذا الفرد ، غير مسموعه ، لعدم وجود شاهد عليها .

في حكم ملاقى الغسالة على القول بنجاستها

وتوهم المنع من خبر عمّار الساباطى الذى قد تقدم شرحه وذكر شرطه (٢) ، حيث أمر الإمام بإفراغ الماء من الإناء ثلاث مرّات ، ولم يكن ذلك إلاّ للمنع عن استعماله ثانياً فى الغسل ، ولو بصبه فى الإناء مرّه ثانيه وثالثه ، أو بتحريكه فى الإناء مرّتين بعد الأولى .

مدفوع ، بأن إرادته إداره الماء فى نفس الإناء لا يساعد مع تعدّد الغسله ، إذ

١- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١٣ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٥٣ من أبواب النجاسات ، الحديث ١ .

الغسل المتعدّد لا يتحقّق إلا بالإفراغ .

وإن أُريد إفراغه وجمعه في الخارج ثم صبّه ثانياً ، فهو أمر غير متعارف عند الناس ، فلم يكون الحديث ناظراً للمنع عن هذا ، فنعمل في ذلك على طبق القاعده ، وهى التمسك بالإطلاقات ، وبها يندفع الاستصحاب الذى ادّعاه صاحب «الجواهر» من بقاء الخبث بعد التطهير به .

فالأحوط عدم جواز رفع الحدث بالغسالة ، وإن قلنا بطهارتها ، بخلاف رفع الخبث ، فإنه يجوز .

ولكن قد عرفت مختارنا في الغسالة من الحكم بالنجاسه مطلقاً .

الفرع الثانى : حيث اخترنا نجاسه الغسالة ، فهل نجاستها تكون نظير نجاسه الشىء قبل الغسل ، فيكون حينئذٍ حكم الملاقى مع تلك الغسالة ، حكم ملاقى تلك النجاسه مع وحده الغسل وتعدّده ، فلازم ذلك أنّ الغسالة البوليه لا بدّ لملاقيها التعدّد ، ولو كانت الغسالة من الغسله الأخيره كما كان كذلك فى الأولى أيضاً ؟

أو تكون نجاستها كنجاسه المحلّ بعد تلك الغسالة ، فلازم ذلك أنّه إذا كانت الملاقاه مع غساله الغسله الأولى ، فيجب فى الملاقى غسله واحده ، وإن كانت من الغسله الثانيه فلا تجب غسله أصلاً ، فتكون النتيجة التفصيل بين غساله البول مثلاً وغيرها ، حيث أنّه يجب الحكم بنجاستها إذا كانت من الغسله المتعدّده أو الأولى ، وبين غير البول ، أو غير الغسله الأولى من البول بطهارتها حينئذٍ ، لأنّ المحلّ بعد الغسله الثانيه صار طاهراً .

وثالثه : أن يقال بكون حكمها حكم مطلق النجاسات ، من وجوب الوحده _ على قول _ والتعدّد على قول آخر أم لا ؟

وهذا هو الأقوى ، كما عليه أكثر الفقهاء ، _ كصاحب «الجواهر» _ بجعله أقوى ، وإن قوى وجه الأوّل أيضاً _ وصاحب «مصباح الفقيه» حيث جعله أقوى ،

وإن كان الأشبه عنده هو الأوّل ، وجماعه من المعاصرين وممن قارب عصرنا كصاحب «العروه» والبروجردى ، والخوئى ، والحكيم ، والخمينى ، خلافاً للشاهرودى ، والاصطهباناتى ، والكلبایگانى ، حيث يقولون بوجوب الاحتياط والتعدّد فى غسله الغسله الأولى من البول .

وقد استدّلوا على ذلك _ مضافاً إلى قيام الإجماع _ بعدم صدق عنوان الولوغ لو سال لعاب الكلب فى إناء فلا يجب التعفير فكذلك لا يصدق ذلك العنوان لغساله الماء الذى يستعمله فى تطهير الولوغ ، ولهذا لا يجب فيه التعفير ، فكذلك لا يجب فيه التعدّد ، إذا كان من غسله الغسله البوليه ، إذ لا يطلق عليها أنه تنجّس بالبول ، حتّى تشملها الأدلّه الوارده فى ملاقى البول .

فإن قلت : بأن ذلك مشتمل لأجزاء البول وعينه ، فيصدق أنه تنجّس بنفس البول ، كما لو لاقاه مع نفس البول ، فيجب فيه التعدّد ، بخلاف الولوغ فإنه حكم شرعى مستقلّ ، تابع لتحقّق ذلك فى المورد شرعاً .

هذا كما فى «الجواهر» . فيحكم ملاقى الغساله على القول بنجاستها

قلت : أولاً : قد عرفت سابقاً أنه غالباً ما يكون البول قد جفّ بعد فتره قصيره فتكون نجاسه موضعه نجاسه حكميه .

فإن قلنا بالتفصيل بين صورته الجفاف _ من عدم وجوب التعدّد ولو فى غسله الغسله الأولى _ وصوره ما لو كان رطباً _ من وجوب التعدّد فيه _ فهو مردود بالإجماع المركّب ، إذ لا قائل من الفقهاء بهذا التفصيل ، كما لا يخفى .

وثانياً : لا يقال إن الغساله تنجس لكن لا لملاقاتها للبول بل لملاقاتها مع المتنجّس .

لكنه لا يخلو عن تأمل ، لأنها تكون جزءاً من أجزاء ما لاقى بولاً ، فكأنها بنفسها لاقت ، كما لا يخفى .

هذا فضلاً عن أنه تشمل إطلاقات النجاسه لمثل الغساله .

«فى حكم ماء الاستنجاء من الطهاره و غيرها»

عدا ماء الاستنجاء، فإنه طاهر مالم يتغير بالنجاسه أو تلاقية نجاسه من الخارج(١).

وبعبارة أخرى : إن أدله انفعال الماء القليل ثبت النجاسه لها ، وأما كونها مثل البول من لزوم التعدد فلا . فليس لنا طريق لإثبات حكم التعدد إلا بإحراز شمول أدله البول لها ، وقد عرفت خلافه .

فإذا ثبت تطابق نجاستها وضرورتها كنجاسه سائر المتنجسات ، فتشملها حينئذ أدله التطهير ، الشامله لتطهير سائر المتنجسات من كفايه غسله واحده مثلاً لو قلنا بها ، أو لزوم التعدد إن قلنا به .

فبذلك يندفع حكم استصحاب بقاء النجاسه بعد الغسله الأولى لملاقى الغساله ، إذ هو أصل فيما لا يكون فى مورده دليل اجتهادى .

نعم، لو لم يكن ما ذكرنا من الأدله تاماً، لكان الاستصحاب مقدماً على قاعده الطهاره.

مضافاً إلى إمكان التمسك لكفايه الوحده فى غسلتها بإطلاق حديث عيص بن القاسم(١) _ لو أغمضنا النظر عن الإشكال الوارد فى سنده ودلالته كما عرفت تفصيله ، فلا نعيد ، _ حيث حكم بلزوم غسل ما أصاب من ماء طشت كانت فيه غساله البول أو القدر .

(١) ولا يخفى عليك أن الحكم بعدم البأس فيه ، وعدم تنجيس ما يلاقيه قد قام الإجماع عليه تحصيلاً ومنقولاً ، نصاً وظاهراً ، على لسان جملة علمائنا ، بل عليه نصوص مستفيضه ومعتبره ومقبوله عند الأصحاب ، فلا بأس حينئذ

١- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١٤ .

بالإشارة إليها من ذكر النصوص ومقدار دلالتها ، فنقول :

منها : مرسله يونس بن عبد الرحمن ، عن رجلٍ ، عن الغير (في «المستمسك» : عن الغزار) أو عن الأحول ، أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام ، في حديث : «الرجل يستنجي ، فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى فيه ؟ فقال : لا بأس ، فسكت . فقال : أوتدرى لم صار لا بأس به ؟ قال : قلت : لا والله . فقال : إن الماء أكثر من القدر» (١) .

في حكم ماء الاستنجاء

فإنه يدلّ على عدم البأس في ملاقاه الثوب لماء الاستنجاء . والظاهر عدم خصوصيته للثوب في ذلك ، فكذلك يكون الحكم للبدن وغيره ، فإنه يكون من باب إلغاء الخصوصية . كما في الرجل يشكّ بين الثلاث والأربع لغيره من المرأة .

بل ذكر عدم البأس في الثوب ، مع كونه في الإصابه أقلّ ، ففي مثل البدن الذي تكون الإصابه ووقع النضح عليه أكثر يكون عدم البأس بطريق أولى .

وقد قيل : بأنّ هذا الحديث _ كما في «المستمسك» _ أقوى دليل على الطهاره مع نفى البأس ، لاشتماله على التعليل ، لأنه لو لم يكن مشتملاً عليه لأمكن القول بكون المراد من نفى البأس هو العفو عن النجاسه ، نظير العفو عن الأقلّ من الدرهم من الدم في الصلاه ، لرفع العسر والحرج ، من جهة كثره الابتلاء في كلّ الأوقات ، فمع ملاحظه التعليل يكون ظهوره في الطهاره قوياً .

إلا- أنّ الإشكال وهو أنّ التعليل في كلّ مورد يوجب تعميم الحكم لغير مورد النصّ أيضاً ، فكأنّه أراد إفهام أنّ كلّ مورد يكون الماء فيه أكثر من القدر حكمه كذا . فيحكم ماء الاستنجاء

مع أنّك قد عرفت في الغساله القليله من الحكم بنجاستها ، مع أنّ نوعها يكون ماءها أكثر ، فمع خروج كثير من الموارد من أفراد الماء القليل ، وانحصاره في

خصوص ماء الاستنجاء ، يوجب استهجان التعليل ، إذ لم يحكم بمقتضى عموم التعليل فى غير مورد النصّ .

اللهم إلا أن يقال : إنّ مورد التعليل لا ينحصر فى خصوص الماء القليل ، حتّى يوجب ذلك ، بل لابدّ أن يقتضى إطلاقه شمول الحكم لجميع الموارد التى تكون المياه فيها كثيره ، وأكثر من القذاره كالكرّ والجارى والمطر ، أمّا القليل فقد خرج بمقتضى أدلّه عموم إنفعال الماء القليل _ وهو فى غير ماء الاستنجاء للنصّ _ فيبقى الباقي تحت عموم التعليل ، فلا استهجان لبقاء أفراد كثيره تحته .

فحينئذٍ دعوى ظهور عدم البأس بنفسه على الطهاره عند العرف ، خصوصاً مع ملاحظه ما يترتب عليه من الآثار ، من الدخول فى الصلاه مع هذا الثوب المتلطّخ وإصابه اليد وغير ذلك ، يفهمنا على نحو القطع بكون المراد من نفي البأس هو الطهاره ، لا خصوص العفو فى المورد ، وإلاّ- كان على الإمام عليه السلام البيان فى المقام للحاجه إليه ، كما أنّه يستفاد النجاسه من لفظ (البأس) الوارده فى هذه الموارد بمناسبتة الحكم مع الموضوع .

والإشكال فى سندها بإرسالها ، وعدم تلقى مراسلات يونس بن عبد الرحمن _ الذى كان من أصحاب الإجماع _ بالقبول عند القوم _ كابن أبى عمير _ خصوصاً مع مجهوليه (الغير) أو (الغزار) غير ضائر هاهنا ، للقطع بعمل الأصحاب بها ، ولو من جهه عدم البأس ، بمعنى العفو عن نجاسته ، خصوصاً إذا استظهرنا الطهاره من غيرهما من أخبار الباب .

نعم ، لو لم تدلّ تلك الأخبار إلاّ على العفو ، وأريد إثبات الطهاره منها بالخصوص فى قبال القول الآخر ، فإنّه لا يخلو عن تأمل .

إلاّ- أنّ الشهره العظيمه المتحقّقه فى طرف الطهاره ، يوجب اطمئنان النفس على العمل بمقتضاه ، وهى جابره لضعف سندها ، كما لا يخفى .

ومنها : صحيح محمد بن النعمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «قلت له : أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب ؟ فقال : لا بأس به» (١).

فإنه مضافاً إلى اشتماله على (عدم البأس) لماء الاستنجاء ، يدل على عدم البأس إذا كان رأس الذكر ملوثاً بالمنى .

وأما احتمال أن يكون ذكر الجنابه لبيان شرح حاله بحسب المتعارف ، من دون عنايه بخصوص الجنابه .

أو احتمال كون توهم دخاله القذاره المعنويه من الجنابه فى تنجس الماء .

أو احتمال كون الاستنجاء فيه لخصوص المنى فقط ، دون البول والغائط ، _ كما احتمله بعض على ما نقله صاحب «الحدائق» ، والأول قوياً كما فى «مصباح الهدى» ، أو الثانى على ما نُقل .

هذه الاحتمالات ضعيفه عندنا ، ولا استبعاد عند العرف أن يكون منشأ الاحتمال والسؤال هو بيان أهميه الأمر فى وجود نجاسه المنى دون البول والغائط ، خصوصاً مع ملاحظه استحباب استبراء المنى بالبول ، حيث توجب شدّه هذا الاحتمال .

فيكون الخبر دليلاً على طهاره ماء الاستنجاء ، وإن كان مع البول نجاسه أخرى تخرج عادةً من المجرى ، ولا يبعد الالتزام به ، كما سيأتى إن شاء الله .

فوجه الاستدلال به فى المقام ، هو ما عرفت من الاستظهار العرفى من كلمه (عدم البأس) مضافاً إلى الملازمه بين الطهاره وبين عدم البأس لملاقيه ، كما كانت الملازمه ثابتة فى البأس بالملاقاه مع النجاسه . واحتمال كون نفي البأس من جهه التخصيص لأدله منجسيه المتنجس ، كما احتمله بعض . فيحكم ماء الاستنجاء

بعيد جداً، بل المراد هو الطهاره ، والتخصيص لعموم أدله الماء القليل ، وإن كانت من جهه رفع الحرج من المكلف ، والله العالم .

ومنها : صحيح عبد الكريم بن عتبه الهاشمي ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به ، أينجس ذلك ثوبه ؟ قال : لا»(١) .

فإن السؤال عن تنجيسه ليس إلا- من جهه أنه توهم كون غسله ماء الاستنجاء تكون نجسه مثل سائر الغسالات من النجاسه ، من جهه أن انضمام قاعده السرايه ، إلى قاعده منجسيه كل متنجس مع الرطوبه ، توجب نجاسه الثوب .

فأجاب عليه السلام بقوله : لا ، فالنفي ليس لخصوص أنه نجس لكنه غير منجس ، بل النفي متعلق بأصل الموضوع ، أي لا يكون نجساً حتى يوجب بمقتضى القاعده سرايه النجاسه .

فاحتمال كون نفي البأس بلحاظ نجاسه الثوب ، أي كان نجساً لكنه معفواً ، أو نفي البأس صدر من جهه ماء الاستنجاء ، أي أنه نجس إلا- أنه لا- يوجب تنجيس للملاقى ، تو صدر نفي البأس بلحاظ العفو عن نفس ماء الاستنجاء وأنه نجس لكنه معفو ، خلاف للظاهر جداً .

مع أن الحكم بالنجاسه ، مع عدم ترتيب شيء من آثار النجاسه عليه لا يخلو عن بشاعه ، كما هو واضح لمن كان له أدنى تأمل .

فدلاله هذه الأخبار على الطهاره ، مع اشتمال كل لخصوصيه موضحه لما قلناه ، قويه جداً .

ومنها : مصحح ابن أبي عمير ، عن ابن أذينه ، عن الأحول _ يعنى محمّد بن النعمان _ قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أخرج من الخلاء ، فأستنجى بالماء ، فيقع

ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به ؟ فقال : لا بأس به» (١).

وفىما رواه الصدوق عن محمد بن النعمان مثله ، وزاد : (ليس عليك شىء).

طريقه الاستدلال به كسابقه ، مع زياده وهى أن الحكم بالطهاره من الماء الذى وقع فى الكنيف الذى يكون نجساً عادةً ، _ أى أرض الكنيف الذى يحكم العلماء فيها بتقدم حكم الظاهر وهو النجاسه عن الأصل وهو الطهاره من جهة الإطلاق وترك الاستفصال _ فمن ذلك يفهم توسعه الشارع فى أمر النجاسه والطهاره . وهذا هو معنى الخبر المنقول بأن الشريعة سهله سمحه .

بل دللته على الطهاره تقوى من غيرها إذا لاحظنا زياده الوارده فى ذيلها على ما نقلها الصدوق بقوله : (ليس عليك شىء) حيث يفيد أنه لا يتوجه إليه حكم من أحكام النجاسه أصلاً . ما يشترط لطهاره ماء الاستنجاء

ومنها : مرسله الكاهلى ، عن رجل ، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «أمر فى الطريق ، فيسيل على الميزاب فى أوقات أعلم أن الناس يتوضؤون ؟

قال : ليس به بأس ، لا تسأل عنه» (٢).

فى «وسائل الشيعة» : أن المراد من الوضوء الاستنجاء . ولعل وجه هذا المعنى هو من جهة أن السائل لم يسأل عنه لو كان يعلم كونه ماء الوضوء المتعارف ، إذ ليس هو بنجس أصلاً ، حتى يتوهم ويوجب السؤال ، ولم يحتمل أحد نجاسته ، فلا يكون مراده من سؤاله إلا من جهة احتمال كونه ماء الاستنجاء ، كما كان الأمر متعارفاً فى تلك الأزمنه من التبول والاستنجاء على أسطح الدور ، وبرغم ذلك حكم بنفى البأس ، فهو وإن كان يحتمل أن يكون حكمه بالطهاره من باب القاعده

١- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣ .

فى باب الطهاره ، لعدم العلم التفصلى كون الجارى من الميزاب هو ماء الاستنجاء ، _ وإن يعلم إجمالاً _ إلا أنه يحتفل أن يكون مراد الإمام من الحكم بطهارته ، من جهه كون الماء والاستنجاء طاهرًا ، كما لا يخفى .

بل لعل وجه إعراض الأصحاب عن هذا الحديث من جهه إجماله فى جهه الحكم ، من كونه للقاعده أو للاستنجاء .

فثبت من جميع الأخبار _ إذا لاحظنا بعضها مع بعض _ كون المراد من نفى البأس هو الطهاره ، فلا يلزم حينئذٍ إلا تخصيص عموم أدلّه انفعال الماء القليل بملاقاته النجس ، وتخصيص ما دلّ بالخصوص على نجاسه غسله الماء القليل ، حيث يشمل عمومه لماء الاستنجاء .

فحينئذٍ يبقى دلالة الأدلّه الدالّة على أنّ كلّ متنجس ينجس ، وهكذا عموم أدلّه عدم جواز أكل المتنجس بالملاقاه وشربه ، وعدم جواز حملة فى الصلاه والطواف ، وعدم جواز استعماله فى رفع الخبث باقىً ، بخلاف صوره الحكم بالنجاسه .

فإذا دار الأمر بين أحد الأمرين ، كان الأول أولى ، لقله التخصيص أولاً ، وعدم ترتيب جميع آثار أدلّه انفعال الماء القليل هنا _ لو سلّمنا كونه نجسًا معفوًا _ ثانياً .

فعلى أى حال ، يكون التخصيص بالنسبه إلى بعض آثاره ، مثل عدم تنجيسه بالملاقاه ، واردة على عموم أدلّه الانفعال بالنسبه إلى ماء الاستنجاء .

هذا تمام الكلام فى طهاره ماء الاستنجاء .

فالحكم بطهارته عندنا قوًى .

فإذا عرفت الحكم بطهارته ، يتفرّع عليه فروع كثيره ، لا بأس بصرف الكلام إليها :

الفرع الأول : يشترط فى طهارته عدم تغييره بأحد أوصاف النجاسه ، كما صرّح به المصنّف ، بل عليه المشهور ، بل عن بعضهم أنه إجماعى ، بل عن الشيخ الأكبر أنّ العمده فى الدليل هو الإجماع ، بل لم نجد خلافًا من أحد من المتقدمين والمتأخرين .

فبعد ثبوت الإجماع ، يمكن أن يستدلّ لنجاسه المتغيّر من الاستنجاء ، بعده أمور : ما يشترط لطهاره ماء الاستنجاء

أحدها : دعوى انصراف أخبار الاستنجاء عن مثل المتغيّر ، أى لا إطلاق لها فى ذلك .

هذا ، لكنّه لا- يخلو عن منع ، لعدم ذكر التفصيل فيها ، مع أنّه قد يتفق _ ولو نادراً _ خصوصاً إذا كان الماء قليلاً متدرّجاً فى الصبّ ، ولكن الإنصاف الإشكال فى وقوعه خارجاً .

ولعلّه لذلك عللّ فى خبر الأحوال بكثرة الماء على القدر ، بحسب المتعارف فى الاستنجاء ، وإلا كان الإطلاق شاملاً له .

ثانيها : الاستفادة من مفهوم التعليل المذكور ، لأنّ كثره الماء لا- خصوصيّة فيها إلا- من جهة وجود الملازمه بين الكثره واستهلاك النجاسه فيه ، فيكون مفهومه أنّه لو كانت القذاره كثيره ففيه بأس .

فهذا وجه قوىّ لو عملنا بذلك الخبر ، كما قد يشاهد عمل الأصحاب به والاستناد إليه ، لأنّ التعليل كما أنّه يكون معتمداً للحكم ، من حيث المنطوق ، بحسب استظهار العرف ، هكذا يكون مخصّصاً فى طرف مفهومه ، فإذا قيل : «لا تأكل الرمان لأنّه حامض» يفهم منه أنّه لو لم يكن حامضاً جاز أكله .

ولعلّه لذلك استدللّ به الشيخ الأعظم ، والحكيم ، وغيرهما ، كما لا يخفى .

ثالثها : فحوى الأدلّه نصياً وفتوى من نجاسه ماء الكرّ ، والجارى ، والمطر ، وماء البئر ، إذا تغيّر ، فماء الاستنجاء _ الذى يكون قليلاً _ ينجس بطريق أولى .

والإطلاقات الوارده الدالّه على طهارته ، غير ناظره إلى تلك الصوره ، لأنّها قد عرفت ندره تحقّقها ، خلافاً لمن زعم كثره وقوعها فى أول صبّ الماء على الغائط مثلاً ، مع أنّه محلّ تأمل ، إذ يحمل عين النجاسه مع نفسه ، وأمّا تغيّره بأحد أوصافه بعيد جداً .

رابعها: لو سلّمنا شمول إطلاقات المورد لصوره المتغير، فمقتضى ذلك هو الطهاره، سواء كان متغيراً أم لا.

ومقتضى إطلاقات أدله نجاسه الماء المتغير هو نجاسته، سواء كان ماء الاستنجاء أو غيره، فيتعارضان بالعموم والخصوص من وجه، ومورد الاجتماع يكون محلّ التعارض بينهما، فيقدّم حينئذٍ أخبار نجاسه المتغير من جهة رجحانها.

مضافاً إلى كونها آية عن التخصيص، بحسب لسان أدلتها، فتكون دلالة تلك الأدله على العموم وضعياً وبدلالية أداه العموم كما في صحيح حريز بن عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كلّما غلب الماء على ريح الجيفه، فتوضّأ من الماء واشرب، فإذا تغير الماء وتغير الطعم، فلا تتوضّأ منه ولا تشرب» (١).

وخبر محمّد بن إسماعيل، عن الرضا عليه السلام، قال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه» الحديث (٢).

حيث أنّ فيه إشعار، مع أنّ ماء البئر كان واسعاً لا يفسده شيء، لأنّ له مادّه، كما وقع في ذيله وبرغم ذلك ينجسه التغير، فغيره _ مثل ماء الاستنجاء _ يكون تنجسه بطريق أولى.

ورجحانها بقيام الإجماع على وفقه، فهو أيضاً تعدّد من المرجّحات الخارجيه الموجهه لتقديم أحد الخبرين المتعارضين، _ كما قرّر في الأصول _ بعد فقد المرجّحات الداخليه. ما يشترط لطاره ماء الاستنجاء

فنجاسه الماء المتغير من الاستنجاء أمرٌ ثابت ومسلّم عندنا.

ولا فرق في ذلك بين تغير الماء في أول الصبّ أو بعده، إلا أنّه مع استمرار صبّ الماء يتطهر.

١- وسائل الشيعة: الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ _ ١٢.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ _ ١٢.

واحتمال أنه بعدما تنجس الماء بالتغير ابتداءً ، فهي نجاسه خارجيه موجه لتنجيس أطراف المخرج ونفسه ، فيستلزم صيروره ماء الاستنجاة نجساً ، كما ذكره الشيخ الأكبر قدس سره ، فإذا وقع على الأرض يوجب نجاستها ، وتنجيس كل ماء وقع بعده ، لكونه ماء استنجاة مشتمل على نجاسه خارجيه .

غيرُ وجيه ، لما قد عرفت من ندرته ، وعدم وقوعه إلا في موارد نادره ، خلافاً للشيخ حيث ادعى وقوعها غالباً .

نعم ، لا يبعد وقوعه مع عدم يبوسه المزاج ، هذا أولاً .

وثانياً : لو سلمنا غالبيه ذلك ، فمع هذا قد أطلقوا الحكم بطهارته من دون تنبيه عليه مع كثره ابتلاء الناس .

فالحكم بنجاسته إذا تغير يكون في غايه البعد .

وإن حُمل الإطلاقات على صورته عدم التغير ، فيساعد مع ندرته كما احتملناه ولكن لا يساعد مع فرض الغالبية ، لاستلزامه الحمل على الفرد النادر _ وهو ما لو لم يتغير _ وهو بعيدٌ جداً ، كما اعترف بذلك الشيخ الأعظم قدس سره ، ومن هنا التزم بطهاره المحل ، ونجاسه الماء المتغير الباقي بتغيره بعد وقوعه على الأرض ، وهو واضح لمن تأمل في الأدله .

الفرع الثاني : أن لا تلاقيه نجاسه من خارج ، كما صرح به المصنّف وغيره ، بل لم أعرف ولم نجد خلافاً من أحد من الفقهاء ، ولم ينسب ذلك لأحدهم .

والظاهر انقطاع هذا الاستثناء ، لوضوح عدم صدق الماء المستعمل في هذه النجاسه كونه ماء استنجاة ، كما لا يخفى .

نعم ، قد يقع البحث في أن :

الأجسام الطاهره التي لاقت موضع النجس من مخرج البول والغائط ، فصارت متنجسه .

أو الأشياء النجسه الخارجة مع أحد الأخبثين من البول والغائط .

بل ويمكن ذكر مثال للقسمين ، كخروج الودي والودي حال البول أو قبله ، وكان أثره باقياً ، أو بعده قبل تطهيره مثلاً للطاهر .

أو خروج المنى أو الدم مع البول أو قبله أو بعده مثلاً للنجس . وهكذا في الغائط من خروج الدود أو بعض الأشياء الطاهرة معه أو بعده ، قبل تطهيره .

أو الدم قبله أو معه ، أو بعده قبل التطهير .

هل هذه الأمور الحادثة توجب رفع الطهاره عن ماء الاستنجاء أم لا ؟

قد يفهم التردد بدواً من كلام صاحب «الجواهر» في الأجسام الطاهرة ، وإن اختار نجاسته معها بعد ذلك .

بل قد نقول بإمكان استفاده طهاره ماء الاستنجاء ، حتى مع خروج شيء من النجس مع أحد الأخبثين ، من صحيح محمد بن النعمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «قلت له : أستنجي ثم يقع ثوبي فيه ، وأنا جنب ؟ فقال : لا بأس به» (١) .

بناءً على الاحتمال الذي قويناه من قوله : «أنا جنب» ، بأنه أراد كون ذكره ملوثة بالمنى مثلاً ، وبرغم ذلك أجاب بأنه لا بأس به .

بل قد يؤيد ذلك بالإطلاق الموجود في الأخبار ، من الطهاره لماء الاستنجاء من دون تفصيل بما إذا لم يكن ملوثةً بمثل المنى الذي يتعارف تواجدته في أطراف الذكر حاله الجنابه وبعدها .

ولكن الإنصاف عدم الاعتماد على مثل هذا الاحتمال ، لأنه قد عرفت بأن حكم طهاره ماء الاستنجاء ، إن قلنا بأنه موافق للأصل والقاعده ، يعنى حكماً بطهاره غسله المتنجس مطلقاً ، فحينئذ يمكن الاستدلال في هذه الموارد ، بعد

١- وسائل الشيعة : الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٤ .

صدق عنوان ماء الاستنجاء أو غيره عليها ، أنه طاهر ، لعدم الفرق بين العنوانين في الحكم بالطهارة ، فلا وجه لهذا البحث أصلاً .

وأما إذا فرضنا نجاسة ماء الغسالة ، فقد خرج ماء الاستنجاء عن شمول الأصل ، فلا بد حينئذٍ من الاختصار فيما خالف الأصل على موضع اليقين ، فكل ما أحرز أنه يصدق عليه ماء الاستنجاء ، ويشمله إطلاق دليله قطعاً ، فهو داخل في الطهارة .

وأما إذا شك في أصل صدق العنوان ، أو أحرزنا الصدق والانطباق ، ولكن حصل الشك في إطلاقه من جهة احتمال الانصراف عنه ، فلا يشمل حكم الطهارة ، بل يدخل تحت الأصل العام وهو الحكم بالنجاسة .

فعلى هذا المبني نذكر صوراً متعدّدة في هذه المسألة :

تارة : يفرض أن يكون الخارج عن المخرجين نجساً غير البول والغائط ، فلا إشكال حينئذٍ كون الماء المستعمل لا يصدق عليه عنوان ماء الاستنجاء ، كما إذا خرج الدم منهما ، فحكمه واضح ، من الحكم بالنجاسة ، لأنه خارج موضوعاً عن الاستنجاء .

وأخرى : يفرض ملاقاته المخرج ، قبل خروج أحد الأبخشين ، بإحدى النجاسات غير العذرة الخارجة عن البطن ثم إذا لاقى أحدهما مع ذلك النجس أو المتنجس ، فإن الماء المستعمل في تطهيره وإن يصدق عليه الاستنجاء ، إلا أنّ الأخبار منصرفه عنه قطعاً ، لوضوح أنّها في صدد بيان طهاره أصل ماء الاستنجاء المستعمل في إزاله العذرة ، لا ما إذا عرضه عارض ، وليس هو أمراً متعارفاً حتى يشمل الإطلاق ، فلا محيص إلا الدخول تحت الأصل من الحكم بالنجاسة .

ومن ذلك يظهر حكم صورته ثالثة : هي ما لو لاقى مع إحدى النجاسات بعد الخروج وقبل الانفصال عن المخرج ، لاشتراكهما في أصل الاستدلال ، كما هو كذلك إذا لاقى الماء المستعمل مع إحدى النجاسات .

رابعة : ما إذا خرج مع البول أو الغائط شيء ، قد يكون طاهراً وقد يكون نجساً .

في الماء المستعمل لتطهير مخرج البول

فأمّا إذا كان طاهراً _ كالدود والحصاه وشيء غير منهضم من أجزاء الأطحمه _ وخرج مع الغائط أو بعده ، أو الودى والمذى والوذى مع البول أو بعده قبل تطهيره ، فالظاهر طهاره غسالته لعدم إحراز صدق العنوان ، وعدم المانع عن شمول إطلاقات الأدله ، كما عليه المحقق الآملى قدس سره ، والسيد فى «العروه» ، والبروجردى ، إلا الشيخ الأعظم حيث ادعى شمول إطلاق عباره المصنّف من عدم إصابته بنجسٍ من خارجٍ بمفهومه لذلك .

لكنّه مخدوش ، من حيث شمول إطلاقه أولاً ، وأصل الحكم ثانياً ، ولذلك ذهب إلى الحكم بالطهاره المشهور من المتأخرين .

وأما إذا كان الخارج مع البول أو الغائط شيئاً نجساً ، كالدم والمنى ، أو خرج بعدهما قبل التطهير ، بحيث يصدق أنه خرج حين التخلّى ، أو كان خارجاً قبله كالمنى ، حيث يكون بحسب النوع كذلك .

فهو أيضاً قد يكون خروجه مع البول أو الغائط مستهلكاً ، بحيث لا يصدق عليه إلا البول والغائط ، كالأجزاء الصغيره من الدم ، فلا يبعد صدق الاستنجاى معه ، وشمول إطلاقاته عليه ، فيحكم بطهارته ، كما عليه السيد قدس سره فى «العروه» ، والخوئى ، والكلپايگانى والشاهرودى ، والآملى ، وغيرهم .

خلافاً للبروجردى ، والحكيم ، والخمينى ، وصاحب «الجواهر» قدس سرهم ، والشيخ الأعظم قدس سره .

وجه الإشكال فيه : هو عدم تعارف هذا الأمر فلا يشمله الإطلاق وتكون الأخبار منصرفه عنه ، لأنّ الأمزجه الصحيحه خاليه عن خروج أمثاله .

نعم ، لو تمسكنا على الطهاره بصحيح محمّد بن النعمان بناءً على إحدى الاحتمالات فى قوله : (أنا جُنُب) من كونه متنجساً بالمنى حين البول ، وقلنا إنّ الإمام قد حكم فى هذا الفرض بأنّه لا بأس ، لكان الحكم بالطهاره هنا _ فيما إذا

كان النجس خرج مع أحد الأخبثين _ بطريق أولى .

إلا أنه مجرد احتمال إلى جانب ما عرفت من سائر الاحتمالات ، فليس له ظهور عرفي فيه ، حتى يمكن الاستدلال به ، خصوصاً مع ملاحظه كون الأصل الأوّلي هو النجاسه ، كما لا يخفى .

فالحكم بالاحتياط لا يخلو عن قوه .

فإذا كان هذا هو حال المستهلك ، ففي غير المستهلك يجب الحكم بالنجاسه قطعاً ، كما عليه أكثر من ذهب إلى طهارته في الفرض السابق .

خلاصه الكلام : مختارنا في جميع الفروض ، أنّ الأقوى نجاسه ماء الاستنجاء المستعمل فيما كان الخارج من المخرجين نجساً ، غير البول والغائط .

أو لاقى أحد الأخبثين ، أو مخرجهما قبل خروجهما ، أو بعد خروجهما قبل الانفصال نجساً ، أو خرج معهما نجساً غير مستهلك ، خلافاً للمستهلك ، فالأحوط الاجتناب عنه أيضاً ، بخلاف ما لو خرج معهما شيء طاهر ، فالأقوى طهاره ماءه . فيالماء المستعمل لتطهير مخرج البول

الفرع الثالث : في أنّ الماء المستعمل في غسل البول هل هو كالمستعمل في الغائط ، فيكون محكوماً بالطهاره أم لا ؟

وجهان ، بل فيه قولان :

من جهة أنّ مادّه الاستنجاء مشتقّ من النجو ، وهو مخصوص لمخرج الغائط ، ويطلق عليه فقط ، فلا يكون محكوماً بحكمه ، لأنّ النجو في الأصل بمعنى المكان المنخفض ، وقد سُمّي به الغائط لوقوعه غالباً في المنخفض من الأرض ، تسميه للحال باسم المحلّ ، ولا يبعد أن يكون إطلاق النجو باعتبار مخرج الغائط ، حيث يكون في أسفل البدن ومستورٌ بالائتين ، فجاءت التسميه من باب تسميه الحال باسم محلّ الخروج ، بعكس ما يُقال جرى الميزاب ، حيث نسب

الاستناد إلى المحلّ باعتبار الماء الجارى فيه .

ويشهد على إطلاق هذا اللفظ لكلا الموردين في لسان الفتاوى والأخبار خبر نشيط بن صالح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «سألته كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال : مثل ما على الحشفه من البلل» (١).

وصحيح زراره ، قال : «كان يستنجى من البول ثلاث مرّات» (٢) الحديث .

وصحيح عبد الملك بن عمرو ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «في الرجل يبول ثمّ يستنجى ، ثمّ يجد بعد ذلك بللاً ؟ قال : إذا بال فخرط ما بين المقعده والأنثيين ثلاث مرّات ، وعَمَز ما بينهما ثمّ استنجى ، فإنّ سال حتّى يبلغ الساق فلا يُبالي» (٣).

وقد صرّح بعضُ بعدم الفرق بينهما _ كما عليه الأكثر _ وأطلق آخرون ، مضافاً إلى إمكان دعوى وجود الملازمه بين خروج الغائط وخروج البول ، لو لم تكن الملازمه موجوده في عكسها .

وبرغم ذلك فقد دلّت الأخبار الوارده في الاستنجاء على طهارته ، من دون ذكر تفصيل بين البول والغائط ، وهذا يوجب حصول الاطمئنان للفقهاء من الاشتراك بينهما في الحكم .

وهذا هو الأقوى .

كما يستفاد عدم الفرق ، من عموم تعليل أنّ الماء أكثر من القدر .

كما لا فرق في طهارته بين كون ماء الاستنجاء في الغسله الأولى للبول ، أو الغسله الثانيه ، لعموم التعليل ، خلافاً للشيخ في «الخلاف» من الحكم بالنجاسه في الأولى ولا وجه له .

١- وسائل الشيعة : الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥ _ ٦ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥ _ ٦ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢ .

كما لا فرق بين كون خروج البول والغائط من المخرجين الطبيعيين ، أو من غيرهما ، إذا كان معتاداً بذلك _ يعني كان مخرجه المتعارف مسدوداً ، وكان له طريق آخر بحسب عادته الطبيعيه من الخلقه _ لشمول إطلاق الأدله لمثل ذلك أيضاً .

نعم ، فيما لا يكون معتاداً ، كما قد يصيب بمرض فيفتح له فتحة أخرى أو ثقباً لخروج البول والغائط ، فالحكم بطهاره استنجاهه حينئذٍ مشكلاً جداً ، لانصراف إطلاقات الأخبار عن مثله ، كما لا يخفى .

كما لا فرق أيضاً بين أن يلوّث البول والغائط أطراف مخرجه لكن لم يتجاوز عن حدّ المتعارف ، حتّى يوجب عدم شمول الإطلاقات ، أو لم يزد عنه ، لأنّ هذه الأمور تتفق ببعض مراتبها فى الخارج بما لا يكون خارجاً عن المتعارف ، فإطلاق الأدله يشملها .

بخلاف ما إذا خرج عنه ، فيكون الدليل حينئذٍ منصرفاً عنه فلا يشملها ، فيحكم بنجاسته .

كما لا فرق بين سبق اليد بالنجاسه قبل صبّ الماء أو عكسه ، لأنّه لو كان سبق الماء معتبراً قبل ملاقاه اليد مع النجاسه ، كان اللازم على الإمام التنبيه عليه ، فترك الاستفصال يوجب الحكم بذلك ، كما عليه الأكثر .

وإن احتاط بعضهم فى صورته تقدّم ملاقاه اليد مع النجاسه .

نعم ، لو لاقى يده مع أحد الأخبثين حين الاستنجاه ، وأعرض ثمّ بدى له ذلك ، لا يبعد الحكم بطهاره استنجاهه ، إن لم يفصل بينهما مدّه موجباً للانصراف فى شمول الأدله ، وإلاّ فإنّه يحكم بنجاسته ، والله العالم .

كما لا فرق _ بناءً على طهاره ماء الاستنجاه _ بالنسبه إلى المستنجى وما يتعلّق به ، وبين غيره ، كما لو لاقى ثوب غيره مع ذلك الماء ، فلا بدّ حينئذٍ من الحكم بالطهاره ، مضافاً إلى عموم التعليل ، حيث يفهم منه عموم الحكم .

فى استعمال ماء الاستنجاه فى رفع الحدث

هذا بخلاف ما لو التزمنا بالعفو عن نجاسته ، فيمكن دعوى اختصاصه بالمستنجى فقط ، وفي حال الاستنجاء ، وذلك بمقتضى قاعده رفع العسر والخرج أو غير ذلك من الأدله .

فالمدعى لعموم العفو لكل أحد ، بل فى كل حال ، مطالبٌ بالدليل .

كما أنه لا- فرق - بناءً على ما سلكناه من الطهاره - بين الحكم بطهاره ملاقيه أو غيره ، من جواز استعماله فى بعض الأمور كالشرب مثلاً ، إذا لم يكن فيه عين النجاسه ، إلا أن يكون حراماً ، لكونه من الخبائث .

هذا ، بخلاف صوره العفو عن نجاسته ، فيمكن دعوى اختصاصه بحالات معينه وخاصه مثل عدم بأس ما يلاقيه فقط دون سائر الاستعمالات من الأكل والشرب وغيرهما .

فهذه جمله الفروق بين القولين ، حيث قد يوجه فى بعضها اختيار القول بالطهاره كما اخترناه ، وعليه الأكثر ، بل المشهور ، كما عرفت فلا نعيد .

الفرع الرابع: فى بيان حكم جواز رفع الخبث والحدث بماء الاستنجاء وعدمه.

فبناءً على القول بنجاسته المعفوّه ، فلا إشكال ظاهراً فى عدم الجواز فيهما ، لانحصار المعفو لخصوص ما يدلّ عليه الدليل .

وقد عرفت أنّ من ادعى العموم فى العفو ، يُطالب بالدليل وليس له ذلك .

وأما على القول بالطهاره ، الظاهر جواز رفع الخبث به حينئذٍ ، كسائر المياه المستعمله القليله ، كما هو مقتضى القاعده بحسب حال الطهاره .

وهذا ممّا لا إشكال فيه ، ولم يعرف فيه خلاف من الفقهاء .

وإنما الكلام والإشكال يكون فى رفع الحدث الأكبر والأصغر به ، فلا نملك عليه دليلٌ إلا الإجماع المدعى به عن العلامة فى «المنتهى» و«التحرير» ، و«المدارك» و«الذخيره» و«المعالم» ، حيث تلقاه بعض المتأخرين كالحكيم

وصاحب «الجواهر» وغيرهما بالقبول .

والرواية عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل . فقال : الماء الذى يغسل به الثوب ، أو يغتسل به الرجل من الجنابه ، لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه ، وأما الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف ، فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به» (١) .

فإن مقتضى هذين الدليلين ، عدم جواز استعماله لرفع الحدث ، فإن الحديث وإن كان مصرحاً لخصوص الوضوء ، إلا أن غيره يلحق به إما من جهه كونه وأشباهه متعلقاً بالوضوء ، فيكون الغسل بأقسامه داخلاً فيه .

وإما من جهه الأولويه ، لأنه إذا سلمنا عدم الجواز فى الحدث الأصغر ، فالأكبر يكون بطريق أولى .

وأما اسلوب الاستدلال به ، هو أن يقال : بأن كلمه (أشباهه) يكون مربوطاً ومتعلقاً بقوله : (يغسل به الثوب) ، أى لا يكون هذا الحكم مخصوصاً بالثوب النجس ، بل يكون أشباهه مما يكون نجساً ويغسل ، حكمه كذلك ، ومنه الاستنجاء ، لأن ماءه يغسل النجس .

لا يقال : لم فرض الثوب نجساً ، حتى يوجب إلحاق الاستنجاء به بقوله : «أشباهه» ، إذ يمكن أن لا يكون الثوب نجساً ، فلا يلحق مثل الاستنجاء به حينئذٍ ، لحصول المفارقة بينهما بذلك ؟

لأننا نقول : لا بد أن يكون المراد منه ، هو الثوب النجس ، بقريته تقابله مع غسل الجنابه ، حيث يفهم أن النهى فيه ليس من جهه نجاسه بدن الجنب ، وإلا كان داخلاً فى أشباه الثوب النجس ، فلا وجه لذكره .

بل يكون منعه ، من حيث كونه مستعملاً في غسل الجنابه ورفع الحدث ، فيصح حينئذٍ دلالة الجملتين على أمرين :

أحدهما : عدم جواز استعمال الماء المستعمل في رفع الخبث ، لرفع الحدث .

وثانيهما : عدم جواز استعمال الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر لرفع الحدث ، فيدخل في المطلب الأول نماء الاستنجاء ، وهو المطلوب .

هذا كله من جهة دلالة الحديث .

وأما سنده : فقد عرفت شرحه مفصلاً في السابق ، من إمكان الاعتماد عليه لكونه موثوق الصدور .

ولكن الإنصاف عدم تماميته شيء منهما بالنسبة إلى ماء الاستنجاء ، ولو سلمنا ذلك في مطلق ماء المستعمل للنجس في غيره .

فأما الإجماع : فمحصّله غير حاصل ، لما ترى من ذهاب جمع من الفقهاء بالصراحة إلى الجواز ، كصاحب «الحدائق» والمحقق الأردبيلي في «شرح الإرشاد» ، و«مستند الشيعة» للنراقي ، والخبثي ، بل قد قرّب ذلك صاحب «مصباح الفقيه» ، وقد تأمل الشيخ الأكبر قدس سره في عدم الجواز .

بل في «الجواهر» على إشكال .

فمع مخالفه هذه الفحول ، كيف يحصل الإجماع حينئذٍ ؟

وأما المنقول منه فغير مفيد هنا ، وإن سلمناه في الغسالة لسائر النجاسات ، لما قد عرفت من الحكم بالنجاسة فيها بخلاف ماء الاستنجاء ، حيث أنه طاهر ، فلعلّ حكم المُجمعين بعدم الجواز كان بلحاظ حكمهم بنجاسة الغسالة المستعمله في رفع الخبث ، كما أنّ المانعين في المقام أيضاً سلكوا هذا المسلك .

وهكذا ظهر عدم ثبوت الإجماع في المقام .

بل لعلّ المجمعين لو قالوا هناك بطهاره الماء المستعمل للخبث ، لما ذهبوا إلى

عدم جواز استعماله في رفع الحدث ، فإسراء ذلك الإجماع المدعى هناك إلى الذي كان طاهراً لا يخلو من وهن ، كما لا يخفى ، فإثبات حجّيته هنا أيضاً مشكل جداً.

في الغسالة المشكوكه أنّها للاستنجاء أو لسائر النجاسات

وأما وجه عدم تمامية الحديث في المورد فهو من جهة إمكان أن يكون المقصود من النهي عن استعمال الماء المستعمل في الثوب ، باعتبار قذاره ماءه وتلوّثه في مقابل قداسه عمل الوضوء الذي يعدّ أمراً عبادياً ، فلذلك نهى عنه ، كما كان كذلك في غسل الجنابه أيضاً ، لو لم نقل بكونه نجساً غالباً .

كما قد يؤيد هذا الاحتمال ، ذيل الحديث حيث يجوز استعمال الماء المستعمل في التوضيء بالنسبة إلى الوجه واليد ، إذا كان الوجه واليد والشيء الذي وقع الماء فيه نظيفاً ، فيكون ذلك دليلاً على ردّ بعض العامّة _ حيث يزعمون أنّ كلّ ماء مستعمل لا يجوز _ ومؤيداً لما ورد في صدر الحديث بقوله : «لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل» ، أي فيما إذا استعمل في شيء نظيف .

فحينئذٍ ، لا تنافي بين صدره وذيله .

فعلى هذا التقدير ، وإن أمكن دخول ماء الاستنجاء فيه أيضاً بالأولوية أو بجمله (وأشباهه) ، لكن لا على الطريقة التي استدلت بها سائر الفقهاء ، من كون الماء مستعملاً في النجاسة ولذلك لا يجوز ، بل لما ذكرنا من وجه التفاوت في الاستدلال ، إنّما يكون من حيث أنّه لو قلنا بما ذهب إليه المستدل لأورد عليه :

أولاً: - بأنّ الحكم بعدم الجواز في الثوب النجس ، يمكن أن يكون من جهة نجاسه غسالته ، بخلاف ماء الاستنجاء ، حيث أنّه طاهر فلا يجري فيه هذا الحكم .

وثانياً : إنّهُ يمكن أن يُقال بكون النهي هنا تنزيهياً لا تحريمياً ، لما ذكرناه ، لكنّه لا يمكن الاستدلال به في صورته نجاسه الثوب ، لأنّ النهي حينئذٍ يكون تحريمياً قطعاً ، كما لا يخفى .

مع أنّه لو سلّمنا كون المفروض في السؤال هو الثوب النجس ، كما أصرّ عليه

صاحب «مصباح الفقيه» فيه وفي غسل الجنابه ، خلافاً للسيد الاصفهاني قدس سره في «الروائع الفقهية» حيث يقول ، بقرينه تقابله مع الثوب كون المفروض فيه خصوص استعماله في رفع الحدث الأكبر ، لا للنجاسه وإلا لا خصوصيته في الجنابه بذكرها ، مع ذلك نقول بإمكان عدم شمول الحديث لموردنا ، مع فرض كون ماء الاستنجاء طاهراً ، نظير سائر المياه المتعارفه .

نعم ، لو قيل إنه نجس معفو عنه _ كما عليه بعض _ فللحكم بعدم الجواز فيه وجه .

ثبت من جميع ما ذكرنا ، عدم شمول الإجماع للمقام .

أما الحديث فيشملة على احتمال ، لكنه يمكن أن يكون النهي حينئذٍ تنزيهياً لا تحريمياً ، أما مع احتمال كون النهي تحريمياً إلا أنه غير شامل له ، فما ذهب اخلية بعض الفحول لا يخلو عن قوه ، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه .

فالأقوى جواز رفع الخبث بماء الاستنجاء ، بل وكذا رفع الحدث به ، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه في الثاني ، فيجوز حينئذٍ استعماله في الوضوء والغسل المندوبين أيضاً ، مثل الرافعين للحدث ، وإلا فيشكل فيهما أيضاً ، كما في الرافعين .

الفرع الخامس : فيما لو شك في غسلها بأنها هل غسله سائر النجاسات حتى تكون نجساً أو هي غسله الاستنجاء حتى تكون طاهره .

ففيه فروض لا بأس بالإشارة إليها ، لأن الشك الحاصل فيه :

تاره : يفرض من جهة الشبهه في مفهوم الاستنجاء أو شرائطه ، كما لو كان الماء غسله البول ، وشكنا في كون المستعمل فيه هل هو استنجاء أم لا ، ولم نستظهر من أدلته كونه ماء استنجاء ؟

فلا إشكال حينئذٍ من لزوم الرجوع إلى عموم أدله انفعال الماء القليل بالملاقاه للنجس ، والحكم بنجاسته ، لأن التمسك بالعام هنا ليس من التمسك بالشبهه المصادقيه ، بل المرجع عند إجمال الدليل المخصّص هو عموم العام ، كما قرّر في الأصول .
فبالغسله المشكوكه أنها للاستنجاء أولسائر النجاسات

والظاهر من كلام السيّد في «العروه» _ في المسأله السابقه _ وغيره من الفقهاء غير هذه الصوره ، وإليك نصّ كلامه ، يقول : «إذا شكّ في ماء أنّه غساله الاستنجاء أو غساله سائر النجاسات ، يحكم عليه بالطهاره ، وإنّ كان الأحوط الاجتناب» .

وأخرى : أن يكون لنا ماء مقطوع العنوان ، وأنّه غساله سائر النجاسات ، وماء آخر يكون مقطوع العنوان حيث نقطع بأنّه ماء الاستنجاء ، فنشكّ في ماء ثالث قد وجد من أحدهما ، ولكن لا يعلم من أيّهما حصل فإن كان من الأوّل يكون نجساً قطعاً ، وإن كان من الثاني ، يكون طاهراً قطعاً ؟

قد يقال : بأنّ الأصل عدم كونه من الماء المستعمل في النجس ، لأنّه كان قبل ملاقاته مع النجاسه _ بأيّ قسم منها _ طاهراً قطعاً ، فبعد الملاقاه نشكّ في ملاقاته مع نجس يوجب تنجيسه ، فالأصل عدمه ، فلازمه الطهاره .

لا يقال : بأنّه أصل مثبت لأنّه أريد بذلك الأصل إثبات كون الملاقاه مع الآخر وهو ماء الاستنجاء ، فكان طاهراً ، وهذا يعدّ من اللوازم العقلية للأصل الجارى في طرف غساله النجس .

توضيح ذلك : إذا دار الأمر بين كون الملاقاه بأحدهما ، فإنّه ينتفى أحدهما المعين بأصل العدم ، فيتعيّن الآخر كما لا يخفى ، وهذا أصل مثبت فلا يكون حجّه .

لأنّه نقول : لا نحتاج لإثبات طهاره هذا الماء الثالث ، من إثبات ملاقاته مع الطرف الآخر ، حتّى يقال إنّ أصل مثبت لكونه لازماً عقلياً لذلك الأصل ، بل يكفي في الحكم بطهارته إثبات عدم ملاقاته مع النجس المسرى ، سواء كان إحرازه بالوجدان _ كما في غير ما نحن فيه _ أو بالأصل كما في المقام ، حيث يكون الأصل عدم ملاقاته معه ، فيكون محكوماً بالطهاره .

هذا ، ولكن الإشكال كان فيه من جهه أخرى ، وهو كون الأصل الجارى في طرف غساله النجس معارضاً مع أصل عدم الملاقاه لماء الاستنجاء أيضاً ، لأنّ ع

دم الملاقاه كان ثابتاً عليه أيضاً قبل ذلك ، فتجرى أصاله العدم فى كلّ منهما ، فيوجب التعارض بينهما فيتساقطان ، فالمرجع حينئذٍ يكون قاعده الطهاره ، لقوله عليه السلام : « كلّ شىء طاهر حتّى تعلم أنّه قذر » واستصحابها .

ولعلّ وجه حكم السيّد قدس سره بالطهاره فى الغساله المشكوكه هو ما ذكرنا ، وأراد بالفرع هذا القسم أيضاً ، وكان وجه احتياطه من جهه ما قد ذكر فى بعض تعليقات «العروه» ، من أنّ ملاقاه الماء مع النجاسه كان قطعياً ، فأدله انفعال الماء القليل يشمله بعمومها ، إلّا ما خرج عنه بواسطة إحراز عنوان الاستنجا ، كما ورد فى الدليل ، فحيث لم يُحرز الاستنجا هنا ، فيحكم بالنجاسه ، لأنّ أصل الملاقاه كان بالوجدان ، وكونه غير الاستنجا يكون بناءً على أصاله العدم ، لأنّه كان قبل ذلك غير مستنجا به ، فنشكّ فى تحقّقه بالملاقاه ، فالأصل عدمه ، فيوجب الحكم بنجاسته ، لأنّ العام بعد التخصيص يكون من باب سلب الخاص ، يعنى بعد تخصيص (أكرم العلماء) بـ (لا تكرم الفساق) يصير متعلّق وجوب الإكرام العالم الذى ليس بفاسق ، لا العالم العادل أى العالم المتّصف بكونه غير فاسق .

وهذا هو الذى ذهب إليه أغلب المحشّين على «العروه» ، وإن سلك بعض للحكم بالنجاسه مسالك آخر ، كما عن الشيخ الأكبر قدس سره فى باب مشكوك الكريه ، حيث استدلّ بوجود المقتضى وفقد المانع ، وبما أنّه لم نحز المانع نحكم بالنجاسه .

وكما عن المحقّق النائنى قدس سره من أنّ الترخيص الواقع على العنوان وجودى أو العدمى الخارج عن عموم العام ، لا بدّ من إحرازه ، فما دام لم يُحرز يكون المرجع عموم العام ، فيحكم هاهنا بالنجاسه أيضاً .

وكما عن السيّد صاحب «العروه» ، حيث جوّز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه للمخصّص ، حيث يكون لازم مسلّكه هنا هو الحكم بالنجاسه جزماً لا احتياطاً . فيالغساله المشكوكه أنّها للاستنجا أو لسائر النجاسات

فهذه أقسام متصوّره للحكم بالنجاسه للماء المشكوك .

ومن أنكر تعنون العام لعنوان من العناوين سواء كان وجودياً أو عدمياً ، وذهب إلى أنّ العام بعد التخصيص يصير قسماً آخر غير الخاص ، كما كان الخاص كذلك ، فحينئذ يكون الفرد المشكوك مردّداً فيما بين الفردين ، ولا- يمكن الأخذ بأحدهما للتعارض بالآخر ، ومن اعتمد على هذا عليه الرجوع أمّا إلى استصحاب الطهاره الموجوده قبل الملاقاه ، أو إلى قاعده الطهاره .

وهذا هو الذى ذهب إليه المحقق الحلّي في «دليل العروه» ، وكلّ من أفتى بالطهاره فى تعليقه على «العروه» على احتمال .

ولكن الذى يساعد عليه نظرنا فعلاً من جهه ملاحظه فهم العرف ، هو اختيار الوجه الأوّل من وجوه النجاسه ، كما عليه المحقق الحكيم والآملى والخوئى ، وكلّ من اختار هذا المسلك فى العام المخصّص .

فالأولى هو الحكم بالنجاسه ، فلا- يبقى مع وجود دليل اجتهادى دال على النجس ، مجال لجريان الاستصحاب والقاعده الحاكمين بالطهاره .

وثالثه : يفرض الشكّ فى طهاره الغساله ، من جهه أنّه لم يعلم هل تحقّق بصوره الاستنجاء أم لا ؟

كما لو فرض مثلاً عدم صدق الاستنجاء على الماء المستعمل فى البول ، فيشكّ حينئذ فى الماء المستعمل واغساله ، وهل هو غساله البول حتّى يكون نجساً ، أو الغائط فيكون طاهراً ؟

فالكلام فيه من حيث الحكم يكون مثل الكلام فى سابقه ، إذ ملاقاته مع النجاسه قطعى بالوجدان ، وكونه مستعملاً فى الاستنجاء مشكوك ، فالأصل عدمه ، فيتحقّق العنوان المركّب المتعلّق للحكم بالنجس ، أحدهما بالوجدان والآخر بالأصل ، والأصل العدمى هنا لا نقصد به الأصل العدم الأزلّى

في حكم الماء المستعمل في الوضوء

(في حكم ماء المستعمل في الوضوء)

والمستعمل في الوضوء طاهر ومطهر (١).

— كنفى قرشيته المرأه حتى يناقش في موضوعه — بل هو أصل عدمي نعتي بمفاد كان الناقصه ، لوجود الماء في زمان لم يكن مستعملاً أصلاً ، فالآن يشك في وجوده مستعملاً في الاستنجاء ، فالأصل عدمه ، فيحكم بالنجاسه حينئذ .

ولعل هذا هو المراد من نصّ كلام «العروه» ، إذ عبارته قابله للحمل على أحد المحملين الآخرين ، كما لا يخفى على المتأمل البارع .

هذا على القول بالطهاره لماء الاستنجاء .

وأما على القول بنجاسته ، وكونه معفوًا ، فالحكم بنجاسته ، وعدم كونه معفوًا عنه في المشكوك يكون بطريق أولى ، لعدم جريان استصحاب الطهاره وقاعدتها حينئذ ، فالمسأله واضحه لا تحتاج إلى مزيد بيان .

فالماء المشكوك بين كونه ماء الاستنجاء أو غيره محكومٌ بالنجاسه ظاهراً .

(١) اعلم أن الماء المستعمل على أقسام :

تارة : يكون مستعملاً في رفع الخبث ، وقد عرفت حكمه في قسميه ، من النجاسه في غسله غير الاستنجاء ، والطهاره فيه .

وأخرى : يكون مستعملاً في رفع الحدث .

وثالثه : يكون مستعملاً في تحصيل الطهاره المعنويه ، ولو بالنسبه ، من دون رفع للحدث .

ففي الأول: قد يكون رافعاً للحدث الأصغر فقط ، أو للأكبر فقط ، أو منضمّاً معاً .

وفي الثاني : قد يكون رافعاً لتكليف وجوبي أو لتكليف ندبي ، وقد يكون

مبيحاً ، وقد لا يكون ، سواء كان بوضوء أو بوضوء الغسل .

فلا بأس بالإشارة إلى جميع هذه الصور مع الإشارة إلى كلام المصنّف قدس سره ، فنقول : أمّا الماء المستعمل في الوضوء غير الرافع لا انفراداً ولا منضمّاً ، _ كما سيأتى المراد منه إن شاء الله _ فلا إشكال في أنّه طاهر ، وعليه إجماع المسلمين كالوضوء التجديدي والصورى ، أو الوضوء الندبي للغايات المستحبّه ، إذا لم نقل بكونه رافعاً للحدث .

بل وهكذا الماء المستعمل في الأغسال المندوبه غير الرافعه ، لدلاله أدلّه طهاره الماء بإطلاقها ما يصلح للحكم بطهارته ، وهو واضح .

وأما مطهّريته من الحدث الأصغر أو الأكبر أو الجنب ، فلولا وجود دليل على العدم ، كان مقتضى الإطلاقات الأوليه هو الجواز ، فلا بدّ من إقامه دليل على الخلاف ولو على الكراهه مثلاً .

وقد نسب للمفيد قدس سره استحباب التنزّه عن الماء المستعمل في الطهاره المندوبه من الغسل والوضوء المندوبين ، بل المستعمل في الغسل (بالفتح) المستحبّ ، كما في استحباب غسل اليد لأكل الطعام .

هذا ، كما في «التنقيح» ، بخلاف ما عن «الجواهر» نقلاً عن الشهيد في «الذكري» وعن المفيد من استحباب التنزّه عن الماء ، في خصوص المستعمل في الوضوء ، من دون ذكر كونه رافعاً أو غير رافع . فيحكم الماء المستعمل فيالوضوء

لكن ما نقل الشيخ الأعظم عن «المقنعه» موافق للسابق .

وكيف كان ، فقد أورد عليه الأصحاب بعدم الدليل على ما ادّعياه كما في «الجواهر» وغيره .

ونُقل عن شيخنا البهائي قدس سره في «العجل المتين» ردّه على الأصحاب وإقامه الدليل تأييداً للمفيد قدس سره بقوله أنّه يكفي في ذلك دلاله خبر محمّد بن على بن

جعفر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديثٍ ، قال : «من اغتسل فيه فأصابه الجذام ، فلا يلومنَّ إلا نفسه» (١) .
فإنَّ إطلاق العُسل يشمل الواجب والمندوب .

ثمَّ قال الشيخ البهائي : والعجب من الأصحاب كيف لم يلتفتوا ولم ينتبهوا لهذا الحديث .

وأجابه صاحب «الحدائق» : بأنَّ ذيل الحديث قرينه على كون المراد من ماء العُسل في الصدر هو ماء الحَمَام ، إذ ورد في ذيله قوله :

فقلت لأبي الحسن عليه السلام : إنَّ أهل المدينة يقولون إنَّ فيه شفاء من العين ؟

فقال : كذبوا ، يغتسل فيه الجنب من الحرام ، والزاني ، والناصب الذي هو شرَّهما وكلَّ مَنْ خلق الله ، ثمَّ يكون فيه شفاء من العين ؟

ثمَّ طعن رحمه الله عليه ، وقال : هذا من الآفات الحاصلة والنااتجة من تقطيع الأحاديث والتفريق بين أجزاء الحديث الواحد ، انتهى محضل كلامه .

وفي «التنقيح» : أنه يمكن دعوى عدم منافاه ذيله بكونه حكماً مستقلاً لا يضرُّ بإطلاق الصدر ، فيدلُّ على الحكم ، أعمَّ من كونه ماء حَمَام مثلاً أو غيره ، فيكون دليلاً لقول المفيد .

لكن يمكن أن يكون وجه ردِّ الأصحاب بعدم الدليل ، كون الخبر في مقام إرشاد للناس إلى لزوم مراعاة حفظ الصحَّة بالاحتراز عن الماء الذي يكون حاله كذلك من اغتسال الجنب وغيره من المذكورين في الحديث ، الموجب لحصول الأمراض عند عدم الاحتراز منه ، فيكون ذلك من قبيل الإرشاد إلى سائر الأمور الواردة في الأخبار الإرشادية التي تترتب الفائده على العمل بها مثل استحباب

الجلوس في الليل لشرب الماء وأمثال ذلك ، لا يكون الأمر ولا النهي فيها مولويّاً حتّى يكون مستحبّاً أو مكروهاً .

فثبت أنّ الحقّ مع الأصحاب ، القائلين بعدم الدليل على ما ذهب إليه المفيد قدس سره ، انتهى خلاصه كلامه .

هذا ، ولكن الإنصاف إمكان الاستفادة من مثل هذا الحديث للدلالة على استحباب التنزّه تبعاً للمفيد ، _ على ما في «التنقيح» _
والشهيد والشيخ البهائي بالتقريب الذي نذكره ، وهو أن يقال :

بعد ملاحظه ما هو المتعارف في عصر الأئمّه عليهم السلام ، حيث كانوا يغتسلون في الماء القليل الموجود في الحياض المتّصله
بالمادّه ، كما أشير إليه في عدد من الأخبار الواردة في ماء الحمّام بقوله : «إذا كانت له مادّه» ، أنّه ليس المراد من قوله : «قد
اغتسل فيه» الماء الكثير الموجود في الخزينه التي هي عباره عن أحواض كبيره كانوا يغتسلون فيها سابقاً .

فعلى هذا ، وإن كان مورد النهي المستفاد من الجملة الشرطيه ، هو خصوص الغسل لا الوضوء ، إلاّ أنّه يفهم من تعليق الجزاء
بقوله : «فأصابه الجذام» ، أنّ المقصود هو أفضليه عدم الاستعمال وحسن التحرّز عنه تنقيحاً للمناطق .

فعلى هذا ، يصحّ دعوى شمول الإطلاق للغسل والوضوء حتّى الغسل (بالفتح) ، بلا فرق بين الواجب والمندوب .

فينضمّ إليه بأنّ اختصاص ذيل الحديث لماء الحمّام لا- ينافي حكم صدره ، لكن لا- لما ذكره الخوئي من كونهما حكّمين
مستقلّين ، بل من جهه أن يقال أنّه لا خصوصيه لماء الحمّام قطعاً إذ المقصود هو كون الماء مستعملاً بهذه الكيفيه ، ولو كان
كذلك في خارج الحمّام .

نعم ، ذكر الحمّام كان من جهه وجود الشأنيه لذلك في الحمّام دون غيره .

فعلية نقول : إنّ ما ادّعاه في «التنقيح» من كون الحكم إرشادياً لا مولوياً ، ففي غاية البعد ، إذ فيه :

أولاً: - يلزم أن لا- يكون لنا حكماً مستحباً أو مكروهاً ، في كلّ مورد يحتمل أن يكون الأمر أو النهي فيه لمصلحه أو مفسده دنيويه .

وثانياً : أنه لا- إشكال في كون جميع أحكام الشرع أن يكون كذلك ، فإننا لا نلمس أى منافاه بين كون الحكم مشتملاً على المنافع الدنيويه وبرغم ذلك يكون مشتملاً على المصالح الأخرويّه أيضاً ، من أمثال أمر المولى ونهيه ، وترتيب الثواب عليه .

فصدور مثل هذا الكلام من جنابه عجيب ، وأعجب منه إلحاق مثل شرب الماء في الليل قائماً وأمثال ذلك إليه ، إذ بذلك يوجب تعطيل كثير من أحكام المستحبات والمكروهات .

فثبت من جميع ما ذكرنا ، عدم استبعاد الحكم باستحباب التنزه لولا قيام الإجماع على خلافه .

وحيث كان الحكم في الكراهه والاستحباب أسهل من سائر الأحكام ، فحقيق أن يصرف الكلام عنه .

وظهر أنّ الأقوى هو الحكم باستحباب التنزه مطلقاً ، لا- في خصوص الوضوء ، كما في «الجواهر» ، وإن كان إثبات حكم الماء المستعمل في الغسل من هذا الحديث ، مع وجود شبهه التعليل فيه مشكل جداً ، مضافاً إلى إمكان إثبات الجواز _ فيما سيأتي _ للوضوء .

فالأقوى استحباب التنزه عن الماء المستعمل في الغسل والغسل في الطهاره ، وأما إثباته في المستعمل في الوضوء ، فإنه مشكل ، كما أنّ الحكم بكون الأحنس الاجتناب عنه أشكل .

وأما القسم الثاني : وهو الماء المستعمل فى الوضوء الرافع للحدث بانفراده ، فلا إشكال فى طهارته ، بل هو ضرورى المذهب ، خلافاً لأبى حنيفة _ حيث ذهب إلى نجاسته بنجاسه مغلظه ، حتّى أنّه منع الصلاه فى الثوب الذى أصابه بمقدار أكثر من الدرهم _ وأبى يوسف ، حيث يقول بنجاسته نجاسه خفيفه ، ولكن يجوز الصلاه فى الثوب المذكور .

ويدلّ على طهارته الأصل ، والإجماع ، وإطلاقات الأدلّه الدالّه على طهاره الماء حتّى بعد استعماله فى رفع الحدث ، كما تقتضى تلك الإطلاقات أيضاً مطهّريته عن الخبث والحدث من الأصغر والأكبر ، كما كان يقتضيه الأصل والإجماع .

بل قد يدلّ عليه ذيل روايه عبدالله بن سنان ، مع إطلاق صدرها ، حيث تشمله قطعاً وهى عن الصادق عليه السلام ، قال : «لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل . . . إلى قوله : وأما الذى يتوضأ الرجل به ، فيغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف ، فلا بأس أن يأخذ غيره ويتوضأ به» (١) .

وفى «الروائع الفقهيّه» : إنّ ظهور الصدر فى كون المراد من المستعمل ، هو كونه مستعملًا فى الوضوء بالخصوص لا بالإطلاق واضح ، لأنّ أمثال هذه الجملة ، مثل قوله : «لا تستنجى بالأحجار المستعمله ولا تيمّم بالتراب المستعمل» ظاهره فى الاستعمال فى الجبهه المذكوره فى الكلام ، فهكذا يكون فى المقام ، فكأنّ المراد هو كونه مستعملًا فى الوضوء .

لا يخلو عن وجه فى الجملة ، إلاّ أنّه لا يساعد مع قوله التفصيل الذى يذكره الإمام عليه السلام من النهى عن المستعمل فى غسل الثوب وغسل الجنابه ، من جهه إبهام الإطلاق فيما وقع قبله ، لأنّه إذا فرض كونه ظاهرًا فيه بالخصوص ، فلا وجه

للإيهام حينئذٍ أصلاً .

كما أنّ قوله وقول كلِّ مَنْ قال بمقالته كالآملَى والخوئى ، بأنّ ذيل الحديث يدلُّ على الجواز لا يخلو عن مناقشه .

لأدّن الذيل محفوف بما يظهر منه كونه مستعملاً للغسل لا- الوضوء الاصطلاحى ، وهو قوله : «يغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف» فإنّ دلّالته على التطهير بمعنى الغسل والتوضّىء اللغوى أظهر . خصوصاً إذا قلنا بكون النظافه كانت فى قبال القذاره والساخه لا النجاسه ، كما احتملناه سابقاً .

لكن الإنصاف دلّاله صدره بإطلاقه على الجواز فى المقام ، أقوى عندنا ، خاصّه إذا لاحظنا ورود الخبر فى مقام الردّ على العامّه حيث لا يجوزون التوضّىء بالماء المستعمل ، فىكون من باب ذكر الإطلاق وإراداه أحد أفراده ، لأنّه قد خرج عنه بالتنصيص ما يستعمل فى غسل الثوب تحريماً أو تنزيهاً ، كما احتملناه ، وهكذا فى غسل الجنابه أيضاً كما عرفت .

وبعد تنصيصه بالجواز فى خصوص الغسل مع النظافه يبقى الفرد الباقي تحت الإطلاق وهو الوضوء فقط ، فالحديث بحسب صدره دالٌّ على ما ذكره السيد الاصفهانى قدس سره ، وهو الأقوى .

وقد استدللّ لذلك أيضاً بصحيح زراره ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : «كان النبىّ صلى الله عليه وآله إذا توضّأ أخذ ما يسقط من وضوءه فيتوضّؤون به» (١) .

بل ذهب النراقى فى «مستند الشيعة» إلى اختيار استحباب التوضّىء بالماء المستعمل فى الوضوء ، تمسكاً بهذا الحديث .

ولكن يرد عليه باختصاص الحكم به دون غيره .

١- وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١ .

والظاهر أنّ دلالة على الجواز غير بعيدة ، لأنه إن كان أصل ذلك ممنوعاً كان من وظيفته عليه السلام البيان كما فعل رُوحى له الفداء فى غير هذا المورد من النهى عمّا لا يكون جائزاً .

واحتمال اختصاص الجواز به صلى الله عليه وآله بعيدٌ للغاية ، لأنّ المقام كان يقتضى بيان عدمه فى غيره ، وتنبيه الناس به ، فعدم ذكره دليلٌ على الجواز ، كما لا يخفى .

وأما استفادته الاستحباب من ذلك لغيره صلى الله عليه وآله غير معلوم ، لو لم يكن معلوم العدم .

ثم ، لا يخفى عليك أنّ مضمون حديث زراره قد رواه الصدوق فى «الفقيه» وهو حديث صحيح بشهادة الصدوق نفسه فى ديباجه كتابه بأنّه لا يروى فيها إلّا عن ثقة ويعتمد عليها فى فتواه ، وإليك نصّ الحديث برقم ٢٠ فى الصفحة الرابعه من «من لا يحضره الفقيه» أبواب المياه ، هذا نصّه : «وسئل أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن مجتمع الماء فى الحمام من غسله الناس ، يصيب الثوب منه ؟ فقال : لا- بأس به ، ولا بأس بالوضوء بالمستعمل ، وكان النبي صلى الله عليه وآله إذا توضّأ أخذ الناس ما يسقط من وضوءه فيتوضّأ به» .

وهذا الحديث مصدرٌ بجمله : (ولا بأس بالوضوء بالمستعمل) فإنّها تؤيد بأنّ عمل الناس من أخذ ماء وضوء النبي صلى الله عليه وآله لم يكن مختصّاً به فقط ، لأنّه قد استشهد بهذه القضية بقوله : «لا بأس . . .» .

مضافاً إلى كون الاستشهاد بقضيّه رسول اللّٰه صلى الله عليه وآله يفهم كون المراد من إطلاق قوله : «لا- بأس بالوضوء بالمستعمل» هو المستعمل فى الوضوء ، فيكون هذا الخبر قرينه على خبر عبد الله بن سنان فى إرادته هذا المعنى من تلك الفقره ، واللّه العالم .

فإذا ثبت جواز رفع الخبث والحدث مطلقاً مع الماء المستعمل فى الوضوء الرافع ، فغير الرافع منه يكون بطريق أولى .

فهذا هو السبب فى دعوانا الإشكال فى غير الرافع ، ردّاً على المفيد والشهيد

فى «الذكرى» فى خصوص الوضوء ، فلم يثبت لنا دليل على استحباب الترك أيضاً .

فالأقوى جواز استعمال الماء المستعمل فى الوضوء _ رافعاً كان أو غيره _ فى رفع الخبث والحدث الأصغر والأكبر ، بمقتضى دلاله الأدلة .

ومن هنا يظهر حكم القسم الثالث وهو المستعمل فى الوضوء المنضم مع الغسل فى رفع الحدث ، كالوضوء فى غير غسل الجنابه من الحدث الأ-كبر من الحيض والنفاس والاستحاضه ، بناءً على القول بكون الرفع هو الغسل والوضوء معاً ، لا انفراداً بالغسل فقط .

هذا مضافاً إلى إمكان الاستفادة من إطلاق أدله الجواز المذكوره آنفاً ، حيث يشمل لمثل ذلك .

بل إمكان دعوى الأولويّه الظنيّه إن لم تكن قطعيّه ، بأنّه إذا كان رافعاً للحدث بانفراده ، وبرغم ذلك لا مانع فيه عن استعماله ثانياً ، فصوره الانضمام تكون بطريق أولى ، لكونه أضعف .

وإن أمكن الإشكال فيه ، من جهه كونه مستعملاً فيما كان الحدث فيه أكبر لا أصغر ، ولذلك يكون إحراز الأولويّه هاهنا صعب .

كما أنّه يمكن دعوى انصراف إطلاق الأدله الداله على المنع ، عن المستعمل فى الحدث الأكبر الكذائى ، عن مثل هذا الوضوء ، وإن اعترف صاحب «الجواهر» فى كتابه «شرح النجاه» ونفى البعد عن شمول النزاع للمورد على ما حكى عنه ، لأنّ المفروض كون رفع الحدث الأكبر منوطاً بالغسل والوضوء .

بل يظهر عن الشيخ الأ-عظم ، دعوى الإجماع على الجواز فى جميع أقسام الوضوء فى كتاب «الطهاره» ، سواء كان رافعاً أم غير رافع ، وسواء كان مع الانضمام أو الانفراد ، كما هو كذلك بحسب لسان الأدله كما عرفت ، فلا نعيد .

ومن هنا ظهر جواز سائر أقسام الماء المستعمل فى الوضوء ، كما لو كان

مستعملاً في الوضوء المنذور ، أو المحلوف عليه ، أو غيره من المندوبات والواجبات ، لأنّ جميعها التي تعدّ أهون من الوضوء تكون رافعه ، فإذا أجزنا في المستعمل فيه لاستعماله ثانياً في رفع الخبث والحدث مطلقاً ، فغيره جائز قطعاً .

كما لا فرق في الجواز بين أن يستعمله شخص المتوضّئ ثانياً ، أو غيره .

وتوهم الفرق ، لاشتغال ذيل حديث عبدالله بن سنان على قوله : «فلا بأس» الدالّ على جواز أن يأخذ غيره فيتوضّأ به ، فلا يشمل ما كان مستعملاً بنفسه ثانياً ، مخدوش :

أولاً : بالقطع بعدم الفرق بينهما ، لعدم خصوصيته لذلك في الحكم ، وكان المقصود إفهام الحكم بحسب الغالب .

وثانياً : أنه مخالف للإجماع المركّب ، لعدم وجود قول بالتفصيل أصلاً ، وهو واضح .

كما لا فرق في الجواز أيضاً بين أن يستعمله في رفع الحدث الأصغر أو الحدث الأكبر ، لما قد عرفت في صدر المسألة بأن مقتضى إطلاقات الأدلّة هو الجواز ، إلا أن يقوم دليل على المنع ، فحيث لم يكن موجوداً فيعمل بتلك الإطلاقات .

في تطهارة الماء المستعمل في الحدث الأكبر

وإن كانت الأدلّة المجوّزه الخاصّة ، من خبري ابن سنان وزراره وغيرها ساكنه عن حكم استعماله في الحدث الأكبر ، فضلاً عن وجود الإجماع على الجواز ، إذ لم يعرف قائل بعدم الجواز ، مع إمكان دعوى صدق واجد الماء لمن كان يمتلك مثل هذا الماء المستعمل في الوضوء ، وهو قادرٌ على الاغتسال به في الأغسال الواجبه مع ضيق الوقت ، فلا بدّ له الغسل حينئذٍ ، والحكم بلزوم الاكتفاء بالتيّم هنا مشكل جداً .

ولو جمع بين التيمّم والغسل كان أحسن وأوفق بالاحتياط كما لا يخفى .

هذا تمام الكلام في الماء المستعمل في الوضوء بأقسامه وأحكامه .

وما استعمل في الحدث الأكبر طاهر ، وهل يرفع به الحدث ثانياً ؟ فيه تردد ، والأحوط المنع (١).

وأما الماء المستعمل في الحدث الأكبر وأحكامه فسيأتي البحث عنه في المسألة القادمة .

(١) والبحث فيه يقع من جهات أربعة ، بل خمسة :

تارة : في أصل طهارته .

وأخرى : في مطهريته من الخبث .

وثالثه : في مطهريته عن الحدث الأصغر .

ورابعه : في مطهريته عن الحدث الأكبر .

وخامسه : ويلحق بذلك بحث في جواز استعماله في الأغسال والوضوءات غير الرافعه وعدمه .

في مطهرية الماء المستعمل في الحدث الأكبر عن الخبث

فلا بأس بالإشارة إلى كل واحد منهما على حده .

فأما الأول : فلا إشكال في طهارته فيما لو كان بدن المغتسل طاهراً عن النجاسة النفسية والحكمية ، بلا فرق بين كون الغسل بنفسه رافعاً _ كما في الجنابه _ أو مع الوضوء _ كما فيما عدا الجنابه من الأغسال في الاحداث على احتمال _ . وبلا فرق بين كون الماء كثيراً معتصماً ، _ كالكبر والجاري والمطر _ أو قليلاً .

ويدل على طهارته أمور :

الأول : الإجماع ، وهو بقسميه قائم عليه ، ولا يعرف فيه خلاف أصلاً .

والثاني : الإطلاقات الواردة في طهاره الماء ، حيث تشمل بإطلاقها لما بعد الاستعمال ، إذا لم يلاق نجساً ، واستعمل في رفع الحدث الأكبر .

والثالث : وجود استصحاب الطهاره أيضاً ، لو شك في طهارته بعد الغسل ، لأنه

كان قبله طاهراً ، فيشكُّ بالاستعمال في نجاسته ، فمقتضى «لا تنقض» هو الحكم ببقاء طهارته .

والرابع : وجود قاعده الطهاره بقوله : «كلّ شيء لك طاهر حتّى تعلم أنّه نجس» ، حيث يشمل المقام . هذا كلّ مع إمكان استفاده الطهاره من بعض الأخبار على احتمال ، وإن لم يكن منعتبراً ، وهو كما فى الخبر المنقول فى «عوالى اللثالى» ، عن ابن عباس ، قال : «اغتسل بعض أزواج النبى صلى الله عليه وآله فى جفنه ، فأراد رسول الله أن يتوضأ منها ، فقالت : يا رسول الله إنى كنتُ جنبه ؟

فقال صلى الله عليه وآله : الماء لا يجنب»(١).

الجفنه ، والجفان : قصاع كبار واحدها جفنه ، ككلاب و كلبه ، ويجمع أيضاً على الجفّنات (بالتحريك) ، كما فى «مجمع البحرين» .

ويستفاد من الخبر أنّها كانت قد اغتسلت من إناء كبير .

واحتمال كون ماءه على مقدار الكثر بعيد غايته ، بل كانت الجفنه مثل الأوانى المتعارفه استعمالها الآن والتي تسمى بالفارسيه : (سطل ، ولگن) أو أكبر منها ، فيظهر منه طهاره الماء .

فالمسأله واضحه لا تحتاج إلى مزيد بيان .

وأما الثانى : لاشكّ فى مطهريته من الخبث ، إذ مضافاً إلى وجود الأصل من الاستصحاب ، حيث كان قبل الاستعمال مطهراً عنه قطعاً ، فبعده كذلك ، لدلاله قوله : «لا تنقض اليقين بالشكّ» فإنّه يدلّ على ذلك إطلاقات الأدلّه الشامله لمطهريه الماء المطلق حتّى بعد استعماله فى الحدث الأكبر ، إلا ما ثبت وقام دليل على المنع ، وهو مفقود فى المقام .

١- مستدرک وسائل الشيعه : الباب ٧ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ٢ .

وكذلك الإجماع بكلا قسميه ، لو لم نعتبر ما نقله «الذكرى» عن «الخلافة» خلافاً .

جاء في «مصباح الهدى» : «جوز الشيخ والمحقق إزالة النجاسة به ، لطهارته ، ولبقاء قوه إزالته الخبث ، وإن ذهب قوه رفع الحدث .

وقيل : لا ، لأن قوته استوفيت فالتحق بالضاف» ، انتهى كلامه .

وقد تمسك بعض المتأخرين بهذه الجملة وجعلها مدرکاً للاعتراض على مثل صاحب «الحدائق» والعلامة وفخر المحققين ، حيث ادّعوا الإجماع ونفى الخلاف فيه .

في الوضوء بالماء المستعمل في الحدث الأكبر

وإن تفتن صاحب «المعالم» إلى ذلك وصرح بكلام لا يبعد قوته ، بأن يكون المقصود هو بعض المخالفين الذين يساعد هذا التعليل مع مذاقهم دون أصحابنا ، إذ الخاصه لم يعتمدوا في إثبات الأحكام على هذه الأوهام .

فدعوى الإجماع قويّه جداً .

إلا أنه يظهر من كلام بعض الفقهاء ، مثل المفيد في «المقنعه» ، على ما نقله الشيخ الأعظم قدس سره في كتاب «الطهاره» (١) :

ولا ينبغي أن يرتس الجنب في الماء الراكد ، فإنه إن كان قليلاً أفسده ، ولم يطهر ، وإن كان كثيراً خالف السنّه بالاعتسال فيه ، ولا بأس بارتماسه في الماء الجاري وابتساله فيه) انتهى .

ونجاسه الماء القليل باستعماله في الاغتسال محتملٌ ، لإمكان أن يكون مقصوده صورته نجاسه بدنه ، كما هو الغالب ، خصوصاً في مثل تلك الأزمنه ، فلا يكون حينئذٍ مخالفاً .

وكذلك في كلام ابن حمزه في «الوسيله» والشيخ في «المبسوط» في الماء

المستعمل إذا تمّ كزاً ، معللاً في رفع المنع _ خصوصاً في «المبسوط» _ بأنه لا يحمل خبثاً .

هذا على ما نقله الشيخ الأعظم في كتاب «الطهاره» .

مع احتمال أن يكون المراد من المستعمل ، هو المستعمل في الخبث لا مطلقاً ، حتّى يشمل مثل ما نحن فيه .

وكيف كان ، فما ذهب إليه الأكثر من دعوى الإجماع في المقام قوئاً ، لعدم دليل يمنع عن ذلك ، إلا إمكان الاستفادة من خبر عبدالله بن سنان(١) ، من النهي عن التوضى بالماء الذي يغتسل به الرجل من الجنابه ، على أن يكون المراد هو مطلق التطهير ، لإطلاق التوضى على ماء الاستنجاء كثيراً ، وعدم ثبوت حقيقه شرعيه في غير لفظ (الوضوء) من سائر مشتقاته ، على ما نقله الشيخ الأعظم في كتاب «الطهاره» ، فإنه رحمه الله وإن ناقش فيه بأنّ الإنصاف مع ملاحظه صدرها وذيلها كونه مستعملاً في غير رفع الخبث .

إلا أنا نقول : قد نضيف إلى ما ذكره قدس سره من إمكان كونه بلحاظ نجاسته ، لما قد عرفت من كون الغالب في ذلك العصر هو نجاسه أبدانهم من الجنابه ، بل لعله كذلك في زماننا أيضاً ، كما لا يخفى .

وكيف كان ، فدعوى عدم التردد في مطهريته من الخبث ثابت ، والله العالم .

وأما الكلام في القسم الثالث : في أنّ المستعمل في الحدث الأكبر هل يجوز استعماله في رفع الحدث الأصغر أم لا ؟

ولا- يخفى عليك أنّ الفقهاء رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، لم يفتوا بينهما في الجواز والمنع والتردد وغيرها ، وإن كان مقتضى استدلال بعضهم _ كالأملي _

١- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١٣ .

هو التفصيل ، من الجواز فى الغسل دون الوضوء ، لكنّه قد استوحش فى مقام الاختيار والفتوى من بيان التفصيل .

فمع ذلك نذكر كلام ودليل كلّ واحد منهم مستقلاً فى مقام الاستدلال ، حتّى يتّضح لنا الأمر فى هذه المسألة العويصه .

فنعول ومن الله الاستعانه :

والأقوال فى مسألة الوضوء ، على ما حقّقناه أربعة :

قول : بالجواز وعليه كثير من الفقهاء ، من المتقدّمين مثل صاحب «السرائر» والسيد المرتضى ، وسلاّر ، وابن زهره وابن سعيد ، بل ومن المتوسّطين والمتأخّرين كما فى «القواعد» و«المنتهى» و«التحرير» و«المختلف» و«الذكري» و«المدارك» وإليه ذهب الشهيد الثانى ، وصاحب «الجواهر» و«مصباح الفقيه» ، والشيخ الأعظم ، والسيد فى «العروه» ، والخوئى ، والخمينى والحكيم ، والكليبايگانى وغيرهم .

وقول : بالمنع وعليه من القدماء جمع كبير ، بل قيل إنّه المشهور بينهم كالمفيد ، والشيخ الطوسى ، والصدوقين ، وابن حمزه وابن البراج من القدماء ، والنراقى ، والسيد الاصفهانى ، والآملى ، والبروجردى ، والشاهرودى ، وغيرهم من المنع ، ولو من جهه مراعاة الاحتياط الوجوبى ، فراجع كتبهم .

وقول ثالث : وهو التوقّف والتردّد ، مع تأييد المنع بالاحتياط ، فهو كما عن المصنّف هنا وفى «المعتبر» .

وقول رابع : هو التفصيل بين صوره الاضطرار من الجواز ، والمنع فى غيره ، وهذا هو المنقول عن الشيخ قدس سره فى «المبسوط» .

إذا عرفت الأقوال فى المسألة ، فالبحث فيها يكون :

تارة : من جهه مقتضى الأصل العملى ، المسمّى بالدليل الفقاهتى .

وأخرى : من جهة مقتضى الدليل الاجتهادى .

فالأوّل : لا إشكال فى كون مقتضى الأصل _ وهو الاستصحاب _ مطهّريته من الحدث الأصغر ، لأنّه مقتضى الحكم بالإبقاء لما بعد استعماله فى رفع الحدث الأكبر ، بدليل قوله : « لا تنقض اليقين بالشكّ » ، فيحكم بحصول الطهاره فيه .

فإن قلت : بعد التوضىء بمثل هذا الماء ، يشكّ فى أنّه هل ارتفع به الحدث أم لا ؟ فمقتضى استصحاب بقاء الحدث هو الحكم بالبقاء .

قلت : إنّ هذا الأصل محكوم بالاستصحاب الأوّل ، لأنّ الشكّ فى بقاء الحدث بعد التوضىء كان مسبباً عن الشكّ فى جواز استعمال ذلك الماء ، فإذا حكم بجوازه بمقتضى الاستصحاب ، فيرتفع بذلك الشكّ فى بقاء الحدث لكونه مسبباً عنه ، والأصل الجارى فى السبب رافع للشكّ الموجود فى المسبّب .

هذا فضلاً عن وجود الإطلاقات الدالّة على الجواز ، كما سيأتى بحثه إن شاء الله مفصّلاً .

فحيث قد عرفت أنّ مقتضى القاعده الأوّليه من الإطلاقات والأصل هو الجواز ، مضافاً إلى وجود دليل خاصّ عليه أيضاً ، فلا بدّ من تجسّس دليل المنع ، فإن ثبت ذلك ، فبواسطته يخصّص عموم الأدلّة المجوّزه عموماً ، ويعارض الأدلّة الخاصّه خصوصاً ، وإلا فإنّ القاعده تقتضى الحكم بمقتضى أدلّة الجواز ، كما لا يخفى .

فالمانعون قد استدّلوا على ذلك بخبر عبدالله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام ، قال : « لا بأس بأن يتوضّأ بالماء المستعمل ، وقال : الماء الذى يغسل به الثوب ، أو يغتسل به الرجل من الجنابه ، لا يجوز أن يتوضّأ منه ، وأشباهه ، وأمّا الذى يتوضّأ به الرجل فيغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف ، فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضّأ به » (١) .

فالخبر صريح فى دلالة على منع الوضوء من جهة النهى بقوله : «لا يجوز أن يتوضأ منه» .

وقد أورد عليه بإيرادات عديدة وهى :

أولاً : من المناقضة بين صدره وذيله ، لأنه بصدرة أجاز التوضىء بالماء المستعمل مطلقاً ، فيشمل مثل هذا الماء أيضاً ، وذيله ينفيه .

وثانياً : يمكن أن يكون المنع عن التوضىء بالماء المستعمل فى الجنابه ، من جهة نجاسه البدن ، الموجب لتنجس الماء ، لا لكونه مستعملاً فى رفع الحدث الأكبر ، حتى يدل على المنع المفروض فى المسألة .

وثالثاً : يحتمل كون النهى من جهة أنه يمكن أن يكون القول بذلك بقريته غسل الثوب ، حيث لا يكون غالباً نجساً ، فمع ذلك نهى عن التوضىء بغسلته المستعملة فى إزاله القذاره والأوساخ ، فيكون المراد من المستعمل فى الجنابه غير النجس ، فيكون دالاً على الكراهه لا الحرمة ، حتى يستفاد منه المنع .

ورابعاً : بأن الحكم بالمنع عن التوضىء بالماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر موافق للعامة ، بخلاف القول بالجواز ، فكأنه يحتمل أن يكون وارداً مورد التقيه ، كما فى «الجواهر» .

هذا كله فى دلالة الحديث .

كما أنه يرد عليه أيضاً من جهة سنده لوجود أحمد بن هلال العبرتائى فيه ، وهو مرمى تارةً بالغلو ، وبالنصب أخرى ، بل على قول الشيخ الأعظم فى «الطهاره» : بأن البعد بين المذهبين يشهد بأنه لا مذهب له أصلاً .

بل نقل عن سعد بن عبدالله قوله : إنا ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع من تشيعه إلى النصب إلا أحمد بن هلال .

بل ورد فى شأنه عن مولانا العسكرى عليه السلام طعناً شديداً ، فلا بأس بذكر

الحديث مفضلاً على ما فى «تنقيح المقال»^(١) للممقانى ، نقلاً عن «رجال الكشى» فيما نقله عن القاسم بن العلاء ، أنه خرج إليه : «قد كان أمرنا نفذ إليك فى المقفع بن هلال ، لا رحمه الله بما قد علمت ، لم يزل _ لا غفر الله له ذنبه ، ولا أقاله عثرته _ يداخل فى أمرنا بلا إذن منا ، ولا رضى ، يستبد برأيه ، فيتحامى من ذنوب لا يمضى من أمرنا إياه إلا بما يهواه ويريد ، أرداه الله بذلك فى نار جهنم ، فبصرنا عليه حتى بتر الله بدعوتنا عمره ، وكنا قد عرفنا خبره قوماً من موالىنا فى أيامه لا رحمه الله ، وأمرناهم بالقاء ذلك إلى الخاص من موالىنا ، ونحن نبرأ إلى الله من ابن هلال لا رحمه الله ومن لا يبرأ منه ، واعلم الإسحاقى سلمه الله وأهل بيته بما أعلمناك من حال هذا العاصى» ، انتهى موضع الحاجة .

وأما الجواب عنها : فنبدأ أولاً بجواب الإشكال عن سنده ، فنقول :

إن ورود الطعن من العسكرى عليه السلام فى حقه مقبول ، إلا أنه لا يضر فى صحه ما نقل عنه قبل إعوجاجه وانحرافه ، لاسيما مع ملاحظه نقل القميين مثل الصدوقين وابن الوليد وسعد بن عبدالله عنه ، مع كثره تتبعهم وشده احتياطهم فى حال الرواه والنقل عنهم .

وليس المقصود من ذلك وثاقه الرجل من جميع الجهات ، بل المقصود أنه إذا نقل الحديث عن مثل هذا الرجل يفهم أنه كان موثقاً عندهم ، سواء كان هذا الاطمئنان حاصلأ لهم من وثاقته أو من القرائن الخارجيه أو المحفوفه ، خصوصاً إذا كان منقولاً عن طريق الحسن بن محبوب ، حيث حكى عن ابن الغضائرى _ الطاعن فى كثير من يطمئن عليه غيره _ أن الأصحاب لم يعتمدوا روايته إلا ما يرويه عن «مشيخه» ابن محبوب و«نوادر» ابن أبى عمير ، حتى أنه قد حكى عن

السيد ميرداماد أنّ ما يرويه ابن هلال عن الكتّابين كان ملحقاً بالصّحاح ، بل كان الشيخ الأنصاري قدس سره أيضاً فيمن يقول بأنّ لروايته قرائن تكاد تلحقها بالصّحاح .

بل عن الوحيد البهبهاني في «الحاشية على المدارك» الاعتماد عليه .

فيما أشكل المحقّق الخوئي فيه ، وبسط الكلام ، وأتعب نفسه في ذلك ، لكن في غير محلّه ، لأنّه فضلاً عن رجوعه عمّا قاله أولاً من التّضعيف ، كما نقل ذلك مقرّره في ذيل «التنقيح» لوجود أحمد بن هلال في سلسله «كامل الزيارات» وغير ذلك من المرجّحات ، التي كانت عنده مقبولة ، وقبول أكثر المتأخّرين ذلك الخبر ، واعتمادهم عليه في فتاواهم بالإفتاء ببعض مضامينه ، فلا يبقى حينئذٍ للشكّ والترديد في اعتبار السند مجال .

فما ذكره بعضُ كالمحقّق والعلّامة في «المعتبر» و«المنتهى» ومن تبعهما ، من الطعن في سنده لا يعتنى به .

فالحديث من حيث السند متلقاه بالقبول والاعتبار ، وقابل للتمسك به في مقام الاستدلال والاختيار .

وأما الجواب عن الإشكال في دلّالته : فأما عن المناقضة بين الصدر والذيل ، فلما عرفت أنّ المراد من (المستعمل) في الصدر إمّا أن يكون خصوص الوضوء ، كما عليه السيّد في «الروائع الفقهيّة» ، فيكون نفى البأس لخصوص المستعمل في الوضوء ، والبأس في الذيل للمستعمل في الغسل فلا مزاحمة بينهما حتّى يكون متناقضاً .

وأما أن يكون مطلقاً ، إلّا أنّه أراد خصوص الوضوء بإخراج أفراده فرداً فرداً ، فيبقى المستعمل في الوضوء تحت عموم نفى البأس ، والمستعمل في الغسل (بالفتح) في (الشيء النظيف) المذكور بالخصوص في ذيله ، والبأس يكون متعلّقاً بالفردين ، وهما المستعمل في غسل الثوب وغسل الجنابه ، فلا مناقضة فيه أيضاً .

فالإشكال مندفع جداً .

كما أنّ الإشكال بأنه موافق للعامّة _ الواقع فى رابع الإشكالات _ غير وارد ، لأنّهم يقولون بالمنع فى جميع أقسام الاستعمال ، خصوصاً فى الوضوء ، بخلاف ما هو مضمون الحديث ، حيث يكون المنع فى خصوص ما استعمل فى رفع الخبث والحدث الأكبر ، ولم يعهد هذا القول من أحد من العامّة .

فأصالة الجبهه جاريه هنا ، يعنى أنّ الأصل يقتضى عدم كونه صادراً على نحو التقيّه ، حتّى لا يكون حجّه ، كما لا يخفى .

فبقى من الإشكالات الأربعة إشكالان :

أحدهما : كون النهى بلحاظ نجاسه الماء ، لملاقاته مع نجاسه البدن غالباً ، فلا يكون النهى حينئذٍ من حيث كونه مستعملاً فى الحدث الأكبر .

فأجيب عنه : بأنّه وإن كانت الغلبه نجاسه البدن ، إلّا أنّ الظاهر كون الحكم هنا حيثياً ، أى يكون النهى من حيث أنّه مستعمل فى الحدث الأكبر ، وهذا لا ينافى انضمام جهه أخرى ، مثل كونه ملاقياً مع النجاسه أيضاً ، ومستعملاً فى رفع الحدث الأكبر ، فيكون النهى مطلقاً وإن لم يكن منضمّاً إلى هاتين الجهتين .

مضافاً إلى كونه معطوفاً بما استعمل فى غسل الثوب ، الذى كان المفروض فيه النجاسه ، فلو كان المقصود فى المعطوف عليه ، هو فرض النجاسه أيضاً ، للزم أن يكون العطف عطفاً تفسيرياً من باب عطف الخاص على العام ، وهو بعيد غاية البعد ، كما فى «مصباح الهدى» (١) .

ونحن نزيد على الجواب عن الإشكال : بأنّه لو سلّمنا كون المفروض فى غسل الثوب كونه نجساً ، مع إمكان الإشكال فيه كما سيأتى ، لكنّه لا تُسلّم كون

الغالب في الجنب النجاسه ، لأنه من الواضح أنه قل ما يتفق بأن يغتسل الرجل من الجنابه مع اتحاد غسله مع غسله للنجاسه من حيث إجراء الماء ، بل كثيراً ما يبدأ المجنب أولاً بغسل العوره والبدن عن النجاسه ، ثم يغتسل للجنابه ، كما يشهد لذلك ما وقع في بعض الأخبار من الحكم بغسل الفرج مع الماء مستقلاً ثم الغسل للجنابه ، وكما ورد في خبر محمّد بن مسلم (١) ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : «سألته عن غسل الجنابه ؟ فقال : تبدأ بكفّيك فغتسلهما ، ثم تغسل فرجك ، ثم تصبّ على رأسك ثلاثاً ، ثم تصبّ على سائر جسدك مرّتين ، فما جرى عليه الماء فقد طهر» .

وخبر زراره ، قال : «قلت : كيف يغتسل الجنب ؟ فقال : إن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء ، ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف ، ثم صبّ على رأسه ثلاث أكف» الحديث (٢) .

وغير ذلك من أخبار هذا الباب .

فالغلبه المذكوره في كلام أكثرهم ممنوعه جداً ، خصوصاً مع ملاحظه قلّه الماء ، حيث ربما يوجب انفعال الماء قطعاً ، فإيجاد الغسل والغسل مع هذا الماء دفعه واحده يكون في غايه الإشكال .

ولو سلّمناه فإنّه يكون في مثل الماء المتّصل بالكرّ كما في الأنايب المتداوله في زماننا . فعليه يعلم أنّ النهي عن التوضّىء بذلك ، لا يكون إلا من جهه كونه مستعملاً في الحدث الأكبر كما لا يخفى ، فيكون هذا دليلاً للمانعين .

وأما مع تسليم كون الغالب من استعمال الماء في غسل الجنابه هو نجاسه بدنهم ، وقلنا بكون الغساله في رفع الخبث نجساً _ كما عليه الأكثر ، ونحن أيضاً

١- وسائل الشيعة : الباب ٢٦ من أبواب الجنابه، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٢٦ من أبواب الجنابه، الحديث ٢ .

قد اخترناه سابقاً _ فحينئذٍ يمكن أن يكون النهى فى الفقرة الثانية من جهة إفهام السائل بأنّ المستعمل فى رفع الخبث يعدّ نجساً . وكذلك يمكن أن يكون الإفهام أنّ الاستعمال فى رفع الحدث الأكبر مانع عن استعماله فى الوضوء .

فلا- إشكال حينئذٍ فى كون الثانى أولى ، فراراً عن لغويه تكرار الحكم ، إذا فرض كون الثوب أيضاً نجساً ، ولعدم خصوصيته لغسل الجنابه حينئذٍ فى الذكر بالخصوص .

هذا بخلاف ما لو قلنا بالاحتمال الثانى ، فإنّه يكون حينئذٍ حكماً مستقلاً غير ما ذكره فى الثوب ، إذ الخبر فى هاتين الفقرتين حينئذٍ يكون مشتقاً على حكمين ، وهما عدم جواز التوضىء من المستعمل فى النجاسه ، المفهوم من الفقرة الأولى ، وعدم جواز التوضىء فى المستعمل فى رفع الحدث الأكبر .

ومن هنا ظهر فساد كلام الآملى من أنّه لو كان المقصود من النهى باعتبار نجاسه البدن للزم أن يكون العطف من باب عطف الخاص على العام ، وذلك لأنّه لا عموم فى الأوّل حتّى يكون الثانى بالنسبه إليه خاصاً ، بل يكون من باب عطف فرد على فرد آخر ، وهو غير وجيه للفصيح ، لاسيما من مثل الإمام روى له الفداء ، الذى يعدّ إمام الفصحاء ، إلا فى بعض الموارد لوجود مصلحه فى تكراره أو لأجل التمثيل ، كما لا يخفى .

وثانيهما : كون النهى فيه تنزيهياً ، بقرينه غسل الثوب ، لعدم كونه غالباً نجساً ، فيكون النهى عن التوضىء بما استعمال فيه لكونه مستعملاً فى إزاله الأوساخ والقذارات ، فيكون حينئذٍ هو قرينه على كون النهى عن التوضىء فى الماء المستعمل فى غسل الجنابه أيضاً تنزيهياً ، فيساعد ذلك ما عرفت من عدم غلبه نجاسه بدن الجنب حين الاغتسال ، فلا ينافى ذلك كون التوضىء عن الماء

المستعمل في كلا قسميه مع نجاستهما غير جائز ، لثبوت النجاسه فيه أيضاً .

بل قد يؤيد هذا الاحتمال ما وقع في آخر الحديث _ من تجويز التوضي ء في ماء يغسل به وجهه ويده في شيء نظيف _ بما قد عرفت منّا سابقاً بقريته تصريح الغسل بالخصوص في الوجه واليد ، مع كفايه فهم ذلك من لفظ (التوضي) ، لو كان المقصود منه هو الوضوء الاصطلاحي ، وإضافته إلى لفظ (النظافه) كون المراد هو مطلق التطهير والتنظيف ، أي يجوز الوضوء بماء استعمل في شيء نظيف ، أي لا كراهه فيه كما كانت في سابقه .

فعلى هذا التقدير لا يكون الحديث حينئذٍ دليلاً للمانعين ، لأنهم أرادوا إثبات المنع بمعنى عدم الجواز لا الكراهه .

هذا ، ولكنه قد نوقش فيه _ كما في «مصباح الهدى» ، و«المستمسك» و«مصباح الفقيه» بأنّ هذا الاحتمال ضعيف للغاية ، إذ ليس عليه دليل أصلاً ، مع ظهور قوله : «الماء الذي يغسل به الثوب» ، في كون غسله لإزاله خبثه ، كيف ولو جاز حمله على الغسل لإزاله الأوساخ من غير دليل ، فليحمل على الغسل وإن لم يكن عن وسخ ، فلا يبقى معه محلٌ للحمل على الكراهه .

وهذا الحمل أوفق من حيث الجمود على ظاهر اللفظ ، إذ ليس فيه ما يوجب الحمل على إزاله الوسخ ، انتهى كلامه في «مصباح الهدى» (١) .

ولكن الإنصاف عدم تماميه هذه المناقشه ، لأنّ الدليل هو ما عرفت من عدم وجود الغلبه في نجاسه الثوب في الخارج ، فحمله على خصوص النجس منه لا يخلو عن بشاعه ، لكونه فرداً نادراً بالنسبه إلى سائر أفراد الثياب القدره ، كما لا يخفى .

وأما جعل الحمل على مطلق الغسل _ ولو من غير وسخ _ أوفق وأولى ، حتّى

لا- يكون النهى تنزيهياً فغير وجيه ، لأنَّ المناسبه بين الحكم والموضوع يوجب كون النهى حينئذٍ لوجود خصوصيته في الماء المستعمل عند العرف حيث ينهاه .

وأما فيما لم يكن فيه شيء أصلاً ، كما لو كان الثوب طاهراً أو نظيفاً ، وبرغم ذلك ينهى عنه ، فإنه مضافاً لعدم مساعدته مع ما هو المذكور في الذيل ، بإلقاء الخصوصية عن الوجه واليد ، والشيء الذي هو كناية عن الإناء أنه لا يكون عند العرف والعقلاء في استعماله نفره حتى يستلزم النهى عنه ولو تنزيهياً ، فأى خصوصيته أجود وأحسن من ذلك! .

ولكن الحق الذي ينبغي أن لا نغفل عنه ، هو أن حمل النهى في قوله : «لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه» على النهى الكراهتى هنا بعيد غايته ، وإن لم يكن كذلك في بعض الموارد ، وذلك لأنَّ حمل النهى على الكراهة في سائر الموارد ، يكون بالتصرف في ظهور الهيئه وصرفها عمياً هو الظاهر فيها ، وهى الحرمة ، وهذا بخلاف ما نحن فيه ، حيث أن مادّه الجواز إذا وقع عقيب النهى ، يكون ظهوره في الحرمة أقوى ، فحملة على الكراهة بعيد جداً ، فعلى هذا لا بدّ من الحمل على أحد أمرين :

إمّا القول بحرمة التوضىء من الماء المستعمل في غسل الثوب الوسخ غير النجس ، وفي غسل الجنابه من دون نجاسه البدن أيضاً .

وأما القول بالحرمة فيهما مع فرض نجاستهما .

فحيث كان الحكم بالحرمة في الاحتمال الأول في المستعمل في الثوب خلاف الإجماع ، وإن لم يكن في الثانى كذلك ، إلا أن القول به لا يساعد مع وحده السياق ، فلا بدّ من حملة على الاحتمال الثانى ، حيث لا يكون حينئذٍ خلاف الإجماع لوجود القائل به ، بل ادعى الإجماع على عدم جواز التوضىء من الماء المتنجس ، إن قلنا بنجاسه الغساله .

وهكذا لا يكون خلاف في التوضيء بالماء المستعمل في رفع الخبث .

فتعين الحمل على الاحتمال الثاني حيث يوجب حفظ النهي في ظهوره وهو الحرمة ، وإن كان هذا الحمل بعيداً أيضاً ، من جهة قلّه مورد نجاسه الثوب والبدن ، فلذلك ترى أنّ كثيراً من الفقهاء لم يقيموا على فتواهم بالمنع دليلاً . يوجب الاطمئنان على الفتوى بالمنع أو الجواز جزماً ، كما لا يخفى .

نعم ، قد يمكن الاستدلال على جواز الوضوء بالماء المستعمل بخبر الوارد في «عوالي اللثالي» (١) ، عن ابن عباس ، قال : «اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله في جفنه ، فأراد رسول الله أن يتوضأ منها ، فقالت : يا رسول الله إنني كنت جنباً . فقال صلى الله عليه وآله : إن الماء لا يجنب» .

والظاهر أنّ اغتسال بعض أزواج النبي كان في داخل الجفنه ، وهي القصعة الكبيرة ، لا أخذ الماء منها والاعتسال في خارجها ، كما يؤيد ذلك إخبارهنّ له صلى الله عليه وآله بذلك ، حيث يفهم أنه لو كان لتوهم عدم جواز التوضيء بالماء المستعمل في الحدث الأكبر وإلا لما كان لتوهمها بالنسبة إلى أخذ الماء منه وجهاً وجيهاً ، كما لا يخفى .

وإن جعل بعض المحققين _ كالأملی قدس سره _ هذا الاحتمال مؤيداً للجواز أيضاً ، من جهة لسان تعليقه صلى الله عليه وآله : «بأن الماء لا يجنب» .

ولكن يرد عليه من جهتين :

الجهة الأولى : في سنده ، لكونه مرسلًا ، ومنقولاً عن كتاب «عوالي اللثالي» _ والصحيح بالعين المهملة لا المعجمة كما عن «المستدرک» _ لابن أبي جمهور الاحسائي ، واسمه محمد بن علي بن إبراهيم ابن أبي جمهور الاحسائي .

والكلام وقع فيه أولاً- في شخصه ، وهو وإن كان عالماً متكلماً جامعاً للمعقول والمنقول ، إلا أنه متهم بالتصوّف ، وكان مفراطاً فيه كما نقله «المستدرک» عن صاحب «روضات الجنات» ، وقد وثقه النورى في «المستدرک» ، والمحدث الجزائري ، حيث ألف كتاباً سماه بـ «الجواهر الغوالي في شرح عوالي اللئالی» ، فراجع «المستدرک» .

وثانياً : في كتابه من جهه خلطه الأخبار بين غثها وسمينها ، وصحيحها وسقيمها ، كما نقل ذلك في «الروضات» عن الشيخ الحرّ العاملي في «وسائل الشيعة» .

بل وهكذا صاحب «الرياض» و«اللؤلؤة» والمجلسي في «البحار» .

بل عن صاحب «الحدائق» : عدم الاعتماد بأخبار كتابه عند الأصحاب ، فالاعتماد عليه حينئذٍ منفرداً بنحو الدليل والاستدلال لا التأييد والإكمال ، لا يخلو عن تأمل خصوصاً مع إرساله ، ولو سلّمنا وثاقه الرجل بنفسه ، كما هو واضح لا خفاء فيه .

في الاغتسال بالماء المستعمل في الحدث الأكبر

الجهه الثانيه : في دلالتة :

أولاً : ليس فيه بآئه صلى الله عليه و آله قد توضأ فيه أم لا ، حتّى يكون فعله _ مضافاً إلى قوله _ مؤيداً للجواز ، فلعله لم يتوضىء بعد ذلك ، ولو لأجل الكراهه مثلاً ، لو لم نقل بالحرمة .

ثانياً : وإن استبعدنا سابقاً كون الجفنه كبيره تسع بقدر الكثر ، إلا أنه لا ينفي الاحتمال ، فإذا احتملنا كونه كترًا ، فلا يكون حينئذٍ مفيداً لما نحن بصدده .

كما قد يؤيد هذا الاحتمال ، كون الجفنه كبيره بحيث كّن قدرات على الاغتسال فيها ، فاحتمال استيعابه بمقدار الكثر ليس بعيد غايته ، كما لا يخفى .

فالاعتماد على هذا الحديث على حدّه ، لولا- دليل آخر ، مع وجود احتمال المنع من خبر ابن سنان _ كما عرفت _ في غايه الإشكال ، بلا فرق في المنع من الوضوء بين أقسامه .

فالأحوط عدم جواز التوضيء بالماء المستعمل في الحدث الأكبر مطلقاً .

وأما الكلام في القسم الرابع : وهو استعمال الماء الذي استعمل سابقاً في رفع الحدث الأكبر ، في رفع الحدث الأكبر مره أخرى .

ففيه أيضاً مثل الوضوء من جهة اختلاف الأقوال على أربعة : من الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً ، والتوقف مع تأييد المنع بالاحتياط ، والتفصيل بين حال الضرورة بالجواز وعدمها بالمنع .

وقد عرفت أنّ الفقهاء لم يفرقوا في الحكم جوازاً ومنعاً وتفصيلاً بين الوضوء والغسل ، إلا أننا بحثنا عن كلّ واحد منها على حده .

فالآن نشرع في بيان حكم الغسل بالماء الذي استعمل في رفع الحدث الأكبر ، فنقول ومن الله الاستعانة :

قد استدلل المانعون على المنع بمقبوله عبدالله بن سنان التي مرّت ، باحتمال أن يكون كلمه (وأشباهه) عطفاً على الضمير المجرور في (منه) ، فيكون الخبر معنى حينئذٍ : أنّ الماء الذي يغسل به الثوب وأشباهه ، من بدن النجس ، والجسم النجس ، وما يغتسل به الجنب وأشباهه ، من بدن النجس ، والجسم النجس ، وما يغتسل به الجنب وأشباهه من المستعمل في الحيض والنفاس والاستحاضه ، لا يجوز الوضوء منه ، فحينئذٍ لا يكون الخبر دالاً على المنع بالنسبه إلى الغسل ، لكنّه داخل فيه بأحد الأمرين :

أما بالإجماع المركّب ، لأنّ القائل بالتفصيل بين الوضوء _ بعدم الجواز _ والغسل بالجواز ، غير موجود بين الأصحاب .

أو يلحق بالوضوء بطريق الأولويّه ، لأنّه إذا مُنع من استعمال الماء المستعمل في الحدث الأكبر لرفع الحدث الأصغر ، ففي رفع الحدث الأكبر يكون منعه بطريق أولى .

هذا كما في «الروائع الفقهيّة» للسيد قدس سره .

ولكن هذا الوجه لإثبات المنع في الغسل قابل لورود إشكالات عليه :

أولاً: من جهة القاعده النحويه الثابته والمّفق عليها بين النحاه ، من عدم جواز العطف على الضمير المجرور ، من دون إعاده الجار ، فلا يقال : «مررت به وزيد» ، بل يقال : (وبزيد) فلا يصحّ نسبه اللحن إلى الإمام عليه السلام .

والعجب من صاحب «مصباح الهدى» مع وقوفه على هذا الإشكال ، فمع ذلك يقول بكونه أظهر بحسب العرف وأنّه لا ينافي كونه خلافاً للقاعده! .

وثانياً: من الإشكال في الإجماع ، بإمكان القول فيه بأنّه عدم القول بالفصل ، لا قولٌ بعدم الفصل ، حتّى لا يجوز الذهاب إلى خلافهم ، وإن كان هذا لا يخلو من إشكال .

وثالثاً: من إمكان الإشكال في أصل الأولويّه ، كما في «مصباح الهدى» ، بأن لا يكون الوضوء جائزاً ، بخلاف الغسل فيكون جائزاً ، وإن كان هذا المنع لا يخلو عن تأمل .

فمع ورود هذه الإشكالات _ ولو على نحو الاحتمال _ يستلزم أن نختار في فقه الحديث معنأ يدلّ على المنع في الغسل أيضاً من دون ورود إشكال فيه ، وهو أن يكون كلمه (وأشباهه) عطفاً على المصدر المشتقّ من (أن يتوضّأ) ومرفوعاً لكونه في محلّ الفاعل لجمله لا يجوز ، فيكون التقدير هكذا : «لايجوز الوضوء وأشباهه _ وهو الغسل _ عن مثل الماء المذكور في الصدر» .

فيكون الخبر سالمأ عن اللحن والمخالفه للقواعد العربيّه ، كما يسلم حكم منع الغسل عنه أيضاً عمأ ورد في الاحتمال الأوّل .

فإن قلت : فعليه لا يشمل الحديث ، الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر ، عند غُسل الجنابه مثل الحيض والنفاس ، بخلاف ما لو رجع كلمه (أشباهه) إلى

غُسل الجنابه ، فإنه يدخل مثل هذه المياه في الحكم .

وتوهم دخول غير غسل الجنابه في حكم غسل الجنابه من جهه المشابهه في الحديثه مشكل .

كما أنّ دعوى وحده حكمهما في ذلك عند الفقهاء أشكل .

فهذا يوجب تقويه الاحتمال الأول على الثانى ، هذا كما فى «التنقيح» .

قلت : لا- موجب لأن نفسير الحديث بما يخالف القواعد العرييه لكن نحصل على حكم عام يشمل كلّ الأحداث الكبيره ، بل القاعده تقتضى التبعّد بظهور الخبر بما هو فصيح بقدر ما يدلّ عليه ، فإن أمكن القطع بإلغاء الخصوصيه عن المورد وإلحاق غيره إليه لحكمنا به ، وإلا- يكتفى بالحكم فى خصوص المورد ، خصوصاً فيما إذا كان المنع على خلاف الأصل ، حيث يقتضى الاكتفاء على القدر المتيقّن فيه ، وهو المستعمل فى غُسل الجنابه ، لو لم نقل بالتعميم من باب مناسبه الحكم والموضوع .

فثبت من جميع ما ذكرنا أنّ الاحتمال الثانى أقوى .

فإن فرغنا من إثبات الحكم بالمنع فى الوضوء ، كان الغسل مثله أيضاً بلحاظ ورود النهى التحريمى لوجود لفظ (لا يجوز) ، ومن حكم الجواز ، بلحاظ عدم غلبه نجاسه الثوب والبدن فى الجنب ، ولذلك حكمنا بالاحتياط بالمنع فى الوضوء ، وكذلك فى الغسل .

مع ما عرفت من إمكان دعوى الأولويه ، بل وجود الإجماع المرّكّب هنا أيضاً ، كما لا يخفى .

وقد استدللّ للمنع بعدّه أخبار لا بأس بذكرها والإشاره إليها ، وملاحظه دلالتها :

فمنها : صحيح عبدالله بن مسكان(١) قال : «حدّثنى صاحبّ لى ثقّه أنّه سأل

١- وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢ .

أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ، فيريد أن يغتسل ، وليس معه إناء ، والماء في وهده ، فإن هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه وكفاً من خلفه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله ، ثم يغتسل .

بيان دلالة الحديث : هو تقرير الإمام عليه السلام لما هو المرتكز في ذهن السائل من ممنوعيته ورود (غسله في الماء) أو (غسله في الماء) _ وهو الماء المستعمل في الغسل كما في «الوافي» _ إلى الوهده ، _ وهي بمعنى المنخفض من الأرض _ .

هذا ، ولقد وقع الفقهاء في غسر من فهم فقرات هذا الحديث ، ووجهها بتوجيهات كثيرة لا يخلو بعضها عن تعسفات بارده ، فلا بأس بذكرها ثم ذكر مختارنا فيها .

قيل : بأن المراد من قوله : «ينضح بكف بين يديه ، وكفاً من خلفه . . .» هو رش الأرض بجوانبها الأربعة ، لتجتمع أجزائها ، فيمنع عن انحدار الماء إلى الوهده .

فأورد عليه في «السرائر» بأن هذا لا يلتفت إليه ، لأن الأرض إذا تبللت يوجب ازدياد وسرعه من كونها جافّة انحدار الماء .

لكنه يندفع بإمكان أن يقال : بأن مقصود القائل هو جعله طيناً بحيث تمنع عن رجوع الماء إليه ، لا الرش الموجب لرتوبه الأرض ونداها الموجب لسرعه الرجوع .

وقيل : كما عن الشيخ الأعظم قدس سره ، بأن يكون المراد منها هو بلّ الجسد كذلك حتى يوجب تسهيل البدن لقبول الماء بأقل من ذلك ، ممّا لا يوجب زائده الرجوع إلى الماء القليل .

فأجيب عنه _ كما في «مصباح الهدى» _ بأنه مضافاً إلى بُعد ، كان الأولى أن يذكر كلمه (على خلفه وأمامه) ، لا كلمه (عن وبين يديه) الظاهره في الجوانب من الأرض .

ونحن نردّه بما يأتي إن شاء الله من بيان هذه الفقره من الحديث بما قد يساعد هذا الاحتمال ، فانتظر ذلك .

وقيل : _ كما عن «المصباح» للاملى _ : بأن هذا الأمر بالرش كان من جهه خشيه السائل من نجاسه أطراف الوهده ، وخوفه من رجوع الماء المتنجس إلى الوهده ، الموجه لانفعال الماء ، فأراد الإمام عليه السلام بهذا العمل تطهير الأطراف بالنضح عليها ، لكي لا ينفعل الماء الذى فى الوحده بورود غسله عليه ، ثم إنه استدلل بخبر الكاهلى الوارد فى الوضوء مثله .

وهو بعيد جداً ، لوضوح أنه كيف يتطهر مع هذا المقدار من الماء الذى هو كفى من الماء لمثل الأرض التى يحتاج فى تطهيرها _ نوعاً _ لماء كثير عادة ، إلا أن تكون صلبه ، فتأمل .

ثم إنه من أى طريق استفيد كون الأرض نجسه ، مع عدم وجود ما يدل على ذلك فى الخبر ، كما لا يخفى .

وهذا الإشكال يرد أيضاً على الخبر الذى ذكره ، وهو حديث الكاهلى (١) ، قال : «سمعت أبا عبد الله عليه السلام ، يقول : إذا أتيت ماء وفيه قله ، فانضح عن يمينك وعن يسارك وبين يديك وتوضاً» .

وقيل : كما عن «الروائع الفقهيّه» ، واحتمله الخوئى ، بأن رشّ الجوانب الأربع من الأرض لعلّه كان من آداب الغسل والوضوء ، لورود ذلك فى أخبار آخر ، ولعلّ حكمته كانت من جهه كون هذه الأرض فى معرض ملاقاه النجاسه لتردد بعض الحيوانات النجسه فيها ، فكان النضح لأجل ذلك .

وقيل : يحتمل أن يكون المحذور عند السائل ، هو اختلاط الماء بالتراب ،

١- الوافى : باب الماء القليل المشتبه ورفع الحدث به، الحديث ١ ص ١٣ .

وسوقه فى الماء ، فىوجب صبروره الماء وحلاً وهذا فىحصل إذا لم تكن الأرض رطبه ، فأمر الإمام عليه السلام بعلاج ذلك ، بهذا الطريق حتى لا يدخل التراب فىه .

لكنه بعيد غايته ، بل هو أبعد الوجوه .

فالأولى أن يقال : بأن هذا الخبر يشابه فى دلالته خبراً آخر وهو صحيح على بن جعفر (١) ، فى حديث ، قال : «سألته عن الرجل يصيبه الماء فى ساقفه أو مستنقع أىغتسل فىه للجنبه وهو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه ؟

فقال : إن كانت يده نظيفه ، فليأخذ كفاً من الماء بيد واحده ، فلينضح به خلفه ، وكفاً أمامه ، وكفاً عن يمينه ، وكفاً عن شماله ، فإن خشى أن لا يكفيه ، غسل رأسه ثلاث مرّات ، ثم مسح جلده بيده ، فإن ذلك يجزيه » ، الحديث .

قال صاحب «الوافى» فى ذيله : (والثابت : خوفه من ورود وارد عليه ممّا أفسده ، من كلب ونحوه من السباع ، المقتضى لوسوسه قلبه ، وريبه فى طهارته ، فأشار عليه السلام أولاً بما يزيل عن قلبه الريب فى نجاسته الموهومه ، بل لوهم رجوع الغساله إليه ، بنضح بعضه على أطراف ساقفه المستنقع لتطيب بقتته ، وليجوز أن تكون القطرات الوارده عليه إنما وردت من الأَطراف المنضوحه دون البدن» ، انتهى موضع الحاجه من كلامه .

فظاهر كلامه رحمه الله ، أنه أراد بيان احتمالين : نضح الماء للأطراف حتى يوجب التطهير ، كما أشار إليه بقوله : «لتطيب بقتته» أى الماء الراجع إليه ، فيخرج الرجل عن الوسوسه ، لأنه قد طهره بذلك ، فكانت الكف كناية عن إلقاء الماء عليه كذلك .

فهذا المعنى يشابه ما اختاره الآملى قدس سره .

والعجب منه أنه نقل كلام «الوافى» ، ثم قال فى ذيله : بعد استبعاده مع ما فى

الأول _ يعنى هذا المعنى والوجه _ منهما من أنه قدس سره لم يبين كيف يصير نضح بعض الماء على الجوانب الأربع موجباً لتطيب بقتته ، مع أنه نفسه قدس سره قد اختار هذا المعنى ، حيث قد عرفت مآً تضعيفه ، فكأنه لم يفهم من كلامه ما ذكرنا .

والاحتمال الآخر وهو الأفضل والأجود أن يكون ذلك العمل لإيجاد الشبهه فى نفس المغتسل أو المتوضىء ، كما فى حديث وارد فى الوضوء بأنه لو رأى رجوع الماء _ فى الجملة _ على الماء الواقع فى الساقية أو الوهده يظن أنه من ذلك الماء المنضوح فى الجوانب ، لا نفس الماء المستعمل ، حتى يوجب حدوث وسوسه فى نفسه ولو من حيث الكراهه .

بناءً على هذا لا يكون الأمر فى الخبر لأجل نجاسه الأطراف ، حتى يرد ما قلناه من عدم دلالة متن الحديث فى بعض الأخبار ، كالخبر الوارد فى الوضوء ، أو الوارد فى المقام على نجاسه الأطراف بالسباع وغيرها ، هذا فضلاً عن وجود قاعده الطهاره فى مثل هذه الموارد ، وملاحظه شدّه مخالفه الأئمه لعمل الوسواس ، فكيف يصحّ إسناد عمل إليهم السلام يؤيد ويزيد فى هذه الصفه؟!

كما يقال إنّ اشتمال حديث عليّ بن جعفر على هذه الفقره ، مع ذكر الغسل بأن يبلى جسده بعده ، بقوله : «فإن خشى أن لا يكفيه ، غسّل رأسه ثلاث مرّات ثمّ مسح جلده بيده» الحديث .

يفهم أنّ المراد من الفقره المعهوده ، هو بلّ الجسد كما ذكره .

بل واحتمله الشيخ الأعظم قدس سره وهو احتمالٌ ليس ببعيد .

هذا ما خطر ببالنا ، والله العالم .

وكيف كان ، فدلاله الحديث على عدم جواز الغسل مع الماء المستعمل فى الحدث الأكبر مخدوشه من جهات عديده ، وإن كان بعضها ضعيفاً :

أولاً : من إمكان دعوى الإجمال ، من حيث الجبهه المانعہ التى دعت السائل

إلى السؤال ، هل هي كانت من حيث كون الماء مستعمل .

أو كان من جهه كونه حاملاً للتراب ، وصيرورته فاسداً من حيث صيرورته وحلاً ، هذا كما في «الروائع» .

أو لعلّ المحذور عنده مثلاً ، هو نجاسه الأطراف ، الموجبه لرجوع الماء إليها ونجاسه ماء الوهده ، كما عليه الآملى قدس سره .

فإذا صار الحديث قابلاً لورود هذه الاحتمالات ، يصير مجملاً ، ولا يمكن الاعتماد عليه فى الفتوى .

هذا ، وإن كان لا يخلو عن بُعد ، كما ذكرنا .

وثانياً : عدم علمنا بأنّ تقرير الإمام عليه السلام لما توهمه السائل من المنع ، هل هو كان باعتبار رجوع الماء المستعمل إليها ، الموجب لحرمة الغسل والاعتسال به ، كما هو المقصود .

أو كان باعتبار الكراهه من الاعتسال بمثل هذا الماء ، فيكون مجملاً من هذه الجهه ، كما ذكره الشيخ الأعظم قدس سره ، وإن استبعده صاحب «مصباح الهدى» ، من جهه أنّ هذا العلاج لرفع الكراهه مثلاً ، مع بُعد كون الكراهه باعثه للسؤال عن ذلك .

وثالثاً : أنّ لزوم التعيّد بهذا الحديث يعدّ أمراً مخالفاً لفتوى جميع الأصحاب ، لأنّ دخول النضحات والرشحات فى الماء الذى يستعمل به للغسل ، لا يوجب صيروره الماء متّصفاً بوصف الاستعمال المانع ، فيما إذا كان أقلّ من ذلك ، فضلاً عن مثل ماء الوهده الذى كان فى الجملة كثيراً ، فلا بدّ حينئذٍ من الحمل على الكراهه .

مضافاً إلى عدم اشتماله على كون الغسل للجنابه ، إلا أن يكون هو المراد بواسطة الغلبه الموجوده فى الخارج ، مع أنّه لو كان غيره ممنوعاً ، ففيه يكون المنع بطريق أولى . فسقط الحديث عن الاستدلال .

ومنها : صحيح محمد بن مسلم (١) عن أحدهما عليهما السلام ، قال : «سألته عن ماء الحمام ؟ فقال : ادخله بأزار ، ولا تغتسل من ماء آخر ، إلا أن يكون فيهم (فيه) جنبٌ أو يكثر أهله ، فلا يدرى فيهم جنب أم لا» .

وجه الاستدلال : هو المنع من الاغتسال بالماء الذى اغتسل به الجنب قطعاً ، أو احتمالاً ، فليس وجه المنع إلا من جهة نجاسه الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر ، إن سلم غلبه النجاسة فى الجنب ، وإلا لكان من جهة كونه مستعملاً فى رفع الحدث الأكبر ، وهذا هو المطلوب .

وقد استشكل عليه بوجوه :

أولاً : بما نقل عن صاحب «المعالم» بأن الاستثناء عن النهى ، بقوله : «لا تغتسل من ماء آخر إلا أن يكون فيه جنبٌ» لا يوجب إلا نفي الحرمة ، لا إثبات وجوب الاغتسال عن الماء الآخر ، إذا كان فيه الجنب ، حتى يثبت حرمة الاغتسال بذلك الماء .

وفيه ، وإن نوقش فى كلامه بما لا يخلو عن إشكال ، كما عن صاحب «الحدائق» ، من أن مقتضى الاستثناء عن النفي ، هو الإثبات ، وعن الإثبات هو النفي ، كما قاله نجم الأئمة ، فلازمه كون الاستثناء عن الحرمة هو الوجوب ، أى يجب الاغتسال بماء آخر إذا كان فيه الجنب .

ووجه الإشكال هو المذكور فى القواعد العربيه بأن الاستثناء لا يوجب إلا نفي حكم المستثنى منه ، لا إثبات حكم مضاد للمستثنى ، إلا أن يعلم من دليل خارج خصوصيته حكم معه ، فمعنى الاستثناء هو أن الحرمة ليست ثابتة بعد ذلك أى وجود الجنب فيه ، فحينئذ يكون حكم المستثنى من وجوب الاغتسال من ماء

آخر أو إباحته ، غير مستفاد من ذلك لأحد الوجهين .

نعم ، يثبت أصل الجواز المطلق ، فلا بدّ من تعيين فصله ، وإثباته بدليل آخر يدلّ على ذلك .

إلا أنّ الإشكال _ كما أشار إليه المحقّق الهمداني _ هو عدم كون النهي هنا في قوله : «لا يغتسل من ماء آخر» نهياً تحريمياً ولا تنزيهياً حتّى نحتاج إلى ما ذكره صاحب «المعالم» قدس سره ، بل الظاهر كون النهي إرشادياً ، كما هو المتعارف عند العرف بالنهي بذلك لنفي اللزوم ، أى لا- يلزم أن يغتسل بماء آخر إلا إذا كان في الماء جنباً ، أو يحتمل وجوده فيه ، وذلك لوضوح أنّ الغسل من ماء آخر لم يكن بحرام قطعاً ، حتّى مع عدم وجود الجنب فيه ، حتّى يكون الاستثناء دليلاً على عدم الحرمة .

فعلى هذا التقرير يوجب أن يكون المعنى ، أنّه إذا كان فيه الجنب ، يلزم الاغتسال من ماء آخر ، فيرجع حينئذٍ إلى ما ذكره المستدلّ فيكون دليلاً للمنع ، كما لا يخفى .

وثانياً : ما المراد من الذى كان قبل الاستثناء من النهي عن الاغتسال بماء آخر إذا كان فيه الجنب ؟

إذا كان المراد هو ماء الخزان ، فهو خلاف المتعارف لسيره المسلمين لعدم كون الغسل فيها متعارفاً أصلاً ، هذا أولاً .

ومن عدم معهوديّة المنع للاغتسال فيه به ، أو لغيره من النصّ والفتوى ، ثانياً ، سواء كان بدن الجنب نجساً أم لا ، لكونه أزيد من الكثر بمراتب ، فهو أوضح من أن يخفى .

فما حمله الحكيم قدس سره عليه لا يخلو عن إشكال ، حتّى بالنسبة إلى الكراهه أيضاً .

وإن كان المراد هو الماء المجتمع عن غسلات الحمام _ كما اختاره الخوئي

فى «التنقىح» _ بأن يكون النهى متوجّهاً إلى الاغتسال عنها، إلا إذا كان فى الحمام جنب، أو يحتمل وجوده فىه، فىجوز حىئنذ الاغتسال عنها، فىحىئنذ ىدلّ الحدىث على أنّ المتعارف فى ذلك الزمان، كان الاغتسال بذلك الماء فنهى عنه الشارع، إلا فىما استثنى عنه .

ففىه أنه مخدوش :

أولاً: بالمنع عن التعارف بالاغتسال بذلك الماء، وإن كان قد يتفق ذلك كما ىشهد لذلك احتمالاً سؤال بعض السائلین عن حكم هذا الماء، بأنه هل هو طاهر أم لا؟ مثل خبر حمزه بن أحمد(١)، عن أبى الحسن الأول، قال: «سألته أو سأله غيرى عن الحمام؟ قال: ادخله بمئزر، وغض بصرک، ولا تغتسل من البئر التى تجتمع فىها ماء الحمام، فإنه ىسيل فىها ما ىغتسل فىه الجنب، وولد الزنا، والناصب لنا أهل البىت، وهو شرهم» .

بل ومن النهى الوارد عن الاغتسال منه، الذى ىساعد على عدم مراعاتهم لذلك واغتسالهم فىه، كما هو كذلك عند الأعراب .

وأما إثبات كونه كان متعارفاً عندهم بشهاده هذه الأخبار كما قاله الخوئى فى «التنقىح»، فإنه لا ىخلو عن تأمل، لإمكان مساعده الأخبار مع حدوثه نادراً أو قليلاً .

وأما الخبر الدال على المنع هو موثقه ابن أبى يعفور(٢)، عن أبى عبدالله علیه السلام: «إىّاك أن تغتسل من غساله الحمام، فىها تجتمع غساله اليهودى» _ الحدىث .

وأمثال ذلك .

وثانياً: إن الاستثناء عن ذلك النهى، وإثبات الجواز _ ولو بإباحه _ أى ولو برفع

١- وسائل الشىعه: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحدىث ١ .

٢- وسائل الشىعه: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحدىث ٤ .

الكراهه عن الاغتسال بهذا الماء ، فيما إذا كان فى الحمام جنباً ، أو يحتمل كونه كذلك ، يكون فى غاية السخافه ، لوضوح أنّ هذا الماء يعدّ أخبث وأخسّ من ماء الحياض المتعارف أخذ الماء منها والاغتسال به ، فلازمه احتمال وقوع الرشحات فيه مثلاً ، ولو من جهه نجاسته وهو غير ممنوع لاتصاله بالمادّه ، فكيف لم يجوز الاغتسال به وأجاز الاغتسال بمثل هذا الماء القذر الذى تتنّفّر عنه النفوس المتعارفه .

والعجب من المحقّق المذكور ، كيف أتعب نفسه لإثبات ذلك ، وسعى لجمع الشواهد والقرائن عليه ؟

أمّا إذا كان المراد من الماء ، هو ماء الحياض الصغار الموجوده فى الحمامات ، فإنّ المحقّق الهمدانى قدس سره أثبت أنّ هذا هو المراد من متعلّق الحكم فى الاغتسال ، فيما إذا كان فيه الجنب .

فهذا الاحتمال ، بملاحظه تعارف عمل الناس من الاغتسال به يعدّ وجهاً وجيهاً غاية الوجاهه ، إلا أنّ الإشكال فى أنّه لماذا منع عن الاغتسال بعد فرض وجود الجنب فيه ، مع أنّه لم يتعارف دخول الناس فى الحياض لصغرهما عادةً ، كما لا يخفى . بل طريقه الاستفاده منه كانت محصوره بأخذ الماء منه للغسل ، فحينئذٍ لا يكون الماء مستعملاً للحدث حتّى يكون ممنوعاً من استعماله ثانياً .

مضافاً إلى كونه متّصلاً بالمادّه ، فلا يوجب انفعاله حينئذٍ ، لا من حيث الخبثيه ولا الحدثيه ، كما لا يخفى .

فعلى هذا يعدّ توجيه المنع ولو على الكراهه غير معلوم ، كما لا يخفى .

والذى ينبغى أن يقال : أنّ المراد من (ماء آخر) ليس ماءً خارجاً عن ماء الحميم ، كما يفهم من كلام بعض ، بل يحتمل أن يكون المقصود ، غير الماء الذى كان حوله الجنب ، أو يكثر من الناس فى الحياض الصغار ، لأنّ المتعارف فى

الحّمّات تعدّد الحياض الصغار ، فعليه يمكن أن يكون النهى هنا بالمعنى الذى ذكرناه ، من توهم السائل بلزوم الاغتسال بغير الماء الذى يغتسل منه الجنب ، حيث ينضح منه إلى البدن الآخر ، فيدخل الماء المستعمل فى الحدث _ بل فى الخبث أحياناً _ فى ماء المغتسل ، ولذلك أرشده الإمام عليه السلام بأنه لا يكون الغسل بالماء الآخر محبوباً ، إلا فيما إذا علم أنه جنب يغتسل ، أو يحتمل من جهة وجود الجنب بحسب النوع فى الأفراد الكثيره ، يعنى إذا كان الأمر بهذه الكيفيّة يعدّ الغسل بماء آخر واقع فى الحوض الصغير أحسن وأرجح .

فحينئذٍ لا ينافى الرجحان كون وجود الجنب محتملاً فى الافراد ، فيكون ذكر ذلك قرينه على كون ارتكاب الغسل مع وجود الجنب _ ولو محتملاً _ مرجوحاً ، فهو أمر مقبول غير مستنكر لدى العقلاء .

وثالثاً : بأنه كيف جمع بين كون وجود الجنب معلوماً ومشكوكاً ؟ مع أنه لا إشكال أنه لو سلّمنا ممنوعيته الماء المستعمل فى الحدث ، أنه إنما كان فى معلومه أو مظنونه بالظنّ المعبر ، لا ما إذا كان مشكوكاً .

مع كون مقتضى الأصل هو عدم كونه مستعملاً فى رفع الحدث .

فهذا أيضاً دليل آخر على عدم كون النهى للتحريم ، وإلا لما جمع بينهما .

قلنا : قد عرفت صحّحه هذا الجمع وحسنه بما استفدناه من بيان الرجحان فى الماء القليل ، بأن يغتسل من ماء غير مشتبه فيه ، فلا يكون حينئذٍ هذا الخبر من أدلّه المانعين ، بمعنى التحريم وعدم الجواز .

هذا كلّ مع أنه ليس فيه من الجنابه عينٌ ولا أثر .

وكون حكم ماء المستعمل فى مطلق الغسل ، ولو لغير الرفع ، كحكم الماء المستعمل فى الرفع ، فى المنع عنه ، ولو بالنضح ، بعيد غايته .

فهذا الخبر مع صحّحه سنده ، ساقط عن الاستدلال من جهة الدلاله ، وكنا فى

ذلك موافقين للشيخ الأعظم قدس سره والمحقق الهمداني ، وغيرهما من الأعلام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

ومنها : صحيح محمد بن مسلم (١) ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «سئل عن الماء ، تبول فيه الدواب ، وتلغ فيه الكلاب ، ويغتسل فيه الجنب ؟ قال : إذا كان الماء قدر كثر لم ينجسه شيء» .

حيث يدل بالمفهوم على أن الماء الذي يغتسل به الجنب ، إن لم يكن بقدر كثر ، لا يجوز استعماله في غسل الجنابه وغيره .

هذا ، والخبر من حيث السند صحيح ، وأما من حيث الدلالة وإن كان بظاهره يدل على تماميتها .

لكنه مخدوش من وجهين :

لأنه وإن كانت دلالته تامه على الجواز في الكثر ، ردّاً على العامه حيث يعتقدون بأن الماء ينجس إذا استعمل في غسل الجنابه ولو كان كراً ، فأجاب عليه السلام : بأن الكثر لا ينفعل بوجه أصلاً .

إلا أنه في دلالته على عدم الجواز في صورته عدم بلوغه كراً بالنسبه إلى ما يغتسل للجنابه إجمالاً :

أولاً- : بأنه لا- يعلم بأن وجه المنع هل كان بلحاظ كونه مستعملاً في رفع الحدث ، حتى يكون دالاً للمطلوب ، أو بلحاظ كون الماء المستعمل في الجنابه منفعلاً بنجاسه بدن الجنب ولو كان من جهة غسله قبل الاغتسال ؟

وعلى أي حال ، يجتمع في مجمع لم يبلغ كراً فيكون نجساً .

بل يحتمل كون الاحتمال الثاني أولى من جهة انضمام ذلك مع ولوغ الكلاب ،

حيث يفهم كون مورد السؤال من حيث النجاسه والطهاره ، لا من حيث كونه مستعملاً فى الحدث الأكبر أم لا .

وثانياً : يكون ذيله قرينه على كون مفروض سؤال السائل هو النجاسه والطهاره لا غيرها ، لما أجابه عليه السلام بأن الماء إذا بلغ قدر كتر لم ينجسه شيء .

هذا ، مضافاً إلى إمكان كون المراد من فرض السؤال هو صورته جمع الأقسام الثلاثه ، بأن يكون الواو للعطف والجمع لا لبيان التنويع بأن يكون كل واحد منها مورداً للسؤال على حده .

فحيثُ عدم الجواز فى الفرض المذكور يفيد النجاسه قطعاً ، كما لا يخفى .

ومنها : خبر حمزه بن أحمد (١) فقد مرّ ذكره بالتفصيل فلا نعيده .

وجه الدلاله : بناءً على كون النهى عن الاغتسال من غسله الحّمّام الذى هو من غسله الجنب والزنا والناصبى ، فيدلّ على أنّ النهى كان بلحاظ أنّه مستعمل فى رفع الحدث الأكبر .

لكنّه مخدوش بما قد عرفت من ضعف سنده ، وأنّه بقرينه اقترانه مع الناصبى الذى حكم بنجاسته ، يفهم أنّه كان وجه السؤال بلحاظ نجاسته وطهارته لا بما كان بصدده .

مضافاً إلى أنّ ولد الزنا لم يكن نجساً ، والقول بنجاسته ضعيف غايته ، وإن احتمله بعض تمسكاً بمثل هذا الخبر ، وخبر ابن أبى يعفور (٢) ، عن أبى عبدالله عليه السلام ، قال : «لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها غسله الحّمّام ، فإنّ فيها غسله ولد الزنا ، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء» ، الحديث .

١- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٤ .

إلا- أنّ هذا الخبر بخلاف قوله أدلّ ، لوضوح أنّ ذلك كناية عند العرف من التأثيرات البعيده الناتجه من عدم طهاره مولده ، فحينئذٍ مع انضمام ذلك يوجب كون المقصود هو غير النجاسه والطهاره ، خلافاً لانضمام الناصبي ، فلا بأس أن يكون النهي عن الاغتسال محمولاً- على الجامع بين الحرمة والكراهه ، نظير ما يقال فى قوله عليه السلام : «اغتسل للجمعه والجنابه» من استعمال الأمر فى مطلق الرجحان والطلب ليشمل الجمعه ، منضمّاً مع جواز الترك ندباً ، وفى الجنابه مع المنع من الترك وجوباً ، فهكذا يقال هنا : بأنّ النهي استعمال فى مطلق رجحان الترك ، ففى مثل الماء المستعمل فى الناصبي يكون منضمّاً مع فصله هو المنع من الفعل فيكون حراماً ، وفى مثل غسله ولد الزنا ، وغساله الجنابه يكون منضمّاً مع فصله ، وهو جواز الفعل ، فيوجب الكراهه .

أو يكون فى غسله الجنابه مجملاً بين الاحتمالين .

فعلى أى حال يسقط عن الاستدلال .

مضافاً إلى إمكان أن يكون بلحاظ اجتماع هذه المياه التى كانت نجسه ، فيكفى فى نجاسه الباقي إذا لم يكن كزراً أو متصلاً بالكز ، وإلاّ يكون محمولاً على الكراهه قطعاً ، لأنّه لو قيل بالحرمة فيها ، فإنّه يوجب كونه مخالفاً للإجماع ، كما لا يخفى .

هذه جمله من الأخبار التى استدلتّ بها المانعون ، وقد عرفت بأنّ أتمّها فى الدلاله ، هو معتبره عبدالله بن سنان مع وجود الإشكال فى دلالتّه فى الجملة .

وأما بقيه الأخبار ، فلا تكون دلالتها على النهي التحريمى تامّه ، مضافاً إلى ضعف سند بعضها ، فأصبحت النتيجة هى الحكم بالمنع احتياطاً ، حتّى نلاحظ الأخبار الوارده فى الجواز وكيفيته معارضتها مع هذه الأخبار المانع .

فنقول : استدلتّ المجوّزون بعدّه أخبار ، قيل إنّها تدلّ على جواز الاغتسال

بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر .

فمنها : صحيح محمد بن مسلم (١) قال : «قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الحَمَام يغتسل فيه الجنب وغيره ، أغتسل من ماءه ؟ قال : نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب ، ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى ، وما غسلتهما إلا ممّا لزق بهما من التراب» .

وجه الدلالة ظاهره إذ يجوز الغسل من الماء الذي اغتسل منه الجنب ، ولذلك جعل الحكيم قدس سره في «مستمسكه» هذا الخبر معارضاً للخبر الدالّ على المنع الوارد عن محمد بن مسلم ، الذي قد عرفت توضيحه قبل ذلك .

مضافاً إلى دلالة الأصل على الجواز ، بل ودلاله الإطلاقات الأولى من مطهّريه الماء حتّى عن الحدث الأكبر ، ولو بعد استعماله في غسل الجنابه ، كما هو واضح لا خفاء فيه .

لكنّه مخدوش ، بعدم ارتباطه لما نحن بصدده من وجهين :

أولاً- : من إمكان أن يكون وجه سؤال السائل عن حكم ماء الغسل ، باعتبار حال نجاسته وطهارته ، بأنّه هل ينجس الماء بذلك _ لإمكان نجاسه بدن الجنب ، ولو باعتبار حاله قبل الاشتغال بالغسل _ أم لا ؟ فأجاب عليه السلام بأنّه طاهر لا يوجب ذلك نجاسته .

كما قد يؤيد هذا الاحتمال ملاحظه مضمرة أبي الحسن الهاشمي (٢) ، قال : «سئل عن الرجال يقومون على الحوض في الحَمَام ، لا أعرف اليهودى من النصرانى ، ولا الجنب من غير الجنب ؟ قال : تغتسل منه ولا تغتسل من ماء آخر ، فإنّه طهور» .

١- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ .

حيث أنه يفهم من كَيْفِيَّةِ سؤال السائل ، وجوب الإمام ، أنّ جهه السؤال كانت من حيث النجاسه والطهاره ، فعلى هذا التقدير لا يكون الخبر مرتبطاً بالماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر، حتّى يكون حكم الإمام عليه السلام بالجواز بذلك الاعتبار.

وثانياً : من إمكان أن يقال بأنّ الماء الذى يُسئَل عنه ، إمّا هو الماء الموجود فى الخزان كما يساعده ملاحظه كلمه (فى) من جهه القواعد النحويه بقوله : «يغتسل فيه الجنب» ، وهكذا قول الإمام عليه السلام : «ولقد اغتسلت فيه» فحينئذٍ يكون الحكم بالجواز مطابقاً للقاعده فى الماء الكثير ، حتّى وإن كان مستعملاً فى الحدث الأكبر ، لعدم وجود قائل بالمنع فيه ، غايته الكراهه ، وهو بعيد جداً ، لعروض العسر والمشقه لمن أراد أن لا يرتكب الكراهه فى ذلك ، كما لا يخفى .

أو يكون المراد ماء الحياض الصغار ، بأن يأخذ الجنب من حوله الماء للغسل ، فالحكم بالجواز أيضاً غير مرتبط بما نحن فيه وبصدده ، لعدم كون ماءه مستعملاً فى رفع الحدث ، حتّى يوجب توهم ممنوعيته .

فاحتمال كون المراد من السؤال هو الاغتسال من غسله الجنب _ كما يظهر ذلك من الحكيم قدس سره _ بعيد غايته ، فلا يكون هذا الحديث معارضاً لتلك الأدله .

كما أنّ الأصل والإطلاقات غير قادره على المعارضه مع تلك الأدله لكونها دليلاً اجتهادياً ودليلاً خاصاً ومقيداً للإطلاقات ، وهو واضح لمن كان له أدنى تأمل .

ومنها : صحيح على بن جعفر ، عن أخيه أبى الحسن الأول(١) ، قال : «سألته عن الرجل يصيبه الماء فى ساقه أو مستنقع ، أيجتسل منه للجنابه أو يتوضأ للصلاه ، إذا كان لا يجد غيره ، والماء لا يبلغ صاعاً للجنابه ولا مدّاً للوضوء ، وهو متفرّق كيف يصنع ، وهو يتخوّف أن تكون السباع قد شربت منه ؟

١- وسائل الشيعه : الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١ .

فقال : إن كانت يده نظيفه ، فليأخذ كفاً من الماء بيد واحده فلينضحه خلفه ، وكفاً أمامه ، وكفاً عن يمينه ، وكفاً عن شماله ، فإن خشى أن لا يكفيه ، غسّل رأسه ثلاث مرّات ، ثم مسح جلده بيده ، فإن ذلك يجزيه ، وإن كان الوضوء غسّل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه ، وإن كان الماء متفرّقاً فقدر أن يجمعه ، وإلا اغتسل من هذا ، ومن هذا ، وإن كان في مكان واحد وهو قليل ، لا يكفيه لغسله ، فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه فإن ذلك يجزيه» .

قد استدلّ به على جواز الاغتسال بالماء الراجع إلى الساقية أو المستنقع ، مع كونه مستعملاً في رفع الحدث الأكبر ، ويعدّ الخبر من جهه السند صحيحاً ومنقولاً بطرق متعدّده معتبره ، فبذلك ترفع اليد عن تلك الأخبار المانعه ، مع ما عرفت من كثره ورود الإشكالات عليها والتوجيهات البعيده .

وهذا أحسن خبر يدلّ على الحكم سنداً ودلالةً ، كما لا يخفى .

والتحقيق في ذلك موقوف على تقديم بيان فقه الحديث ، فنقول ومن الله عزّوجلّ نستمد العون والهدايه :

فإنّ السائل قد يكون قصد من السؤال بحسب ظاهر الخبر جهات شتى وهي :

تارةً : من حيث حكم ماء الساقية والمستنقع ، للغسل والوضوء عند عدم وجدان ماء آخر .

وأخرى : من عدم كفايه المدّ والصاع من الماء لإتيان الوضوء وآدابه المستحبّه .

وثالثه : من جهه تفرّق الماء وعدم كونه في مكان واحد .

ورابعه : من جهه خوف نجاسه الماء بواسطه احتمال ورود السباع فيه للشرب وتنجيسه ، من جهه كونها نجس العين ، أو من جهه غيره كالبول .

وأما جواب الإمام عليه السلام ، فبعد التأمل فيه ، يرجع إلى كلّ ما في سؤال السائل ، مع زياده ، والجواب مشتمل على بيان خمسه أحكام :

الأول: بيان رفع التوهم عن النجاسه بواسطه النضح على الجوانب الأربع ، على احتمالٍ ، كما عرفت تفصيل هذه الفقره فى خبر عبدالله بن مسكان .

إمّا للمنع عن انحدار الماء إلى الساقية ، أو من جهه إيجاد الشبهه من كون الماء الراجع هو المنضوخ مثلاً لا المغسول به .

الثانى : بيان حكم قلّه الماء عن مقدار يكفى لإتيان المندوبات وذلك بكفايه غسل رأسه ثلاث مرّات ، للاستحباب ، ثم مسح جلده بيده .

أو لعلّ المراد من غسل رأسه ثلاث مرّات لتلافى نقصان الماء ، حتّى يستطيع إيصاله لبقية الأعضاء ولو بالمسح بيده المبّله على جلده ، وهو الأقوى .

ومنه يفهم ضمناً تجويز الغسل من الماء الراكد فى الساقية أو المستنقع .

الثالث : يظهر منه حكم جواز الوضوء أيضاً ، ومن إمكان تحصيله منه ولو بالمسح على ذراعيه فى صورته قلّه الماء ، فلا يُقدم على فعل التيمّم .

الرابع : حكم تفرّق الماء ، بأنّه إن قدر من الجمع بين مواردّه فيجمعه فى مكان واحد ، حتّى يغتسل فى موضع واحد ، وإلاّ يجوز له الغسل بالتفريق وبماءين وذلك بأن يغسل مقدار منه بماء ، والآخر من ماء آخر إلى أن يتمّ الغسل ، ولا يضرّ الانفصال فى صحّته غُسله .

الخامس : وهو المقصود فيما نحن فيه ، وهو بيان حكم الماء إذا كان قليلاً لا يكفيه لغسله على النحو المذكور فى القسم الثانى ، فحكم أنّه يجوز له أن يغتسل من الماء القليل ، ويُرجع الماء الباقي إلى الموجود فى الساقية ، ثم يأخذه ثانياً إلى أن يتمّ الغسل بذلك ، فلازمه جواز الاغتسال بالماء المستعمل فى رفع الحدث ، وهو المطلوب .

ولقد أورد عليه ، تارةً : أنّه وإن كان الخبر ظاهرٌ فى تجويز ذلك ، إلاّ أنّه يختصّ بحال الضروره والإضطرار ، لما قد فرض فيه من عدم كفايه الماء للغسل بنحو

المتعارف ، ولو بنحو التدهين .

فما توهمه بعض من وجود المناقضة بين فرضه بعدم الكفاية للغسل ، وبين حكمه بالغسل ولو بالرجوع ، لا يخلو عن مسامحة .

فلا- يستفاد منه جواز ذلك ، حتى مع الاختيار ، ووجود الماء خارجاً كما هو المقصود ، لإمكان أن يكون ذلك من قبيل ما هو المعروف بين الفقهاء من أن الضرورات تبيح المحظورات ، كما لا يخفى .

لكنه مندفع ، بأنه إن كان المورد من موارد الضرورة ، فلم لم يحكم بالغسل على نحو التدهين الذي يوجب عادةً تقليل صرف الماء ممّا ذكره بمراتب ، فيفهم أنه ليس في مقام بيان حال الضرورة ، فلو أمكن إثبات دلالة الحديث مع ما ادّعاه المستدلّ ، فإنه يكون دليلاً على الجواز في حال الاختيار أيضاً .

وأخرى : بأنه خارج عن محلّ النزاع ، لأنه إنّما فرض ممزوجيه الماء الوارد الذي استعمل فيه الغسل ، مع الماء الراكد في الساقية ، خصوصاً إذا كان الراجع قليلاً موجباً للاستهلاك في الماء الثابت ، فلا يعدّ ذلك الماء ماءً مستعملًا في رفع الحدث ، حتى لا يجوز استعماله ثانياً في الغسل .

وبناءً عليه يكون حكم هذا الماء الراجع ، حكم الماء المنضوح حين الغسل في الإناء ، حيث ورد التصريح في الحديث بنفى البأس عنه ، كما ترى ذلك في صحيح (١) الفضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «في الرجل الجنب يغتسل فينضح من الماء في الإناء ؟ فقال : لا بأس ، ما يجعل عليكم في الدين من حرج» .

وصحيح شهاب بن عبد ربه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه قال : «في الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده في الإناء ، فينضح الماء من الأرض فيصير في

الإناء؟ إنه لا بأس بهذا كله»(١).

بل لا يخلو استدلال الإمام بآيه الحرج في الماء المنضوح ، عن إشعار بأن وقوع هذا المقدار من المستعمل في الماء الباقي ، لا يوجب الإشكال ، فيكون ما نحن فيه من هذا القبيل ، لأنه من الواضح أن المواظبه على عدم وقوع المنضوح في الماء ، ليس إلا من قبيل العسر والحرج الشديدين حتى تصدق الضروره والاضطرار في تركه ، فيفهم منه أن المراد من الحرج هو الحرج العرفي ، وهذا المعنى موجود فيما نحن فيه ، بالنسبه إلى رجوع الماء إلى الساقية ثم الاغتسال به ، كما لا يخفى .

فعلى هذا ، لا يمكن استفاده جواز الغسل بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر مطلقاً من هذا الخبر ، حتى فيما لو لم يختلط مع ماء آخر ، غير مستعمل في رفعه ، كما هو المقصود ، لمن ذهب إلى الجواز .

وثالثه : على فرض تسليم دلالته على الجواز ، نقول مورد الحديث إنما هو فيما إذا استعمل الماء المستعمل في غسل بعض الأعضاء لبعض آخر قبل تماميه الغسل ، كما لا يبعد قبوله من حيث الاعتبار أيضاً ، لأن مقتضى الجمود على عنوان (المستعمل في رفع الحدث) ، هو أن يكون الماء مجتمعاً عن تمام الغسل في محل واحد من إناء وغيره ، فأراد هو أو غيره الاغتسال بذلك الماء ، فتشمله حينئذ أدله المنع ، مثل خبر عبدالله بن سنان ، الظاهر فيما يغتسل به الجنب المندرج في خبر المنع ، فلا يشمل ما لو كان مستعملاً في مقدارٍ من الغسل .

ويؤيد ذلك ما لو فرض استعماله في غسل بعض الأعضاء بتيه الغسل ، ثم انصرف في الأثناء ، فلا يكون استعماله مثل هذا الماء للوضوء أو الغسل ممنوعاً ، لعدم صدق كونه مستعملاً في رفع الحدث ، فهكذا الأمر في المقام .

فعلى هذا ، يظهر أنه لا- معارضه بين حديث الجواز وحديث المنع ، حتّى نرفع اليد من أحدهما من جهة بعض المرجّحات الدلاليه ، إلا أن يدعى دلالة كلّ واحد منهما على الإطلاق فى البعض والكلّ منعاً وجوازاً ، لكنّه مشكل جدّاً .

فأصبحت النتيجة أنّ أدلّه المنع باقيه على حالها بما ذكرناه من أدلّه الجواز ، فلا بدّ من التأمّل فى دلالة الأخبار القادمه إن شاء الله

فعلى ما ذكرنا إنّ قبول أحد الإشكاليين الأ-خيرين ، بل كليهما ، أولى ممّا قيل فى الجمع بينه وبين دليل المنع ، تارةً : بحمل حديث الجواز على المغتسل نفسه ، إذا أراد الغسل به ثانياً ، فيجوز له ذلك ، بخلاف غيره فلا يجوز له لدلاله دليل المنع .

والوجه هو أهويته ، أنّه من الواضح عدم إحراز خصوصيته فارقه موجه للحكم بذلك إلزاماً ، مع صدق العنوان على كليهما .

وأخرى بحمل الجواز ، على من لم يقصد الاغتسال حين الغسل بذلك الماء ، أو حملة على الكراهه .

لما قد عرفت من عدم وجود ما يوجب الحمل على أحد هذين الوجهين مع التمكن ، إلى ما لا يلزم الحمل على خلاف الظاهر ، كما لا يخفى ، فتأمّل .

فقد ظهر من خلال كلماتنا ، وجه القائلين بالتفصيل بين حال الضروره _ من الجواز _ وبين الاختيار من المنع ، كما هو الظاهر من الصدوق فى «الفتاوى» ، والشيخ الطوسى فى مقام التعرّض للجمع بين الأخبار لا الفتوى ، لأنهما لاحظا واعتمدا أولاً على ظاهر هذا الحديث ، والجمع بينه مع الأخبار المانعه بذلك التفصيل .

ولكن قد عرفت عدم وجود المعارضه بينهما حتّى يحتاج إلى مثل هذا الجمع .

ومنها : ما نقله المحقّق الهمداني فى «المصباح» ، عن «أمالى الطوسى» وهو حديث ميمونه(١) ، قالت : «اجتبت أنا ورسول الله صلى الله عليه و آله فاغتسلت من جفنه ،

وفضلت فيها فضله ، فجاء رسول الله صلى الله عليه و آله يغتسل منها ، فقلت : يارسول الله إنها فضله منى ، أو قالت : اغتسلت؟! فقال صلى الله عليه و آله : ليس الماء جنبه» .

وتمسك الهمداني قدس سره مع التفاته إلى أنّ ظاهره فى الفضله ، حيث يفهم أنه لم تكن قد اغتسلت فى الجفنه ، بل كانت قد أخذها منها للاستعمال فى الغسل ، إلاّ أنه رحمه الله يستدلّ بالتعليل الوارد فى الخبر المشعر بأنّ الماء لا يتأثر بذلك .

هذا ، ولكنّه لا يخلو عن مناقشه :

أولاً : من جهه سنده حيث أنه خبر مرسل .

وثانياً : إنّ قوله : «اغتسلت من جفنه» حيث أتت بأداه «من» لا «فى» ظاهر فى كون الاغتسال قد وقع خارج الجفنه لا فيها ، خلافاً لما هو الموجود فى خبر ابن عباس كما قد تقدّم .

مضافاً إلى ما ذكرنا فى الجفنه من عدم استبعاد كونها بقدر الكثر ، فحينئذ يكون التعليل وارداً مورد كون الغسل فى خارجه ، فكأنه أراد صلى الله عليه و آله إفهامها بأنّ الماء لم يتأثر بذلك حال كونه كراً ، فلا ينافى تأثيره بالدخول فيه ، وإذا لم يكن كراً فدلالته على الجواز مشكل جداً .

ومنها : خبر محمّد بن على بن جعفر (١) ، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام ، فى حديثٍ ، قال : «من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه ، فأصابه الجذام ، فلا يلومنّ إلاّ نفسه ، فقلت لأبى الحسن عليه السلام : إنّ أهل المدينه يقولون فيه شفاءً من العين ؟

فقال : كذبوا ، يغتسل فيه الجنب من الحرام ، والزانى ، والناصب الذى هو شرهما» الحديث .

وهو بظاهره وإن كان يدلّ ولو بالإشعار على جواز الاغتسال بما يغتسل فيه

الجنب ، وإلا لما كان الغسل صحيحاً ، حتى يترتب عليه الأثر من إصابه الجذام .

إلا أنه يمكن أن يناقش فيه ، بأنه لا يبعد أن يكون المقصود مذمه الغسل في ماء الخزان الذى يغتسل فيه جميع الأفراد ، فيكون وجه حكمه من حيث بيان حفظ الصحه ، أى لا يصلح الغسل بمثل هذه المياه ، لإمكان تعرّض المغتسل لبعض الأمراض والعاهات ، كما قد منع الأطباء في زماننا هذا من الاستعمال كذلك ، ولو كان من جهه كونه مرجوحاً ، فعليه لا يكون الخبر دخیلاً في ما نحن بصدده ، من عدم المنع عن استعمال الماء المستعمل في الحدث للغسل .

هذه جمله من الأخبار التى استدللّ بها ، أو يمكن الاستدلال بها للمسأله ، وعرفت عدم تماميه شىء منها للدلاله على الجواز ، حتى يتعارض مع الأخبار المانعه ، فيكون الحكم بالمنع موافقاً للاحتياط .

نعم ، إثبات منع استعمال الماء المستعمل في الغسل غير الرفع في الأغسال المندوبه والواجبه عرضاً مشكل جداً ، لقصور الأدله عن شموله .

ويلحق بذلك قسم خامس : وهو أنه هل يجوز استعمال الماء المستعمل في الحدث الأكبر في الوضوءات المندوبه غير الرفع ، وفي الأغسال الأخر من المندوبات ، أو الأغسال الواجبه عرضاً _ كالمندوب والمحلوف عليه منهما _ أم لا؟ فتنبيهات الاغتسال بالماء المستعمل فيالحدث الأكبر

الظاهر _ كما عرفت منّا سابقاً في بحث الماء المستعمل في الحدث الأصغر والاستنجاء _ أنّ الأدله المتكفله لبيان حكم الوضوء والغسل الرفعين من الشرائط والموانع إلا ما خرج بالدليل ، ولذلك ترى بأنّ نواقض الوضوء والغسل الرفع تكون نواقضاً لسائر الوضوءات والأغسال ، فإذا منعنا تحصيل الوضوء والغسل بمثل هذه المياه ، فلا يبعد الحكم بالمنع في مثل تلك الوضوءات والأغسال المندوبه والواجبه عرضاً .

مضافاً لاشتمال بعض الأدله على ما يفهم منه التعميم ، نظير ما في خبر محمّد

بن عليّ بن جعفر (١) بقوله عليه السلام : «من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام . . الحديث» .

وصحيح محمد بن مسلم (٢) فيحديث : «ولا تغتسل من ماء آخر» ، فليس فيه عنوان غسل الجنابه .

مضافاً إلى إمكان تعميم لفظ (التوضي) وأشباهه ، الموجود في خبر عبدالله بن سنان (٣) لتلك الوضوءات والأغسال كما لا يخفى .

كما لا فرق في المستعمل في الحدث الأكبر بين أقسامه من الحيض والنفاس والاستحاضه ، بتنقيح المناط عن خصوصية الجنابه ، ولفظ (أشباهه) ، _ على احتمالٍ _ في خبر ابن سنان ، إلى عدم وجود القول بالتفصيل .

فالأحوط عدم جواز التوضيء والاعتسال بجميع أقسامه ، بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر مطلقاً .

وينبغي التنبيه على أمور :

الأول : إنّه على القول بعدم جواز الاستفادة من الماء المستعمل في غسل الجنابه الصحيح ، فهل يكون المستعمل في الغسل الفاسد كالمستعمل في الصحيح أو لا ؟ وجهان :

من صدق اغتسال الجنب منه فلا يجوز .

ومن أنّ العبره هو رفع الحدث بذلك ، كما هو المستظهر من كلمات الأصحاب ، حيث جعل بعضهم العنوان في كلامه المستعمل في رفع الحدث .

١- وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة : الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥ .

٣- وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١٣ .

بل يمكن دعوى ظهور خبر عبد الله بن سنان ، بقوله : «أو يغتسل به الجنب» في الغسل الصحيح ، فلا يشمل الفاسد .

وهذا هو الأقوى ، وإن توقّف الشيخ الأنصارى قدس سره في «طهارته» حيث لم يختار أحد الوجهين بعد نقلهما ، الظاهر في التوقّف .

الثانى : هل يعتبر فى صدق المستعمل الانفصال عن البدن مع تماميّه الغسل ، أو يكفى فيه تماميه الغسل ، ولو لم يكن الماء منفصلاً عن بدن المغتسل ؟

الظاهر أنّ الانفصال عن بدنه وعدمه لا خصوصيته فيهما فى حكم المسأله ، إذ ربما يمكن أن يكون الماء غير منفصل عن بدنه ، مع ذلك لا يجوز الاغتسال منه ، لصدق عنوان كونه مستعملاً فى رفع الحدث ، وهو كما لو ارتمس فى الماء الذى كان أقلّ من الكرّ بمقدار يسير ، ونوى الغسل خارج الماء وغمس فيه ، فحينئذٍ بالرّمس قبل الخروج يصدق على ذلك الماء أنّه مستعمل ، فلا يجوز لغيره أن ينوى الغسل فيه واستعماله .

كما لا يجوز لنفس المغتسل أن ينوى غسلًا واجبًا آخر بنفس الماء الذى ارتمس فيه للغسل الذى هو أقلّ من الكرّ ، إلا أن يُشكل صدق الاستعمال بمثل هذا المقدار من الماء الذى هو أقلّ من الكرّ عند العرف ، كما لا يكون مطلق الانفصال موجباً للمنع ، كما لو فرض استعمال الماء فى غسل بعض أعضائه ونوى ذلك ثمّ أراد بعده غسل بقيه الأعضاء باستعماله ثانياً للباقي ، فالظاهر من المبنى الذى اخترناه واستظهرناه ، من كون الملاك فى المنع هو صدق كون الماء مستعملاً فى رفع الحدث ، وذلك لا يصدق إلا بعد الإتمام .

مضافاً إلى أنّ العرف يرى مجموع هذا الاستعمال من أوّل الغسل إلى آخره ، استعمالاً واحداً ، كما ذكره الشيخ الأعظم ، ونعم ما ذكره ، فلا يصدق لما يأخذه ثانياً ويستعمله أنّه استعمالاً ثانياً ، حتّى يكون ممنوعاً ، فيجوز الغسل به ، سواء

كان لنفس المغتسل أو غيره .

فعلى هذا يظهر أنّ الغسل بالماء المستعمل فى غسل بعض الأعضاء ، مع قصد الغسل قبل إتمامه ، لا يوجب المنع عن استعماله ثانياً لنفس المغتسل ، لعدم صدق كونه مستعملاً فى الغسل ، إلا بعد إتمام الغسل ، كما قد استظهر ذلك من صحيح على بن جعفر (١) ، على احتمال .

فمجرد الانفصال من دون صدق تمامية الغسل ، لا يضرّ فى جواز الاستعمال .

بل قد عرفت أيضاً ظهور خبر ابن سنان على الغسل الراجع للحدث الحاصل من الغسل التام لا خصوص غسل بعض الأعضاء ، فلازم ما ذكرنا هو جواز الغسل بالماء المستعمل فى غسل الجنابه ، إذا وقع فى أثناء الحدث الموجب لبطلانه ، لأنّ ما استعمله لم يكن رافعاً ، حتّى يمنع عن الاغتسال به ، خلافاً للسيد الاصفهاني قدس سره حيث حكم بالمنع من وجهين :

أولاً : صدق كونه مستعملاً فى غسل الجنابه إذا استعمله بذلك القصد ولو لم يتم .

ثانياً : من جهة أنّ الألفاظ الشرعية _ منها الغسل _ موضوعة للأعمّ من الصحيح ، لا لخصوص الصحيح فقط ، حتّى لا يصدق الغسل هنا إذا فرض فساد . كما فى «الروائع» (٢) .

نعم ، غايه ما يرد على ما اخترناه ، هو أن يقال : إنّ الماء إذا انفصل عن أعضاء الجنب حين الغسل ، واجتمع فى أمكنه متعدده ، فلا يصدق على كلّ واحد من الماء المصبوب منفرداً أنّه مستعمل ، لكونه مستعملاً فى بعض الأعضاء فيمكن الاغتسال بالماء المستقلّ فى مكان واحد على حده .

١- وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ١ .

٢- الروائع الفقيهيه : ص ٩٨ .

فتطبيق العنوان وهو المستعملية ، على خصوص الماء الأخير لأنه يصدق عليه ذلك دون غيره ، أو تطبيق العنوان على جميع أجزاء المياه الواقعة في الأمكنة المتعدّده ، أو عدم انطباق العنوان على أحد من المياه _ لأنّ كلّ واحد إذا لوحظ مستقلاً كان مستعملاً في الجزء من الغسل لا الكلّ _ وجوه أقواها هو الثاني .

إلاّ أنّه يبعده القول بأنّه كيف يتعلّق عليه العنوان بعد حدوث فاصل زمانى إلى أن يتمّ الغسل ؟

وبعبارة أخرى : كان الاستعمال منه جائزاً حتّى إن أتمّ الغسل فصار ممنوعاً ، فلازمه صيروره الماء بعد الانفصال ذا حكمن ، وهما الجواز قبل التماميه ، والمنع بعد التماميه ، وهو بعيدٌ جدّاً .

اللّهم إلاّ- أن يقال : إنّ كان ممنوعاً واقعاً ، إذا كان في الواقع ينضمّ إليه بقيه الغسل وهو لا يعلم ، فبعد الإتمام ينكشف المنع للجميع من أوّل الأمر ، وإلاّ فلا .

وهو لا يخلو من وجه ، فعليه يلزم المنع من استعمال الماء المستعمل في بعض الأعضاء من جهة احتمال الانضمام .

نعم ، لو تجرّى واغتسل ولم يتمّ الغسل ، لا تبعد الصّحّه ، لولا الإشكال من جهة قصد القربه .

فظهر من جميع ما ذكرنا الجواب عن الوجهين المذكورين في كلام السيّد ، لأنّنا لا نسلّم صدق عنوان الغسل بالماء المستعمل في بعض الأعضاء ، إذا لم ينضمّ إليه غسل بقيه الأعضاء ، نعم يصدق ذلك بعد الانضمام .

كما ظهر أيضاً أنّ ذلك الاستظهار عن خبر عليّ بن جعفر ، وخبر ابن سنان لا يكون مربوطاً بباب وضع الألفاظ الشرعيّه بكونها للأعمّ أو الأخصّ ، وهو الصحيح لأنّه استظهار من لسان الدليل ، لا من جهة صدق عنوان الغسل ، حتّى يقال إنّ موضوع للأعمّ من الصحيح .

فتأمل ، فيما ذكرنا ، فإنه دقيق ، وبالتأمل فيه حقيق .

والحاصل : أن الماء المستعمل في غسل بعض الأعضاء يكون له صور متفاوتة ، لأنه يكون :

تارةً : غير منفصل عن بدن المغتسل ، وأراد إجراءه على سائر الأعضاء .

فلا إشكال في جوازه ، وعدم صدق الماء المستعمل الممنوع عليه ، وإلا للزم القول بوجوب استعمال ماء جديد لكل عضو من الأعضاء ، وهذا مخالف للأدلة والفتوى ، وهو واضح لا غبار عليه .

وأخرى : ما يكون مستعملاً في البعض _ مثل الرقبه والرأس _ وانفصل الماء بعد الغسل ، ولكن لم يوفق الغاسل بإتمام غسله لعروض مبطل له ، وهذا قد عرفت فيه أنه لا يبعد القول بجواز الاغتسال به لنفس المغتسل ولغيره ، لعدم صدق العنوان عليه عندنا ، وإن كان قد منعه السيد الاصفهاني قدس سره في «الروائع الفقهية» ، وتوقف فيه الشيخ الأعظم في «طهارته» .

وثالثه : مثل الصورة الثانيه لكنه استطاع الإتمام بعد ذلك .

فهو قد يلاحظ حاله قبل تماميه الغسل ، والآخر بعده .

وأما على الأول : فصدق العنوان عليه معلق على الشرط المتأخر ، فلو قيل بالمنع لا يكون إلا من جهة احتمال تحقق شرطه ، كما هو الظاهر عند العرف ، فكأنه لم يحرز عدم كونه مستعملاً ، إلا بمثل الأصل ، وجريانه هنا لا يخلو عن إشكال ، لأن المفروض وجود هيئه اتصاليه يوجب جريان استصحاب البقاء .

نعم ، تجرى أصاله عدم الانضمام ، فيما إذا حصل انفصال بين غسل الأعضاء وشك في إتيان بعض آخر بعده ، فيحكم بالأصل بعده ، من جهة إمكان وقوع الحدث في الأثناء واختلال الاتصال المعتبر فيه .

وكيف كان ، فلو قلنا بالجواز واغتسل ، ثم انكشف الانضمام بعرضه مع بعض ،

فلا بدّ من إعادته .

كما أنّه إذا قلنا بالمنع وتجزى وأتى به ، ثمّ انكشف عدم الانضمام ، فيجوز الاكتفاء به ، لو لم يكن الإشكال وارداً من جهه عدم تمشّي قصد القربه مع العلم بالمنع .

ولا فرق في هذه الصوره منعاً وجوازاً للمغتسل نفسه أو غيره .

كما لا فرق في نفس المغتسل بين أن يصرفه في بقيه هذا الغسل أو لغسل آخر ، لاشتراك الملاك في الجميع ، كما لا يخفى .

كما لا فرق بين القول بطهاره كلّ عضو بغسله ، أو بطهارته بعد تمام الغسل ، كما في الوضوء .

نعم في الأوّل المنع أوضح .

وأما حكم الثاني وهو كونه بعد إتمام الغسل ، فلا إشكال في ممنوعيته حينئذٍ للمغتسل وغيره ، لأنّه القدر المتيقّن من الماء المستعمل ، سواء كان ماء مجموع الغسل أو ماء بعض أعضائه الذي كان قد غسله لأجل رفع الحدث ، كما هو واضح .

ولا فرق فيما ذكرنا من الوجوه والصور ، بين كونه قد استعمل الماء في الغسل الترتيبي أو الارتماسي ، إذا كان في الماء القليل .

تذهيب وتفريع : واعلم أنّ الجنبين إذا ارتمسا في الماء القليل ، بقصد الغسل ، دفعه واحده ، يرتفع حدثهما ، وكان صحيحاً ، لعدم صدق عوان الماء المستعمل حين غسلهما عليه .

هذا إذا لم يعلم التقدّم والتأخّر ، بل قد علم تقارنهما .

وأما لو علم تقدّم أحدهما على الآخر ثمّ اشتبه ، فهو أيضاً يكون صحيحاً عن كليهما ، لأنّ الأصل الجارى في كلّ واحد منهما يحكم بصحّته ، من جهه عدم تأخّره عن الآخر ، وإلاّ يكون معارضاً بالأصل الجارى للطرف الآخر ، لأنّ متعلّق العلم الإجمالى منحصرٌ في شخصين ، ولا يكون العلم حينئذٍ منجزاً لأحدهما ،

ولا يكون الأصل معارضاً بالآخر ، فيحكم بالصحة لكل منهما .

نعم ، لو اقتدى أحدهما بالآخر ، فيحكم ببطلان صلاه المأموم ، لعلمه ببطلان صلاته تفصيلاً ، إمّا بواسطة بطلان صلاه الإمام لبطلان غسله ، أو بطلان غسل نفسه ، فيصير كواجدى المنى فيالثوب المشترك .

ولا يفيد القول بصحة عمل كل عند نفسه ، وكون اقتدائه بالصلاه الصحيحه عند الإمام . لما قد عرفت كون الإشكال من جهه علمه تفصيلاً بطلان صلاته ، بتحقق أحد الأمرين . نعم ، صلاه الإمام محكومٌ بالصحة من جهه ما ذكرنا فى الحاله السابقه ، فليتأمل .

الثالث : إن قلنا بالمنع عن استعمال الماء المستعمل فى رفع الحدث الأ-كبر _ كما هو المختار احتياطاً _ فهل يكون الماء المستعمل فى الحدث المشكوك ، كالمستعمل فى الحدث المتيقن أم لا ؟ وجوه وصور :

تارة : يكون الحدث المشكوك منياً بالأصل التعبدى ، مثل استصحاب الطهاره _ ليقينه بحالته السابقه من الطهاره ، أو كان فى مورد لا- يكون الأصل الجارى فى حقه معارضاً بالمثل ، لعدم تنجز العلم الإجمالى فى حقه ، نظير ما عرفت فى الفرع السابق ، كواجدى المنى فى الثوب المشترك ، فلا إشكال حينئذٍ فى جواز استعمال هذا الماء المستعمل فى الحدث المشكوك ، لأن مقتضى الأصل عدم كون الماء مستعملاً فى الحدث ، وهو واضح .

وأخرى : أن يكون الماء مستعملاً فى الحدث الذى كان مقتضى الاحتياط ، هو لزوم الغسل لا إثبات الحدثيه واقعاً ، نظير من يعلم بوجود الجنابه ، ولا يعلم تقدم أحدهما على الآخر ، وحكمنا حينئذٍ بوجوب الغسل له ثانياً بمقتضى الاحتياط ، فحينئذٍ هل يجوز له استعمال مثل هذا الماء أم لا ؟ وجهان :

من عموم مطهره الماء للحدث ، الشامل لما نحن فيه ، وعدم القطع بما يزيل

هذا العنوان ، واحتمال وجود المزيل له حينئذٍ ، يقتضى الأصل عدمه .

ومن أن الاحتياط كما يحكم بأنه ممنوعٌ لدخول الصلاة لاحتمال محدثيته ، وعدم القطع بزواله ، فيكون محدثاً تعديداً ، أى بواسطة العلم الإجمالى المقتضى للاحتياط ، فكذلك يحكم باليمنوعيه بالنسبه إلى ماءه لكونه مستعملاً .

وهذا هو مختار صاحب «الحدائق» على ما حكى عنه ، لأن الأحكام تترتب على الظاهر لا على نفس الأمر والواقع ، وبناءً عليه فهو محدث ظاهراً بمقتضى الاحتياط ، فيكون الماء مستعملاً فى الحدث الظاهرى ، فيكون ممنوعاً .

ولكن الأقوى هو الأول ، لأنه حتى لو سلمنا بوجود الغسل عليه ثانياً _ بمقتضى الاحتياط _ للصلاه ، ولكن لا نُسلم كون مقتضى ذلك ترتيب جميع آثار المستعمل عليه ، مع كون الأصل الجارى فى طرفه _ وهى عدم كونه مستعملاً فى الحدث _ يكون بلا معارض ، فإثبات المنع هاهنا يكون فى غاية الإشكال .

وما ادّعه صاحب «الحدائق» قدس سره لا يخلو عن إشكال ، لوضوح أن الأحكام الشرعيه مترتب على الواقع لا على الظاهر ، غاية الأمر قد يكون الآثار المترتبة على الظاهر بواسطة وجود الأصول المحرزه ، أو بواسطة تنجز العلم الإجمالى ، كما هو مقرّر تفصيلاً فى محلّه .

مضافاً إلى إمكان الاستظهار من خبر عبدالله بن سنان ، كونه مستعملاً فى الحدث الواقعى ، أو كان بمنزله الواقعى تعديداً ، بواسطة الأصول المحرزه الملحق بالحدث اليقيني ، كما لا يخفى ، وفقاً للآملى قدس سره فى «مصباح الهدى» فى الحكم بالجواز ، كما قلنا .

ثالثه : ما يكون مستعملاً فى الحدث المحرز بالأصل _ كاستصحاب الحدث _ فحينئذٍ لا يبعد القول بالمنع عن الماء المستعمل فيه ، لأنه حينئذٍ وإن لم يكن محدثاً وجداناً وحقيقه إلا أنه حيث كان يصدق عليه أنه محدث تعديداً ، فيحكم بعدم الجواز للماء المستعمل فيه ، والله العالم بحقائق الأمور .

والمستعمل في الوضوء طاهرٌ ومطهَّرٌ (١)

طهاره الماء المستعمل في الوضوء

(١) الماء المستعمل على أقسام: إذ تارةً يكون مستعملاً في رفع الخبث، وقد عرفت حكمه في قسميه، من النجاسه في غُساله غير الإستنجاء، والطَّهاره فيه .

وأخرى يكون مستعملاً في رفع الحَدَث .

وثالثه: يكون مستعملاً في تحصيل الطهاره المعنويّه، ولو نسبياً من دون رفع للحدث.

ففي الأوّل منهما: قد يكون رافعاً للحدث الأصغر فقط، أو للأكبر فقط، أو لهما .

وفي الثاني: قد يكون رافعاً لتكليفٍ وجوبى، أو لتكليفٍ ندبى، وقد يكون مبيحاً، وقد لا يكون، سواء كان بصوره الوضوء أو بصوره الغسل .

فلا بأس بالإشاره إلى جميع هذه الصور، مع المزج بكلام المصنّف قدس سره .

وأما الماء المستعمل في الوضوء غير الرافع، لا إنفراداً ولا منضمّاً، كما سيأتى المراد منه إن شاء الله، فلا إشكال في أنه طاهرٌ، وعليه إجماع المسلمين، وهو كالوضوء التجديدي والصُّورى (والوضوء الندبى للغايات المستحبّه، إذا لم نقل بكونه رافعاً للحدث، بل وهكذا الماء المستعمل في الأغسال المندوبه غير الرافع) لدلاله أدلّه طهاره الماء بإطلاقها، وعدم ما يصلح للحكم بنجاسته، وهو واضح .

وأما مطهَّريّته من الحدث الأصغر، أو الأكبر، أو الخبث: فلولا وجود دليلٍ على العدم، كان مقتضى الإطلاقات الأوليه هو الجواز، فلا بدّ من إقامه دليلٍ على الخلاف ولو مع الكراهه، مثلاً .

وقد نُسب للشيخ المفيد قدس سره استحباب التزّه، عن الماء المستعمل في الطَّهاره المندوبه، من الغُسل والوضوء المندوبين، بل المستعمل في الغُسل (بالفتح) المستحب كاستحبابه في اليد لأكل الطعام .

هذا، كما في «التنقيح» بخلاف ما عن صاحب «الجواهر» قدس سره نقلاً عن الشهيد

كفى «الذكرى» والمفيد، هو استحباب التنزه في الماء المستعمل في الوضوء خاصة من دون ذكر كونه رافعاً أو غير رافع، بل نقل الشيخ الأعظم عن صاحب «المقنعه» أنه موافق للسابق .

وكيف كان، فقد أورد عليه الأصحاب، بعدم الدليل على ما أذعياه، كما في «الجواهر» وغيره، ونقل عن شيخنا البهائي قدس سره في «الحبل المتين» ردّ الأصحاب، وإقامه الدليل تأييداً للمفيد قدس سره، بأنه يكفى في ذلك دلاله خبر محمد بن علي بن جعفر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، في حديث، قال: «مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي قَدْ اغْتَسَلَ فِيهِ، فَأَصَابَهُ الْجَذَامُ، فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» (١) الحديث .

فإنّ إطلاق الغسل يشمل الواجب والمندوب .

ثم قال الشيخ البهائي: والعجب من الأصحاب، كيف لم يلتفتوا، ولم ينتبهوا إلى هذا الحديث؟!

فأجابه صاحب «الحدائق»: بأنّ ذيل الحديث، قرينه على كون المراد من ماء الغسل في الصدر هو ماء الحمام، إذ جاء في ذيله، فقلت لأبي الحسن عليه السلام: «إنّ أهل المدينة يقولون إنّ فيه شفاءً من العين .

فقال: كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام، والزّاني، والنّاصب: العدى هو شرهما، وكلّ من خلق الله، ثمّ يكون فيه شفاءً من العين» .

ثمّ طعن رحمه الله وقال: هذا من الآفات التي تحصل من تقطيع الحديث، انتهى محض كلامه .

وفي «التنقيح»: أنه يمكن دعوى عدم منافاه ذيله، بكونه حكماً مستقلاً مع إطلاق الصدر، فيدلّ على الحكم سواءً في ماء الحمام أو غيره، فيكون دليلاً لقول

المفيد رحمه الله ، إلا أنه يمكن أن يكون وجه ردّ الأصحاب بعدم الدليل، كون الخبر في مقام الإرشاد للناس، من جهة مراعاة حفظ الصحّة، بالاحتراز عن الماء الذى يكون حاله كذلك، من اغتسال الجنب وأضرابه، الذى يؤدّى إلى تفشى الأمراض، عند عدم الاحتراز منه، فيكون ذلك من قبيل الإرشاد إلى سائر الأمور التى تترتب الفائده على العمل بها مثل شرب الماء قاعداً فى الليل، وأمثال ذلك، حيث لا يكون الأمر والنهى مولوياً، حتّى يكون مستحباً أو مكروهاً.

فثبت أنّ الحقّ مع الأصحاب، القائلين بعدم الدليل على ما ذهب إليه المفيد قدس سره ، انتهى ملخص كلامه .

هذا ، ولكنّ الإنصاف إمكان الاستفادة من مثل الحديث، لإستحباب التنزّه تبعاً للمفيد رحمه الله على ما فى «التنقيح» والشهيد، والشيخ البهائى، بالتقريب الذى نذكره، وهو أن يقال، _ بعد ملاحظه ما كان متعارفاً فى عصر الأئمه عليهم السلام ، حيث كانوا يغتسلون بالماء القليل فى الحياض المتّصله بالخزانات كما أُشير إليه فى عددٍ من أخبار ماء الحمام، بقوله : «إذا كانت له مادّه» _ أنه ليس المراد من قوله : «قد اغتسل فيه» _ الماء الكثير الذى فى المخزن، كما كان متعارفاً فى قديم الزمان من الغسل فى الأحواض الكبيره. طهاره الماء المستعمل فى الوضوء

فعلى هذا وإن كان مورد النهى المستفاد من الجملة الشرطيّه، هو خصوص الغسل لا الوضوء، إلاّ أنّه يُفهم من تعليق الجزاء بقوله : فأصابه الجُذام أنّ المقصود هو عدم استعماله، والتحرّز عنه، تنقيحاً للمناط ، فعلى هذا، يصحّ دعوى الإطلاق للغسل والوضوء، حتّى الغسل (بالفتح)، بلا فرقٍ بين الواجب والمندوب، كما لا يخفى .

ونضيف إليه، بأنّ كون ذيل الحديث لماء الحمام، لا يُنافى حكم صدره، لا لما ذكره الخوئى فقط، من كونهما حكيمين مستقلّين _ بل مضافاً إلى إمكان ذلك _ هو أن يُقال : لا ريب أنّه لا خصوصيّة لماء الحمام قطعاً إذ المقصود هو كون الماء

مستعملًا بهذه الكيفيَّة، ولو كان خارج الحَمَّام .

نعم ، ذِكْرُ الحَمَّامِ كان من جهه وجود الشأنيَّة لذلك في الحَمَّام، دون غيره .

فعلية نقول : إنَّ ما ادَّعاه في «التنقيح» من كون الحكم إرشاديًّا لا مولويًّا، في غايه البُعد، إذ فيه أوَّلًا ، يلزم أن لا يكون لنا حكمٌ كراهتي أو استحبابي، في كلِّ موردٍ يحتمل أن يكون الأمر أو النهي فيه لمصلحه أو مفسده دنيويَّة .

وثانيًا : أنَّه لا إشكال في كون جميع أحكام الشرع أن تكون كذلك ، فإنَّنا لا نرى أيَّ منافاه بين كون الحكم مشتملاً على المنافع الدنيويَّة، والمصالح الأخرويَّة من أمثال أمر المولى ونهيه وترتب الثَّواب عليه.

هذا الكلام من جنبه عجيبٌ، وأعجبُ منه إلحاق مثل شرب الماء في الليل قائماً وأمثال ذلك إليه، إذ بذلك يوجب تعطيل كثيرٍ من أحكام المستحبَّات والمكروهات.

فثبت من جميع ما ذكرنا، عدم استبعاد الحكم باستحباب التنزّه، لولا قيام الإجماع على خلافه ، وحيثُ كان الحكم في الكراهه والإستحباب أهون من سائر الأحكام، فحقيقٌ أن يُصرف عنه .

وهكذا ظهر أنَّ الأقوى هو الحكم باستحباب التنزّه مطلقاً، لا في خصوص الوضوء، كما في «الجواهر»، وإن كان إثبات تساوى حكم الماء المستعمل فيالوضوء مع حكم المستعمل في الغسل من هذا الحديث _ مع وجود شبيهه التعليل فيه _ مشكلاً جدًّا ، مضافاً إلى إمكان إثبات الجواز، فيما سيأتي للوضوء .

والحاصل أنَّ استحباب التنزّه عن الماء المستعمل في الغُسل والغُسل في الطهاره، وإثباته في المستعمل في الوضوء مشكلاً، كما أنَّ الأحسن الاجتناب عنه أشكل.

وأما القسم الثاني: وهو الماء المستعمل في الوضوء، الرفع للحدث بإنفراده،

فلا إشكال في طهارته، بل هو ضروري المذهب، خلافاً لأبي حنيفة، حيث ذهب إلى نجاسته بنجاسته مغلظه، حتى أنه منع الصلاه في الثوب الذي أصابه بمقدارٍ أكثر من الدرهم، وأبي يوسف حيث يقول بنجاسته نجاسته خفيفه، ويجوز الصلاه في الثوب المذكور،

الماء المستعمل في الوضوء الرفع للحدث

فيدلّ على طهارته: الدليل، والإجماع وإطلاقات الأدلّه على طهاره الماء حتى بعد استعماله في رفع الحدث، كما تقتضى تلك الإطلاقات أيضاً مطهّريته عن الخبث والحدث، ومن الأصغر والأكبر، كما يقتضيه الأصل والإجماع .

بل قد يدلّ عليه ذيل روايه عبدالله بن سنان، مع إطلاق صدره حيث يشمله قطعاً وهو: عن الصادق عليه السلام، قال: «لا بأس بأن تتوضأ بالماء المستعمل... إلى قوله: وأما الذي يتوضأ الرّجل به، فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف، فلا بأس أن يأخذ غيره ويتوضأ به»^(١).

وفي «الروائع الفقهيّه»: أنّ ظهور الصدر في كون المراد من المستعمل، هو كونه مستعملاً في الوضوء بالخصوص لا- بالإطلاق، واضح، لأنّ أمثال هذه الجملة، مثل قوله: «لا تستنجى بالأحجار المستعمله، ولا تتيّم بالتراب المستعمل»، ظاهرة في الإستعمال في الجبهه المذكوره في الكلام، فهكذا يكون في المقام، فكأنّ المراد هو كونه مستعملاً في الوضوء، وقوله لا يخلو عن وجه في الجملة، إلاّ أنّه لا يساعد مع قوله: بأنّ التفصيل الذي يذكره الإمام عليه السلام من النهي عن المستعمل في غسل الثوب، وغسل الجنابه، كان من جهه إيهام الإطلاق فيما وقع قبله.

لأنّه إذا كان يقصد ظهوره فيه بالخصوص، فلا وجه للإيهام حينئذٍ أصلاً.

كما أنّ قوله : وكلّ مَنْ قال بمقالته، كالآملَى والخوئى، بأنّ ذيل الحديث يدلّ على الجواز.

لا يخلو عن مناقشه ؛ لأنّ الذيل محفوفٌ بما يظهر من كونه مستعملاً للغسل لا الوضوء الاصطلاحى، وهو قوله: «يغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف»، حيث إنّ ظهوره يكون فى التطهير بمعنى الغسل والتوضى اللغوى، خصوصاً إذا قلنا بكون النظافه كانت فى قبال القذاره لا النجاسه، كما احتملناه سابقاً .

ولكنّ الإنصاف، أنّ دلالة صدره بإطلاقه على الجواز فى المقام قوىّ عندنا، لأنّه وارد فى مقام الردّ على العامه الذين لا يجوزون الوضوء بالماء المستعمل، فىكون من باب ذكر الإطلاق وإرادته أحد أفرادها، لأنّه قد خرج عنه بالتنصيص لما يستعمل فى غسل الثوب تحريمياً أو تنزيهياً، كما احتملناه.

وهكذا فى غسل الجنابه أيضاً، كما عرفت، وتنصيصه بالجواز فى خصوص الغسل للنظافه، فبقى الفرد فى تحت الإطلاق هو الوضوء فقط، فكأنّ الحديث بحسب صدره دالٌّ إمّا على ما ذكره السيد الاصفهانى قدس سره أو بما قرّناه وقويّناه.

وقد استدللّ لذلك أيضاً بصحيح زراره: عن أحدهما عليهما السلام : قال : «كان النبىّ صلى الله عليه وآله إذا توضأ أخذ ما يسقط من وضوئه فيتوضئون به»^(١).

بل فى «مستند الشيعة» للرافى قدس سره اختيار استحباب التوضى بالماء المستعمل فى الوضوء، تمسكاً بهذا الحديث.

فيردّه بعدم كونه للتعميم لغيره، فتدبر .

والظاهر أنّ دلالة على الجواز غير بعيدٍ، لأنّه إن كان أصل ذلك ممنوعاً، كان على الإمام عليه السلام البيان، كما فعل _ روحى له الفداء _ فى غير هذا المورد، من النهى

عن ما لا يكون جائزاً، كما هو شأنه، واحتمال اختصاص الجواز به صلى الله عليه وآله بعيداً في الغايه؛ لأنَّ المقام يقتضى بيان عدمه في غيره، وتنبهه النَّاس عليه؛ فعدم ذكره دليلٌ على الجواز كما لا يخفى، وأمَّا استفادته الإستحباب من ذلك لغيره صلى الله عليه وآله غير معلوم، إن لم يكن معلوم العدم .

ثمَّ لا يخفى عليك، أنَّ مضمون حديث زراره قد نقله الصَّدوق رحمه الله جزءاً عن الإمام عليه السلام ويعدّ الخبر معتبراً عنده لتصريحه في بدايه كتاب «من لا يحضره الفقيه» بأنَّه يفتى على طبق الاخبار التي أوردها في الكتاب وإليك نصّ الخبر: وسئل أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، عن مجتمع الماء في الحَمَام، عن غُساله النَّاس، يُصيب الثَّوب منه؟ فقال: لا بأس به، ولا بأس بالوضوء بالمستعمل، وكان النبي صلى الله عليه وآله إذا توضَّأ أخذ النَّاس ما يسقط من وضوئه فيتوضَّأوا به» (١).

وقوله عليه السلام في صدر الخبر: «ولا بأس بالوضوء بالمستعمل»، فإنَّها تؤيِّد بأنَّ عمل النَّاس مِنْ أخذ وضوء النبي صلى الله عليه وآله، لا يختصُّ به فقط، لأنَّه ورد في مقام الاستشهاد به فيما نحن فيه، وذلك بقوله: لا بأس... إلى آخره، مضافاً إلى كون الاستشهاد بقضيه رسول الله يفهم منه كون المراد من إطلاق «لا بأس بالوضوء بالمستعمل» هو المستعمل في الوضوء، فيكون هذا الخبر قرينه ومفسِّره لخبر عبد الله بن سنان في إرادته هذا المعنى، والله العالم .

فإذا ثبت جواز رفع الخبث والحدث مطلقاً، بالماء المستعمل في الوضوء الرافع، فغير الرافع منه يكون بطريق أولى.

فهذا هو السبب في دعوانا الإشكال في غير الرافع، ردّاً على الشهيد في «الذكري»، والمفيد في خصوص الوضوء، إذ لم يثبت لنا دليل على استحباب الترك أيضاً .

فتتجه البحث الأقوى جواز استعمال الماء المستعمل في الوضوء _ رافعاً كان أو غيره _ في رفع الخبث والحدث الأصغر والأكبر بمقتضى دلاله الأدله.

وقوله إشارة إلى القسم الثالث: وهو المستعمل في الوضوء المنضم مع الغسل، في رفع الحدث كالوضوء، في غير الجنابه، من الحدث الأكبر، من الحيض والنفاس والاستحاضه، بناءً على القول بكون الرفع هو الغسل والوضوء معاً لا بالغسل وحده .

وذلك _ مضافاً إلى إمكان الاستفاده من إطلاق أدله الجواز المذكوره آنفاً، حيث يشمل لمثل ذلك ، بل إمكان دعوى الأولويه الظنيه على أقل تقدير، لو لم تكن قطعيه، بأنه إذا كان رافعاً للحدث بإنفرد، فإنه لا يكون مانعاً عن استعماله ثانياً ، فصوره الانضمام يكون بطريق أولى لكونه أضعف، وإن أمكن الإشكال فيه من جهة أنه استعمل فيما كان الحدث فيه أكبراً لا أصغر، ولذلك فإنه يصعب إحراز الأولويه هاهنا _ .

إنه يمكن دعوى انصراف إطلاق الأدله الداله على المنع، عن المستعمل في الحدث الأكبر عن مثل هذا الوضوء، وإن ذهب صاحب «الجواهر» قدس سره في كتاب «شرح النجاه»، على ما حكى عنه إلى نفي البعد عن شمول النزاع للمقام، مستندلاً بأن المفروض كون رفع الحدث الأكبر منوطاً بهما _ أى الغسل والوضوء _ .

بل يظهر من الشيخ الأعظم دعوى الإجماع على الجواز في جميع أقسام الوضوء في كتاب «الطهاره» سواء كان رافعاً أم غير رافع، وسواء كان مع الإنضمام أو الانفراد، كما هو كذلك بحسب لسان الأدله، كما عرفت فلا نعيد .

من هنا ظهر حكم سائر أقسام الماء المستعمل في الوضوء، مثل ما لو كان

مستعملاً في الوضوء المنذور، أو المحلوف عليه، أو غيره من المندوبات والواجبات، لأن جميعها تعدّ أهون من الوضوء الرافع، فإذا أجزنا في المستعمل فيه استعماله ثانياً في رفع الخبث والحدث مطلقاً، فغيره جائز بالأولوية القطعية.

كما لا فرق في الجواز، بين أن يستعمله شخص المتوضي أولاً مره أخرى، أو يستعمل غيره.

وتوهم الفرق، لاشتمال ذيل حديث عبدالله بن سنان ذلك، بقوله: «فلا- بأس أن يأخذ غيره فيتوضأ به»، فلا يشمل ما كان مستعملاً بنفسه ثانياً.

مخدوش؛ أولاً: بالقطع بعدم الفرق بينهما، لعدم خصوصيته لذلك في الحكم، وكأن المقصود إفهام الحكم به بحسب الغالب.

وثانياً: هو مخالف للإجماع المركب، لعدم وجود قول بالتفصيل أصلاً، وهو واضح.

وأيضاً لا فرق في الجواز بين أن يستعمله في رفع الحدث الأصغر، أو الحدث الأكبر، لما قد عرفت في صدر المسألة، بأن مقتضى إطلاقات الأدلة هو الجواز، إلا- أن يقوم دليل على المنع، وحيث لم يكن موجوداً فيعمل بتلك الإطلاقات، وإن كانت الأدلة المجوزة الخاصه، من خبري ابن سنان وزراره وغيرهما، ساكتة عن حكم استعماله في الحدث الأكبر، مضافاً إلى وجود الإجماع على الجواز، إذ لم يعرف قائل بعدم الجواز، مع إمكان دعوى صدق واجد الماء، لمن كان عنده هذا الماء المستعمل في الوضوء وإمكان الاغتسال به في الأغسال الواجبه، حين ضيق الوقت، فلا بدّ عليه أن يغتسل حينئذ، والحكم بكفايه مجرد التيمم هنا مشكلاً جداً، ولو جمع بين التيمم والغسل كان أحسن وأوفق بالاحتياط، كما لا يخفى.

هذا تمام الكلام في الماء المستعمل في الوضوء، بأقسامه، وأحكامه.

وما استعمل في الحدث الأكبر طاهرًا، وهل يرفع به الحدث ثانيًا؟ فيه ترددٌ، والأحوط المنع (١).

(١) والبحث فيه يقع من جهاتٍ أربعة، بل خمسة: تارة في أصل طهارته .

مطهرته الماء المستعمل في الحدث الأكبر عن الخبث

وأخرى: في مطهرته من الخبث .

وثالثه: في مطهرته عن الحدث الأصغر .

ورابعه: عن الحدث الأكبر .

ويلحقُ بذلك بحثٌ في جواز استعماله في الأغسال والوضوءات غير الرافع وعدمه، فلا بأس بالإشارة إلى كلِّ واحدٍ منها على حده .

فأما الأول: فلا إشكال فيما لو كان بدن المُغتسل طاهرًا عن النجاسة العينية والحكمية كونه طاهرًا، بلا فرقٍ بين كون الغُسل بنفسه رافعًا كما في الجنابه، أو مع الوضوء، كما في ما عدا الجنابه من الأغسال في الأحداث، على احتمالٍ، وبلا فرق بين كون الماء كثيرًا معتصمًا كماء الكثر والجارى والمطر، أو قليلًا .

ويدلُّ على طهارته أمور :

الأول: الإجماع بقسميه قائم عليه، ولا يُعرف فيه خلاف أصلاً .

الثاني: الإطلاقات الواردة في طهاره الماء، حيثُ تشمل بإطلاقها لما بعد الإستعمال، إذا لم يلاق نجسًا، واستعمل في رفع الحدث الأكبر .

الثالث: استصحاب الطَّهارة، فلو شكَّ في طهارته بعد الغُسل، لأنه كان قبله طاهرًا فيشكُّ بالإستعمال في نجاسته، فمقتضى (لا تنقض) هو الحكم ببقاء طهارته .

الرابع : وجود قاعده الطَّهَّارَه من قوله عليه السلام : «كُلُّ شَيْءٍ طَاهِرٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ نَجَسٌ»، حيث أَنَّهُ أَيْضاً يَشْمَلُ الْمَقَامَ.

هذا كُلُّهُ، مع إمكان احتمال استفاده الطَّهَّارَه من بعض الأخبار غير المعتبره مثل خبر «عوالى اللآلى» المروى عن ابن عباس، قال : «اغتسل بعض أزواج النبى صلى الله عليه و آله فى جفنه، فأراد رسول الله صلى الله عليه و آله أن يتوضأ منها، فقالت : يارسول الله إننى كنت جنبه، فقال صلى الله عليه و آله : الماء لا يجنب»^(١)، الجفنه والجفان، قصاب كبار واحدها جفنه، ككلاب و كلبه، ويُجمع أيضاً على الجفَنَات (بالتحريك) كما فى «مجمع البحرين» .

فكانت قد اغتسلت من إناء كبير ، واحتمال كون ماء بمقدار الكثر بعيداً غايته، بل كانت هى بسعه الأوانى المعموله بأيدينا الآن والتي تُسمى بالفارسيه (سطل ولگن) أو أكبر منهما؛ فيظهر منه طهاره الماء .

فالمسأله واضحه، لا تحتاج إلى مزيد بيان .

والثانى: وأما مطهريته من الخبث :

مضافاً إلى وجود أصل الإستصحاب، إذ كان قبل الاستعمال مطهراً له قطعاً، فبعده كذلك، لأنه لا يُنتقض اليقين بالشك.

وكذلك شمول إطلاقات الأدله لمطهريه الماء المطلق، حتى بعد استعماله فى الحدث الأكثر، إلا ما ثبت دليل على المنع، وهو غير موجود.

والإجماع بكلا قسميه _ لو لم نعد ما نقله «الذكري» من الخلاف خلافاً _ وكلامه على ما فى «مصباح الهدى» هكذا: جوز الشيخ والمحقق إزاله النجاسه به لطهارته، ولبقاء قوه إزالته الخبث، وإن ذهب قوه رفعه الحدث. وقيل: لا، لأن قوته

١- مستدرک وسائل الشيعه: الباب الثانى، الماء المستعمل، الحديث ٦.

استوفيت فالتحق بالمضاف . انتهى كلامه .

وقد جعل بعض المتأخرين كلامه مدركاً للإعتراض، مثل صاحب «الحدائق»، والعلامة، وفخر المحققين، حيث ادّعوا الإجماع ونفى الخلاف فيه، وإن تفتن صاحب المعالم، وصرح بكلام لا يبعد قوته، وهو أن يكون المقصود بعض المخالفين، كما يساعد هذا التعليل استدلالاتهم الواهية إذ الخاصه لا يستدلون في إثبات الأحكام بهذه الأوهام .

فدعوى الإجماع قوى جداً، إلا أنه يظهر من كلام بعض الفقهاء، مثل المفيد رحمه الله في «المقنعه» على ما نقله الشيخ الأعظم قدس سره في كتاب «الطهاره»^(١) أنه : «لا ينبغي أن يرتبس الجنب في الماء الراكد، فإنه إن كان قليلاً أفسده، ولم يطهر به، وإن كان كثيراً خالف السنّه بالإغتسال فيه، ولا بأس بارتماسه في الماء الجارى، واغتساله فيه»، احتمال نجاسه الماء القليل باستعماله في الإغتسال، لإمكان أن يكون مقصوده صورته نجاسه بدنه، كما هو الغالب، خصوصاً في مثل تلك الأزمنة، فلا يكون حينئذ مخالفاً .

وكذلك في كلام ابن حمزه في «الوسيله» والشيخ في «المبسوط» في الماء المستعمل إذا تيم كراً، معللاً في رفع المنع _ خصوصاً في «المبسوط» _ بأنه لا يحمل خبثاً .

هذا، على نقل الشيخ الأعظم في كتاب «الطهاره»، مع احتمال أن يكون المراد من المُستعمل، هو المستعمل في الخبث لا مطلقاً، حتى يشمل لمثل ما نحن فيه .

وكيف كان، فما ذهب إليه الأ-كثر من دعوى الإجماع في المقام قوى، لعدم دليل يمنع عن ذلك، إلا إذا ذهبنا إلى مانعيه خبر عبدالله بن سنان في النهي عن

التوضي عن الماء الذى يغتسل به الرجل من الجنابه(١)، على أن يكون المراد هو مطلق التطهير لإطلاق التوضي على ماء الاستنجاء كثيراً، وعدم ثبوت حقيقه شرعيه فى غير لفظ الوضوء من سائر مشتقاته، على ما نقله الشيخ الأعظم قدس سره فى كتاب «الطهاره»(٢) فإنه رحمه الله ناقش فيه وقال بأن الإنصاف _ مع ملاحظه صدرها وذيلها كونه مستعملاً فى غير رفع الخبث _

إلاّ إنّنا نقول: قد يضافُ إلى ما ذكره قدس سره من إمكان كونه بلحاظ نجاسته، لما قد عرفت من كون الغالب فى ذلك العصر هو نجاسه بدنهم بالجنابه، بل لعله كان كذلك فى زماننا أيضاً كما لا يخفى .

وكيف كان، فدعوى مطهريته من الخبث يكون أمرٌ ثابتٌ ولا إشكال فيه، والله العالم .

وأما الكلام فى القسم الثالث: فى أنّ المستعمل فى الحدث الأكبر، هل يجوز استعماله فى رفع الحدث الأصغر أم لا ؟

ولا- يخفى أنّ الفقهاء رضوان الله عليهم أجمعين لم يفصّلوا فى الحكم بالجواز والمنع والتردد وغيرها بينهما، وإن كان مقتضى استدلال بعضهم _ كالأمل _ هو التفصيل بأنّ جواز الغسل دون الوضوء، إلاّ أنّه قد استوحش فى مقام الاختيار والفتوى من بيان التفصيل، ونحن نستعرض كلّ واحد منهما فى مقام الإستدلال وذكر الدليل مستقلاً، حتّى يتضح لنا الأمر فى هذه المسأله العويصه، بعنايه من الله تبارك وتعالى، وما توفيقى إلاّ بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

فنقول ومن الله الإستعانه: الأقوال فى المسأله على ما حقّقناه أربعه: قولٌ بالجواز، وهو مختار كثيرٍ من الفقهاء، من المتقدّمين مثل: «السرائر»، والسيد

١- وسائل الشيعه: باب ١٣ الماء المضاف، الحديث ٩.

٢- كتاب الطهاره: ص ٥٩.

المرتضى، وسالار، وابنى زهره، وسعيد، بل ومن المتوسّطين والمتأخّرين: «كالقواعد» و«المنتهى» و«التحرير» و«المختلف» و«الذكري» و«المدارك»، والشهيد الثانى، وصاحب «الجواهر»، و«مصباح الفقيه»، والشيخ الأعظم، والسيد فى «العروه»، والخوئى والخمينى والحكيم والكلبايگانى، وغيرهم .

استعمال الماء المستعمل فى الحدث الأكبر فى الوضوء

وقول بالمنع، كما عليه جماعه كثيره من القدماء _ بل قيل: إنّه المشهور بينهم _ مثل: المفيد، والشيخ الطوسى، والصدوقين، وابنى حمزه، والبرّاج، ومثل النزاقى، والسيد الإصفهانى، والآملى، والبروجردى، والشاهرودى وغيرهم، من المتأخّرين الذين قالوا بالمنع وإن علّوه بالاحتياط الوجوبى، فراجع كتبهم .

وقول ثالث، وهو التوقّف والتردد من تأييد المنع بالاحتياط، كما عن المصنّف هنا وفى «المعتبر» .

وقول رابع هو التفصيل بين صورتى الضروره من الجواز، والمنع فى غيرها، وهذا هو المنقول عن الشيخ قدس سره فى «المبسوط» .

إذا عرفت الأقوال فى المسأله فلا بدّ البحث فيها :

تارة: من جهه مقتضى الأصل العملى، المسمّى بالدليل الفقاهتى .

وأخرى: من جهه مقتضى الدليل الاجتهادى .

فالأوّل: لا- إشكال فى كون مقتضى أصل الاستصحاب، مطهريته من الحدث الأصغر، لأنّه مقتضى الحكم بالإبقاء لما بعد استعماله فى رفع الحدث الأكبر، بدليل (لا تنقض اليقين بالشك)، فيحكم بحصول الطّهارة به .

فإن قلت: بعد التوضى بمثل هذا الماء، يشكُّ فى أنّه هل رُفِعَ الحدث به أم لا؟ فمقتضى استصحاب بقاء الحدث، هو الحكم بالإبقاء؟! .

قلت: بأنّ هذا الدليل محكومٌ باستصحاب سابق، لأنّ الشكَّ فى بقاء الحدث بعد التوضى، كان مُسبباً عن الشكَّ فى جواز استعمال ذلك الماء، فإذا حكم

بجوازه بمقتضى الإستصحاب، يكون قد رفع بذلك الشك في بقاء الحدث، لكونه مُسبباً، ومعلوم أنّ الأصل الجارى فى السبب رافع للشك الموجود فى المسبب .

هذا، فضلاً عن وجود الإطلاقات الدالّة على الجواز، كما سيأتى بحثه إن شاء الله تعالى بالتفصيل.

فحيث قد عرفت أنّ مقتضى القاعده الأوليه، من الإطلاقات والأصل، هو الجواز، مضافاً إلى وجود دليل خاصّ عليه أيضاً، فلا بدّ من تجسّس دليل المنع، فإنّ ثبت ذلك، فبواسطته يُخصّص عموم الأدلّه المجوّزه عموماً، ويعارض الأدلّه الخاصّه خصوصاً، وإلاّ يجب العمل بمقتضى أدلّه الجواز، كما لا يخفى .

فالمانعون قد استدّلوا على ذلك بخبر عبدالله بن سنان: «عن الصادق عليه السلام قال: لا بأس بأن يتوضّأ بالماء المستعمل ، وقال : الماء الذى يُغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابه، لا يجوز أن يتوضّأ منه وأشباهه . وأمّا الذى يتوضّأ به الرجل، فيغسلُ به وجهه ويده فى شيء نظيف، فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضّأ به» (١).

فدلّالته على المنع من الوضوء يكون من جهه النهى فى قوله: لا يجوز أن يتوضّأ منه .

وقد أورد عليه:

أولاً: من المناقضه بين صدره وذيله، لأنّه بصدرة أجاز التوضّى بالماء المستعمل مطلقاً، فيشمل مثل هذا الماء، ولكن ذيله ينهاه .
وثانياً: يمكن أن يكون المنع عن التوضّى بالماء المستعمل فى الجنابه، لأجل نجاسه البدن، الموجب لتنجّس الماء، لا لكونه مستعملاً فى رفع الحدث الأكبر،

حتى يدل على المنع المفروض في المسألة .

وثالثاً : يحتمل أن يكون النهى تنزيهياً، من جهة احتمال أن يكون القول بذلك بقريته غسل الثوب، حيث لا يكون غالباً نجساً، وبرغم ذلك نهى عن التوضى بغسالته المستعمله في إزاله الوسخ، فيكون المراد من المستعمل في الجنابه غير النجس، فيكون دالاً على الكراهه لا الحرمة، حتى يستفاد منه المنع .

ورابعاً : الحكم بالمنع عن التوضى بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر موافق لمذاهب العامه بخلاف القول بالجواز، فكأنه يحتمل أن يكون وارداً مورد التقية، كما في «الجواهر».

هذا كله في دلالة الحديث.

كما أنه يرد عليه أيضاً من جهة سنده بأحمد بن هلال، وهو مرمي تارة بالغلو، وأخرى بأنه لا مذهب له أصلاً كما صرح به الشيخ الأ-عظم في كتاب «الطهاره»، بل نقل عن سعد بن عبدالله الأشعري قوله: «إننا ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجح من تشيعه إلى النصب، إلا أحمد بن هلال .

بل ورد في شأنه عن مولانا العسكري عليه السلام طعناً شديداً، فلا بأس بذكر الحديث مفصلاً على ما في «تنقيح المقال»(١) للمامقاني نقلاً عن الكشي، فيما نقله عن القاسم بن العلاء أنه خرج إليه : «قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنع بن هلال لا رحمه الله بما قد علمت لم يزل لا غفر الله له ذنبه ولا أقاله عشرته يداخل في أمرنا بلا إذن منا ولا رضى يستبد برأيه فيتحامى من ذنوب لا يمضى من أمرنا إياه إلا بما يهواه ويريد أرواه الله بذلك في نار جهنم فصرنا عليه حتى بتر الله بدعوتنا عمره وكنا قد عرفنا خبره قوماً من مواليها في أيامه لا رحمه الله

وأمرناهم باللقاء ذلك إلى الخاص من موالينا ونحن نبراً إلى الله من ابن هلال لا رحمه الله ومن لا يبرأ منه واعلم الإسحاقى سلمه الله وأهل بيته بما أعلمناك من حال هذا الفاجر» انتهى موضع الحاجه . استعمال الماء المستعمل فيالحدث الأكبر فيالوضوء

وأما الجواب عنها: فنبداً أولاً بجواب الإشكال عن سنده، فنقول: ورود الطعن عن العسكري عليه السلام في حقه لا يضرب بقبول ما نقل عنه قبل إنحرافه، لاسيما مع ملاحظه نقل القميين مثل الصدوقين، وابن الوليد، وسعيد بن عبدالله عنه، مع كثره دقتهم في حال الرواه. ولا نقصد بهذا وثاقه الرجل من جميع الجهات، بل نقصد أنه يفهم من نقل الحديث عن مثل هذا الرجل، أنه كان موثوق الصدور عندهم، سواء كان هذا الاطمئنان حاصلًا لهم من وثاقته، أو من القرائن الخارجيه أو المحفوفه، خصوصاً إذا كان منقولاً عن الحسن بن محبوب، حيث حكي عن ابن الغضائري - الطاعن في كثير ممن يطمئن به غيره - أن الأصحاب قد اعتمدوا على روايته، إلا ما يرويه عن شيخه ابن محبوب، وعن «نوادر» ابن أبي عمير، حتى أنه حكي عن السيد ميرداماد أن ما يرويه ابن هلال عن الكتابين ملحق بالصحيح، بل كان الشيخ الأنصاري قدس سره أيضاً ممن يعتقد بأن لروايته قرائن تكاد تلحقها بالصحيح، بل عن الوحيد البهبهاني في «حاشيه المدارك» هو الاعتماد عليه، فما أشكل المحقق الخوئي فيه، وبسط في حقه الكلام، وأتعب نفسه عليه، كان في غير محله؛ لأنه - مضافاً إلى أنه يعد رجوعاً عما حقه من التضعيف فيما بعد ذلك، كما نقله مقرره في ذيل «التنقيح» - مع وجود أحمد بن هلال في سلسله رواه «كامل الزيارات»، وغير ذلك من المرجحات المعتمده عنده، وقبول أكثر المتأخرين ذلك الخبر، واعتمادهم عليه في فتاويهم، بل الإفتاء ببعض مضامينه، فلا يبقى حينئذ للشك والترديد في اعتبار السند مجال .

فما ذكره بعض، كالمحقق والعلامة في «المعتبر» و«المنتهى»، ومن تبعهما من

الطعن في سنده لا يُعنى به ، فالحديث من حيث السند متلقاه بالقبول والاعتبار، وقابل للتمسك به في مقام الاستدلال والاختيار .

وأما الجواب عن الإشكال في دلالة: فأما عن المناقضة بين الصدر والذيل، فلما عرفت أن المراد من المستعمل في الصدر؛ إما يكون خصوص الوضوء _ كما عليه السيد في «الروائع الفقهية» _ فيكون نفى البأس لخصوص المستعمل في الوضوء، والبأس في الذيل للمستعمل في الغسل، فلا تعارض بينهما حتى يكون متناقضاً .

وإمّا يكون مطلقاً، إلاّ أنه أريد خصوص الوضوء بإخراج أفراده فرداً فرداً، فيبقى تحت عموم نفى البأس مجرد المستعمل في الوضوء، والمستعمل في الغسل (بالفتح) في الشيء النظيف المذكور بالخصوص في ذيله _ ويختص البأس بفردين وهما: المستعمل في غسل الثوب، وغسل الجنابه، فلا مناقضة فيه أيضاً، وهكذا يندفع هذا الإشكال أيضاً .

كما أنّ الإشكال بأنه موافق للعامّة، المذكور في الإيراد الرابع غير وارد، لأنهم يقولون بالمنع في جميع أقسام المستعمل، خصوصاً في الوضوء، بخلاف ما هو مضمون الحديث حيث يفيد المنع في خصوص ما استعمل في رفع الحَبْث والحدث الأكبر، ولم نعهد هذا القول من أحدٍ من العامّة ، فأصالة الجبهه غير جاريه هنا، أى أنّ الأصل يقتضى عدم كونه صادراً على نحو التقية، حتى لا يكون حجّه، كما لا يخفى .

فبقى الآن من الإيرادات الأربعة إشكالان :

أحدهما : كون النهى بلحاظ نجاسه الماء، بسبب ملاقاته مع نجاسه البدن غالباً فلا يكون النهى حينئذٍ لأجل كونه مستعملاً في الحدث الأكبر .

فأجيب عنه : بأنه وإن كان الغلبه مع نجاسه البدن، إلاّ أنّ الظاهر كون الحكم

هنا حيثاً، أى يكون النهى من حيث أنه مستعملٌ فى الحدث الأكبر، وذلك لا ينافى انضمام جهه أُخرى إليه مثل كونه قد لاقى النجاسه أيضاً وكونه مستعملاً فى رفع الخبث الأكبر أيضاً، فيكون النهى مطلقاً ولو لم يكن منضمّاً إلى هاتين الجهتين .

هذا، مضافاً إلى كونه معطوفاً بما استعمل فى غسل الثوب، الذى كان المفروض فيه نجاسته، فلو كان المقصود فى المعطوف عليه هو فرض النجاسه أيضاً، لزم أن يكون العطف تفسيرياً ومن باب عطف الخاصّ على العامّ، وهو بعيدٌ غاية البعد كما هو مذكورٌ فى «مصباح الهدى»(١).

ونحن نزيد على الجواب عن الإشكال: بأنّه لو سلّمنا كون المفروض فى غسل الثوب كونه نجساً _ مع إمكان الإشكال فيه كما سيأتى _ لكنّه لا- نُسَلِّم كون الغالب فى الجُنْب النجاسه، إذ من الواضح أنّه قلّ ما يتفق بأن يغتسل الرجل من الجنابه، ويتزامن غسله ويتحد مع إزاله النجاسه من بدنه، بل من عاده الناس أن يغسلوا النجاسه أولاً ثمّ يشرعوا فى الغسل ثانياً، كما يشهد لذلك ما ورد فى بعض الأخبار من الحُكْم بِغَسْلِ الْفَرْجِ مَعَ الْمَاءِ ثُمَّ الْغُسْلُ لِلْجَنَابَةِ أَوَّلًا- مثل ما رواه محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: قال: سألته عن غسل الجنابه.

فقال: تبدأ بكفّيك فتغسلهما، ثم تغسل فرجك، ثم تصبّ على رأسك ثلاثاً، ثم تصبّ على سائر جسدك مرّتين، فما جرى عليه الماء فقد طهر»(٢).

وخير زواره قال: «قلت: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: إن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها فى الماء، ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف، ثم صبّ على رأسه ثلاث أكفّ .»(٣) الحديث .

١- مصباح الهدى: ص ٢٠٠.

٢- وسائل الشيعة: الباب ١ الجنابه، الحديث ٢٦.

٣- وسائل الشيعة: الباب ٢ من الجنابه، الحديث ٢٦.

وغير ذلك من أخبار هذا الباب .

فالغلبه المذكوره فى كلام أكثرهم ممنوعه جدًّا، خصوصاً مع ملاحظه قلّه الماء فى تلك الأزمنه، حيث يوجب انفعال الماء قطعاً، فإيجاد الغُسل والغُسل مع هذا الماء دفعه واحده يعدّ فى غايه الندره.

ولو سلّمناه فى مثل الماء المتّصل بالكرّ، كما فى ماء الأنابيب المتعارفه فى زماننا هذا .

فعليه يُعلم أنّ النهى عن التوضّى بذلك، لا يكون إلاّ من جهه كونه مستعملاً فى الحدث الأكبر كما لا يخفى، فيكون هذا دليلاً للمانعين .

وأما مع قبول كون الغالب فى المستعمل فى غُسل الجنابه هو نجاسه بدنهم، والقول بكون الغساله فى رفع الخبث نجساً _ كما عليه الأ-كثر وكان مختارنا سابقاً _ فحينئذٍ يمكن أن يكون النهى _ فى فقره الثانيه _ من جهه إفهام السائل بأنّ المستعمل فى رفع الخبث يعدّ نجساً ومانعاً، وأيضاً يمكن أن يكون لإفهام أنّ الاستعمال فى رفع الحدث الأكبر يعدّ مانعاً عن التوضّى أيضاً، فلا إشكال حينئذٍ فى أولويّه الاحتمال الثانى وذلك فراراً عن لغويّه تكرار الحكم، إذا فرض كون الثوب أيضاً نجساً، ولعدم خصوصيته غُسل الجنابه حينئذٍ فى الذكر بالخصوص.

هذا، بخلاف ما لو قلنا بالاحتمال الثانى، فإنّه يكون حينئذٍ حكماً مستقلاً غير ما ذكره فى الثوب، إذ الخبر حينئذٍ فى هاتين الفقرتين مشتملٌ على حكّمين، وهما عدم التوضّى من المستعمل فى النجاسه المستفاد من الفقره الأولى، وعدم التوضّى من المستعمل فى رفع الحدث الأكبر .

ومن هنا ظهر فساد كلام الآملى القائل بأنّه : لو كان المنظور، هو باعتبار نجاسه البدن قد نهى عنه، يلزم أن يكون العطف من باب عطف الخاصّ على العامّ.

وذلك لأنّه لا عموم فى الأوّل حتّى يكون الثانى بالنسبه إليه خاصّاً، بل يكون

من باب عطف فردٍ على فردٍ آخر، وهو غير وجيه صدوره من الفصيح _ لاسيما في مثل الإمام رُوحى له الفداء، حيثُ كان إمام الفصحاء _، إلا في بعض الموارد الذى تقتضى المصلحه تكراره وهو مفقودٌ فى المثال، كما لا يخفى .

وثانيها : كون النهى فيه تنزيهياً، بقريته غَسِلَ الثوب، لعدم كونه غالباً نجساً، فيكون النهى عن التوضى بما استعمل فيه، لكونه مستعملاً فى إزاله الوسخ والقذاره، فيكون حينئذٍ قرينه على كون النهى عن التوضى بالماء المستعمل فى غُسل الجنابه أيضاً تنزيهياً.

ويشهد على ذلك ما عرفت من عدم غلبه نجاسه بدن الجُنب حين الإغتسال، فلا ينافى ذلك أن يكون التوضى بالماء المستعمل فى كلا قسميه مع نجاستهما، غير جائز، لثبوت النجاسه فيه أيضاً .

بل قد يؤيد هذا الاحتمال، ما وقع فى آخر الحديث، من تجويز التوضى بماءٍ يغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف، بما قد عرفت منّا سابقاً بقريته تصريح الغسل بالخصوص فى الوجه واليد، مع كفايه فهم ذلك من لفظ «التوضى» لو كان الوضوء به هو الوضوء الاصطلاحى، وإضافه لفظ النظافه كون المراد هو مطلق التطهير والتنظيف، أى يجوز الوضوء بماءٍ استعمل فى شىء نظيف، وأنه لا كراهه فيه، كما كانت فى سابقيه .

فعلى هذا التقدير، لا يكون الحديث حينئذٍ دليلاً يفيد المانعين، لأنهم أرادوا إثبات المنع، بمعنى عدم الجواز لا الكراهه .

هذا، ولكنه قد نوقش فيه _ كما فى «مصباح الهدى»، و«المستمسك» و«مصباح الفقيه» _ بأن هذا الاحتمال ضعيفٌ غاية، إذ ليس عليه دليلٌ أصلاً، مع ظهور قوله: «الماء الذى يغسل به الثوب» فى كون غَسَلَه لإزاله خبثه، كيف ولو جاز حمله على الغسل لإزاله وسخه من غير دليل، فليحمل على الغسل وإن لم

يكن عن وسخ، فلا يبقى معه مجالٌ للحمل على الكراهه.

وهذا الحمل أوفق مع ملاحظه الجمود على اللفظ، إذ ليس فيه ما يوجب الحمل على إزاله الوسخ .

انتهى كلامه فى «مصباح الهدى»(١).

ولكن الإنصاف عدم تماميه هذه المناقشه، لأنّ الدليل هو الذى سبق ذكره من عدم وجود الغلبه فى نجاسه الثوب فى الخارج، فحمله على خصوص النجس منه لا- يخلو عن بشاعه، لكونه فرداً نادراً بالنسبه إلى سائر أفراد الثياب ذات الحامل للقذاره والوساخه، كما لا يخفى .

وأما جعل الحمل على مطلق الغسل _ ولو من غير وسخ _ أوفق وأولى، حتى لا يكون النهى تنزيهياً . استعمال الماء المستعمل فى الحدث الأكبر فى الوضوء

فغيرٌ وجيه، لأنّ المناسبه بين الحكم والموضوع توجب كون النهى حينئذٍ لوجود خصوصيه فى الماء المستعمل عند العرف حيث ينهى عنه .

وأما فيما إذا لم يكن فيه شيء أصلاً _ كما لو كان الثوب طاهراً ونظيفاً _ وبرغم ذلك نهى عنه، فإنه _ فضلاً عن عدم مساعدته مع ما هو المذكور فى الذيل بإلقاء الخصوصيه عن الوجه واليد والشىء الذى هو كناية عن الظرف _ لا يكون عند العرف والعقلاء حرازه وكراهيه من استعماله حتى يستلزم النهى عنه، ولو تنزيهياً، فأى خصوصيه أجود وأحسن من ذلك، كما لا يخفى .

ولكن الحق الذى ينبغى أن نراعيه، هو أنّ حمل النهى _ فى قوله : «لا يجوز أن يتوضأ منه»، وأشباهه _ على النهى الكراهتى هنا بعيدٌ غايته، وإن لم يكن كذلك فى بعض الموارد ، وذلك لأنّ حمل النهى على الكراهه فى سائر الموارد يكون

بالتصرّف فى ظهور الهيئه، مِنْ صيرفها عمّا هو الظاهر فيها وهو الحرمة ، وما نحن فيه يختلف عنه حيث أنّ مادّه الجواز إذا وقع عقيب النهى يكون ظهوره فى الحرمة أقوى، فحمله على الكراهه بعيداً جداً .

فعلى هذا لابدّ من اختيار أحد الحملين ؛ إمّا القول بحرمة التوضّى بالماء المستعمل فى الثوب الوسخ الطاهر، وُغسل الجنابه حينما يكون البدن طاهراً.

أو القول بالحرمة فيهما مع فرض نجاستهما .

فحيثُ كان الحكم فى الاحتمال الأوّل _ فى المستعمل فى الثوب _ بالحرمة خلاف الإجماع، وإن لم يكن فى الثانى كذلك ، إلاّ- أنّ القول به لا يساعده وحده السياق ، فلا بدّ من حمله على الاحتمال الثانى، حيث لا يكون حينئذٍ خلاف الإجماع لوجود القائل ، بل الإجماع قائم على عدم جواز التوضّى بالماء المتنجّس إن قلنا بنجاسه الغساله ، بل لا يكون خلاف الإجماع إن قلنا بطهاره الغساله أيضاً، لما قد عرفت من ثبوت القول بالحكم بالمنع عن التوضّى بالماء المستعمل فى رفع الخبث ، فراجع .

فيتعيّن الحمل حينئذٍ على الاحتمال الثانى، ويُحفظ النهى فى ظهوره وهو الحرمة، وإن كان هذا الحمل بعيداً أيضاً من جهة قلّه موارد نجاسه الثوب والبدن، فلذلك ترى أنّ كثيراً من الفقهاء لم يفتوا بالمنع صريحاً ، بل احتاطوا فى المورد بالاحتياط الوجوبى، لعدم وضوح دليل المنع _ من حيث الدلاله _ بما يوجب اطمئنان الفقيه بحيث يلزمه على الفتوى بالمنع أو الجواز جزماً، كما لا يخفى .

نعم ، قد يمكن الإستدلال على جواز فى الوضوء بالماء المستعمل بخبر «غوالى اللثالى» المروى عن ابن عبّاس، قال : «اغتسل بعض أزواج النبىّ صلى الله عليه و آله فى جفنه، فأراد رسول الله أن يتوضأ منها ، فقالت : يارسول الله إني كنت جُنُباً .

فقال صلى الله عليه وآله : إن الماء لا يُجنب» (١).

والظاهر أنّ اغتسال بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله كان في جفنه، وهي القصعة الكبيرة، لا الأخذ منها والاعتسال بماءها في خارجها، كما يؤيد ذلك إخبار بعض الأزواج له صلى الله عليه وآله ذلك، حيث يفهم أنه كان لتوهم عدم جواز التوضي بالماء المستعمل في الحدث الأكبر، ولولاه لما صحَّ توهمه بالنسبة إلى أخذ الماء منها وجهاً وجيهاً، كما لا يخفى، وإن جعل بعض المحققين وهو - الآملي قدس سره - هذا الاحتمال مؤيداً للجواز أيضاً، معتمداً على تعليقه صلى الله عليه وآله «بأن الماء لا يُجنب» - والإشكال فيه يكون من جهتين : الجهة الأولى: في سند الخبر والكتاب المنقول فيه.

الأول : في سنده، لكونه مرسلًا، ومنقولاً - عن كتاب «غوالي اللآلي» (٢) لأبي أبي جمهور الأحسائي، وهو محمّد بن علي بن إبراهيم بن أبي جمهور الأحسائي، ويقع الكلام وقع فيه أولاً: من جهة شخصه، فهو وإن كان عالمًا متكلمًا جامعًا للمعقول والمنقول، إلا أنه متهم بالتصوّف، وكان مفرطاً فيه، كما نقله النوري في «المستدرک» عن صاحب «روضات الجنّات»، وإن وثقه النوري في «المستدرک» (٣)، والمحدث الجزائري، حيث أُلّف كتاباً سمّاه ب - «الجواهر الغوالي في شرح عوالي اللآلي» فراجع.

الاعتسال بالماء المستعمل في الحدث الأكبر

الثاني : في كتابه، من جهة خلطه في الأخبار بين غثها وسمينها، وصحيحها وسقيمها، كما نقل ذلك في «الروضات» عن الشيخ الحرّ العاملي في «وسائل الشيعة»، بل كذلك صاحب «الرياض» و«اللؤلؤة» والمجلسي في «البحار»، بل

١- مستدرک وسائل الشيعة: الباب ٢ الماء المستعمل، الحديث ٦.

٢- الصحيح بالعين المهملة لا المعجمة، كما عن «مستدرک وسائل الشيعة» ج ٣ / ٣٦٤.

٣- مستدرک وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٣.

عن صاحب «الحدائق» عدم الاعتماد بأخبار كتابه عند الأصحاب .

فالإعتماد عليه حينئذٍ منفرداً بنحو الدليل والاستدلال، لا التأييد والإستشهاد لا يخلو عن تأمل، خصوصاً مع إرساله، وإن ذهبنا إلى وثاقه الرجل بنفسه، كما هو واضح لا خفاء فيه .

وثانيها : فى دلالتة أولاً ؛ أنه ليس فيه أنه قد توضحاً رسول الله صلى الله عليه و آله منه أم لا حتى يدل على فعله ، مضافاً إلى أن قوله يؤيد الجواز، فلعله لم يتوضى بعد ذلك منها، ولو كان لأجل الكراهة مثلاً لو لم نقل بالحرمة.

ثانياً : قد استبعدنا سابقاً كون الجفنه كبيره على مقدار الكز، إلا- أنه لا- ينفى الاحتمال فإذا احتملنا كونه كزاً، فلا يكون حينئذٍ مفيداً لما نحن بصددده .

كما قد يؤيد هذا الاحتمال كون الإناء كبيراً بحيث يمكن فيه الاغتسال، فاحتمال استعماله على قدر الكز ليس ببعيد غايته، كما لا يخفى ، فالإعتماد على هذا الحديث على حده _ لولا دليل آخر، مع وجود احتمال المنع من خبر ابن سنان كما عرفت _ فى غايه الإشكال، بلا فرق فى المنع بين أقسام الوضوء.

فالأحوط عدم جواز التوضى بالماء المستعمل فى الحدث الأكبر مطلقاً.

وأما الكلام فى التقسيم الرابع: وهو استعمال ماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر فى رفع الحدث الأكبر أيضاً.

ففيه أيضاً: مثل الوضوء من جهه الأقوال، بكونها أربعة: بين الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتوقف مع تأييد المنع بالاحتياط، والتفصيل بين حال الضروره بالجواز وعدمها بالمنع.

وقد عرفت أن الفقهاء لم يُفرّقوا فى الحكم جوازاً ومنعاً وتفصيلاً، بين الوضوء والغسل، ولكننا قد بسطنا البحث فى كلّ واحد منهما على حده.

فالآن نشرح بيان حكم الغسل بالماء المستعمل فى الحدث الأكبر .

فنعول ومن الله الاستعانه : قد استدلل المانعون على المنع بمقبوله عبدالله بن سنان السابقه، باحتمال أن يكون كلمه (وأشباهه) عطفاً على الضمير المجرور في (منه)، فيكون الخبر حينئذٍ معناه أنّ الماء الذي يُغسل به الثوب وأشباهه، من بدن النجس، والجسم النجس، وما يغتسل به الجُنب وأشباهه، من المستعمل في الحيض والنفاس والإستحاضه، لا يجوزُ الوضوء منه ، فحينئذٍ لا يكون الخبر دالاً على المنع بالنسبه إلى الغسل، إلاّ أنّه داخل في أحد الأمرين: أمّا بالإجماع المركّب، لعدم وجود قائل بالتفصيل بين الوضوء بعدم الجواز، والغسل بالجواز في أصحابنا.

أو يلحق بالوضوء بطريق الأولويّه، لأنّه إذا دلّ على المنع من استعمال الماء المستعمل في الحدث الأكبر لرفع حدث الأصغر، ففي رفع حدث الأكبر يكون منعه بطريق أولى، هذا كما في «الروائع الفقيهيه» للسيد قدس سره .

ولكن هذا الوجه لإثبات المنع في الغسل، قابل لأن يرد عليها إشكالات:

أولاً: من جهه مخالفته لقاعده نحويه متفق عليها بين النحاه، من عدم جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعاده الجاز، فلا يقال: مررت به وزيد، بل يقال: وبزيد، فلا يصحّ نسبه اللحن إلى الإمام عليه السلام، فالعجب من صاحب «مصباح الهدى» أنّه برغم تتبّه لهذا الإشكال فهو يذهب إلى أظهريته بحسب العرف وأنّه لا ينافي كونه خلافاً للقاعده!

وثانياً: من الإشكال في الإجماع، بإمكان القول فيه بأنّه عدم القول بالفصل، لا قولاً بعدم الفصل، حتّى لا يجوز الذهاب إلى خلافهم، وإن كان هذا لا يخلو من إشكال .

وثالثاً: من إمكان الإشكال في أصل الأولويّه، كما في «مصباح الهدى»، بأن لا يكون الوضوء جائزاً دون الغسل فيكون جائزاً، وإن كان هذا المنع لا يخلو عن تأمل .

فمع ورود هذه الإشكالات _ ولو احتمالاً _ يستلزم أن نختر في فقه الحديث

بما يدلّ على منع الغُسل أيضاً، من دون ورود إشكال فيه، وهو أن تكون كلمه (وأشباهه) عطفاً على المصدر المشتقّ من (أن يتوضّأ) بالرفع، لكونه في محلّ الفاعل لجملة (لا يجوز)، فيكون التقدير هكذا لا يجوز الوضوء وأشباهه _ وهو الغسل _ عن مثل الماء المذكور في الصدر، فحينئذٍ يكون الخبر بعيداً عن اللحن، كما يسلم حكم منع الغسل عنه أيضاً عن الإيراد الأوّل .

فإن قلت : فعليه لا يشمل الحديث للماء المستعمل في رفع حدث الأكبر، مثل الحيض والنفاس بل تختصّ بغُسل الجنابه، بخلاف ما لو رجع (أشباهه) إلى غُسل الجنابه، فإنّه يدخل مثل هذه المياه في الحكم .

وتوهم دخول غير غسل الجنابه في حكم غُسل الجنابه من جهة تشابه الجميع في عنوان الحدث مشكلاً.

كما أنّ دعوى وحده حكمهما في ذلك عند الفقهاء ، أشكل، فهذا يوجب تقويته احتمال الأوّل وترجيحه على الثاني، كما في «التنقيح» .

قلت : لا ضروره لأجل تحصيل حكم عمومي أن نقدم على ارتكاب مخالفات للقواعد النحويه المتعارفه ، بل القاعده تقتضى التعيّد بظهور الخبر بمقتضى قواعد الفصاحه، وبقدر ما يدلّ عليه، فإن أمكن القطع بإلغاء الخصوصيّة عن المورد، وإلحاق غيره إليه فهو، وإلاّ- يكتفى في الحكم بخصوص المورد، خصوصاً فيما إذا كان المنع على خلاف الأصل، حيث يقتضى الحكم الاكتفاء بالقدر المتيقّن منه، وهو المستعمل في غُسل الجنابه، لو لم نقل بالتعميم من باب مناسبه الحكم والموضوع.

فثبت من جميع ما ذكرنا أنّ الاحتمال الثاني أقوى . ونكون قد أثبتنا ممنوعيه استعماله في الوضوء وكذلك الغُسل.

إلاّ- أنّه قد عرفت ورود الإشكال من جهة وقوع المعارضه بين حكم المنع _ بلحاظ النهي من كونه تحريميّاً لوجود لفظه (لا يجوز) ، وبين حكم الجواز _

بلحاظ عدم غلبه نجاسه الثوب والبدن في الجنب _ ولذلك حكمنا بالاحتياط بالمنع في الوضوء، وكذلك في الغسل أيضاً .

مع ما عرفت من إمكان دعوى الأولوية هنا، بل وجود الإجماع المركب أيضاً كما لا يخفى .

وقد استدلل للمنع بعدد من الأخبار، لا بأس بذكرها والإشارة إليها، وملاحظه كيفيتها .

فمنها: خبر صحيح عبدالله بن مسكان.

قال : «حدّثني صاحب لي ثقة أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق، فيريد أن يغتسل، وليس معه إناء والماء في وهده، فإن هو اغتسل رجح غسله (١) في الماء كيف يصنع ؟

قال : ينضح بكفّ بين يديه وكفّاً من خلفه وكفّاً عن يمينه وكفّاً عن شماله ثم يغتسل» (٢) .

وجه الاستدلال بهذا الحديث، هو تقرير الإمام عليه السلام لفهم السائل من ممنوعيته وروده إلى الوهده _ بمعنى المنخفض من الأرض _ فلو لم يكن ذلك ممنوعاً، فلم لم يصحح الإمام فهمه؟

هذا، ولقد ذهب الفقهاء في فهم فقرات هذا الحديث إلى توجيهات كثيرة، لا يخلو بعضها عن تعسّفات بارده _ فلا بأس بذكرها، ثم ذكر مختارنا فيه .

قيل : بأن المراد من قوله : «ينضح بكفّ بين يديه وكفّاً من خلفه... إلى آخره» هو رشّ الأرض بجوانبها الأربعة، لتجتمع أجزائها، فيمنع عن انحدار الماء إلى الوهاده .

١- في «الوافي»: غسل الماء (بكسر الغين) أو غسل الماء (بضمّها)، وهو الماء المستعمل في الغُسل.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٢ الماء المضاف، الحديث ١٠.

فأورد عليه في «السرائر»: بأن هذا لا يلتفت إليه، لأن الأرض إذا نددت يوجب انحدار الماء أزيد وأسرع من جفافها .

لكنه يندفع بإمكان أن يقال : بأن مقصود القائل هو جعله طيناً، بحيث يصير كجدارٍ وحجابٍ مانع عن رجوع الماء إليه، لا الرشّ بالماء الموجب لرتوبه الأرض ونداها الموجب لسرعه الرجوع .

وقيل : كما عن الشيخ الأعظم قدس سره ، بأن يكون المراد منه بلّ الجسد كذلك، حتى يوجب تسهيل البدن للغسل وقبوله الماء بأقل المقدار، ممّا لا يوجب زائده الرجوع إلى الماء القليل .

فأجيب عنه _ كما في «مصباح الهدى» _ : بأنه مضافاً إلى بعده، كان الأولى أن يذكر بكلمه (على خلفه وأمامه)، لا كلمه (عن) (وبين يديه) ، الظاهره في الجوانب من الأرض .

ونحن نردّه بما يأتي إن شاء الله، من بيان هذه الجملة في حديثٍ ممّا قد يساعد هذا الاحتمال ، فانتظر .

وقيل: كما عن «المصباح» للآملی، بأن هذا العمل كان من جهه خشيه السائل من نجاسه أطراف الوهده، وخوفه برجوع الماء المتنجس إلى الوهاده، الموجب لانفعال الماء، فأراد الإمام عليه السلام بهذا العمل تطهير الأطراف بالنضح عليها، لكي لا يتفعل الماء الذي في الوهده بورود غُسله عليه، فتتمسك فيه بخبر الكاهلي الوارد في الوضوء مثله .

وهو بعيدٌ جداً، لوضوح أنه كيف يمكن تطهير الأرض بكفّ من الماء، ومعلومٌ أنه نحتاج عادةً لتطهيرها إلى قدر كبير من الماء. إلا أن تكون صلبه، وفيها تأمل .

ثم إنه من أيّ طريق استفيد كون الأرض نجساً، مع عدم وجود ما يدلّ على ذلك في الخبر، كما لا يخفى .

ونفس هذا الإيراد يرد على الخبر الآخر الذى تمسك به أخيراً وهو حديث الكاهلى: قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أتيت ماء وفيه قله، فانضح عن يمينك وعن يسارك وبين يديك وتوضاً» (١) كما لا يخفى .

وقيل: كما عن «الروائع الفقهية»، واحتمله الخوئى، بأن يكون رشّ الجوانب الأربع من الأرض: من آداب الغسل والوضوء، لورود ذلك فيهما فى أخبار أخر، ولعله حكمه ذلك أنّ هذه الأرض كانت معرضة لملاقاه النجاسه وشرب أى حيوان منه، فكان النضح واقعاً لهذا المعنى .

وقيل: يحتمل أن يكون المحذور عند السائل هو اختلاط الماء بالتراب، وصيروره الماء وحلاً، وكان النضح مانعاً عنه، فأمر الإمام عليه السلام بعلاج ذلك بهذا الطريق حتى لا يدخل التراب فيه.

لكنه بعيد غايته، بل هو أبعد الوجوه .

والأولى من الوجوه المذكوره أن يقال: _ كما عن «الوافى» (٢) _ إنّ لنا خبراً آخر مماثلاً له الذى يأتى تفصيله وهو من الأخبار المستدلّ بها، وهو صحيح على بن جعفر: فى حديث قال: «سألته عن الرجل يصيبه الماء فى ساقه أو مستنقع أيعتسل منه للجنابه ... إلى قوله: وهو يتخوّف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: إن كانت يده نظيفه، فليأخذ كفاً من الماء بيد واحده، فلينضحه خلفه وكفاً أمامه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله، فإن خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرّات، ثم مسح جلد بيده فإن ذلك يجزيه» (٣) الحديث.

١- وسائل الشيعة: أبواب الماء القليل، الحديث ١٣.

٢- الوافى: كتاب الطهاره / ص ١٢.

٣- وسائل الشيعة: الباب الأوّل من أبواب الماء المضاف، الحديث ١٠.

وقال فى ذيله : والثالث: الخوف من ورود وارد عليه ممّا أفسده من كلب ونحوه من السباع، المقتضى لوسوسه قلبه، وريبه فى طهارته، فأشار عليه السلام أولاً- بما يزيل عن قلبه الريب فى نجاسته الموهومه ، بل توهم رجوع الغساله إليه بنضح بعضه على أطراف الساقية والمستنقع، لتطيب بقيته، وليجوز أن تكون القطرات الوارده عليه، إنّما وردت من الأطراف المنضوحه دون البدن . انتهى موضع الحاجه من كلامه .

فظاهر كلامه رحمه الله أنه أراد بيان احتمالين:

الاحتمال الأول: وهو نضح الماء للأطراف حتى يوجب التطهير، كما أشار إليه بقوله : تطيب بقيته، أى الماء الراجع إليه، فيخرج الرجل عن الوسوسه، لأنه قد طهره بذلك، فكانت الكفّ كناية عن إلقاء الماء عليه كذلك، فهذا المعنى مطابق لاختيار الآملى قدس سره ، والتعجب منه أنه ذكر كلام «الوافى» بهذا الوجه .

ثم قال فى ذيله، بعد استبعاده منهما هذا المعنى والوجه: أنه قدس سره لم يبين كيف يصير نضح بعض الماء على الجوانب الأربع، موجباً لتطيب بقيته ، مع أنّ نفسه الشريفه قد اختار هذا المعنى، حيث قد عرفت أنّ تضعيفه، فكأنّه لم يفهم من كلامه ما ذكرناه .

والاحتمال الآخر: الأحسن والأجود أن يكون ذلك العمل لإيجاد الشبهه فى نفس المغتسل أو المتوضى، كما فى حديث الوارد فى التوضى، بأنّه لو كان قد رأى رجوع ماء فى الجملة على الماء الواقع فى الساقية أو الوهده، كان من ذلك الماء المنضوح فى الجوانب، لا نفس الماء المستعمل، حتى يوجب الإشكال ولو من حيث الكراهه، فحينئذ لا يكون قد لاحظ فيه نجاسه الأطراف، حتى يرد ما قلناه من عدم دلالة متن الحديث فى بعض الأخبار، كالأخبار الوارده فى الوضوء، أو الوارد فى المقام على تنجيس الأطراف بالسباع وغيرها، هذا فضلاً عن جريان

قاعده الطهاره فى مثل هذه الموارد، وأنّ الأئمه عليهم السلام كانوا يشددون النكير على من كان قد ابتلى بالوسوسه، فكيف يصح اسناد عمل إليهم عليهم السلام توجب زياده الوسوسه فيهم.

كما يقال: إنّ اشتمال حديث على بن جعفر على هذه الفقره مع ذكر الغسل بأن يبلى جسده أولاً ثمّ: «فإن خشى أن لا يكفيه غَسَل رأسه ثلاث مرّات، ثمّ مسح جلده بيده» الحديث، لا يبعد أن يفهم منه أنّ المراد من الفقره المعهوده هو بلّ الجسد كما ذكره واحتمله الشيخ الأعظم قدس سره .

هذا ما خطر ببالنا، والعلم عند الله والرسول وأولى الأمر منهم عليهم السلام .

وكيف كان، فدلالة الحديث على عدم جواز الغُسل مع الماء المستعمل فى الحدث الأكبر مخدوشه من جهات _ وإن كان بعضها ضعيفاً _ :

أولاً: من إمكان دعوى الإجمال، من حيث أنّ الجبهه المانعہ التي دعت السائل إلى السؤال هل هي كانت من جبهه كون الماء المستعمل بما أنّه مستعمل مانعاً، أو كان من جبهه كونه حاملاً للتراب وصيروره الماء فاسداً بعد تحوّله إلى الوحل _ كما فى «الروائع»؟ _ ونزيد فيه ثالثاً وهو كون المحذور عنده لعلّه نجاسه الأطراف الناشئه من رجوع ماء الوهده النجسه كما عليه الآملى قدس سره ؟

فإذا صار الأمر مردّداً بين هذه الاحتمالات، يصير مجملاً ولا يمكن الاعتماد عليه فى الفتوى .

هذا، وإن كان هذا لا يخلو عن بُعد كما ذكرنا .

وثانياً : إنّ تقرير الإمام عليه السلام لما توهمه السائل من المنع، لا يكون معلوماً هل هو كان باعتبار أنّ رجوع الماء المستعمل موجباً لحرمة الغسل والاعتسال به، كما هو المقصود أو كان باعتبار كراهه الإغتسال بمثل هذا الماء، فيكون مجملاً من هذه الجبهه كما ذكره الشيخ الأعظم قدس سره ، وإن استبعده صاحب «مصباح الهدى» وذهب إلى أنّ الحكم لعلّه لأجل العلاج ولرفع الكراهه، مع بُعد كون الكراهه

باعثه لسؤال السائل عن ذلك .

وثالثاً : يلزم التعييد بهذا الحديث الالتزام بما يخالف فتوى جميع الأصحاب، لأن دخول النضحات والرشحات في الماء الذى يستعمل للغسل، لا يوجب صيروره الماء متّصفاً بوصف الإستعمال المانع، فيما إذا كان أقلّ من ذلك، فضلاً عن مثل ماء الوهده الذى يكون كثيراً عادةً، فلا بدّ حينئذٍ من الحمل على الكراهه .

مضافاً إلى عدم اشتماله على كون الغسل للجنابه، إلا أن يكون هو المراد بواسطة الغلبه الموجوده فى الخارج، مع أنه لو كان غيره ممنوعاً ففيه يكون بطريق أولى.

فسقط الحديث عن الاستدلال .

ومنها : صحيح محمّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام : «قال : سألته عن ماء الحّمّام؟ فقال : ادخله بإزار ولا تغتسل من ماء آخر إلا أن يكون فيهم (فيه) جنب، أو يكثر أهله فلا يُدرى فيهم جنب أم لا» (١).

وجه الاستدلال به، هو المنع عن الإغتسال بالماء الذى اغتسل به الجُنُب قطعاً أو احتمالاً، فليس وجه المنع إلا من جهه نجاسه الماء المستعمل فى رفع الحدث الأ-كبر، إن سُلِم غلبه النجاسه فى الجنب، وإلا لكان من جهه كونه مستعملاً فى رفع الحدث الأ-كبر، وهذا هو المطلوب .

وقد أشكل عليه بوجه :

أولاً : نُقل عن صاحب «المعالم» بأنّ الإستثناء عن النهى بقوله : «لا تغتسل من ماء آخر إلا أن يكون فيه جُنُب»، لا يوجب إلا نفي الحرمة، لا إثبات وجوب الاغتسال عن الماء الآخر إذا كان فيه الجُنُب، حتّى يثبت حرمة الإغتسال بذلك

الماء ، كما لا يخفى .

وفيه : وإن نوقش في كلامه بما لا- يخلو عن إشكالٍ، وهو كما عن صاحب «الحدائق» من أن مقتضى الإستثناء عن النفي هو الإثبات، وعن الإثبات هو النفي، كما هو كلام نجم الأئمة، فلازمه كون الإستثناء عن الحرمة يقتضى الوجوب، أى يجب الاغتسال بماءٍ آخر إذا كان فيه الجنب .

وجه الإشكال: مخالفته لمقتضى قواعد العرييه من أن الاستثناء لا- يوجب إلا- نفي حكم المستثنى منه، لا- إثبات حكم مضاداً للمستثنى، إلا- أن يُعلم من دليلٍ خارجٍ خصوصيّه حكمٍ معه، فمعنى الإستثناء هو أن الحرمة ليست ثابتة بعد ذلك، أى وجود الجنب فيه ، فحينئذٍ يكون حكم المستثنى من وجوب الاغتسال من ماء آخر أو إباحته، غيرٌ مستفادٍ من ذلك لأحد الوجهين ، نعم يثبت أصل الجواز المطلق، فلا بدّ من تعيين انفصالة عن الإثبات بدليل آخر يدلّ على ذلك .

إلا- أن الإشكال _ كما أشار إليه المحقق الهمداني _ هو عدم كون النهى فى قوله : «لا- يغتسل من ماء آخر»، نهياً تحريمياً وتنزيهياً، حتّى نحتاج إلى ما ذكره صاحب «المعالم» قدس سره ، بل الظاهر كون النهى إرشادياً، كما هو المتعارف عند العرف ومع هذا النهى نفي اللزوم، ويفيد أنه لا يلزم أن يغتسل بماءٍ آخر، إلا إذا كان فى ماء الحمام جُنباً أو يحتمل وجوده فيه، وذلك لوضوح أن الغسل من ماءٍ آخر لم يكن حراماً قطعاً، حتّى مع عدم وجود الجُنب فيه، حتّى يكون الاستثناء دليلاً على عدم الحرمة .

فعلى هذا التقرير يوجب أن يكون المعنى، أنه إذا كان فيه الجُنب يلزم الإغتسال من ماءٍ آخر، فيرجع حينئذٍ إلى ما ذكره المستدلّ، ويكون دليلاً على المنع كما لا يخفى .

وثانياً : ما هو المراد من الماء الذى كان قبل الإستثناء من النهى للاغتسال بماءٍ

آخر إذا كان فيه الجُنْب؟ فإن كان المراد ماء الخزان، فهو مخالف لمتعارف سيره صدر الإسلام، لعدم كون الغسل فيها مرسوماً أصلاً.

فضلاً عن عدم معهوديته المنع للاغتسال فيه له أو لغيره من النّص، سواء كان بدن الجنب نجساً أم لا لكونه أزيد من الكثر بمراتب، فهو أوضح من أن يخفى.

فما حمله الحكيم قدس سره عليه لا يخلو عن إشكال، حتّى بالنسبة إلى الكراهه أيضاً.

وإن كان المراد هو الماء المجتمع من غسلات الحَيّام _ كما اختاره الخوئي في «التنقيح» _ فإنّ النهي يكون متوجّهاً إلى الاغتسال المتعارف، إلاّ إذا كان في الحَيّام جُنْب، أو يحتمل وجوده فيه، فيجوز حينئذٍ الإغتسال فيها، ويدلّ الحديث بأنّ المتعارف في ذاك الزمان هو الاغتسال بذلك الماء، فنهاء الشارع عنه، إلاّ فيما استثني عنه.

ففيه: أنّه مخدوشٌ أولاً بالمنع كون المعمول هو الاغتسال بذلك الماء، وإن كان قد يتفق، كما يشهد لذلك إجمالاً سؤال بعض السائلين عن حكم هذا الماء، بأنّه هل هو طاهرٌ أم لا، مثل خير حمزه بن أحمد عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام: قال: «سألته أو سأله غيري عن الحَمّام. قال: ادخله بمئزر، غَضْ بصرك ولا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحَمّام، فإنّه يسيل فيها ما يغتسل فيه الجُنْب، وولد الزنا، والنّاصب لنا أهل البيت، وهو شرّهم» (١).

بل ومن النهي الوارد عن الاغتسال فيه، الذي يفيد كونهم غير متوجّهين لذلك، وكانوا قد يغتسلون فيه مثل الأعراب.

وأما إثبات كونه متعارفاً لديهم _ كما استشهد بهذه الأخبار الخوئي في «التنقيح» _ لا يخلو من تأمل، لإمكان مساعده الأخبار مع الاتّفاق أيضاً دون

التعارف والاستمرار.

وأُمِّيَا الخبير الدالّ على المنع هو موثّقه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِيَّاكَ أَنْ تَغْتَسَلَ مِنْ غُسَالِهِ الْحَمَامِ، فِيهَا تَجْتَمِعُ غُسَالُهُ الْيَهُودِيَّةُ» (١) الحديث، وأمثال ذلك .

وثانياً: أنّ الاستثناء عن ذلك النهي، وإثبات الجواز ولو بإثبات الإباحة، أى ولو برفع الكراهة عن الاغتسال بهذا الماء، فيما إذا كان فى الحمام جُنْباً أو يُحْتَمَلُ وجوده، فى غاية السخافة، لوضوح أنّ هذا الماء يعتبر أقدر وأخسّ من ماء الحياض التى تعارف أخذ الماء منها والاعتسال به، فلأزمه احتمال النجاسة من جهة وقوع الرشحات فيه، ولكن مثل هذا الماء غير ممنوع لاتصاله بالماء، فكيف لم يجرز الاعتسال به مع أنّه قد أجاز الاعتسال بمثل هذا الماء القدر الذى تشمأزّ منه النفوس؟!!

والعجب من المحقّق المذكور أنّه أتعب نفسه لإثبات ذلك.

بقى احتمال آخر وهو أنّه إذا كان المراد من الماء هو ماء الحياض الصغار الموجوده فى الحمامات السابقه، فإنّ المحقّق الهمدانى قدس سره أراد إثبات كون هذا هو المراد من متعلّق الحكم فى الاعتسال، فيما إذا كان فيه الجُنْب .

فهذا الاحتمال _ وإن كان بالنظر إلى كونه هو المعمول من الاعتسال به _ وإن كان وجيهاً غاية الوجاهه ، إلا أنّ الإشكال ما يتبادر إلى الذهن أنّه كيف منع عن الاعتسال بعدما فرض وجود الجنب فيها؟ مع أنّه لم يكن دخول الرجال فيها للغسل متعارضاً لملاحظه صغر الحياض عادةً كما لا- يخفى ، فأنحصرت طريقه الاستفادة فيها بأخذ الماء منه للغسل، فحينئذٍ لا يكون الماء مستعملاً لإزاله

الحدث حتى يكون ممنوعاً من استعماله ثانياً، مضافاً إلى كونه متصلاً بالمادّه، فلا يوجب انفعاله حينئذٍ، لا من حيث الخبثيه ولا الحديثيه، كما لا يخفى، فعلى هذا يعدّ وجه المنع _ ولو على نحو الكراهه _ غير معلوم، كما لا يخفى .

والذى ينبغى أن يقال: إنّ المراد من (ماء آخر) ليس ماءً خارجاً عن ماء الحمام، كما يفهم من كلام البعض، بل يحتمل أن يكون المقصود غير ماء الحياض الصغار الذى قد تجمع حوله الجنب أو الناس، لأنّ المرسوم فى الحمامات تعدّد حياض الصغار، فعليه يمكن أن يكون النهى هنا بالمعنى الذى ذكرنا: من توهم السائل لزوم الإغتسال بماء آخر غير الماء الذى يغتسل منه الجنب، حيث ينتضح منه إلى بدن غيره فيدخل الماء المستعمل فى الحدث _ بل فى الخبث أحياناً _ فى عنوان الماء المغتسل، ولذلك أرشده الإمام عليه السلام بأنّه لا يكون الغسل بالماء الآخر مرغوباً فيه، أن يكون النهى فيما إذا علم أن جنباً يغتسل منه.

أو يُحتمل، من جهة وجود الأضرار الكثيره فى الجنب بحسب النوع، يعنى إذا كان الوضع بهذه الكيفيه، كان الغسل عن ماء آخر واقع فى الحوض الصغير أحسن وأرجح، فحينئذٍ لا ينافى الرجحان وجود الجنب محتملاً فى الأفراد، فيكون ذكر ذلك قرينه على أنّ إتيان الغسل مع وجود الجنب ولو محتملاً، فهو أمر مقبول غير مستنكر عند العقلاء .

وثالثاً: بأنّه كيف جَمَعَ بين كون وجود الجنب معلوماً ومشكوكاً، على أنّه لو سلّمنا كون ممنوعيه الماء المستعمل فى الحدث إنّما كان فى معلومه أو مظنونه بالظنّ المعبر، لا- ما إذا كان مشكوكاً، وبرغم ذلك لا ترديد فى أنّ مقتضى الأصل هو عدم كونه مستعملاً فى رفع الحدث، فهذا أيضاً دليل آخر على عدم كون النهى للتحريم، وإلاّ لما جمع بينهما .

قلنا: قد عرفت صحّه هذا الجمع وحسنه من الطريق الذى استفدناه عند بيان

طريق الراجح في الماء القليل، بأن يغتسل من ماءٍ من غير شبهه في ذلك، فلا يكون حينئذٍ هذا الخبر من أدلّه المانعين، بمعنى التحريم وعدم الجواز.

هذا فضلاً عن أنه ليس فيه من الجنابه عينٌ ولا أثر، وكون حكم ماء المستعمل في مطلق الغسل _ ولو لغير الرفع _ كحكم ماء المستعمل في الرفع، في المنع عنه _ ولو بالنضح _ بعيد غايته.

فهذا الخبر مع صحّحه سنده ساقطٌ عن الاستدلال، من جهة الدلالة، كما وافقنا في ذلك الشيخ الأعظم قدس سره والمحقق الهمداني، وغيرهما من أصحابنا رضوان الله عليهم أجمعين .

ومنها : صحيح محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام . «وَسَيِّئٌ لَكَ أَنْ تَبُولَ فِيهِ الدُّوَابَّ، وَتُلْغَ فِيهِ الْكِلَابَ، وَيَغْتَسِلَ فِيهِ الْجَنْبُ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ كَرٍّ لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ»^(١).

حيث يفيد مفهومه أنّ الماء الذي يغتسل فيه الجنب إن لم يكن بقدر كَرٍّ لا يجوز استعماله في غسل الجنابه وغيره .

هذا والخبر من حيث السند صحيحٌ، وكذلك من حيث الدلالة الابتدائية.

لكنّه مخدوش من جهتين :

الأولى : لأنّه وإن كان في دلالته على الجواز في الكَرِّ ظاهر في أنّه ردٌّ على العامّة، حيث يعتقدون بأنّ الماء ينجس إذا استعمل في غسل الجنابه ولو كان كَرّاً، فأجاب عليه السلام : بأنّ الكَرَّ لا ينفعل بوجه أصلاً .

إلاّ أنّه في دلالته على عدم الجواز في صورته عدم بلوغه كَرّاً، بالنسبة إلى ما يغتسل للجنابه مجملٌ، أوّلاً : بأنّه لا يُعلم بأنّ وجه المنع كان بلحاظ كونه

مستعملاً في رفع الحدث، حتى يكون دالاً للمطلوب، أو بلحاظ كون الماء المستعمل في الجنابه منفعلاً بنجاسه بدن الجنب ولو كان من غشيه قبل الإغتسال، وعلى أي حال يجتمع في مجتمع لم يبلغ كراً فيكون نجساً، وإن على احتمال، كان الاحتمال الثاني أولى خاصه إذا لاحظنا انضمام ذلك مع ولوغ الكلاب، حيث يفهم أن مورد السؤال كان من حيث النجاسه والطهاره، لا من حيث كونه مستعملاً في الحدث الأكبر .

الثانيه : يكون ذيله قرينه على كون مفروض سؤال السائل هو النجاسه والطهاره لا غيرها، ولذا أجابه عليه السلام : «بأن الماء إذا كان قدر كثر لم ينجسه شيء» .

هذا مضافاً إلى إمكان كون المراد من فرض السؤال هو صورته جمع الأقسام الثلاثه، فيكون الواو للعطف والجمع، لا لبيان التفرع وكون كل واحد منهما مورداً للسؤال على حده ، فحينئذ يكون عدم الجواز _ في الفرض المذكور _ لنجاسته قطعاً ، كما لا يخفى .

ومنها : روايه حمزه بن أحمد (١) وقد سبق ذكره في ص ٣٧ فلا نعيد.

وجه الدلاله: بناءً على كون النهي عن الاغتسال من ماء غسله الحمام، كان لكل واحد من غسله الجنب والزنا والناصبى، فيدلّ كون النهي بلحاظ أنه مستعمل في رفع الحدث الأكبر .

هذا، لكنّه مخدوش بما قد عرفت من ضعف سنده، وأنه بقرينه اقترانه مع الناصبى، الذى حكم بنجاسته، يُفهم أنه كان وجه السؤال بلحاظ نجاسته وطهارته، لا بما كنا بصدده .

مضافاً إلى أن ولد الزنا لم يكن نجساً ، والقول بنجاسته ضعيف غايته، وإن

احتمله بعض فقهاءنا تمسكاً بمثل هذا الخبر .

منها: خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غساله الحمام، فإنّ فيها غساله ولد الزناء، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء» (١) الحديث .

إلا أنّ هذا الخبر يفيد خلاف ما قاله، وهو أدلّ على عدم صحّته قوله، لوضوح أنّه كان كناية عند العرف من عدم طهاره مولده، وتأثير ذلك فيه .

فحينئذٍ انضمام ذلك يوجب كون المقصود هو غير النجاسه والطهاره، خلافاً لانضمام الناصبي، فلا بأس أن يكون النهي عن الاغتسال محمولاً على الجامع بين الحرمة والكراهه، نظير ما يقال في قوله عليه السلام : «اغتسل للجمعه والجنابه» من استعمال الأمر في مطلق الرجحان والطلب، حتّى يكون في الجمعه منضمّاً مع جواز الترك نديباً، وفي الجنابه مع المنع من الترك وجوبياً، وكذلك يقال هاهنا: بأنّ النهي استعمال في مطلق رجحان الترك، ففي مثل الماء المستعمل من الناصبي، يكون مع فصله هو المنع من الفعل، فيكون حراماً، وفي مثل غساله ولد الزنا وغساله الجنابه يفيد مع فصله _ وهو جواز الفعل _ الكراهه، أو يكون في غساله الجنابه مجملاً بين الاحتمالين وفي كلّ الأحوال يسقط عن الاستدلال .

مضافاً إلى إمكان أن يكون بلحاظ اجتماع هذه المياه التي كانت بعضها نجساً، فيكفي في نجاسه الباقي إذا لم يكن كُراً ومتّصلاً بالكُرة، وإلاّ يكون محمولاً على الكراهه قطعاً، لأنّه لو قيل بالحرمة حتّى فيهما، يوجب كونه مخالفاً للإجماع، كما لا يخفى .

هذه جملة الأخبار التي استدللّ بها المانعون، وقد عرفت بأنّ أتمّها في الدلاله

هو معتبره عبدالله بن سنان، مع وجود الإشكال في دلالة في الجملة ، وأمّا بقيه الأخبار فلا- تتم دلالتها على النهي التحريمي، فضلاً عن ضعف سند بعضها.

فأصبحت النتيجة فعلاً- هو الحكم بالمنع احتياطاً، حتّى نلاحظ الأخبار الواردة في الجواز، وكيفيه معارضتها مع تلك الأخبار المانعه .

فنقول : استدلل المجوّزون بعدّه أخبار تدلّ على جواز الإغتسال بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر .

فمنها : صحيح محمّد بن مسلم: قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الحّمّام يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه ؟ قال : نعم ، لا بأس أن يغتسل منه الجنب، ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى وما غسلتهما إلّا ممّا لزق بهما من التراب»(١) .

وجه الدلالة ظاهر، إذ يجوز الغسل من ماء الذي اغتسل منه الجنب، ولذلك جعل الحكيم قدس سره في «المستمسك» هذا الخبر ممّا يعارض الخبر الذي رواه محمّد بن مسلم الدالّ على المنع، وعرفت توضيحه قبل ذلك .

مضافاً إلى وجود الدليل على الجواز، بل وإطلاقات الأوّليه من مطهّريه الماء حتّى عن الحدث الأكبر، ولو بعد استعماله في غسل الجنابه، كما هو واضح لا خفاء فيه .

لكنّه مخدوشٌ بعدم ارتباطه لما نحن بصدده من وجهين :

أوّلاً : من إمكان أن يكون وجه سؤال السائل، عن حكم ماء الغُسل باعتبار حال نجاسته وطهارته، بأنّه هل يتنجّس الماء بذلك _ لإمكان نجاسته بدن الجنب ولو باعتبار حال قبل الاشتغال بالغُسل _ أم لا؟ فأجاب عليه السلام بأنّه طاهر، لا يوجب

ذلك نجاسته.

كما قد يؤيد هذا الاحتمال ملاحظه مضمرة أبي الحسن الهاشمي: قال: «سئل عن الرجال يقومون على الحوض في الحمام، لا أعرف اليهودى من النصرانى، ولا الجنب من غير الجنب؟

قال: تغتسل منه، ولا تغتسل من ماءٍ آخر فإنه طهور»(١).

حيث أنه يفهم من كفيته سؤال السائل وجواب الإمام، أن جهه السؤال كانت من حيث النجاسه والطهاره.

فعلى هذا التقدير لا- يكون الخبر مرتبطاً بالماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر، حتى يكون حكم الإمام عليه السلام بالجواز بذلك الاعتبار.

وثانياً: من إمكان أن يُقال بأن الماء الذى يسأل عنه، إما هو الماء فى الخزانة، كما يساعده بلحاظ كلمه (فى) من جهه القواعد النحويه، بقوله: «يغتسل فيه الجنب»، وهكذا قول الإمام عليه السلام: «ولقد اغتسلت فيه» فحينئذ يكون الحكم بالجواز مطابقاً للقواعد فى الماء الكثير حتى بالنسبه إلى كونه مستعملاً فى الحدث الأكبر، لعدم وجود قائل بالمنع فيه، غايته الكراهه، وهو بعيد جداً، لعروض العسر والمشقة لمن أراد أن لا يرتكب الكراهه فى ذلك، كما لا يخفى.

أو يكون المراد ماء الحياض الصغار، بأن يكون الجنب بالقرب منه، ويأخذ الماء منه للغسل، فالحكم بالجواز أيضاً غير مرتبط بما نحن بصددده، لعدم كون ماءه مستعملاً فى رفع الحدث حتى يوجب توهم ممنوعيه.

فاحتمال كون المراد من السؤال، هو الاغتسال عن غسله الجنب _ كما يظهر ذلك من الحكيم قدس سره _ بعيد غايته، فلا يكون هذا الحديث معارضاً لتلك الأدله، كما

لايتمكّن الأصل والاطلاقات من المعارضه مع تلك الأدله، لكونها دليلاً اجتهادياً ودليلاً خاصاً ومقيداً للإطلاقات، وهو واضح لمن كان له أدنى تأمل .

ومنها: صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه أبي الحسن الأوّل.

قال: «سألته عن الرجل يصيبه الماء في ساقيه أو مستنقع، أيغتسل منه للجنابه، أو يتوضأ للصلاه، إذا كان لا يجد غيره، والماء لا يبلغ صاعاً للجنابه ولا مدّاً للوضوء، وهو متفرّق كيف يصنع، وهو يتخوّف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: إنّ كانت يده نظيفه فليأخذ كفاً من الماء بيده واحده، فلينضح خلفه، وكفاً أمامه، وكفاً عن يمينه، وكفاً عن شماله، فإنّ خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرّات، ثمّ مسح جلده بيده، فإنّ ذلك يُجزّيه، وإن كان الوضوء، غسل وجهه، ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه، وإن كان الماء متفرّقاً فقدّر أن يجمعه، وإلاّ اغتسل من هذا ومن هذا، وإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله، فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه فإنّ ذلك يجزيه» (١).

وقد استدللّ به لجواز الاغتسال بالماء الراجع إلى الساقيه والمستنقع، مع كونه مستعملاً في رفع الحدث الأكبر.

والخبر من جهه السند يعدّ صحيحاً ومنقولاً بطرق متعدّده معتبره، فبذلك نرفع اليد عن تلك الأخبار المانع، مع ما عرفت من كثره ورود الإشكال فيها، والتوجيهات البعيده، وهذا أصحّ وأتمّ خبر يدلّ على ذلك سنداً ودلاله، كما لا يخفى .

والتحقيق في ذلك موقوف على تقديم بيان فقه الحديث، ونستمدّ من الله عزّ وجلّ الهدايه إلى ما هو الحقّ المصاب، اللائق لأولى الأبواب، فنقول: إنّ السائل قد كان يقصد من السؤال _ بحسب ظاهر الخبر _ جهات شتى؛ تارة: من

حيث حكم ماء الساقية والمستنقع للغسل والوضوء، عند عدم وجدان ماء آخر .

وأخرى : من حكم مستحبات الغسل والوضوء عند عدم كفايه الماء الذي لم يبلغ الصاع والمد .

وثالثه : من جهه تفرّق الماء، وعدم كونه في مكان واحد .

ورابعه: من جهه خوف نجاسه الماء، بواسطه احتمال ورود السباع فيه لشرب الماء، وتنجيسه من جهه كونها نجسه العين، أو من جهه البول وغيره .

وأما جواب الإمام عليه السلام فبعد التأمل فيه يرجع إلى كلّ ما في سؤال السائل مع زيادات .

والجواب مشتمل على بيان خمسة أحكام :

الأول : بيان رفع توهم النجاسه بواسطه النضح على الجوانب الأربع على احتمال كما عرفت تفصيل تلك الفقره في خبر عبدالله بن مسكان ، أمّا للمنع عن انحدار الماء إلى الساقية، أو من جهه إيجاد الشبهه من كون الماء الراجع لعلّه المنضوح لا المغسول به .

الثاني : بيان حكم قلّه الماء عن مقدار يكفى للعمل بالمستحبات من كفايه غسل رأسه ثلاث مرّات، ثم مسح جلده بيده، أو كان المراد من غسل رأسه ثلاث مرّات لزياده الماء حتّى يساعده لإيصال الماء إلى بقيه الأعضاء ولو بالمسح بيده على جلده، وهذا هو الأقوى، ومنه يفهم ضمناً تجويز الغسل من ذلك الماء الراكد في الساقية والمستنقع .

الثالث : يظهر منه حكم جواز الوضوء أيضاً، ومن إمكان تحصيله منه ولو بالمسح على ذراعيه، في صورته قلّه الماء، فلا يتوجّه إلى التيمّم .

الرابع : حكم تفرّق الماء، بأنّه إن قدر من الجمع بين موارد في مجتمعه في مكان واحد حتّى يغتسل في موضع واحد، وإلا يجوز له الغسل، بأن يجعل مقداراً منه من ماء والآخر من ماء آخر، إلى أن يتمّ الغسل، ومعلوم أنّه لا يضرّ الانفصال في

عمل الغسل في صحته .

الخامس : وهو المقصود فيما نحن فيه، وهو بيان حكم الماء إذا كان قليلاً لا يكفيه لغسله على النحو المذكور في القسم الثاني، فحكّم أنّه يجوز عليه أن يغتسل من الماء القليل، ويرجع الماء من الماء الموجود في الساقية، ثم يأخذه ثانياً إلى أن يتمّ الغسل بذلك، فلازمه جواز الاغتسال بالماء المستعمل في رفع الحدث، وهو المطلوب .

ولقد أورد عليه:

تارة : أنّه وإن كان ظهوره في تجويز ذلك ، إلاّ أنّه كان في حال الضروره والاضطرار، لما قد فرض فيه عدم كفايه الماء للغسل بنحو المتعارف لا ولو بنحو التدهين ، فما توهمه بعض من وجود المناقضة بين فرضه بعدم الكفايه للغسل وبين حكمه بالغسل، ولو بالرجوع ، لا يخلو عن تسامح .

فلا- يستفاد منه جواز ذلك، حتّى مع الاختيار ووجود الماء خارجاً، كما هو المقصود، لإمكان أن يكون ذلك من قبيل ما هو المعروف بين الفقهاء من أنّ «الضرورات تبيح المحظورات»، كما لا يخفى .

لكنّه مندفع، بأنّه إن كان المورد من موارد الضروره، فلمّ لم يحكم بصوره التدهين الذي كان مصرفه للماء أقلّ ممّا ذكره بمراتب، فيفهم أنّه ليس في مقام بيان حال الضروره، فلو أمكن إثبات دلالة الحديث على ما ادّعاه المستدلّ، يكون دليلاً على الجواز في حال الاختيار أيضاً .

وأخرى: بأنّه خارج عن محلّ النزاع، لأنّه إنّما فرض ممزوجة الماء الوارد الذي استعمل في الغسل مع الماء الراكد في الساقية، خصوصاً إذا كان الراجع قليلاً- موجباً للاستهلاك في الماء الثابت، فلا يعدّ ذلك الماء ماءً مستعملاً في رفع الحدث، حتّى لا يجوز استعماله ثانياً في الغسل، فعليه يكون حكم هذا الماء

الراجع، حُكِمَ الماء المنضوح حين الغسل في الإناء، حيثُ قد جاء في الحديث صريحاً بنفى البأس عنه، كما ترى ذلك في صحيح الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل الجُنْبُ فينضح من الماء في الإناء؟ فقال: لا بأس، ما جُعِلَ عليكم في الدين من حرج» (١).

وصحيح شهاب ابن عبد ربّه عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه قال: «في الجُنْبُ يغتسل فيقطر الماء عن جسده في الإناء، فينضح الماء من الأرض، فيصير في الإناء، أنه لا بأس بهذا كله» (٢).

بل قد يمكن أن يكون استدلال الإمام بآية الحرج في الماء المنضوح إشعاراً بأن وقوع هذا المقدار من المستعمل في الماء الباقي، لا يوجب الإشكال، فيكون ما نحن فيه من هذا القبيل، لأنه من الواضح أنّ مراقبه عدم وقوع المنضوح في الماء ليس إلّا من قبيل العسر والحرج الشديدين، حتّى يصدق الضروره والاضطرار في تركه، فيفهم منه أنّ المراد من الحرج هو الحرج العرفي، وهذا المعنى موجود فيما نحن فيه بالنسبه إلى رجوع الماء إلى الساقية، لإدامه تحصيل الغسل، كما لا يخفى.

فعلى هذا لا يمكن استفاده جواز الغُسل بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر مطلقاً، حتّى فيما لو لم يختلط مع ماءٍ آخر غير مستعملٍ في رفعه، عن مثل هذا الحديث، كما هو المقصود لمن ذهب إلى الجواز.

وثالثه: على فرض تسليم دلالته على الجواز، نقول: مورد الحديث إنّما كان فيما إذا استعمل الماء المستعمل في غُسل بعض الأعضاء لبعضٍ آخر، قبل تماميته

١- وسائل الشيعة: الباب ٥، الماء المضاف، الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٦، الماء المضاف، الحديث ٩.

الغسل، كما لا يبعد قبوله من حيث الاعتبار أيضاً، لأن مقتضى الجمود على عنوان المستعمل في رفع الحدث، هو أن يكون الماء مجتمعاً عن تمام الغسل في محل واحد من إناءٍ وغيره، فأراد الآخر _ أو نفسه _ الاغتسال من الماء، فيشملة أدله المنع، مثل خبر عبد الله بن سنان، كما هو الظاهر من قوله عليه السلام: «من بما يغتسل به الجنب» المندرج في خبر المنع، فلا يشمل ما لو كان مستعملاً في غسل بعض الأجزاء.

ويؤيد ذلك، ما لو فرض استعماله في غسل بعض الأعضاء في الأثناء بتيه مجرد الغسل، فلا يكون استعمال مثل هذا الماء للوضوء أو الغسل ممنوعاً، لعدم صدق كونه مستعملاً في رفع الحدث، وكذلك في المقام، فعلى هذا يظهر أنه لا معارضة بين حديث الجواز وحديث المنع، حتى يرفع اليد عن أحدهما بواسطة بعض المرجحات الدلالية، إلا أن يُدعى دلاله كل واحد منهما على الإطلاق في البعض والكل منعاً وجوازاً، لكنه مشكل جداً.

فأصبحت النتيجة أن أدله المنع باقيه على حالها، لغايه ما نذكر بقيه أدله الجواز، فلا بد التأمل في دلاله ما يذكر بعد ذلك، إن شاء الله تعالى .

وعلى ما ذكرنا من قبول أحد الإشكاليين الأخيرين بل كليهما، كان أولى من بعض ما ذكر من الجمع بينه وبين دليل المنع؛ تارة: بحمل حديث الجواز على المغتسل نفسه، إذا أراد اغتساله ثانياً فيجوز، بخلاف غيره فلا يجوز لدليل المنع، والوجه في أهونيته أنه من الواضح عدم إحراز خصوصيته فارقه موجه للحكم بذلك إلزاماً، مع صدق العنوانين في كليهما .

وأخرى: بحمل خبر الجواز على من لم يقصد الاغتسال حين الغسل أولاً بذلك الماء، أو حملة على الكراهه، لما قد عرفت عدم وجود ما يوجب الحمل على أحد هذين الوجهين، مع التمكن إلى ما لا يلزم الحمل على خلاف الظاهر،

كما لا يخفى ، فتأمل .

فقد ظهر من مطاوى كلماتنا، وجه القائلين بالتفصيل بين حالتى الضروره من الجواز، والاختيار من المنع، كما هو الظاهر من الصّدوق فى «الفتاوى»، والشيخ الطوسى فى مقام التعرّض للجمع بين الأخبار لا الفتوى، لأنهما لاحظا واعتمدا على ظاهر مثل هذا الحديث بعد جمعه مع الأخبار المانعه التفصيل الذى مرّ ذكره، ولكن قد عرفت عدم المعارضه بينهما حتّى يحتاج إلى مثل هذا الجمع .

ومنها : ما نقله المحقق الهمداني فى «المصباح» (١) عن «الأمالى» للشيخ الطوسى ، عن ميمونه: قالت : «اجتنبْتُ فاغتسلت من جفنهِ وفضلت فيها فضله، فجاء رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فاغتسل منها رسول الله. قلت : يارسول الله إنّها فضله منى (أو قالت : اغتسلت)؟! فقال صلى الله عليه و آله : ليس للماء جنباه» .

وتمسك قدس سره _ مع التفاته بكون ظاهر فى الفضله، حيث يفهم أنه لم تكن قد اغتسلت فى الجفنه، بل كانت قد أخذتها للاستعمال فى الغسل _ واستدل به بلسان التعليل، حيث يُشعر بأنّ الماء لا يتأثر بذلك.

هذا، ولكنّه لا يخلو عن مناقشه، أوّلاً: من جهه سنده، حيث يعدّ الخبر مرسلًا، وثانياً: أنّ قوله : «اغتسلت من جفنه» حيث أتت بكلمه (من) لا الظاهر فى أنّ الاغتسال كان خارجاً من الجفنه لا فيها، خلافاً لما هو الموجود فى خبر ابن عبّاس المتقدّم ذكره.

مضافاً إلى ما ذكرنا فى الجفنه، من عدم استبعاد كونها بقدر الكرّ، فحينئذٍ يكون التعليل وارداً مورد كون الغسل فى خارجه، فكأنّه صلى الله عليه و آله أراد إفهامها بأنّ الماء لم يتأثر بذلك حال كونه كرّاً، فلا ينافى تأثيره بالدخول فيه إذا لم يكن كرّاً، فدلالتها

على الجواز مشكل جداً .

ومنها : صحيح محمّد بن على جعفر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام .

فى حديث، قال : «من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه، فأصابه الجذام فلا يلومنّ إلا نفسه . فقلت لأبى الحسن عليه السلام : إن أهل المدينة يقولون إنّ فيه شفاء من العين . فقال : كذبوا، يغتسل فيه الجنب من الحرام، والزانى، والتياصب الذى هو شرهما» (١) الحديث .

وهو بظاهره _ وإن كان يدلّ ولو بالإشعار _ على جواز الاغتسال بما يغتسل فيه الجنب، وإلا _ لما كان الغسل صحيحاً، حتّى يترتب عليه الأثر من إصابه الجذام ، إلا أنّه يمكن المناقشه فيه بأنّه لا يبعد أن يكون المقصود مذمه الغسل فى ماء الخزانة الذى يغتسل فيه جميع الأفراد، فىكون وجه حكمه من حيث بيان حفظ الصحّة، أى لا يصلح الغسل بمثل هذه المياه، لإمكان عروض بعض العوارض، كما قد منع الأطباء فى زماننا هذا عن استعمال مثل هذا الماء، ولو كان من جهه كونه مرجوحاً، فعليه لا يكون الخبر دخليلاً فى ما نحن بصددّه، من عدم المنع عن استعمال الماء المستعمل فى الحدث، فى الغسل .

هذه جملة الأخبار التى استدلتّ بها، أو يمكن الاستدلال بها للمسأله، وعرفت عدم تماميته شىء منها للدلاله على الجواز، حتّى يتعارض مع الأخبار المانع، فىكون الحكم بالمنع موافقاً للاحتياط .

نعم إثبات المنع عن الماء المستعمل فى الغسل غير الراجع من الواجب بالعرض والمنذور مشكلاً جداً، لقصور الأدله عن شموله .

فيلحق بذلك قسم خامس، وهو: أنّه هل يجوز استعمال ماء المستعمل فى

الحدث الأكبر، في الوضوءات المندوبه غير الرفع، وفي الأغسال الأخر من المندوبات، أو الواجب بالعرض _ منهما كالمنذور والمحلوف عليه _ أم لا ؟

والظاهر _ كما عرفت منّا سابقاً في بحث الماء المستعمل في الحدث الأصغر والإستنجاء _ أنّ الأدلّه المتكفّله لبيان حكم الوضوء والغسل الندي، محموله على ما هو المتعارف في الوضوء والغسل الرافعين من الشرائط والموانع، إلا ما خرج بالدليل، ولذلك ترى بأنّ نواقض الوضوء، والغسل الرفع تكون نواقضاً لسائر الوضوءات والأغسال، فإذا منعنا تحصيل الوضوء والغسل من مثل هذه المياه، فلا يبعد الحكم بالمنع في مثل تلك الوضوءات والأغسال .

مضافاً إلى اشتمال بعض الأدلّه على ما يفهم منه التعميم، نظير ما كان في خبر محمّد بن علي بن جعفر عنه عليه السلام : «مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي قَدْ اغْتَسَلَ فِيهِ فَأَصَابَهُ الْجَذَامُ...» (١) الحديث .

وصحيح محمّد بن مسلم: في حديث: «ولا تغتسل من ماء آخر» (٢).

فليس فيه عنوان غُسل الجنابه .

مضافاً إلى إمكان التعميم في لفظ (التوضّي) وأشباهه الموجوده في خبر عبدالله بن سنان (٣) لتلك الوضوءات والأغسال كما لا يخفى.

كما لا فرق في المستعمل في الحدث الأكبر بين أقسامه من الحيض والنفاس والاستحاضه من باب تنقيح المناط عن خصوصيه الجنابه، ولفظ (أشباهه) على احتمال في خبر ابن سنان ، مضافاً إلى عدم وجود القول بالتفصيل ، فافهم .

فالأحوط عدم جواز التوضّي والاغتسال بجميع أقسامها بالماء المستعمل في

١- وسائل الشيعه: الباب ٢، الماء المضاف، الحديث ١١٠.

٢- وسائل الشيعه: الباب ٥، الماء المضاف، الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعه: الباب ١٣، الماء المضاف، الحديث ١٣.

رفع الحدث الأكبر مطلقاً.

وينبغي التنبيه على أمور :

تنبيهات استعمال الماء المستعمل في الغسل

الأول : أنه على القول بعدم جواز الاستفادة عن الماء المستعمل في غسل الجنابه التام، فهل يكون المستعمل في الغسل الفاسد كالمستعمل في الصحيح التام أم لا ؟ وجهان : من صدق اغتسال الجنب منه فلا يجوز .

ومن أن العبره هو رفع الحدث بذلك، كما هو المستظهر عن كلمات الأصحاب، حيث جعلوا العنوان في كلامهم هو المستعمل في رفع الحدث ، بل يمكن دعوى ظهور خبر عبدالله بن سنان بقوله : «أو يغتسل به الجنب» في الغسل الصحيح دون الفاسد.» وهذا هو الأقوى، وإن توقف الشيخ الأنصارى قدس سره في طهارته، حيث لم يختار أحد الوجهين بعد نقلهما الظاهر منه في التوقف .

الثاني : هل يعتبر في صدق المستعمل، هو الانفصال عن البدن، مع تماميه الغسل، أو يكفي فيه تماميه الغسل ولو لم يكن الماء منفصلاً عن بدن المغتسل ؟

والظاهر أن الانفصال عن البدن وعدمه لا خصوصيته فيه في حكم المسأله، إذ ربما يمكن أن يكون الماء غير منفصل عن بدنه، وبرغم ذلك لا يجوز الاغتسال منه، لصدق عنوان كونه مستعملاً في رفع الحدث، وهو كما لو ارتمس في الماء الذي كان قليلاً عن مقدار الكثر بيسير، ونوى الغسل خارج الماء، وغمس جسده فيه ، فحينئذٍ بالرمس قبل الخروج يصدق على ذلك الماء أنه مستعمل، فلا يجوز للآخر أن ينوى الغسل واستعمال هذا الماء، كما لا يجوز لنفس المغتسل أن ينوى غسلاً واجباً آخر تحت الماء الذي ارتمس فيه في غسله السابق.

إلا أن يُشكل صدق الاستعمال بمثل هذا المقدار من الماء _ الذي كان قليلاً عن الكثر بقليل _ لكثته لا يخلو عن تأمل .

كما لا- يكون مطلق الانفصال موجبا للمنع، كما لو فرض أنه استعمال الماء في بعض الأعضاء مع التيه غسلًا، فمع ذلك أراد تغسيل بقيه الأعضاء من هذا الماء متصلاً ببدنه أو منفصلاً عنه بأن أراد استعماله ثانياً للباقي .

فالظاهر من المبنى الذى اخترناه واستظهرناه، من كون الملاك صدق كون الماء مستعملاً فى رفع الحدث، وذلك لا يصدق إلا بعد الإتمام ، فلا يجوز.

مضافاً إلى أن العرف يرى مجموع هذا الاستعمال _ من أول الغسل إلى آخره _ استعمالاً واحداً، كما ذكره الشيخ الأعظم _ ونعم ما ذكره _ فلا يصدق لما يأخذه ثانياً ويستعمله، أنه استعمال آخر حتى يكون ممنوعاً، فيجوز الغسل به، سواء كان لنفس المغتسل أو لغيره .

فعلى هذا يظهر أن الغسل بالماء المستعمل فى غسل بعض الأعضاء _ مع قصد الغسل _ قبل تمامه لا يوجب المنع عن استعماله ثانياً لنفس المغتسل، لعدم صدق كونه مستعملاً فى الغسل إلا بعد تمام الغسل، كما قد استظهرنا احتمال ذلك من صحيح على بن جعفر(١)، فمجرد الانفصال دون صدق تمامية الغسل لا يضرب بجواز الاستعمال ، بل قد عرفت أيضاً ظهور خبر ابن سنان على الغسل الراجع للحدث الحاصل بالإتمام، لا خصوص غسل بعض الأعضاء ، فلازم ما ذكرنا هو جواز الغسل من الماء المستعمل فى غسل الجنابه، إذا وقع فى أثناء الحدث الموجب لبطلانه، لأن ما استعماله لم يكن رافعاً حتى يمنع عن الاغتسال به ، خلافاً للسيد الاصفهاني قدس سره حيث حكم بالمنع من وجهين : أولاً : لصدق كونه مستعملاً فى غسل الجنابه، إذا استعماله بذلك المقصد، ولو لم يتم .

وثانياً : من جهة أن الألفاظ الشرعيه _ منها الغسل _ موضوعه للأعم من

الصحيح، ولا تختصّ بالصحيح حتّى لا يصدق الغُسل هنا إذا فرض فساده ، انتهى كلامه (١).

نعم ، غاية الإشكال _ على ما اخترناه _ هو أن يقال: إنّ الماء إذا انفصل عن أعضاء الجنب حين الغُسل، وقع في أمكنه متعدّده، ففي كلّ واحد من الماء المصوب منفرداً لا يصدق أنّه مستعملٌ، لكونه مستعملًا في بعض الأعضاء ، وأمّا في الماء المتجمع أخيراً في مكان واحد الذي تمّ به الغُسل هل ينطبق العنوان _ وهو المستعملية على خصوص الماء الأخير فقط _ لأنّه يصدق عليه ذلك دون غيره، أو ينطبق العنوان على جميع أجزاء المياه الواقعة في الأمكنه المتعدّده ، أو لا ينطبق على أيّ واحدٍ منها العنوان أصلاً، لأنّ كلّ واحد إذا لوحظ مستقلاً كان مستعملًا في الجزء من الغسل لا الكلّ ؟

وجوه أقواها هو الثاني.

إلا أنّه يستبعده أنّه كيف يتعلّق عليه العنوان بعد فصل زمان حتّى يتمّ الغسل ؟

وبعبارة أخرى: كان الاستعمال منه جائزاً إلى أن يتمّ الغسل، وحينذاك يصير ممنوعاً، فلازمه صيروره الماء بعد الانفصال ذا حكمين، وهو الجواز قبل التماميه، والمنع بعد التماميه، وهذا بعيد جداً .

اللهمّ إلا- أن يقال : إنّه كان ممنوع واقعاً، إذا كان في الواقع ينضمّ إليه بقيه الغُسل ، وهو لا- يعلم، فبعد الإتمام ينكشف المنع للجميع من أوّل الأمر، وإلا فلا ، وهو لا يخلو عن وجه، فعليه يلزم المنع من استعمال الماء المستعمل في بعض الأعضاء من جهه احتمال الانضمام .

نعم ، لو تجرّى واغتسل ولم يتمّ الغسل لا يبعد الصحه، لولا الإشكال من جهه

قصد القربه .

فظهر من جميع ما ذكرنا، الجواب عن الوجهين المذكورين في كلام السيّد قدس سره ، لأنّنا لا نسلّم صدق عنوان الغسل بالماء المستعمل في غسل بعض الأعضاء، إذا لم ينضمّ إليه بقيته الأعضاء .

نعم ، يصدق ذلك بعد الانضمام، كما ظهر أيضاً أنّ ذلك الاستظهار من خبر علي بن جعفر، وخبر ابن سنان، أجنبي عن باب وضع الألفاظ الشرعيّة الموضوعه للأعمّ أو للأخصّ _ وهو الصحيح مثلاً _ ، لأنّ استظهار من لسان الدليل، لا من جهة صدق عنوان الغسل، حتّى يقال إنّ موضوع للأعمّ من الصحيح.

فتأمل فيما ذكرناه، فإنّه دقيق، وبالتأمل فيه حقيق .

والحاصل : أنّ الماء المستعمل في غسل بعض الأعضاء يكون له صور متفاوتة ، لأنّه يكون تارةً: غير منفصل عن بدن المغتسل وكان ينوى سحبه إلى سائر الأعضاء، فلا إشكال في جوازه، وعدم صدق ماء المستعمل الممنوع عليه، وإلّا لزم القول بوجوب استعمال ماء جديد لكلّ عضو من الأعضاء، وهذا مخالف للأدلّه والفتاوى، وهو واضح لا ستره فيه .

وأخرى: ما يكون مستعملاً في البعض _ مثل الرقبه والرأس _ ثم انفصل الماء بعد الغسل، ولكن لم يوفّق الغاسل بإتمام غسّله لعروض مبطل له، فهو قد عرفت أنّه لا يبعد القول بجواز الاغتسال به لنفس المغتسل ولغيره، لعدم صدق العنوان عليه عندنا، وإن كان قد منعه السيّد الاصفهاني قدس سره في «الروائع الفقهيّه»، وتوقّف الشيخ الأعظم في طهارته .

وثالثه: نفس الفرض السابق لكنّه تمكّن من إتمام غسّله بعد ذلك، فتارةً نلاحظ حاله قبل الإتمام، وأخرى بعده.

أمّا على الأوّل، فصدق العنوان عليه معلّق على الشرط المتأخّر، فلو قيل

بالمُنع، لا- يكون إلا- من جهة احتمال تحقّق شرطه، كما هو الظاهر عند العرف، فكأنّه لم يحرز عدم كونه مستعملًا إلاّ بإجراء الأصل، وجريانه هنا لا يخلو عن إشكال، لأنّ المفروض وجود هيئه اتّصاليه الموجب لاستصحاب البقاء . نعم ، يجرى أصاله عدم الانضمام، فيما إذا حصل فتورٌ بين غسل الأعضاء، وشكّ في إتيان بعض آخر بعده، فيحكم الأصل بعدمه من جهة إمكان وقوع الحدث في الأثناء واختلال الاتّصال المعتبر .

وكيف كان، فلو قلنا بالجواز واغتسل، ثمّ كشف انضمام بعضه مع بعض، فلا بدّ من إعادته ، كما أنّه إذا قلنا بالمنع وتجري، وأتى به، ثمّ انكشف عدم الانضمام، فيجوز الاكتفاء به، لو لم يكن الإشكال وارداً من جهة عدم تمشّي قصد القربه مع علمه بالمنع .

ولا فرق في هذه الصورة منعاً وجوازاً للمغتسل نفسه وغيره، كما لا فرق في نفس المغتسل، بين أن يصرفه في بقيّه هذا الغسل أو لغسلٍ آخر، لاشتراك الملاك في الجميع كما لا يخفى .

كما لا فرق بين القول بطهاره كلّ عضو بغسله أو بطهارته بعد تمام الغسل كما في الوضوء .

نعم ، المنع في الأوّل أوضح .

وأما حكم الثانى وهو كونه بعد إتمام الغسل، فلا- إشكال في ممنوعيته حينئذٍ للمغتسل وغيره، لأنّه القدر المتيقّن من ماء المستعمل، سواء كان ماء مجموع الغسل أو ماء بعض أعضائه الذى كان غسّله رافعاً للحدث، كما هو واضح .

ولا فرق فيما ذكرنا من الوجوه والصور، بين كون المستعمل استعمله في الغسل الترتيبى أو الارتماسى، إذا كان في الماء القليل .

*** تنبيهات استعمال الماء المستعمل في الغسل

تذنيبٌ وتفرُّعٌ: اعلم أنَّ الجنين إذا ارتمسا في الماء القليل بقصد الغُسل دفعه واحده، يرتفع حدثهما، وكان غُسله صحيحاً، لعدم صدق ماء المستعمل في حال الغُسل عليهما، ولا يعلم التقدُّم والتأخُّر، بل قد يعلم تقارنهما .

وأما لو علم تقدُّم أحدهما على الآخر واشتبه، فهو أيضاً يعدُّ صحيحاً من كليهما، لأنَّ الأصل الجارى في كلِّ واحد منهما يحكم بصحَّته من جهة عدم تأخُّره عن الآخر، ولولاه لكان معارضاً بالأصل في الطرف الآخر، لأنَّ متعلِّق العلم الإجمالى يكون على شخصين، ولا يكون العلم حينئذٍ منجزاً لأحدهما، ولا يكون الأصل معارضاً بالآخر، فيحكم بالصحَّه على كلِّ منهما .

نعم ، لو اقتدى أحدهما بالآخر، فيحكم ببطلان صلاه المأموم، لعلمه ببطلان صلاته تفصيلاً، أما بواسطة بطلان صلاه الإمام، لبطلان غسله، أو بطلان غسل نفسه، فيصير كواجدى المنى في الثوب المشترك.

ولا- يكفى هنا القول بصحَّه عمل كلِّ واحد في نفسه، فيلزم كون اقتدائه في الصلاه الصحيحه مع الإمام، لما قد عرفت أنَّ الإشكال من جهة علمه تفصيلاً ببطلان صلاته بتحقيق أحد الأمرين .

نعم ، صلاه الإمام يكون محكوماً بالصحَّه بواسطة ما ذكرنا في سابقه ، فليتأمل .

الثالث : فإن قلنا بالمنع عن استعمال ماء المستعمل في رفع الحدث الأ-كبر _ كما هو المختار احتياطاً _ فهل يكون الماء المستعمل في الحدث المشكوك، كالمستعمل في الحدث المتيقن أم لا ؟ وجوه:

تارة: يكون الحدث المشكوك منتفياً بأصل تعبدى، مثل استصحاب الطهاره ليقينه بحالته السابقه من الطهاره، أو كان في مورد لا- يكون الأصل الجارى في حقِّه معارضاً بمثله لعدم تنجز العلم الإجمالى في حقِّه، نظير ما عرفت في الفرع السابق _ كواجدى المنى في الثوب المشترك _ فلا إشكال حينئذٍ في جواز

استعمال مثل هذا الماء المستعمل في مثل الحدث المشكوك، لأن مقتضى الأصل عدم كون الماء مستعملاً في الحدث، وهو واضح .

وأخرى: يكون الماء مستعملاً في الحدث الذي، كان مقتضى الاحتياط هو لزوم الغسل لا إثبات الحدث واقعاً، نظير مَنْ يعلم بوجود الجنابه والغسل، ولا يعلم تقدم أحدهما على الآخر، فقد حكمنا حينئذٍ بوجوب الغسل له ثانياً، بمقتضى الاحتياط، فحينئذٍ هل يجوز استعمال مثل هذا الماء وجهان: من عموم مطهرية الماء للحدث الشامل لما نحن فيه، وعدم القطع بما يزيل هذا العنوان، واحتمال وجود المزيل له حينئذٍ، يقتضى الأصل عدمه.

ومن أن الاحتياط كما يحكم بأنه ممنوع له الدخول في الصلاة، لاحتمال كونه محدثاً، وعدم القطع بزواله، فيكون محدثاً تعبداً _ أى بواسطة العلم الإجمالي المقتضى للاحتياط _ فكذلك يحكم باليمنوعيه بالنسبة إلى ماءه، لكونه مستعملاً.

وهذا هو مختار صاحب «الحدائق» على ما حكى عنه، لأن الأحكام مترتبة على الظاهر لا على نفس الأمر والواقع، فإنه محدثٌ ظاهراً بمقتضى الاحتياط، فيكون الماء مستعملاً في الحدث الظاهري، فيعد استعماله ممنوعاً .

ولكن الأقوى هو الأول، لأنه لو سلمنا بوجوب الغسل عليه ثانياً _ بمقتضى الاحتياط _ للصلاة، ولكن لا نسلم كون مقتضى ذلك ترتب جميع آثار الماء المستعمل عليه، هذا فضلاً عن أن الأصل في طرفه، من عدم كونه مستعملاً في الحدث، يكون بلا معارض، فإثبات المنع هاهنا يكون في غاية الإشكال .

وما ادّعاه صاحب «الحدائق» قدس سره لا يخلو عن إشكال، لوضوح أن الأحكام الشرعية مترتبة على الواقع لا على الظاهر، غاية الأمر قد يكون الآثار المترتبة على الظاهر بواسطة وجود الأصول المحرزه، أو بواسطة تنجز العلم الإجمالي، كما هو مقرر تفصيلاً في محله .

هذا فضلاً عن إمكان الإستظهار من خبر عبد الله بن سنان، كونه مستعملاً في الحَدَث الواقعي، أو ما كان بمنزله الواقعي تعبدًا، بواسطة الأصول المحرزة الملحق بالحدث اليقيني، كما لا يخفى، وفاقاً للآملی قدس سره في «مصباح الهدى» بالحكم بالجواز كما قلنا .

ثالثه: ما يكون مستعملاً في الحدث الـ مُحرَز بالأصل _ كاستصحاب الحدث مثلاً _ فحينئذٍ لا يبعد القول بالمنع عن الماء المستعمل فيه، لأنَّه حينئذٍ، وإن لم يكن محدثاً وجداناً، إلاَّ أنه حيث كان محدثاً تعبدًا، فيحكم بعدم جواز استعمال للماء المستعمل فيه، والله العالم بحقائق الأحكام .

إلى هنا تمّ بحث ما يتعلّق بالماء المستعمل الذي أردنا ذكره، ونحمد الله على توفيقه إيانا لإتمامه، ونسأل الله التوفيق في فهم حقيقته الأحكام الشرعيّة الإلهيّة، وأن يهدينا إلى سبيل الحقّ والصّواب، بجاه محمّد وآله الأنجاء، عليه وعليهم صلوات الله الملك الوهاب، إلى يوم الحساب .

«القول فى الأستار»

الثالث فى الأستار:

وهى كلها طاهره، عدا سؤر الكلب، والخنزير، والكافر، وفى سؤر المسوخ تردّد، والطهاره أظهر (١).

(١) ولا يذهب عليك أنّ الاسئار جمع ل _ (سؤر)، الذى كان منه السائر، ومعناه فى اللغه بمعنى البقيّه والباقي، واستعمال لفظ (السائر) فى الجميع، كما يستعمل بذلك بين الخواصّ، يعدّ من الأغلاط والأوهام المشهوره .

ففى «المغرب»: السؤر هو بقيّه الماء التى يُبقيها الشارب فى الإناء أو الحوض، أو البقيّه بعد الشرب، كما عن الجوهري ، أو البقيّه من كلّ شيء كما عن «القاموس» ، بل عن الأزهرى: اتفاق أهل اللغه على أنّ سائر الشيء باقيه، قليلاً أو كثيراً.

ما كان من الاسئار نجساً وحرماً

هذا كلّه بحسب اللغه . وأمّا فى اصطلاح الفقهاء رضوان الله عليهم أجمعين _ كما عن الشهيد، ومن تأخّر عنه ، بل قد نُسب إلى ظاهر غير واحدٍ منهم _ أنّه ماءٌ قليل لاقى جسم حيوانٍ، سواء كان بالفمّ أو سائر أعضائه .

والظاهر أنّهم لم يريدوا جعل اصطلاح خاصّ لذلك فى قبال أهل اللغه ، بل قصدهم بيان ما هو الموضوع لترتب الأحكام المستنبطه عن الأخبار، ونحن نفتى أثرهم، فلا بأس لبيان عدّه أمور فى هذا المقام، فنقول :

الأمر الأوّل : أنّ وجه ذكر الفقهاء ذلك فى قبال الماء المطلق والمضاف، لعلّه

كان من جهه احتمال اختصاصه بحكم لا- يكون فيهما، وهو الحكم بالمنع عن سؤر ما لا- يؤكل لحمه، بالكراهه _ كما عن المشهور _ والتحریم كما عن الحلّی وغيره _ كما لا يخفى .

ثم إنهم أخذوا في كلامهم خصوص ماء القليل، مع أنّ مقتضى للحكم بالطهاره والنجاسه، من حيث مباشره بدن الحيوان معه، هو اسراء الحكم وتعميمه إلى سائر المایعات، بل مطلق ما كان رطباً من الأجسام، ولو كان من الطعام، كما أطلق عليه السؤر لذلك في بعض الأخبار، كما سيحییء أيضاً .

الأمر الثاني : هو التعميم من جهه مباشره الفمّ إلى غيره، وإن كان مقتضى الجمود على اللفظ يوجب الاختصاص ، والمستفاد من الأخبار في كتب الأصحاب _ هو التعميم كما صرّح بذلك شيخنا المفيد قدّس الله سرّه في «المقنعه» بقوله : «إنّ اسئار الكفّار هو ما فضّل في الأواني ممّا شربوا منه، وتوضّأوا به، أو مسّوه بأيديهم وأجسادهم» انتهى كلامه على ما في «الجواهر»، والحلّی في «السرائر»، و«الذكري»، و«المسالک» و«الروض» و«المهذب» وغيرها _ هذا بخلاف الأخبار الوارده في هذا الباب حيثُ يستفاد منها خصوص مباشر الفم .

فإن قلنا بكون السؤر بحسب معناه في اللغة والعرف هو هذا _ وإن عمّمنا معنى اللفظ لغير الفمّ بحسبهما _ فتشمل الأخبار لغيره، إلّا- أنّ المتبادر من اللفظ هو خصوص الفضله المستعمل في الفمّ ، ولعلّ وجه التعميم في كلمات الفقهاء، إنّما هو من خلطٍ وقع فيما بينهم بين أصل حكم الطهاره والنجاسه _ حيث لا تتفاوت بين ملاقاته مع الفمّ أو غيره _ وبين حكم الكراهه أو التحريم في خصوص فضله الفمّ في المأكل والمشرب، لا- علاقه لها بالنجاسه والطهاره، وهذا هو المقصود في السؤر الوارد في الأخبار، بخلاف ما كان في فتاوى الفقهاء، حيث أن مقصودهم هو الأعمّ .

الأمر الثالث : يستفاد من فتاوى الأصحاب _ بل من مضامين الأخبار، ظهوراً أو تلويحاً _ اعتبار كون الماء قليلاً، بخلاف سائر المايعات، حيث لا فرق فيهما بين القليل والكثير ، وأما الماء الكثير فلم يلتزموا فيه بما التزموا في القليل ، ولكن الإنصاف أن يقال : بأن استظهار القلّه كان من جهه كون الغالب بحسب المتعارف في الخارج هو القلّه، سواء كان في الماء وغيره من المائعات والأطعمه، وإلاّ ليس في الأخبار ما يدلّ على ذلك صراحه ، بل يدلّ خبر أبي بصير(١) على خلافه، كما لا يقتضى معناه اللغوى ، بل قد عرفت من الأزهرى خلافه صريحاً .

غايه الأمر، حيثما قد عرفت بأن رأى الفقهاء ناظرٌ إلى الأمور من حيث النجاسه والطهاره مضافاً إلى الكراهه، فلذلك التزموا في الماء بالقلّه، بمعنى الأقلّ من الكثر، لأنّه لا ينفعل بالملاقاه لأصل النجاسه مثلاً ، فيكون عدم انفعاله من هذه الجهه بطريق أولى . إذا عرفت هذه الأمور في المسأله، فلا بأس أن نرجع إلى أصل المسأله وملاحظه الأخبار في دلالتها لذلك .

فنقول : الاسئار من حيث الحكم التكليفى تكون على أربعة أقسام : نجس وحرام ، طاهر ومباح ، طاهر ومكروه ، طاهر ومندوب . فالأوّل: هو سؤر نجس العين كالكلب والخنزير والكافر، فإنّه نجس واستعماله حرام، لما عليه الإجماع المحض والمنقول ، بل دلالة صريح الأخبار كما هو مقتضى قاعده الملازمه بين نجاسه الشىء ونجاسه ملاقيه إذا كان رطباً، كما حقّق في محلّه .

فيدلّ على ذلك صحيح العباس البقباق في حديث: «سئل عن الصادق عليه السلام

سؤر الحيوانات... : فلم أترك شيئاً إلاّ - سألته عنه ؟ فقال : لا - بأس به حتّى انتهيت إلى الكلب. فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضله، واصبب ذلك الماء» (١) الحديث .

وصحيح محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : «سألته عن الكلب يشرب من الإناء ؟ قال : اغسل الإناء» (٢) ، الحديث .

وصحيح معاوية بن شريح في حديث عن الصادق عليه السلام : «قال : قلت له : الكلب قال : لا ، قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله إنّه نجس، لا والله إنّه نجس» (٣) .

وموثقه أبي بصير عن الصادق عليه السلام في حديث : «ولا يشرب سؤر الكلب، إلا أن يكون حوضاً كبيراً يُستقى منه» (٤) .

فهو كما تلاحظ من مفهوم الاستثناء يشمل ماء الكثير، إلا أن يكون استثناءً من موضوع السؤر لا من حكمه .

ومثل الكلب حكم الخنزير أيضاً ، فإنّه مضافاً إلى نجاسته العتيّة يدل عليها خبر عليّ بن جعفر عن موسى بن جعفر عليهما السلام في حديث : «قال : وسألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع ؟ قال : يغسل سبع مرّات» (٥) .

وكذلك الكافر _ مضافاً إلى ما عرفت من دلالة بعض الأخبار في النهي عن سؤر اليهودى والنصرانى، الذى سيأتى الكلام فى نجاستهما، وفى غيرهما من المشركين يكون بطريق أولى، لنجاستهم كما يدلّ قوله تعالى : «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» (٦) _ للخبر الذى يدلّ على النهي، هو خبر

١- وسائل الشيعة: الباب ٤، الاسئار، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٣، الاسئار، الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة: الباب ٦، الاسئار، الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة: الباب ٧، الاسئار، الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة: الباب ٢، الاسئار، الحديث ١.

٦- سورة التوبه (٩) : ٢٧ .

حسن سعيد الأعرج عن إبراهيم بن هاشم قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودى والنصرانى؟ فقال : لا» (١).

فالمسألة فى هذه الثلاثة واضحة لا- كلام فيها، كما لا يخفى ، مضافاً إلى إمكان استفاده ذلك للكافر، من جواب الإمام عليه السلام فى خبر معاوية بن شريح بقوله : «لا- والله إنه نجس»، حيث يفهم أنّ الحكم فى صورته ثبوت النجاسة واضح، من جهة ثبوت النجاسة أيضاً لما يلاقيه .

ووقوع الخلاف فى سؤر اليهودى والنصرانى ، لم يكن من جهة سؤرهما، بل الاختلاف نشأ من حيث حكم نفسيهما من جهة النجاسة والطهارة، وأنه هل هما نجسان أم لا؟، كما وقع الاختلاف فى الأخبار أيضاً .

وأما القسم الثانى: هو ما كان سؤره طاهراً ومباحاً، فهو عبارة عن سؤر ما يؤكل لحمه، كالبقرة والغنم.

ما كان من الاسئار طاهراً و مكروهاً

ويمكن الاستدلال على ذلك بأصل الطهارة واستصحاب الطهارة الموجود قبل أن يمس الحيوان الماء، وكذلك بأصله حليه كل شىء كان مباحاً بالذات والأصله فيستصحب حين الشكّ ، وكذلك الإجماع المحصل والمنقول، بل لم يشاهد الخلاف فى حكمه من أحد .

أما الأخبار الواردة بالخصوص، فمنها خبر معاوية بن شريح السابق ، وصحيح الباقى، من التصريح باسمهما، ونفى البأس عنهما، وإطلاق موثقه عمّار عن الصادق عليه السلام : «عن ماء يشرب منه الحمامة؟ فقال : كلما يؤكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب» (٢) .

١- وسائل الشيعة: الباب ١، الاسئار، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٢ ، الاسئار، الحديث ٤.

ومثله موثقتة الأخرى (١)، وكذلك خبر سماعه.

فحكم المسألة واضح ولا خلاف فيها من حيث الفتوى والأخبار، وقد ورد ذكر الإبل والبقر والغنم في جوابه عليه السلام في خبر سماعه، وحكم بعدم البأس فيها وهكذا خبرى جميل بن دراج (٢) وعبدالله بن سنان.

وأما القسم الثالث: هو ما كان سؤره طاهر ومكروه، فهو على أقسام:

منها: كما عليه الأ-كثر، هو سؤر ما لا يؤكل لحمه مثل السباع، بل وهكذا منها ما يكون أكل لحمه مكروهاً، مثل الخيل البغال والحمير، وإن خالف ابن إدريس وحكم بنجاسه ما يمكن التحرز عنه من حيوان الحضر غير المأكول، بل عن «المبسوط» المنع عن الاستعمال، ولعل مقصوده النجاسه كما في «السرائر» أو غير ذلك، فيعد هذا حكماً تعبدياً صرفاً ولا علاقة له بالنجاسه _ كما احتمله الشيخ الأنصارى _ فيكون قولاً مستقلاً آخرًا، لكنّه بعيد كما عن بعض .

فالحق مع المشهور، ويدل على ذلك بعد الأصل والقاعده _ التي قد عرفت سابقاً _ بل دلالة خبرى شريح والبقباق من التصريح بعدم البأس في الهزه والوحش والسباع، بل ظهور حديث البقباق بقوله: «فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه»، فمع ذلك حكم الإمام عليه السلام بعدم البأس، الظاهر في شموله لجميع الوحوش والطيور والسباع، غير ما يكون نجس العين، حيث أنه يكون خارجاً بالدليل، كما هو واضح .

بل قد يمكن الاستدلال بمضمون تعليل خبر أبى الصباح عن الصادق عليه السلام: «قال: كان على عليه السلام يقول: لا تدع فضل السنور أن تتوضأ منه، إنما هو سبع» (٣) .

١- وسائل الشيعه: الباب ٤، الاسئار، الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعه: الباب ٤، الاسئار، الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعه: الباب ٢، الاسئار، الحديث ٤.

وصحيح محمد بن مسلم في حديث: «وعن السنور؟ قال: لا بأس أن تتوضأ من فضلها إنما هي من السباع» (١).

حيث يفهم بأن ما يكون سبغاً _ من أي قسم كان _ يجوز شرب ما فضل منه والتوضي منه، لوجود الملازمه بينهما، المستفاد من بعض الأخبار، مثل موثقه عمّار السابقه حيث جمع بين الشرب والتوضوء .

مضافاً إلى ورود الروايه في خصوص الهزّه والفأره، من جواز الشرب والتوضي بفضلهما، كما في صحيح زراره عن الصادق عليه السلام: «قال: في كتاب عليّ: إنّ الهزّ سبعٌ ولا بأس بسوره، وإني لأستحيي من الله تعالى أن أدع طعاماً لأنّ الهزّ أكل منه» (٢).

وموثق إسحاق بن عمّار عن الصادق عليه السلام: «قال: إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: لا بأس بسور الفأره إذا شربت من الإناء، أن يشرب منه ويتوضأ منه» (٣).

وخبر الصدوق قال: «قال الصادق عليه السلام: إني لا أمتنع من طعام طعم منه السنور، ولا من شرابٍ شرب منه» (٤).

فمع دلاله هذه الأخبار عموماً وخصوصاً على الجواز، لا يبقى حينئذٍ للحكم بالمنع التحريمي _ كما عن الحلّي _ وجه .

نعم، قد استدللّ على ذلك بمفهوم ذيل موثقه عمّار وخبر الصدوق وقد ذكرناهما، حيث ورد فيهما قوله: «كلّ ما يؤكل لحمه أو أكل لحمه فليتوضأ من سوره واشرب» «أو يتوضأ منه ويشرب» .

١- وسائل الشيعه: الباب ٣، الاسئار، الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعه: الباب ٢، الاسئار، الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعه: الباب ٢، الاسئار، الحديث ٩.

٤- وسائل الشيعه: الباب ٧، الاسئار، الحديث ٢.

بل قد استدلل بمفهوم الوصف في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «قال: لا بأس أن تتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمه» (١).

حيث دلّ على البأس في سؤر ما لا يؤكل لحمه بمفهوم الوصف، أو كون القضية مفيدة لمعنى الشرط، من وجود الفاء في خبر المبتدأ .

وقد أُجيب عنه تارةً _ كما عن الآملي _ بسقوط هذه الأخبار عن الحُجّيه، بواسطة إعراض الأصحاب عنه، بناءً على مبناه رحمه الله بأن ترك على الأصحاب مع صحّحه سند الخبر موجب لزياده الوهن فيه .

هذا، ولكنه لا- يخلو عن مناقشه في المقام، وإن كان كبراه مقبولاً- في غيره، إذ لعلّ الأصحاب تركوا العمل لأجل عدم حجّيه مفهوم الوصف، وعدم حجّيه مفهوم الشرط المستفاد ضمّتيّاً من وجود الفاء في خبر المبتدأ، أو لعلّ أخرى سيأتى في الأجوبه، فالأخبار باقيه على دلالتها، وقابله للتمسك بها سنداً، كما لا يخفى .

وثانياً: كما عن صاحب المعالم جواباً عن العلامة في «مختلف الشيعة»، حيث قال على ما نقله الشيخ الأعظم الأنصاري قدس سره في كتاب «الطهاره»: بأنّ مقتضى مفهوم القضية الموجه الكليّه، هو سلب الجزئي، يعني يكفي أن يفيد ما لا يؤكل لحمه حرمه البعض لا- كلّه، فحينئذٍ يكون سؤر بعض ما لا يؤكل لحمه حراماً، وهذا نظير ما ذكر في مفهوم قوله: «إذا كان الماء قدر كتر لم ينجسه شيء» حيث يفيد نجاسه بعض المياه لا جميعها.

فعلى هذا التقدير، يتمّ قول ابن إدريس الذي ذهب إلى منع سؤر بعض ما لا- يؤكل لحمه، وهو ما يمكن التحرّز عنه بخلاف بعض آخر، وهو ما كان أهليّاً ولا يمكن التحرّز عنه مثل الهَرّه والفأره.

فأجاب عنه صاحب المعالم فى «الطهاره»: بأن فرض حجّيه المفهوم، يقتضى كون الحكم الثابت للمنطوق منفيّاً فى غير محلّ الموضوع المتّصف فى محلّ النطق .

وبعبارة أخرى أعنى كلمه (ما) فى قوله : «كلّ ما» _ هو الحيوان، والقيد المعتبر فيه وصفاً أو شرطاً: هو كونه مأكول اللحم، فصار الموضوع مأكول اللحم من كلّ حيوان، والحكم الثابت له هو جواز الوضوء والشرب من سؤره، هذا فى المنطوق .

وأما فى المفهوم فإنّه عبارة عن انتفاء هذا القيد _ وهو كونه مأكول اللحم وصفاً أو شرطاً _ فينتفى حكمه الثابت، وهو جواز الوضوء والشرب، فيفيد أنّ غير المأكول من كلّ حيوان ينتفى عنه حكم الجواز، فيقتضى ثبوت المنع عن سؤر كلّ حيوان لا يؤكل لحمه، سواء كان قد فقد الوصف وصار غير مأكول بواسطه ذاته، أو بالعرض، مثل كونه جاللاً أو موطوءاً وإلى ذلك اختار الشيخ الأعظم قدس سره بكون أثر المفهوم هو هذا الذى ذكرناه، ولولاه لوجد عندنا غير مأكولٍ يجوز الوضوء بسؤره، فلم يكن حينئذٍ أكل اللحم سبباً منحصراً فى الجواز، لقيام غيره مقامه.

ومنع دلالة الجملة الشرطيّه على انحصار السبب، يكون معناه إنكار المفهوم بعينه، وهذا ما اختاره المحقّق الأملّى قدس سره فى «مصباح الهدى» .

هذا، ولكنّ الإنصاف عدم تماميّة ذلك، كما مرّ تفصيل ذلك فى باب الكرّ فى النزاع بين العَلَمين _ الشيخ الأنصارى، والشيخ محمّد تقى صاحب «هدايه المسترشدين» _ واخترنا مسلك صاحب «الحاشيه» من أنّ مفهوم الموجه الكليّه، هو نفى الإيجاب بالسلب والكليّ بالجزئى، لأنّ نقيض كلّ شىء رفعه، لأنّه من الواضح عند عرف العقلاء أنّه إذا قيل: «إذا جاء الأمر أكرم كلّ أحد فى المجلس»، فيكون مفهومه أنّه إذ لم يجىء فلا يكون إكرام كلّ أحد واجباً، بل يجوز تركه لبعض الأفراد، فنفى وجوب إكرام الكلّ يناسب مع وجوب إكرام

البعض، ويساعد على عدم وجوب الإكرام لأحدٍ أصلاً، لا- أن يكون معناه نفى الوجوب عن الكلّ قطعاً، بمعنى السلب الكلى بالخصوص، كما ذكره الشيخ الأنصارى قدس سره، فلازم ما ذكرناه هو تأييد كلام صاحب «السرائر» قدس سره من الحكم بعدم جواز سؤر بعض غير مأكول اللحم، كما لا يخفى .

وثالثاً: استفاده ما ذهب إليه الحلّي، بأن يكون مفهومي الوصف أو الشرط على نحو ترتّب الخبر بواسطة الفاء على المبتدأ حجّه، مع أنّه ليس كذلك، أمّا من جهة عدم حجّيه مفهوم الوصف، خصوصاً في المفهوم غير المعتمد على الموصوف، أي كان الموصوف مع نفس الوصف متعلقاً للحكم، لأنّه قد يقال تاره: «أكرم العالم» فحينئذٍ لا يكون معتمداً، ويقال أخرى: «أكرم الرجل العالم»، حيث يكون الوصف معتمداً على الموصوف _ فإنّ حجّيه مفهوم الوصف في الثاني أولى من الأوّل .

وفي «مصباح الهدى» يستشعر من كلامه كون المقام من القسم الأوّل، لكنّ الإنصاف أنّه من القسم الثاني، إذ ما هو متعلق الحكم كلمه (ما) وهي عباره عن الحيوان حيث وصفه بأنّه مأكول اللحم .

أو من جهة عدم حجّيه مفهوم الشرط وإن كان حجّه عند كثيرين، لكنه في الشرط الذي كانت الجملة مشتمله على أداء الشرط، وأمّا وجود الفاء في الخبر، وهذا يقتضى ترتب الخبر على المقدار المفيد لإثبات الحكم، لوجود الموضوع في المنطوق فقط، نحو ترتّب المعلول على العلّه، أمّا كونها علّه منحصره حتّى يوجب المفهوم فلا .

ورابعاً: أنّه لو سلّمنا وجود المفهوم هنا، فليس الحكم المستفاد هنا إلّا بالمفهوم، هذا بخلاف الأخبار الكثيره الدالّه على الجواز لسؤر مطلق غير المأكول، وكانت بعضها صحاحاً ودالاً بالمنطوق، فلا إشكال في تقدّمه عليه من جهة الظهور والحجّيه، لئلا يلزم تخصيص الأكثر منها .

وخامساً: أنّ الأخبار المجوّزه هنا مشتمله على بيان علّه الجواز، لكون ذى السؤر طاهراً، كما علّل في أخبار سؤر النجس بكون ذيه نجساً، حيث يكون عموم التعليل آبياً عن التخصيص في بعض أقسام ما لا يؤكل لحمه، كما عن الشيخ الأعظم قدس سره في «طهارته» .

وسادساً: من جهه ضعف هذه الأخبار بالإرسال _ كما عن «الفقيه» _ وغايته كون الأخبار موثقه كما في خبرى عمّار، وهذا بخلاف تلك الأخبار النى قد عرفت صحّه كثير منها كما لا يخفى .

وسابعاً: فلو سلّمنا دلالة هذه الأخبار، وأغمضنا عن تمام الأجوبه المذكوره، فإنّه نقول: إنّ ما اختاره الحلّى من الجواز الخاص بما لا يمكن التحرّز عنه ممّا لا دليل عليه، فإن قصد التمسك بمثل عموم هذه الأخبار من حيث المفهوم، فلا بدّ من الالتزام بالمنع فى كلّ ما لا يؤكل لحمه، إلّا ما خرج بالدليل، خصوصاً، سواء كان التحرّز منه سهلاً أم لا، فعليه يلزم دخول السباع والوحوش _ التى كانت جامعها لكثير من الأفراد _ فى صحيح البقباق وغيره .

اللهمّ إلّا- أن يكون مقصوده إثبات ذلك من جهه الجمع بين الأخبار المانعه بالمفهوم عمومياً، وما يدلّ على رفع الحكم بما يوجب العسر والجرح، فيكون التحرّز من سؤر السنور والفأره مثلاً- من هذا القبيل، فلذلك يرفع اليد عنه بالنسبه إليهما وما شابههما، ولكن إثبات دونه خرط القتاد، لوضوح عدم وجود العسر والجرح على نحو يسوّغ ذلك كما وجد فى سائر الموارد، فالالتزام بذلك مشكل جداً .

فالحقّ مع المشهور من الحمل على الكراهه، بدلاله مفهوم هذه الأخبار، كما يشهد لذلك الجمع مرسله الوشاء عمّن ذكره، عن أبى عبدالله عليه السلام: «قال: لأنّه كان يكره سؤر كلّ شىء لا يؤكل لحمه»^(١) إن سلّمنا تداول لفظ الكراهه فى المكروه

فى عصر الأئمة عليهم السلام ، وإلا لكان هذا الخبر دليلاً على كلام الحلّى لا شاهد جمع كما ذكره الأملّى قدس سره ، كما لا يخفى ، هذا كله بالنسبه إلى ما لا يؤكل لحمه .

وأما حكم كراهه سور ما يكون لحمه مكروهاً، كالخيل والبغال والحمير، فنؤخر البحث عنه متابعه للمصنّف ، فلذلك نتابع البحث على ما فى «الشرائع»، فقد ذكر المصنّف بعد حكم نجس العين حكم المسوخ، وتردّد فى حكم سورّه، لكنّه اختار الطهاره بعده، فلا بأس بذكر أدلّته تفصيلاً .

أقول: وقع الخلاف بين الفقهاء فى طهاره سورها ونجاسته، وعن ابن الجنيد الحكم بطهاره سور ما لا يؤكل لحمه إلا المسوخ، فاحتمل صاحب «المعالم» كون استثناءه بلحاظ أنّ مختاره نجاسه المسوخ، فتحكم بنجاسه سورّه، لا الحكم بنجاسه ذات السور ولعابها، كما حكى العلّامه والمحقّق نجاسه مجرد لعابها عن بعض الأصحاب ، بل قد حكى المحقّق فى «المعتبر» عن الشيخ القول بنجاسه المسوخ، ونسب العلّامه فى «المختلف» نجاستها إلى سلار وابن حمزه .

وكيف كان، فالظاهر عدم الخلاف فى طهاره سورها، إن قلنا بطهارتها وطهاره لعابها، فمنشأ الخلاف فى طهاره سورها هو من جهه الاختلاف فى نجاستها وطهارتها بنفسها أو بلعابها .

وحيث كان المشهور بين الأصحاب هو الحكم بطهارتها وطهاره لعابها، فلذلك حكموا بطهاره سورها، كما هو الأقوى إن قلنا بطهارتها، كما سيأتى بحثه إن شاء الله فى باب النجاسات .

ولكن لا يخفى عليك كراهه سورّه، لما قد عرفت من كونها ممّا لا يؤكل لحمه _ كالقرده وأمثال ذلك _ فيدخل تحت حكم الكراهه، بمقتضى الجمع بين الأخبار المانعه مفهوماً ومنطوقاً _ كخبر الوشاء _ وبين الأخبار المجوّزه كثيراً، فيشمل بعمومها مثل المسوخ أيضاً ، مضافاً إلى إمكان إثبات الكراهه من باب

ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد والسؤر (١).

ويكره سؤر الجلال، وسؤر ما أكل الجيف، إذا خلا موضع الملاقاه من عين النجاسه (٢).

التسامح فى أدله السنن، إن عمّنا دليل التسامح، و «من بلغ» إلى الكراهه أيضاً، ولم يكن نخصّيه بباب المندوبات، كما يوهمه نزول أخبارها فيها .

(١) قد عرفت منّا سابقاً أنّ كلّ ما يكون نجاسته العيئيه ثابتاً بالأدله، فسؤوره بل كلّ ما لاقى جسمه مع الرطوبه محكوم بالنجاسه، وذلك بمقتضى قاعده الملازمه العرفيه فى السرايه، وهذا غير مختصّ بباب الاسئار، فحينئذ يكون البحث فى طهاره سؤره ونجاسته من تفرّعات نجاسته ذلك وطهارته، فحيث اعتقد المصنّف وغيره نجاسه الغلاة والنواصب _ منها الخوارج _ فيكون سؤرهما أيضاً نجساً، كما أنّ سائر الفرق من أصناف المسلمين _ من الحنفيّه والشافعيه والمالكيه والحنبلية وغيرها _ حيث كانوا طاهرين، فيعدّ سؤورهم وما لاقى جسداهم طاهراً .

فى سؤر الجلال و آكل الجيف

وأما من جهه الكراهه وعدمها فى سؤورهم، فيدخل كلّ فى موضوعه من كراهه سؤر ما لا- يؤكل لحمه الشامل لهم أيضاً، كما يشمل للمؤمن أيضاً، إلاّ أنّه خارج بالدليل، فيكون سؤورهم مكروهاً بلا فرق بين كونهم مأمونين أو متهمين بعدم المبالاه .

(٢) ولا- يخفى عليك أنّ من أقسام ما الطاهر المكروه، سؤر الجلال وهو الحيوان الذى يتغذى من عين النجاسه، من عذره الإنسان كما هو القدر المتيقن منه، وإن عمّم بعض لمطلق عين النجاسه، أو ما تنجس بعذره الإنسان وتغذى منه .

والكلام فى سعه المفهوم وضيقه موكولٌ إلى محلّه، كما أنّ الظاهر كون المراد

هو المأكول منه لا غيره . والذي ينبغي بحثه هنا هو بيان حكم كراهه سؤره وطهارته، أو الحكم بنجاسته وحرمة .

فقد وقع الخلاف في ذلك، فعن المرتضى وابن الجنيد و«مبسوط» الشيخ استثناءه من السؤر الذي يباح استعماله، ويقضى ظاهر كلامهم الحكم بنجاسه سؤره مع طهاره عينه .

وقد استدلل أيضاً لنجاسه سؤره، بأن رطوبه أفواهها تنشأ من نجاسه ما تأكله وهو عذره الإنسان، فيوجب نجاسه سؤره .

ولا يخفى ما فيه، لأنه إن أريد أن لعابه نجس، لكونه قد أكل النجاسه، فيكون المنع حينئذٍ للتنجس السارى إلى الماء لا بما أنه سؤر .

وإن كان بلحاظ كون لعابه طاهراً، مع ذلك يحكم بنجاسه سؤره، فهو ما لا دليل عليه، كما عن صاحب «المعالم» أيضاً، إذ لا ملازمه بين أكل النجاسه ونجاسه اللعاب، كما لا ملازمه بين أكله النجاسه وعدم نجاسه ما يلاقى جسده مع الرطوبه، إذ حرمة أكل لحمه بواسطة الجلل، لا يوجب الحكم بترتيب آثار النجاسه على ظاهر بدنه، كما لا يخفى .

فحينئذٍ إن قلنا بطهاره بدنه _ كما حقق بحثه في محله _ فإن لعابه وسؤره يعدّ طاهراً أيضاً، كما عليه المصنّف ، بل المشهور، ويدلّ على طهارته إطلاق بعض الأخبار، من الحكم بعدم البأس بسؤر الحيوان المأكول أو غير المأكول، من غير تفصيل بين الجلال وغيره، كما في عموم خبر عمّار عن الصادق عليه السلام: «كلّ شيء من الطير يتوضأ بما يشرب منه»^(١) الحديث .

حيث أنّ عموم الاستغراقى يشملها .

واحتمال خروج ذلك عن العموم لكونه فرداً نادراً، مدفوع، أولاً: بما لا يجرى في مثل هذا العموم، الذي كان بأداه دالّه وضعاً على الشمول .

وثانياً: عدم ندرته في مثل الفأرة الموجودة في الكنيف حيث يتغذون عذره الإنسان، وبرغم ذلك في سؤرههم كلام، إذا لم يكن على أفواههم عين النجاسه، كما لا يخفى .

إلا أن يُقال: أنه لا صدق (الجلال) لمثل هذه الحيوانات، لأنّ ظاهر هذا العنوان اختصاصه للحيوان المأكول إذا تغذى بالعذره، لا مثل الفأرة والسنور، حيث لا يكون الجلل عليهما صادقاً . فصدق الندره لمثل الدجاجه والحمامه محلّ إشكال، فيشملة الدليل أيضاً كما لا يخفى، فما مثله صاحب «الجواهر» قدس سره بالغير لا يخلو عن مسامحه .

وأما من جهه الحكم بالكراهه وعدمه، فقد يمكن أن يقال بكراهته من جهه كونه غير مأكول اللحم، فيدخل تحت تلك الأخبار التي قد عرفت دلالتها على المنع عن سؤره بواسطة المفهوم أو المنطوق كما في خبر الوشاء، وبالتسامح في أدله السنن، بأن يكون الإطلاق من جهه كونه غير مأكول اللحم شاملاً لما هو كذلك، أصلياً كان أو عارضياً، مثل الجلال، كما عن الشيخ الأعظم قدس سره والآمل.

ولكنه لا يخلو عن إشكال؛ لإمكان أن يقال: إنّ الظاهر من تلك الأدله، هو ما كان غير مأكول اللحم بالأصالة لا بالعرض في مدّه، إذ تلك الأدله ساكنه عن حكم العوارض، نظير ما لو ورد في كلام الإمام عليه السلام: بأنّ لحم الغنم حلال، فان قوله عليه السلام لا يكون ناظراً إلى حليه لحم مطلق الغنم وان كان مغصوباً، لأنّ النظر في أمثال ذلك إلى طبيعه الحكم الأولى من حيث هو هو، لا من حيث ما يعرض عليه من العوارض، فإثبات الكراهه فيه مشكل .

إلا أن يقال: إنّ الشهره متحققه بين الأصحاب على الكراهه، فيكفي ذلك في

إثبات كراهته من جهة التسامح في أدلّه السنن، كما عرفت ، فلعلّه لذلك حكم المصنّف قدس سره بكراهته، كما لا يخفى .

وأما سؤر آكل الجيف، حيث حكم المصنّف بكراهته، بلا- فرق بين كونه مأكول اللحم _ كما قد يتفق في الدجاجة والبطّ وغيرهما _ أو غير المأكول _ كما هو الغالب _ فتكون الكراهه فيه من وجهين .

تارة: لكونه غير مأكول .

وأخرى: لهذا الوصف ، ولا بدّ له من اقامه دليل عليه، مع أنّه لم نجد في الأخبار لذلك عيناً ولا أثراً، كما هو الحال كذلك في سؤر الجلال أيضاً ، ولعلّه لذلك أسقطه المتأخّرين هذا القسم عن باب المكروهات، إذ ليس في «العروه» ولا في تعليقاتها من ذلك أثرٌ ولا خبرٌ، وإن أمكن الاعتراض عليهم في التفريق بينهما مع اشتراكهما في عدم وجود دليل فيهما بالخصوص .

نعم ، قد يمكن ذكر وجه الفرق، بأنّه قد استدلّ بعضٌ لكراهه سؤر الجلال بصحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام : «قال : لا تأكلوا لحوم الجلاله، فإن أصابك من عرقها فاغسله»^(١) .

بتقريب أن يُقال : إذا كان عرقها نجساً _ كما يستفاد من هذا الخبر _ فربّما يمكن تأثر فمه وبدنه بالعرق أيضاً _ رطباً كان جافاً _ فلذلك حكموا بالكراهه، كما نقله صاحب «الجواهر» عن حاشيه «وسائل الشيعه» ، بل قد ادّعى الإجماع على وحده حكم العرق والسؤر في الجلال ، ولذا ذكر العلماء حكم كراهه سؤر الجلال هذا بخلاف آكل الجيف، حيث ليس فيه دليل أصلاً .

فإن كان استدلالهم بمثل هذا الخبر، فالحكم بالطهاره والكراهه لا يخلو عن

إشكال لأن الخبر دال على النجاسة .

نعم ، يعهد عن الشيخ الأعظم قدس سره أنه قد تمسك لكراهه سؤر الجلال و آكل الجيف بفحوى صحيح العيص بن القاسم الوارد فى سؤر الحائض: «قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن سؤر الحائض. فقال : لا تتوضأ منه، وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه»(١) الحديث.

فمن اشتراطه بكونها مأمونه، يفهم أن سؤر الجلال و آكل الجيف غير مأمونين، ونحن نبحت عن خبر يفيد مثل هذا فى المقام وهو خبر علي بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام : «فى الرجل يتوضأ بفضل الحائض؟ قال : إذا كانت مأمونه فلا بأس»(٢) ، حيث يفهم من مفهومه وجود البأس إذا لم تكن مأمونه، فلا فرق فى ذلك بين الحائض وغيرهما من الجلال و آكل الجيف ، فعلى هذا لم يبق وجه للفرق بينهما فى الذكر وعدمه لدى المتأخرين .

اللهم إلا أن يقال؛ بناء على الأخذ بفحوى مثل هذا المفهوم وغيره، يلزم سرايه الحكم إلى كل متهم بعدم المأمونية، لا خصوص هذين الفردين، كما قالوا فى ذيل كلامهم: كراهه سؤر كل متهم .

وكيف كان، فلا وجه للفرق إلا من جهة الخروج عن شبهه الخلاف، فى مثل آكل الجيف وسؤر الجلال، من باب التسامح فى أدله السنن، وتعميمه للكراهه أيضاً ، فحينئذ صار لذكرهما مستقلاً وجه دون للتفصيل فيهما من الذكر وعدمه، كما هو عند بعض المتأخرين، فليتأمل .

تتميم: لا يخفى عليك أن القيد الموجود فى كلام المصنف، من خلو موضع

١- وسائل الشيعة: الباب ١، الاسئار، الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٥، الاسئار، الحديث ٨.

الملاقاه من عين النجاسه، لا- يبعد أن يرجع إلى كل من الجلال و آكل الجيف، كما هو المساعد لشأتهما، لا أن يكون قيدها للأخير فقط .

ووجه ذكر القيد إنما هو من جهة أنه إذا كان في موضع الملاقاه عين النجاسه، أو ما كان عيناً متنجساً، فإنه يوجب تنجس سوره حينئذ قطعاً، بدلاله قاعده تنجيس المنجسات، وهذا واضح لا كلام فيه، والحكم بالنجاسه إذا لاقى السور عين النجاسه أو عين المتنجس .

إنما الكلام والخلاف وقع فيما إذا لم يكن موضع ملاقاتهما عيناً من النجاسه وغيرها ، ولكن كان ملاقاه فمهما أو بدنهما بالنجاسه ثابتة، ثم بعده شرب الماء مثلاً من دون وجود عين في ما لاقاه ، فحينئذ هل يحكم بطهاره ما يلاقيه مطلقاً، سواء زالت بعد أكل النجس ثم شرب، أو كانت باقيه وشرب أم لا؟ وسواء علم بولوج فمه بالماء الكثير أو لم يعلم، بل ولو يعلم عدمه أم لا؟

والمشهور من المتقدمين والمتأخرين هو الحكم بالطهاره ، بل ولا يعلم خلاف إلا عن العلامة في «النهايه» حيث الحكم بالنجاسه في الفرض المذكور مشروطاً بعدم الزوال بعد الأكل أو الشرب، بخلاف ما لو زالت واحتمل ولوغه في الماء المعتصم _ من الكثر أو الجارى أو المطر _ فحينئذ يكون طاهراً .

بل وهكذا نقل عن «الموجز» لابن فهد دون «مهذب»، فوافق فيه المشهور .

وقد نسب صاحب «الحدائق» النجاسه إلى قيل، والشيخ الأعظم إلى بعض مشايخه فيما لو لم يعلم الولوج بالماء المعتصم، ولو علم الغيوبه ولم يعرف قائله .

نعم ، ذهب الأردبيلي قدس سره في «مجمع البرهان» إلى إن رفع النجاسه المحققه حينئذ مع العلم بوجوده مشكل، إلا أن يزول بالعلم بالرفع ، هذا كله بحسب الأقوال .

وأما الكلام بحسب الإثبات والاستنباط من القواعد والأدله فنقول وعلى الله التكلان : لا بد أن يلاحظ في ذلك من وجهين :

تارةً : بحسب مقتضى القواعد .

وأخرى : بحسب الأدلة الدالة في المقام .

فأما الأول: فلا إشكال في أنّ المورد يجرى فيه خمسة قواعد، ومقتضاها إثبات القول بالنجاسة لما يلاقيه: كما عليه الأردبيلي قدس سره ، وهذه القواعد هي: قاعده الحكم بتنجّس جسد الحيوان عند ملاقاته مع النجس أو المتنجّس، من جهه قاعده تنجيس النجاسات لما يلاقيها مطلقاً، ولو كان الملاقى جسم حيوان .

وقاعده تنجيس المتنجّس، للطاهر، ولو كان من جسد الحيوان، فيحكم بنجاسه ما يلاقيه .

وقاعده عدم زوال نجاسه المتنجّس، بمجرد زوال عين النجاسه، ولو كان عن جسم الحيوان .

وقاعده استصحاب نجاسه المتنجّس عند الشكّ في بقائها، ولو كان مورد الشكّ في جسم الحيوان .

وقاعده حكومه هذا الاستصحاب على استصحاب طهاره ملاقيه، إذا لاقى شيء طاهر لما يشكّ في بقاء نجاسته، وجميع هذه القواعد ثابتة في محلّها مع أدلتها، فمقتضى الجمع بينها هاهنا هو الكم بنجاسه سؤر الجلال واكل الجيف في جميع الصور، إلا ما إذا علم رفع النجاسه بالمطهر الخارجى، من ماء معتصم كالكرّ والجارى، هذا كلّ بحسب القواعد .

وأما الثانى: أى البحث عن مفاد الأدلة، واستنباط الحكم من مضامين الأخبار الواردة في موارد مختلفه ، بل ومن السيره المستمره بين المتشرعه المنتهيه إلى زمان الأئمه عليهم السلام ، بل نفس تصرفاتهم عليهم السلام في بعض الموارد خلاف ما يقتضيه القواعد، يوجب حصول القطع والاطمئنان للفقيه على الفتوى بخلاف ما ذكرناه، كما ستعرف تفصيله إن شاء الله .

وقد استدلل المشهور بعده أخبار في موارد مختلفه وهى :

منها : ما ورد فيما يلاقيه منقار الحمامه والدجاجه، من التفصيل بين صورته معلومته الدم فى الماء، فيحكم بالنجاسه، وعدمها فيحكم بالطهاره، الشامله حتى ما لو علم عدم ولوغه مع المطهر الشرعى فضلاً عن الشك والاحتمال، وهو كما فى موثقه عمّار بن موسى عن أبى عبدالله عليه السلام فى حديث: «فقال عليه السلام : كلّ شىء من الطير يتوضأ ممّا يشرب منه إلا أن ترى فى منقاره دمًا، فإن رأيت فى منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب» (١).

بل فى «وسائل الشيعه» نقلاً عن الشيخ، بإسناده عن محمد بن يعقوب بزياده.

وهى: «وسئل عن ماء شربت منه الدجاجه ؟ قال : إن كان فى منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب، وإن لم يعلم أنّ فى منقارها قدرًا توضأ منه واشرب» .

وفى «الجواهر» اعترض بعدم وجود هذه الزيادة فى النسخه الموجوده ، ولكن الظاهر هو وجود هذه الزيادة فى «الفاقيه» للصدوق، كما رواه «الوافى» عنها. وهكذا تكون الزيادة ثابتة. ومعها تكون الدلاله أوضح، لصراحتها بأنّ عدم العلم بذلك كاف فى الحكم بالطهاره، ولذلك أجاز التوضى والشرب منه حينئذٍ .

واحتمال أنّ عدم رؤيه الدم فى منقاره، كان بلحاظ القطع بملاقاه منقاره للماء المعتصم، أو احتماله فحكم بالطهاره، فلا يشمل ما لو علم عدم ولوغه مطهر أصلاً .

مدفوع أوّلاً : بما لا ملازمه بين عدم وجود الدم فى المنقار، مع العلم بملاقاه منقاره للمعتصم ولو شرب الماء، لإمكان أن يكون إطلاق الروايه يشمل ما لو أكل من جيفه أو دم، ولم يكن فى منقاره شىء، فشرّب من الماء، فيحكم حينئذٍ بطهاره بدلاله ظهور الخبر، كما لا يخفى .

وثانياً: أنّ في هذا الاحتمال، يقتضى حكومه قاعده استصحاب النجاسه على أصاله الطهاره الحكم بنجاسته، وبرغم ذلك حكم بالطهاره خلافاً للاستصحاب، فليس إلا من جهه كون الحكم خلاف ما يتمشى في غير المقام، فالمسأله واضحه .

ومنها: صحيح على بن محمّد جعفر عن أخيه عليه السلام في حديث قال: «سألته عن الفأره والدجاجه والحمام وأشباهها تطأ العذره ثم تطأ الثوب أيغسل؟

قال: إن كان استبان من أثره شىء فاغسله، وإلا فلا بأس» (١). فإن ترك الاستفصال من رطوبه العذره والرجل ويوستهما، يوجب الاطمئنان على عدم تنجس ما يلاقه بذلك، إلا أن يكون أثره معلوماً، فحينئذ ينجسه، فحمله على خصوص صوره يبوسه العذره أو الرجل الحامل لها أو كليها، مضافاً إلى غرابته، لا يعقل صدور مثل هذا السؤال عن مثل على بن جعفر رحمه الله مع جلاله شأنه، فإطلاقه يكون قوياً جداً.

كما أنّ حمله على صورته طهاره رجله بماء معتصم _ علماً أو احتمالاً _ الموجب لحصول طهاره موضع الملاقاه فيكون قد وطأ الثوب مع الطهاره، بعيداً بلحاظ حال السؤال عن مثله .

ومنها: صحيحه الآخر.

في حديث، قال: «وسألته عن فأره وقعت في حُبّ دهن، وأخرجت قبل أن تموت أبيعته من مسلم؟ قال: نعم ويدهن منه» (٢).

فإنّ الحكم بجواز بيعه والتدهين به، ليس إلا - من جهه طهارته، مع أنّه لا إشكال في نجاسه الفأره من حيث دم الولاده، وخروج المنى حين السفاد، ونجاسته،

١- وسائل الشيعه: الباب ٣، النجاسات، الحديث ٣٧.

٢- وسائل الشيعه: الباب ١، الاسئار، الحديث ٩.

فخرج البول والخرء أو دم الجرح، وبرغم ذلك ذلك حكم بطهارته، من حيث أنّ لوازم الحكم يوجب اطمئنان الفقيه بما ذكرنا

واحتمال حصول الطهاره بوروده فى الماء المعتصم، وحصول الطهاره، مقطوع العدم هاهنا، خصوصاً فى مثل الفأره، من جهه كثره فضلاتها وتوالى فضلاتها.

كما أنّ احتمال عدم ملاقاه موضع البول والفضله للدهن، وأمثال ذلك من المحامل، ممّا لا يقبله الذوق السليم .

فالأصحّ هو القول بعدم حصول النجاسه بذلك، ولو بالقطع بعدم حصول المطهّرات لجسدها .

ومنها : الأخبار الوارده فى سور الهزّه والفأره، من التجويز فى الأكل والشرب، خصوصاً مع ملاحظه كلام علىّ عليه السلام من الاستحياء من الله بترك ما أكل من الهزّه، الكاشف عن استمراره على ذلك عند المصادفه، وكذلك صحيح زراره عن الصادق عليه السلام : «قال : فى كتاب علىّ عليه السلام أنّ الهزّ سعي، ولا بأس بسؤره وإنّى لأستحيى من الله أن أدع طعاماً ، لأنّ الهزّ أكل منه»(١).

ومثله مرسله الصدوق: قال الصادق عليه السلام : «إنّى لا أمتنع من طعام طعم منه السّور، ولا من شراب شرب منه»(٢).

حيث يدلّ على دوام عملهم عليهم السلام مع سؤره معامله الشىء الطاهر وقد عرفت وجه الاستدلال فى أشباهها واستبعاد محاملها

واحتمال كون الحكم بنفى البأس من حيث الطهاره الذاتيه، لا- من جهه نجاسته العرضيه، فلا- ينافى طهارته مع كونها نجساً بالعرض .

١- وسائل الشيعه: الباب ٢، الاسئار، الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعه: الباب ٧، الاسئار، الحديث ٢.

مدفوع : بأنّ عدم البأس يكون بالنظر إلى نجاسته الذاتيه والعرضيه معاً، لعدم إمكان إنفكاكها حين ولادتها عن النجاسه العرفيه، وهو واضح .

بل وأتمّ منه فى الدلاله من حيث كون معاملتهم عليهم السلام معامله الطاهر، هو مضمون الخبر الذى نقله صاحب «مستند الشيعة» عن «نوادير» الراوندى: قال علىّ عليه السلام : «بيننا رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضّأ إذ لاذ به هزّه البيت، وعرف رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه عطشان فأصغى إليه الإناء حتّى شرب منه وتوضّأ بفضلّه»(١).

فإنّ فعلهم عليهم السلام كقولهم حجّه، لاسيّما فى مثل الوضوء الذى هو عمل قُربى عبادى ، ولو كان فى فم السنور شبهه النجاسه لما فعل صلى الله عليه وآله وتوضّأ بفضلّه قطعاً، فهذا يوجب القطع بطهاره فمه .

مضافاً إلى أنّ الاقدام بغسل فمّ الحيوانات وتطهيرها فى بعض الموارد، ما يكون من سؤره، يعدّ فاعله من المجانين، ولا أقلّ من انتسابه إلى الوسوسه.

إذا عرفت هذا، فيدور الأمر حينئذٍ بين: القول بعدم نجاسه بدن الحيوانات بالملاقاه لعين النجاسه، وإنّ حكم بنجاسه ما يلاقى نجاسه بدنّها، كان التنجيس من حيث نفس النجس لا جسده المتنجس .

والقول بتنجس بدنه أيضاً كسائر الأجسام، إلّا أن يكون التلاقى بنفس النجس، فهو ينجس به لا ببدنها المتنجسه .
ففيه وجهان، بل قولان .

والذى يظهر من من مجموع الاستدلال الشيخ الأعظم هو تقويه الثانى، إذ استدللّ بأنّ التأثير والتأثر فى الأجسام مع النجاسه المشتمله على الرطوبه أمر مسلّم عند الشرع، وليس غير ذلك معهوداً ، بخلاف ما لو قلنا بانفعال بدن

الحيوانات ، ولكنه يطهر بالزوال، فإنه أمر معهود في الشرع كثيراً، مثل مطهره الشمس والأرض والإستحاله ، بل قد يؤيد بذهاب كثير من الفقهاء _ مثل السيّد المرتضى رحمه الله _ إلى طهاره كلّ جسم صيقل بذهاب عين النجس ، بل في كلام الشيخ في «التهذيب» و«الاستبصار» في عظم الميته إذا مضت عليه السنه، ولاقت وهي رطبه لا يجب غسله، فهو وإن كان ضعيفاً، إلا أنه ذكر للاستئناس .

بل وجزم جماعه بذلك مثل الشهيدين والمحقق الثاني في «الجعفرية» وشارحها، و«الموجز» وشارحه، من أنهم عدّوا من المطهّرات العشره زوال العين .

بل نحن نزيد بأنّ مثل هذا التعبير موجود في كلام المتأخرين أيضاً كالسيّد في «العروه» وشارحها في تعليقاتهم ، مضافاً إلى كون الزوال يعدّ مطهراً في البواطن، وغير ذلك ممّا يوجب تقويه هذا الاحتمال .

أمّا صاحب «الجواهر» و«مصباح الهدى» و«الروائع الفقيهية» للسيّد الاصفهاني وغيرهم ذهبوا إلى تقويت الحكم الأوّل، بأنّ بدن الحيوان لا ينفعل بالملاقاه، وما يوجب نجاسه الملاقى كان هو عين النجاسه والمنتجس الموجود في بدنه مع السرايه بالرطوبه .

والذى يمكن أن يُقال : أنه لا إشكال في لزوم المخالفه لإحدى القواعد الخمسه المذكوره بعضها، كما أنه لا إشكال في حسن عدم التخصيص في القواعد فهما أمكن ، كما أنه لو دار الأمر بين تخصيص أكثر أو أقلّ كان الثاني أولى، عملاً بما يقتضيه القواعد ممّا يقبله العرف والعقلاء، إلا ما خرج بالدليل قطعاً، فلا محيص فيه إلاّ بالمخالفه .

إذا عرفت هذه المقدّمه فنقول : لا بدّ أن ينظر المسأله من جهتين .

تارة : من حيث ظهور الأخبار الدالّه على ذلك، بأنّ المستفاد منها ظاهراً هل هو القول الأوّل أو الثاني ؟

وأخرى : ملاحظه ما ذكرناه آنفاً ومراعاته .

وأُمياً ملاحظه دلالة الأخبار، حيث إنه ليس فيها إشاره ولا ظهور لفظى على كون زوال عين النجاسه فى الحيوان من المطهّرات ، بل لو استفيد كان من قبيل ما ذكرنا فى الاسئار، وفى وقوع الفأره فى الدهن وخروجها حيّه، حيث يستفاد منها ومن أمثالها طهاره بدنها بالملازمه .

لكن اللانزم هاهنا يكون أعمّ من كون الزوال مطهّراً أو لم يكن بدن الحيوان منفِعلاً- أصلاً، حتّى يحتاج إلى التطهير بالزوال أو غيره، فإثبات الأوّل بخصوصه مشكل، فلا سبيل لنا إلّا أن نرجع إلى ظهورات الأخبار وملاحظه أنّها هل تدلّ على عدم انفعال بدنه بالملاقاه أو لا .

فقد قيل بدلاله مثل مفاد صحيح على بن جعفر، حيث حكم بوجوب غسل الثوب عند استبانته العذره فى الثوب بواسطه رجل الحيوان، فإن كان الرجل متنجّساً بالعذره الرطبه، فلا- وجه لتعليق الحكم على استبانته العذره، بل يكفى كون الرجل مرطوباً ومنفعلاً بالنجاسه، فيوجب نجاسه الثوب، فيكشف منه عدم انفعال بدنه بها .

بل وهكذا مضمون خبر عمّار فى قوله : «فإن رأيت فى منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب» لاسيّما مع ملاحظه ذيله على ما فى بعض النسخ: «فإن لم يعلم فى منقاره قدرًا فتوضأ منه واشرب»، حيث جعل حكم النجاسه وعدمه على وجود نفس العين على المنقار، مع أنّه لو كان الملاك هو ملاقاته مع النجس ولو متنجّساً، وكان بدنه كذلك، فلا يحتاج إلى وجود القذر، بل يكفى كون الملاقاه مع الرطوبه بنفس المنقار الذى كان منفِعلاً إلّا أن يقال باحتمال طهارته حينئذٍ بالزوال .

أقول : قد عرفت من عدم وجود دليل يدلّ بخصوصيه على ذلك، إلّا أن يستفاد من هذه الأخبار ذلك، فيدور الاحتمال بين أحد الأمرين .

إمّا القول بعدم الانفعال أصلاً، أو القول بالانفعال، وحصول الطهاره بالزوال.

وسياتى إن شاء الله بأنّ الأوّل أولى .

نعم ، قد يشكل الإستدلال بمثل هذه الأخبار، لعدم الانفعال، بناءً على ما اختاره بعض فى المتنّجات بأنّها لا ينجس الطاهر إذا كانت خاليه عن عين النجس، كما احتمله صاحب «مصباح الفقيه» فى باب السرايه، فعلى هذا استفاده طهاره بدن الحيوان بالملاقاه بمثل الاسئار، ووقوع الفأره فى الدهن، وأمثال ذلك مشكل، لا مكان التفصيل بين كون جسدها منجساً فلا يجوز اتّخاذ جلده ثوباً للصلاه، ولكن لا ينجس الماء ونظائره، فلعلّ حكم الإمام بالنجاسه بوجود عين النجاسه كان بملاك ذلك.

والتحقيق فى هذه المسأله موكول إلى محلّه، فمن لم يذهب إلى ذلك، فله اختيار أحد الأمرين، من عدم الانفعال، أو انفعاله وطهارته بالزوال .

والذى يقرب إلى الدهن هو كون الأوّل أولى، لما قد عرفت من حسن قلّه التخصيص ومطوبيته، والأوّل كذلك بخلاف الثانى .

توضيح: ذلك أنّه لو قلنا بعدم حصول الانفعال أصلاً فى جسد الحيوان _ كما لا ينفعل بواطن الإنسان بالملاقاه _ لا يلزم منه إلاّ التخصيص فى قاعده ثابته وهى أنّ الملاقاه مع عين النجاسه المرطوبه منجسه، فيلزم به باللابديه بواسطه تلك الأخبار ، فحينئذ لا يلزم تخصيصاً فى قاعده منجسيه المتنّجات، وقاعده عدم زوال النجاسه بزوال عينها ، وقاعده استصحاب النجاسه عند الشكّ فيطهارته ، وقاعده حكومه استصحاب النجاسه الوارد فيه على استصحاب طهاره الملاقى .

هذا بخلاف ما لو قلنا بتنجس بدن الحيوان من عين النجاسه ، فمع ذلك يحكم بطهاره سؤره، إذا لم يكن فى فمه ومنقاره عين النجاسه، فلا محيص إلاّ القول بتخصيص عدم زوال النجاسه بزوال عينها، بدون مطهرٍ آخر، المستلزم لعدم

مورد لما يدلّ على بقاء نجاسته السابقه المشكوكه البقاء، حيث يحكم بنجاسته استصحاباً، وهكذا يلزم التخصيص فى عدم منجّسيه المتنجّس للشىء الطاهر، إن لم يكن محكوماً بالطهاره بزوال العين ، بل كان محكوماً بتنجّسه مع عدم سرايته إلى شىء آخر، فلازمه حينئذٍ عدم حكومه استصحاب نجاسته لاستصحاب طهاره ملاقيه، فيكون التخصيص فيه وارداً أيضاً .

فتكون النتيجة هي: بأنّ القول بعدم تنجّس بدنه بملاقاته مع عين النجاسه _ كما قلناه _ أولى ، والله العالم بحقائق الأمور .

وتظهر الثمره فيما بين القولين فى عدّه أمور :

الأوّل : فى عدم جواز إتيان الصلاه جلد الحيوان قبل تطهيره، إذا علم نجاسته بعين النجس، وحكمنا بنجاسه غير مسريه، هذا بخلاف ما لو قلنا بعدم تحمّله للنجاسه، فيجوز الصلاه فيه أيضاً، أو طهارته بزوالها، فلا تكون ثمره فى القولين لأنّه على كلا القولين يجوز الصلاه فيه . نعم بين القولين وقول من لا يقول بتنجّس المتنجّس .

الثانى : فيما لو شكّ فى بقاء عين النجاسه، فإنّه يحكم بنجاسه ملاقيه، بناءً على تنجّس جسد الحيوان بالنجاسه، لاستصحاب نجاسته المترتب عليه نجاسه ملاقيه من دون واسطه، هذا بخلاف ما لو قلنا بعدم انفعاله، فإنّ جريان استصحاب النجس على الحيوان لا يثبت ملاقيه الشىء لعين النجس، إلا بالأصل المثبت، إذ ملاقاته مع الجسد الذى كان عليه النجس، يفيد إثبات نجاسه الملاقيه هذه الثمره المذكوره فى «الجواهر» .

هذا، لكنّه مخدوش بأنّ الحكم بنجاسه الملاقيه فى الفرض الأوّل، وهو تنجّسه بالنجاسه صحيح، إذا لم نقل بعدم منجّسيه المتنجّسات، وإلا كانت الثمره بلا فائده، لأنّ بقاء النجاسه للجسم بالاستصحاب لا أثر له لإثبات حكم النجاسه

للملاقى، كما لا يخفى .

فضلاً عن إمكان دعوى كون الواسطه فى إثبات النجاسه للملاقى، المستلزم لثبوت عين النجاسه خفيّه .

الثالث : قد ذكر _ أنه كما عن «مصباح الهدى» _ إذا لاقى شىء طاهر جسم حيوان مصاحباً مع النجاسه العينيّه، بحيث لا يلاقى ذلك الشىء تلك النجاسه ، بل الملاقاه كانت مختصّه بجسم الحيوان، الذى كان عليه النجاسه، فإنّه ينجس الملاقى بناءً على تنجيسه بملاقاه النجاسه، لأنّ طهره حينئذٍ إنّما بزوال النجاسه عنه المفروض عدمه ، ولا ينجس بناءً على عدم تنجسه بها .

ثمّ قال : وإن كان وقوعه بعيداً .

ولكنّ الإنصاف بعد الدقه، عدم إمكان وقوع ذلك خارجاً، لأنّ المفروض كان عليه عين النجاسه، فإذا لاقى ذلك الجسم _ ولو من تحته _ فما لم يصل إلى موضع فيه النجاسه _ ولو برطوبته _ لا يكون نجساً، لأنّ المفروض طهارته أمّا من سابقه أو من زوال النجاسه عنه، فإذا وصل الشىء الطاهر إلى ما يكون عين النجس فيه، فإنّه يكون الجسم أيضاً متنجساً، إلاّ أنّه لاقى نفس العين أيضاً .

وبالجملة، ملاقاه الجسم مع وصف كونه متنجساً، مع بقاء العين عليه، دون الملاقاه مع العين، غير ممكن عاده، لا صرف استبعاد محض، كما ذكره ، هذا أولاً .

فى سؤر الحائض التى لا تؤمن

وثانياً : هذه الثمره صحيحه بناءً على قبول كون المتنجس منجساً، وإلاّ - لما كان التلاقى مع الجسم المتنجس موجباً للنجاسه للملاقى أصلاً، سواء كان الجسم متنجساً أم لا . فكيف كان فالمسأله لا يخلو عن ثمره فقهيّه فى الجملة .

فالحقّ مع المشهور، من طهاره سؤر الجلال، واكل الجيف مطلقاً، إذا خلا موضع التلاقى عن عين النجاسه والمتنجس، وكان سؤرهما مكروهاً لا نجساً وحراماً، كما عن بعض .

والحائض التي لا تؤمن (١)

(١) ولا يخفى عليك أنّ الشيخ في «المبسوط» والسيد المرتضى كما في «المصباح» حكما بکراهه سؤرها مطلقاً، من دون تقييد، خلافاً للمشهور، حيث حكموا مقيداً، تارةً: بما في المتن كما هو الموجود في الأخبار، وجعله في «المدارك» و«التنقيح» أولى ممّا هو مذکور في الكلمات .

وأخرى بقيد المتّهمه، لأنّ غير المأمونه قد تجتمع مع التهمه ، وأخرى مع المجهوله .

وإنّ أورد عليهما في «طهاره» الشيخ الأعظم، و«الجواهر» و«مصباح الفقيه» و«مصباح الهدى» بأنّ المتبادر عرفاً من غير مأمونه هو المتّهمه، وإن كان بحسب القاعده موافقاً لما عليه «المدارك» .

ولكن الإنصاف أن يقال: إن ذهبنا إلى لزوم الجمود على ما في الأخبار، فلا بدّ أن يجعل الموضوع في عدم الكراهه أو شدّتهما _ على ما سيأتى _ معلّقاً على أمر وجودى، وهو كونها مأمونه _ كما في صحيح عيص _ أو إذا كانت تغسل يديها، بأن تكون عباره أخرى عن المأمونه _ كما في خبر رفاعه _ فلازم ذلك وجود الكراهه أو شدّتها، إذا لم تتحقّق هذا العنوان الوجودى، فيساعد مع إحراز عدمه، أو لم تكن الحال مكشوفه ، فحينئذٍ ما اتّخذ المصنّف قدس سره في المتن بالفعل المنفى، لا يخلو عن مسامحه .

وإن بنينا على ما هو المتسامح عند العرف، من استعمال كلّ من المتّهمه وغير المأمونه مكان الآخر، ولا عدم اعمال الدقّه في مثل تلك العنواين، لاسيّما في مثل هذين الأمرين _ أى الكراهه والاستحباب _ حيث كان طبعهما على الخفّه والتساهل، كما يشهد على ذلك أدلّه التسامح والسنن ، فلا يبعد أن يكون الحقّ مع الشيخ، ومن سلك مسلكه، فيرجع الكلام إلى أنّ المكروه أو شدّته كان لمن

ينسب إلى الاتهام من الحائض وغيرها، كما يناسب ذلك مع الاعتبار، بل مع الأخبار الواردة لاستحباب التنزه عمن لا يتنزه، الواقعه في أخبار (باب الأطمعه والأشربه) .

وأما بيان موضوع الكراهه في الحائض، بالنظر إلى الأخبار من الكراهه المطلقه _ كما عليه الشيخ الطوسى والسيد فى «المصباح» _ أو المقيده _ كما عليه المشهور بأن لا يكون فى غير المتهمه _ أو الكراهه المطلقه فى الحائض وشدتها فى المتهمه _ كما عليه جمع من المتأخرين، كما عن الحكيم فى «مستمسكه» والآمل فى «مصباحه» والخوئى فى «تنقيحه» وغيرهم ، وهذا هو الأقوى بحسب مقتضى الجمع بين الأخبار _ فنقول: فى عدد من الروايات قد أطلق فيها الكراهه، المستفاد منها ذلك بواسطة النهى عن التوضى بسورها، كما فى خبر عنبسه عن أبى عبدالله عليه السلام : «قال : اشرب من سؤر الحائض ولا تتوض منه»(١) .

وصحيح حسين بن أبى الع : «قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحائض يشرب من سورها . قال : نعم ولا تتوض منه»(٢) .

وصحيح ابن أبى يعفور: «قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام أيتوض الرجل من فضل المرأة ؟ قال : إذا كانت تعرف الوضوء، ولا تتوض من سؤر الحائض»(٣) .

والمراد من الوضوء، هو الاستنجاء (بفتح الواو) لا الوضوء الإصطلاحى، لعدم ارتباط عرفانه بالمقصود، كما عليه «الوافى» والشيخ الأعظم ، بل يمكن أن يكون

١- وسائل الشيعة: الباب ١، الاسئار، الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٢، الاسئار، الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة: الباب ٣، الاسئار، الحديث ٨.

المراد هو الوضوء المعروف، فكأنَّ المراد من عرفانه كناية عن كونها متعبده بالشرع، فتعرف الوضوء، وتراعى النجاسه والطهاره، فلا بأس حينئذٍ بسورها .

فعلية، حينئذٍ يكون الخبر كناية عن المأمونيه، إلا أنها تثبت في مطلق المرأه، فيناسب مع أخبار إثبات الكراهه لمطلق المتهم في الجملة، وبالنسبه إلى الحائض بالخصوص يعدّ من الأخبار المطلقة، كما لا يخفى .

وخبر عليّ بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام: «قال: سألته عن الحائض؟ قال: تشرب من سورها، ولا تتوضأ منه» (١).

وخبر عنبسه بن مصعب عن أبي عبدالله عليه السلام: «قال: سؤر الحائض تشرب منه ولا توضأ» (٢).

ولا يبعد أن يكون هذا متّحداً مع الخبر الأوّل، غايته أنه منقول بطريقين عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن عنبسه .

وخبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام: «قال: سألته، هل يتوضأ من فضل وضوء الحائض؟ قال: لا» (٣).

وخبر أبي هلال قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: المرأه الطامث أشرب من فضل شربها، ولا أحب أن أتوضأ منه» (٤).

هذه الأخبار المطلقة، حيث كان أكثرها صحيحاً وبعضها الآخر معتبراً في الجملة يوجب الظنّ القويّ للفقيه، بل الاطمئنان على وجوب الكراهه المطلقة، خصوصاً مع ملاحظه ظهور النهي في الحرمه، لاسيما لو لاحظنا خبر أبي بصير

١- وسائل الشيعة: الباب ٤، الاسئار، الحديث ٨

٢- وسائل الشيعة: الباب ٦، الاسئار، الحديث ٨

٣- وسائل الشيعة: الباب ٧، الاسئار، الحديث ٨

٤- وسائل الشيعة: الباب ٨، الاسئار، الحديث ٨

حيث أعاد السؤال عن التوضي بسورها بقوله: لا .

ولذلك أوهم كلام الصدوق في «المقنع» من ذكر متن الخبر بـ : تتوضأ، وهكذا الشيخ في «التهذيب» و«الاستبصار» بـ : لا يجوز إلى الحرمه .

إلا- أن الاتفاق قائم على الكراهه، كما لا يبعد تأييده بما في خبر أبي هلال بقوله عليه السلام: «لا أحب أن أتوضأ منه» الظاهر في كون النهي في الأخبار محمولاً- على الكراهه لا- الحرمه. فمع ذلك كله كان بعض الأخبار وارداً على نحو التقييد . مثل خبر علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: «في الرجل يتوضأ بفضل الحائض؟ قال: إذا كانت مأمونه فلا بأس»^(١) .

وخبر رفاعه منها عن أبي عبدالله عليه السلام: «قال: إن سؤر الحائض لا بأس أن تتوضأ منه، إذا كانت تغسل يديها»^(٢) بأن كان المراد منه هو المأمونه وأنه كناية عنها .

وصحيح عيص بن القاسم: «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن سؤر الحائض؟ فقال: لا توضأ منه، وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه ثم تغسل يديها قبل أن تدخلها الإناء وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل هو وعائشه في إناء واحد، ويغتسلان جميعاً»^(٣) .

هذا بحسب نقل الكليني من النهي عن التوضي بسؤر الحائض، خلافاً للشيخ الطوسي في نسخه «التهذيب» و«الاستبصار» من عدم ذكر كلمه (لا-)، فيكون أمراً للتفصي عن سورها، فيكون الخبر بناءً على نقل الكليني بالنهي، ورجوع القيد بخصوص الحائض فقط دون الجنب، لإفراد فعل كانت وتأييدها وتأنيث

١- وسائل الشيعة: الباب ٥، الاسئار، الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة: الباب ٩، الاسئار، الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة: الباب ١، الاسئار، الحديث ٧.

صيغته المفعول بقوله : مأمونه ، لاسيما مع قرينه ذيلها، بقوله : «ثم تغسل يديها» الراجع إلى الحائض لا-الجنب، كما يساعده الاعتبار تلوث يدها حين تبديل القطنه، فيشهد ذلك كون المراد من السؤر هاهنا غير ما هو المصطلح من فضل الماء، بل المراد هو الماء الملاقي جسدها، بقرينه ذكر غسل عائشه مع رسول الله صلى الله عليه و آله من إناء واحد .

فعلى ما ذكرنا من التوجيهات على نسخه «الكافي»، تكون النتيجة هي النتيجة أن التوضي من سؤر الحائض منهى عنه، ولو كانت مأمونه أيضاً وافاده النهى مع عدم الائتمان يكون بطريق أولى .

إلا أن ما ذكرنا لا يساعد مع ذكر غسل رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم مع عائشه، مع أن اطلاقه يشمل كون غسل عائشه كان للحيض ، وإن كان لا يبعد ذكر الاقتران كون المراد من غسلها هو الجنابه ، فحينئذ يناسب ذلك ذكره مع الجنابه، التي أجاز الوضوء من سؤره، الشامل بإطلاقه للرجل والمرأه .

إلا أن هذا الاحتمال وإن كان حسناً في نفسه، إلا أنه لا يدفع الإطلاق الشامل لغسل الحيض أيضاً .

هذا كله إن جعلنا الجنب مطلقاً يشمل الرجل أيضاً .

ولكن الانصاف يقتضى جعل الجنب هنا للمرأة فقط لا الرجل، بقرينه وحده السياق مع سؤر الحائض، ومضافاً إلى إمكان رجوع فعل (كانت) إليه بتأنيثها، فيكون معنى الخبر هكذا : لا تتوضأ من سؤر الحايض مطلقاً، من دون تقييد، بخلاف المرأه المجنبه حيث يجوز التوضي من سؤرها إذا كانت مأمونه، ثم استشهد لذلك بفعل رسول الله صلى الله عليه و آله وعائشه للجنبه لا لحيضها، فيكون الخبر حينئذ من الأخبار المطلقة الداله على النهى فى سؤر الحائض لا المقيده، كما توهمه بعض، فحينئذ يحكم بتقدم نقل «الكافي» على «التهذيب» و«الاستبصار»،

لأنّ الكلينى يعدّ أضبط منهما ، أوّلاً .

وثانياً : من دوران الأمر بين احتمال النقيصه أو الزيادة، تكون أصاله عدم الزيادة مقدّمه على اصاله عدم النقيصه، لأنّ كثيراً ما يتفق الخطأ فى النقيصه، ويبعد وقوع الخطأ بالزيادة، كما لا يخفى .

مضافاً إلى استبعاد الأمر بالتوضّى من سؤر الحائض، على نسخه الشيخ، من دون تقييد بالمأمونيه، وإن كان الأمر هنا فى مقام توهم الحظر، المستفاد منه الجواز، أى يجوز التوضّى منه من دون تقييد، لأنّ ثبوت الفعل يوجب رجوعه إلى خصوص الجنب ، ولكن لا يبعد إرجاع القيد إلى كلّ من الحائض والجنب، بأن يكون الضمير الموجود فى الفعل راجعاً إلى المرأه بجنبها الشامله لكلا فرديها، أى إذا كانت المرأه مأمونيه، وإن كان هذا الاحتمال لا يخلو عن بُعد، بحسب ما هو المتعارف من القواعد الأدبيّه .

وملاحظه هذه الإشكالات، يوجب الحكم بتقديم ما هو المنقول فى «الكافى»، والحكم بالكراهه المطلقه لسؤر الحائض، سواء كانت مأمونيه أو لا .

غايه الأمر يشتدّ كراهتها فى ما إذا كانت غير مأمونيه، لوجود الملاكين من الكراهه من الحيض وعدم الائتمان ، كما هو الأقرب، مع وجود الأخبار الكثيره المطلقه الآبيه باستفاضتها وصحّه بعضها عن التقييد بخصوص المأمونيه .

كما يقرب هذا الاحتمال أيضاً إمكان استعمال شبه التعليل بالتنصيص، بأنّ احدى الملاكات فى الكراهه عدم المأمونيه، أى كون الشخص متّهماً بعدم المبالاه، سواء كان هما حائضاً أو جنباً، كما منصوصين، أو غيرهما من سائر أفراد المكلفين وغيرهم .

كما يؤيد ذلك الأخبار الوارده فى استحباب الابتعاد عمّن لا يتنزّه فى باب الأطمعه والأشربه، لاحظ عن ذلك كتب الأحاديث.

فثبت وجه إلحاق النفساء والمستحاضه إليهما بما قد عرفت ، بقى هنا ما يظهر منه عدم الكراهه والبأس فى المأمونه، من المفهوم فى خبر على بن يقطين، بقوله : «إذا كانت مأمونه فلا بأس» ، بكون الكراهه مختصه لغير المأمونه.

وهكذا صحيح رفاعه من نفي البأس إذا تغسل يديها، أى لا كراهه حينئذٍ من التوضى بمائها .

أمّا الأوّل بضعف سنده، لأنّ طريق الشيخ إلى على بن الحسن بن فضال يكون بواسطه على بن محمّد بن الزبير، وهو لم يوثقه أصحاب الرجال، فلا يقاوم صحيح عيص وغيره كما عرفت .

وأما الثانى وإن كان سنده صحيحاً ومعتبراً، إلاّ أنّه لا تنافى بين الحكم بالكراهه الحقيقيه المستفاد من «لا أحبّ» الموجود فى خبر أبى هلال، مع عدم البأس فيه الموجود فى خبر رفاعه.

هذا فضلاً عن أنّ «تغسل يديها» كناية عن المأموتيه لا أضيق منه، كما لا يبعد أن يكون كذلك، والله العالم بحقيقه الأمر .

تذنيب

هل تشمل الكراهه الوضوء والغسل، بل سائر الاستعمالات، ولو لم يكن عبادياً أم لا ؟

فمع ملاحظه إلى مفاد الأخبار لا يكون حكم الكراهه إلاّ فى خصوص الوضوء، فشمولها لغيره مشكّل .

نعم ، يمكن دخول الغسل فى الحكم، وكونه كالوضوء على احتمال فى صحيح عيص، هو أن يرجع فعل «إذا كانت» إلى جنس المرأه، الشامله للحائض والجنب، فكان عمل رسول الله مع عائشه فى الاغتسال من جهه مأموتيتها مثلاً، فيفهم من مفهوم من الجملة الشرطيه أنّه إذا لم تكن مأمونه ففيها بأس، حتّى من

حيث الغسل أيضاً ، مضافاً إلى استقراجه بكونه عملاً عبادياً، كالوضوء أو أهّم منه ، مضافاً إلى استحباب التنزه عمن لا يتنزه الشامل لمثله .

نعم ، إثبات الكراهه مطلقاً، حتى للمأمونه مشكل، خصوصاً لغير الغسل من سائر الاستعمالات، مع صراحه الأخبار في الجواز في مثل الشرب ، إلا عن الوحيد البهبهاني حيث ادعى الاتفاق على عدم الانحصار في الحكم بالكراهه لخصوص الوضوء .

فنقول حينئذٍ إثبات مطلق الكراهه لسورها، لجميع الاستعمالات _ غير الوضوء، من غير الإجماع: مع وجود دليل التسامح في الأدلة الشاملة للكراهه _ مشكل جداً لعدم دلالة دليل ظاهر عليه كما لا يخفى .

فالأقوى عندنا ثبوت الكراهه لسئور الحائض مطلقاً، وفي غير المأمونه منها أشدّ، كما ثبتت الكراهه لغيرها أيضاً من النفساء والمستحاضه، بل وفي كلّ متهّم في الوضوء قطعاً، وفي غيره على إشكال.

هذا تمام الكلام في الجزء الأول . ونحمد الله على ما وفقنا لإتمامه؛ ونسأله تعالى التوفيق في فهم حقيقه الأحكام الشرعيّه الإلهيه ، وأن يهدينا إلى سبيل الحق والصواب ، بجاه محمّد وآله الأنجابه ، عليه وعليهم صلوات الله إلى يوم الحساب ، إنّه سميع مجيب .

الفهرست

الفهرست

تعريف الطهاره ●●● ٦

كيفيته تقابل الطهاره و القذاره ●●● ١٠

تحقيق كلام المحقق فى تعريف الطهاره ●●● ١٢

انقسام كل من الطهارات الثلاث الى واجب و ندب ●●● ١٥

الموضوعات المندوبه ●●● ١٩

نيه الغايات المترتبة على الوضوء ●●● ٢٢

الاستحباب النفسى للوضوء و عدمه ●●● ٣٠

وجوب الغسل نفسى أم غيرى؟ ●●● ٣٦

وجوب غسل الجنابه نفسى أم غيرى؟ ●●● ٣٧

وجوب غسل مس الميِّت نفسى أم غيرى؟ ●●● ٤٩

بقية الأغسال الواجبه ●●● ٥٠

كفايه غسل مس الميِّت عن الوضوء و عدمها ●●● ٥٦

ما يجب له غسل مس الميِّت ●●● ٦٢

وجوب غسل الجنابه قبل الفجر من يوم يجب صومه ●●● ٦٥

كأدائه قضاء شهر رمضان فى مسأله البقاء على الجنابه ●●● ٧٦

فى الجواب عمّا يرد على وجوب الغسل قبل الفجر ●●● ٧٨

التيمم الواجب للغير ●●● ٨٢

فروع تتعلّق بوجوب الطهاره بالنذر و شبهه ●●● ٨٧

تعريف الماء المطلق و المضاف ●●● ٩١

مطهّريه الماء ●●● ٩٤

الماء طاهر و مطهّر ●●● ٩٤

دلالة الكتاب على أنّ الماء طاهر و مطهّر ●●● ٩٦

دلالة السنّه على أنّ الماء طاهر و مطهّر ●●● ٩٧

الفرق بين الحدث و الخبث ●●● ٩٨

تطهير الماء للمايعات المضافه و عدمه ●●● ١٠٠

تقسيم الماء باعتبار وقوع النجاسه فيه ●●● ١٠٢

أقسام المياه و أحكامه ●●● ١٠٣

في تعريف الماء الجارى ●●● ١٠٣

عاصميّه الماء الجارى و ما هو بمنزلته ●●● ١٠٦

في تغير الماء الجارى و ما هو بمنزلته بمجاوره النجس ●●● ١٢٧

فيما لو انقطع الماء الجارى بعضه عن بعض بسبب التغير بالنجس ●●● ١٣١

كيفية تطهير الماء الجارى و ما هو بمنزلته بعد زوال التغير ●●● ١٣٢

في عاصميّه ماء الحمام اذا كان له مادّه ●●● ١٣٥

في تغير الماء بغير النجس ●●● ١٤٢

في انفعال الماء القليل بملاقاه النجس و المتنجّس ●●● ١٤٣

فيما استدلّ به على عدم انفعال الماء القليل ●●● ١٥٣

تفصيل المحقق الخوئي (ره) في انفعال الماء القليل ●●● ١٧٠

في تفصيل السيد المرتضى (ره) في انفعال الماء القليل ●●● ١٧٥

في ما يعتبر في تطهير الماء المتنجس ●●● ١٧٨

١٨١ ••• ما يعتبر فى تطهير الماء المتنجس •••

١٨٥ ••• فى تميم الماء المتنجس كرا •••

١٩١ ••• حكم الماء المشكوك كرتته •••

١٩٢ ••• ماء الكر وأحكامه •••

١٩٨ ••• اعتبار تساوى السطح فى عاصمه الكريه •••

٢٠٤ ••• كيفيه تطهير الكر المتغير بالنجس •••

٢٠٩ ••• مقدار الكر بحسب الموازين •••

٢١٦ ••• مقدار الكر بحسب المساحه •••

٢٣٢ ••• ماء البئر وأحكامه •••

٢٣٢ ••• تعريف ماء البئر و حكمه •••

٢٣٤ ••• ما استدلل به على انفعال ماء البئر •••

٢٥٠ ••• استحباب النزح عند ملاقاه البئر للنجاسه •••

٢٥٢ ••• كيفيه تطهير البئر •••

٢٥٦ ••• فروع نزح البئر •••

٢٦٠ ••• حكم استعمال الماء المتنجس •••

٢٦١ ••• فى الانائين المشتهين بالنجاسه •••

٢٨٤ ••• ملاقى أحد الانائين المشتهين •••

٢٩١ ••• لو اشته أحد الانائين المشتهين مع اناء ثالث •••

٢٩٢ ••• النهى المستفاد من الأمر بالاراقه تحريمى ذاتى أو تشريعى؟ •••

ملاك المحصور و غير المحصور ●●● ٢٩٤

تعريف الماء المضاف و أقسامه ●●● ٢٩٦

الماء المضاف وأحكامه ●●● ٢٩٧

الشك فيصدق الاطلاق و الاضافه ●●● ٢٩٧

حكم الماء المضاف ●●● ٢٩٩

عدم رافعيه الماء المضاف للحدث ●●● ٣٠٠

ما يمكن أن يستدلّ به لجواز التطهير بالمضاف ●●● ٣٠٦

الجواب عمّا يمكن أن يستدلّ به لجواز التطهير بالمضاف ●●● ٣٠٨

مايستدلّ به لعدم جواز التطهير بالمضاف ●●● ٣١١

الجواب عن تفصيل العماني فيالماء المضاف ●●● ٣١٤

انفعال المضاف بملاقاه النجس ●●● ٣١٥

فيانفعال المضاف بملاقاه النجس ●●● ٣١٦

انفعال المضاف بملاقاه النجس ●●● ٣١٨

تطهير المضاف المتنجس ●●● ٣٢٠

تطهير غير الماء من المايعات المتنجسه ●●● ٣٢٩

حكم الماء المشمس ●●● ٣٣١

الفروع المتعلقة بالماء المشمس ●●● ٣٣٢

حكم الماء المسخن بالنار ●●● ٣٤٠

حكم الماء المسخن بالنار لسائر الاستعمالات ●●● ٣٤٢

حكم الاستشفاء بالعيون الحارّه و استعمالها ●●● ٣٤٣

حكم غسله الخبث ●●● ٣٤٥

ما يدلّ على نجاسه الغساله مطلقا ●●● ٣٤٦

الجواب عمّا يتوهم معارضته للقول بنجاسه الغساله ●●● ٣٥٨

حكم ماء الاستنجاء ●●● ٣٦٣

حكم استعمال الغساله على القول بطهارتها ●●● ٣٧٢

حكم ملاقى الغساله على القول بنجاستها ●●● ٣٧٣

حكم ماء الاستنجاء ●●● ٣٧٧

الماء المستعمل لتطهير مخرج البول ●●● ٣٨٧

استعمال ماء الاستنجاء فيرفع الحدث ●●● ٣٩١

الغساله المشكوكه أنها للاستنجاء أولسائر النجاسات ●●● ٣٩٥

حكم الماء المستعمل فيالوضوء ●●● ٤٠٠

طهاره الماء المستعمل فيالحدث الأكبر ●●● ٤٠٩

مطهرية الماء المستعمل فيالحدث الأكبر عن الخبث ●●● ٤١٠

الخلاف فيه الوضوء بالماء المستعمل فيالحدث الأكبر ●●● ٤١٢

الاغتسال بالماء المستعمل فيالحدث الأكبر ●●● ٤٢٥

طهاره الماء المستعمل فيالوضوء ●●● ٤٥٩

الماء المستعمل فيالوضوء الرافع للحدث ●●● ٤٦٣

مطهرية الماء المستعمل فيالحدث الأكبر عن الخبث ●●● ٤٦٨

استعمال الماء المستعمل فيالحدث الأكبر فيالوضوء ●●● ٤٧٢

الاغتسال بالماء المستعمل فيالحدث الأكبر ●●● ٤٨٢

تنبيهات استعمال الماء المستعمل فى الغسل ●●● ٥٠٩

الاسثار النجسه والمحرّمه ●●● ٥١٧

الاسثار الطاهره والمكروهه ●●● ٥٢١

سؤر الجلال و آكل الجيف ●●● ٥٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

